جامعة مولود معمري-تيزي وزو
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصّص :القانون

إعداد الطّالبة:
بوفرڤان حمامة

إشراف الأستاذ الدّكتور:
خلفان كريم

لجنة المناقشة:

د/ستيتي/ داودي أونيسة، أستاذة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،..... رئيسة؛
د/ خلفان كريم، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو،.....مشرفا ومقررا؛
د/ البقيرات عبد القادر، أستاذ، جامعة الجزائر، .....ممتحنا؛
د/دحماني عبد السلام، أستاذ محاضر"أ"، جامعة بجاية،.....ممتحنا؛
د/ شيتر عبد الوهاب، أستاذ محاضر"أ"، جامعة بجاية،.....ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 29 / 06 / 2020

كلمـة شكـر

بداية أحمد الله عزّ وجلّ الذي أمدّني بعونه، ووهبني من فضله، ومكّنني من إنجاز هذا العمل. ثمّ أتوجه بعد ذلك بخالص الشّكر والتّقدير لأستاذي الفاضل الدّكتور خلفان كريم على كلّ ما قدّمه لي من عون ونصح لإنجاز هذه الأطروحة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشّكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم المشاركة في مناقشة هذا العمل العلمي وإثرائه، وإلى كلّ من قدّم لي يدّ العون لإنجاز هذه الأطروحة.

والله ولي التّوفيق.

إهـداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما؛

إلى زوجي الذي رافقني وشجّعني طوال تحضيري للأطروحة؛

إلى ابنتاي "نايلا" و"أيلين" حفظهما الله؛

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلتين؛

إلى أعزّ أصدقائي؛

أهدي ثمرة جهدي.

✍ حمـامـة

قائمة لأهم المختصرات

أوّلا: باللّغة العربية :

اتفاقيات جنيف :اتفاقيات جنيف الأربع المؤرّخة في 12 أوت 1949.

المادة الثّالثة المشتركة: المادة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرّخة في 12 أوت 1949.

نظام روما : نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية.

البروتوكولان الإضافيان: البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام 1977.

ثانيا: باللّغة الأجنبية :

A.F.D.I : Annuaire Français de Droit International.
A.F.R : Armed Forces Revolutionary Council.
A.F.R.I : Annuaire Français des Relations Internationales.
C.D.F : Civil Defense Forces.
C.E.T : Chambres Extraordinaires au sein des Tribunaux Cambodgiens.
C.P.I : Cour Pénale Internationale.
E.C.C.C : Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia.
I .C.R.C : International Coalition of the Red Cross.
I.Q.E.I : Institut Québécois des Etudes Internationales.
N° : Numéro.
Op.cit : Ouvrage Précité.
P : Page.
P.U.F : Presses Universitaires de France.
PP : De Page à Page.
R.A.F.N.U : Revue Française pour les Nations Unies.
R.A.S.J.E.P : Revue Algérienne des Sciences Juridiques Économiques et politiques.
R.D.I.S.D.P : Revue de Droit International des Sciences Diplomatiques et Politiques.
R.F.E.C.P : Revue Française d'Études Constitutionnelles et Politiques.
R.G.D.I.P : Revue Générale de Droit International Publique.
R .G.D.I : Revue Québécoise de Droit International.

R.I.C.R : Revue Internationale de la Croix Rouge.

R.I.D.C : Revue Internationale de Droit Comparé.

R.P.A : Revue Politique Africaine.

R .Q.D.I : Revue Québécoise de Droit International.

R.T.D.H : Revue Trimestrielle des Droits de l'Homme.

R.U.F : Revolutionary United Front.

T.I.M.N : Tribunal International Militaire de Nuremberg

T.P.I.R : Tribunal Pénal International pour le Rwanda.

T.P.I.Y : Tribunal Pénal International pour L'Ex-Yougoslavie.

T.S.S.L : Tribunal Spécial pour la Sierra-Leone.

Vol. : Volume.

مقدّمة

مقدّمــة

تُعْتبر الحرب ظاهرة اجتماعية إنسانية عرفتها البشرية منذ أنْ استحكم منطق القوّة في تفكير الجماعات البدائية، نتجت عنها وقوع انتهاكات جسيمة لحقت بالأشخاص والممتلكات، لازالت الإنسانية تعاني من ويلاتها إلى يومنا هذا. وترجع أسباب الحروب إلى مزيج من العوامل السّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والعقائدية، وغيرها، وقد أدّى إلى تعاظم آثارها المدمّرة ذلك التطوّر التّقني والتّكنولوجي الهائل في الآلة الحربية التي وصل إليها الإنسان المعاصر.

نتيجة لتلك المعاناة والمآسي التي عرفتها الإنسانية وخلفتها الحروب –ولا تزال–كانت الحاجة ماسة إلى أنسنة الحرب، والبّحث عن سبل لمحو آثارها المدمّرة ومنع استمرارها، فتنبّه العقلاء لقواعد تستوحي الشّعور الإنساني وترمي إلى حماية الإنسان في حالة الحروب، وهكذا نشأت بالتّدريج ممارسات تستهجن الأفعال الّتي لا تحترم شخص الإنسان، وترسم عادات وأعراف تنظّم مسائل الحروب والنّزاعات مستمدّة من الأخلاق والأديان ومبادئ القانون الطّبيعي[1].

بدأت تلك المبادئ تتبلور بتعاقب الحقبات التّاريخية وتعرف شكلها الحالي، حيث أنّ همجية الحروب المتكرّرة والآثار الوخيمة الّتي تركتها لدى الإنسانية، جعلت المجتمع الدّولي يسعى إلى وضع قواعد قانونية ملزمة قصد حماية الإنسانية ومصالحها، وتبيّن الأفعال الإجرامية الّتي تمسّ بكرامة الإنسان وسلامته، وتحدّد العقوبة المنجرّة عن ارتكابها[2]. وبناءً على ذلك عرف القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين جهودا معتبرة، أدّت إلى عقد عدد من المؤتمرات والتّوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدّولية، فقد تمّ وضع قانون لاهاي لعامي (1899

1–**TORRELLI Maurice**, Le droit international humanitaire, Presses Universitaires de France, Paris, 1989.P.6.

2– **سكاكني باية**، العدالة الجنائية الدّولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومه للطّباعة والنّشر، الجزائر، 2003، ص.8.

و1907)، واتفاقيات جنيف لأعوام (1864، 1906 و1929) وغيرها، التي تهدف جميعها إلى حماية حقوق الإنسان في النّزاعات المسلّحة، وذلك من خلال التّنظيم لقواعد الحرب وسلوك المتحاربين[1]، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع الحروب أو يحدّ من قسوتها، والّتي بلغت ذروتها في الحربين العالميتين الأولى والثّانية.

إضافة إلى هذه الخطوات تواصلت الجهود في التّخفيف من ويلات الحروب، حيث أنّه ومنذ أنْ وضعت الحرب العالمية الثّانية أوزارها، ونظرا لِما أفرزته من تجارب قاسية وخرق للأحكام الدّولية المتّفق عليها، سارعت الدّول الّتي ذاقت مرارة تلك الحرب وشهدت أبشع صور العنف، إلى التّصديق على صياغة جديدة لاتفاقيات جنيف عام 1949، على أمل أن يكون لها صكا قانونيا قويا، يستهدف الحفاظ على كرامة الإنسان حتى في زمن الحرب، وتعهّدت باحترام حقوق الإنسان الأساسية في النّزاعات المسلّحة، وقد جاء البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف في 1977 ليؤكّدا هذه الإرادة[2]. فشكّلت بذلك القواعد الّتي جاءت في الاتفاقيات والبروتوكولين ما يُعرف بالقانون الدّولي الإنساني.

ينصرف القانون الدّولي الإنساني إلى مجموعة من القواعد القانونية الدّولية المستمدّة من الاتفاقيات أو العُرف، والرّامية إلى حلّ المشكلات الإنسانية النّاشئة بصورة مباشرة من النّزاعات الّتي تحمي الأعيان والأشخاص الّذين تضرروا، أو قد يتضررون بسبب النّزاعات المسلّحة، وهي قواعد تقوم على التّمييز بين نوعين من النّزاعات، وهما النّزاعات المسلّحة الدّولية والنّزاعات المسلّحة غير الدّولية[3].

---

[1]– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص.1.

[2]– **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، 2008، ص.15.

[3]–**JABRE Kareen** et **BOUVIER Antoine,** "Droit international humanitaire", guide à l'usage des parlementaires, n°25, CICR, Union Interparlementaires 1889, Février 2017, P.8.

يُعرَف النّزاع المسلّح الدّولي بأنّه اللّجوء إلى العنف بين دولتين أو أكثر، سواء بإعلان سابق أو بدونه. وقد أشارت إلى هذا النّزاع المادّة المشتركة **2** بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، حيث قرّرت أنّه: «**حالة حرب أو اشتباك مسلّح يمكن أن ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف الساميين المتعاقدين حتى إذا لم يكن أحد الأطراف قد اعترف بحالة قيام الحرب**»، وتختّص بتنظيمه اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأوّل الملحق بها عام 1977[1].

بينما يُعرَّف النّزاع المسلّح غير الدّولي أنّه: «**النّزاع الذي يدور على إقليم دولة واحدة ما بين قواتها المسلّحة وقوات مسلّحة منسقة أو جماعات نظامية مسلّحة أخرى وتمارس تحت إقليمه من السّيطرة ما يمكّنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسّقة**»، وهو نزاع تطبّق عليه القواعد الواردة في المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكذلك البروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977[2].

لا شكّ أنّ وجود أيّ نظام قانوني إنّما يتوقّف على تطبيق القواعد التي يتضمّنها هذا النّظام تطبيقا فعليا، وفي القانون الدّولي الإنساني تُعدّ هذه المسألة ملائمة، وبل تتمتّع بأهمية خاصّة، ذلك أنّ هذا القانون يُطبّق في الحروب أو النّزاعات المسلّحة، وهو إطار تكون فيه الأرواح البشرية عُرضةً للخطر بصفة مستمرّة. وحين لا يُطبَّق القانون الدّولي الإنساني تطبيقا فعليا –في ظلّ هذا النّوع من الظّروف أو الحالات– فإنّ الضّرر المترتّب على ذلك غالبا ما يكون ضررا لا يُعوّض، ويتعذّر تداركه أو إصلاحه، وقد أكّدت هذا المعنى المادّة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وكذلك المادّة 80 من البروتوكول الإضافي الأوّل[3].

---

[1]– نص المادّة 2 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلّقة بحماية ضحايا النّزاعات المسلّحة الدّولية.

[2]– أشارت المادّة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية إلى هذا النّوع من النّزاعات دون أن تعرّفه، إذ انطلقت فقط من واقع حدوثه على أراضي أحد الأطراف المتعاقدة وفرض التزامات على أطراف النّزاع، بينما حدّد البروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977 جملة من المواصفات الخاصة بالنّزاع الدّاخلي وقدّم لها التّعريف المذكور.

[3]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2002 ـ2003، ص.1.

تتميّز قواعد القانون الدّولي الإنساني بصفتها الآمرة، بمعنى أنّ قواعده ملزمة لجميع أعضاء المجتمع الدّولي، ولا يجوز لأيّة دولة في الجماعة الدّولية أن تتفاوض على أيّة موضوعات تتعارض مع القواعد الآمرة. والأمر لا يقف عند هذا الحدّ حول ما يتعلّق بمدى إلزامية قواعد القانون الدّولي الإنساني، فهناك ضوابط أخرى تزيد من إلزامية قواعده، كعدّ المخالفات الجسيمة لقواعده بمثابة جرائم حرب، وترتيب المسؤولية وفرض العقوبات على الدّول الّتي تخرق قواعده[1].

يُقْصد بالمسؤولية في القانون الدّولي الالتزام الذي يفرضه القانون الدّولي على الشخص بإصلاح الضّرر لصالح من كان ضحيّة تصرّف أو امتناع، أو تحمّل العقاب جزاء هذه المخالفة. وتشغل المسؤولية حيّزا هاما في الدّراسات الدّولية لاسيما مع خلو الجماعة الدّولية من السّلطات التّشريعية والقضائية والتنفيذية في معناها المتكامل.

تقوم النّظرية التّقليدية للمسؤولية الدّولية، على أنّ المسؤولية لا تقع إلّا على عاتق دولة بمعنى أنّ الدّولة وحدها هي التي تقوم بإصلاح الضّرر، أو التّعويض عن الفعل غير المشروع. أمّا المسؤولية في القانون الدّولي المعاصر، فلم تَعُد قاصرة على الدّول، فمن المتصور أنّ تكون هناك مسؤولية دوليّة للمنظّمات الدّولية بوصفها من أشخاص القانون الدّولي العام، ولم تظل المسؤولية الدّولية هي المدنية فقط، ولكن أصبح من الممكن الحديث عن المسؤولية الدّولية الجنائية التي يمكن أنْ تترتّب حيال الأفراد لكون الفرد صار أحد أشخاص القانون الدّولي العام المخاطبين بأحكامه[2].

لمْ يتضمّن القانون الدّولي الإنساني –فقط– القواعد الأساسية لحماية الإنسان في زمن النّزاعات المسلّحة، إنّما اشتمل على عدّة آليات عامة لكفالة احترام هذه القواعد، وفَرَض عدّة التزامات أساسية لمكافحة أيّ فعل يشكّل انتهاكا جسيما لكرامة الإنسان وسلامة المجتمعات

---

[1]– **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.85.

[2] –**LESCURE Karine**, Le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, CEDIN- Paris I, Etudes Internationales, Editions Montchrestien, 1994. P.23-25.

المدنية. إذ خصّص جزءً من أحكامه لمكافحة الانتهاكات الجسيمة الّتي ترتكب في النّزاعات المسلّحة الدّولية، انطلاقا من مبدأ أنّ العقاب ركن أساسي في أيّ نظام قانوني، وأنّ الخوف من توقيع الجزاء يشكّل عنصرا هاما للحدّ من الجريمة. وقد اعتبرت اتفاقيات القانون الدّولي الإنساني الدّول المتعاقدة مسؤولة على حظر هذه الانتهاكات وضرورة مكافحة مرتكبيها[1]. ويكون بذلك القانون الدّولي الإنساني قد حسم الجدل بأنْ حظر الأعمال الانتقامية ضدّ الأشخاص المدنيين والأموال ذات الطّابع المدني، وجميع الفئات الأخرى التي يحميها ذلك القانون في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية[2]، وكرّس المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن مخالفة قواعد القانون الدّولي الإنساني في إطار هذه النّزاعات.

أمّا بالنسبة للحروب الأهلية لا يوجد في القانون الدّولي اليوم –لسوء الحظ– إلاّ قواعد أقّل تنظيم للسّلوك في النّزاعات الدّاخلية، التي تعتبرها العديد من الدّول جزء من تشريعها المحلي، لذا تكون قائمة جرائم الحرب فيها قصيرة. هذا، ثُمَ إنّ البروتوكول الإضافي الثّاني الّذي يتضمّن قواعد أساسية للسّلوك في النّزاعات الدّاخلية، لا توجد فيه أحكام عن المسؤولية الجنائية، ومدى جرائم الحرب في القانون الدّولي العُرْفي ليس واضحا لمثل تلك الحروب كما هو بالنّسبة للحروب الدّولية[3].

تجدر الإشارة إلى أنّه من أبرز سمات الحروب القائمة الآن أنّها حروب أهلية في بدايتها على الأقّل، قابلة للتّدويل، وتحمل أبعادا عرقية أو دينية أو ثقافية، أو كلّ هذه العناصر مجتمعة، وتضمّ قوّات محاربة غير منظّمة، ليست لها قيادة أو إدارة محدّدة، وتعمل في مناطق

1– **مطر عصام عبد الفتاح**، القانون الدّولي الإنساني، مصادره– مبادئه– وأهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص.233–234.

2– **الشّلالدة محمد فهاد**، القانون الدّولي الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005. ص.351.

3- **R-RATNER Steven**,"Crimes de guerre", In **GUTMAN Roy** et **RIEFF David** « Crimes de guerre, Ce que nous devons savoir », Autrement, Fondation de France,2002,p. 145.

غير محدّدة، وهي مسألة يصعب معها التّمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ذلك المبدأ الذي يستند إليه القانون الدّولي الإنساني[1].

تعدّ غالبية النّزاعات المسلّحة الّتي عرفها العالم منذ فترة التّسعينات، نزاعات داخلية يغذّيها التّحريض، والتّشجيع والتّمويل الأجنبي، وهي من أشّد النّزاعات فتكا تؤدي غالبا إلى تهديد السّلم والأمن الدّوليين، نظرا لخرقها الواسع لحقوق الإنسان. وقد كثرت بعدما تصاعدت مطالب الانفصال وحق تقرير المصير لحركات المعارضة في العديد من الدّول حول العالم، لا سيما في الدّول ذات الحكم الديكتاتوري.

ففي العقد الماضي تعرّضت عدّة مناطق من العالم لأحداث خطيرة، اَنْتُهِكت فيها كلّ الأعراف والمواثيق الدّولية، وتعرّض السّلم والأمن الدّوليين للخطر، واَنْتُهِكت حقوق الإنسان في مناطق شتى من العالم أبشع انتهاك، وأُبِيدت أجناس وأعراق بشرية تحت سمع وبصر العالم والمنظمات الدّولية[2]، وفي الحقيقة يُعدّ سجّل إفريقيا في هذا المجال واحدا من أسوء السّجلات على الصّعيد العالمي، حيث أثقلت ظاهرة الصّراعات الأهلية تاريخ القارة، فكان لها النّصيب الأوفر والأوسع من الانتهاكات الإنسانية بخلاف مناطق كثيرة من العالم.

تُعْتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر التي تذخر بها القارة الإفريقية على مستوى العالم، إذ لا يكاد يخلو إقليم أو دولة من دول القارّة إلا وتعرّضت لوباء الحرب الأهلية التي غالبا ما تتّسم بالعنف الشّديد، والاستهداف العرقي أو الجماعي، وهو ما يُوَلّد آثارا عميقة على كافة مناحي الحياة في الدّولة، أو الإقليم الواقع تحت وطأة تلك الحرب الأهلية التي تتّسم في غالبيتها بالتّعقيد الشّديد فيما يتّصل بخلفياتها وأسبابها، أو على مستوى النّتائج والتّداعيات على المستوى الإنساني، كما حدث في يوغسلافيا ورواندا، وفي سيراليون وكمبوديا، في أوغندا وجمهورية الكونغو الدّيمقراطية، وكما يحدث كذلك في دارفور غربي السّودان وفي ليبيا وغيرها.

---

[1] – **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.5.

[2] – **حسن سعيد عبد اللّطيف**، المحكمة الجنائية الدّولية (إنشاء المحكمة، نظامها الأساسي، اختصاصها التّشريعي والقضائي) وتطبيقات القضاء الجنائي الدّولي الحديث والمعاصر، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2004، ص.161.

ولقد عزا كثيرون بحقّ تكرار حدوث مثل تلك الانتهاكات إلى ضعف النّظام الجزائي الدّولي، وافتقاره إلى الآلية التي يمكن بها ملاحقة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، وتقديمهم للمساءلة القانونية وإيقاع العقاب عليهم.

بيد أنّه، نتيجة انتشار وتفاقم الأعمال الوحشية الّتي صاحبت معظم النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، والّتي أصبحت الوضع الغالب للنّزاعات الّتي تشهدها مختلف بقاع العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وكذا نتيجة لكثرة الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، وللقوانين والأعراف الإنسانية الّتي يهتزّ لها ضمير الإنسانية[1]. ولمّا كانت آثار هذه النّزاعات تُرتِب نتائج خطيرة، تفوق في بعض الحالات تلك الآثار الّتي تُحدِثُها النّزاعات الدّولية، وأمام العمليات واسعة التّنكيل بالأفراد الّتي تتّم للأسف على مسمع ومرئ من الجميع، علما بأنّها تتعارض مع أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثّاني[2]، استفاق الضّمير الإنساني وانتشر الوعي بضرورة تجريم هذه الأعمال ومحاكمة مرتكبيها، وأصبح من اليقين أنّ الجرائم المرتكبة إبان النّزاعات غير الدّولية من الجرائم المهمة والخطرة الّتي تهدّد المجتمع الدّولي، وتلحق كوارث مفجّعة بالإنسانية كجرائم الحرب، جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية. وأنّ تحريم هذه الجرائم من النّاحية الواقعية، لا قيمة له إنْ لمْ يرافق ذلك وضع القواعد القانونية لمعاقبة الأشخاص الّذين يرتكبون هذه الجرائم. ممّا حدا بالمجتمع الدّولي إلى السّعي لوضع الأسس الكفيلة لتوقيع الجزاء على المخالفات الّتي وقعت، وتقع في إطار النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

فحتى يستمرّ المجتمع الدّولي في التّمسك بالقانون الدّولي الإنساني الذي صاغته إرادته من أجل الحدّ من النزعة البشرية نحو شنّ الحروب المطلقة، أصبح تدويل قواعد القانون الجنائي بفعل البعد الإنساني الذي خلّفته الحروب والنّزاعات المسلّحة ضرورة تتصاعد وتيرتها في كل حين، مما أدّى إلى أخذ عملية تكريس قواعد دولية جنائية في مواجهة آثار النّزاعات المسلّحة،

---

[1]– **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها"، دراسات في القانون الدّولي الإنساني، الطّبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص.437.

حيّزا كبيرا من الجهود الدّولية نحو تقنين المبادئ الإنسانية والاستجابة لمتطلّبات الضّمير العالمي الدّولي الذي يظلّ بموجبها الإنسان محميا في كل الحالات.

وهو ذاته أساس القانون الدّولي الجنائي الذي نشأ في ظلّ قانون الحرب، وعمل على وضع العديد من القواعد العُرفية الرّقابية لتنظيم النّزاعات المسلّحة ضمن القانون الدّولي العُرفي والاتفاقي، والتي أصبحت لاحقا مصادر لتجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني من جهة، وإطارا قانونيا ملزما للمطالبة بإقرار وإنفاذ المسؤولية الجنائية الدّولية في حقّ مرتكبيها من جهة أخرى.

يُعدّ فرض قواعد المسؤولية الجنائية الدّولية على حالات عدم الالتزام بالقانون الدّولي الإنساني –في الواقع– جزءً أساسيا من النّظام القانون الدّولي الجنائي، تتوقّف فعاليته على مدى توافر الضّمانات القانونية الدّولية الموضوعية والإجرائية، التي تؤسّس لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، بما فيها القواعد التي تتولى تحديد انعقاد المسؤولية الجنائية الدّولية، وكيفية إسنادها وكذا توفير الآليات القضائية الدّولية لمواكبتها. لذلك فقد اعتبر إنشاء القضاء الجنائي الدّولي، سيما المحكمة الجنائية الدّولية، أحد أهم مظاهر سعي المجتمع الدّولي إلى تكريس العدالة الجنائية الدّولية، والتي يتّم بإعمالها إقرار أوجه تنفيذ المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من حيث هي أداة فعّالة لتكريس إلزامية القانون الدّولي الإنساني ذاته، لكونها تشكّل الشّق الإجرائي للقانون الدّولي الجنائي الذي يتولى الأطر المرجعية التي تعود إليها المحكمة الجنائية الدّولية، من أجل تجسيد مختلف القواعد القانونية واجبة التّطبيق أثناء النّزاع المسلّح الدّولي وغير الدّولي، بصدد مساءلتها وعقابها الجرائم الدّولية، والتي يجد الجزء الأكبر منها في القانون الدّولي الإنساني الشّق الموضوعي لتجريمه.

لهذا، وعلى الرّغم من الصّعوبات التي تكتنف تنظيم قمع جزائي دولي لانتهاكات القانون الدّولي الإنساني المنطبق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلّا أنّ توفير العقاب لانتهاك هذا القانون بعقوبة جزائية، يسهم –بلا شكّ– في توفير احترام أفضل لهذا القسم من القانون الدّولي الإنساني، وقد يُشكّل إنشاء مسؤولية جنائية دوليّة لمقترفي انتهاكات القواعد المنطبقة في

النّزاعات المسلّحة غير الدّولية أثرا رادعا، بل وباعثا لكلّ الإجراءات الأخرى التي تسهم في احترام القانون الدّولي الإنساني.

من هذا المنطلق، أصبح الحديث عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية من الاتّجاهات الحديثة في القانون الدّولي، ومن الموضوعات الرّئيسية في القانون الدّولي الإنساني. فلا يمكن تصوّر الحديث عن تنفيذ هذا القانون دون بحث المسؤولية القانونية عن عدم تنفيذ أحكامه، ذلك أنّ المسؤولية هي الوسيلة القانونية الّتي تحدّد الشّخص المخالف الّذي انتهك القانون، وتفرض عليه التزامات كجزاء على المخالفة الّتي ارتكبها.

وبات من الضّروري الحديث عن مختلف التّطبيقات في تحديد الجهة القضائية الّتي تولّت محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات الدّاخلية، الّتي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، إذ تُعبِّر تلك التطبيقات عن رغبة المجتمع الدّولي في القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب في جميع أوقات النّزاع المسلّح، دون النّظر إلى طابعه سواء كان دوليا أم داخليا، وبالتّالي مراجعة أقدم قواعد القانون الدّولي الإنساني الّتي تقوم على التّمييز بين النّزاعات المسلّحة الدّولية والنّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

وهو الأمر الذي أوجد الحاجة الملّحة لوجود نظام دولي فعّال للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، كضمانة تكفل احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية. والمشاهد أنّ المجتمع الدّولي المعاصر قد سار بخطوات حثّيثة على طريق إقامة النّظام المذكور وبشكل تدريجي، منذ نحو ما يقارب من قرن من الزمان، يعني لإقامة نظام دائم للعدالة الجنائية الدّولية، ويمكن القّول أنّ الخطوات الأولى أو المبكّرة التي خطاها المجتمع الدّولي، تتمثّل في تلك التي بدأت مع تشكيل محاكمات دوليّة خاصّة لمحاكمة بعض مجرمي حرب العالمية الثّانية، وهي المحاكمات التي عُرِفت بنورمبرغ وطوكيو.

أمّا الخطوة التّالية الهامة التي خطاها المجتمع الدّولي على هذا الطريق تتمثّل في ذلك النّظام المؤقّت للمساءلة الجنائية الدّولية الذي عرفه العالم خلال عقد التّسعينات من القرن العشرين، والذي تمثّل في المحاكم الجنائية الخاصّة التي تمّ تشكيلها للنّظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولقوانين الحروب وأعرافها المستقرّة، في كلّ من يوغسلافيا ورواندا.

إلّا أنّ انعقاد مؤتمر روما الدّبلوماسي عام 1998، الذي انتهى إلى إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، يُعدّ خطوة ذات أهمية كبرى وغير مسبوقة على طريق ترسيخ نظام قانوني دولي دائم، حديث، ومتطوّر للمسؤولية الجنائية الدّولية للأفراد عند انتهاكاتهم الصّارخة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، فهو الحدث العالمي الأكبر وغير المسبوق على طريق تعزيز الضّمانات اللّازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وطنيا ودوليا، والتّصدي للانتهاكات الجسيمة التي تتعرّض لها هذه الحقوق وتلك الحريات، خاصّة في أوقات النّزاعات المسلّحة، الدّولية منها أو الدّاخلية على حدّ سواء، وهذا على الرّغم من مختلف العوائق التي تحدّ من فاعليتها وتقف حائلا دون تحقيقها الهدف المنشود.

من ثمّ فالاعتراف من جانب المجتمع الدّولي بضرورة احترام قوانين الحرب وتحريم مخالفتها وضرورة محاكمة مرتكبيها، أدّى إلى اقتناعه بضرورة للتّصدي لمرتكبي تلك الجرائم الدّولية، وتوجّب على المجتمع الدّولي ملاحقتهم ومعاقبتهم لتحقيق المصالح الدّولية المشتركة، وتثبيت العدالة الدّولية ووضع حدّ للإفلات من العقاب.

يكتسي البّحث في موضوع المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية أهميّة قصوى في الوقت الرّاهن، لا سيما بعد أنْ صار الفرد يشغل قدرا معتبرا من أحكام القانون الدّولي العام. فموضوع المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني يتمتّع بقيمة نظرية وعملية في آنٍ واحد، فهو يُمثّل جانبا هاما لا غنى عنه في دراسة القانون الدّولي الإنساني، فليس من المتصوّر أنْ يتّم بحث ودراسة قواعد وأحكام هذا القانون دون الوقوف على كيفية تنفيذها. أمّا بالنّسبة للقيمة العملية، فعلاوة على أنّه يتعلّق بحماية النّفس البشرية من الأخطار التي تعرّض لها في الحروب، فإنّه يحظى

باهتمام دولي، بل وعالمي هذه الأيام، بسبب التطوّر التاريخي الذي حدث في مجال تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، والذي ظهر في صحوة المجتمع الدّولي واهتمامه بمسألة التّصدي للانتهاكات والجرائم المرتكبة ضدّ هذا القانون، والذي يُمثّل في إعلان مجلس الأمن الدّولي بأنّ الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ القانون الدّولي الإنساني تُعدّ تهديدا للسّلم والأمن الدّوليين، بما يسمح له بالتدخّل طبقا لأحكام الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

يستلزم تحليل الموضوع إلقاء نظرة على الواقع العملي الدّولي، ذلك أنّ مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، مازال يكتنفه كثير من أوجه الغموض، نظرا لأنّ هذا النّوع من المسؤولية يتعلّق بالأفراد، ويفتح الباب لإعمال الاختصاص العالمي لمكافحة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، وهي مسألة يمكن أنْ تعترض عليها الدّول لارتباطها بالمجال المحفوظ لها، خاصّة وأنّه لا توجد قواعد اتفاقية واضحة في شأن إعمال المسؤولية في المنازعات المسلّحة غير الدّولية.

وعليه فإنّ الإشكالية الّتي يتمحور عليها موضوعنا هي: **دور القضاء الجنائي الدّولي في إقرار وتنفيذ مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني التي تقع في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية ؟**

سعيا لتحقيق الهدف من هذه الدّراسة، ألاّ وهو محاولة إبراز الأشواط المختلفة التي قطعها المجتمع الدّولي من أجل التوصّل إلى تكريس مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وأهّم الآليات التي ساهمت في فرض هذه المسؤولية وتجسيدها على أرض الواقع، فإنّه ارتأينا إتّباع مجموعة من المناهج العلمية بما فيها المنهج الوصفي، المنهج الاستدلالي، المنهج التّحليلي، والمنهج المقارن.

سنتناول هذا الموضوع من خلال البّحث في مسار الاعتراف بمبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من خلال دراسة تطبيق ظهور معالم المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتقرير أحكام هذه المسؤولية في ظل القضاء

الجنائي الدّولي **(الباب الأوّل)**. ثُمّ الإطار التّطبيقي للمسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة ذات الطّابع غير الدّولي، من خلال البّحث في تطبيقات القضاء الجنائي الدّولي الدّائم والمؤقّت بشأن تحريك المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن جرائم القانون الدّولي الإنساني المرتكبة إبان النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، ومختلف الجهود الّتي بذلها في سبيل تكريس توقيع الجزاء على مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، مع التّركيز نوعا ما على دور المحكمة الجنائية الدّولية في هذا الشّأن، كونها آخر الإنجازات الدّولية وتطوّر لا مثيل له **(الباب الثّاني)**.

الباب الأوّل

مسار الاعتراف بالمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

يُعْتَبر الحديث عن المسؤولية الجنائية من الاتّجاهات الحديثة في القانون الدّولي العام، كما أنّه يُعدّ من الموضوعات الرّئيسية في القانون الدّولي الإنساني. فلا يمكن تصوّر دراسة تنفيذ هذا القانون دون بحث المسؤولية القانونية عن عدم تنفيذ أحكامه، ذلك أنّ المسؤولية الوسيلة القانونية الّتي تُحدّد الشّخص المخالف أو الّذي انتهك القانون، وتفرض عليه الالتزامات أو العقاب كجزاء على المخالفة الّتي ارتكبها.

لما أضحى النّزاع المسلّح سمّة بارزة لواقعنا البشري، كان على الإنسانية أنْ تخطو خطوة عملاقة نحو تكريس المسؤولية الجنائية الدّولية عن الجرائم الّتي تقع إبانه. وإنْ كان المجتمع الدّولي متردّدا في البداية، فقد بدأت تتشكّل قناعات نحو اللّجوء إلى العدالة كوسيلة لإزالة منطق القوّة وتحقيق عدالة القانون على الجميع، تطبيقا لمبدأ المساواة بين الدّول.

تُعدّ غالبية النّزاعات المسلّحة الّتي عرفها العالم منذ فترة التّسعينات هي نزاعات داخلية، اِنْتُهِكت فيها كل الأعراف والمواثيق الدّولية، وتعرّض فيها السّلم والأمن الدّوليين للخطر. وأمام تزايد الانتهاكات المتكرّرة للقانون الدّولي الإنساني، ولمّا كانت آثار هذه النّزاعات تُرتّب نتائج خطيرة، تحرّك المجتمع الدّولي رغبةً منه في ردع المجرمين الدّوليين، الّذين عادة ما يختبؤون تحت غطاء الدّولة من مسؤولياتهم الجنائية، ولم يكن تَحرُّك المجتمع الدّولي قاصرا على فترة زمنية معيّنة، ولكنّه تماشى والتطوّر الحاصل وما عرفه العالم من فترات ارتكبت فيها أبشع الجرائم الدّولية، الّتي كان فيها الفرد هو الفاعل الأساسي. وأصبح من اليقين أنّ الانتهاكات الّتي تقع ضدّ القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من الجرائم المهمّة والخطرة الّتي تهدّد المجتمع الدّولي كجرائم الحرب وجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، كما فرضت هذه التطوّرات على الصّعيد الدّولي امتداد المسؤولية الجنائية الفردية وآثارها على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفصل الأوّل)**.

قطع المجتمع أشواطا كبيرة حاسمة ومتسارعة بفضل القضاء الجنائي الدّولي من أجل تكريس مبدأ المساءلة الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة

غير الدّولية، إذ أنّ تأسيس هيئات قضائية جنائية دوليّة تُجرِّم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتعترف بالمسؤولية الجنائية للفرد في حال ارتكابها، يُعَدّ بلا ريب من أهّم الإجابات القانونية الواضحة لتطبيق أحكام هذا القانون إبان تلك النّزاعات **(الفصل الثّاني)**.

الفصل الأوّل

ظهور معالم المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

يُقصَد بمخالفات أو انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، السّلوك أو الأفعال الّتي يتّم ارتكابها من قِبَل الأفراد بالمخالفة للقواعد والأحكام الاتّفاقية والعُرْفية، الّتي يتكوّن منها هذا القانون. إلّا أنّ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني يكتنفها بعض أوجه الغموض، خاصّة وأنّ اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الملحقين بها لم تَقُمْ بوصف الانتهاكات أنّها جرائم، لكنّها اكتفت بالإشارة إليها على أنّها مخالفات أو انتهاكات جسيمة لقانون جنيف، لذلك يثور التّساؤل عن الطّبيعة القانونية لهذه الانتهاكات أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وعمّا إذا كانت تعدّ من الجرائم الدّولية(**المبحث الأوّل**).

لا تثور صعوبة تطبيق المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فكلّ من يرتكب أيّا من هذه الجرائم يتحمّل المسؤولية الجنائية الفردية عنها سواء كان النّزاع المسلّح دوليا أم غير دولي، بينما أثارت جرائم الحرب إشكالا كبيرا لكونها مرتبطة منذ ظهورها بالنّزاعات الدّولية. بيد أنّ العمل الدّولي أيّد تطبيق المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الجرائم حتّى في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية (**المبحث الثّاني**).

المبحث الأوّل

الطّبيعة القانونية لانتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

أصبح الحديث عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من الاتّجاهات الحديثة في القانون الدّولي، ومن الموضوعات الرّئيسية في القانون الدّولي الإنساني. فقد شهد القانون الدّولي الإنساني تطوّرا مهمًّا فيما يتعلّق بتزايد الاهتمام الدّولي بالجرائم المرتكبة في النّزاعات المسلّحة ذات الطّابع غير الدّولي.

توّصل التّنظيم الدّولي الحالي إلى إرساء قواعد قانونية دوليّة ذات طبيعة اتفاقية وعُرْفية في مجال تحريم تلك الجرائم، حتّى في زمن النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وفي مقدّمتها جرائم الحرب الّتي تُعدّ من أقدم الجرائم الّتي سعى المجتمع الدّولي إلى إيجاد حدّ أدنى لمراعاتها من خلال عدّة مواثيق(**المطلب الأوّل**).

لا يقتصر القانون الدّولي الإنساني على القواعد الإنسانية الواردة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل جميع القواعد الإنسانية المستمدّة من أيّ مصدر آخر، سواء كانت مستمدّة من اتفاق دوليّ، أو كانت مستمدّة من مبادئ القانون الدّولي كما استقرّ بها العُرْف ومبادئ الإنسانية والضّمير العام. بل وإنّ مخالفة هذه القواعد يُشكّل أيضا جرائم ضدّ القانون الدّولي الإنساني زمن النّزاعات المسلّحة، وهي الجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، الّتي تُعدّ من أبشع الجرائم الدّولية بحقّ البشرية، ومن أهّم صور الانتهاكات الجسيمة والوحشية لحقوق الإنسان أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية (**المطلب الثّاني**).

المطلب الأوّل

امتداد مفهوم جرائم الحرب إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

تُعدّ جرائم الحرب الأفعال الّتي تقع أثناء الحرب بالمخالفة لميثاق الحرب كما حدّدته قوانين الحرب وعاداتها، وهي جرائم تحظى باهتمام بالغ، نظرا لانتشار الحروب في أنحاء متفرّقة من العالم. وقد شهد التّكييف القانوني لجرائم الحرب مراحل كثيرة من التطّور، كان من أهّم هذه التطوّرات امتداد مفهوم جرائم الحرب إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إذ أصبح الرّأي القائل بأنّ الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، الّتي تُرْتكب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية تُشكِّل جرائم حرب، يحظى بالقبول على نطاق واسع **(الفرع الأوّل)**.

الحقيقة أنّ التوسّع في مصطلح جرائم الحرب ليشمل الأفعال الّتي تقترف في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، لم تكن نتيجةً سابقةً على الإطلاق حين وضع اتفاقيات جنيف، فهذا التوسّع تَطَوَّر مع تَطَوُّر المفاهيم الإنسانية في المجتمع الدّولي، وكذلك مع كثرة الحروب الأهلية، خاصّة مع نشأة القضاء الجنائي الدّولي الخاص. فمع إنشاء المحكمتين المؤقّتتين ليوغسلافيا سابقا ورواندا، تمّ التغلّب جزئيا على فكرة اعتراض امتداد مفهوم جرائم الحرب إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلّا أنّ هذا الامتداد وجد تكريسا دوليا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الّذي مثّل لبنة جديدة في تطوير القانون الدّولي الإنساني، بضمّه قائمة مجمّعة من جرائم الحرب الّتي ترتكب أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

التّمييز بين الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني

إنّ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني هي انتهاك مبادئ هذا القانون سواء ما كان يسمّى بمبادئ قانون جنيف أو قانون لاهاي، وممّا لا شكّ فيه أنّ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني ليست أيّة مخالفات لهذه المبادئ، بل هي مخالفات عالية الخطورة لها. فالمقصود ليس مجرّد المخالفة البسيطة للقانون الدّولي الإنساني، ولكنّ الفعل الخطير والمنتظم أو وواسع النّطاق، هو ما يمثّل انتهاك القانون الدّولي الإنساني الّذي يمكن تجريمه والعقاب عليه[1].

حسب الدّكتور "**سعيد سالم جويلي**"، فإنّ انتهاك القانون الدّولي الإنساني يضمّ بين طيّاته ما كان يُعْرَف بجرائم الحرب فقط، ذلك أنّ القانون الدّولي الإنساني إنّما يُطبَّق في زمن النّزاعات المسلّحة، وهو ما تتميّز به جرائم الحرب عن الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية الّتي قد ترتكب في زمن السّلم[2].

يُمكن التّعبير من ثَمّ عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وجرائم الحرب على أساس أنّهما ليسا سوى مترادفين لا أكثر. فإذا تمّ بحث الصلّة بين انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وجرائم الحرب، فإنّ ما يجمعهما بصفّة أساسية هو وقوعهما في زمن الحرب أو النّزاع المسلّح، ذلك أنّ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني تقع في نطاق محدّد، وهذا النّطاق هو نطاق تطبيق القانون الدّولي الإنساني ذاته من حيث الزّمان والأشخاص. فيُطَبّق القانون الدّولي الإنساني في زمن النّزاعات المسلّحة، ذلك أنّ قواعد هذا القانون إنّما وُجِدت للحدّ من آثار الحرب وامتداد نطاقها إلى أشخاص وأماكن، يجب أنْ تظلّ بمنأى عن مخاطر الحرب ومآسيها، منذ بداية النّزاع

---

[1]– **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، جامعة الزّقازيق، مصر، 2008، ص.59.

[2]– **سعيد سالم جويلي**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.175.

المسلّح إلى نهايته[1].

تُعْتَبر اتّفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الخاصّة بحماية المدنيين أثناء النّزاعات المسلّحة، المصدر الأساسي للقانون الدّولي الإنساني فيما يتعلّق بالقانون المطبّق في حالة النّزاع المسلّح. يُلَاحظ أنّ النّصوص المتعلّقة بالمنازعات المسلّحة الدّولية لمْ تستخدم مصطلح "جرائم الحرب" لوصف المخالفات الّتي يتّم ارتكابها بالمخالفة لها، لا سيما نصوص اتّفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولان الإضافيان لها عام 1977، والّتي استخدمت مصطلح "**انتهاكات جسيمة**" لما يُرْتَكَب من جرائم في النّزاعات المسلّحة و"**انتهاكات**" عن النّزاعات المسلّحة الدّولية[2]. فاتّفاقيات جنيف لمْ تصرّح بمصطلح "جرائم الحرب"، لكنّها أشارت فقط إلى طائفتين من طوائف انتهاكات أحكامها، أوّلهما الانتهاكات التي توصف بأنّها مخالفات جسيمة وتلتزم الدّول بقمعها جنائيا، وثانيهما الانتهاكات التي تلتزم الدّول بوقفها فقط[3].

ميّزت اتفاقيات جنيف الأربعة بين الانتهاكات الجسيمة وسواها، حيث ألزمت الدّول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة طبقا للمادّة **49** من الاتّفاقية الأولى، والمادّة **50** من الاتّفاقية

1- **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، المرجع السّابق، ص.59-60.

2- ما وُرِد أيضا في مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم البشرية وأمنها، وأيضا اتفاقية روما للنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية. فلجنة القانون الدّولي استعملت، وعادت إلى استخدام تعبير "جرائم الحرب" بدلا من "انتهاكات القانون الدّولي الإنساني"، وقد اختارت اللّجنة هذا التّعبير، وفضّلت استعماله كونه أكثر اختصارا بدلا من "تعبير انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة"، الذي تعتبره في الحقيقة التّعبير الأدّق من النّاحية القانونية. كما أنّ اعتبار جرائم الحرب هي انتهاكات للقانون الدّولي الإنساني تؤيّده التّعريفات المختلفة لجرائم الحرب، إذ ذهبت لجنة خبراء الأمم المتّحدة في يوغسلافيا السّابقة المنشأة بقرار مجلس الأمن الدّولي رقم780 لسنة 1992 إلى أنّ أيّ انتهاك جسيم لقوانين وأعراف الحرب يعتبر جريمة الحرب، كما عرّفها كتاب الحرب الأمريكي بأنّها انتهاك قانون الحرب من جانب شخص أو أشخاص عسكريين أو مدنيين. وعرّفها كتاب الحرب البريطاني بأنّها التّعبير الفنّي عن انتهاكات قوانين الحرب سواء ارتكبها أفراد في القوّات المسلّحة أو من بين المدنيين. **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، المرجع السّابق، ص.61.

3- **أيمن مصطفى عبد القادر أبو سالم**، جرائم الحرب في إفريقيا في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي، دراسة لحالتي رواندا والسّودان، مذكّرة لنيل درجة الماجستير في الدّراسات الإفريقية(سياسة)، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، قسم السّياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012، ص.56.

الثّانية، والمادّة **129** من الاتّفاقية الثّالثة، والمادّة **146** من الاتّفاقية الرّابعة، والتي تفرض فيها على الدّول بأنْ" تتّخذ أيّ إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين يقترفون، أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتّفاقيات. ويلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتّهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمه، أيّا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضّل ذلك وطبقا لأحكام تشريعه، أنْ يُسَلّمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم، مادامت تتوفّر لدى الطّرف المذكور أدّلة اتّهام كافية ضدّ هؤلاء الأشخاص.

وعلى كل طرف متعاقد اتّخاذ التّدابير اللّازمة، لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتّفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة".

يُلاحظ من هذا النّص القانوني المشترك، أنّ هناك تمييزا واضحا بشأن الإجراء الواجب إتّباعه بالنّسبة لكل حالة. فبالنّسبة للانتهاكات الجسيمة تلتزم الدّول الأطراف بـ" سنّ أيّ تشريع جزائي يفرض عقوبات على مقترفي تلك الانتهاكات، وملاحقتهم، وتقديمهم للمحاكمة، أو تسليمهم إلى طرف متعاقد آخر". وهو إقرار بتعهّد الدّول الأطراف بالتّطبيق الملموس للقانون الدّولي الإنساني، كما ورد في المادّتين **49** و **50** من الاتّفاقية الأولى، والمادّتين **50** و **51** من الاتّفاقية الثّانية، والمادّتين **129** و**130** من الاتّفاقية الثّالثة، والمادّتين **146** و**147** من الاتّفاقية الرّابعة[1]. وهو الأمر نفسه بالنّسبة البروتوكول الإضافي الأوّل، الذي تحمل المادّتين **85** و**86** منه التزام الدّول بقمع انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، واتّخاذ كافة الإجراءات اللّازمة لمنعها[2].من ثَمّ

---

[1]– نصوص المواد:

- 49 و50 من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوّات المسلّحة في الميدان،
- 50 و 51 من اتفاقية جنيف الثّانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوّات المسلّحة في البحار،
- 129 و130 من اتفاقية جنيف الثّالثة بشأن معاملة أسرى الحرب،
- 146 و 147 من اتفاقية جنيف الرّابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

[2]– نصوص المادّتين 85 و86 من البروتوكول الأوّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المتعلّق بحماية ضحايا المنازعات الدّولية المسلّحة.

يختلف الإجراء بالنّسبة للانتهاكات غير الجسيمة، إذ تلتزم الدّول الأطراف باتّخاذ التّدابير لـ" وقف جميع الأفعال التي تتعارض مع اتفاقيات جنيف الأربعة" فقط .

يرى الأستاذ "**محمود شريف بسيوني**" أنّ قانون جنيف ينقسم إلى فئتين:

-الفئة الأولى: هي المنازعات ذات الطّابع الدّولي، حيث يُشار إلى جرائم الحرب بـ" الانتهاكات الجسيمة " التي تمّ تعريفها بدقّة، ولكنّها تسري فقط على النّزاعات المسلّحة التي تقع بين الدّول[1].

-الفئة الثّانية: وهي المنازعات غير ذات الطّابع الدّولي، حيث الانتهاكات لا يُشار إليها بأنّها " انتهاكات جسيمة". لذلك فإنّ هناك نظامين قابلين للتّطبيق على جرائم الحرب في إطار قانون جنيف، نظام (الانتهاكات الجسيمة) في اتّفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الأوّل، ونظام "الانتهاكات" الواردة في المادّة الثّالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف وكذا البروتوكول الإضافي الثّاني، وهذه الأخيرة تعدّ أيضا جرائم حرب، ولا تتطلّب عنصرا أجنبيا كي تجعل هذه المادّة قابلة للتّطبيق[2].

---

[1]– إنّ الانتهاكات الجسيمة منصوص عليها في المواد 50 و 51 و130 و147 من اتفاقيات جنيف الأربعة، والتي تشتمل على تسع فئات من جرائم الحرب، بشرط أن ترتكب تلك الأفعال ضدّ أشخاص أو ممتلكات محميّة بمقتضى الاتفاقيات المعنية، وهي: 1ـ القتل العمد (الاتفاقيات1 و2 و3 و4).

2 ـ التّعذيب أو المعاملة اللاانسانية بما في ذلك التّجارب البيولوجية(الاتّفاقيات 1 و2 و3 و4).

3 ـ تعمّد إحداث ألام شديدة أو الإضرار الخطير بالسّلامة البدنية أو بالصّحة (الاتفاقيات 1 و2 و3 و4).

4 ـ تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرّره الضّرورات الحربية، وبطريقة غير مشروعة وتعسّفية (الاتّفاقيات 1 و2 و3 و4).

5 ـ إجبار أسير حرب أو شخص محمي على العمل لصالح القوّة المسلّحة للدّولة المعادية (الاتّفاقية 3 و4).

6 ـ حرمان أسير حرب أو شخص محمي من حقّه في المحاكمة العادلة القانونية (الاتّفاقية 3 و4).

7ـ أخذ الرّهائن (الاتّفاقية 4).

8 ـ النّفي أو النّقل غير المشروع للشّخص المحمي (الاتّفاقية 4).

9 ـ الحجز غير المشروع للشّخص المحمي (الاتّفاقية 4).

[2]– يرى بعض الفقهاء إمكانية النّظر إلى هذه الاعتداءات على أنّها من قبيل جرائم الحرب، استنادا إلى نصّ الفقرة الثّانية من المادّة الرّابعة من البروتوكول الإضافي الثّاني، الّتي تعدّ امتدادا للمادّة الثّالثة المشتركة بين اتّفاقيات جنيف، والذي جاء فيه(دون الإخلال بعمومية ما سبق، فإنّ الأعمال ضدّ الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى تُعْتَبر وتظلّ أعمالا محظورة في أيّ وقت وأيّ مكان). راجع في ذلك نصّ المادّة 4 الفقرة 2 من البروتوكول الإضافي الثّاني.

حصرت صكوك القانون الدّولي الإنساني مفهوم تلك الانتهاكات الجسيمة على الجرائم المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة الدّولية فقط، حين تمّ تعريفها بدقّة في المواد **50،51، 130،147**، من اتفاقيات جنيف، فيما لم تُشِر إلى الجرائم التي يمكن أنّ تُرْتَكب في سياق النّزاعات المسلّحة غير الدّولية بالانتهاكات الجسيمة. واكتفت نصوص اتّفاقيات جنيف في المادّة الثّالثة المشتركة باعتبارها مجرّد انتهاكات لا يمكن المعاقبة عليها وتجريمها، إلاّ إذا احتوى النّزاع المسلّح غير الدّولي–في حدّ ذاته–، على تدخّل للعنصر الأجنبي، أو دارت مواجهات بين الحكومة القائمة والجماعات المتمرّدة داخل الدّولة. وهذا ما أدّى إلى وجود تباين الأنظمة المطبّقة على النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، نتج عن وجود صراعات سياسية شائكة نظرا لاختلاف الآراء بين الحكومات، بسبب غموض عدد كبير من النّصوص المتعلّقة بمفاهيم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني بمفهومها الضيّق، المرتبط أساسا بجرائم الحرب[1].

تمّ توسيع قائمة الانتهاكات الجسيمة التي نصّت عليها اتّفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، بمقتضى المادّة **11** الفقرة **4**، والمادّة **85** الفقرة **3** والفقرة **4** من البروتوكول الإضافي الأوّل لعام 1979. جاء نصّ الفقرة **5** من المادّة **85** صريحا عندما قضت:" تعدّ الانتهاكات الجسيمة للاتّفاقيات ولهذا الملحق "البروتوكول"، بمثابة جرائم حرب، و ذلك مع عدم الإخلال بتطبيق هذه المواثيق"[2]. يمكن القوّل أنّ قانون جنيف انطلق من بيان الممارسات الّتي

1– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية"، **مجلّة العلوم الإنسانية**، العدد 46، المجلّد (ب)، ديسمبر 2016، ص. 177.

2– لقد طوّر البروتوكول الإضافي الأوّل مفهوم جرائم الحرب، وتضمّن قواعد متميّزة في هذا الشّأن، حيث أقرّت الفقرة الخامسة من المادّة 85 من هذا البروتوكول، بأنّ كافة الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات والبروتوكول تعدّ بمثابة جرائم حرب، وأشارت نفس المادّة إلى الانتهاكات الطبّية الواردة في المادّة 11 من البروتوكول الثّاني، واعتبرتها انتهاكات جسيمة، ولم تعد الهجمات الواقعة على السّكان المدنيين بواسطة الطّائرات أو القّوات الجوّية خارج نطاق الانتهاكات الجسيمة، بل أضافت إلى هذه الانتهاكات الهجمات العشوائية علىالسّكان والأعيان المدنية، كما تجسّد التّطور في هذا البرتوكول من خلال إضافة قائمة جديدة بالأفعال الموصوفة أنّها جرائم حرب إذا ما ارتكبت عمدا، وهي قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلّها، أو ترحيل، أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلّة داخل نطاق تلك=

تُشكّل مخالفات جسيمة، ليضع إطارا عاما للعدالة الجنائية التي يستوجبها ارتكاب إحدى، أو بعض تلك المخالفات، فلقد تضمّنت اتّفاقية جنيف الأربع الواجبات الّتي يتمحور حولها نطاق واسع لنظام العدالة الجنائية المنبثق عنها.

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني الّتي ترتّب المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية، هي ليست فقط أيّة مخالفات للقانون الدّولي الإنساني، ولكنّ أشّد هذه المخالفات والتي تسمى انتهاكات لهذا القانون، ومن ثَمّ تصبح مُجَرَّمة وتُكَوِّن جرائم حرب يتحمّل مرتكبها المسؤولية الجنائية الدّولية عنها، ويمكن محاكمته وعقابه عليها بموجب أحكام القانونين الدّولي الإنساني والدّولي الجنائي، وأمام القضاء الدّولي الجنائي[1].

تنطبق اتّفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأوّل فقط على المنازعات المسلّحة الدّولية، والمادّة الوحيدة الّتي تقرّر حماية الأفراد ضدّ المردودات الضّارة للمنازعات المسلّحة غير الدّولية هي المادّة الثّالثة المشتركة، ولكن هذه المادّة ـ في العموم ـ يصعب القول بأنّها تُرتّب مسؤولية جنائية دوليّة على عاتق الأفراد الّذين ينتهكون أحكامها. وإذا كان البروتوكول الإضافي الثّاني قد توسّع في الحماية المقرّرة للأفراد الّذين لا يشاركون في أعمال القّتال، أو الّذين توقّفوا على المشاركة فيها لأيّ سبب كان كالجرحى والمرضى، فإنّه لم يضف شيئا يُذْكَر بصدد الشكّ حول الطّبيعة الجنائية الدّولية للأعمال المحظورة[2].

=الأراضي، أو خارجها، مخالفة للمادّة 49 من الاتّفاقية الرّابعة، وكلّ تأخير لا مبرّر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم، وممارسة التّفرقة العنصرية بالنّسبة للضّحايا، وشنّ الهجمات على الآثار التّاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنّية، وحرمان شخص تحميه اتّفاقيات جنيف من حقّه في المحاكمة العادلة. **عمر سعد الله**، تطوّر تدوين القانون الدّولي الإنساني، الطّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997. ص.195-196.

[1]- **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.62.

[2]- **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني، المرجع السّابق، ص.437.

ظلّ الرأي العام الدّولي يعتبر أنّ الانتهاكات الجماعية والخطيرة للمادّة الثّالثة المشتركة وأحكام البروتوكول الثّاني لسنة **1977** الملحق بها، لا يمكن –في أيّة حال من الأحوال– تكييفها بجرائم الحرب، بمفهوم القانون السّاري المفعول على هذه النّزاعات[1].فلَمْ تتضمّن المادّة الثّالثة المشتركة ما يُفيد وصف الأفعال الّتي يتّم ارتكابها بالمخالفة لهذه النّصوص،على أنّها جرائم حرب[2]. وعلى الرّغم من أنّ البروتوكول الثّاني جاء لتعزيز وتطوير المادّة الثّالثة المشتركة، وتوسيعه في الحماية المقرّرة للأفراد أثناء النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، فإنّه لمْ يُضِف شيئا يُذْكَر حول الطّبيعة الجنائية للأعمال المحظورة، الّتي أوردها في أحكامه[3].

لا يمكن أنْ يُفْهَم من التّمييز الوارد في قانون جنيف بين الانتهاكات الجسيمة والانتهاكات الأخرى، قَصْر جرائم الحرب على الانتهاكات الجسيمة فقط دون غيرها، لأنّ مقاصد القانون الدّولي الإنساني، كما هو الحال في القوانين الجنائية الوطنية، حماية الحقّ في الحياة والحرّية والملكية. لذلك من البديهي اشتراط عقوبات شديدة، وإجراءات خاصّة بشأن الأفعال التي تشكّل انتهاكا صارخا لحقّ الحياة، أو الحرّية، أو الملكية، وأنْ يشترط عقوبات أخّف للجرائم أقلّ شدّة، فالتّدرج في جسامة الجرائم لا ينفي عن الفعل صفته الإجرامية. ينبغي التّذكير بأنّ اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الأوّل، قد مضت على أنّ الانتهاكات الجسيمة هي جرائم حرب ترتّب مسؤولية جنائية دوليّة على الأفراد، وإنْ لمْ يكن من الواضح أنّ هذه المسؤولية تقوم على المستوى الدّولي، أيْ من اختصاص محكمة دوليّة على نمط

1-**URBINA–JULIO Jorge**," La protection des personnes civiles au pouvoir de l'ennemi et l'établissement d'une juridiction pénale internationale", In **R.I.C.R**, N° 840, 31 décembre 2000,P.2.

2– **سعيد سالم جويلي**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص101.

3–**عمر محمود المخزومي**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص257. أنظر أيضا: **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني"، مرجع سابق، ص.436.

محاكمات نورمبرغ وطوكيو، أمْ أنّ المقصود هو شيوع الاختصاص الجنائي للدّول الأطراف في هذه الاتّفاقية، أيْ الاختصاص العالمي[1].

بيد أنّه في الوقت المعاصر ترسّخ لدى أغلبية فقهاء القانون الدّولي، فكرة ضرورة زوال التّفرقة بين طائفتي النّزاعات المسلّحة، وبالنّتيجة السّعي لتعميم نظام الانتهاكات الجسيمة على الجرائم المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[2].

يرى الأستاذ "**محمود شريف بسيوني**" أنّ كتابات غالبية خبراء القانون الدّولي تتّفق في أنّه يجب ألاّ تكون هناك تفرقة بين الانتهاكات الجسيمة والانتهاكات في كلّ من المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني، وأنّ كلّا من النّظامين يحتوي على محظورات متساوية تحمل نفس العواقب[3].

لم تغفل المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة ليوغسلافيا سابقا، المناداة الدّائمة من طرف الفقه القانوني المعاصر، على ضرورة التّفكير الجدّي في المعاقبة على الجرائم الفظيعة المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، الّتي لا تجد لها وصفا في القواعد الجزائية المطبّقة في مثل هذه النّزاعات، والّتي لا تؤدي –لا محال– إلى إفلات مرتكبيها من العقاب[4].

مِنَ المقبول على نطاق واسع أنّ الأحكام الموضوعية للمادّة الثّالثة المشتركة تعكس القانون الدّولي الإنساني العرفي، وقد تأكّد ذلك عن طريق المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا. ففي حكمها المعروف عام 1995، أعلنت المحكمة ما يلي: " لقد جاء ظهور القواعد

1– **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني"، المرجع السّابق، ص.436.

2– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية"، مرجع سابق، ص.178.

3– **ونوقي جمال**،المسؤولية الجنائية الدّولية على جرائم الحرب، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّولي والعلاقات الدّولية، كليّة الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص.14.

4– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، المرجع السّابق، ص.178.

الدّولية التي تنظّم النّزاع الدّاخلي على مستويين مختلفين: على مستوى القانون العرفي وعلى مستوى قانون المعاهدات". وهكذا تبلور كيانان من القواعد، وهما غير متضاربين أو غير متناسقين على الإطلاق، وإنّما بالأحرى يدعّمان ويكمّلان بعضهما البّعض، وفي الواقع يجري التّفاعل بين هاتين المجموعتين من القواعد على نحو يُتيح لبعض قواعد المعاهدة أنْ تصبح تدريجيا جزءً من القانون العُرْفي، ويصدق ذلك على المادّة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 كما أعلنت رسميا محكمة العدل الدّولية في قضيّة نيكاراغوا الفقرة 218، وهو ما ينطبق أيضا على المادّة **19** من اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح، والمؤرّخة في 14 ماي 1954[1].

لقد اعتمدت المحكمة الدّولية ليوغسلافيا سابقا أحكاما نوعية خاصّة بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية، نظرا لطبيعة الجرائم المرتبطة أساسا بالمخالفات الخاصّة بأحكام المادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وإنْ كانت لا تختلف كثيرا عن تلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة الدّولية. فاتّهامات جرائم الحرب، الّتي تعتمد على الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف، ترتبط ارتباطا وثيقا باتّهامات جرائم الحرب الّتي تعتمد على المادّةِ **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف، ومن ثمّ فقد أقرّت العديد من غرف المحاكمات الخاصّة بالمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، عدم وجود فارق نوعي بين مصطلح "القتل العمد" كخرق جسيم و"القتل". ويشكّل هذا الاستنتاج أحد أهّم النتائج التي أسفرت عنها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو يدلّ على أنّ النّزاعات المسلّحة غير الدّولية تخضع لقواعد قانونية، وإنْ كانت خاصة، في حدود أكبر كثيرا ممّا كان يُعْتقَد من قَبل.

خلصت دائرة الاستئناف إلى النّتيجة التي مفادها أنّ الانتهاكات المنوّه إليها في المادّة **3** من النّظام الأساسي للمحكمة الدّولية، يمكن أنْ تُرْتَكَب سواء بسواء في سياق النّزاعات

[1]– **بيجيتش البينا**، "نطاق الحماية الذي توفّره المادّة 3 المشتركة: واضح للعيان"، المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، المجلّد 93، العدد 881، مارس 2011، ص.11.

المسلّحة الدّولية أو الدّاخلية، إلاّ أنّ هذا الأمر قد أثار في الواقع إشكالا، من منطلق أنّ القواعد الاتّفاقية المطبقّة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية لا تتضمّن أحكام تتعلّق بنظام الانتهاكات الجسيمة. وجدت دائرة الاستئناف أنّ تطوّر القواعد الّتي تحكم النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، كان نتيجة لتطوّر القواعد الاتفاقية إلى قواعد عرفية، وهو ما عرفته بالخصوص المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف بناءً على ما أقرّته محكمة العدل الدّولية في قضيّة "نيكاراجوا"، بالإضافة إلى المادّة **19** من اتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصّة بحماية الأعيان الثّقافية في حالات النّزاعات المسلّحة[1].

أضحى التّمييز بين النّزاع المسلّح الدّولي والنّزاع المسلّح غير الدّولي في الوقت المعاصر مصطنع حقّا، وتعسّفي غير مرغوب، ومن الصّعب تبريره أيضا، ذلك لأنّه يحبط الغرض الإنساني من قانون الحرب في معظم حالات الحرب الآن. ففي واقع الأمر تحديد النّزاع المسلّح باعتباره دوليا أو غير دولي يعدّ أقّل أهميّة اليوم، وعلى سبيل المثال تندرج جميع جرائم الحرب تقريبا في حالات النّزاع المسلّح الدّولي وغير الدّولي في الدّراسة التي أصدرتها اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر حول القانون الدّولي الإنساني العُرْفي، وفي نظام روما الأساسي، كما يبدو أنّ الولاية القضائية للمحاكم الدّولية تقلّص أيضا من الحاجة إلى التّمييز بين هذين النّوعين من النّزاعات المسلّح. أضف إلى جانب ذلك ظهور النّزاعات المدوّلة الّتي يشهد العالم مؤخّرا الكّثير منها، الّتي أضحت محلّ اهتمام ودراسة كونها تثير إشكالية تطبيق القانون الدّولي الإنساني عليها، وأيضا تكييف الجرائم الّتي تحدث إبانها، وإمكانية إثارة المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن معظم الانتهاكات البشعة الّتي ترتكب إثرها، مثلما هو الحال بالنّسبة للنّزاع الّذي عرفته سوريا.

[1]– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، مرجع سابق، ص.180.

الفرع الثّاني

إضفاء الطبيعة الجنائية لجرائم الحرب المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وتكريس مبدأ الرّدع الجنائي عنها

ظلّ مفهوم جرائم الحرب منذ زمن بعيد مرتبطا بوجود نزاع مسلّح دولي، فقبل العقود الأخيرة لم تكن الأفعال الخطيرة المرتكبة أثناء النزاعات المسلّحة الدّاخلية توصف بجرائم الحرب، ولم تكن تُعْتَبر –بالتّالي– كأفعال مجرّمة في القانون الدّولي الإنساني[1].

لم يكن مقبولا حتّى إبرام اتفاقيات جنيف عام 1949، أنْ يمتّد مفهوم جرائم الحرب طبقا للقانون الدّولي إلى المنازعات المسلّحة غير الدّولية، نظرا لتمسّك الدّول بسيادتها وعدم التدخّل في شؤونها الدّاخلية. إلّا أنّ اتفاقيات جنيف قد تجاوزت هذا المفهوم الكلاسيكي للقانون الدّولي، الّذي يقضي بأنّ الدّول ذات السّيادة وحدها هي المُخاطَبة بأحكامها، كما تجاوزت النّظرية التّقليدية للحرب الّتي تقضي بأنّ الحرب نزاع مسلّح بين دولتين، وذلك حين امتّدت أحكامها لتُعالِج حالة قيام نزاع مسلّح ليس له طابع دولي[2].

كما أدّى شيوع الأعمال الوحشية الّتي صاحبت معظم المنازعات الدّاخلية إلى يقظة الضّمير الدّولي الإنساني، وانتشار الوعي بضرورة تجريم هذه الأعمال ومحاكمة مرتكبيها على مستوى القضاء الجنائي الدّولي وتوقيع العقاب عليهم، سواء كانوا من القوات المسلّحة الرّسمية للدّولة، أو أعضاء في جماعات مسلّحة منسّقة.

بالرّغم من أنّ النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا لمْ يُشر إلى نصّ المادّة الثّالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف وإلى البروتوكول الإضافي الثّاني، إلّا أنّ البوادر الأولى لظهور فكرة امتداد مفهوم جرائم الحرب إلى النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، ظهرت بفضل

1- **CONDORELLI Luigi**," La cour pénale internationale, un pas de géant pourvu qu'il soit accompli … ", In **R .G.D.I.P**, N°1,1999, P.11.

2– **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.59–60.

الاجتهاد الابتكاري لقضاة محكمة يوغسلافيا سابقا. فقد وجّهت الاتّهامات إلى مرتكبي جرائم الحرب الّذين انتهكوا أحكام المادّة الثّالثة والبروتوكولين الإضافيين، وكان التّفسير الواسع لغرفة الاستئناف في قضيّة" **تاديتش**"، بأنّ قوانين وأعراف الحرب، كما ذُكِر في أحكام المادّة الثّالثة من نظام المحكمة، تمتّد لتشمل المنازعات المسلّحة غير الدّولية[1].

لعب التّفسير القضائي دورا حاسما في توسيع أو تعديل قاعدة قانونية، وفقا للحقائق المتعلّقة بالقضيّة المرفوعة، وتفسير العبارات المستخدمة في النّظام لسدّ الفجوة قضائيا. وهو الدّور الّذي اضطلع به قضاة المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا، من أجل تجاوز المفاهيم التّقليدية للقانون الدّولي الإنساني، الّذي تعود جذوره إلى فترة كانت تحكمها مفاهيم مركزية الدّولة بشأن القانون الدّولي، كما كان يجري تعريف الحقوق والواجبات بالنّسبة للدّول وليس الأفراد.

لمْ يتصوّر القائمون على صياغة اتفاقيات جنيف 1949، نوع النّزاعات القائمة في يومنا هذا، والتي تقوم أساسا على الانتهاكات الجسيمة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، كما أنّ قانون النّزاعات المسلّحة عند ظهوره لأوّل مرّة، لمْ يقرّ رسميا بحقوق الفرد والمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب، وهو ما ساهمت المحكمة في تطويره وتعزيزه[2].

لقد تضمّن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا الإشارة إلى اختصاص هذه المحكمة بنظر جرائم الحرب،وذلك في المادّة "**2**" و"**3**" منه، وتتمثّل في قسمين: الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، وكذا انتهاكات قوانين وأعراف الحرب[3].

1– **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني"، المرجع السّابق، ص.418.

2– **ناتالي فاغنر**،" تطوّر نظام المخالفات الجسيمة والمسؤولية الجنائية الفردية لدى المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا"، **المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر**، العدد 850، 2003، ص.311.

3- Les articles **2** et **3** dus Statut de Tribunal Pénal pour l'Ex-Yougoslavie disposent, **L'article2** : «Le Tribunal international humanitaire est habilité à poursuivre les personnes qui commettent ou donnent l'ordre de commettre des infractions graves aux conventions de Genève du 12 août 1949(…)».
L'article3 : «Le Tribunal est compétent pour poursuivre les personnes qui commettent des violations des lois ou coutumes de la guerre(…)», In **DAVID Éric, TULKENS Françoise** et

يبدو عند الرّجوع إلى النّظام الأساسي للمحكمة يوغسلافيا، أنّ حيز انطباق جرائم الحرب هو النّزاعات المسلّحة الدّولية[1]. فلمْ يتضمن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة أيّ نصّ، سلبا أو إيجابا، في شأن المخالفات الجسيمة المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية[2]، ذلك لأنّ الانتهاكات الجسيمة التي تضمنّتها المادّة **2** من النّظام هي تلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، وفقا لِما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 المتعلّقة بالنّزاعات المسلّحة الدّولية، ولأنّ المادّة **3** أيضًا، أوردت اِنتهاكات مستمدّة مباشرة من اِتفاقية لاهاي 1907 التي تنّظم سير الحرب البرّية في إطار النّزاعات الدّولية[3].

بيد أنّ الممارسة العملية انتهت إلى أنّ المادّة **3** مبدأً عاما يغطّي كلّ الانتهاكات الجدّية للقانون الدّولي الإنساني الإتفاقي والعُرفي[4]. فقد ساهم حكم "**تاديتش**" في إضفاء جوهر مشترك لقواعد القانون الدّولي الإنساني، الّتي تنطبق على النّزاعات المسلّحة ذاتها، بغضّ النّظر عن نوعها، واستندت المحكمة في وصولها إلى هذه النّتيجة، على المادّة **3** من

=VANDERMEERCSH Damien, «Code de droit international humanitaire», 2ème Edition, Bruylant, Bruxelles, 2004, p.396-397.

1- Voir**: RENAUT Céline,**"La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux"**,** In **TAVERNIER Paul** « Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la cour pénale internationale, Bruylant, Bruxelles, 2004. p.21.

Voir aussi : **PETRY Roswitha**, "Les tribunaux pénaux internationaux**,** In ouvrage collectif « droit pénale humanitaire », Série II, Vol VI, Bruylant, Bruxelles, p. 50.

L'article3 : «Le Tribunal est compétent pour poursuivre les personnes qui commettent des violations des lois ou coutumes de la guerre(…)», In **DAVID Eric, TULKENS Françoise** et **VANDERMEERCSH Damien**, «Code de droit international humanitaire», Op.cit., p.396-397.

2– **جويلي بسعيد سالم**، تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص.111.

3-**RENAUT Céline**, "La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux", Op.cit., p. 21.

4- **DU PASKIER Karen**, "Les violations des conventions de Genève", In Ouvrage collectif « droit pénal humanitaire », Série II, Vol VI, Bruylant, Bruxelles, p. 82.

نظامها الأساسي، وقامت بتأويلها كأساس إضافي للولاية القضائية، يمكن اللّجوء إليها في حالة عدم سريان الأحكام الأكثر تحديدا بالنّظام الأساسي.

يُعْتَبر حكم "**تاديتش**" أوّل حكم تصدره محكمة دوليّة، ليؤكّد –بصورة لا لبس– فيها الصفّة الجنائية لجرائم الحرب الّتي ترتكب في المنازعات المسلّحة غير الدّولية، ومهّد الطّريق لعدد من الأحكام القضائية، الّتي تمّ من خلالها تطوير المضمون الجوهري للقواعد المنطبقة على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[1]. لقد أكّدت المحكمة على الطّبيعة العُرْفية للمادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وأشارت صراحة إلى الفقه القانوني لمحكمة العدل الدّولية، والمحكمة الدّولية الخاصّة برواندا، وتقرير الأمين العام للأمم المتّحدة المقدّم إلى مجلس الأمن، وفقا للقرار رقم 808 لسنة 1993. وردّا على مزاعم الدّفاع بخرق مبدأ الشّرعية، أشارت المحكمة إلى أنَّ الجرائم المنصوص عليها في المادّة **3** المشتركة، هي أفعال مجرّمة طبق للقانون العرفي الذي كان ساريا وقت ارتكابها، فالجرائم المذكورة في اتفاقية لاهاي لعام 1907، والمجسّدة في المادّة **3** من النّظام الأساسي كانت صريحة، وقد أعطت الأهلية لمحاكمة أيّ خرق للقانون الدّولي الإنساني العُرْفي[2].

خلصت دائرة الاستئناف، بوصولها إلى نتيجة أنّ القواعد العُرفية للقانون الدّولي الإنساني أصبح بالإمكان تطبيقها على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، شأنها في ذلك شأن النّزاعات المسلّحة الدّولية، وإلى أنّ الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي العُرْفي يمكن أنْ ينجرّ عنها مسؤولية جنائية فردية لمرتكبيها، وذلك بغضّ النّظر عن طبيعة النّزاع المسلّح. وقد بنت المحكمة تأسيسها القانوني، على الاستنتاجات الّتي توصّلت إليها فيما قبل المحكمة العسكرية لنورمبرغ، حينما أقرّت بأنّ غياب الأحكام الاتّفاقية الّتي تعاقب على الانتهاكات الّتي تتضمّنها أيّة معاهدة دوليّة يتّم خرقها، لا يمنع من قيام المسؤولية الجنائية الفردية.

---

[1] – **بيجيتش إيلينا**، "المساءلة على الجرائم الدّولية: من التّخمين إلى الواقع"، **المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر**، العدد845، 2002، ص.186.

[2] – **ونوقي جمال**، المسؤولية الجنائية الدّولية على جرائم الحرب، مرجع سابق، ص.67.

لقد تأثّر قضاة محكمة يوغسلافيا بهذا النّهج، حيث أقرّت المحكمة أنّ المادّة **3** من نظامها الأساسي تغطّي– في الحقيقة– جميع الانتهاكات الجسيمة، وأضافت أنّ هناك قانونا عرفيا للنّزاعات المسلّحة غير الدّولية. وفي سياق هذا المنطق ذكرت المحكمة أنّ التّمييز بين النّزاعات بين الدّول من جهة والحروب الأهلية من جهة أخرى في مجال قانون النّزاعات المسلّحة، يفقد معناه حين يتعلّق الأمر بالأشخاص، وأنّ ماهية هذه القواعد عامة وليس التّنظيم التّفضيلي الّذي قد تتضمّنه وهي قد أصبحت مطبّقة على النّزاعات الدّاخلية. وبرّرت المحكمة بأنّ مضمون العُرْف النّاشئ يفرض مسؤولية جنائية على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للمادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، فما هو إجرامي بين الدّول لا يمكن إلّا أن يكون كذلك في نزاع مسلّح غير دولي[1].

بينما أورد النّظام الأساسي لمحكمة رواندا صراحة في المادّة **4** منه، اختصاص هذه المحكمة في نظر جرائم الحرب المرتكبة في إطار النّزاع الدّاخلي الرواندي[2]. فالنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية برواندا، جاء أكثر وضوحا وجلاء، حين حسمت المادّة الرابعة منه اختصاص المحكمة، وأشارت صراحة إلى نصّ المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977، مؤكّدة أنّ انتهاك هذه الأحكام يمثّل جرائم حرب دوليّة في مفهوم القانون الدّولي العرفي.

أصبح بذلك لا يُجرّم فقط جرائم الحرب بالمفهوم الضيّق المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع، الّتي تشمل الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، والمتمثّلة في الحدّ الأدنى الّذي لا يجب تعدّيه مهما كانت طبيعة النّزاع، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، بالنّص بسريان البروتوكول الإضافي الثّاني على النّزاع، معنى ذلك تكييفه أنّه نزاع داخلي،

---

[1]– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، مرجع سابق، ص.180.

[2]- **RENAUT Céline**, "La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux", Op.cit., p .26.

وهو أوّل التّطبيقات الفعليّة لهذا البروتوكول من طرف محكمة دوليّة. هذا ما يعّد تأكيدا للاتجاه السّائد في الفقه والعمل الدّوليين، من ضرورة تصدي القضاء الدّولي للانتهاكات التي تحدث للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[1].

مثّل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لبنة جديدة في تطوير القانون الدّولي الإنساني، بالتّالي قواعد القانون الدّولي الجنائي، وذلك بالنّص في متنه على الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السّارية على النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، متجاوزا بذلك تحديدا اختصاص المحكمة في الانتهاكات الجسيمة لأحكام المادّة **3** المشتركة لاتفاقيات[2].

تجدر الإشارة إلى أنّ موضوع إدراج الأفعال الخطيرة المرتكبة أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، في النصّ المتعلّق بجرائم الحرب، وإدخالها–بالتّالي– في اختصاصات المحكمة الجنائية الدّولية، من المواضيع الأكثر اختلافا بين وجهات نظر الدّول المشاركة في مؤتمر روما الدّبلوماسي. ولقد أخذ هذا الموضوع وقتا معتبرا من النّقاش، نظرا لحساسيته وعلاقته المباشرة بالسّيادة الدّاخلية للدّول، ممّا جعل من المستحيل التّوفيق بين الآراء والمواقف المتباينة للدّول[3]. فباختلاف ما كان مأخوذا به في النّصوص الدّولية السّابقة، فإنّ تكييف جرائم الحرب أصبح غير موقوف على شرط وجود نزاع مسلّح دولي[4].

---

[1]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.194.

[2]-**ROBERGE Marie-Claude**, "La nouvelle Cour pénale internationale : Évolution préliminaire"**,** In **R.I.C.R,** N°832, 1998. p.727.

[3]- **POLITI Mauro**," La compétence de la cour pénale internationale ", In **Recueil Dalloz**, N°39,2000. P.589.

[4]-**KHERAD Rahim**," Le statut de Rome de la cour pénale internationale, le point de vue d'un négociateur ", In **R.G.D.P**, N°2,1999. P.833 -834.

تضمّنت المادّة **8** من نظام روما الأساسي في فقرتها الثّانية**(جـ)** و**(هـ)** طائفتين من الأفعال الخطيرة، معتبرة إيّاها جرائم حرب متى ارتكبت اثر نزاع مسلّح غير دولي[1]. تتعلّق الطّائفة الأولى بالانتهاكات الجسيمة للمادّة **3** المشتركة لاتفاقيات جنيف، وقد عدّدت الفقرة الفرعية**(جـ)** من الفقرة الثّانية من المادّة **8** أربعة أفعال تُشكّل جرائم حرب، متى ارتكبت ضدّ الأشخاص غير المشتركين اشتراكا فعليا في الأفعال الحربية، بما في ذلك أفراد القوات المسلّحة الّذين ألقوا سلاحهم، أو أولئك الّذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض، أو الإصابة، أو الاحتجاز، أو لأيّ سبب آخر[2].

---

[1]– في الواقع عندما نصّت المادّة 8 عمّا يتعلّق بالجرائم المرتكبة في النّزاعات غير الدّولية، فإنّ أحكامها لا تنطبق على حالات الاضطرابات والتّوترات الدّاخلية. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود نصّ أيّ صكّ من صكوك القانون الدّولي على تعريف واضح لظاهرة الاضطرابات والتّوترات الدّاخلية، وإن كانت الفقرة الأولى من المادّة الأولى من البروتوكول الثّاني قد ذكرت، بالفّعل، حالاتها، إلّا أنّها لم تقدّم تعريف لها، ذلك لأنّ حالات الفوضى وأعمال العنف المتفرّقة، والأعمال الأخرى ذات الطّابع المماثل، لا تعدّ مجرّد أمثلة للتّوضيح، وليست تعريفا، ولكن يمكن أن نتوقّف عند القّول بأنّ التوتّر الدّاخلي يقصد منه حالة القلق السّياسي أو الاجتماعي، أو هما معا، داخل الدّولة، ويتّم التّعبير عن هذا القلق بصورة سلمية من خلال مظاهرات ومؤتمرات مناوئة للسّلطة العامة، وقد يكون في صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية، أو سياسية، أو دينية داخل الدّولة ضدّ بعضها البعض خارج إطار القواعد الدّستورية، أمّا الاضطرابات هي مرحلة تالية على التّوترات الدّاخلية وقد تكون مصاحبة لها، حيث تأخذ شكل استخدام القوة بصورة غير منتظمة أو عشوائية، وغير مرتبطة بتنظيم معيّن، بقصد العمل على زعزعة الاستقرار والأمن الدّاخلي ونشر الفوضى داخل الدّولة، على أنّه يجب التّعامل مع هذه الاضطرابات من خلال السّلطات الدّاخلية مع إمكانية تدخّل الشّرطة أو بعض الوحدات التّابعة للجيش. تجدر الإشارة إلى أنّه في حال تطوّر الاضطرابات الدّاخلية من حيث تزايد أعمال العنف المسلّح، واتّخاذ الجماعات المتمرّدة شكل منظّم وتسلسل قيادي، ووضعت لها أهداف سياسية محدّدة أو اجتماعية، واستطاعت القيام بعمليات عسكرية منتظمة، هنا يتحوّل الوضع من اضطرابات داخلية إلى نزاع مسلّح غير ذي طابع دولي يلتزم فيه جميع الأطراف بأحكام القانون الدّولي الإنساني. **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، دار الجامعة الجديدة للنّشر، الإسكندرية، 2003، ص.77– 85، 87 .

[2]– تتمثّل هذه الأفعال في :

أ. استعمال العنف ضدّ الحياة والأشخاص، وبخاصّة القتل بجميع أنواعه والتّشويه والمعاملة القاسية والتّعذيب؛

ب. الاعتداء على كرامة الشّخص، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة؛

ج. أخذ الرّهائن؛

د. إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكّلة تشكيلا نظاميا تكفل جميع الضّمانات القضائية المعترف عموما بأنّه لا غنى عنها.

أمّا الطّائفة الثّانية، تتعلّق بالانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السّارية على النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، في النّطاق الثّابت للقانون الدّولي، وعدّدت الفقرة **(هـ)** من المادّة **2/8** من نظام روما الأساسي، اثني عشر فعلا تشكّل جرائم حرب، متى ارتكبت في إطار نزاعات مسلّحة غير ذات طابع دوليّ[1].

[1]–تتمثّل هذه الأفعال في:

أ. توجيه هجمات ضدّ السّكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضدّ أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية؛

ب. تعمّد توجيه هجمات ضدّ المباني والمواد والوحدات الطبّية ووسائل النّقل والأفراد من مستعملي الشّعارات المميّزة المبيّنة في اتفاقيات جنيف طبقا للقانون الدّولي؛

ج. تعمّد شنّ هجمات ضدّ موظّفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمّة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السّلام عملا بميثاق الأمم المتّحدة ما دام يستحقّون الحماية الّتي توفّر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب القانون الدّولي للمنازعات المسلّحة؛

د. تعمّد توجيه هجمات ضدّ المباني المخصّصة للأغراض الدّينية أو التّعليمية أو الفنّية أو العلمية أو الخيرية، و الآثار التّاريخية، و المستشفيات، و أماكن تجمّع المرضى و الجرحى، شريطة ألّا تكون أهداف عسكرية؛

هـ. نهب أيّ بلدة أو مكان حتى وإن تمّ الاستيلاء عليه عنوة؛

و. الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري على النّحو المعرّف في الفقرة 2(و) من المادّة السّابعة أو التّعقيم القسري، أو أيّ شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكّل أيضا انتهاكا خطيرا للمادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع؛

ز. تجنيد الأطفال دون الخامسة عشر من العمر إلزاما أو طوعيا في القوات المسلّحة أو في جماعات مسلّحة أو استخدامهم للمشاركة فعليا في الأعمال الحربية؛

ح. إصدار أوامر بتشريد السّكان المدنيين لأسباب تتصّل بالنّزاع، ما لم يكن ذلك بداع من أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ملحة؛

ط. قتل أحد المقاتلين العدو أو إصابته غدرا؛

ي. إعلان أنّه لن يبقى أحد على قيد الحياة؛

ك. إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف آخر في النّزاع للتّشويه البدني أو لأيّ نوع آخر من التّجارب الطبّية أو العلمية التّي لا تبرّرها المعالجة الطبّية أو معالجة الأسنان أو المعالجة في المستشفى للشّخص المعني والّتي لا تجري لصالحه وتتسبّب في وفاة ذلك الشّخص أو أولئك الأشخاص أو في تعريض صحتّهم لخطر شديد؛

ل. تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها ما لم يكن هذا التّدمير أو الاستيلاء ممّا تحتّمه ضرورات الحرب.

يُعْتَبر تجريم الأفعال الخطيرة المرتكبة أثناء النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وإدراجها في نصّ المادّة **8** من نظام روما الأساسي، تطوّرا ذو أهمية خاصة للقانون الدّولي الإنساني، خاصة إذا علمنا أنّ أغلب النّزاعات الّتي عرفها العالم في العقد الأخير هي نزاعات ذات طابع داخلي، كما أنّه يُعْتّبر توسّعا كبيرا لتعريف جرائم الحرب[1]، الّتي سبق إدراجها ضمن اختصاص المحاكم الدّولية السّابقة.

تُعْتَبَر أغلب البنود الّتي جاءت بها المادة **8** من نظام روما، جزءً لا يتجزأ من قانون لاهاي وقانون جنيف، وإنْ كان نظام روما الأساسي قد جاء بأحكام أكثر تطوّرا في بعض المجالات، وأضاف تصرّفات جديدة كتلك التي جاءت في الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدّولية المؤقّتة[2]،فقد قام بتجميع كلّ الانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب، ووضعها في نظام روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، وفي هذا تثبيت لمبدأ الشّرعية الجنائية في مجال القانون الدّولي الجنائي[3].

لكن تبقى مع ذلك جرائم الحرب غير محدّدة نهائيا، فتثور دائما إشكالية إمكانية تنوّعها، ودليل ذلك المادّة **8** نفسها من هذا النّظام، حيث جاءت معبّرة عن مدى صعوبة حصر ما يُمكِن القول عنه جريمة حرب، خاصّة مع إدخال الجرائم التي تقع أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية ضمن نطاق التّجريم الدّولي، وما تُشَكِّلُه هذه الأخيرة من تداخل مع ما يُطْلق بالاضطرابات أو التوتّرات الدّاخلية[4] . من ثَمَّ لمْ يَعُدْ تدويل النّزاعات المسلّحة عاملا

1- «L'apport du statut de la CPI est considérable dans l'évolution de la définition de crimes de guerre, même si l'on peut relever quelques omissions et obstacles de nature à réduire son champ d'application». Voir : **KHERAD Rahim**, "La compétence de la cour pénale internationale, Op.cit, p.588.

2- **BAZELAIRE THIERRY CRETIN Jean-Paul**, La justice pénale internationale : son évolution son avenir De Nuremberg à La Haye, P.U.F, Paris, 2000.p.80.

3- **براء منذر كمال عبد اللّطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، الطّبعة الأولى، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2007، ص.201.

4- **معمر يشوي لندة**، المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة واختصاصاتها، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2008، ص.213.

مهمًا لتكييف العمل بأنّه جرائم حرب[1]، ولا لإثارة المسؤولية الجنائية لرئيس الدّولة لارتكاب هذه الجريمة[2]، كون تلك الأفعال أو الجرائم، الّتي أصبحت تُرْتَكب في ظلّ الحروب الأهلية، لا تقلّ جسامة عن تلك المرتكبة في الحروب الدّولية، ولعلّ المجازر الّتي شهدتها يوغسلافيا سابقا ورواندا خير دليل على ذلك[3].

يبقى النّظام الأساسي حين ذكر كافة صور جرائم الحرب في المادّة **8** منه، السّابق الإشارة إليها آنفا، يكون قد تبنّى التّعريف العام لجرائم الحرب، ذلك التّعريف الّذي ينصّ على أنّها أفعال غير مشروعة تقع بالمخالفة لقوانين وأعراف وعادات الحرب، بواسطة أشخاص طبيعيين سواء كانوا من رجال السّلطة والحكم، أو أفراد عاديين. وعدم شرعية هذه الأفعال ثابت بالعرف الدّولي المستقرّ في وجدان العالم، الذي تمّ تدوينه في اتفاقيات دوليّة عديدة، أهمّها اتفاقيات جنيف الأربع الخاصّة بحماية ضحايا الحرب سواء البرّية أو البحرية، أو السّكان المدنيين أو أسرى الحرب، وبعض الاتّفاقيات الدّولية الأخرى ذات الصّلة[4].

المطلب الثاني

تطبيق الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

تُعْتبر الجرائم ضدّ الإنسانية تطبيقا لفكرة القانون الدّولي العام الحديث، الّذي يتّجه صوب الاعتراف بالفرد وكفالة الحماية الكافية لحقوقه، سواء في وقت السّلم أو في وقت الحرب. وعلى خلاف جرائم الحرب، فإنّ الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية لا

1- **KHERAD Rahim**,"La compétence de la cour pénale internationale", Op.cit., p. 589.

2- **بلخيري حسينة**، المسؤولية الدّولية الجنائية لرئيس الدّولة على ضوء جدلية القانون الدّولي العام والقانون الدّولي الجنائي، دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2006، ص.148.

3- **براء منذر كمال عبد اللّطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.210.

4- **حموده منتصر سعيد**، المحكمة الجنائية الدّولية، النّظرية العامة للجريمة الدّولية، أحكام القانون الدّولي الجنائي، دراسة تحليلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص.147.

يثور بشأنها إشكال إمكانية تطبيقها في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فمن المسّلم به في منظور القانون الدّولي الإنساني وقضائه، أنّ الأفعال الإجرامية المرتكبة ضدّ الإنسانية تشّكل، في حدّ ذاتها، جرائم دوليّة خطيرة، وتُمثّل انتهاكات جسيمة لكرامة البشرية ولقواعد القانون الدّولي الإنساني المطّبقة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفرع الأوّل)**.

إلى جانب ذلك، فإنّ جرائم الإبادة الجماعية مثل الجرائم ضدّ الإنسانية، من المتصوّر ارتكابها إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فهي تعُّد أيضا من أبشع الجرائم الّتي يمكن أن تقترف انتهاكا لقواعد القانون الدّولي الإنساني في إطار النّزاعات المسلّحة الدّاخلية **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

تطبيق الجرائم ضدّ الإنسانية في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

من الثّابت أنّه في الحرب العالمية الثّانية، ارتكبت فيها فظائع ومذابح روعت البشرية، وقد مثّلت هذه الفظائع وصمة عار في جبين الإنسانية، ولهذا السّبب، لمْ يعد بالإمكان، من بعد محاكمات الحرب العالمية الثّانية، التنكّر لوجود الجرائم ضدّ الإنسانية الّتي تعتبر من أشدّ الجرائم الدّولية خطورة[1].

يُعدّ مفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية "**Crimes contre l'humanité**"مفهومًا حديثا نسبيا[2]، إذ لمْ يظهر إلاّ بعد الحرب العالمية الثّانية.وقد تمّ النّص عليه في ميثاق المحكمة العسكرية الدّولية لنورمبرغ، وبالضّبط في المادة **6** منه[3].

1- **المعمري مدهش محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الدّولية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون الدّولي العام، كليّة الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، جامعة القاهرة، 2013، ص.23.

2- إنّ فكرة الجريمة ضدّ الإنسانية، وإنْ لم تظهر إلاّ حديثا، إلاّ أنّها ذات أصول تاريخية غير قريبة، فقد أشار إليها الفقيه "جروسيوس" عند تعرّضه لفكرة "الحرب العقابية" ضدّ من يرتكب جرائم الحرب أو جرائم ضدّ السّلام أو جرائم ضدّ الإنسانية، وأيّد "فاتيل" ذلك حيث أجاز التّدخل العسكري لأسباب إنسانية، كما أنّه على الصّعيد الدّولي بدأت الفكرة في الظّهور منذ مطلع القرن 20 في العديد من المواثيق الدّولية، مثل: ديباجة اتفاقية لاهاي 1907، معاهدة سيفر 1920، وقرارات الجمعية العامة لعصبة الأمم المتّحدة و خاصة في سنة 1933. **عبيد حسنين إبراهيم صالح**، الجريمة الدّولية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار النّهضة العربية، القاهرة، 1994، ص.255.

3- Paragraphe(C) de l'article6 du statut du T.I.M.N, In **DAVID Eric, TULKENS Françoise** et **VANDERMEERSCH Damien,** « Code de droit international humanitaire », Op.cit., p.378.

على الرّغم من الاهتمام المتزايد بالجرائم في حقّ الإنسانية،إلّا أنّه ولغاية التّسعينات لمْ تُبْرَم أيّ معاهدة دوليّة،ولمْ تصدر أيّ وثيقة دوليّة رسميّة تتناول الجرائم في حقّ الإنسانية بالتّعريف المحدّد[1]، باستثناء بعض الاتفاقيات الّتي تناولت بعض الجرائم الّتي تدخل في نطاق جرائم ضدّ الإنسانية[2].

تُعْتبر الجرائم ضدّ الإنسانية تطبيقا لفكرة القانون الدّولي العام الحديث، الّذي يتّجه صوب الاعتراف بالفرد وكفالة الحماية الكافية لحقوقه، سواء في وقت السّلم أو في وقت الحرب[3]، فهي جرائم من المتصوّر ارتكابها إبان النّزاعات المسلّحة، سواء كانت دوليّة أو غير دوليّة، أو في وقت السّلم.ولقد تأكّد إمكانية ارتكابها في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، في نصوص الأنظمة الأساسية للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا ورواندا، وكذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

يُمْكِن، خلافا لجرائم الحرب، أنْ تُرْتَكَب الجرائم ضدّ الإنسانية في زمن السّلم كما في زمن الحرب[4]. فإذا كانت اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأوّل، يستعبدان تجريم جرائم الحرب في النّزاعات الدّاخلية، فالمسألة أو الإشكالية لا تُطْرح بالنّسبة للجرائم ضدّ الإنسانية، إذ أنّ وجود هذه الجرائم ليس له أيّ علاقة مع الطّابع الدّولي أو غير الدّولي للنّزاع[5].

1- **NASEL Mélanie,**"Les crimes contre l'humanité", In ouvrage collectif « Droit pénal humanitaire", Série II, Vol VI, Bruylant, Bruxelles, 2004.p. 130.

2- نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية عام 1948 الخاصة بجريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، و اتفاقية عام 1973 الخاصة بجريمة الفصل العنصري.

3- **تمرخان بكة سوسن،** الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء أحكام النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص.178.

يمكن الرجوع في ذلك أيضا إلى: **عبيد حسنين إبراهيم صالح،** الجريمة الدّولية، دراسة تحليلية تطبيقية، مرجع سابق، ص.253.

4- **بطرس فرج الله سمعان،** "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب و تطوّر مفاهيمها"، مرجع سابق، ص.440.

5- **BIAD Abdelwahab,** Droit international humanitaire**,** Ellipses Edition Marketing, S.A., Paris, 1999. p. 94.

إنّ فكرة الجرائم ضدّ الإنسانية أوّل ما ظهرت، كانت في ظلّ الحروب والنّزاعات المسلّحة، ومن ثم فقد كانت نتاجا للمبادئ الإنسانية التي تحكم هذه الحروب. فلقد ارتبطت هذه الجرائم ارتباطا تاريخيا بالجرائم ضدّ السّلام وجرائم الحرب، بل إنّه لم يكن يُنْظَر إليها إلّا إذا ارتكبت في سياق جرائم الحرب، الّتي كانت بدورها ترتبط بالجرائم ضدّ السّلام، ويرجع الأساس القانوني في ذلك إلى المادّة **6** من ميثاق محكمة نورمبرغ، لذلك لمْ يكن للجرائم ضدّ الإنسانية طابع الاستقلال، بل كانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التّجزئة بجرائم الحرب[1].

لما جاء نظام المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا، فإنّه اشترط ارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية في النّزاع المسلّح، حيث جاءت المادّة **5** الخامسة منه تقضي أنّ الجرائم ضدّ الإنسانية يمكن أنْ تكون مرتكبة في إطار نزاع مسلّح ذو طابع دولي أو داخلي، إذ تنصّ على أنّه:«**للمحكمة الدّولية سلطة مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التّالية إذا ارتكبت أثناء نزاع مسلّح، سواء كان طابعة دوليّا أو داخليّا، واستهدفت أيّ سكان مدنيين: القتل، الإبادة،الاسترقاق، النّفي، السّجن، التّعذيب، الاغتصاب،الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أودينية وسائر الأفعال اللاّإنسانية**»[2].

---

[1]– في هذا السّياق، لم يكن القانون الدّولي الجنائي، قبل النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، مستقّرا حول السّماح بارتكاب جرائم الحرب في إطار النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وهكذا فقد كانت حالة التّداخل المؤكّدة الّتي تعتري جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، محصورة في حال ارتكاب الأفعال الإجرامية في إطار نزاع مسلّح دولي، شريطة ارتكابها في إطار هجوم واسع النّطاق أو منهجي ضدّ السّكان المدنيين من غير جنسية المجرم. بيد أنّ الوضع تغيّر في مؤتمر روما الدّبلوماسي، فرغم رفض بعض وفود الدّول، ومنذ أعمال اللّجنة التّحضيرية، امتداد جرائم الحرب لتشمل النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، نجحت المادّة 8 من النّظام الأساسي للمحكمة في توسيع مفهوم جرائم الحرب، بشكل صريح، ممّا يعني بالتّالي، اتّساع حالات التّداخل بين الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب لتشمل حالتي النّزاع المسلّح الدّولي والدّاخلي. **مدهش أحمد محمد المعمري**، المسؤولية الجنائية الدّولية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.23.

[2]- L’article 5 du statut de T.P.I.R, In **DAVID Eric David, TULKENS Françoise** et **VANDERMEERSCH Damien**, «Code de droit humanitaire», Op.cit., p.473.

يكون النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا سابقا بهذا التّعريف، قد عاد إلى فكرة ربط هذه الجرائم بوجود صراع الّتي اشترطها ميثاق نورمبرغ[1]، حيث اعتبر هذا الميثاق الجرائم ضدّ الإنسانية جرائم فرعية تابعة لجرائم الحرب أو للجرائم ضدّ السّلام[2]. إلاّ أنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا تميّزت عن محكمة نورمبرغ، بالنّص على إمكانية حدوث هذه الجرائم في ظلّ النزاعات الدّاخلية[3]. من ثَمّ فنظام محكمة يوغسلافيا سابقا أكبر دليل على اشتراط ارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية في إطار نزاع مسلّح، أيّا كان طابعه دوليّ أو داخليّ[4].

تضّمن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، من جهة أخرى، في المادّة **3**منه تعريفا للجرائم ضدّ الإنسانية، جاء فيه أنّه سيكون للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا الاختصاص بمُقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التّالية: عندما تُرْتكب كجزء من هجوم واسع النّطاق أو منهجي، ضدّ أي مجموعة من السّكان المدنيين لأسباب قومية، سياسية، إثنية، عرقية، أو دينية:القّتل، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، السّجن، التّعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، وسائر الأفعال اللاّانسانية الأخرى.

لقد أعاد النّظام الأساسي لمحكمة رواندا قائمة الأفعال المُشكِّلة للجرائم ضدّ الإنسانية، غير أنّه على عكس النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السّابقة، فالجديد في تعريف محكمة

1– **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء أحكام النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية،المرجع السّابق، ص.180.

2– أدّى ربط مفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية بجرائم الحرب في نظام محكمة نورمبرغ، إلى ظهور مسألة التّكييف المزدوج لنفس الأفعال على أنّها تُشكّل الجريمتين معا في نفس الوقت، كأفعال القتل، التّرحيل والإبعاد، دون وجود معيار فاصل بينهما،لذلك حاولت المحكمة التّمييز بين الجرائم المرتكبة ضدّ السّكان المدنين في الأقاليم المحتّلة واعتبرتها جرائم حرب، وبين الجرائم المرتكبة ضدّ السّكان المدنين لدوافع سياسية أو عرقية أو دينية، واعتبرتها جرائم ضدّ الإنسانية.

3– **براء منذر كمال عبد اللّطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.61.

4– **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.187.

رواندا أنّها لا تشترط أنْ تُرْتكب هذه الأفعال أثناء نزاع مسلّح[1]، بل يكفي أنْ ترتكب كجزء من هجوم واسع منهجي، على أيّ سكان مدنين لأسباب قومية، أو سياسية، أو اثنية، أو عرقية، أو دينية[2]. فلمْ تتطرّق المادّة **3** إلى إشارة تتعلّق باشتراط هذا الارتباط،وأصبح لهذه الجريمة طبيعتها الخاصّة، بحيث يُمكن ارتكابها بصفّة مستقّلة عن أيّ جريمة أخرى[3]. وقد يُبَرّر الاختلاف المتعلّق بعدم ذكر المادّة **3**من نظام رواندا للنّزاع المسلّح، اختلاف طبيعة النّزاعات الّتي شهدتها البلاد عن تلك الّتي شهدتها يوغسلافيا سابقا، والّتي كانت تُشكّل في كثير من الأحيان نزاعا مسلّحا دوليّا أو داخليّا، فبدلا من الإشارة إلى النّزاع المسلّح، تمّ اشتراط وجود هجوم واسع النّطاق أو منهجي[4].

هذا، وهناك من يرى أنّ المادّة **3** من النّظام الأساسي لمحكمة رواندا فضّلت ذلك لمواجهة السمّات الخاصّة للنّزاع في رواندا، لأنّ النّزاع يتألّف من نطاقين لسفك الدّماء في آن واحد، أحدهما حالة حقيقية من النّزاع المسلّح يُشارك فيها جيشان نظاميان(الوطني والرّواندي)، يتقاتلان من أجل السّلطة في البلاد، في حين يتّخذ النطاق الثّاني شَكْل الاصطياد المنظّم لمدنين غير مسلّحين، وذبحهم.

من هنا، فإنّ المادّة **3**السّابقة الذّكر،وإنْ لمْ تتضمّن الإشارة إلى النّزاع المسلّح وشرط الارتباط بالحرب، تسمح بملاحقة مرتكبي الجرائم في كلاّ النطاقين. فهذه الانتهاكات الدّاخلية

1- **FANNY Martin**, "Les compétences juridictionnelles ratione pérsonae, ratione temporis et ratione materiae du Tribunal pénal international pour le Rwanda", In **FRANZA Emanuela** et **MANACORDA Stefano**, «La justice pénale internationale dans les décisions des Tribunaux pénaux ad hoc», (SD) Dalloz, Giuffré Editor, Milano, 2003, p.704705.

2– تجدر الإشارة إلى أنّه إلى جانب النّظام الأساسي لمحكمة رواندا، هناك عدّة مواثيق دوليّة لم تشترط ارتباط الجرائم ضدّ الإنسانية بالنّزاع المسلّح، كاتفاقية الإبادة الجماعية والفصل العنصري، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، ومسودّة الجرائم المخلّة بسلم البشرية وأمنها لعام 1996.

3-**HEINTZ HAFIDA LAHIOUEL Jean-Jacques**, "Tribunal pénal pour l'Ex-Yougoslavie : des problèmes…Une réussite", In **R.F.E.C.P**, N°92. 2000, p. 151.

4–**تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء أحكام النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.62.

الّتي وقعت، اصطبغت بصفة الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية اعتمادا على أنّها تدخل ضمن نطاق القانون العُرفي، خاصّة وأنّه لا توجد معاهدة خاصّة بالجرائم ضدّ الإنسانية[1].فيُمْكِن أنْ تُرْتَكب هذه الجرائم إبان النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، وفي وقت السّلم، كما أنّه من المتصوّر ارتكابها من قِبَل رجال السّلطة، أو من غيرهم من الميليشيات والجماعات المسلّحة، إذا تمّ ارتكابها في إطار هجوم واسع النّطاق، أو على أساس منهجي ضدّ أيّ سكان مدنيين[2].

قام واضعو نظام روما بتوسيع أكثر لمفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية، مقارنة بالمفاهيم الواردة في مختلف المواثيق الدّولية السّابقة[3]، فبمقتضى المادّة 7منه أصبح متوفّرا للجماعة الدّولية نصا قانونيا شاملا يحكم الجريمة ضدّ الإنسانية، ويهدف لإقصاء الغموض والنّقائص

1- **مطر عصام عبد الفتّاح**، القانون الدّولي الإنساني، مصادره، مبادئه وأهم قواعده، مرجع سابق، ص.36.

2- **براء منذر كمال عبد اللطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.207-208.

3- حيث جرت أهم التطوّرات لمفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية منذ الحرب العالمية الثّانية، فقد عرفتها المادّة 6 من ميثاق نورمبرغ، وكان ذلك التّعريف غير دقيق وناقص، إذ اشترط للحكم على أيّ فعل بأنّه جريمة ضدّ الإنسانية، وجوب ارتكابه أثناء الحرب أو قبلها، وكذا وجود الرّابطة بينه وبين الجرائم ضدّ السّلم أو جرائم الحرب. كما حاولت لجنة القانون الدّولي تعريفه في مشروع الاعتداءات ضدّ السّلم وأمن البشرية، الّذي وضعته في 1954 في المادّة 11/2، وقد عالج هذا المشروع الجرائم ضدّ الإنسانية تحت مسمّى " الأفعال المنافية للإنسانية "، وقام بتوسيع الجرائم ضدّ الإنسانية بحيث يشمل الاضطهاد لأسباب اجتماعية أو ثقافية، ولكنه لم يربط هذه الجرائم بالجرائم ضدّ السّلام أو جرائم الحرب. كما حاولت لجنة القانون الدّولي تعريفه في مشروع تقنين الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996، وذلك في المادّة 18 من الباب الثّاني منه، أين جاء التعريف مطوّلا وتمّ تحديد صورها، حيث استحدث بعض الجرائم ضدّ الإنسانية، كما اشترط شرطين جوهريين حتى نكون أمامها، وهما أنْ يتّم ارتكاب الفعل على تطاق واسع، وأنْ يرتكب الفعل في زمن الحرب، أو فيما يتّصل بالجرائم المخلّة بالسّلام. هذا، وقد جاءت بعد ذلك الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدّولية المؤقّتة لتضع مفهوما للجرائم ضدّ الإنسانية، لكن تبقى كل هذه التّعريفات تفتقر للدقّة والوضوح، خاصّة فيما يخصّ مرتكبي الجرائم، وهذا إلى غاية تبني نظام روما الأساسي. أنظر في ذلك المواد:

- المادّة 6/ج من ميثاق محكمة نورمبرغ.
- المادّة 11/12 من مشروع الاعتداءات ضدّ السّلم وأمن البشرية الذي وضعته لجنة القانون الدّولي في 1954.
- المادّة 18 من الباب الثّاني من مشروع تقنين الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996.
- المادّة 5 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا.
- المادّة 3 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا.
- المادّة 7 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

الّتي كانت تحيط بالقاعدة القانونية، الّتي حكمت الجريمة ضدّ الإنسانية لمدّة طويلة من الزّمن[1]. إذ تنصّ المادّة 7 على تعريفها كما يلي: «**لغرض هذا النّظام الأساسي يُشكّل أيّ فعل من الأفعال التّالية "جريمة ضدّ الإنسانية" متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النّطاق، أو منهجي موجّه ضدّ أيّة مجموعة من السّكان المدنين وعن علم بالهجوم**»[2].

يتبيّن باستقراء نصّ المادّة السّابعة، أنّها تضع مجموعة شروط يجب توافرها في الأفعال المذكورة فيها حتىّ تندرج ضمن الجرائم ضدّ الإنسانية، وهي:

- أن تُرْتَكب الجريمة في إطار هجوم واسع النّطاق أو منهجي. ويتألّف هذا الشّرط من عنصرين: الأوّل منه، أن تكون الأفعال اللاّانسانية مرتكبة بشكل منتظم، أيْ عملا بخطّة أو سياسة عامة متعمّدة، ويمكن أنْ يؤدي تنفيذ هذه الخُطط أو السّياسة العامة إلى الارتكاب المتكرّر أو المتواصل للأفعال اللاّانسانية. ويتمثّل فحوى هذا الشّرط في استبعاد الفعل العشوائي، الّذي لم يُرْتكب كجزء من سياسة أو خطّة عامة.

يتطلّب العنصر الثّاني، أنْ تكون الأفعال اللاّانسانية مرتكبة في إطار هجوم على نطاق واسع، أيْ أن تكون موجّهة ضدّ كثرة من الضّحايا.

- أنْ يكون الهجوم ضدّ أيّ مجموعة من السّكان المدنيين، وعدم اشتراط ارتكاب الجريمة على أساس تمييزي.

- أنْ يكون المرتكب على علم بالهجوم، أيْ أنْ يعلم من شارك في الهجوم بأنّه في صدد الاعتداء على سكان مدنيين[3].

أخيرا، وهو ما يُمكن اعتباره خصّيصة في الجرائم ضدّ الإنسانية تُميّزها عن غيرها من الجرائم الدّولية أكثر من اعتباره شرطا فيها، هو مسألة عدم ارتباط الجريمة بالنّزاع المسلح، إذ

---

[1]– **بلخيري حسينة**، المسؤولية الدّولية الجنائية لرئيس الدّولة على ضوء جدلية القانون الدّولي العام والقانون الدّولي الجنائي ، مرجع سابق، ص.140.

[2]– نصّ الفقرة 1 من المادّة 7 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– نصّ الفقرة 1 ونص الفقرة 2 من المادّة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

كانت هذه المسألة من أكثر المسائل مُثارا للنّقاش في مؤتمر روما. حيث أرادت بعض الوفود ربط الجرائم ضدّ الإنسانية بالنّزاعات المسلّحة، في حين رفضت أخرى هذا الارتباط، ومنهم من فرّق بين النّزاع الدّولي والنّزاع الدّاخلي، واشترط ارتباط الجريمة بالنّزاع المسلّح الدّولي فقط دون الدّاخلي، لكنّ الأمر استقّر في النّهاية على عدم اشتراط هذا الارتباط بالنّزاع المسلّح[1].

يُعْتَبر تعريف الجرائم ضدّ الإنسانية الوارد في المادّة **7**من نظام روما الأساسي، أكثر توسّعا من التّعاريف المنصوص عليها في أنظمة المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة، كما جاء في نظام محكمة نورمبرغ ومحكمة يوغسلافيا سابقا، الّتي حصرت هذه الجرائم في الأفعال المرتكبة أثناء النّزاع المسلّح الدّولي أو غير الدّولي[2]. فنظام روما الأساسي حقّق تقدّما كبيرا في هذا المجال، ذلك أنّ شرط ارتكاب هذه الأفعال أثناء النّزاع المسلّح، سواء الدّوليّ أو غير الدّوليّ، منعدم في نص المادّة السّابعة[3].

إلاّ أنّ عدم اشتراط ارتباط الجرائم ضدّ الإنسانية بالنّزاع المسلّح، لا يعني عدم إمكانية ارتكابها في إطار مثل هذا النّزاع[4]، فالحكم بوجود نزاع مسلّح دوليّ أو داخليّ من عدمه، ليس أمرا مطلوبا من المحكمة في الجرائم ضدّ الإنسانية، وأنّ ارتكاب الجرائم الّتي تدخل في نطاق مثل هذه النّزاعات، سيُخضع الأفعال الإجرامية، في ظلّ توفر عدد من الشّروط لحكم المادتين **7**و**8**منه. لذلك كانت الجريمة ضدّ الإنسانية من الجرائم المرتكبة في زمن السّلم كما في زمن الحرب على حدّ سواء[5]، ممّا يوسّع من نطاق مفهومها، ويسمح بتقرير حماية أوسع للمدنين من الانتهاكات الممارسَة من طرف الأنظمة الدّكتاتورية، حتى خارج النّزاعات المسلّحة، باعتبار مفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية ينطبق حتى على الأفعال اللاّإنسانية المُرْتكبة

---

[1]– **معمر يشوي لندة**، المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة واختصاصها، مرجع سابق،ص.195–198–199.

[2]- **KHERAD Rahim**, "La compétence de la cour pénale internationale ", Op.cit., p. 588.

[3]– **بيجيتش إيلينا**، "المساءلة عن الجرائم الدّولية: من التّخمين إلى الواقع"، **المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر**، العدد845، 2002، ص.191.

[4]– **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.190.

[5]– **معمر يشويلندة**، المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة واختصاصها، مرجع سابق، ص.199.

وقت السّلم.

غطّت المادّة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، أهّم الأفعال اللاانسانية الّتي كان المجتمع الدّولي قد اعترف بضرورة تجريمها، إذا تمّ ارتكابها في إطار هجوم واسع منهجي ضدّ سكان مدنين. وقد جاء نصّ هذه المادّة أكثر شمولية من كل التّعاريف السّابقة الواردة في الصّكوك الدّولية، بإدراجه أفعالا جديدة لم يكن منصوصا عليها في النّصوص الدّولية السّابقة وتقديم تعريفات لها، حيث عدّدت المادّة السّابعة منه 11 فعلا يُمثّل الجرائم الإنسانية[1]. ممّا يجعل نص المادّة السّابعة يتميّز بتحديد الجرائم ضدّ الإنسانية، على نحو يُعطي مزيدا من الدّقة والوضوح، ويعكس التطوّر في القانون الدّولي

[1]– نظرا لأنّ معظم الأفعال الّتي تُشكّل هذه الجرائم، والمشار إليها في الفقرة الأولى من المادّة **7**، تحتاج إلى إيضاح، فقد نصّت الفقرة الثّانية من هذه المادّة على عدد من التّعريفات لكي تُوَضّح المقصود من هذه الأفعال. كانت جريمة القتل العمد هي أولى الجرائم ضدّ الإنسانية.أمّا الجريمة الثّانية فهي جريمة إبادة مجموعة من الأشخاص.والفعل المحظور الثّالث فهو الاسترقاق. ثمّ جاءت جريمة الإبعاد أو النّقل القسري للسّكان،الّذي من أبرز أمثلته ما قامت به القوات الصّربية من ترحيل لأهالي البوسنة والهرسك، بغرض إفراغ الإقليم منهم وتوطين الأقّلية الصّربية فيه. أمّا فيما يخصّ الفعل الخامس فهو السّجن والحرمان الشّديد من الحرية البدنية، بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدّولي.

وقد نصّ النّظام الأساسي كذلك على جريمتي التّعذيب والاغتصاب، المعتاد تجريمها في المواثيق الدّولية العامة، لكنّه شمل أيضا أفعالا أخرى، وهي الاستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري والتّعقيم القسري، أو أيّ شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على ذات الدّرجات من الخطورة. ويُسَجّل لنظام روما الأساسي أنّه قد وسّع في المفاهيم السّابقة الذّكر، وجعلها على إطلاقها دون اشتراط كونها على المرأة وحدها، ويُفهم من إطلاق النّص على ممارسة أيّ من الأفعال الجنسية المنصوص عليها،أنّه يُعْتبر جريمة ضدّ الإنسانية سواء ارتكب على رجل أو امرأة عندما يكون الفعل جزءً من هذا الهجوم.

يشمل الفعل السّابع فعل الاضطهاد؛وفيما يخصّ الأفعال المتبقية فهي الاختفاء القسري للأشخاص، جريمة الفصل العنصري. و قد وردت آخر فئة من الجرائم ضدّ الإنسانية تحت اسم"**الأفعال اللاإنسانية الأخرى**"، الّتي رغم تعريفها في النّظام الأساسي **(م7/2/ك)**، إلاّ أنّها تبقى تتّسم بالغموض لاتّساع مفهومها، وبذلك تتمكّن المحكمة من بسط اختصاصها على العديد من الأفعال، الّتي يمكن إدخالها ضمن هذه المادّة واعتبارها جرائم ضدّ الإنسانية.

والواقع أنّ الأفعال المكونة للجرائم ضدّ الإنسانية الوارد ذكرها في هذه المادّة، لم تُحدَّد على سبيل الحصر بل تمّ تحديدها على سبيل المثال، والدّليل على ذلك ما ورد في البند التّاسع **(ك)** من المادّة **1/7**، عندما تمّ النّص فيه على الأفعال اللاّإنسانية الأخرى، و"**الأخرى**" هنا تعني الأفعال الّتي لم يتّم ذكرها في البنود السّابقة في هذا البند، تؤدي لنفس النّتيجة وهي التسبّب عمدا في معاناة وألم شديدين، أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصّحة النّفسية أو العقلية.

العُرفي[1].

وصفوة القّول أنّ الصّفة الأساسية للجرائم ضدّ الإنسانية، أنّها ذات طبيعة دوليّة أكثر منها إقليمية أو وطنية، بالنّظر إلى خطورتها على الإنسانية من ناحية الأثر الذي يترتّب عليها، فهي وإنْ دخلت في إطار القانون الوطني، فإنّ الطّابع الدّولي هو الغالب عليها. ويلزم التّنويه إلى أنّ الجرائم ضدّ الإنسانية، رغم صياغتها في إطار إسناد المسؤولية الجنائية الفردية لكبار مجرمي الحرب وبسببها، فإنّه يمكن تصوّرها أثناء وقبل الحرب، كما يمكن تصوّرها أثناء السّلام، فطبيعتها تأبى أنْ تُكَرَّس في إطار الحرب فقط. ويمكن القّول بأنّه بإقرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الّذي جاء كمحصّلة نهائية لما حدث من جهود دوليّة سابقة، فقد نجحت تلك الجهود في التوصّل إلى تعريف شامل للجرائم ضدّ الإنسانية.

[1]– إنّ أهمّ ما يميّز الجرائم ضدّ الإنسانية في المادة1/7 هو تحقيقها لتسوية مهمة، تتعلّق بعدم المساس بالقوانين الوطنية، كما يتميّز محلّ الحماية الجنائية في إطار الجرائم ضدّ الإنسانية عنه في إطار جرائم الحرب، لأنّ الحماية الجنائيةفيإطار الجرائم ضدّ الإنسانية تستهدف بالمقام الأوّل إضفاء الحماية الجنائية على السّكان المدنيين، في حين أنّ جرائم الحرب محلّ الحماية فيها في المقام الأوّل هم العسكريون ثمّ المدنيون، فضلا عن أنّ محلّ الحماية في جرائم الحرب تتناول الأشخاص والأعيان، في حين أنّ الحماية ومضمونها في الجرائم ضدّ الإنسانية تتحدّد بالأشخاص فقط. تتميّز أيضا الجرائم ضدّ الإنسانية، بأنّها تكرس الحماية الجنائية أثناء وقبل الحرب، بخلاف جرائم الحرب الّتي ترتكب أثناء العمليات العسكرية العدائية أو في أعقابها أثناء فترة الاحتلال الحربي. والفارق الجوهري بين الجريمتين يكمن في اختلاف الباعث على ارتكابهما، فإذا ارتكبت الجريمة، وكان الباعث على ارتكابها سياسيا أو عرقيا أو دينيا أو اثنيا، عُدَّت جريمة ضدّ الإنسانية، أمّا إذا كان الباعث عليها إضعاف القوّة العسكرية للطّرف الآخر المحارب، بوسائل تخالف قوانين وعادات الحرب، عُدَّت الجريمة من جرائم الحرب، ودخلت من ثمّ في إطار المعيار العام الّذي يحدّد جرائم الحرب بأنّها الجرائم الّتي تُرْتَكب بالمخالفة لقوانين وعادات الحرب. **المعمري مدهش محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الدّولية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.35–36.

الفرع الثّاني

جريمة الإبادة الجماعية جريمة ضدّ القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

تُشكّل جريمة الإبادة الجماعية، أو ما يطلق عليها جريمة إبادة الجنس البشري، إحدى الجرائم شديدة الخطورة والّتي تثير قلق المجتمع الدّولي بأسره، نظرا لما تنطوي عليه عن قسوة ووحشية، تستهدف القضاء الكلّي أو الجزئي على جماعة عرقية، أو وطنية، أو دينية أو غيرها من الجماعات، بسبب انتمائها هذا[1].

لقد شهدت البشرية أحداث مروّعة من خلال هذه الجريمة،الّتي تعود جذورها إلى ماضي بعيد، حيث مارسها الإنسان منذ بزوغ فجر الإنسانية[2]، لكن لمْ يتوصّل المجتمع الدّولي إلى تجريمها والمعاقبة عليها في اتفاقيّة دوليّة، إلاّ بعد الحرب العالمية الثّانية وما شهدته الإنسانية من أهوال ومجازر. حيث أصدرت الجمعية العالمية للأمم المتّحدة اتفاقية

1- **المسدي عادل عبد الله**، المحكمة الجنائية الدّولية، الاختصاص وقواعد الإحالة، الطّبعة الثّانية، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2014، ص.94.

2- تُعْتبر جريمة الإبادة البشرية من أقدم الجرائم، قدم البشرية ذاتها، وتنبّه إليها العالم عام 1933 حين أشار الفقيه البولوني "ليمكين" (**Limkein**) إلى خطورة هذه الأعمال ودعا إلى تجريمها، كما يرجع إليه الفّضل في تسميتها بهذا الاسم، حيث أنّه أخذ التّسمية من الاصطلاحين اليونانيين (**Genos**) الّذي يعني "الجنس"، و(**Cide**) والّذي يعني "القتل"، وكوّن بذلك كلمة (**Génocide**) أي إبادة الجنس، وقد اعتبرها جريمة الجرائم. ولما تنبّه الرّأي العام إلى خطورة هذه الجريمة ومدى مساسها بأهّم الحقوق الإنسانية وهو الحقّ في الحياة، بدأت القرارات الدّولية الّتي تُجرّم أفعال إبادة الجنس البشري بالظّهور. ففي 11 ديسمبر 1946 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة قرارا يتضمّن إعلانا باعتبار إبادة الجنس البشري جريمة دوليّة، تتعارض مع روح وأهداف الأمم المتّحدة ويستنكرها الضّمير الإنساني، وكان ذلك بسبب المجازر الّتي ارتكبها زعماء النازية أثناء الحرب العالمية الثّانية ضدّ بعض الأقليات، والّتي كان من جرائها أن تقدّمت وفود "كوبا" و"بنما" و"الهند"، إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة في 1946، باقتراح يلفت فيه النّظر إلى جريمة إبادة الأجناس، ودعوتها إلى دراسة هذا الموضوع، وتقديم تقرير عن مدى إمكانية إدراج الجريمة ضمن الجرائم الدّولية. وقد أحالت الجمعية العامة هذا الاقتراح إلى اللّجنة القانونية، الّتي عملت على مناقشة وإدخال تعديلات عليه، ثمّ وافقت بالإجماع على مشروع القرار الّذي أقرته الجمعية العامة بموجب القرار (1/96) الصّادر في 11 ديسمبر 1946.

منع جريمة الإبادة الجماعية[1]، وأعلنت أنّها جريمة بمقتضى القانون الدّولي، تتعارض مع روح الأمم المتّحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدّن، وتعترف بأنّ الإبادة الجماعية قد ألحقت في جميع عصور التّاريخ خسائر جسيمة بالإنسانية[2].

تَعْتَبِر اتفاقية 1948/12/09 الخاصّة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها هذه الجريمة، سواء حصلت في زمن الحرب أم السّلم، جريمة دولية تتعهّد الأطراف المتعاقدة بقمعها، بل حتى الدّول الّتي لمْ تصادق عليها يقع على عاتقها هذا الالتزام[3].

الجدير بالذّكر، أنّ المادّة **1** من هذه الاتفاقية، استخدمت لفظ ((تقّر)) بقولها: «**إنّ الدّول الأطراف تقّر بأنّ هذه الجريمة تقع في نطاق القانون الدّولي...**»،ممّا يعني أنّ تجريم إبادة الأجناس يستند إلى القواعد الدّولية العرفية وليس إلى المصدر الإتفاقي، أي كأنّ اتفاقية عام 1948 جاءت مقرّرة لقواعد منع إبادة الجنس البشري وليست منشئة لها[4]، ممّا يترتّب عليه أنّ الالتزامات الواردة فيها، التزامات تقع على عاتق جميع الدّول، أيْ تسري في مواجهة الكّافة (**Erga Omnes**) بما فيها الدّول غير الأطراف في الاتّفاقية.

فهي ليست من قبيل الالتزامات المتبادلة، فلا يتوقّف الالتزام بها على التزام الطّرف الآخر، بمعنى آخر، تُعّد قواعد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية من قبيل القواعد الآمرة

---

[1]– اعتمدت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وعُرِضَت للتّوقيع والتّصديق أو الانضمام بقرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة 260 (د–3) المؤرّخ في 9 ديسمبر 1948، وبدأ نفاذها في 12 جانفي 1951.

[2]– أنظر: ديباجة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

[3]– نصّ المادّة 3 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. أنظر أيضا **بن حفاف سماعيل**، "المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، ممارسة العدالة من خلال التّصدي لجرائم القانون الدّولي الإنساني"، **المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية**، العدد 04، 2008، ص.511.

[4]- **HEINTZ HAFIDA LAHIOUEL Jean-Jacques**, "Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie :des problèmes…une réussite", Op.cit, p.149.

الّتي تتضمّن التزامات في مواجهة الكّافة، لكون انتهاكها هو مخالفة للنّظام القانوني العام الدّولي، والقانون الدّولي الإنساني العُرفي والاتفاقي على حدّ سواء[1].

وهو ما كشفت عنه محكمة العدل الدّولية في رأيها الاستشاري المؤرّخ في 1951/05/28 بشأن التحفّظ على هذه الاتفاقية، الّذي يقضي أنّ المبادئ الّتي هي أساس هذه المعاهدة هي مبادئ معترف بها من الأمم المتحضّرة، كونها ملزمة للدّول ولو بدون أيّ رابط تعاهدي[2].

كذلك الأمر في رأيها الاستشاري المؤرّخ في 11 جويلية 1996، في قضيّة خلاف يوغسلافيا (البوسنة والهرسك)، إذ أكّدت المحكمة أنّ الحقوق والالتزامات الواردة في الاتفاقية هي التزامات "**ارقاؤمنس**"، وأنّ التزام الدّول بالمعاقبة على هذه الجريمة ليس محدّدا إقليميا[3].

ينصرف معنى الإبادة الجماعية كجريمة، وفق نصّ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لسنة 1948،إلى أنّها أفعال تُرتكب بقصد تدمير جماعة قومية، أو عرقية، أو

1- **بن حفاف سماعيل**، "المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، ممارسة العدالة الدّولية من خلال التّصدي لجرائم القانون الدّولي الإنساني"، المرجع السّابق، ص.508.

2- هذا ما أشارت إليه محكمة العدل الدّولية في رأيها الاستشاري بخصوص التّحفظ على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. أنظر: الرّأي الاستشاري لمحكمة العدل الدّولية المؤرّخ في 05/18/ 1951 بشأن التحفّظ على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1948-1991، ص.23. على الموقع: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum-1948-1991.pdf.

ولمزيد من التّفاصيل ارجع إلى:

GIOVANI Carlo Bruno,"Le crime de génocide dans la jurisprudence des Tribunaux pénaux internationaux pour l'Ex-Yougoslavie et pour le Rwanda", In **FRANZA Emmanuela** et **MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des Tribunaux ad hoc ». Op.cit, p .98.

3- الرّأي الاستشاري لمحكمة العدل الدّولية المؤرّخ في 1996/07/11 في قضية تطبيق اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضدّ يوغسلافيا)، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1992-1996،ص. 129. على الموقع:

http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum-1992-1997.pdf.

ولمزيد من التّفاصيل حول القرار أنظر:

BADINTER Robert, "De Nuremberg à la Cour pénale internationale", In R.F.E.C.P, N°39, 2000, p. 161-162.

جنسية، أو دينية، كليّا أو جزئيّا،حيث ورد في تعريف جريمة الإبادة الجماعية في المادّة **2** من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية أنّها: «**أيّ من الأفعال التّالية، المرتكبة قصد التّدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:**

- **قتل أعضاء من الجماعة؛**
- **إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة؛**
- **إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلّيا أو جزئيا؛**
- **فرض تدابير تهدف إلى الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛**
- **نقل الأطفال عنوة من جماعة إلى جماعة أخرى»**[1].

تُعْتبر جريمة الإبادة الجماعية من أقصى انتهاكات حقوق الإنسان، كونها تمسّ بالجماعات الإنسانية بغرض تدميرها والقضاء عليها، ولكونها تمسّ الإنسان جسديًا ومعنويًا وتحطّ من صفته الإنسانية، لهذا سُمِيت بجريمة الجرائم.

يتضمّن نصّ المادّة **4** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا جريمة الإبادة الجماعية، كأحد الجرائم الّتي تختص بها المحكمة المنشأة بلائحة مجلس الأمن رقم(808)، المؤرّخة في 22 فيفري 1993لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني الّتي ارتكبت في يوغسلافيا[2].

كما تضمّن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، المشكّلة بقرار مجلس الأمن رقم (955) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994، جريمة الإبادة الجماعية كأحد الجرائم الّتي

[1]– نص الفقرة 2 من المادّة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها لعام 1948.

[2]– الفقرة 1 من قرار مجلس الأمن رقم 808 (1993) المؤرّخ في 22 فيفري 1993، والمتعلّق بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة بيوغسلافيا سابقا.

تُثير المسؤولية الشّخصية للمسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي[1]، وذلك في المادّة **2** منه[2].

بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتّحدة للوقاية وردع جريمة الإبادة الجماعية، نصّت على هذه الجريمة الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدّولية لكلّ من يوغسلافيا سابقا، ورواندا وكذلك المحكمة الجنائية الدّولية[3].

يوحى بفحص المادّتين**4** و **2** من نظامي محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا، بأنّ محرّري النّظامين الأساسيين للمحكمتين الدّوليتين لم يفعلوا سوى إعادة ما كان مقرّرا في اتفاقية قمع جريمة الإبادة الجماعية لسنة 1948، فكلاّ من النّصين نقل بشكل حرفي التّعريف الّذي

[1]– الفقرة 1 من قرار مجلس الأمن رقم 955 (1994) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994، والمتعلّق بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة برواندا.

[2]- L'article 02 du statut T.P.I.R, dispose: « Le Tribunal international pour le Rwanda est compétent pour poursuivre les personnes ayant commis un génocide, tel que ce crime est défini au paragraphe 2 du présent article, ou l'un quelconque des actes énumérés au paragraphe 3 du présent article… ».

[3]- : L'article 2 du statut de TPIY dispose : « 1. Le Tribunal international est compétent de poursuivre les personnes ayant commis le génocide, tel qu'il est défini au paragraphe 2 du présent article, ou l'un quelconque des actes énumérés au paragraphe « du présent article . 2.Le génocide s'entend de l'un quelconque des actes ci après , commis dans l'intention de détruire, en tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial ou religieux, comme tel : a) meurtre des membres du groupe ; b) atteinte grave a l'intégrité physique ou mentale de membres du groupes ;c) soumission intentionnelle du groupe a des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique totale ou partielle ; d) mesures visant a entraver les naissances au sein du groupe ; e transfert forcé d'enfants du groupe à un autre groupe . 3. Seront punis les actes suivants : a) le génocide ; b) l'entente en vue de commettre le génocide ; c) l'incitation directe et publique à commettre le génocide ;d) la tentative de génocide ; e) la complicité dans le génocide. »

L'article 1 du statut de TPIR dispose : « 1. Le Tribunal international pour le Rwanda est compétent pour poursuivre les personnes ayant commis un génocide, tel que ce crime est défini au paragraphe 2 du présent article, ou l'un quelconque des actes énumérés au paragraphe 3 du présent article. 2.Le génocide s'entend de l'un quelconque des actes ci-après, commis dans l'intention de détruire, en tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial ou religieux, comme tel : a) meurtre des membres du groupe ; b) atteinte grave a l'intégrité physique ou mentale de membres du groupes ;c) soumission intentionnelle du groupe a des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique totale ou partielle ; d) mesures visant a entraver les naissances au sein du groupe ; e transfert forcé d'enfants du groupe à un autre groupe . 3. Seront punis les actes suivants : a) le génocide ; b) l'entente en vue de commettre le génocide ; c) l'incitation directe et publique à commettre le génocide ;d) la tentative de génocide ; e) la complicité dans le génocide. »

جاءت به اتفاقية قمع جريمة الإبادة الدّولية[1]. كما تمّ التّأكيد على أنّ هذه الجرائم تُعّد جزءا من القانون الدّولي العُرفي، يعاقب عليها سواء ارْتُكبت في زمن الحرب أو السّلم، ممّا يعني أنّها تُطبّق في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية[2].

تعرّض النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في المادّة **6** منه، إلى جانب الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدّولية المؤقّتة، لجريمة الإبادة الجماعية[3]، فالمحكمة الجنائية الدّولية نُشِئَتْ حتى تتمكّن من وضع حدّ لمختلف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدّولي الإنساني. وحدّد النّظام الأساسي الجرائم الّتي تختصّ في معاقبتها وجاءت على سبيل الحصر، وقد ذُكِرت جريمة الإبادة في المرتبة الأولى، أيْ على رأس الجرائم الداخلة في اختصاصها، نظرا لما تتّصف به هذه الجريمة من خطورة وقسوة [4].

جاءت اختصاصات المحكمة الجنائية الدّولية حسب الدّكتور"**عامر الزمالي**"(**Ameur Zemmali**)،ردّا على الجرائم المرتكبة خلال الحروب أو في ظلّها، فجريمة الإبادة الجماعية إلى جانب الجرائم ضدّ الإنسانية، يُمكن أنْ تقع في زمن السّلم أو في حالات النّزاع المسلّح، بل أنّ معظمها تُرْتكب في ظلّ الحروب[5].بذلك اعتبر نظام روما الأساسي الأعمال، الّتي

1- **BOURGON Stéphane**, "La répression pénale internationale : L'expérience des tribunaux pénaux ad hoc, le Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie : Avancées jurisprudentielles significatives",In **TAVERNIER Paul** et **BOURGORGUE LARSEN Laurence** «Un siècle de droit international humanitaire, Centenaire des conventions de La-Haye, Cinquantenaire des conventions de Genève », Bruylant, Bruxelles, 2001.p.130.

2- **السيّد مرشد أحمد، الهرمزي أحمد غازي**، القضاء الجنائي الدّولي، دراسة تحليلية للمحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا، الدّار العلمية للنّشر والتّوزيع ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2002، ص. 122.

3- **بن حمودة ليلى**، "الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدّولية"، المجّلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد 04، 2008، ص.326.

4- نص المادّة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

5- **الحميدي أحمد**، "القانون الدّولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدّولية"، القانون الدّولي الإنساني آفاق وتحدّيات، الجزء الأوّل، منشورات الحلبي الحقوقية، الطّبعة الأولى، بيروت، 2005، ص.419.

ترمي إلى إبادة الجنس البشري جريمة دوليّة، توجب المحكمة الجنائية الدّولية معاقبة مرتكبيها بغضّ النّظر عن زمن ارتكابها[1].

ورد جرم الإبادة الجماعية في المادّة **6** من نظام روما للمحكمة الجنائية، مطابقا تماما للمادّة **2** من معاهدة 1948[2]، حيث نصّت المادّة **6** على ما يلي:«**لغرض هذا النّظام الأساسي تعني "الإبادة الجماعية" أيّ فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكا كلّيا أو جزئيا...**».

قلّد نظام روما الأساسي، في الواقع، بدقّة ما اتّفق عليه خلال الأعمال التّحضيرية التّعريف الوارد في اتفاقية 1948، وهو نفس التّعريف المدرّج أيضا في النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا سابقا والنّظام الأساسي لمحكمة رواندا[3].

لقد حدّدت هذه المادّة الأفعال الّتي تُشكّل جريمة الإبادة الجماعية، استنادا إلى نصوص اتفاقية منع إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام 1948، الّتي تُعدّ وبحقٍّ المرجعية الشّرعية التي استلهم منها نظام روما النّصوص ذات الصلّة بجريمة الإبادة الجماعية، لأيّ جنس من الأجناس[4].

تتمثّل الصّورة الأوّلى للأفعال الّتي تشكّل جرائم الإبادة في قتل أفراد الجماعة القومية، أو الاثنية، أو العرقية، أو الدّينية، سواء تمّ ذلك القتل بوسائل مباشرة أو بالتسبّب بأيّ طريقة

1– **الشّكري علي يوسف**، القانون الجنائي الدّولي في عالم متغيّر، دراسته في محكمة نورمبرغ، طوكيو، يوغسلافيا السّابقة، رواندا والمحكمة الجنائية الدّولية وفقا لأحكام نظام روما الأساسي، الطّبعة الأولى، دار ايتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2005، ص.148.

2-**ATCHE BESSOU Raymond**, les conflits armés internes en Afrique et le droit international, thèse pour le doctorat en droit, faculté de droit, université de Cergy-Pontoise, 21 novembre 2008, p.80.

3–النّص الكامل للمادّة 2 من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 وبالمقابل: نصّ المادّة 6 من نظام روما الأساسي، نص المادّة 4 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة ليوغسلافيا سابقا ونصّ المادّة 2 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا.

4– **حموده منتصر سعيد**، المحكمة الجنائية الدّولية، النّظرية العامة للجريمة الدّولية، أحكام القانون الدّولي الجنائي، دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص.106.

في موت أفراد هذه الجماعة[1]. وتقع هذه الصّورة عندما يلجأ الجاني إلى قتل أفراد الجماعة، كلّهم أو بعضهم دون تمييز بينهم، فمن الضّروري أنْ يحدث القتل على جماعة أيًا كان عددها دون اشتراط عدد معيّن من القتلى، حيث يستوي أن تكون الإبادة كلّية أو جزئية[2].

والصّورة الثّانية الّتي جرّمتها المادّة **6** هي إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة. تظهر هذه الصّورة من الأفعال، من خلال كلّ فعل يُعتبر إبادة جماعية بطيئة، حيث تفقد أعضاء الجماعة القدرة على ممارسة وظائفهم في الحياة الاجتماعية، كإصابتهم بعاهات مستديمة أو بالجنون بشكل يؤدي إلى فقدان منفعة أيّ عضو أو أكثر من أعضاء الجسم[3]. إنّ اشتراط الجسامة في الفعل يجعله يقترب من القّتل من حيث مضمون الإبادة، نظرا لخطورة تأثيره على وجود أعضاء الجماعة[4].

أمّا الصورة الثّالثة فهي إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية يُقْصد بها إهلاكها الفعلي كلّيًا أو جزئيًا. تتّفق هذه الوسيلة مع سابقتها في انطوائها على الإبادة البطيئة، فهي لا تتّخذ صورة القّتل أو الإيذاء البدني، ويتطلّب قيام هذه الجريمة لجوء مرتكبها إلى فرض ظروف معيشية قاسية على شخص أو أكثر من المنتمين إلى جماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، وذلك بقصد الإهلاك الفعلي لأفراد هذه الجماعة كلّيا أو جزئيا بصفتها هذه. كما تتمثّل هذه الصورة في ارتكاب الجاني لفعل سلبي يتمثّل في الامتناع عن تقديم المساعدة والإعانة للجماعة المتواجدة في خطر، ممّا يفقد أيضا هذه الجماعة القدرة على

1- **بن حمودة ليلى**، "الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.328.

2- **حموده منتصر سعيد**، المحكمة الجنائية الدّولية، النّظرية العامة للجريمة الدّولية، أحكام القانون الدّولي الجنائي، دراسة تحليلية،مرجع سابق، ص.106.

3- **القهوجي علي عبد القادر**، القانون الدّولي الجنائي، أهم الجرائم الدّولية، المحاكم الجنائية الدّولية، الطّبعة الأولى، منشورات الحلب الحقوقية، لبنان، 2001، ص.110.

4- **عبد المنعم عبد الغني محمد**، الجرائم الدّولية، دراسة في القانون الدّولي الجنائي، مرجع سابق، دار الجامعة الجديدة، مصر الجديدة، 2007، ص.607-610.

ممارسة وظائفهم في الحياة الاجتماعية[1].

كما جرّمت المادّة **6** فرض تدابير لمنع الإنجاب داخل الجماعة، وهذا النّوع من الإبادة الجماعية يُسمى بالإبادة البيولوجية بهدف إعاقة نمو وتزايد أفراد الجماعة، ويقصد بها فرض تدابير معيّنة على شخص أو أكثر من المنتمين لجماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، بهدف إهلاكها كلّيا أو جزئيا لصفتها تلك، كتعقيم النّساء وإجبارهن على الإجهاض[2].

تتمثّل الصّورة الأخيرة في نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى. ويُشترط لقيام جريمة الإبادة الجماعية في هذه الحالة، أنْ يقوم مرتكب الجريمة بنقل شخص أو أكثر، ممّن هم دون 18 سنة ومن المنتمين لإحدى الجماعات، بهدف فصلهم عن جماعاتهم الأصلية من أجل قطع أيّة صلّة لهم مع جذورهم الأصلية، مع علم الجاني أو افتراض علمه بذلك، وأنْ يصدر هذا التّصرف في سياق نمط سلوك مماثل موجّه ضدّ تلك الجماعة، بقصد أنْ يحدث التّصرف في حدّ ذاته إهلاكا للجماعة[3].

تجدر الإشارة إلى أنّه، لمْ يأتِ نظام روما الأساسي بجديد فيما يخصّ تعريف جريمة الإبادة والأعمال المكوّنة لها، وسلك نفس المسلك مع الأنظمة الأساسية للمحاكم المؤقّتة الخاصّة بكلّ من يوغسلافيا ورواندا[4]، وهذا رغم التطوُّرات الجديدة الّتي وقعت في السّاحة الدّولية، وظهور نزاعات وبواعث جديدة للإبادة، يُمكن أنْ تُعَرِّضَ جماعات جديدة للإبادة،

1- **عبيد حسنين إبراهيم صالح**، الجريمة الدّولية، دراسة تحليلية تطبيقية، مرجع سابق، ص.264.

2- لقد ارتكبت الصّرب أثناء الحرب البوسنية كلّ هده الأفعال، بل واسوا منها ضدّ المسلمين بهدف تحقيق هدفهم، وهو التّطهير العرقي للمسلمين الكروات من جمهورية البوسنة.

3- **بن حمودة ليلى**، "الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.329.

4- **BOYLE David**, "Génocide et crimes contre l'humanité : Convergences et divergences", In **FRANZA Emmanuela, MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des tribunaux ad hoc», Dalloz Guiffré, Edition S.P.A, Milano, 2003, p.125.

خاصة الجماعات السّياسية والثّقافية[1].

إنّ قائمة الأفعال المادّية الّتي تُشكّل جريمة الإبادة الجماعية حصرية، أيْ محدّدة على سبيل الحصر، سيما بالمقارنة مع قائمة الجرائم ضدّ الإنسانية، ولو أنّ التّعابير المستعملة ليست نفسها، فقط الأفعال الواقعة ضدّ الحياة الإنسانية بالمفهوم الواسع هي المقصودة أو المشار إليها في هذا النّص[2].

هذا، ونشير إلى أنّ بعض الأفعال المشكّلة لجرائم الإبادة الجماعية ليست محدّدة تحديدا دقيقا، وتمّ النّص عليها بصياغة غامضة قابلة لعدّة تأويلات، فلا يوجد ما يوضّح بصفة دقيقة المقصود بالاعتداء الخطير على السّلامة البدنية أو العقلية لأعضاء الجماعة. فعلى سبيل المثال، فسّر البعض الاعتداء على السّلامة العقلية أنّها تلك الأفعال الّتي من شأنها إحداث ضرر عقليّ ينتج عنه الهلاك الكلّي أو الجزئيّ للجماعة، وفسّره البعض الآخر بالأضرار الجسدية الّتي من شأنها الإنقاص من القوّة العقلية لأفراد الجماعة.

لذلك كان لابُدّ على واضعي نظام روما الأساسي الأخذ بالاجتهادات القضائية للمحاكم الجنائية الدّولية السّابقة،وإدراج فقرة في المادّة **6** منه لتفسير بعض المصطلحات المهمّة، مثلما جاء في المادّة **2/7** من النّظام نفسه والخاصة بالجرائم ضدّ الإنسانية. لأنّ عدم توضيح هذه المفاهيم يجعل بعض صور جرائم الإبادة يحتمل معناه عدّة تأويلات، ويزرع بعضا من الغموض عليها، ممّا يصعب فهمها وتطبيقها عمليا.

يتّضح من ثَمّ أنّ جريمة إبادة الجنس البشري لا تختلف في جوهرها عن الجرائم في حقّ الإنسانية، سواء من حيث إسنادها إلى القواعد العُرفية الدّولية أومن حيث زمن ارتكابها،

[1]– إنّ اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري لعام 1948، وكذلك الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية ليوغسلافيا ورواندا لم تتعرّض هي الأخرى إلى تلك الأفعال الّتي يمكن أن تُشكّل جرائم إبادة متى ارتكبت بنية إهلاك الجماعات السّياسية أو الاقتصادية أو الثّقافية، فقد حصرتها في تلك الأفعال الّتي تستهدف الجماعات العرقية، أو القومية، أو الاثنية، أو الدينية فقط، دون سواها.

[2]- **BOYLE David**, "Génocide et crimes contre l’humanité : Convergences et divergences", Op.cit., p.126.

فهي تُرتكب زمن السّلم وزمن الحرب[1]. كما أنّ جريمة إبادة الجنس والجرائم الأخرى الّتي ترتكب في حقّ الإنسانية هي من قبيل الجرائم الجماعية الّتي استهدفت قطاعات واسعة من البشر،وتشترك في كثير من الأحكام الفرعية تتعلّق بحجم هذه القطاعات، أو تتعلّق بالتّحريض عليها والتّخطيط لها والاشتراك في تنفيذها. فكأنّ الفارق الوحيد بين جريمة إبادة الأجناس والجرائم العامة الأخرى الّتي ترتكب في حق الإنسانية، يتعلّق بتحديد الفئات البشرية المستهدفة في هذه الجرائم[2].

1- **بطرس فرج الله سمعان**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها"، مرجع سابق، ص.429.

2- ورد في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية أنّ "الجرائم ضدّ الإنسانية" ترتكب ضدّ المدنين عموما، بغضّ النّظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم، بينما جاءت اتفاقية إبادة الجنس البشري والنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية يقضيان بأنّ جريمة إبادة الجنس تُرتكب في حق جماعات "قومية" أو "أثنية" أو "عنصرية" أو "دينية" بنيّة إبادة هذه الجماعات كلّيا أو جزئيا، فكأنّ نيّة الإبادة هي معيار التّفرقة بين جريمة إبادة الجنس و الجرائم الأخرى في حقّ الإنسانية الّتي لا تهدف إلى إبادة جماعات بعينها، بالرّغم من استنادها إلى اعتبارات عنصرية، أو اجتماعية، أو دينية، أو ثقافية، أو سياسية. **الشّلالدة محمد فهاد**، القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.402.

المبحث الثّاني

البّحث في وجود مفهوم المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

يختلف القانون الدّولي الإنساني عن غيره من القوانين الأخرى، في كون أحكامه بالإضافة إلى أنّها ملزمة للدّول، ملزمة للأفراد مباشرة، وتتقرّر المسؤولية الجنائية الفردية بصورة فعّالة، عندما تُحدّد قواعد هذا القانون التّصرفات الشّخصية غير المشروعة على أساس أنّها تشكّل جرائم في نظره، كجرائم الحرب، جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية ، لذا يمكن مساءلة كل من يقوم بخرق قواعد هذا القانون جنائيا.

لا تُقيم اتفاقيات القانون الدّولي الإنساني المسؤولية الجنائية الفردية إلّا على الانتهاكات المرتكبة في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية، وذلك دون الإشارة إلى النّزاعات، المسلّحة غير الدّولية، ويمكن القول عموما أنّ الجرائم الوحيدة المرتكبة أثناء النّزاع المسلّح غير الدّولي، التي يتوافر بشأنها ولاية قضائية عالمية هي الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة بغضّ النّظر عن تصنيف النّزاعات، بينما مفهوم جرائم الحرب لا يُمكن سريانه على الانتهاكات الحاصلة أثناء النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، ممّا استوجب البّحث عن توافر مثل هذه القاعدة في قواعد القانون الدّولي الإنساني الاتفاقي والعُرفي المطبّقة على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية(**المطلب الأوّل**). يُعتبر الآن وعلى نطاق واسع، الالتزام بإجراء التحرّيات في مزاعم الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّولية أو غير الدّولية، على حدّ سواء، ومعاقبة مرتكبيها، كالتزام قانوني دولي عُرْفي. فلقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطوّرات عميقة ومتسارعة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في مجال تطبيق مبدأ المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لقواعده، وتعتبر إسهامات منظّمة الأمم المتّحدة خطوة حاسمة في هذا المضمار(**المطلب الثّاني**).

المطلب الأوّل

في قواعد القانون الدّولي الإنساني المطبّقة على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

ورد القانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في المادّة الثّالثة المشتركة وفي البروتوكول الثّاني، والّتي تعكس القواعد الأساسية للقانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ولا يحتوي هذا الأخير على آليات تنشأ المسؤولية الجنائية الدّولية للمتّهمين باقتراف الانتهاكات. بيد أنّه طرأت تطوّرات بارزة فيما يتعلّق بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية منذ أوائل التّسعينات من القرن الماضي، فأدخلت المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب المرتكبة في بعض معاهدات القانون الدّولي الإنساني حديثة العهد**(الفرع الأوّل)**.إنّ مبادئ وقواعد القانون الدّولي الإنساني العُرفي، تعكس الاعتبارات الأوليّة للإنسانية المعترف بها على نطاق واسع، باعتبارها تمثّل الحدّ الأدنى الإلزامي للسّلوك في النّزاعات المسلّحة من أيّ نوع كان، ولا يمكن التّشكيك في خطورة انتهاكها، ومصلحة المجتمع الدّولي في تجريمها وضرورة تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عند ارتكابها. وبناءً عليه، فإنّ جميع قواعد القانون الدّولي الإنساني السّاري على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية بطبيعتها الملزمة، تكتسب الصفّة الجنائية في حالة انتهاكها، وترتّب المسؤولية الجنائية للفرد عند ارتكابها**(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

في قواعد القانون الدّولي الإنساني الاتّفاقي

ورد القانون الدّولي الإنساني المنطبق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في المادّة الثّالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وفي البروتوكول الثّاني لعام 1977، والّتي تعكس القواعد الأساسية للقانون الدّولي الإنساني المنطبق في المنازعات المسلّحة غير الدّولية[1]. ولا تتضمّن الأحكام الّتي تنطبق بالتّحديد على المنازعات المسلّحة غير الدّولية

[1]– **محمود خليل جعفر**،" المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، **مجلّة جامعة التّنمية البشرية**، العدد 03، ص.31.

التزامات أخرى بشأن وضع القانون الدّولي الإنساني موضع التّنفيذ سوى الالتزامات بالنّشر الواردة في المادّة **19** من البروتوكول الإضافي الثّاني. ولا يحتوي القانون الدّولي الإنساني المطبّق على المنازعات المسلّحة غير الدّولية بالتّالي على آليات تنشأ عنها مسؤولية جنائية دولية للمتّهمين باقتراف الانتهاكات.

فلقد أدخلت اتفاقيات جنيف لأوّل مرّة، تنظيما قانونيا عاما للحروب الدّاخلية في المادّة الثّالثة المشتركة، الّتي يلتزم فيها الأطراف بالحدّ الأدنى من المقتضيات الإنسانية، على أنّ هذه المادّة الوحيدة، وإنْ تكرّرت أربع مرات مع بعض التّعديل، تقتصر على إيراد بعض المبادئ في صياغة عامة جدا، بالمقارنة مع ما يناهز 500 مادّة الّتي أوردتها الاتفاقيات الأربعة لتعالج بالتّفصيل المنازعات المسلّحة الدّولية، رغم أنّ أغلب النّزاعات المسلّحة الّتي نشبت بعد الحرب العالمية الثّانية كانت حربا داخلية. وبالتّالي فإنّ تطبيق المادّة الثّالثة المشتركة أثار الكّثير من المشاكل والخلافات، وأظهر عدم كفايتها لمواجهة هذا الوضع والحاجة لتنظيم قانوني أكثر تفصيلا[1].

فطبقا للمادّة **3** المشتركة، فإنّه يتعيّن على الدّول الأطراف أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية أو الحروب الأهلية، أنْ تلتزم، كحدّ أدنى[2]، في شأن الأشخاص الّذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، وكذلك كلّ أفراد القوات المسلّحة الّذين سلّموا أسلحتهم، أو أبعدوا عن القتال بسبب المرض، أو الجروح، أو الأسر، أو لأيّ سبب أخر، بمعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أيّ تمييز.

---

[1]– **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.148.

[2]-"La cour internationale de justice dans l'arrêt du 27 juin 1986 dans l'affaire des activités militaires et paramilitaires des États Unis au Nicaragua et conte celui-ci, a assimilé les règles de l'article 3 commun aux considérations élémentaires d'humanité, en déclarant que : « l'article 3 commun aux quatre conventions de Genève du 14949 énonce certaines règles appliquées dans les conflits armés ne présentant pas un caractère international. Il ne fait pas de doute que ces règles constituent aussi, en cas de conflits armés internationaux, un minimum indépendamment de celles, plus élaborées, qui viennent s'y ajouter pour tels conflits ; il s'agit des règles qui, de l'avis de la cour, correspondent à ce qu'elle a appelé en 1949 des " considérations élémentaires d'humanité " . **FERNANDEZ SANCHEZ Pablo Antonio**, « La violation grave des droits de l'homme comme une menace contre la paix »,In **R.D.I.S.D.P,** Vol 77, N° 1, 1999 .p. 26 −27.

ولتعزيز هذه الحماية، تحظر المادّة، في شأن هؤلاء الأشخاص، اِرتكاب مجموعة من التصرّفات والأعمال، حيث تقضي بتحريم أيّة معاملة لا إنسانية، خاصّة الاعتداء على الحياة وعلى السّلامة الجسدية، بل وعلى الكرامة الإنسانية، وتحرّم كذلك أخذ الرّهائن والإدانة، أو أحكام الإعدام بلا محاكمة قانونية، وذلك في كل الأوقات والأماكن[1].

لكن هذه المادّة في العموم يصعب القّول بأنّها ترتّب مسؤولية جنائية دوليّة على عاتق الأفراد الّذين ينتهكون أحكامها[2]. حيث يبدو عند اِستقراء نصّ المادّة الثّالثة المشتركة،أنّ هذه الأخيرة لمْ تلجأ إلى وصف الانتهاكات الّتي تحدث لها بأنّها "**انتهاكات جسيمة**"، لكنّها اكتفت باستخدام مصطلح "**انتهاكات**" فقط[3]. وتبعا لما تقدّم، فإنّ ارتكاب الانتهاكات المنصوص عليها في المادّة الثّالثة المشتركة لا تترتّب عليه النّتائج السّابق الإشارة إليها، استنادا إلى عدم اعتبارها من قبيل جرائم الحرب الدّولية[4].

جاء البروتوكول الثّاني لعام 1977 لتعزيز وتطوير المادة الثّالثة المشتركة، فقد حظر مجموعة من الأفعال التي لم يُعْتَرف بها كجرائم في معظم القوانين الجنائية، فهو سار على نفس المنطق الذي سارت عليه المادة الثّالثة المشتركة، التي حظرت أيضا عددا من التصرفات في حالة النّزاع المسلّح غير الدّولي[5].

لكنّ رغم الحماية المقررة في هذا البروتوكول لضحايا النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلاّ أنّه جاء مختصرا سواء في نطاق تطبيقه أو في حجمه[6]، فإنّه لم يضف شيئا يُذْكَر بصدد الشكّ حول الطّبيعة الجنائية الدّولية للأعمال المحظورة، فلم يصف تلك الانتهاكات

---

[1]–نصّ المادّة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع.

[2]–**بطرس فرج الله سمعان**، الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.436.

[3]–**جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.152.

[4]–**المرجع نفسه**، ص.155.

[5]- **CYR Michel, WEMBOU Djena** et **FALL Daouda**, Le droit international humanitaire, théorie générale et réalité africaine, Op.cit., p.131.

[6]– **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع مسابق، ص.83.

الّتي تحدث بالمخالفة للقواعد الواردة فيه بأنّها جرائم حرب، ذلك على خلاف البروتوكول الأوّل الخاص بالنّزاعات المسلّحة الدّولية، الّذي كيّف الانتهاكات الجسيمة الّتي تحدث له أنّها جرائم حرب، ويجب أن يُعاقَب عليها جزائيا[1].

من ثمّ لا يمكن تصنيف انتهاكات المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف أو انتهاكات البروتوكول الثّاني، كخلافات جسيمة بالمعنى الحرفي للكلمة لأحكام الاتفاقيات والبروتوكول، فإنّه لا يوجد التزام سوى بوضع حدّ لهذه الانتهاكات، ولكن ليس ثمّة التزام بمعاقبة مرتكبيها، أي لا توجد آليات تنشأ عنها مسؤولية جنائية دوليّة للمتّهمين باقتراف الانتهاكات.

يكشف سكوت أو غموض نصوص هذا القانون بهذا الخصوص، عن موقف الدّول بعدم سريان آليات القّمع الجزائي على الانتهاكات الحاصلة في المنازعات المسلّحة غير الدّولية، الّتي كان لمخاوفها دورا كبيرا في اقتصار آليات القّمع الجزائي لانتهاكات نصوص القانون الدّولي الإنساني في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية دون غير الدّولية[2].

ولعلّ السّبب في سكوت أو افتقار الوثائق المتعلّقة بالقانون الدّولي الإنساني، اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977 إلى الالتزام بفرض عقوبات جزائية على انتهاكات أحكام هذه الوثائق، يعود إلى التّمييز التّقليدي بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، هذا التّمييز الّذي يعود في جذوره إلى الانطباع التّقليدي للسّيادة من قبل الدّول[3]. بيد أنّ هذا السّكوت أو النّقصان يجب أنْ لا يُفسَّر بعدم ترتّب المسؤولية الجنائية على انتهاك أحكام القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وبالتّالي غياب الالتزام بالتصّدي لمثل هذه الانتهاكات.

1- **MATEVOSYAN Anna, l**a protection des droits de L'homme dans le cadre des conflits armés non internationaux , thèse pour le doctorat en droit, spécialité droit public, faculté de droit, université de Montpellier I, 3 novembre 2006, p.80.

2-**محمود خليل جعفر**،" المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.33.

3- **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, thèse pour obtenir le doctorat en droit, spécialité droit public, université Paris 13, 19 septembre 2001, p.28.

لا يمنع عدم وجود النّص الصّريح بملاحقة ومعاقبة مقترفي الانتهاكات، كما هو الحال في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأوّل، والّتي أشارت بشكل صريح على ترتيب المسؤولية الجنائية على انتهاك أحكامها، من قيام المسؤولية الجنائية على انتهاك أحكام القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فيجب عدم الخّلط بين مسألة التّجريم ومسألة الاختصاص، فلا يمكن استنتاج عدم ترتيب المسؤولية لانتهاك قوانين الحرب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية نتيجة عدم التّصريح[1].

واكب جهود كل من لجنة القانون الدّولي بالأمم المتّحدة واللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر لتدوين قاعدة المسؤولية الجنائية الفردية، جهود دولية أخرى بإبرام اتفاقيات دوليّة أخرى تضمّنت النّص على هذه القاعدة، وكانت في مجموعها وتواترها تدوينا للقاعدة وإكسابا للصّفة العرفية أيضا لها[2]. ومن هذه الاتفاقيات المتعلّقة بالمسؤولية في إطار القانون الدّولي الإنساني، نجد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 9 ديسمبر 1948، اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثّقافية في حالة النّزاع المسلّح 1954 والبروتوكول الثّاني الملحق بها عام 1999، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية لعام 1968، إلى جانبها أيضا اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج الألغام ونقل الألغام المضادة للتّدمير للأفراد(اتفاقية "أوتاوا") لعام 1997.

لعلّ أوّل اتفاقية نُصَّ فيها صراحة على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية، هي اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948، قضت المادّة **1** منها على إمكانية المعاقبة على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، حيث جاء نصّها على:" أن تصادق الأطراف المتعاقدة على أنّ الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في أيام السّلم أو أثناء الحرب هي

---

[1]–**محمود خليل جعفر**،" المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.38.

[2]– **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.236.

جريمة بمقتضى القانون الدّولي، وتتعهّد بمنعها والمعاقبة عليها"[1]. أمّا المادّة **4** فقد نصّت صراحة ومباشرة على مسؤولية الفرد الجنائية الدّولية عنها، إذ وردت حكما بمعاقبة مرتكبيها من الأفراد، وممّا لا شكّ فيه أنّ توقيع العقاب يستلزم تبعا له أن تكون المسؤولية قد ترتّبت قبل من يتلقى العقاب، إذ أنّ ترتيب المسؤولية هو سبب توقيع العقاب، والأمران متلازمان بما يعتبر معه الإقرار بمبدأ توقيع العقاب على مرتكب هذه الجريمة هو إقرار بمسؤوليته الجنائية عنها. فقد نصّت هذه المادّة على أنْ:" **يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أيّ فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادّة الثّالثة، سواء كانوا حكاما دستوريين أو موظّفين عامين أو أفرادا**"[2] .

استمرّت المادّة **5** منها في إقرار تعهد الدّول الأعضاء بالنّص داخليا على عقوبات جنائية لمرتكبي هذه الجريمة الدّولية، فنصّت على:" **أنْ تتعهّد الأطراف المتعاقدون بأنّ يتّخذوا، كلّ طبقا لدستوره، التّدابير التّشريعية اللّازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص النّص على عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أيّ فعل من الأفعال الأخرى المذكورة في المادّة الثّالثة**"[3].

أخيرا نصّت المادّة **6** منها على محاكمة مرتكبي هذه الجريمة مع إمكانية المحاكمة الدّولية لهم مستقبلا، إذا اتّفق الأطراف على ذلك، فجاءت كما يلي " **يُحاكَم الأشخاص المتّهمون بارتكاب الإبادة الجماعية أو أيّ من الأفعال الأخرى المذكورة في المادّة الثّالثة أمام محكمة مختّصة من محاكم الدّولة الّتي ارتكب الفعل على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دوليّة تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها**"[4].

---

[1]– نصّ المادّة 1 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

[2]– نصّ المادّة 4 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

[3]– نصّ المادّة 5 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

[4]– نصّ المادّة 4 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

تُمثِّل هذه الاتفاقية تقدّما في شأن تدوين قاعدة المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية وإنزالها في اتفاقيات دوليّة ملزمة، فهي تعدّ أوّل اتفاقية بعد الحرب العالمية الثّانية تشدّد على قاعدة المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية، ومعاقبة الأفراد مرتكبي هذه الجريمة ومحاكمتهم داخليا أو دوليا على ارتكابها.

تَدخل حماية الممتلكات الثّقافية في نطاق القانون الدّولي الإنساني، وتشكّل اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثّقافية أثناء النّزاعات المسلّحة جزءا من المعاهدات المكوّنة لهذا القانون. وفي إطار هذه الاتّفاقية فإنّها– كسابقتها– تؤكّد على المسؤولية الفردية الجنائية عن انتهاكات أحكامها، وذلك اتّساقا مع ما ورد باتفاقيات جنيف. وقد اكتفت الاتفاقية بالمسؤولية الفردية دون مسؤولية الدّول، فنصّت في المادّة **28** منها المعنونة "الجزاءات" على أنْ:" **تتعّهد الأطراف السّامية المتعاقدة بأن تتّخذ، في نطاق تشريعاتها الجنائية، كافة الإجراءات الّتي تكفل محاكمة الأشخاص الّذين يخالفون أحكام هذه الاتّفاقية أو الّذين يأمرون بما يخالفها، وتوقيع جزاءات جنائية أو تأديبية عليهم مهما كانت جنسياتهم**"[1]. وإنْ كانت الاتفاقية لمْ تنصّ صراحة على محاكمة مرتكبي هذه الجرائم أو الانتهاكات موضوع الاتفاقية أمام المحاكم الدّولية، إلّا أنّها ليس بها ما ينفي ذلك.

وكون الاتفاقية تسري على النّزاعات المسلّحة الّتي ليس لها طابع دولي، فإنّ أحكام المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية تنصرف أيضا إلى انتهاك أحكام هذه الاتفاقية في النّزاعات الدّاخلية، وهو ما أقرّته الاتّفاقية في الباب السّادس من المحكمة في نطاق تطبيق الاتفاقية تحت عنوان النّزاعات الّتي ليس لها طابع دولي، وذلك في نصّ المادّة **19**[2].

---

[1]– نصّ المادّة 28 من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح دولي، الّتي اعتمدت ونشرت على الملأ وفتحت للتّوقيع والتّصديق والانضمام، من قِبَل المؤتمر الحكومي حول حماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح، وذلك في لاهاي بتاريخ 14 ماي 1954، والّتي دخلت حيّز النّفاذ في 7 أوت 1956.

[2]– تنصّ المادّة 19 من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثّقافية لعام 1956على ما يلي:=

لقد جاء البروتوكول الثّاني الملحق لاتفاقيات لاهاي الخاص بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999، ليكمّل أحكام هذه الاتفاقية بتدابير تستهدف تعزيز تنفيذها وتجاري ما يجد من تطورات في القانون الدّولي، ويؤكّد أهميّة الأحكام المنصوص عليها في تلك الاتفاقية[1]، ومن بين هذه الأحكام ما يتعلّق بالمسؤولية الجنائية الفردية. فحسب الفقرة **2** (أ) من المادّة **16** الّتي جاءت في الباب الرّابع تحت عنوان المسؤولية الجنائية والولاية القضائية، فإنّه "لا يستبعد هذا البروتوكول تحمّل المسؤولية الجنائية الفردية أو ممارسة الولاية القضائية بموجب القانون الوطني أو الدّولي الممكن التّطبيق، كما لا ينال من ممارسة الولاية القضائية بموجب القانون الدّولي العرفي"[2]، وذلك بعد أنْ حدّد الانتهاكات الخطيرة لهذا البروتوكول في المادّة **15**[3]. وأكثر من ذلك، فهذا البروتوكول وتدعيما لما جاء في هاتين المادّتين، تناول في المادّة **17** موضوع المقاضاة، وكذا في نصّ المادّة **18** موضوع تسليم المجرمين[4].

عكست اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية لعام 1968 أيضا استمرار الاعتراف بقاعدة المسؤولية الجنائية الفردية، فأنزلت في نصوصها أحكاما مشابهة لما ورد بالاتفاقيات السّابق ذكرها من إقرار لمسؤولية الفرد، وقابليته للعقاب مباشرة

=**1**."في حالة نزاع مسلح ليس له طابع دولي ينشبّ على أراضي أحد الأطراف السّامية المتعاقدة، يصبح على كل طرف في النّزاع أن يطبّق على الأقّل الأحكام الخاصّة باحترام الممتلكات الثّقافية الواردة في هذه الاتفاقية.

2. على الأطراف المتنازعة أن تحاول، بعقد اتفاقيات خاصّة، تطبيق باقي أحكام هذه الاتفاقية أو جزء منها.

3. يجوز لمنظمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافية أن تعرض خدماتها على الأطراف المتنازعة.

4. لا يؤثّر تطبيق الأحكام السّابقة على الوضع القانوني للأطراف المتنازعة".

[1]– راجع ديباجة البروتوكول الثّاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصّ بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999.

[2]–نصّ المادّة 16 من البروتوكول الثّاني الخاص بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999.

[3]–نصّ المادّة 15 من البروتوكول الثّاني الخاص بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999.

[4]– نصوص المادّتين 17 و 18 من البروتوكول الثّاني الخاصّ بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999.

بموجب القانون الدّولي وأحكام الاتّفاقية مباشرة[1]. وعلى هذا فقد نصّت المادّة **2** منها على أنّه "**إذا ارتكبت أيّة جريمة من الجرائم المذكورة في المادّة 1، تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على ممثلي سلطة الدّولة وعلى الأفراد الّذين يقومون، بوصفهم فاعلين أصليين أو شركاء، بالمساهمة في ارتكاب أيّة جريمة منة تلك الجرائم أو بتحريض الغير تحريضا مباشرا على ارتكابها، أو الّذين يتآمرون لارتكابها، بصرف النّظر عن درجة التّنفيذ، وعلى ممثلي سلطة الدّولة الّذين يتسامحون في ارتكابها**"[2].

لا تدعّم هذه الاتفاقية فقط مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية، بل تضيف إليها حكما جديدا وهو عدم تقادم هذه الجرائم الدّولية، خاصّة جرائم الحرب أو ما يسمى بانتهاكات القانون الدّولي الإنساني، ومن ثمّ فإنّ الفرد المتّهم بارتكاب هذه الجرائم تجوز محاكمته في أيّ وقت عندما يمكن ذلك وتواكبه الظّروف الملائمة دون أيّ قيد زمني، وقد نصّت الاتّفاقية على ذلك في المادّة **4** منها. من ثمّ تعدّ هذه الاتفاقية إضافة لتدوين مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، تدوينا لأحكامه وإخراجها من إطار العرف والاجتهادات الفقهية إلى إطار القانون المدوّن الملزم من خلالها[3].

تمّ، إلى جانب تلك الاتفاقيات، إقرار المسؤولية الجزائية للفرد في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية ضمنا في معاهدتين حديثتي العهد، وهما اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام للمضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أي (اتفاقية أوتاوا) لعام 1997، وكذلك

---

[1]– **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.236.

[2]– نصّ المادّة 2 من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية لعام 1968، الصّادرة عن الجمعية العامة بموجب اللاّئحة رقم 2391 (د–23) بتاريخ 26 نوفمبر 1968، والتي دخلت حيّز النّفاذ في 11 نوفمبر 1970.

[3]–نصّ المادّة 4 من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية لعام 1968، الصّادرة عن الجمعية العامة بموجب اللاّئحة رقم 2391 (د–23) بتاريخ 26 نوفمبر 1968، والّتي دخلت حيّز النّفاذ في 11 نوفمبر 1970.

البروتوكول الثّاني الاختياري لاتفاقية حقوق الطّفل المتعلّق بإشراك الأطفال في النّزاعات المسلّحة[1].

يمكن القّول عموما بأنّ الجرائم الوحيدة المرتكبة أثناء النّزاع المسلّح غير الدّولي الّذي الّتي يتوافر بشأنها ولاية قضائية عالمية، بالرّجوع إلى القانون الاتّفاقي، هي الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة، بغضّ النّظر عن تصنيف النّزاعات. فالجرائم ضدّ الإنسانية فقط يمكن ملاحقتها في الانتهاكات الحاصلة أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلى جانب جرائم الإبادة الجماعية، بينما تبقى إثارة المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب حسب القانون الاتفاقي المطبّق على النّزاعات المسلّحة غير الدّولي، خارج هذا الإطار، حتّى وإنْ تطرّقت إلى إمكانية ذلك المعاهدات ذات الصلّة بالقانون الدّولي الإنساني بصورة محتشمة. ولا مفرّ أنّ التّفكيك القائم بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية كان له دورا كبيرا في بقاء المسؤولية الجنائية الفردية في إطار النزّاعات المسلّحة الدّولية.

الفرع الثّاني

في القواعد العرفية للقانون الدّولي الإنساني

لقد أصبح القانون العُرفي يلعب دورا يتّسم بأهميّة قصوى، ما دام القانون الإنساني المعاصر المنطبق على النّزاعات المسلّحة لم يَعُد يقتصر على اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين. وقد أدّى القانون العرفي إلى التّعجيل بتطوّر قانون النّزاع المسلّح، وخاصّة فيما يتعلّق بالجرائم المرتكبة أثناء النّزاعات الدّاخلية[2].

---

[1]–**جون-ماري هنكرتس ولويز دوزوالد-بك**، القانون الدّولي الإنساني العرفي، المجلّد الأوّل: القواعد، المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، القاهرة، 2007، ص.482.

[2]–**بيجيتش إيلينا**، "نطاق الحماية الّذي توفّره المادّة 3 المشتركة: واضح للعيان" ، مرجع سابق، ص.11.

يقضي شرط "**مارتنز**"[1]، بأنّه حتى في غياب أيّ قاعدة قانونية محدّدة أو حظر محدّد، بأن يظلّ الأشخاص المدنيون والمقاتلون تحت حماية وسلطة مبادئ القانون الدّولي، كما استقرّ بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضّمير العام. والتّفسير الضيّق لشرط "مارتنز" يؤكّد بأنّه يَصْلُح للتّذكير بأنّ القانون الدّولي العرفي يظلّ مطبّقا بعد اعتماد قاعدة تعاهدية، والتّفسير الواسع له يذكر أنّه، نظرا إلى أنّه قلّما تكون المعاهدات الدّولية المتعلّقة بقانون المنازعات المسلّحة كاملة، فإنّ شرط "مارتنز" ينصّ على أنّه كلّ ما لا يكون محظورا صراحة بموجب معاهدة لا يكون مسموحا به مع ذلك. أمّا التّفسير الأوسع نطاق فإنّه يفيد أنّ السّلوك في النّزاعات المسلّحة لا ينبغي الحكم عليه تبعا للمعاهدات والعُرْف فحسب، بل كذلك تبعا لمبادئ القانون الدّولي الّتي يشير إليها الشّرط[2].

للعُرْف أهميّة تاريخية، في كونه لعب دورا رائدا في تكوين قواعد القانون الدّولي ومنها قانون الحرب. فهناك اتّجاه نحو اعتبار القواعد العرفية المستقرّة أقوى من القواعد الاتفاقية في مجال الإلزام، في ما يشبه القواعد الآمرة في القانون الدّاخلي، ويبدو ذلك في ما تكرّس من خلال اجتهادات محكمة العدل الدّولية[3].

تميل اجتهادات القضاء الدّولي إلى اعتبار القواعد العُرْفية للقانون الدّولي الإنساني من القواعد الآمرة "**يوس غوڤانس**"، بما يترتّب عليه من بطلان الاتّفاقيات والأعمال المخالفة لها، وعدم قابليتها للخرق والاستثناء، وتَبَلْوُر مسؤولية الأفراد في حالة الخرق إلى جانب

---

[1]–للإشارة فإنّ هذا الشّرط وارد في معاهدات القانون الإنساني على جانب كبير من الأهميّة، فقلد وضع أصلا في اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1899 و 1907، ودخل بعد ذلك في صلب نصّ البروتوكول الإضافي الأوّل، وفي ديباجة البروتوكول الثّاني.

[2]–**البصيص صلاح جبير**، "محكمة العدل الدّولية وشرط مارتنز في القانون الدّولي الإنساني، شرط مارتنز ومحكمة العدل الدّولية"، محاماة نت ، 29 جانفي 2018، ص.2–3.على الموقع الالكتروني:www .mohamah.net

[3]–الرّأي الاستشاري لمحكمة العدل الدّولية المؤرّخ في 7 جوان 1986 في القضيّة المتعلّقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدّها، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1948–1991، ص.219. على الموقع:http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum-19-19948pdf1..

مسؤولية الدّول[1]. وهو ما يُسْتنتج بوضوح من قرار محكمة العدل الدّولية لعام 1986 في قضيّة "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدّها"، إذ أكّدت محكمة العدل الدّولية أنّ المادّة **3** المشتركة تحدّد قواعد معيّنة تطبّق في النّزاعات المسلّحة ذات الطّابع غير الدّولي، ولا شكّ أنّ هذه القواعد، تشكّل في حالات النّزاع المسلّح الدّولي معيارا أدنى أيضا، وهي قواعد تعكس في رأي المحكمة، ما أسمته في عام 1949" الاعتبارات الأوليّة للإنسانية..."، الّتي تعدّ ملزمة بغضّ النّظر عن طبيعة النّزاع المسلّح.

أكّدت المحكمة هذا الموقف مجدّدا بالتّشديد على ما يلي:" نظرا لتطابق الحدّ الأدنى من القواعد المطبّقة على النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، لا توجد حاجة لتناول مسألة ما إذا كان يتعيّن النّظر إلى تلك الأفعال في سياق القواعد السّارية لأيّ فئة من فئتي النّزاع. ويجب النّظر إلى المبادئ ذات الصلّة في أحكام المادّة **3** لكلّ اتفاقية من الاتفاقيات الأربع، حيث يشير صراحة تطابق الفعل في كل اتفاقية إلى النّزاعات الّتي ليس لها طابع دولي"[2]. كما أنّه جاء في قرارها: " أنّ الولايات المتّحدة يقع على كاهلها التزام احترام وحتى كفالة احترام هذه الاتفاقيات في كل الظّروف" لأنّ "مثل هذا الالتزام لا ينتج فقط عن الاتّفاقيات نفسها، بل ينتج عن المبادئ العامة للقانون الإنساني الّذي لا تعدّ الاتفاقيات سوى تعبير يجسّده".

عادت المحكمة في 8 جويلية 1996 إلى مفهوم قريب بمناسبة إصدارها فتوى مشروعية التّهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، بإشارتها إلى الاعتبارات الأساسية للإنسانية ومبادئ غير قابلة للانتهاك للقانون الدّولي العُرْفي. كما أعادت المحكمة تأكيد

---

[1]–**فرّاق علي**، الحماية القانونية الدّولية للأفراد خلال النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص.23،19.

[2]–**بيجيتش يلينا**، "نطاق الحماية الّذي توفّره المادّة 3 المشتركة: واضح للعيّان"، مرجع سابق، ص.11.

الطّابع العرفي لاتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 ولائحتها، واتفاقيات جنيف لعام 1949 واتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948[1].

يُشير موضوع الاعتقاد القانوني لتكريس قاعدة في القانون الدّولي العُرْفي، إلى الاقتناع القانوني بأنّ ممارسة معيّنة تنفّذ "كأنّها حق"، إنّما قد تختلف الصّيغة التي يُعبَّر بها عن الممارسة أو الاقتناع القانوني، ويعتمد ذلك على القاعدة المعنيّة إنْ كانت تتضمّن حظرا، أو التزاما، أو مجرّد حقّ بالسّلوك بأسلوب معيّن. ووجود القاعدة القانونية العُرْفية يتطلّب عاملين هما ممارسة الدّول والاعتقاد بأنّ مثل هذه الممارسة مطلوبة، أو محظورة، أو مسموح بها، تبعا لطبيعة القاعدة كمسألة قانونية[2].

من ثَمّ يتّم البّحث عن توافر قاعدة عرفية تؤكّد المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من خلال بحث وفحص سلوك الدّول والتّشريعات الوطنية، وكذلك القوانين العسكرية وأحكام المحاكم الوطنية باعتبارها ممارسات ولّدت الاعتقاد بإلزاميتها.

نجد بالرّجوع إلى تصريحات الدّول–في المقام الأوّل– تلك التّصريحات الصّادرة بمناسبة إصدار مجلس الأمن الدّولي لقراره رقم 827 لعام 1993 بالإجماع بخصوص إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، إذ تفيد موافقة أعضاء مجلس الأمن الدّولي بالإجماع، على التّقرير المقدّم من الأمين العام للأمم المتّحدة في شأن إنشاء هذه المحكمة، أنّ هذه الدّول توافق على الأخذ بمفهوم المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. ومن بين تصريحات هذه الدّول تلك

---

[1]–الرّأي الاستشاري لمحكمة العدل الدّولية المؤرّخ في 1996/07/8 في قضية مشروعية التّهديد بالأسلحة النّووية أو استخدامها، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1992–1996، ص.113–125. على الموقع:http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum-19-7-19992.pdf.

[2]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مجلّة العلوم القانونية، المجلّد 29، العدد 01، 2014، ص.11.

الصّادرة عن الولايات المتّحدة الأمريكية، وفرنسا، واسبانيا، الّتي تتجّه، في مجملها، صوب إقرار الاختصاص العالمي لقمع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حالة النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وأنّ اختصاص المحكمة واسع يمتّد ليشمل كل انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في كلّ حالات النّزاع المسلّح، فلا مجال لتقييده أو تضييقه عمدا. أضف إلى ذلك التّصريح المشترك لدول الاتّحاد الأوروبي بشأن الوضع في يوغسلافيا، الّذي يؤكّد تطبيق المسؤولية الجنائية الفردية في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، حيث يُمدِّد مفهوم نظام المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، لتشمل وبصفة صريحة، تلك المخالفات المرتكبة في إطار النّزاع الدّاخلي.

أكثر من ذلك، فإنّه فيما يتعلّق بالوضع في رواندا، فإنّ الاتحاد الأوروبي سطّر على أهميّة تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاع المسلّح الدّاخلي في رواندا للعدالة، وأنّ إنشاء محكمة جنائية دولية مهمّ وضروري لوضع حدّ لظاهرة اللّاعقاب، ولمنع حدوث مثل تلك الانتهاكات في المستقبل[1].

تُعَدّ القوانين العسكرية الّتي تُطَبّق على المقاتلين في النّزاعات المسلّحة، من أهّم العناصر الّتي تحدّد ممارسة الدّول، ولا شكّ أيضا أنّها تكشف بجلاء عن تأكيد بعض الدّول لتطبيق المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في حالة النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. يُعدّ القانون العسكري البريطاني لعام 1958 مثالا واضحا في هذا الشّأن، كونه ابتعد عن التّمييز المطلق بين النّزاعات المسلّحة الدّولية والدّاخلية، وجرّم كلّ انتهاك للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. هذا إلى جانب القانون العسكري الأمريكي لعام 1956، المتضمّن عدّة إشارات إلى البروتوكول الثّاني حين

[1]- **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", In **R.I.C.R**, N°829, 1998, p.4 -5.

تناوله "جرائم الحرب"، والّذي اعترف بالمسؤولية الجنائية الفردية في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية[1].

كما نذكر أيضا من بين هذه القوانين –وأكثرها حداثة– القانون العسكري الألماني الصّادر في 1992، الّذي تضمّن، وهو بصدد بيان المخالفات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، الإشارة إلى المادّة 3 المشتركة وكذلك البروتوكول الإضافي الثّاني. أضف إلى ذلك القانون العسكري الإيطالي الّذي نصّ على أنّ انتهاكات اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الملحقين، تشكّل "جرائم حرب".

يأتي القانون البلجيكي الصّادر في جوان 1993 بشأن المخالفات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في المقدّمة فيما يخصّ التّشريعات الوطنية، إذ يُعَدّ قانون بلجيكا أوّل من يقوم بإدراج المخالفات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، في طائفة "جرائم الحرب". وقد تَبِعَه في ذلك القانون الجنائي الإسباني الّذي خصّص فصلا لقانون النّزاعات المسلّحة، والّذي نصّت المادّة 607 منه صراحة على حماية الأشخاص في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية طبقا للبروتوكول الإضافي الثّاني، والّذي لم يشر إلى أيّ قيد بالنّسبة للاختصاص الشّخصي أو المكاني[2].

ينطبق القانون الجنائي الفنلندي أيضا على كافة الانتهاكات الّتي تحدث أثناء النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، وتعتبر هذه الانتهاكات من قبيل جرائم الحرب، ويعتبر القانون السّويدي صراحة أيّة مخالفات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني الاتفاقي والعرفي من قبيل الجرائم ضدّ القانون الدّولي، وأيّا كان النّزاع المسلّح الّذي يتّم ارتكابها فيه دولي أو غير دولي. وكذلك القانون الإثيوبي الصّادر في 1957، والقانون اليوغسلافي

1- **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, Op .cit., p.168-169.

2- **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", Op .cit., p.6 -7.

1990، وقانون البوسنة والهرسك الصّادر لعام 1992، وقانون سلوفانيا الصّادر في عام 1995، وتسمح هذه القوانين باعتبار الانتهاكات الّتي تحدث في النّزاعات المسلّحة دوليّة كانت أو غير دوليّة من قبيل جرائم الحرب، وبالتّالي ترتّب المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عند ارتكابها[1].

نجد إلى جانب تلك الممارسات أيضا أحكام المحاكم الوطنية، الّتي من خلالها بيّنت هذه الأخيرة استعدادها الكامل لتجريم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في حالة النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وترتيب المسؤولية الجنائية الفردية. ومن بينها أحكام القضاء الوطني النّيجيري عام 1968، حيث تمّ متابعة بعض أعضاء القوات العسكرية الفيدرالية، وتقديمهم للعدالة النّيجيرية لغرض محاكمتهم على انتهاكهم لمبادئ القانون الدّولي الإنساني المطبّقة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. ونذكر أيضا في هذا الموضوع، متابعة المحاكم الوطنية الأثيوبية للأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني، أثناء الحرب الأهلية الّتي عرفتها "إثيوبيا" منذ سنة 1961 إلى غاية 1991، والّتي تعدّ مثالا واضحا، وسابقة فريدة من نوعها لمعاقبة الأشخاص الّذين ارتكبوا هذه الجرائم البشعة أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. هذا بالإضافة إلى أحكام المحاكم الوطنية لكلّ من الولايات المتّحدة الأمريكية، وكذلك هولندا، سويسرا، الدانمرك، بلجيكا، وفرنسا[2].

1- **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", Op .cit., p.6-7-8. Et pour plus de détails voir aussi : **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, Op .cit., pp.171−180.

2- **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, Op .cit., p. 181-182. Et pour plus d'informations sur la jurisprudence des États tels que : les États -unis, les Pays-Bas, la Suisse, le Danemark, la Belgique et la France, consultez la même référence, pp. 182192−.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ اللّجنة الدولية للصّليب الأحمر قد تفطّنت إلى أهميّة القواعد العرفية، فتبنّت اقتراح إجراء دراسة في الموضوع ابتداء من عام 1995، حيث اجتمع فريق الخبراء الحكومي الدّولي لحماية ضحايا المنازعات المسلّحة في جنيف في جانفي 1995، واعتمد الفريق توصيات تهدف إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وعلى الأخصّ اتخاذ تدابير وقائية تؤمّن معرفة أفضل وتنفيذ أكثر فعالية للقانون الدّولي الإنساني، واقترحت التّوصية الثّانية لفريق الخبراء الحكومي الدّولي، دعوة اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر إلى إعداد تقرير عن القواعد العرفية للقانون الدّولي الإنساني المطبّقة في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، بالاستعانة بخبراء في القانون الدّولي الإنساني[1].

لقد نشرت اللّجنة، بعد بحث مستفيض ومشاورات موسّعة، هذا التّقرير في عام 2005. وتوفّر هذه الدّراسة دليلا على أنّ الكثير من قواعد القانون الدّولي العُرفي تنطبق على كلا من النّوعين من النّزاعات المسلحة الدّولية وغير الدّولية، على حدّ سواء، وتبيّن المدى الّذي وصلت إليه ممارسة الدّول في الذهاب إلى أبعد من قانون المعاهدات القائم، في توسيع القواعد المنطبقة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية كقواعد قانون عُرْفي[2]، بما فيها القاعدة **151** الّتي تتضمّن تكريس ممارسة الدّول لقاعدة مسؤولية الأفراد جزائيا عن جرائم الحرب الّتي يرتكبونها في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية كإحدى قواعد القانون الدّولي العرفي، وأيضا القاعدة **156** الّتي نصّت على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني الّتي تشكّل جرائم حرب في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، والقاعدة **157** الّتي تُكَرّس حقّ الدّول في أن تخوّل محاكمها الوطنية، صلاحية الاختصاص العالمي للنّظر

---

[1]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.12.

[2]–**جون–ماري هنكرتس ولويز دوزوالد–بك**، القانون الدّولي الإنساني العرفي، المجلّد الأوّل: القواعد، مرجع سابق، ص.27.

في جرائم الحرب المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، إلى جانبها إمكانية إنشاء محاكم دولية أو مختلطة لهذا الغرض[1].

هكذا أصبح مبدأ ملاحقة ومعاقبة الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات لقواعد القانون الدّولي الإنساني، ضرورة حتمية في التّنفيذ المؤثّر لأحكام وقواعد هذا القانون، حيث أنّه يجب على كل فرد ينخرط في نزاع أن يعلم بهذه القواعد، وأنّ انتهاك هذه القواعد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية، ويؤيّد الكّثير من كتاب القانون الدّولي أنّ ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في جميع أنواع النّزاعات المسلّحة، يؤدي إلى التّنفيذ الأمثل لقواعد هذا القانون.

المطلب الثّاني

الجهود الأممية في التّأسيس لمسؤولية الفرد الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

فرضت التطوّرات على الصّعيد الدّولي امتداد المسؤولية الجنائية الفردية وآثارها على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فقد شعر المجتمع الدّولي، المتمثّل في تنظيمه الحديث للأمم المتّحدة، بأنّ الحاجة لم تكن قد انتهت بمعاقبة كبار مجرمي الحرب الألمان واليابانيين، لذلك تواصلت الجهود المضنية للأمم المتّحدة من عام 1946 إلى 1998 المتعلّقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، وبالتّالي محاكمة مرتكبي الجرائم الّتي تهمّ المجتمع الدّولي برمتّه. فقد اتّخذت الأمم المتّحدة من خلال أجهزتها الدّولية المتمثّلة خاصّة في مجلس الأمن الدّولي، عدّة قرارات تتعلّق بوقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وضرورة متابعة ومساءلة مرتكبيها. وكان لها أهميّة خاصّة في تشكيل الاعتقاد

[1] – **جون-ماري هنكرتس ولويز دوزوالد-بك**، القانون الدّولي الإنساني العرفي، المجلّد الأوّل: القواعد، مرجع سابق، ص.481-527-532.

القانوني بمبدأ المسؤولية الجنائية لمرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية(**الفرع الأوّل**). كما يظهر جليّا من خلال أعمال لجنة القانون الدّولي إسهامها الكبير في هذا المجال، وهذا بمناسبة إعدادها لمشاريع إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، وكذا إعداد مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها. فأعمال لجنة القانون الدّولي كاشفة عن رغبة المجتمع الدّولي في مساءلة الأفراد جزائيا عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني حتّى في إطار النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.(**الفرع الثّاني**).

الفرع الأوّل

ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وترتيب المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكابها

يُعدّ مجلس الأمن الدّولي أحد الأجهزة الرّئيسية للأمم المتّحدة، والهيئة الوحيدة الّتي تتمتّع بوسائل فعّالة للوصول إلى تحقيق السّلم والأمن الدّوليين، وبشكل فعّال[1].

[1]– بالرّجوع إلى المادّة **39** من ميثاق الأمم المتّحدة الّتي تعتبر المدخل إلى الفصل السّابع، نجد أنّها تنصّ على السّلطة التّقديرية لمجلس الأمن في مجال حفظ السّلم والأمن الدّوليين إذ تنصّ على ما يلي " يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسّلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدّم في ذلك توصياته أو يقرّر ما يجب اتّخاذه من التّدابير طبقا لأحكام المادّتين 41 و42 لحفظ السّلم والأمن الدّولي أو إعادته إلى نصابه".

وتنصّ المادّة 41 من نفس الميثاق " لمجلس الأمن أن يقرّر ما يجب اتّخاذه من التّدابير الّتي لا تتطلّب استخدام القوات المسلّحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتّحدة تطبيق هذه التّدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصّلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والبرقية واللّاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليّا وقطع العلاقات الدّبلوماسية".

كما تنصّ المادّة 42 من الميثاق نفسه على أنّه: " إذا رأى مجلس الأمن أنّ التّدابير المنصوص عليها في المادّة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنّها لم تفي به، جاز له أن يتّخذ بطريق القوّات الجويّة والبرّية والبحرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السّلم والأمن الدّولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوّات الجوّية أو البحرية أو البرّية التّابعة لأعضاء الأمم المتحدة ".

راجع: المواد: 39،41، 42 من ميثاق الأمم المتّحدة والنّظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية، الموقّع في 26 جوان 1945، والّذي دخل حيّز النّفاذ في 24 أكتوبر 1945.

لقد شهت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تدخّل الأمم المتّحدة في نزاعات مسلّحة غير ذات طابع دولي، وهو ما لمْ تقم به الأمم المتّحدة من قَبْل، وقد رأى مجلس الأمن الدّولي – وفق تقديره– أنّ هذه الأزمات تُمثّل تهديدا للسّلم والأمن الإقليميين والدّوليين، ورأى ضرورة معالجتها بموجب الفصل السّابع من الميثاق، وذلك تحت مسمى" التّدخل الإنساني" أو" التدخّل للعمل على حماية النّظم الدّيمقراطية"[1].

ترجع جذور تدخّل مجلس الأمن في التّصدي لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية –بشكل فعّال– إلى أوائل عقد التّسعينات من القرن المنصرم. وكان لانتهاء الحرب الباردة والتّفسير الموسع للفصل السّابع من ميثاق منظّمة الأمم المتّحدة، أيْ التّفسير الموسّع لمفهوم تهديد الأمن الدّولي دورا كبيرا في هذا التّدخل، ولا سيما في النّزاع المسلّح في يوغسلافيا السّابقة[2].

عزّز مجلس الأمن الأهداف الإنسانية الّتي يسعى إلى تحقيقها من خلال صدور القرارات وفقا للفصل السّابق من الميثاق، وكان لتذكير أطراف النّزاع المسلّح غير الدّولي بالمسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي انتهاكات أحكام القانون الدّولي الإنساني، وإدانة أيّ انتهاك لأحكام القانون الدّولي الإنساني، أهميّة خاصة ضمن الإجراءات الّتي جاءت في قرارات مجلس الأمن الدّولي[3].

---

[1]– لقد نجح مجلس الأمن في التدخّل في بعض الحروب الأهلية، لكنّه فشل في معالجة حروب أخرى، وتوقّف الأمر على رغبة وإرادة الولايات المتّحدة الأمريكية، فقد تدخّل المجلس في "هايتي" و"تيمور الشّرقية" وغيرها، و نجح في دوره في حفظ السّلم والأمن الدّوليين، بينما فشل في معالجته لكثير من الأزمات والحروب الأهلية، و عدم استطاعته تنفيذ القرارات الصّادرة منه، مثلما حدث في ليبيا والصّومال والبوسنة والهرسك وغيرها نتيجة موقف الولايات المتّحدة من تلك النّزاعات والصّراعات، ومصالحها من وراء التدخّل. **عثمان عبد الرّحمن إبراهيم الحفناوي**، دور الأمم المتّحدة المعاصر وفاعلية تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدّولي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، جامعة القاهرة، دس ن، ص.385.

[2]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.5.

[3]- **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, Op .cit.,p.132.

فقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات- بناءً على الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية- تركت آثارا كبيرة في تقليص الفارق بين النّوعين من النّزاعات الدّولية والدّاخلية[1].

فبعد تدهور الوضع الإنساني في الصّومال، نتيجة الصّراع الدّاخلي الّذي دار بين الجهات المتصارعة على الحكم، بعد الإطاحة بنظام الرّئيس "**سياد بري**" في عام 1991، تدخّل مجلس الأمن بإصدار اللّائحة رقم **794** المؤرّخة في 3 ديسمبر 1992، حيث لاحظ أنّ الوضع في الصّومال فريد يستدعي ردّ فعل وعلاجا استثنائيا[2]. وأشار إلى أنّ جسامة المأساة الإنسانية النّاجمة عن النّزاع، والّتي ازدادت حدّتها بسبب منع مرور القوافل الإنسانية، ووصول المساعدات إلى الضّحايا المدنيين، تُشكّل تهديدا للسّلم والأمن الدّوليين[3]. كما قرّر المجلس في البّندين **4** و**5** من هذا القرار، إلزام جميع الأطراف بالكفّ عن خرق قواعد القانون الدّولي الإنساني -وعلى وجه الخصوص- الأفعال المنصبّة على منع وصول المساعدات الإنسانية للضّحايا، بما فيها أعمال العنف والتّهديد به ضدّ الأفراد المساهمين في العمل الإنساني بصفّة شرعيّة، ويؤكّد أنّ كلّ من يقترف هذه الأفعال أو يأمر بها سيكون مسؤولا شخصيا عن تلك الأفعال[4].

كما أصدر المجلس قرارا آخر وهو القرار رقم **814** المؤرّخ في 26 مارس 1993 بعد تفاقم النّزاع في الصّومال، واشترط بموجبه من جميع الأطراف -مهما كانت طبيعتها- اتّخاذ جميع الإجراءات اللّازمة لضمان سلامة أفراد منظمة الأمم المتّحدة والمنظّمات الأخرى، الّتي تقدّم المساعدات الإنسانية للشّعب الصّومالي، وأكّد فيه -على غرار القرار 794- على أنّ

1- **محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.4.

2- **خلفان كريم**، دور مجلس الأمن في مجال القانون الدّولي الإنساني، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون، كليّة الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2007، ص.207-208.

3- الفقرة 3 من ديباجة قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 794 المؤرّخ في 3 ديسمبر 1992 المتعلّق بالحالة في الصّومال.

4- البندين 4 و5 من قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 794 المؤرّخ في 3 ديسمبر1992 المتعلّق بالحالة في الصّومال.

مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أو الأشخاص الّذين أمروا بارتكابها، تتّم متابعتهم ومعاقبتهم شخصيا[1].

هكذا اعتبر مجلس الأمن الانتهاكات الخطيرة الّتي تقع على نطاق واسع للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، والمعاناة الإنسانية الشّديدة الّتي ينتج عنها تهديدا للسّلم الدّولي، تسمح باتّخاذ تدابير لازمة وفق الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة. والتوسّع في تفسير السّلم والأمن الدّولي أدّى- بالنّتيجة- إلى توسيع فكرة المصلحة ذاتها لدى منظمة الأمم المتّحدة لغايات مباشرتها لأعمالها وتصرّفاتها. فقد جعل مجلس الأمن من الخروقات للالتزامات الدّولية، مثل تحريم استخدام القوّة في العلاقات الدّولية، وتحريم الإبادة الجماعية، والفصل العنصري، والانتهاكات الواسعة والجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، أساسا صالحا لتهديد السّلم والأمن الدّوليين.

على ضوء هذا المنهج، اتّخذ مجلس الأمن الدّولي من عام 1991 خطوات جادّة في معالجة المسائل الإنسانية، ولا سيما في النّزاعات غير الدّولية، إذ اعتبر مجلس الأمن وجود نزاع داخلي أو ارتكاب الجرائم الحربية في مثل هذه النّزاعات تهديدا للسّلم والأمن الدّولي، فمن الصّومال إلى رواندا في إفريقيا، مرورا بأفغانستان في آسيا، والبوسنة في أوربا، فمن خلال الإجراءات الّتي اتّخذها المجلس، أثبت أنّه لا يمكن التّغاضي عن الانتهاك المستمرّ والواسع للحقوق الأساسية للإنسان أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[2].

إنّ القرارات كالقرار **794** و **814** حول الصّومال، لها أهميّة خاصّة في تشكيل الاعتقاد القانوني بمبدأ المسؤولية الجنائية لمرتكبي، أو الآمرين بارتكاب انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة. وبعبارة أخرى فإنّ قرارات مجلس الأمن كاشف عن الاعتقاد القانوني للدّول بالمسؤولية الجنائية الفردية لانتهاك القانون الدّولي الإنساني في

[1]- الفقرة 6 من ديباجة قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 814 المؤرّخ في 26 مارس 1993 وكذلك البند 13 منه.

[2]-**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.6-7.

النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وفي الواقع فإنّ الاعتقاد القانوني بمسؤولية الأفراد يتناسب ومتطلّبات النّظام العام الدّولي، وأصبح من المقبول على مستوى المجتمع الدّولي[1].

لقد أعاد مجلس الأمن- من تاريخ 1992 وفي مناسبات مختلفة- تأكيده على المسؤولية الجنائية الفردية. ففي شأن النّزاع اليوغسلافي، فإنّ مجلس الأمن لم يتحرّك لمواجهة الأحداث الّتي وقعت إثره إلّا في منتصف عام 1992، عندما اتّخذ قراره الأوّل رقم **764** المؤرّخ في 13 جويلية 1992، الّذي دعا فيه أطراف النّزاع للالتزام بواجباتهم النّابعة من القانون الدّولي الإنساني، كما نبّه الأطراف إلى المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الخطيرة الّتي حدثت بالمخالفة للقانون الدّولي الإنساني. وتضمّن القرار أنّ المسؤولية الجنائية الفردية سوف يتحمّلها الأفراد الّذين يرتكبون، أو يأمرون بارتكاب المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949[2].

بالفّعل فقد أصدر القرار رقم **787** المؤرّخ في 16 نوفمبر 1992 متضمّنا إدانة جميع انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، ويُعيد تأكيد أنّ من يرتكبون هذه الأعمال سيتحمّلون بصفة شخصية مسؤولية هذه الأعمال[3]. ثُمّ أصدر في 22 فيفري 1993 قراره رقم **808** متضمّنا أنّ الحالة في يوغسلافيا السّابقة تشكّل تهديدا للسّلم والأمن الدّوليين، وطلب المجلس الإيقاف الفّوري لهذه المخالفات الخطيرة، واتّخاذ الإجراءات الفعّالة لتقديم الأشخاص المسؤولين للعدالة[4]، كما تضمّن القرار في البند **1** منه إنشاء محكمة دوليّة، من أجل

---

[1]-**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.10-11.

[2]- البند 10 من قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 764المؤرّخ في 13 جويلية 1992 المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

[3]- البند 7 من قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 787 المؤرّخ في 16 نوفمبر 1992 المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

[4]- الفقرتين 6 و7 من ديباجة قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 808 المؤرّخ في 22 فيفري 1993 المتعلّق بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي الّتي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة.

مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، الّتي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة منذ عام 1991[1].

الحقيقة أنّ موافقة أعضاء مجلس الأمن الدّولي بالإجماع على التّقرير المقدّم من السّكرتير العام للأمم المتّحدة، وإصدار القرار **827** في شأن إنشاء محكمة جنائية دولية ليوغسلافيا السّابقة، يفيد أنّ هذه الدّول توافق على الأخذ بمفهوم المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[2].

كرّر مجلس الأمن موقفه في النّزاع المسلّح الدّاخلي في رواندا، ففي القرار **935** في 1 جويلية 1994، إذ أعلن عن قلقه العميق عن الانتهاكات المنتظمة والواسعة النّطاق والصّارخة للقانون الدّولي الإنساني، ويشير إلى أنّ جميع الأشخاص الّذين يقترفون انتهاكات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني، أو يأذنون بها يكونون مسؤولون بصفّة فردية عن تلك الانتهاكات وينبغي تقديمهم للعدالة[3]، كما يطلب المجلس في هذا القرار جمع المعلومات حول الانتهاكات، ويُكلّف الأمين العام بتشكيل لجنة مستقّلة من الخبراء للتّحقيق في انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاع في رواندا[4].

لقد قدّمت اللّجنة تقريرها الأوّل إلى الأمين العام للأمم المتّحدة في 4 أكتوبر 1994، ثمّ قدّمت التّقرير النّهائي في 9 ديسمبر 1994،واستنادا إلى هذين التّقريرين، أصدر مجلس الأمن القرار **955** المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994، يقرّر بموجب الفصل السّابع إنشاء محكمة دوليّة لغرض واحد هو محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس، وغير ذلك

---

[1]– البند 1 من قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 808 المؤرّخ في 22 فيفري 1993 المتعلّق بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي الّتي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة.

[2]– صدرت هذه التّصريحات بمناسبة إصدار مجلس الأمن قراره رقم 827 المؤرّخ في 25 ماي 1993 المتعلّق بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي الّتي ارتكبت في يوغسلافيا السّابقة، ومن تصريحات هذه الدّول تصريح كل من الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا.

[3]– الفقرتين 7و8 من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 935 المؤرّخ في 1 جويلية 1994 المتعلّق بالحالة برواندا.

[4]– البند 1 من قرار مجلس الأمن رقم 935 المؤرّخ في 1 جويلية 1994 المتعلّق بالحالة برواندا.

من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في إقليم رواندا والمواطنين الرّواندیين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدّول المجاورة في الفترة مابين 1 جانفي 1994 و 3 ديسمبر 1994[1].

أصدر مجلس الأمن الدّولي في النّزاع الدّاخلي في أفغانستان القرار **1193** الصّادر في 1998، ويؤكّد هذا القرار على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي أو الآمرين بارتكاب الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني[2]. كما عاود المجلس موقفه هذا في القرار **1214** الصّادر في 8 ديسمبر في 1998، ففي مقدّمة القرار أَعْرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ عن استمرار الصّراع الأفغاني، جراء الهجوم الّذي شنّته قوّات الطّالبان والّذي يُشكّل تهديدا خطيرا ومتزايدا للسّلم والأمن الإقليميين والدّوليين، ويسبّب معاناة إنسانية واسعة النّطاق للسّكان المدنيين[3]، ويؤكّد مرّة أخرى أنّ جميع الأطراف ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدّولي الإنساني، وأنّ الأشخاص الّذين يرتكبون انتهاكات للاتفاقيات أو يأمرون بارتكابها مسؤولون عن هذه الانتهاكات مسؤولية شخصية[4].

كما أعاد مجلس الأمن موقفه في النّزاعات في الدّول الإفريقية في كلّ من بروندي والكونغو، وسيراليون، وهذه القرارات تدلّ على سلوك منتظم درج عليه المجلس كلّما عرضت عليه أوضاع مماثلة، ولعلّ من أهّم القرارات الّتي اعتمدها المجلس، وفقا للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، هو القرار **1556** الصّادر في 30 جويلية 2004 في النّزاع في دارفور غرب السّودان، إذ أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء الأزمة الإنسانية الّتي يعيشها السّكان ويدين استهداف المدنيين، ويطلب من جميع الأطراف –ولا سيّما من جماعة

[1]– الفقرة 8 من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 955 المؤرّخ في 08 نوفمبر 1994 المتعلّق بالحالة برواندا.

[2]– البند 12 من قرار مجلس الأمن رقم 1193 المؤرّخ في 28 أوت 1998 المتعلّق بالحالة في أفغانستان.

[3]– الفقرة 4 من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1214 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1998 المتعلّق بالحالة في أفغانستان.

[4]– الفقرة 12 من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1214 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1998 المتعلّق بالحالة في أفغانستان.

"الجنجويد"–، اتّخاذ الخطوات اللّازمة لمنع انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، ووضع نهاية لها ويشدّد على مرتكبي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب[1].

والملاحظ أنّ مجلس الأمن لمْ يقتصر في ممارسته على مجرّد إعلان مبدأ المسؤولية الفردية، وإنّما اتّخذ خطوات تمهيدية وعملية لملاحقة ومعاقبة المتّهمين، منها تشكيل لجان تحقيقية والّتي يعبّر عنها باللّجان التّنفيذية المؤقّتة، أو الأمر بالتّحقيق لأجل كشف الحقائق المتعلّقة بانتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة. ولعلّ من أهّم الخطوات الّتي اتّخذها المجلس –فيما يخصّ هذا الموضوع– هو العمل على إنشاء محاكم جنائية خاصّة، والّتي تقوم بشكل مباشر بمحاكمة المتّهمين بانتهاك القانون الدّولي الإنساني، ومع انتشار هذه المحاكم فإنّ الخطوات النّهائية قد اتّخذت في تجريم الانتهاكات الخطيرة أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[2].

يُعَدّ إنشاء المحاكم العالمية الدّولية الخاصّة –على أساس الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة– لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، تطوّرا هاما في تاريخ القانون الدّولي. فإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بيوغسلافيا السّابقة في 1993، وكذا المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة برواندا في 1994، جاء في مواجهة الجرائم الّتي كانت تُرْتَكَب في هاتين الدّولتين، وكان الهدف من إنشاء هذه المحاكم باعتبارهما ركنا فرعيا لمجلس الأمن الدّولي، هو وضع حدّ للانتهاكات ومعاقبة المجرمين، ومن ثمّ إعادة السّلم والأمن الدّوليين. وهكذا مدّ مجلس الأمن الدّولي الإنساني مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية،

[1]– الفقرات من 7 إلى 10 من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1556 المؤرّخ في 30 جويلية 2004 المتعلّق بتقرير الأمين العام عن السّودان.

[2]- **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, Op .cit.,p.136-137.

من دون أنْ يُركِّز على مفهوم الانتهاك الجسيم أو الجرائم، والّتي تُشكّل المحور الأساس المقرّر في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والخاصّة بالنّزاعات المسلّحة الدّولية[1].

يتبيّن من ثَمّ من مختلف القرارات الّتي تبناها مجلس الأمن الدّولي في شأن النّزاعات الدّاخلية المسلّحة للعديد من الدّول، حتّى وإنْ كانت الألفاظ أو العبارات المستعملة، قد تترك أحيانا مجالا للتّساؤل أو التّفكير بسبب عدم دقّتها، أو بسبب عمومية الانتهاكات الّتي غطّتها هذه القرارات، أنّ مجلس الأمن يُؤكّد بصفّة عامة على وقوع ما يُسمى بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ويرسخ–بصفّة صريحة– مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للأفراد الّذين ارتكبوا، أو أمروا بارتكاب انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في إطار النّزاعات المسلّحة ذات الطّابع غير الدّولي[2].

يمكن القول ختاما أنّ مجلس الأمن الدّولي حقّق نجاحا كبيرا في موضوع تقرير المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلّا أنّه يتضّح من خلال مواجهته للكّثير من الأزمات والمشاكل الدّولية، أنّه كان يخضع لمعايير متباينة، وتؤثّر فيه مصالح الدّول الدّائمة العضوية فيه، وبالرّغم من نجاحه في تشكيل محاكم دوليّة مثل يوغسلافيا ورواندا، لمحاكمة المتّهمين والمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، فإنّه كان لزاما عليه أنْ يسعى إلى استصدار قرارات تلزم الدّول بتطبيق اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاته الإضافية.

---

[1]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، المرجع السّابق، ص.13.

[2]- **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", Op .cit.,p.11.

الفرع الثّاني

أعمال لجنة القانون الدّولي ودورها في ترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

لمْ يتوقّف أثر محاكمات الحرب العالمية الثّانية على معاقبة مرتكبي الجرائم الدّولية العظام من القادّة الألمان واليابانيين فحسب، وإنّما تمخّضت عنها مجموعة من المبادئ القانونية المهمّة في مجال القانون الدّولي الجنائي، حيث انبثقت عنها سبعة مبادئ قانونية هامّة. وقد أَوْلَت الجمعية العامة للأمم المتّحدة أهميّتها الخاصّة لهذه المبادئ، حيث تبنّت القرار **95** (د/1) في 11 ديسمبر 1946، الّذي أقرت بموجبها المبادئ السّبعة للقانون الدّولي المنصوص عليها في ميثاق محكمتي نورمبرغ وطوكيو.

بادرت الجمعية العامة في العام التّالي بموجب قرارها رقم **177** الصّادر في 21 نوفمبر 1947، بتكليف لجنة القانون الدّولي بإعادة صياغة وتقنين هذه المبادئ، وإعداد مشروع قانون الانتهاكات الموجّهة ضدّ السّلام وأمن البشرية[1]. وبناءً على ذلك قامت اللّجنة في دورتها الثّانية المعقودة في عام 1950، باعتماد صياغة لمبادئ القانون الدّولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ، والّتي اعتمدتها الجمعية العامة، منها المبدأ الأوّل الّذي يقضي بمساءلة أيّ شخص يرتكب فعلا يشكّل جريمة وفقا للقانون الدّولي، أيْ يقضي بتقنين مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، والمبدأ السّادس الّذي تناول الجرائم الدّولية المعاقب عليها وفقا للقانون الدّولي، والمتمثّلة في الجرائم ضدّ السّلام، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية[2].

---

[1] – **LESCURE Karine**, Le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, Op.cit., P.35.

[2] – جاءت المبادئ السّبعة الّتي انتهت لجنة القانون الدّولي إلى صياغتها عام 1950 في دورتها الثّانية المعقودة من 5 جوان إلى 29 جويلية 1950، والّتي اعتمدتها الجمعية العامة، على النّحو التّالي: المبدأ الأوّل: أيّ شخص يرتكب فعلا يشكّل جريمة وفقا للقانون الدّولي يكون مسؤولا عنها ومعرّضا للعقاب عليها. المبدأ الثّاني: لا يعفى على عدم وجود عقوبة في القانون الدّاخلي عن الفعل الّذي يعدّ جريمة وفقا للقانون الدّولي، الشّخص الّذي ارتكب الفعل من المسؤولية طبقا للقانون الدّولي.=

تعرّضت لجنة القانون الدّولي، وهي بصدد إعداد مشروع المحكمة الجنائية الدّولية، لاختصاص المحكمة المتعلّق بالمنازعات المسلّحة غير الدّولية، وأوضحت اللّجنة أنّه، علاوة على اختصاص المحكمة بجرائم إبادة الجنس البشري، والجرائم ضدّ الإنسانية، والعدوان، فإنّها تختصّ أيضا بالمخالفات الخطيرة للقوانين والأعراف المطبقّة في المنازعات المسلّحة، وكذلك الجرائم المحدّدة على سبيل الحصر، أو تلك الواردة في المعاهدات الّتي حدّدتها لجنة القانون الدّولي. ولمْ تكن من بين الجرائم أو المخالفات الجسيمة الّتي حدّدتها لجنة القانون الدّولي، الانتهاكات الجسيمة الواردة في البروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977 الخاصّ بالمنازعات المسلّحة غير الدّولية[1].

كما تعرّضت لجنة القانون الدّولي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة أثناء النّزاعات، وهي بصدد إعداد مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها. فقد قدّمت لجنة القانون الدّولي في دورتها السّادسة، المعقودة في عام 1954، مشروعاتها المدوّنة للجرائم المخلّة

=المبدأ الثّالث: لا يعفى الشّخص الّذي ارتكب الجريمة وفقا للقانون الدّولي كونه قد تصرّف باعتباره رئيسا للدّولة أم مسؤولا حكوميا، من المسؤولية بالتّطبيق للقانون الدّولي، ووفقا لهذا المبدأ فإنّ الصفّة الرّسمية لمرتكب الجريمة تتمثّل في كونه رئيسا للدّولة أو عضوا بارزا في الحكومة، فالحالة الرّسمية له وفق الوضع الدّستوري الدّاخلي، لا تعدّ سببا معفيا من العقاب، طالما إن كان يملك ألّا يرتكب الجريمة، فتلك القاعدة الّتي تؤكّد على مسؤولية مرتكب الجريمة تمثّل خرقا للنّظام القانوني الدّولي يتحمّل المسؤولية.

المبدأ الرّابع: لا يعفى الشّخص الّذي ارتكب الفعل بناء على أمر من حكومته أو رئيسه الأعلى من المسؤولية وفقا للقانون الدّولي، بشرط وجود خيار معنوي كان متاحا له، فالفرد الّذي تتاح له حرّية الاختيار يكون مسؤولا عن أعماله الّتي يأتيها.

المبدأ الخامس: لكلّ شخص متّهم بجريمة وفقا للقانون الدّولي الحقّ في محاكمة عادلة بخصوص الوقائع والقانون.

المبدأ السّادس: يعدّ من الجرائم المعاقب عليها وفقا للقانون الدّولي الجرائم الآتية: أ. الجرائم ضدّ السّلام ب . جرائم الحرب ج . الجرائم ضدّ الإنسانية.

المبدأ السّابع: يعتبر جريمة وفقا للقانون الدّولي: الاشتراك في ارتكاب جريمة ضدّ السّلام أو جريمة حرب أو جريمة ضدّ الإنسانية. وقد تبنّت الجمعية العامة للأمم المتّحدة هذه المبادئ وعهدت بها إلى لجنة القانون الدّولي لاعتماد صياغة لها، وذلك لأنّ صياغة مثل تلك المبادئ ستعمل على تطوير القانون الدّولي الجنائي وترسيخ قواعده، وقد صادقت عليها بقرارها الصّادر في 11 ديسمبر 1946، وذلك بموجب القرار 1/95.

[1]- **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", Op.cit. , p.12.

بسلم الإنسانية وأمنها، مصحوبة بتعليق إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة، وكان المشروع يحمل عنوان: ((الجرائم ضدّ السّلام وأمن البشرية))، وكان يتكوّن من أربعة مواد، حيث نصّت المادّة الأولى على أنّ الجرائم ضدّ السّلام وأمن البشرية المنصوص عليها في هذا التّقنين، تعتبر جرائم دوليّة وتستوجب معاقبة الأفراد المسؤولين عن ارتكابها[1].

كما تناولت في المادّة **2** الأفعال الّتي تشكّل جرائم ضدّ السّلام وأمن البشرية، من بينها الأفعال المرتكبة إخلالا بقوانين وأعراف وعادات الحرب، وذلك في الفقرة **12** من هذه المادّة، ولكنّ هذه الأخيرة لمْ تذكر صراحة إذا كان الأمر يتعلّق بتغطية جرائم الحرب، أو إذا كانت النّزاعات المسلّحة غير الدّولية مشمولة بها أم لا[2].

---

[1] – **LESCURE Karine**, Le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, Op.cit., P.35-36.

[2] – تنصّ المادّة 2 من مشروع الجرائم الموجّهة ضدّ السّلام وأمن البشرية الذي تضمنه تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها السّادسة المعقودة في 3 جوان إلى 2 جويلية 1954، على: "أنّ الأفعال الّتي تعتبر جرائم ضدّ السّلام وأمن البشرية هي:

1) كلّ فعل من أفعال العدوان يتضمّن لاستخدام سلطات الدّولة لقواتها المسلّحة ضدّ أخرى لأغراض غير الدّفاع الشّرعي الوطني أو الجماعي أو تنفيذ القرار أو تطبيقا لتوصية أحد الأجهزة المختّصة لمنظّمة الأمم المتّحدة،
2) كلّ تهديد باللّجوء إلى العدوان تقوم به السّلطات إحدى الدّول ضدّ دولة أخرى،
3) قيام سلطات الدّولة بالتّحضير لاستخدام قواتها المسلّحة ضدّ دولة أخرى لغايات غير الدّفاع الشّرعي الوطني أو الجماعي أو تنفيذا لقرار أو تطبيقا لتوصية صادرة عن منظمة الأمم المتّحدة،
4) قيام سلطات إحدى الدّول بتنظيم أو تشجيع عصابات مسلّحة على إقليمها بقصد شنّ غارات على أراضي دولة أخرى، أو التّساهل بشأن تنظيمها على إقليمها أو لسماح لهذه لعصابات المسلّحة باستخدام إقليمها كقاعدة لعمليات أو كنقطة انطلاق للإغارة على أراضي دولة أخرى، ويدخل في ذلك أيّة مشاركة أو مساهمة تقوم بها سلطات الدّولة في عملية الإغارة،
5) قيام سلطات إحدى الدّول بمباشرة أو تشجيع أيّ نوع من أنواع الأنشطة الّتي ترمي إلى إثارة حرب أهليّة في دولة أخرى أو السّماح بتنظيم نشاط يرمي إلى تحقيق هذا الهدف،
6) قيام سلطات إحدى الدّول بمباشرة نشاط إرهابي ضدّ دولة أخرى أو تشجيعها لمثل هذا النّشاط أو التّساهل في قيام تنظيم إرهابي بهدف القيام بأعمال إرهابية في دولة أخرى،
7) قيام سلطات إحدى الدّول بارتكاب أفعال تعدّ انتهاكا لتعهداتها الدّولية الاتّفاقية بضمان السّلم والأمن الدّولي عن طريق الحدّ من التسلّح والتّجهيز العسكري والتّحصينات وغير ذلك من القيود ذات الطّبيعة المماثلة،
8) تدخّل سلطات دولة في الشّؤون الدّاخلية أو الخارجية لدولة أخرى عن طريق اتخاذ تدابير قسرية ذات طابع اقتصادي أو سياسي بقصد التّأثير في إرادتها والحصول منها على مزايا أو منافع من أيّ نوع كان،=

تجدر الإشارة إلى أنّ الجمعية العامة لمْ تتّخذ إجراء بشأن مشروع المدوّنة حتى 10 ديسمبر 1971، حين دعت في قرارها **36/ 106** لجنة القانون الدّولي إلى استئناف أعمالها بهدف إعداد مشروع المدوّنة. وقد تمكّنت لجنة القانون الدّولي من دراسة وصياغة المشروع خلال الفترة الممتّدة من 1971 حتى عام 1996، عندما اعتمدت النّص النّهائي لمجموعة من عشرين مشروعا من مشاريع المواد الّتي تتكوّن منها مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها[1].

لقد أوضحت لجنة القانون الدّولي من خلال التّعليق على المادّة **22** المعنونة " جرائم الحرب الجسيمة للغاية"، من مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها عام 1996،

---

9) قيام سلطات إحدى الدّول بضمّ إقليم أو جزء من أراضي دولة أخرى أو إقليم خاضع لنظام دولي عن طريق أفعال منافية للقانون الدّولي.

10) قيام سلطات إحدى الدّول أو أفراد تابعين لها بارتكاب أفعال تهدف الإبادة الجماعية القوميّة أو العرقيّة أو العنصرية أو الدّينية كليّا أو جزئيا ويدخل في هذه الأفعال:

أ. قتل أعضاء هذه الجماعة.

ب. الاعتداء الجسيم على سلامة أعضاء هذه الجماعة جسديا أو معنويا.

ج. إخضاع الجماعة بصورة عمدية لظروف معيشية من شأنها أن تؤدي إلى إفنائها جسديا كليّا أو جزئيا.

د. التّدابير الّتي تتّخذ لإعاقة النّسل داخل الجماعة.

هـ. نقل الصّغار قسرا من جماعة لأخرى.

11) الأفعال اللاإنسانية كالقتل والإبادة والاسترقاق والأبعاد والاضطهاد الموجّه من سلطات دولة أو من أفراد يعملون لتحريض أو تشجيع من تلك السّلطات ضدّ عناصر من السّكان المدنيين لأسباب اجتماعية أو سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية.

12) الأفعال المرتكبة إخلالا بقوانين وعادات الحرب.

13) الأفعال الّتي تشكّل:

أ. التآمر بقصد ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا التّقنين.

ب. التّحريض المباشر لارتكاب إحدى هذه الجرائم.

ج. الاشتراك فيها.

د. الشّروع في ارتكاب إحداها.

[1]– مشروع قانون الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها الّذي تضمّنه تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها 43 المعقودة بين 29 أفريل إلى 19 جويلية 1991.

أنّ عبارة النّزاع المسلّح الوارد في الفقرة الثّانية من المادّة **22** لا تغطّي فقط النّزاعات المسلّحة الدّولية بالمعنى المقصود في الفقرة الرّابعة من المادّة **1** من البروتوكول الإضافي الأوّل الملحق باتفاقيات جنيف، بل أيضا النّزاعات المسلّحة الّتي تتناولها المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع[1].

انتهت –وبعد مناقشات مستفيضة–، وفي مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها الّذي اعتمدته لجنة القانون الدّولي عام 1996 في دورتها الثّامنة وأربعون، إلى النّص على جرائم الحرب بوصفها الأفعال المرتكبة بالمخالفة للقانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية. إذ تشمل الفئة السّادسة من جرائم الحرب الّتي تتناولها الفقرة الفرعية **(و)**، الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني الواجب التّطبيق في حالة النّزاع المسلّح الّذي لا يتسّم بطابع دولي، الوارد في المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والمادّة **4** من البروتوكول الإضافي الثّاني الملحق باتفاقيات جنيف[2].

---

[1]– **محفوظ سيد عبد الحميد محمد**، دور محكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السّابقة في تطوير أحكام القانون الدّولي الإنساني، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص.80.

[2]– تنصّ المادّة 20 من مشروع مدونة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 الوارد في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين المعقودة من 6 ماي إلى 26 جويلية 1996، الملحق رقم A 51/10، على ما يلي: " كل جريمة حرب من جرائم الحرب التالية تشكل جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها عند ارتكابها بشكل منتظم أو على نطاق واسع...الفقرة (و): ـ كل فعل من الأفعال التّالية يجري ارتكابه خلافا للقانون الدّولي الإنساني الواجب التّطبيق في النّزاع المسلّح الّذي ليس ذا طابع دولي.

1. استخدام العنف ضدّ حياة الأشخاص أو صحّتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وخاصّة القتل العمد وكذلك المعاملة القاسية مثل التّعذيب أو التّشويه أو كلّ شكل من أشكال العقاب البدني،
2. العقاب الجماعي،
3. أخذ الرّهائن،
4. أعمال الإرهاب،
5. انتهاك حرمة الكرامة الشّخصية وخاصّة المعاملة المذلّة والمهينة والاغتصاب والدّعارة القسرية، وكل شكل من أشكال هتك العرض،
6. النّهب،
7. إصدار أحكام بالإعدام وتنفيذها دون صدور حكم سابق من محكمة مشكّلة حسب الأصول، تكفل جميع الضّمانات القضائية المعترف بها بصورة عامة بوصفها ضمانات لا غنى عنها".

ينبغي فهم أحكام هذه الفقرة الفرعية، على أنّ لها نفس معنى ونطاق انطباق الأحكام المناظرة لها الواردة في الاتفاقيات والبروتوكول، وهذه الفقرة الفرعية مستمدّة من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا (المادّة **4**)، وهو النّظام الّذي يوفّر أحدث تعبير عن القانون ذي الصلّة. ورأت اللّجنة أنّ هذه الفقرة مهمّة بصورة خاصّة، نظرا لتكرار وقوع المنازعات المسلّحة غير الدّولية في السّنوات الأخيرة، ولاحظت أنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة قد أعادت تأكيد مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الواجب التّطبيق في النّزاع المسلّح الدّاخلي[1].

بالتّالي تصرّح الفقرة (**و**) من المادّة **20** من مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996، بإمكانية تطبيق مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية[2].

تُرتِّب الجريمة المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها، حسب المادّة **2** من مشروع المدوّنة، مسؤولية فردية. فقد أوردت لجنة القانون الدّولي –في تعليقها على المادّة– أنّ مبادئ المسؤولية الجنائية الفردية، الّتي تحدّد إمكان مساءلة الفرد عن جريمة مخلّة بسلم الإنسانية وأمنها، ترد في المواد من **2** إلى **7** من الباب الأوّل، وتعالج المادّة **2** عددا من المبادئ العامة الهامة المتعلّقة بالمسؤولية الجنائية الفردية[3].

لقد صيغت الفقرة **1** من المادّة **2** بعبارات عامة، لإعادة التّأكيد على المبدأ العام للمسؤولية الجنائية الفردية بشأن جميع الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها الوارد في نصّ المادّة **1**، لتجنّب أيّ تساؤل عن مدى سريانه على الجرائم الّتي تتسّم بهذا الطّابع، والّتي لا

---

[1]– الفقرة 4 من تعليق لجنة القانون الدّولي على المادّة 20 من مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بجرائم الحرب، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.95.

[2]– الفقرة (و) من المادّة 20 من مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بجرائم الحرب، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.90.

[3]– المواد من 2 إلى 7 من مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بالمسؤولية الفردية، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.17–35.

تكون منصوص عليها في الباب الثّاني. وقد اتّبعت اللّجنة نهجا تقييديا إزاء إدراج الجرائم في الباب الثّاني، ولكنّها سلّمت باحتمال وجود جرائم أخرى من ذات الطّابع غير منصوص عليها في المدوّنة[1]. هذا، وتُعالج الفقرة **3** الطّرق المختلفة الّتي يتحمّل الفرد بموجبها المسؤولية عن اشتراكه، أو مساهمته بأيّ شكل آخر في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد **17**، أو **18** أو **19** أو **20**[2].

حسب "**توماس كراديتيتزكي**" فإنّ اللّجنة في تعليقها على النّصوص الخاصّة بجرائم الحرب، أكّدت بأنّ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الانتهاكات هو مسألة مقبولة اليوم، حيث وضّحت فيه أنّ عبارة النّزاع المسلّح واضح ودقيق وغني عن كلّ تفسير، وأنّ مفهوم جرائم الحرب كانتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، يأخذ بعين الاعتبار القانون الدّولي الاتفاقي والقانون الدّولي العُرْفي في آن واحد، بالإضافة إلى كلّ أنواع النّزاع المسلّح، باعتبار القانون الدّولي يطبّق على كلا منهما سواء كان النّزاع دوليا أو داخلي[3].

هذا، وتنصّ المادّة **8** من مشروع المدوّنة المتعلّقة بتقرير الاختصاص على نظامين منفصلين للاختصاص، أحدهما للجرائم المنصوص عليها في المواد من **17** إلى **20**، والآخر للجريمة المنصوص عليها في المادّة **16**. يقرّر النّظام الأوّل الاختصاص المشترك للمحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدّولية عن الجرائم المنصوص عليها في المواد من **17**

---

[1]– الفقرة 3 من تعليق لجنة القانون الدّولي على المادّة 2 من مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بالمسؤولية الفردية، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.18–19.

[2]– الفقرة 6 من تعليق لجنة القانون الدّولي على المادّة 2 من مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بالمسؤولية الفردية، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.19.

[3]-**GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", Op.cit.,p.12-13.

إلى **20**، وهي جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضدّ الإنسانية، والجرائم ضدّ موظفي الأمم المتّحدة والأفراد المرتبطين بها، وجرائم الحرب[1].

يقرّر النّظام الثّاني الاختصاص المطلق للمحكمة الجنائية الدّولية، فيما يتعلّق بجريمة العدوان المنصوص عليها في المادّة **16**، ويعكس ذلك اهتمام مشروع المدوّنة بالدّور الّذي يمكن أنْ تؤدّيه المحكمة الجنائية الدّولية، ذلك أنّه من النّاحية العملية يتعذّر على المحكمة الجنائية الدّولية أنْ تحاكم بمفردها، الأعداد الّتي لا حصر لها من الأفراد المسؤولين عن الجرائم الّتي تدخل في نطاق القانون الدّولي وأنْ تعاقبهم، ليس بسبب مدى تكرار ارتكاب هذه الجرائم في السّنوات الأخيرة فحسب، ولكن بالنّظر إلى أنّ هذه الجرائم كثيرا ما تُرْتَكَب كجزء من خطّة أو سياسة عامة، تشترك فيها أعدادا كبيرة من الأفراد في سلوك جنائي منظّم أو جماعي يتعلّق بأعداد كبيرة من الضّحايا[2].

يُلاحظ أنّ الأفعال المكوّنة لهذه الفئات الخمس من الجرائم الدّولية، هي أفعال على درجة كبيرة من الخطورة الّتي تهدّد المصالح العليا للمجتمع الدّولي، وقد استلزم المشروع في الجرائم المنصوص عليها في المواد من **17** إلى **20**، شرطين عامين يجب توافرهما في الفعل الّذي يشكّل إحدى هذه الجرائم، الشّرط الأوّل يقتضي أنْ يكون الفعل قد اِرْتُكِب بشكل منظّم أو على نطاق واسع، ويقتضي الشّرط الثّاني أنْ يكون الفعل قد تمّ بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات، أو من منظّمة أو جماعة[3].

تبعا لما سبق أنْ تمّ التوصّل إليه من إمكانية تجريم المخالفات الجسيمة للقانون الدّولي الّتي يرتكبها الأفراد، استنادا إلى قاعدة عرفية دوليّة تؤكّد المسؤولية الجنائية الدّولية

---

[1]– الفقرة 2 من تعليق لجنة القانون الدّولي على المادّة 8 من مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بتقرير الاختصاص، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.36.

[2]– الفقرة 4 من تعليق لجنة القانون الدّولي على المادّة 8 من مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996 المتعلّقة بتقرير الاختصاص، تقرير لجنة القانون الدّولي عن أعمال دورتها الثّامنة والأربعين لعام 1996، ص.36–37.

[3]– **سعيد سالم جويلي**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص. 141.

الفردية، فإنّه بفحص العمل الدّولي سواء لقرارات مجلس الأمن أو أعمال لجنة القانون الدّولي، فإنّه نستشّف عن توافر مثل هذه القاعدة في شأن النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فلا شكّ أنّه بفحص القرارات الصّادرة من مجلس الأمن حين تدخّله في الصّراعات الدّاخلية المسلّحة –بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة– في العديد من الدّول الّتي شهدت هذا النّوع من النّزاعات، وكذلك بالرّجوع إلى أعمال لجنة القانون الدّولي، ومحاولتها لإعداد مشروع مدوّنة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية تكشف بجلاء عن تطبيق المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المطبّق في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وهذا ما تأكّد أيضا من قِبَل تصريحات الدّول والقوانين العسكرية، وبعض التّشريعات الوطنية والمحاكم الوطنية.

تُميّز اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977 بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية عن طريق تحديد دقيق للقواعد الّتي تطبّق في كل حالة منها، وتَرَتَّب على هذا التّمييز أنْ اختصّت قواعد قابلة للتّطبيق في النّزاعات المسلّحة الدّولية دون الدّاخلية. ومن هذه القواعد أنّ انتهاكات معيّنة توصف على أنّها تُشكّل انتهاكات خطيرة لقواعد وأحكام القانون الدّولي الإنساني بقيت مختصّة بالنّزاعات المسلّحة الدّولية، ومن ثمّ ترتّب على هذه الانتهاكات المسؤولية الجنائية الفردية، وألزمت صكوك القانون الدّولي الإنساني الدّول بملاحقة مرتكبي الانتهاكات وإنزال العقوبة بهم.

إلاّ أنّ واقع الأمر، أنّ تحديد نزاع مسلّح باعتباره دوليا أو غير دولي يُعدّ أقّل أهميّة اليوم، فالطّبيعة المتغيّرة للنّزاعات المسلّحة قد أدّت إلى إزالة التّمييز بينها نهائيا. ففي الدّراسة الّتي أصدرتها اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر حول القانون الدّولي العُرْفي، ظهر وجود مجموعة كبيرة من القواعد الّتي اكتسبت الصفّة العرفية وتنطبق على كلا من النّوعين من النّزاعات، هذا إلى جانب الممارسة الدّولية الّتي تُوضّح اتجاها للتّقليص من أهميّة التّمييز بين القانون الواجب التّطبيق على النّزاعات الدّولية والدّاخلية، سيما ما يتعلّق بالمسؤولية

الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ولعّل أهم هذه الممارسات الدّولية هي ممارسات مجلس الأمن الدّولي وأعمال لجنة القانون الدّولي.

الفصل الثّاني

إقرار مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطوُّرات عميقة ومتسارعة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، في مجال تطبيق مبدأ المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني.

إذ أمام تزايد الانتهاكات المتكرّرة له، تحرك المجتمع الدّولي رغبة منه في ردع المجرمين الدّوليين، الّذين عادة ما يختبئون تحت غطاء الدّولة للتّهرب من مسؤولياتهم الجنائية، بإنشاء المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة (Tribunaux Ad hoc) والمحاكم الجنائية المدوّلة(Tribunaux de Type Hybride) [1]، الّتي تُعدُّ وبحقٍّ سابقة تاريخية ذات أهمية قصوى في مجال تدعيم فكرة الجريمة الدّولية في ظلّ القانون الدّولي الجنائي، حيث أدّت محاكماتها إلى الاعتراف بفكرة المسؤولية الجنائية الدّولية بالنّسبة للأفراد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وإمكان توقيع الجزاء الجنائي على كل من يثبت ارتكابه إحدى الجرائم الدّولية **(المبحث الأوّل)**.

---

[1]– يُقْصد بـ "المحاكم المختلطة" أو "الهجينة" أو "المحاكم الجنائية المدوّلة"، المحاكم المنشأة بموجب معاهدة دولية بين منظّمة الأمم المتّحدة وحكومة الدّولة التي إرْتُكِبت فيها الجرائم الدّولية، وتتكوّن من هيئات مشتركة مختلطة من القضاة المحليين والدّوليين، ويتمتّعون بسلطة قضائية داخل الدّولة التي حصلت فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني. وبموجب هذه السّلطة لهم الحقّ في محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب. **ولد يوسف مولود**، عن فعليّة القضاء الجنائي الدّولي في محاربة الإفلات من العقاب، دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، تيزي وزو، 2013، ص.29.

إذا كانت السّوابق القضائية الجنائية قد أكّدت على أنَّ المحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة والمدوّلة، قد شُكِّلت تحت عنوان "انتهاكات القانون الدّولي الإنساني"، فلقد أثبتت تلك المحاولات مدى الحاجة إلى نظام دائم للعدالة الجنائية الدّولية، نظرا لمّا تعرّضت له المحاكم الجنائية السّابقة من صعوبات وعراقيل، وتعقيدات وانتقادات، وهو ما حدا بالمجتمع الدّولي إلى تكثيف الجهود من أجل التوّصل إلى إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، لاسيما الدّور الّذي اضطلعت به الأمم المتّحدة بهذا الشّأن، من خلال لجنة القانون الدّولي واللّجنة التحضيرية التي أُنْشِئت لهذا الغرض.

لقد تكلّلت جهود الأمم المتّحدة بالنّجاح، إذ تمخّضت عن قيام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الّذي يُشكِّل بحقٍّ أهم الخطوات الّتي قطعها المجتمع الدّولي نحو إضفاء الفعّالية على أحكام القانون الدّولي الإنساني، وتقدُّما حاسما في مناهضة الإفلات من العقاب، وضمان احترام القانون الدّولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على نحو أفضل، بالجّزم في مسألة إثارة المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(المبحث الثّاني)**.

المبحث الأوّل

تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي المؤقت

لا تُقيم اتفاقيات القانون الدّولي الإنساني المسؤولية الجنائية إلاّ على الانتهاكات المرتكبة في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية، ولا تشتمل على قيام آلية قضائية دوليّة للمعاقبة على جرائم الحرب، إلاّ أنّها لا تَسْتَبعد قيام مثلَ هذه الآلية، وهو ما تكرّس فعلاً بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدّوليتين لكلّ من يوغسلافيا سابقا ورواندا، وقد عملت هاتين المحكمتين على إعمال قواعد المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(المطلب الأوّل)**.

مهّد إنشاء المحكمتين الخاصّتين ليوغسلافيا سابقا ورواندا– في بداية التّسعينات– إلى إنشاء نظم قانونية قضائية مُسْتحدَثة، تمزج ما بين النّظامين القضائيين الوطني والدّولي، تُعْرَفُ بالمحاكم الجنائية الخاصة لسيراليون، والغُرَف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية، الّتي أُنْشِئت لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في الحروب الأهلية التي عرفتها هاتين الدّولتين **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمتي يوغسلافيا ورواندا

شهدت سنوات التّسعينيات من القرن العشرين تطوُّرا هامًا، يُعدُّ وبحقٍّ تاريخيا وغير مسبوق في تاريخ البشرية، كان له أكبر الأثر في تسليط الأضواء على قواعد المسؤولية

الجنائية في القانون الدّولي الإنساني[1]. إذ بعدما حدث في كلّ من يوغسلافيا سابقا ورواندا، اقتنع المجتمع الدّولي بضرورة تكثيف الجهود لوضع نظام المسؤولية الجنائية للفرد، وذلك من أجل معاقبة الأفراد المرتكبين لانتهاكات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني، حتى في زمن النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

تُمثِّل المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، خطوة مهمّة في إبراز فكرة المسؤولية الجنائية الفردية، عن الجرائم الّتي تقع ضدّ القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفرع الأوّل)**.

لقد جاءت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، لتُساهم أكثر في تعزيز مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، عن الانتهاكات الجسيمة الّتي تقع بالمخالفة للقانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية،نظرا للطّابع غير الدّولي للنّزاع الّذي وقع في إقليمها **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

تطوّر مفهوم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية والمسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكابها لدى المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا

أسفرت الأحداث الّتي ارتكبت خلال العقد الأخير من القرن السّابق وروّعت الضّمير الإنساني، ومثّلت مآسي مفجعة يندى لها الجبين العالمي، عن سقوط الآلاف من القتلى والمشرّدين، وأغلبهم من النّساء والأطفال والعجائز، ممّا أثار حفيظة الرّأي العام العالمي والمنظّمات الدّولية، الّتي نادت جميعها بضرورة تَحَرُّك مجلس الأمن لوقف هذه الانتهاكات. الأمر الّذي استدعى بَحْث الحلول الممكنة لوقف هذه الأعمال البشعة، وكلّلت تلك المساعي بإصدار النّظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة، بغرض وضع أسس لمعاقبة

[1]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.91.

مرتكبي الجرائم والانتهاكات الدّولية الّتي وقعت أثناء الصّراعات الدّاخلية في كلّ من يوغسلافيا ورواندا[1].

حيث أصدر القرار رقم **780** في 6 أكتوبر 1992 بغرض إنشاء لجنة للتّحقيق، وجمع الأدّلة في المخالفات الجسيمة لمعاهدات جنيف الأربع، وكذا الانتهاكات الأخرى المتعلّقة بمخالفة القانون الدّولي الإنساني في يوغسلافيا السّابقة، وذلك نتيجة الأعمال البشعة التي ارتكبتها القوات الصّربية في إقليم كوسوفو، وكذلك المذابح التي تمّت في كلّ من البوسنة والهرسك. ثمّ جاء القرار رقم **808** لسنة 1993 طبقا للاختصاص المخوّل له إعمالا للفصل السّابع من الميثاق، الّذي قرّر بموجبه إنشاء محكمة جنائية بهدف محاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في يوغسلافيا منذ سنة 1991، وقد تلاه القرار رقم **827** أين أقرّ النّظام الأساسي للمحكمة.

لقد أكّدت المادّة **1** من النّظام الأساسي أنّ الهدف من إنشاء المحكمة هو محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، الّتي اِرْتُكِبت في إقليم يوغسلافيا منذ 1991[2]. ويجب أنْ يُفْهَم القانون الدّولي الإنساني الّذي أشارت إليه المادّة **1** من النّظام الأساسي للمحكمة، على أنّه يضمّ، كما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة، القانون الدّولي الإنساني الاتفاقي والعُرفي الّذي يتضمّن القواعد العُرفية الّتي لا يوجد حولها أيّ شكّ[3].

---

[1]– **أشرف عبد العزيز مرسي الزيّات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون، كليّة الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، جامعة القاهرة، 2011، ص.100.

[2]– الفقرة 1 من قرار مجلس الأمن رقم 808 (1993) المؤرّخ في 22 فيفري 1993، والفقرة 1 من قرار مجلس الأمن 827 (1993) المؤرّخ في 1993 والمتعلّقين بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا.

ولمزيد من التّفاصيل أنظر: **الزّمالي عامر**، مدخل إلى القانون الدّولي الإنساني، الطّبعة الثّانية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر، تونس،1997، ص.95–96.

[3]–**عبد الغني محمد عبد المنعم**، دراسة في النّظرية العامة للجريمة الدّولية، القانون الدّولي الجنائي، مرجع سابق،ص.304.

جاءت المواد من**2** إلى **5** متضمِنَةً الجرائم الّتي تختصّ المحكمة بالنّظر فيها، وهي:

-الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع.

-انتهاكات قوانين وأعراف الحرب.

-جرائم إبادة الجنس البشري.

-الجرائم ضدّ الإنسانية[1].

كما نصّت المادّة **6** على الاختصاص الشّخصي للمحكمة، يتعلّق بالأشخاص الطّبيعيين فقط، ويستند إلى مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية[2].

تجدر الإشارة إلى أنّه لا توجد مشكلة فيما يتعلّق بإثارة المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب جرائم إبادة الجنس البشري، والجرائم ضدّ الإنسانية أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[3]. فقد جاءت المادّة **5** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا تُصَرِّح بأنّه، للمحكمة أَنْ تُحاكِم الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الّتي تُرْتكب ضدّ المدنيين في النّزاعات المسلّحة، دوليّة كانت أو داخليّة[4]، حيث تنصّ على أنّه: «**للمحكمة الدّولية سلطة مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التّالية إذا اِرْتُكِبَت أثناء نزاع مسلّح، سواء كان طابعة دوليّا أو داخليّا، واستهدفت أيّ سكان مدنيين: القتل، الإبادة،الاسترقاق، النّفي، السّجن، التّعذيب، الاغتصاب،الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية وسائر**

---

[1]– راجع نصوص المواد من 2 إلى 5 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا.

ولمزيد من التّفاصيل أنظر: **مطر عصام عبد الفتاح**، القانون الدّولي الإنساني، مصادره– مبادئه– وأهم قواعده،مرجع سابق، ص.126.

[2]– نص المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا.

[3]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص. 113.

[4]-**PALOMBINO Fulvio-M**, "Les crimes de guerre dans l'évolution du droit international des conflits armés et la jurisprudence du Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie", In **FRANZA Emmanuela** et **MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des tribunaux ad hoc, Guiffré Editore, Milano, 2003, p. 90.

الأفعال اللاّإنسانية»[1]. فنظام محكمة يوغسلافيا سابقا أكبر دليل على اشتراط ارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية في إطار نزاع مسلّح، أيّا كان طابعه دوليّ أو داخليّ[2].

كما تضمّن نص المادّة **4** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، جريمة الإبادة الجماعية كأحد الجرائم الّتي تختصّ بها المحكمة المُنْشَأَة بلائحة مجلس الأمن رقم(808)، المؤرّخة في 22 فيفري 1993لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني الّتي ارتكبت في يوغسلافيا[3]. وقدتمّ التّأكيد على أنّ هذه الجرائم تُعّد جزءً من القانون الدّولي العُرفي، يعاقب عليها سواء ارْتُكبت في زمن الحرب أو السّلم، ممّا يعني أنّها تُطبّق في النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية[4].

بصورة مغايرة، فإنّ المشكلة تثور بالنّسبة لقيام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، إذ جاءت المواد **2** و**3** المتعلّقة بجرائم الحرب غير واضحة فيما إذا كانت تُطبّق على الجرائم المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، فهما تفتقران إلى تحديد طبيعة النّزاع المسلّح الّذي تنطبقان عليه[5].

حيث يبدو للوهلة الأولى عند الرّجوع إلى النّظام الأساسي للمحكمة يوغسلافيا، أنّ حيّز انطباق جرائم الحرب هو النّزاعات المسلّحة الدّولية[6]، فلم يتضمّن النّظام الأساسي

1- L'article 5 du statut de T.P.I.R, In **DAVID Éric David, TULKENS Françoise** et **VANDERMEERSCH Damien**, «Code de droit humanitaire», Op.cit., p.473.

2- **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص.187.

3- الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم 808 (1993) المؤرّخ في 22 فيفري 1993.

4- **السيّد مرشد أحمد، الهرمزي أحمد غازي**، القضاء الدّولي الجنائي، دراسة تحليلية للمحكمة الجنائية الخاصّة بيوغسلافيا سابقا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا، مرجع سابق، ص. 122.

5- **المرجع نفسه**، ص.105.

6- **RENAUT Céline,**"La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux"**,** In **TAVERNIER Paul** « Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la cour pénale internationale, Op.Cit., p.21.

Voir aussi : **PETRY Roswitha**, "Les tribunaux pénaux internationaux**,** Op.Cit., p. 50.

للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة أيّ نص – سلبا أو إيجابا– في شأن المخالفات الجسيمة المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية[1]، ذلك لأنّ الانتهاكات الجسيمة الّتي تضمنّتها المادّة **2** من النّظام، هي تلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 المتعلّقة بالنّزاعات المسلّحة الدّولية، ولأنّ المادّة **3** أيضًا أوردت اِنتهاكات مستمدّة مباشرة من اِتفاقية لاهاي 1907 الّتي تنظّم سير الحرب البرّية في إطار النّزاعات الدّولية[2].

بيد أنّه بدراسة ظروف إنشاء المحكمة بواسطة مجلس الأمن، والهدف الّذي أُنْشِئَت من أجله، ونص المادّة **1** من نظامها الأساسي الّذي يتعّلق بتحديد اختصاصها، بالإضافة إلى تكييف مجلس الأمن للنّزاع المسلّح الدّائر في يوغسلافيا بالطّابع المختلط، كلّ ذلك يستتبع استخلاص أنّ هذه المحكمة تختصّ بالمنازعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية[3].

فعندما اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 827 (1993) بالموافقة على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بيوغسلافيا السّابقة، أعربت الولايات المتّحدة الأمريكية عن وجهة النّظر التي شاركتها فيها كلّ من المملكة المتّحدة وفرنسا، القائلة بأنّ المادّة الواردة في النّظام الأساسي والّتي تعطي للمحكمة الاختصاص القضائي فيما يتعلّق بالانتهاكات المرتكبة ضدّ قوانين وأعراف الحرب، قد غطّت الواجبات الّتي يرسخها القانون الدّولي الإنساني المطبّق على أراضي يوغسلافيا السّابقة في وقت ارتكاب تلك الأفعال، بما في ذلك المادّة **3** المشتركة والبروتوكولين الإضافيين[4]. ممّا يعني أنّه من وجهة نظر هؤلاء الأعضاء الثّلاثة الدّائمين في مجلس الأمن، يمكن ارتكاب جرائم الحرب ليس فقط في سياق

1- **MATEVOSYAN Anna**, La protection des droits de L'homme dans le cadre des conflits armés non internationaux, thèse de doctorat en droit, Op.cit., p. 86.

2-**RENAUT Céline**, "La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux", Op.cit., p. 21.

3- **MATEVOSYAN Anna**, La protection des droits de L'homme dans le cadre des conflits armés non internationaux, Op.cit., p. 86.

4-**Ibid,** p. 81-82.

نزاع مسلّح دولي، بل أيضا في سياق نزاع ليست له صفة دوليّة، نظرا لأنّ كلا من المادّة **3** المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني، ينظّم هذه النّزاعات ويحظر أنواعا معيّنة من السّلوك.

اعتبرت المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بيوغسلافيا أنّ نظامها الأساسي لم يعطها الاختصاص فيما يتعلّق بقانون الحرب المتعلّق بسير الأعمال العدائية فحسب، بل أيضا فيما يتعلّق بانتهاكات المادّة **3** المشتركة. فمن وجهة نظر المحكمة، فإنّه وفقا للقانون العُرْفي الّذي ينصّ على أنّ جميع انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني تنطوي على مسؤولية جنائية فردية، فإنّ انتهاكات الحظر المنصوص عليه في المادّة **3** المشتركة تُمَثِّل جرائم حرب. وأشارت المحكمة صراحة في هذا الشّأن إلى الفقه القانوني لمحكمة العدل الدّولية والمحكمة الخاصّة برواندا، وإلى التّقرير المُسَلَّم من الأمين العام للأمم المتّحدة إلى مجلس الأمن وفقا للقرار **808**(1993)، وإلى البيان الصّادر عن الولايات المتّحدة بشأن إقرار النّظام الأساسي والّذي لم يلقى أيّ معارضة[1].

كان لتشكيل المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا والأحكام الصّادرة عنها، دورا بارزا في إرساء المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب جرائم الحرب أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فكان على المحكمة أنْ تُطبِّق اتفاقيات جنيف بوصفها قانونا جنائيا يختلف عن أسلوب تفسير الاتفاقيات بداية، فلم يتصوّر القائمون على صياغة تلك الاتفاقيات نوع النّزاعات العرقية القائمة في يومنا هذا، ممّا جعل المحكمة تصدر اجتهادات تتناسب مع الرؤى الفقهية المستحدثة، وتوائم السّياق المعاصر الّذي حدثت خلاله الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في إقليم يوغسلافيا السّابقة، ومن أجل تحقيق ذلك كان عليها ملأ فجوة المفاهيم التّقليدية لمركزية الدّولة بشأن مقاضاة الأفراد، عن تلك الانتهاكات الجسيمة

[1]– **محمود خليل جعفر**، "المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.36.

لاتفاقيات جنيف الأربع والانتهاكات الجسيمة لقوانين وأعراف الحرب، المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة الدّولية أم غير الدّولية على حدّ سواء[1].

لقد أسهم عمل المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة، ومن خلال اجتهادات قضائها لتطبيق نص المادّة **3** من نظامها، في تطوير مفهوم انتهاكات قوانين وأعراف الحرب باعتبارها جرائم حرب تُرْتكَب انتهاكا للقانون الدّولي الإنساني الاتفاقي أو العُرْفي، وذلك من خلال ضبط مفهوم المادّة **3** من نظام المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة، وكذا تحديد شروط تطبيقها[2].

عدّدت المادّة **3** من النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا انتهاكات قوانين وأعراف الحرب تأسيسا على أحكام اتفاقية لاهاي الخاصّة بقوانين وأعراف الحرب البرّية لعام 1907، واللّائحة الملحقة بها، وتفسير محكمة نورومبرغ لهذه اللّائحة[3]. وهي تشمل جميع الجرائم المرتكبة الّتي لا تدخل حيّز نطاق المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، وكأنّ المادّة **3** أكملت النّقص في المادّة **2** بإيراد غير حصري لانتهاكات القانون الدّولي الإنساني، وترك المجال مفتوحا ليهتّم غيرها من الأفعال بما يتلاءم وطبيعة النّزاع في يوغسلافيا السّابقة، بل أبعد من ذلك قد تُحيط هذه المادّة بما لم تَحط به حتى المادّتين **4** و**5** الخاصّتين بالإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية، إذا لم يتوافر فيهما القصد الخاص. حيث أنّ المحكمة، وبمناسبة تطبيق نص المادّة **3**، أنشأت سوابق قضائية أحدثت تطوّرات ذات أهمية كبرى في مفهوم جرائم الحرب والقانون الدّولي الإنساني، من خلال تحديد الانتهاكات الّتي تتضمّنها المادّة **3** والاعتراف بأنّ هذه الانتهاكات تؤدّي إلى قيام المسؤولية الجنائية الشّخصية، حتّى

---

[1]– **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية"، مرجع سابق، ص.179.

[2]– **خلف الله صبرينة**، "مساهمة المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا في تفسير وتطوير القانون الدّولي الإنساني وانتهاكاته"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 47، المجلّد ب، 2017، ص.248.

[3]– **بن حفاف سماعيل**، " المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة، (ممارسة العدالة الدّولية من خلال التّصدي لجرائم القانون الدّولي الإنساني)، مرجع سابق، ص.497.

ولو تمّت في إطار نزاع مسلّح غير دولي[1].

من أهّم الأحكام القضائية الصّادرة بهذا الصّدد، يمكن الإشارة إلى حكم دائرة استئناف المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة في قضيّة المتّهم "**تاديتش**" (**Tadic**)، إذ توصّلت فيه المحكمة إلى نتيجة ثورية، بالمعنى الّذي تضع به حدًا للتّمييز القديم الموجود في القانون الوضعي بين النّزاعات الدّولية والنّزاعات الدّاخلية، وذلك لكي تحظى ضحايا النّزاعات ذات الطّابع الدّاخلي، من نظام الحماية نفسه الّذي تحظى به ضحايا النّزاعات المسلّحة الدّولية.

حيث تذرّع المتّهم بعدم ترتيب المسؤولية الجنائية الفردية على الانتهاكات الحاصلة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلّا أنّ دائرة الاستئناف وبالاستناد إلى ما صدر من محكمة نورمبرغ، قررت إدانة المتّهم. إذ اِعْتَبرت محكمة نورمبرغ جملة من العوامل ذات الصلّة، تُشير إلى نيّة واضعي الحظر على تَرتُّب المسؤولية الجنائية الفردية، منها الاعتراف الواضح والقاطع من قواعد الحرب في القانون الدّولي وممارسات الدّول، بما في ذلك البيانات الصّادرة من المسؤولين الحكوميين، والمنظّمات الدّولية، وأحكام المحاكم الدّولية، تُشير إلى نيّة تجريم الأفعال المحظورة. وصرّحت دائرة الاستئناف أنّه- في ظلّ توافر هذه الشّروط أو العوامل- فلا بُدّ من قيام المسؤولية الجنائية على الأفراد المقترفين للانتهاكات، فأعلنت المحكمة على أنّه مع تطبيق المعايير السّابقة عمّا إذا كانت تُرْتَكب في القضيّة المعروضة، ليس هناك شكّ أنّها تنطوي على المسؤولية الجنائية الفردية، بغضّ النّظر عمّا إذا كانت تُرْتكَب في النّزاعات المسلّحة الدّولية أو غير الدّولية[2].

فقد توصّلت المحكمة في قضيّة"**تاديتش**" (**Tadic**)، وكذلك في قضية

---

[1]- **خلف الله صبرينة**، "مساهمة المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا في تفسير وتطوير القانون الدّولي الإنساني وانتهاكاته"، المرجع السّابق، ص.248.

[2]- **محمود خليل جعفر**، المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، مرجع سابق، ص.36.

"**بلاسكيتش**"**(Tihomir Bilaskic)**، إلى أنّ الانتهاكات الّتي تضمّنتها المادّة **3** من النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا[1]، ومنها قواعد وأحكام لاهاي والمادّة **3** المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، يُمكن أنْ تُرْتَكب في حالة النّزاع الدّاخلي كما في حالة النّزاع الدّولي، وأنّ معظم قواعد القانون الدّولي الإنساني العُرفي تُطبَّق في النّزاعات الدّاخلية، وأيّ انتهاك للقانون الدّولي العُرفي يُمكن أنْ يُرتّب مسؤولية جنائية فردية لمرتكبها، دون النّظر إلى طبيعة النّزاع الّذي ارتكب في ظلّه[2]. فالحظر الوارد في أحكام القانون الدّولي الإنساني المتعلّق بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية، تتشابه إلى حدّ كبير مع تلك الأفعال الّتي توصف انتهاكها على أنّها انتهاكات جسيم، والّذي يترتّب على اقترافها المسؤولية الجنائية. وإذا كان انتهاك القوانين الدّولية للحرب اِعْتُبِر تقليديا على أنّها جريمة، فلا يوجد هناك دليل على عدم اعتبار نفس الانتهاكات في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية "جريمة"، على الأقل في ظلّ عدم وجود إشارة واضحة على العكس[3].

فحسب المحكمة لا يمكن لأحدٍ أنْ يُنكِر جسامة هذه التّصرفات أو يشكّ في مصلحة المجتمع الدّولي من تجريمها، كما أنّه لا يوجد أيّ شكّ في أنّ هذه الانتهاكات، من شأنها أنْ تُرتِّب المسؤولية الجنائية الفردية على حدّ ما تضمّنته المادّة **7** من النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا[4].

---

[1]-**BOURGON Stéphane**, "La répression pénale internationale : L'expérience des Tribunaux pénaux ad hoc, le Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie : Avancées jurisprudentielles significatives", Op.cit., p.125.

[2]- **Ibid.,** p.124 −125.

[3]– **محمود خليل جعفر**،المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، المرجع السّابق، ص.38.

[4]- **BOURGON Stéphane**, "La répression pénale internationale : L'expérience des Tribunaux pénaux ad hoc, le Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie : Avancées jurisprudentielles significatives", Op.cit., p.124−125.

هكذا قامت المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا بتطوير المفاهيم الرّئيسية للقانون الدّولي الإنساني، وتقديم إسهام هائل في تضييق فجوة الاختلاف بين الأنظمة القانونية المنطبقة على النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية، و مهّدت الطّريق إلى حدّ كبير، في وقت سابق، من خلال حكم(**TADIC**) الّذي ينصّ بصفة أساسية على وجود جوهر مشترك لقواعد القانون الدّولي الإنساني، الّتي تنطبق على النّزاعات المسلّحة ذاتها، بغضّ النّظر عن نوعه. اِستندت المحكمة في الوصول إلى تلك النّتيجة على المادّة **3** من نظامها الأساسي (انتهاكات قوانين وأعراف الحرب)، وقامت بتأويلها كأساس إضافي للولاية القضائية، يُمكن الاحتكام أو اللّجوء إليه في حالة عدم سريان الأحكام الأكثر تحديدا بالنّظام الأساسي.

علاوة على ذلك، كان حكم "**تاديتش**" أوّل حكم يصدر عن محكمة دوليّة، ليؤكّد بصورة لا لُبْسَ فيها الصّفة الجنائية لجرائم الحرب المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية[1]، وكذا إمكانية محاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتمديد نظام العقوبات المطبّقة في النّزاعات المسلّحة الدّولية إلى النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، مستندة في ذلك إلى أنّ القواعد الإنسانية تهدف إلى حماية الضّحايا، وليس من المنطقي التّمييز بين الحماية المقرّرة للأفراد في النّزاعات المسلّحة الدّولية، وتلك الّتي يستفيد منها الأفراد في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي[2].

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا، شكلّت حلقة من حلقات التّواصل بين المحاكم السّابقة لها، وبين المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة الّتي تلتها،

1- **بيجيتش إيلينا**، "المساءلة عن الجرائم الدّولية : من التّخمين إلى الواقع"، مرجع سابق، ص.186.

2-**GUELLALI Amna**, "La convergence entre droits de l'homme et le droit humanitaire dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour l' Ex-Yougoslavie", In **R.D.I.S.D.P**, N°3, 2005. p.291-292.

حيث أنّ إنشاؤها يُعبِّر ـ لا محالة ـ على نمو الفكر الإنساني وتطوّره في هذا المجال، وتَبَلْور فكرة المسؤولية الجنائية الفردية للمسؤولين عن أيّ خرق للقواعد المطبّقة أثناء النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية.

الفرع الثّاني

تصريح النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا بتطبيق مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

أدّى الصّراع الدّاخلي في رواندا سنة 1993 بين قوات حكومة رواندا وقوات الجّبهة الوطنية الرّوندية، إلى مخالفات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني وإنتهاكات واسعة النّطاق لحقوق الإنسان، راح ضحيّتها عدد كبير من القادّة الحكوميين والمدنيين، بالإضافة إلى عدد من أفراد قوات حفظ السّلام. فقد تمّ ارتكاب أعمال عنف في البلاد، أدّت إلى موت الألوف من المدنيين الأبرياء، رجالا، نساءً وأطفالا، وتشريد عدد هائل من السّكان الرّوانديين.

نظرا لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، وانتهاكات منظّمة وواسعة النّطاق لحقوق الإنسان[1]، وتطبيقا لأحكام الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، سيما المادّة **39** منه، قرّر مجلس الأمن إنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا، بموجب اللاّئحة رقم**955** المؤرّخة في 8 نوفمبر1994 المتعلّقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني وأعمال الإبادة، على أمل تحقيق المصالحة الوطنية وضمان احترام الحقوق الإنسانية للأشخاص[2].

---

[1]– **الطّاهر مختار علي سعد**، القانون الدّولي الجنائي، الجزاءات الدّولية، الطّبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتّحدة، لبنان، 2000، ص.160–161.

[2]- **ERASMUS Gerhard** et **FOURIE Nadine**, "Le Tribunal pénal international pour le Rwanda: tous les tenants et aboutissants ont-ils bien été pesés ? Que relève la comparaison avec la commission sud-africaine pour la vérité et la réconciliation", In **R.I.C.R,** N° 828, 1997. p.1.

وسّع مجلس الأمن– بالنّسبة للنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا– من نطاق القانون الواجب التّطبيق، والتّأكيد على وجود قاعدة في شأن المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة الّتي يتمّ ارتكابها في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، أكثر ممّا قضى به في محكمة يوغسلافيا السّابقة[1].

إذْ ورد في ديباجة لائحة مجلس الأمن **955**(1994) المؤرّخة في 8 نوفمبر 1994، والخاصّة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، أنّ إنشاء محكمة دوليّة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس، وغير ذلك من انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، سوف يسهم في ضمان توقّف هذه الانتهاكات، وجبر الضّرر النّاجم عنها على نحو فعّال.

فهي ألحّت بضرورة وجوب توقيع العقاب على كلّ شخص ارتكب جريمة من جرائم القانون الدّولي، مؤكّدة أنّ إنشاء المحكمة ضرورة ملحّة، تُمكِّن من إيقاف مثل هذه الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، وتسمح باتّخاذ تدابير فعّالة لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها[2].

كما ورد في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، أنّ هذه الأخيرة أُنْشِئت بهدف متابعة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الجنس البشري، وغير ذلك من انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الرّوانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس، وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدّول المجاورة[3].

1– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.112.

2– راجع ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 955 (1994) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994 والمتعلّق بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة لرواندا.

3– تنصّ ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة لرواندا على ما يلي: « تمارس المحكمة الدّولية الّتي أنشأها مجلس الأمن بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدّول المجاورة بين 1 جانفي 1994 و31 ديسمبر 1994(المشار إليها فيما بعد باسم المحكمة الدّولية لرواندا) عملها وفقا لأحكام هذا النّظام الأساسي».

جاء في متن النّظام أيضا، وتأكيدا لما ورد في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة، أنّ المحكمة مختصّة بمتابعة وملاحقة جميع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، المرتكبة فوق إقليم رواندا[1]. إذ تنصّ المادّة **1** منه على أنه: «**للمحكمة الدّولية لرواندا سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الرّوانديين المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات في أراضي الدّول المجاورة بين 1 جانفي 1994 و31 ديسمبر 1994، وفقا لأحكام هذا النّظام الأساسي**»[2].

تختصّ هذه المحكمة بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المتمثّلة –كما حدّدها نظامها الأساسي– في جرائم إبادة الجنس البشري، الجرائم ضدّ الإنسانية، وكذا الانتهاكات الجسيمة لمضمون المادّة **3** المشتركة لاتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب، والبروتوكول الثّاني الملحق لاتفاقيات جنيف الصّادر في عام 1977، نظرا لأنّ طابع النّزاع في رواندا كان حربا أهلية[3]. إذ اعترفت المحكمة بالمسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم في نصّ المادّة **6** من نظامها الأساسي، حيث قرّرت في الفقرة الأولى أنْ يُسْأَل مسؤولية فردية، عن الجرائم المشار إليها في المواد من **2** إلى **4** من هذا النّظام، كلّ شخص خطّط أو حرّض عليها، أو أمر بها، أو ارتكبها، أو ساعد وشجّع بأيّ سبيل آخر على التّخطيط أو الإعداد لها أو تنفيذها[4].

أورد النّظام الأساسي لمحكمة رواندا– صراحة–في المادّة **4** منه، اختصاص هذه

---

[1]– **كوسة فوضيل**، المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، دار هومه للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2007، ص.101.

[2]– نص المادّة 1 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا.

[3]-**ATCHE BESSOU Raymond**, les conflits armés internes en Afrique et le droit international, Op.cit., p. 222.

[4]– نص الفقرة 1 من المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا.

المحكمة في نظر جرائم الحرب المرتكبة في إطار النّزاع الدّاخلي الرواندي[1]، إذ تنصّ هذه المادّة على ما يلي: «**للمحكمة الدّولية لرواندا سلطة محاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب انتهاكات جسيمة للمادّة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أوت 1949 لحماية ضحايا الحرب، وانتهاكات بروتوكولها الإضافي الثّاني المبرم في جوان 1977. وتشمل هذه الانتهاكات على سبيل الحصر ما يلي:**

أ. استخدام العنف ضدّ حياة الأشخاص أو صحّتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وخاصّة القتل أو المعاملة القاسية مثل التّعذيب أو التّشويه أو أيّ شكل آخر من أشكال العقوبة الجسدية،

ب. العقوبات الجماعية،

ج. أخذ الرّهائن،

د. أعمال الإرهاب،

هـ. الاعتداء على الكرامة الشّخصية ولا سيّما المعاملة المذلّة أو المهينة، أو الاغتصاب أو الدّعارة القسرية أو أيّ شكل من أشكال هتك العرض،

و. السّلب والنّهب،

ز. إصدار أحكام وتنفيذ الإعدام دون صدور حكم قضائي سابق عن محكمة مشكّلة حسب الأصول المرعية، تكفل جميع الضّمانات القضائية الّتي تعترف بها الشعوب المتحضّرة بوصفها ضمانات أساسية،

ح. التّهديد بارتكاب أيّ من الأعمال السّالفة الذّكر».

[1]-**RENAUT Céline**, "La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux", Op.cit., p .26.

وهي على وجه التّحديد الانتهاكات الّتي نصّت عليها المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثّاني[1].

يتّضح ممّا سبق أنّ أساس التّجريم والعقاب يختلف في نظام محكمة يوغسلافيا عمّا هو في نظام محكمة رواندا،فبينما ركّز نظام محكمة يوغسلافيا سابقا على اتفاقيات جنيف، ركّز نظام محكمة رواندا على المادّة الثّالثة والبروتوكول الثّاني دون النّص على انتهاكات قوانين وأعراف الحرب[2]. فهذا النّوع من الجرائم الّتي تدخل في اختصاص محكمة رواندا هو الّذي يشكّل الاختلاف عمّا هو الحال في محكمة يوغسلافيا، وذلك نظرا لطبيعة النّزاع الّذي كان دائرا في رواندا باعتباره يشكّل نزاعا داخليا وليس دوليا، فلم يكن هناك من خلاف في أنّ النّزاع الدّائر في رواندا كان يشكّل نزاعا داخليا.

لذا يعدّ إنشاء مثل هذه المحكمة من قِبَل مجلس الأمن على وفق الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، تحوّلا مهما في الملاحقة والمعاقبة الدّولية للجرائم الّتي ارتكبت أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وهو إجراء يُعَدّ ابتكارا في تاريخ القانون الدّولي، ودلالة واضحة على إرادة المجتمع الدّولي في عقاب مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فالنّظام الأساسي لمحكمة رواندا يُعَدّ الوثيقة الدّولية الأولى الصّادرة من منظّمة دوليّة، والّتي تُشير –وبشكل صريح– على أنّ انتهاك أحكام المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني يُشكّل جريمة دوليّة، وخاضعة لسلطة محكمة جنائية دوليّة[3].

---

[1]– أنظر في ذلك: النّص الكامل للمادّة 4 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، و بالنّظير نص المادّة 3 المشتركة و نص الفقرة 2 من المادّة 4 من البروتوكول الثّاني لعام 1977.

[2]– هذا ما يمكن استنتاجه من خلال مقارنة المادّتين 2 و3 من نظام محكمة يوغسلافيا سابقا مع المادّة 4 من نظام محكمة رواندا المتعلّقة بجرائم الحرب.

[3]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.16.

بذلك أصبح النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا لا يُجرِّم فقط جرائم الحرب بالمفهوم الضيّق المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع، الّتي تشمل الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني والمتمثّلة في الحدّ الأدنى الّذي لا يجب تعدّيه مهما كانت طبيعة النّزاع، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بالنّص بسريان البروتوكول الإضافي الثّاني على النّزاع، معنى ذلك تكييفه أنّه نزاع داخلي، وهو أوّل التّطبيقات الفعليّة لهذا البروتوكول من طرف محكمة دوليّة. هذا ما يعّد تأكيدا للاتجاه السّائد في الفقه والعمل الدّوليين، من ضرورة لتصدي القضاء الدّولي للانتهاكات التي تحدث للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية[1].

تجدر الإشارة إلى أنّه وفي الوقت الّذي يُعَدّ فيه النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا هي الوثيقة الأولى والمستحدثة، إلّا أنّه في الواقع كاشف عن وجود المسؤولية الجنائية الفردية لانتهاك المادّة 3 المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني، وليس منشئا لهذه المسؤولية، لأنّ الإنشاء يتعارض مع مبدأ هام من مبادئ القانون الدّولي الجنائي، والنّظام والقانون الجنائي الدّاخلي، وهو مبدأ الأثر الرّجعي للتّشريع الجنائي، ولا جريمة بدون نصّ، وقد أكّدت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا نفسها على عُرْفِية المادّة **4** من نظامها الأساسي، وذلك من خلال الأحكام الصّادرة عنها[2].

كما تضّمن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا–من جهة أخرى– في المادّة **3**منه سلطة المحكمة في المقاضاة عن الجرائم ضدّ الإنسانية، جاء فيه أنّه سيكون للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا الاختصاص بمُقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التّالية، عندما تُرْتكب كجزء من هجوم واسع النّطاق أو منهجي، ضدّ أي مجموعة من السّكان المدنيين لأسباب قومية، سياسية، أثنية، عرقية، أو دينية: القتل، الإبادة، الاسترقاق،

[1]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.194.

[2]–**محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مرجع سابق، ص.16–17.

الإبعاد، السّجن، التّعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، وسائر الأفعال اللاّإنسانية الأخرى[1].

لقد أعاد النّظام الأساسي لمحكمة رواندا قائمة الأفعال المُشكِّلة للجرائم ضدّ الإنسانية، غير أنّه على عكس النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السّابقة، فالجديد في تعريف محكمة رواندا أنّها لا تشترط أنْ تُرْتكب هذه الأفعال أثناء نزاع مسلّح[2]، بل يكفي أنْ ترتكب كجزء من هجوم واسع منهجي، على أيّ سكان مدنين لأسباب قومية، أو سياسية، أو اثنية، أو عرقية، أو دينية[3].

لم تتطرق المادّة **3** إلى إشارة تتعلّق باشتراط هذا الارتباط، وأصبح لهذه الجريمة طبيعتها الخاصة، بحيث يُمكن ارتكابها بصفة مستقّلة عن أي جريمة أخرى[4]. وقد يُبَرّر الاختلاف المتعلّق بعدم ذكر المادة **3** من نظام رواندا للنّزاع المسلّح، اختلاف طبيعة الاضطرابات الّتي شهدتها البلاد عن تلك الّتي شهدتها يوغسلافيا سابقا، والّتي كانت تُشكّل

---

[1]–تنصّ المادّة 3 من النّظام الأساسي للمحكمة الدّولية لرواندا على ما يلي:« للمحكمة الدّولية سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التّالية إذا ارتكبت كجزء من هجوم واسع ومنهجي على أيّ مدنيين لأسباب قومية أو سياسية أو اثنية أو عرقية أو دينية:

أ.القّتل، ب. الإبادة، ج. الاسترقاق، د. الإبعاد، هـ.السّجن، و.التّعذيب، ز.الاغتصاب، ح.الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، ط. سائر الأفعال اللاّإنسانية الأخرى».

1- **FANNY Martin**, "Les compétences juridictionnelles ratione pérsonae, ratione temporis et ratione materiae du Tribunal pénal international pour le Rwanda", Op.cit., p.704 −705.

[3]– تجدر الإشارة إلى أنّه إلى جانب النّظام الأساسي لمحكمة رواندا، هناك عدّة مواثيق دوليّة لم تشترط ارتباط الجرائم ضدّ الإنسانية بالنّزاع المسلّح، كاتفاقية الإبادة الجماعية، والفصل العنصري، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، ومسودّة الجرائم المخلّة بسلم البشرية وأمنها لعام 1996.

[4]-**HEINTZ HAFIDA LAHIOUEL Jean-Jacques**, "Tribunal pénal pour l'Ex-Yougoslavie : des problèmes…Une réussite", Op.cit., p. 151.

في كثير من الأحيان نزاعا مسلّحا دوليّا أو داخليّا، فبدلا من الإشارة إلى النّزاع المسلّح، تمّ اشتراط وجود هجوم واسع النّطاق أو منهجي[1].

هذا وهناك من يرى أنّ المادّة **3** من النّظام الأساسي لمحكمة رواندا فضّلت ذلك لمواجهة السمّات الخاصة للنّزاع في رواندا، لأنّ النّزاع يتألّف من نطاقين لسفك الدّماء في آن واحد، أحدهما حالة حقيقية من النّزاع المسلّح، يُشارك فيها جيشان نظاميان(الوطني والرواندي) يتقاتلان من أجل السّلطة في البلاد، في حين يتّخذ النطاق الثّاني شَكْل الاصطياد المنظّم لمدنين غير مسلّحين وذبحهم.

يُمْكِن أنْ تُرْتَكب هذه الجرائم إبان النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية وفي وقت السّلم، كما أنّه من المتصوّر ارتكابها من قِبَل رجال السّلطة أو من غيرهم من الميليشيات والجماعات المسلّحة، إذا تمّ ارتكابها في إطار هجوم واسع النّطاق، أو على أساس منهجي ضدّ أيّ سكان مدنيين[2].

كما تضمّن النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، المشكّلة بقرار مجلس الأمن رقم (955) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994، جريمة الإبادة الجماعية كأحد الجرائم التي تُثير المسؤولية الشّخصية للمسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي[3]، وذلك في المادّة **2** منه[4].

1- **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء أحكام النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.62.

2- **براء منذر كمال عبد اللطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.207-208.

3- الفقرة الأولى من لائحة مجلس الأمن رقم 955 (1994) المؤرّخة في 8 نوفمبر 1994، والمتعلّقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة برواندا.

4- تنصّ المادّة 2 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا على ما يلي:«

1. للمحكمة الدّولية لرواندا سلطة محاكمة الأشخاص الّذين يرتكبون جريمة إبادة الأجناس حسب تعريفها الوارد في الفقرة 2 من هذه المادّة، أو الذين يقترفون أيّا من الأفعال الأخرى المبيّنة في الفقرة 3 من هذه المادّة.
2. تعني إبادة الأجناس أيّ فعل من الأفعال التّالية يرتكب بقصد القضاء كليا أو جزئيا، على جماعة وطنية أو أثنية أو دينية، باعتبارها جماعة لها هذه الصفة:=

من ثمّ فإنشاء محكمة رواندا لمعاقبة منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في رواندا، يُظْهِر الشقّ الإيجابي من اتّفاق المجموعة الدّولية على محاربة الجريمة الّتي تخضع لأحكام القانون الدّولي، ولو تعلّق الأمر بصراع داخليّ الّذي عادة ما يذهب ضحيّته العديد من الأبرياء، ويمنع تدّخل الدّول الأخرى بحجّة السّيادة[1].

فالمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا تتميّز بطابع خاص لأنّها تَكُونُ الهيئة الدّولية الأولى المختصّة بالنّظر في انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في نزاع داخليّ، فهي مَثَلٌ لا يُستهان به في تطوير هذا القانون وحماية قواعده، وتوضيح قواعد القانون المطبّقة وتحديد المعايير العُرفية المتعلّقة بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتقدير أفعال المجرمين، بناءً على الأحكام الّتي لها علاقة باتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الثّاني[2].

قدّمت المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة ليوغسلافيا السّابقة على غرار المحكمة الدّولية الخاصّة برواندا، رغم خصوصية الأوضاع والنّزاعات المسلّحة الّتي تعاملت معها كلتا المحكمتين، التّجسيد الفعلي للقضاء الدّولي الجنائي المعاصر الّذي يضطلع إليه المجتمع

أ. قتل أفراد هذه الجماعة،

ب. إلحاق ضرر بدني أو عقلي بالغ بأفراد الجماعة،

ج. إرغام الجماعة عمدا على العيش في ظلّ ظروف يقصد بها أن تؤدي، كليا أو جزئيا، القضاء عليها قضاءً ماديا،

د. فرض تدابير يقصد بها منع التوالد في الجماعة،

هـ. نقل أطفال الجماعة قسرا إلى جماعة أخرى.

3. تخضع الأفعال التّالية للعقوبة:

أ. إبادة الأجناس،

ب. التواطؤ على إبادة الأجناس،

ج. التّحريض العلني والمباشر على ارتكاب جريمة إبادة الأجناس،

د. الشّروع في ارتكاب جريمة إبادة الأجناس،

هـ. الاشتراك في ارتكاب جريمة إبادة الأجناس».

[1] – **التجاني زليخة**، "المحاكم الجنائية الدّولية، النّشأة والآفاق"، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد 04، 2008، ص.381 .

[2] – **كوسة فوضيل**، المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، مرجع سابق، ص.127.

الدّولي منذ وقت طويل. فالمحكمتين ثمينتان ومليئتان بالدّروس، سيما في تطبيق القانون الدّولي الإنساني وتوقيع العقاب على انتهاكه في كلّ النّزاعات المسلّحة سواء الدّولية منها أو غير الدّولية.

المطلب الثّاني

تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحاكم الجنائية المدوّلة

لقد تلى ظهور المحاكم الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا ورواندا إنشاء مجموعة من الهيئات القضائية الجنائية،عُرِفت بالمحاكم الجنائية المدوّلة أو المختلطة (الهجينة)، تمّ إنشاء هذه المحاكم من أجل متابعة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب مجموعة من الجرائم الخطيرة التي حدثت في إطار النّزاعات المسلّحة، التي تميّزت بشساعة النّطاق واستهداف المدنيين ومخالفة قواعد القانون الدّولي الإنساني. تُعدّ المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة لسيراليون النّموذج الأوّل للمحاكم الخاصّة المختلطة، وقد أسهمت في تحديد معالم واضحة لمبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية، لا سيما تقرير مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفرع الأوّل)**. كان لظهور الدّوائر أو الغُرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية أيضا، الفّضل العظيم في إرساء مفهوم الجرائم الدّولية، وإعادة تأكيد إمكانية المساءلة على ارتكابها في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية**(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحكمة الخاصّة لسيراليون

جاءت المحكمة الخاصّة لسيراليون لتؤكّد قناعة المجتمع الدّولي بالجزاء الجنائي الواجب اتّخاذه على الانتهاكات والفضائح الّتي ارتكبت في غرب إفريقيا، حتى تتمكّن هذه المجتمعات من بناء نفسها على أساس العدالة، والمضي قُدُمًا في تحقيق المصلحة الاجتماعية.

أدى النّزاع الّذي وقع في سيراليون منذ سنة 1991 بالحكومة السّيراليونية إلى طلب تدخُّل مجلس الأمن من أجل إنشاء محكمة دوليّة، لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، والأعمال الوحشية المرتكبة خلال الحرب الأهلية[1].

أُبرِمت في جانفي سنة 2000 اتفاقية دوليّة بين حكومة سيراليون والأمم المتّحدة لغرض إنشاء المحكمة الخاصّة لسيراليون، وبعد مبادلات عديدة للرّسائل بين مجلس الأمن والأمين العام، تمّ الموافقة على هذا الاتفاق المتضمّن إنشاء محكمة خاصّة في 16 جانفي 2002، وتمّ تأسيس المحكمة رسميا في جويلية 2002 [2].

---

[1] −**LEMASSON Aurélien-Thibault**, La Victime de la justice pénale internationale, pour une action civile internationale, Publications de la Faculté de Droit et des Sciences Économiques de l'Université de Limoges, Editions Pulim, 2012, P.47.

[2]– للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة لسيراليون طبيعة مختلطة، وذلك لأنّها تختّص بتوقيع العقاب على الجرائم الجنائية الدّولية من ناحية، والجرائم التي يقرّرها القانون الجنائي في سيراليون من ناحية ثانية، كما تعتبر كذلك، لأنّ تشكيلتها في المرحلة الابتدائية أو الاستئنافية، تتكوّن من قضاة يمثّلون القضاء في سيراليون، وقضاة يقوم بتعيينهم الأمين العام للأمم المتّحدة. وطبقا للمادّة 20 من النّظام الأساسي تتكوّن المحكمة من عدد لا يقّل عن ثمانية ولا يزيد على إحدى عشر قاضيا. تتكوّن الدائرة الابتدائية من ثلاث قضاة، يتّم اختيار أحدهم من القضاة في سيراليون وتحدّده الحكومة، بينما يتّم اختيار القاضيين الآخرين من قِبَل الأمين العام للأمم المتّحدة، أمّا الدائرة الاستئنافية فتتكوّن من خمس قضاة تقوم الحكومة السّيراليونية باختيار اثنين منهم، ويعيّن الأمين العام للأمم المتّحدة القضاة الثّلاث الآخرين. أنظر في ذلك: نصّ المادّة 20 من النّظام الأساسي لمحكمة سيراليون.=

يُعدّ إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية لسيراليون تطوّرا هاما في موضوع المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية وتعزيز سيادة القانون الدّولي الجنائي، حيث جرّم النّظام الأساسي للمحكمة انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فأورد فكرة المسؤولية الجنائية لمرتكبيها، وعملت منذ إنشائها على تحقيق الهدف الّذي أنشئت من أجله، بإدانة ومحاكمة العديد من كبار المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، وكذلك لقانون دولة سيراليون[1].

يتميّز النّظام الأساسي للمحكمة فيما تضمّنه من أحكام موضوعية فريدة يختلف فيها عن المحاكم الجنائية الخاصة أو المؤقتة والسّابقة عليه (المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السّابقة ورواندا)، حيث تضمّن النّظام تجريم نوعين من الانتهاكات، يتعلّق الأوّل بالجرائم الدّولية، ويتعلّق الثّاني بالجرائم المخالفة للقانون الوطني السّيراليوني. فأفرد المجموعة الأولى من الجرائم الدّولية ثلاث مواد(**2،3،4**)، وهي الخاصّة بالجرائم ضدّ الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي الأوّل سنة 1977، ولا شكّ أنّ هذه الصوّر الواردة بهذه المواد ترتبط ارتباطا وثيقا بالنّزاع المسلّح الّذي وصفه البعض أنّه نزاع داخلي[2].

=كما تجدر الإشارة إلى أنّه على خلاف المحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة ليوغسلافيا سابقا ورواندا، اللّتين تمّ إنشاؤهما عن طريق قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السّابع من الميثاق، ممّا يُتيح لمجلس الأمن التدخّل العسكري لتنفيذ قرارات وأحكام المحكمة، وهو ما لا يتوفّر للمحكمة الخاصّة في سيراليون، لكون النّظام الأساسي للمحكمة الأخيرة تمّ بناءً على اتفاق دولي بين كل من الأمم المتّحدة وحكومة سيراليون، فهي هيئة قضائية تمّ إنشاؤها عن طريق معاهدة ذات تركيبة وقضاء مختلطين. هذا النّوع من الإنشاء الاتفاقي يضفي بعض النّتائج المتميّزة سواء من حيث طبيعة أو تسيير عمل المحكمة، وبخلاف المحاكم المدوّلة الأخرى، تميّزت المحكمة الجنائية الخاصّة لسيراليون، بأنّها هيئة مستقّلة عن النّظام القضائي السّيراليوني. **ولد يوسف مولود**، عن فعليّة القضاء الجنائي الدّولي، مرجع سابق، ص.92.

[1]– **أشرف عبد العزيز مرسي الزّيات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، مرجع سابق، ص.117.

[2]– للإشارة، فإنّه يُعاب على ذلك النّظام قصر النّطاق الموضوعي على الجرائم الّتي ارتكبت في الأقاليم المجاورة، ولا شكّ أنّ الصوّر الواردة بهذه المواد ترتبط ارتباطا وثيقا بالنّزاع المسلّح الّذي وصفه البعض أنّه نزاع داخلي.

تُمثِّل محكمة سيراليون محاولة خاصّة لفرض القانون الدّولي، لا سيما القانون الدّولي الإنساني ومعاقبة المنتهكين على تلك الجرائم. إذ أكدّ النّظام الأساسي للمحكمة على أنّ دور المحكمة ينحصر –بصفة أساسية– في تقديم الأشخاص الّذين يتحمّلون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في ظلّ الحرب الأهلية في سيراليون بعد سنة 1996، وقانون سيراليون للمحاكمة أمامها، وذلك دون تمييز بين القادّة والمرؤوسين[1]. فنصت الفقرة **1** من المادّة **1** منه على ما يلي:" **للمحكمة الخاصّة باستثناء ما تنصّ عليه الفقرة الفرعية 2، سلطة مقاضاة الأشخاص الّذين يتحمّلون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي، وقانون سيراليون التي ارتكبت في أراضي سيراليون منذ 30 نوفمبر 1996، بمن فيهم أولئك القادّة الّذين بارتكابهم مثل هذه الجرائم، هدّدوا توطيد عملية السّلام وتنفيذها في سيراليون**"[2].

كما لها أنْ تَرْفَع المخالفات الّتي يرتكبها أفراد قوّات حفظ السّلام والأفراد ذوو الصلّة، المتواجدين في سيراليون إلى الدّول المرسلة بشأن محاكمتهم، ويثور دورها كذلك بالنّسبة لمتابعة التّحقيق أو المقاضاة، في حالة ما إذا عجزت الدّول المرسلة للأفراد عن القيام بالمتابعة، إن خوّلها مجلس الأمن ذلك[3]. إذ نصّت الفقرتين الفرعيتين **2** و**3** من المادّة **1** على أنّه :"**2. أيّ مخالفات يرتكبها أفراد حفظ السّلام والأفراد ذوو الصّلة الموجودون في سيراليون بموجب اتفاق البعثة السّاري بين الأمم المتّحدة وحكومة سيراليون أو الاتفاقات القائمة بين سيراليون والحكومات الأخرى أو المنظّمات الإقليمية، أو في غياب أيّ اتفاق**

1- **KERBRAT Yann**, "Juridictions pénales internationales et juridictions nationales internationalisées : Les Tribunaux Hybrides pour le Cambodge et la Sierra Léone", In **TAVERNIER Paul** «Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heur de la mise en place de la cour pénale internationale», Bruylant, Bruxelles, 2004, p.264.

2– أنظر: نص الفقرة 1 من المادّة 1 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

3- **KERBRAT Yann**, "Juridictions pénales internationales et juridictions nationales internationalisées : Les Tribunaux Hybrides pour le Cambodge et la Sierra Léone", Op.cit., p.264.

من هذا النّوع، شريطة أن تكون عمليات حفظ السّلام قد نفّذت بموافقة حكومة سيراليون، فإنّ هذه المخالفات ضمن الاختصاص الرّئيسي للدّولة المرسلة للأفراد.

3. إذا كانت الدّولة المرسلة غير مستعدة أو عاجزة حقا عن تولي عملية إن خوّلها مجلس الأمن ذلك بناءً على اقتراح أيّ دولة من الدّول".

تعمل المحكمة –في هذا السّياق– على مقاضاة الأشخاص الّذين ارتكبوا–بالتّحديد– جرائم ضدّ الإنسانية، وتكون لها سلطة محاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوا جرائم محدّدة في إطار هجوم واسع أو منهجي، وكذلك الانتهاكات الجسيمة للمادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في أوت 1949، وانتهاكات بروتوكولها الإضافي الثّاني المبرم في جوان 1977. فتنصّ المادّة **2** من نظامها الأساسي على أنّه:" **للمحكمة الخاصّة سلطة محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم التّالية إذا ارتكبت كجزء من هجوم واسع أو منهجي على أيّ سكان مدنيين...**" [(1)].

لقد ضمّ النّظام الأساسي لسيراليون انتهاكات جسيمة للقانون الدّولي الإنساني، وخصّ المحكمة بالمعاقبة عليها[(2)]. وعلى خلاف القانون الخاص بالدّوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية لعام 2004، فإنّ النّظام الأساسي لمحكمة سيراليون الخاصّة لم يتكلّم عن اتفاقيات جنيف لسنة 1949، ولم يذكر حتى تسمية "جرائم الحرب"، وإنّما تكلّم مباشرة عن الانتهاكات الجسيمة المذكورة في المادّة **3** المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني، ولا سيما الفقرة **2** من المادّة **4**، والتي نصت كلّها على الانتهاكات المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية،

[1]– كالقتل، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، السّجن، التّعذيب، الاغتصاب، الاسترقاق الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، أو شكل آخر من أشكال العنف الجنسي، الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو عنصرية أو دينية، وسائر الأفعال غير الإنسانية. أنظر: نص المادّة 2 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[2]- **LAUCCI Cyril**, "Projet de Tribunal spécial pour la Sierra Léone vers une troisième génération de juridiction pénale internationale", In **R.A.F.N.U**, vol II, N°9, 2000, p. 209.

هذا ما يبيّن تكييف الصّراع السّيراليوني بأنّه نزاع غير دولي، وهذا ما يفسّر عدم نقل النّص الخاص بجرائم الحرب في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية[1].

قد جاء نص المادّة **3** كما يلي:" **للمحكمة الخاصّة سلطة محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب انتهاكات جسيمة للمادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أوت 1949 لحماية ضحايا الحرب، وانتهاكات بروتوكولها الإضافي الثّاني المبرم في 8 جوان 1977.**

وتشمل هذه الانتهاكات:

أ. استخدام العنف لتهديد حياة الأشخاص أو صحّتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وخاصّة القتل أو المعاملة القاسية، مثل التّعذيب أو التّشويه أو شكل آخر من أشكال العقوبة الجسدية،

ب. العقوبات الجماعية،

ج. أخذ الرّهائن،

د. أعمال الإرهاب،

هـ. الاعتداء على الكرامة الشّخصية، ولا سيما المعاملة المذلّة أو المهينة، أو الاغتصاب، أو الإكراه على البغاء، وأيّ شكل من أشكال هتك العرض،

و. السّلب والنّهب،

ز. إصدار الأحكام وتنفيذ الإعدام دون حكم قضائي سابق صادر عن محكمة مشكّلة حسب الأصول تكفل جميع الضّمانات القضائية التي تعترف بها الشّعوب المتحضّرة بوصفها ضمانات أساسية،

[1]– إنّ المادّة 3 المتعلّقة بانتهاكات المادّة 3 المشتركة و البروتوكول الإضافي الثّاني، هي نفسها مع المادّة 4 من نظام محكمة رواندا، فهي جرائم مرتكبة في نزاعات مسلّحة غير دوليّة، هذه الجرائم الّتي وجدت أوّل تكريس لها في نظام محكمة رواندا، والّتي تمّ تأكيدها في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، كما أكّدت جسامتها أيضا المحكمة الخاصّة لسيراليون في المادّة 3 من نظامها الأساسي.

ح. التّهديد بارتكاب أيّ من الأعمال السّالفة الذّكر"[1].

الملاحظ أنّ تلك الانتهاكات تمّ النصّ عليها في البروتوكول الإضافي الثّاني لاتفاقيات جنيف المتعلّق بحماية ضحايا النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، في الفقرة **2(جـ)** من المادّة **4** وفي المادّة **13**.

احتوى النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون في المادّة **4** منه، والتي جاءت تحت عنوان الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الدّولي الإنساني، على ثلاث انتهاكات جسيمة من سلطة المحكمة الاختصاص في محاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوها، حيث نصّت هذه المادّة أنّه:" **للمحكمة الخاصّة سلطة محاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوا الانتهاكات الجسيمة التّالية للقانون الدّولي الإنساني:**

أ. توجيه الهجمات عمدا ضدّ السّكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضدّ أفراد مدنيين غير مشتركين بصورة مباشرة في الأعمال العدائية،

ب.توجيه الهجمات عمدا ضدّ الموظّفين أو المنشآت أو المواد أو الوحدات أو المركبات المشتركة في تقديم المساعدة الإنسانية أو في مهمّة لحفظ السّلام وفقا لميثاق الأمم المتّحدة، مادامت تحقّق لهم الحماية الّتي تُمنح للمدنيين أو للأهداف المدنية بموجب القانون الدّولي للصّراع المسّلح،

ج.تجنيد أو تسخير الأطفال دون الخامسة عشر من العمر في القوات الجماعات المسلّحة أو استخدامهم للمشاركة الفعليّة في الأعمال العدائية"[2].

نصّ النّظام الأساسي للمحكمة في المادّة **6** منه، بالنّسبة لتفعيل مسؤولية الأفراد، على قيام المسؤولية الجنائية الفردية على كلّ شخص خطّط، أو حرّض، أو أمر بارتكاب، أو ارتكب، أو ساعد وشجّع بأي سبيل آخر على التّخطيط أو الإعداد أو تنفيذ أي جريمة من

[1]– نص المادّة 3 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[2]– نص المادّة 4 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

الجرائم المذكورة في المواد من **2** إلى **4** من النّظام الأساسي. حيث جاء نصّ الفقرة **1** من المادّة **6** كما يلي: «**كلّ شخص خطّط لجريمة من الجرائم المشار إليها في المواد من 2 إلى 4 من هذا النّظام الأساسي، أو حرّض عليها أو أمر بارتكابها، أو ارتكبها، أو ساعد وشجّع بأيّ سبيل آخر على التّخطيط أو الإعداد لها أو تنفيذها تقع عليه شخصيا المسؤولية عن هذه الجريمة**"[1].

كما تمّت الإشارة في الفقرة **2** من المادّة **6** من هذا النّظام الأساسي أنّ المنصب الرّسمي للمتّهم، سواء كان رئيسا لدولة أو حكومة أو مسؤولا حكوميا، لا يعفيه من المسؤولية الجنائية أو يخفّف من العقوبة[2]. وأنّ ارتكاب المرؤوس لأيّ فعل من الأفعال المشار إليها في المواد من **2** إلى **4**، لا يعفي رئيسه من المسؤولية الجنائية إذا كان ذلك الرّئيس يعلم، أو كان هناك من الأسباب ما يجعله يعلم بأنّ ذلك المرؤوس كان على وشك ارتكاب هذه الأفعال، أو أنّه ارتكبها فعلا، ولم يتّخذ الرئيس التّدابير الضّرورية والمعقولة لمنع ارتكاب تلك الأفعال أو معاقبة مرتكبيها[3].

لا يُعْفى المتّهم بارتكاب جريمة من المسؤولية الجنائية، لكونه تصّرف بأوامر من حكومة أو من رئيس أعلى، ومع هذا يجوز للمحكمة المدّولة أنْ تنظر في تخفيف العقوبة، إذا رأت في ذلك استيفاء لمقتضيات العدالة[4].

بالإضافة إلى ذلك، تختص المحكمة المدوّلة بمحاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوا جرائم محدّدة حسب قانون سيراليون[5].

---

[1]– نص الفقرة 1 من المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[2]– نص الفقرة 2 من المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[3]– نص الفقرة 3 من المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[4]– نص الفقرة 4 من المادّة 6 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[5]– سيما الجرائم المتّصلة بإساءة معاملة الفتيات بموجب قانون منع القسوة ضدّ الأطفال لعام 1926، والاعتداء على اللّواتي هنّ دون السنّ 13، واللاّئي تتراوح أعمارهن بين 13 و14 سنة، وكذا اختطاف أيّ فتاة لأغراض غير أخلاقية،=

ما يُميّز المحكمة الجنائية المدوّلة في سيراليون بشأن المسؤولية الجنائية الفردية أنّها سلطة قضائية لمقاضاة الأشخاص الّذين تبلغ أعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق، فلا ينعقد اختصاصها على أيّ شخص كان دون الخامسة عشر سنة من العمر لدى ارتكابه المزعوم للجريمة.وإذا ما مُثِل أمام المحكمة أي شخص كان عمره يتراوح،عند ارتكابه للجُرْم، بين 15 و18 سنة، يجب أنْ يُعامَل بطريقة تحفظ كرامته وقدره مع مراعاة صغر سِنِّه، والرّغبة في تشجيع تأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع[1].

تأمر المحكمة– في سياق بتّها في قضية ما ضدّ مجرم حَدَثْ– بأوامر تتعلّق بتوجيه رعايته والإشراف عليه، وأوامر تتّصل بالخدمة في المجتمع المحلي، وتزويده بالإرشادات[2]. هذا وتُوقِّع دائرة المحكمة عقوبة السّجن لسنوات محدّدة على الشّخص المُدان عدا المجرم الحَدَثْ، وترجع المحكمة في تحديد مدّة السّجن –وحسب الاقتضاء– إلى ما هو مُتّبَع عموما فيما يتعلّق بأحكام السّجن التي تصدرها المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، والمحاكم الوطنية لسيراليون.وينبغي لدائرة المحكمة عند توقيع العقوبات، أنْ تأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل جسامة الجُرْم، والظّروف الشّخصية للمحكوم عليه، ولها أنْ تأمر بالإضافة إلى توقيع عقوبة السّجن بمصادرة الممتلكات والعوائد، وأيّ موجودات أخرى تمّ الاستيلاء عليها بسلوك إجرامي، وردّها إلى مالكيها الشّرعيين أو إلى دولة سيراليون[3].

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّه لكون النّزاع الدّائر في سيراليون يوصف بأنّه حرب أهلية تدور رحابها بين جماعات متمرّدة وحكومة قائمة، فقد جاء الاجتهاد القضائي للمحكمة مؤكّدا على قيام المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات

=أو الجرائم المتّصلة بالإتلاف العمدي للممتلكات، كإضرام النار في المساكن وبأيّ شخص داخلها، أو إضرام النّار في المباني العامة وغيرها، وقد خصّها بالذّكر نص المادّة 5 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[1]– النّص الكّامل للمادّة 7 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[2]– تجدر الإشارة إلى أنّ تأكيد محكمة سيراليون المسؤولية الجنائية للقُصر ابتداءً من سن 15 سنة، فرضته الأحداث الّتي وقعت في سيراليون، حيث أنّ اشتراك الأطفال في هذا النّزاع بلغ نسبة كبيرة.

[3]– نص المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

المسلّحة غير الدّولية، وبالتّالي إمكانية تقديمهم للمحاكمة، وكان أصعب ما واجه قُضاة المحكمة في سبيل ذلك هو الأساس القانوني الذي يستندون عليه، من أجل تبرير التزام المتمرّدين بالقواعد الدّولية المنتهَكة أثناء النّزاع في سيراليون.

قد انتهى المطاف بالمحكمة إلى تبني الاتجاه القائل بالتزام جماعات المعارضة المسلّحة بالطّابع العُرفي للالتزام الذي يلزمها باحترام المادّة **3** المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وهو ما عبّرت عنه المحكمة بقولها "ما من شكّ في أنّ المادّة **3** المشتركة ملزمة للدّول وجماعات المتمرّدين على حدّ سواء"[1].

الفرع الثّاني

محكمة كمبوديا وتقرير المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

ترتبط الأزمة الكمبودية مع "**الخمير الحمر**" الذي كان الحزب السّياسي الحاكم في كمبوديا، التي سُمِيت وقتها بـ "كمبوتشيا الدّيمقراطية" من عام 1975 إلى عام 1979. وقد اِرْتَكب "الخمير الحمر" في هذه الفترة أبشع الجرائم الدّولية وانتهاكات القانون الدّولي لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني. ونتيجة لتلك الممارسات الفظيعة في حقّ الإنسان الكمبودي، تمّ اعتبار منظّمة "الخمير الحمر" المسؤولة الأولى عن قتل عمّا يزيد عن 1,5 مليون شخص في ظلّ نظامهم، عن طريق الإعدام، والتّعذيب، والأعمال الشّاقة[2].

لقد أصدرت الجمعية الوطنية في كمبوديا قانونا يسمح بإنشاء محكمة جنائية محلّية، من أجل تقديم المشتبه في مسؤولياتهم عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء فترة حكم "**الخمير الحمر**"، إلى ساحة العدالة الجنائية، وصادق مجلس الشّيوخ على القانون، غير أنّ

---

[1]–**محمد سمصار**، مسؤولية الرؤساء والقادة أمام القضاء الدّولي الجنائي، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدّولي، كليّة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 11 جوان 2015، ص.140–141.

[2]–**المرجع نفسه**، ص.121–122.

المجلس الدّستوري المنوط به ضمان توافق جميع القوانين الجديدة مع الدّستور الكمبودي، طلب إجراء عدّة تغييرات في ذلك القانون. وطوال هذه الفترة، أيّ فترة حكم " **الخمير الحمر**" التي امتدت ما بين عامي 1975-1979، تعرّض ربع سكان كمبوديا للإعدام والتّجويع حتى الموت، ولم يُقدَّم الذين ارتكبوا هذه الجرائم للمحاكمة، ولم يكن هناك اعتراف رسمي بواحدة عن أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية[1].

مِنْ ثَمّ فلَمْ يكن هناك أيّ محاكمة لهؤلاء الأشخاص المسؤولين عن هذه الفظاعات، حيث كان "للخمير الحمر" السّيطرة التّامة على مقاليد الحكم في هذه الفترة، وبعد سقوط نظام "بول بوت" زعيم الخمير الحمر عام 1979، وذلك بعد غزو القوات الفيتنامية لم تتّم محاكمة هؤلاء الأشخاص بسبب اعتبارات دوليّة وداخلية[2]. وبعد أكثر من ثلاثة عقود من الشّلل الدّولي بوجه الحصانة والإفلات من العقاب، أُنْشِئت المحكمة المختلطة في كمبوديا لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المنسوبة للخمير الحمر إبان الحرب الأهلية الكمبودية بين أعوام 1975 و1979، حيث حتى تمّ التّوقيع على اتفاق مبدئي بين الأمم المتّحدة والحكومة المملكية الكمبودية، يقضي بتأسيس هيئة قضائية غير عادية، تتألّف من ممثلي إدّعاء وقُضاة دوليين وكمبوديين، وتتلّخص مهمّة هذه الهيئة في إجراء التّحقيقات ومحاكمة كبار وزعماء كمبوديا،

1- "**الخمير الحمر**" حزب سياسي حكم كمبوديا الدّيمقراطية بين عامي 1976 و1979، وهو عبارة عن حِلْف لمجموعة أحزاب شيوعية، تطوّرت لاحقا لتشكّل الحزب الشّيوعي، وعُرِفت أيضا باسم "منظمة حزب الخمير الشّيوعي" أو "الجيش الوطني لكمبوديا الديمقراطية،" وهي مسؤولة عن موت حوالي مليون وخمس مائة ألف شخص بقيادة زعيمها "بول بوت". **محمود رياض**، "محاكمة قادة الخمير الحمر"، يوتوب، 17 فيفري 2009، على الموقع:
http://www.ye1.org/vib/showthread.php?t=46331

2- كانت الاعتبارات الدّولية المتمثّلة في الحرب الباردة، وراء دعم تحرّك المجتمع الدّولي لتقديم هؤلاء إلى القضاء الدّولي، بل استمرّت الأمم المتّحدة بالاعتراف بحكومة المنفى لكمبوديا الدّيمقراطية كممثّل شرعي لشعب كمبوديا، وسمحت لها باحتلال موقعها، أي مقعدها في الجمعية العامة. أمّا الاعتبارات الدّاخلية تمثّلت في السّياسة الحكومية الغامضة والمتناقضة، التي قامت بمحاكمة قادّة "الخمير الحمر" "بول بوت" و"اينج ساري" غيابيا بتهمة قتل ثلاثة ملايين نسمة وتدمير الدّيانة والاقتصاد، ثمّ بعد ذلك منح عفو وحصانة من المقاضاة باسم المصالحة الوطنية، ممّا أدى إلى تَمتُّع أولئك المسؤولين عن الجرائم بالحصانة والإفلات من العقاب. **عامر عبد الفتاح الجومرد، عبو عبد الله علي**، "المحاكم الجنائية المدوّلة"، مجّلة الرافدين للحقوق، المجلّد 8، السّنة الحادية عشرة، العدد 29، 2006، ص.192-193.

أولئك الذين يتحمّلون أكبر المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن الجرائم التي ارتكبت تحت حكم "الخمير الحمر"[1].

إنّ القرار الرّسمي القاضي بتشكيل محكمة جنائية دوليّة خاصّة يُمثِّل "**الخمير الحمر**" أمامها، يعتبر بمثابة إنجاز هائل بعد عقد من الزمن، و تطوّر كبير لفكرة المسؤولية الجنائية للفرد في الفترة الأخيرة[2].

تُعرَّف المحاكم المختلطة على أنّها النّموذج الجديد للعدالة الدّولية، وتعدّ المحكمة المختلطة في كمبوديا الخاصة بجرائم "الخمير الحمر" إبان الحرب الأهلية الكمبودية، بين الأعوام 1975 و1979، من الأمثلة الشّهيرة حديثا لهذه المحاكم[3].

تُمثِّل محكمة كمبوديا المدوّلة امتدادًا في مجال التّشريع الجنائي الدّولي للمحاكم الدّولية المؤقّتة ليوغسلافيا سابقًا أو رواندا، غير أنّها تتميز عنها بطبيعتها القانونية الخاصّة. وقد ساهمت ولا تزال تساهم هذه المحكمة، المعروفة رسميًا بـ "الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية"، في فرض القانون الدّولي الإنساني ومعاقبة المنتهكين على تلك الجرائم المرتكبة إبان الحرب الأهلية الّتي عرفتها كمبوديا بين عامي 1975 و1979[4].

1- **محمد سمصار**، مسؤولية الرّؤساء والقادّة أمام القضاء الدّولي الجنائي، مرجع سابق، ص.121-122.

2-**بشارة أحمد موسى**، المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، رسالة لنيل شهادة الدّكتوراه في القانون العام، كليّة الحقوق، جامعة يوسف بن خدّة، الجزائر، 2007/2006، ص.76.

3- **حسون عادل**،" المحاكم المختلطة بين السيّادة الوطنية والقانونية"، صحيفة الأخبار السّودانية، 8 نوفمبر 2009، على الموقع:http://www.alakhbar.sd/sd/index.php?option=com&stask=news&gd=9657wItemid=288

4- عرفت كمبوديا بين الأعوام 1975 و1979 حربا أهلية أين قام "الخمير الحمر" (نظام الحكم آنذاك) بالقضاء منهجيا على ربع من سكان كمبوديا الديمقراطية، خارقين بذلك القانون الكمبودي والقانون الدّولي الإنساني بممارستهم، طوال السّنوات الأربعة، أعمال التّعذيب، القتل، الحجز، المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة، وغيرها من الفظائع البشعة، حيث قُتِل حوالي 2 مليون كمبودي. وتجدر الإشارة إلى أنّه إلى غاية سنة 1998 كانت هجمات "الخمير الحمر" والحرب الأهلية لا تزال مشتعلة في كمبوديا، ولم تدخل الحكومة الكمبودية في مفاوضات مع الأمم المتّحدة بهدف إنشاء محكمة خاصة بمحاكمة قادة "الخمير الحمر" المسؤولين عن جرائمهم، إلاّ بعد انتهاء حركة الخمير الحمر وتقرر أنّ المحكمة لن تختصّ إلاّ بالجرائم الواقعة خلال فترة الأربع سنوات الّتي شهدت حكم "الخمير الحمر"، ولا تخصّ الجرائم الّتي وقعت في الفترة الّتي تحوّل فيها "الخمير الحمر" إلى حركة مقاومة، لأنّ القضاء الوطني هو المختص بنظرها. وقد وردت أكثر التّفاصيل في =

يُطْلَق على محكمة كمبوديا "الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية"، وهي جزء من النّظام القضائي الكمبودي، لكنّه يُنْظَر إليها على أنّها محكمة مختلطة وقوية، نظرًا لمشاركة المجتمع الدّولي الفعّالة في تنظيمها[1]. وقد تمّ الاتفاق حول إنشاء الغرف الاستثنائية في جوان 2003 بين الأمم المتّحدة وحكومة كمبوديا، إلاّ أنّ المصادقة عليه لم تتّم إلاّ في 4 أكتوبر 2004[2].

تختّص الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية بالرّجوع إلى المادّة **1** من القانون الكمبودي لـ 27 أكتوبر 2004، والّتي تُعيد حرفيًا مضمون لائحة 13 ماي 2004 للجمعية العامة للأمم المتّحدة، بمحاكمة كبار الزّعماء وغيرهم ممّن يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية[3]عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الكمبودي، والقانون الدّولي الإنساني والعُرفي، وكذا الاتفاقيات الدّولية المُعترّف بها والخاصّة بكمبوديا، وذلك بين الفترة من 17 أفريل 1975 إلى 6 جانفي 1979[4].

تضمّن قانون 27 أكتوبر 2004 تلك الجرائم، على وجه التّحديد في المواد من **2** إلى

=هذا الشّأن في الباب الثّاني من هذه الأطروحة، في فرع الحرب الأهلية الكمبودية وأثرها على قواعد القانون الدّولي الإنساني، ص ص.252-261.

1- **باوكينخت تايس**، "بداية محاكمة قادة الخمير الحمر"، إذاعة هولندا العالمية، 17 فيفري 2009، على الموقع: http://static.rnwi.nl/migratie/www.rnw.nl/humamsterdam/international/17020903.redirected

2- الحقيقة أنّ السّلطات الكمبودية قد وجّهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة في جوان 1997، تطالب فيها بمساعدة منظّمة الأمم المتّحدة والمجتمع الدّولي، من أجل محاكمة من كانوا مسؤولين عن الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبت في ظلّ نظام الخمير الحمر، وبدأت المفاوضات في سنة 1999 بين الفريقين منّت بصعوبات وتعقيدات عدّة، استغرقت 8 سنوات لتصل في الأخير إلى اتفاق تمّ في جوان 2003 الّذي تمّ المصادقة عليه في أكتوبر 2004، أنظر على الموقع: http://www.mowlelebanon.com/Arabic/New Archive Details.aspx?ID=19340

3 -**POISSONIER Ghislain,**"Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens, une nouvelle forme de justice internationale", In **J.D.I**, N°1, 2007, p. 85.

4 -L'Article 1 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004 dispose : ((L'Objet de la présente loi est de traduire en justice les hauts dirigeants du Kampuchéa Démocratique et les principaux responsables des crimes et graves violations du droit pénal cambodgien, des règles et coutumes du droit international humanitaire, ainsi que des conventions internationales reconnues par le Cambodge, commis durant la période du 17 Avril 1975 au janvier 1979)) .

8 المتعلّقة بالاختصاص الموضوعي للغرف الاستثنائية، وتتمثّل في: جرائم الإبادة الجماعية التي وردت في المادّة **4** بالمفهوم الوارد في اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري لعام 1948[1]، الجرائم ضدّ الإنسانية، وكذلك جرائم الحرب في المادتين**5** و**6** الّتي اعتبرتها انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف 1949.

تجدر الإشارة إلى أنّ الغالبية العظمى من جرائم "الخمير الحمر" كانت إبادة جماعية، ومع ذلك لم ينطبق عليها الاتفاقية المذكورة لأنّ جريمة الإبادة مقتصرة على طوائف معينة دينية، أثنية، عرقية، أو قومية، والجرائم التي ارتكبها "الخمير الحمر" كانت ضدّ الجماعات السّياسية، والاجتماعية، والطبقات المثقّفة التي كانت تخالفها في الرّأي، وهي مستبعدة من جريمة الإبادة لذلك لم توصف بأنّها إبادة إنّما جرائم ضدّ الإنسانية[2]. بيد أنّه بفضل الاجتهاد القضائي للمحكمة تمّت المتابعة على أساس جريمة الإبادة الجماعية، كما سيتبيّن لنا لاحقا في هذه الأطروحة في الجزء الخاص بالاجتهاد القضائي للدّوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية.

فيكون للمحكمة بموجب المادّة **5** سلطة النّظر في الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبت كجزء من هجوم واسع النّطاق ضدّ السّكان المدنيين[3]. وتنظر المحكمة بموجب المادّة **6** في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف[4]، وهذه الانتهاكات كما هو معروف تتطلّب وجود

---

[1] −L'Article 4 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose :« Les chambres extraordinaires sont compétentes pour juger les suspects qui ont =commis des crimes de génocide, tels que définis dans la convention de 1948 pour la prévention et la répression du crime de génocide, entre le 17 avril 1975 et le 6 janvier 1979».

[2]−**عامر عبد الفتاح الجومرد**، عبو عبد الله علي، "المحاكم الجنائية المدوّلة"، مرجع سابق، ص.198.

[3] −L'Article 5 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose :« Les chambres extraordinaires sont compétentes pour juger les suspects qui ont commis des crimes contre l'humanité entre le 17 avril 1975 et le 6 janvier 1979».

[4] − L'Article 6 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose :«Les chambres extraordinaires sont compétentes pour juger les suspects qui ont commis ou ordonné de commettre des violations graves de la conventions de Genève tels

نزاع دولي، وهذا لم يكن موجودا في كمبوديا عدا حالات معيّنة من المناوشات بين "الخمير الحمر" والقوى التّايلندية، أمّا ممارسات "الخمير الحمر" في الداخل ضدّ المدنيين، فتنطبق عليها المادّة **3** المشتركة وانتهاكات قوانين وعادات وأعراف الحرب باعتبارها نزاع مسلّح داخلي، ولكن لم يُشِر قانون المحكمة إلى ذلك، ويعلّل لجنة الخبراء ذلك بأنّ انتهاكات المادّة 3 المشتركة، والانتهاكات الأخرى لم تظهر بكونها جرائم حرب بموجب القانون الدّولي العرفي في عام 1975، لذلك جاءت المادّة **6** تشير إلى الانتهاكات الجسيمة فقط. ومع ذلك هناك رأي يذهب إلى القول أنّ إدخال هذه الانتهاكات في السّلطة القضائية للمحكمة، يعني إدخال جرائم الحرب من قِبَل الأشخاص من دول أخرى خلال فترة كمبوديا الديمقراطية، التي كانت في حالة عداء مع تايلندا، ولاوس، وأخيرا فيتنام التي هاجمت كمبوديا عام 1979، وهنا يعني تحويل انتباه المحكمة إلى الأفعال التي اِرْتُكبت من قِبَل هذه الجهات عن البشاعات التي ارتكبها "الخمير الحمر"[(1)].

كما تضمّن هذا القانون في المادّة 7 منه جرائم وجنح هدم الممتلكات الثّقافية، بالتّأسيس على اتفاقية لاهاي 1954 الخاصّة بحماية الممتلكات الثّقافية في النّزاعات المسلّحة[(2)]، وأخيرًا الجرائم الموجّهة ضدّ الأشخاص الّتي تستفيد من الحماية الدّولية، وذلك في المادة **8** منه بالتأسيس على اتفاقية فينا 1961 المتعلّقة بالعلاقات الدبلوماسية[(3)].

تختص الغرف بالإضافة إلى ذلك بنظر الجرائم الواردة في القانون الجنائي الكمبودي

=que les actes énumérés ci après à l'encontre des personnes ou des biens protégés par les dispositions desdites conventions, durant la période du 17 avril 1975 au 6 janvier 1979».

[1]–**عامر عبد الفتاح الجومرد، عبو عبد الله علي**، "المحاكم الجنائية المدوّلة"، مرجع سابق، ص.198–199.

[2] –L'Article 7 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose :«Les chambres extraordinaires sont compétentes pour juger les suspects, principaux responsables de destructions de biens culturels durant un conflit armés, conformément à la convention de la-Haye de 1954 pour la protection des biens culturels en cas de conflit armé, et qui ont été commises entre le 17 avril 1975 et le 6 janvier 1979».

[3] –L'Article 8 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004.

لسنة 1956، الّذي كان ساري المفعول في الفترة الّتي ساد فيها نظام حكم "الخمير الحمر"، منها القتل، التّعذيب، الاضطهاد الديني، وهذا ما أشارت إليه المادّة **3** من قانون 24 أكتوبر 2004[1].

كما تمّت الإشارة إليه سالفًا فإنّ الأشخاص الّذين تتّم متابعتهم أمام الغرف الاستثنائية هم زعماء قادّة "الخمير الحمر" لكمبوديا الدّيمقراطية، وكبار المسؤولين عن الجرائم الدّولية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني والاتفاقيات الدّولية والأعراف المعترف بها والقانون الجنائي الكمبودي، ولا يوجد هناك مقاضاة جماعية لقادّة "الخمير الحمر" على مستوى أدنى وإنّما القادّة الكبار فقط. فهاتين الطّائفتين من الأشخاص فقط يمكن متابعتهم وتحويلهم للمحاكمة: القادّة الّذين مارسوا وظائف رسمية في الحكومة، وكبار المسؤولين عن الجرائم والجنح الّذين ارتكبوا واحدة أو أكثر من الجرائم والجنح، الّتي تمّ تعدادها في المواد من **3** إلى **8** من قانون 27 أكتوبر 2004، وبهذا المفهوم فالكثير من القادّة العسكريين يمكن متابعتهم أمام الغرف الاستثنائية[2]. وهذا ما يُسْتَشّف من خلال المادّتين **1** و**2** من قانون المحكمة[3].

أشار قانون المحكمة أيضا في المادّة **29** منه إلى أنّ أحكام المسؤولية الجنائية الفردية تتطابق مع المحاكم الأخرى، منها المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا وكذا المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، من مسؤولية الرّئيس وعدم الدّفع بالمنصب الرّسمي وأوامر الرّئيس لا تعفي من العقاب[4].

---

[1] −**POISSONIER Ghislain**, "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", une nouvelle forme de justice internationale, Op.cit., p.95-96.

[2]−**Ibid,** p. 96-97.

[3]− Les Articles de 1 et 2 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004.

[4]− L'Article 29 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose :«Tout suspect qui a planifié, incité, ordonné de commettre , qui s'est rendu complice ou qui a commis les crimes mentionnés aux articles 3,4,5,6,7 et 8 de la présente loi, est individuellement responsable de ces crimes.
La position ou le rang d'un suspect ne peut l'exonérer de sa responsabilité pénale ou mitiger la peine».

تتألّف الغرف الاستثنائية من خمس قضاة دوليين، يختارون من قائمة السّبعة أسماء المقترحة من الأمين العام للأمم المتّحدة وسبع كمبوديين. فهناك طابع مختلط للقضاة على مستوى الدّوائر الاستثنائية[1]. أمّا القانون المطبّق هو قانون العقوبات الكمبودي والقواعد العُرفية للقانون الدّولي الإنساني، والاتفاقيات الّتي انضمّت إليها كمبوديا وأصبحت جزءًا من قانونها.

وفيما يتعلّق بالعقوبات في حالة إدانة المتهمين، فإنّها تتراوح بين السّجن مدى الحياة كأقصى عقوبة، والحدّ الأدنى هو 5 سنوات، ولا يتضمّن القانون الكمبودي عقوبة الإعدام[2].

من ثَمّ، فالغرف الاستثنائية غرف خاصة كمبودية تنتمي إلى نظام قضائي جنائي للكمبودج، ولكن مدوّلة بسبب المشاركة الدّولية وتدّخل قواعد قضائية دولية سواء تلك النّصوص المتعلّقة بالقانون الوضعي المطبّق، أو تلك المتعلّقة بالإجراءات الواجب إتباعها. وهي بذلك تشبه أيضا محاكم تيمور الشّرقية وكوسوفو، أو الغرفة المدوّلة لجرائم الحرب في البوسنة[3] الّتي لم تصدر بموجب لائحة من مجلس الأمن، والّتي تقضي بمشاركة دوليّة على مستوى نظام قضائي وطني، مع اختلافها عنها في الاختصاص المحدود ومشاركة

1– **DE LA BROSSE Renaud**, "Les trois générations de la justice pénale internationale, Tribunaux pénaux internationaux, Cour pénale internationale et Tribunaux mixtes", In **A.F.R.I**, Vol VI, 2005, p. 165.

2– Les Articles de 38 et 39 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique, 27 /10/2004.

3– بالنّسبة مثلا للغرف الجنائية المتخصّصة لتيمور الشّرقية تتميّز باختصاص حصري لمحاكمة الجرائم الخطيرة المتمثّلة في جريمة الإبادة، الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، وجريمة التّعذيب، وتطبّق هذه الغرف على هذه الجرائم القانون الجنائي التّيموري والقانون الجنائي الدّولي، حيث عملت هذه الغرف إلى غاية 2005، وللأسف فشلت الغرف الجنائية المتخصّصة في ملاحقة المليشيات التي ارتكبت أبشع الجرائم وإفلاتهم من العقاب، وعليه فالطّابع المدوّل لهذه المحاكم يستدّل عليه من القانون الواجب التّطبيق، ومن تشكيلة القضاة و كذا القانون الذي أنشأها وهو القانون الدّولي.

أقّلية فقط لقضاة دوليين[1].

نأتي في الأخير إلى القول أنّ القضاء الدّولي الجنائي المختلط أظهر العدالة الجنائية الدّولية بوجه جديد، يستجيب بفاعلية أكبر لمقتضيات حماية قواعد القانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي لحقوق الإنسان. إذ تُعتبر المحاكم الجنائية المختلطة من الوسائل النّاجعة لإنفاذ القانون الدّولي الإنساني، ولمحاكمة الجُناة عن الجرائم التي تُقتَرف أثناء النّزاعات المسلّحة، وبالتالي فإنّ الممارسات المَجرَّمة بموجب أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين، جميعها يمكن أنْ تكون محور النّشاط لهذه المحاكم من خلال نظرها في جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وغيرها من الجرائم الدّولية.

يبدو لنا من ثمّ من خلال العرض السّابق لهذه المحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة المختلطة، والغرض الذي أنشئت من أجله وهو محاكمة الأفراد الطّبيعيين الذين ارتكبوا الجرائم الدّولية، أنّ هذه المحاكم تساهم مساهمة كبيرة في تطوّر قواعد المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية، وذلك من خلال الأحكام التي تصدرها، وتدويلها عن طريق الأمم المتّحدة والطّبيعة القانونية لطرق إنشائها، لأنّها أُنْشِئت عن طريق اتفاق بين الأمم المتّحدة والحكومات المحلّية، ويوجد فيها قضاة دوليين ووطنيين. وسوف تساعد في تقوية المحاكم الجنائية الوطنية وتعزيز سيادة القانون الوطني، وذلك من خلال إضفاء الشّرعية لهذه المحاكم من الأمم المتّحدة التي تمثّل المجتمع الدّولي. كما أنّه من خلال هذه المحاكم قد ساهمت الأمم المتّحدة في تطوير المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد في الفترة الأخيرة، بعد إنشائهما للمحكمتين الدّوليتين ليوغسلافيا السّابقة ورواندا.

[1] –**POISSONIER Ghislain,** "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", une nouvelle forme de justice internationale, Op.cit, p. 93.

المبحث الثّاني

تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي الدّائم

ليضمن أيّ قانون فاعليته وإلزاميته لا بدّ أن يستهدف كلّ من يخالف أحكامه بالجزاء والعقاب، ووفقا لهذا المبدأ بات الفرد الّذي يرتكب عملا مخالفا لأحكام القانون الدّولي بصفة عامة، والقانون الدّولي الإنساني على وجه الخصوص، مسؤولا مسؤولية شخصية أمام القضاء الدّولي.

بيد أنّ هذا المبدأ ظلّ مبدأ معطّلا، بسبب افتقاد المجتمع الدّولي إلى آلية جزاء دوليّة دائمة تضمن محاكمة المتّهمين بارتكاب جرائم دوليّة، وذلك إلى غاية إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الّتي تعدّ إنجازا تاريخيا للإنسانية، باعتبارها أوّل محكمة دوليّة دائمة ذات اختصاص لملاحقة الأفراد المرتكبين انتهاكات إجرامية للقانون الدّولي الإنساني.

تُعتبر المحكمة الجنائية بمثابة آلية قانونية تفتح آفاقا جديدة في سبيل قمع أخطر الجرائم الدّولية، والانتهاكات الخطيرة لأحكام وقواعد القانون الدّولي الإنساني، إذ أكّدت المحكمة الجنائية الدّولية أنّ الحدّ الأدنى لمعايير القانون الدّولي الإنساني تُطّبَق على جميع أنواع النّزاعات المسلّحة، بغضّ النّظر عن غياب تحديد واضح للنّزاعات المسلّحة. واعتمدت في ذلك على مجموعة من الأسس القانونية، جعلتها تفرض المسؤولية على كلّ منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة ذات الطابع غير الدّولي **(المطلب الأوّل)**. لقد استندت المحكمة الجنائية في فرض المسؤولية الجنائية الفردية على الأشخاص المذنبين بارتكابهم إحدى الجرائم الدّولية، على قواعد وأحكام خاصّة بها، وأكثر من ذلك، ولتعزيز رغبتها في مقاضاة المجرمين الدّوليين والقضاء على ظاهرة الإفلات من العدالة،

تضمّنت في نظامها الأساسي قسما خاصا بالعقوبات الواجب عليها تطبيقها، الأمر الذي لم يحظى بذات التّحديد والوضوح قَبل صدور النّظام الأساسي للمحكمة **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

تكريس نظام روما الأساسي لمبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

تتمثّل القضية الأساسية الّتي تتصدى لها المحكمة الجنائية الدّولية، في الوقاية من الانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الدّولي الإنساني، والمبادئ الإنسانية عمومًا، إذ تعدّ المحكمة ـ وبحقّ ـ واحدة من أهّم الآليات الفعّالة لإقرار مبادئ ذلك القانون، وفرض احترامها في كلّ من النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية.

لقد جزمت المحكمة في مسألة إثارة المسؤولية الجنائية، وتوقيع الجزاء على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة ذات الطّابع غير الدّولي، واعتمدت في ذلك على مجموعة من الأسس القانونية **(الفرع الأوّل)**. كما استندت على مجموعة من المبادئ الأساسية، لفرض المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في إطار النّزاعات الدّاخلية، بحيث جعلت المسؤولية شخصية عن كل جرم دولي أيا كانت مساهمته، وأيا كانت صفته أو الحصانة التي يتمتّع بها **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

الأسس القانونية لفرض المسؤولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في المحكمة الجنائية الدّولية

ظلّت انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني مستمرّة رغم كل الهيئات والأجهزة، في ظلّ غياب استمرّ لفترة طويلة لأي نظام قانوني فعّال للملاحقة والمحاكمة عن انتهاك قواعده، ذلك أنّ القانون الدّولي الإنساني عانى لفترة طويلة من نقص شلّ من فعاليته. فهناك

انتهاكات جسيمة يعتبرها هذا القانون جرائم حرب دوليّة، لكن دون وجود مرجع قضائي جزائي يحكم فيها، ممّا يجعلها خاضعة للقضاء الوطني وحده، أو بلا عقوبة جزائية فعلية البتّة[1].

لقد كان التطوُّر الجديد الّذي صاحب القانون الدّولي الإنساني هو عقد اتفاقية روما، التي بموجبها تمّ إنشاء محكمة جنايات دوليّة لمحاكمة مجرمي الحرب. فالمحكمة الجنائية الدّولية حتمية إنسانية، وضرورة عملية لتطبيق قواعد القانون الدّولي الإنساني، بالتّالي تجاوز لحالات القصور الّتي أبانت عنها المعالجات الدّولية السّابقة وانعكاساتها السّلبية على أمم بأسرها[2]، تمّ إنشاؤها تأكيدًا على تصميم المجتمع الدّولي على إقامة هيئة قضائية مستقّلة ذات طبيعة دائمة، من أجل متابعة ومقاضاة مرتكبي أشدّ الجرائم الدّولية خطورة. وتمتدّ اختصاصاتها للنّظر في جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، الّتي تُشكّل في مضمونها أهّم صور الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني[3]، دون أنْ تقتصر على نوع معيّن من النّزاعات المسلّحة، ذلك أنّ معيار دخول أيّ جرم في اختصاص المحكمة هو فظاعته وتهديده للسّلم والأمن، دون الإشارة إلى نوع النّزاع المسلّح، أو حتى إلى زمن ارتكاب الفعل من حرب أو سلم.

لمْ يأت إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية في العقد الأخير من القرن العشرين صدفة، أو مخطّطا له وفقا لبرنامج زمني محدّد، ولكنّه جاء تحت تأثير ضغط الرّأي العام العالمي، على إثر الارتفاع الملحوظ في عدد الضّحايا والخسائر الناجمة عن الصّراعات المسّلحة، وخاصّة الصّراعات المسلّحة غير الدّولية التي أضحت ظاهرة ملحوظة تثير القلق بعد

1- **شمسان عبد الوهاب**،"القانون الدّولي الإنساني والضّرورة القانونية لنشوء المحكمة الجنائية الدّولية"، القانون الدّولي الإنساني "آفاق وتحدّيات"، ترسيخ القانون الدّولي الإنساني وآليات الحماية، الجزء الثّالث، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص. 106.

2- **الحميدي أحمد**، "القانون الدّولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدّولية"، القانون الدّولي الإنساني، آفاق وتحدّيات، مرجع سابق، ص.339.

3-**صدارة محمد**، "الاختصاص الموضوعي للمحاكم الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.557.

الحرب العالمية الثّانية، وقد دفع كل ذلك جهود لجنة القانون الدّولي والجمعية العامة للأمم المتّحدة، من أجل سرعة إخراج النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية إلى حيّز الوجود[1].

يُشكِّل إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية مرحلة فاصلة من مراحل تطوُّر القانون الدّولي الإنساني، ذلك أنّه ـ ممّا لا شكّ فيه ـ أنّ أي نظام قانوني يُرْجى له الفعالية والامتثال التّام لأحكامه، إنّما يحتاج إلى وجود جهاز قضائي مستقّل ودائم، يعمل على تأكيد احترام هذه الأحكام ويحدّد مسؤولية كل من يخرج عليها. وهذا ما افتقده المجتمع الدّولي لفترة طويلة من الزّمن، لم يتمّ خلالها إيجاد جهاز قضائي ذي مستوى فعّال لتطبيق قواعد القانون الدّولي

[1]– تعود فكرة إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية إلى ما بعد الحرب العالمية الثّانية، حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتّحدة قرارها رقم 174 عام 1947، الذي قضى بتكليف لجنة القانون الدّولي بصياغة مبادئ القانون الدّولي المنصوص عليها في ميثاق نورمبرغ، وإعداد مشروع قانون بشأن الانتهاكات الموجّهة ضدّ سلم الإنسانية وأمنها، لذلك شكّلت الأمم المتّحدة لجنة لتقديم اقتراحاتها بهذا الشّأن، وفي عام1951أعدّت اللّجنة مشروعا للنّظام الأساسي للمحكمة وأعادت اللّجنة مراجعة مشروع 1951. وفي عام 1953 قدّمت مشروعا نهائيا، غير أنّ الجمعية العامة ارتأت تأجيل النّظر في هذا المشروع إلى حين الانتهاء من العمل في مشروع مدوّنة الاعتداءات ضدّ سلم البشرية وأمنها، الذي سبق أن تمّ تأجيل النّظر فيه لحين اعتماد تعريف عالمي للعدوان، وهو الأمر الذي لم يتّم انجازه إلا في دورة الجمعية العامة عام 1974.

بيد أنّ فكرة إنشاء المحكمة ظلّت موضوعا ثابتا على جدول أعمال المجتمع الدّولي، واستمرّ النّظر فيه دوريا حتى عام 1989، حيث طلبت الجمعية العامة للأمم المتّحدة من لجنة القانون الدّولي إعداد تقرير حول الاختصاص الجنائي الدّولي لمحاكمة تجار المخدرات، وهو ما حدا باللّجنة إلى النّظر مجدّدا في مسألة المحكمة الجنائية الدّولية، وقرّرت الاستمرار في مناقشتها بجانب مشروع المدوّنة.

وفي هذا الإطار، قدّمت لجنة القانون الدّولي أكثر من مشروع تمّت مناقشته في الجمعية العامة، إلى أن أقرت الجمعية العامة مشروع النظام الأساسي عام 1994، وشكّلت بموجبه اللّجنة الخاصّة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، ثمّ اللّجنة التّحضيرية لإنشاء المحكمة في عام 1995، إلى أن صدر قرار الجمعية العامة رقم 207/51 المؤرخ في 17 ديسمبر 1996 بتكليف اللّجنة التّحضيرية بصياغة المشروع لتقديمه إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد بروما، والمعني بإنشاء المحكمة في يوليو 1998. وفي يوليو 1998، وتتويجا لكل تلك الجهود من خلال مؤتمر روما الدبلوماسي، تبنّت 120 دولة عضوا في الأمم المتّحدة اتفاقية روما التي أنشئت بموجبها لأوّل مرّة في التاريخ محكمة جنائية دوليّة دائمة. **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.286–287.

بصفة عامة، وقواعد القانون الدّولي الإنساني بصفة خاصة، سيما تلك المتعلّقة بالمسؤولية الشّخصية عن ارتكاب الجرائم الدّولية[1].

إذا كانت قواعد القانون الدّولي الإنساني تهدف بدرجة أساسية إلى إصباغ الحماية الدّولية على أنواع محدّدة من الحقوق، في ظروف استثنائية خاصّةً، وهي حالات النّزاعات المسلّحة، فإنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليست منعزلة عن الآثار الجزائية للحرب، بل أنّ هذه الآثار من أهم أسباب الدّعوة إلى إنشائها وهي في صلب اختصاصها. إذ جاءت اختصاصات المحكمة ردّا على الجرائم المرتكبة خلال الحرب، وتمتّد لتشمل الجرائم الّتي ترتكب أثناء النّزاعات المسلّحة عامة، سواء الدّولية منها أو غير الدّولية، كما أنّها جمعت بين الجرائم الّتي تتّصل بمعاملة الأشخاص المحميين والممتلكات المحمية، وتلك المتّصلة كذلك بوسائل القتال، بمعنى أنّها تغطّي كلّ انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني[2].

تُعدّ محاكمة ومعاقبة الأشخاص الّذين خرقوا قواعد ومبادئ القانون الدّولي الإنساني وارتكبوا جرائم حرب واجبا قانونيا وأخلاقيا، وعدم القيام بذلك من شأنه أنْ يُشجّع على مثل هذه التّجاوزات. وطبيعة المحكمة الجنائية الدّولية بوصفها شبكة أمان، تكفل عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم الّتي تُثير قلق المجتمع الدّولي بأسره من العقاب، وتشير إلى وجوب أن يتحمّل بشكل أو آخر جُناة هذه الجرائم مسؤولية ارتكابها[3].

إذ بالرّجوع إلى أحكام المادّة **5** من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، نجد أنّها تضمّنت تعدادا حصريا للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية، حيث يقتصر الاختصاص الموضوعي للمحكمة على النّظر في أشّد الجرائم خطورة وموضع

---

[1]–**شمسان عبد الوهاب**، "القانون الدّولي الإنساني والضّرورة القانونية لنشوء المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.107.

[2]– **الحميدي أحمد**، "القانون الدّولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.48–49.

[3]– **دوكتيش درازن**، "العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية الدّولية «في مصلحة العدالة»"، مختارات من المجّلة الدّولية للصّليب الأحمر، العدد 876، 2007، ص. 124.

اهتمام المجتمع الدّولي بأسره، فهي لا تمارس اختصاصا عاما على كلّ الجرائم الدّولية، وهذه الجرائم كما حدّدتها المادّة المذكورة، تنحصر في: جريمة الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، الجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم العدوان[1]، ممّا يقتضي بالضّرورة تقرير المسؤولية الجنائية الدّولية عن ارتكاب هذه الجرائم. ثُمّ أفرد لكل جريمة مادّة مُعرِّفة لها، وهي المواد **6،7،8** على التّوالي، والخاصّة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، ماعدا جريمة العدوان التي لم تسفر الجهود الدّولية عن وضع تعريف جامع مانع لها، حيث أوردت المادّة المذكورة حكما خاصّا مفاده أنّ ممارسة المحكمة لاختصاصها بخصوص هذه الجريمة، يتوقّف على اعتماد حكم بهذا الشّأن وفقا للمادّتين **121** و**123**، يُعرِّف جريمة العدوان، ويضع الشّروط والأركان اللّازمة لممارسة المحكمة لاختصاصها بنظر الجريمة. ويجب أنْ يكون هذا الحكم متّسقا مع الأحكام ذات الصّلة في ميثاق الأمم المتّحدة، وهذا ما تحقّق بالفّعل في عام 2010، حيث تمّ وضع تعريف لجريمة العدوان في إطار المادّة **8** مكرّر من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية[2].

---

[1] −**PAZATZIS Photini,** La répression pénale des crimes internationaux, justice pénale internationale, Cours et travaux N°8, Editions A. PEDONE, Paris, 2007.P.47.

[2]− تجدر الإشارة إلى أنّ جريمة العدوان تُعدّ من الجرائم الدّولية الخطيرة، أوردها نظام روما الأساسي وجعلها من الجرائم الّتي تختصّ المحكمة الجنائية الدّولية بالنّظر فيها، ولكن هذا الاختصاص تمّ تأجيله إلى غاية تنظيم هذه الجريمة بملحق خاص بها. وقد قامت جمعية الدّول الأطراف بإنشاء مجموعة عمل خاصّة بوضع تعريف لجريمة العدوان، تكون مهمّتها وضع مشروع لتعريف هذه الجريمة وبيان عناصرها القانونية وظروف ارتكابها، والتي باشرت مهمتها منذ بداية نشأتها، وعقدت العديد من اللّقاءات، إلا أنّه وبعد سلسلة طويلة من المداولات والمناقشات داخل إطار اللّجنة القانونية المعنية بتعريف جريمة العدوان، تمّ التوصّل في أفريل 1974 لقرار بشأن تعريف العدوان، وتمّت إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة التي وافقت عليه خلال دورتها التّاسعة والعشرين، بموجب قرارها رقم 3314 الصّادر في 14 ديسمبر 1974. بذلك تكون الجمعية العامة، بموافقتها على هذا التّعريف وإقراره، قد وضعت نهاية لفترة طويلة من المناقشات والاقتراحات بخصوص هذا الموضوع، وقد جاء تعريف جريمة العدوان الذي تبناه المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي، الذي عقد في مدينة كمبالا في الفترة من 31 ماي إلي 11 جوان 2010، والذي وضع تعريف لجريمة العدوان تمّ إدراجه في نص المادّة 8 مكرّر من النّظام الأساسي للمحكمة، متماشيا مع التّعريف الذي تبناه قرار الجمعية العامة، حيث تنص الفقرة 1 من هذه المادّة على أنّه" لأغراض هذا النّظام الأساسي تعني " جريمة العدوان" قيام شخص ما له وضع يمكّنه فعلا من التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو توجيه هذا العمل بتخطيط أو إعداد أو بدء أو تنفيذ فعل عدواني يشكّل=

جاءت جريمة الإبادة الجماعية على رأس الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية طبقا لنص المادّة **5** من نظامها الأساسي، ويرجع ذلك لما تتّصف به هذه الجريمة من خطورة، وقسوة، ووحشية تُثير قلق المجتمع الدّولي بأسره.

تُمثِّل الإبادة الجماعية بالإضافة إلى ذلك، العمل الأكثر خطورة الّذي قد يرتكب ضدّ سلم وأمن الجماعة الدّولية، وقد سعى المجتمع الدّولي إلى مكافحة هذا العمل الإجرامي بشتى الوسائل. فلا يوجد أدنى شكّ فيما يخصّ الطّبيعة العُرفية للقاعدة القانونية الّتي تحكم المسؤولية الفردية لمرتكبي أعمال الإبادة إلى جانب طبيعتها الاتفاقية[1]، إذ نصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على هذه الجريمة في القائمة الأولى، وذلك في المادّة**6**منه[2].

حيث أوردت هذه المادّة في تعريفها لجريمة إبادة الجنس البشري، التّعريف ذاته الذي سبق أن أوردته المادّة **2** من اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري عام 1948، وعرّفتها بأنّها تتمثّل في ارتكاب أعمال معينة بغية الإبادة الكلّية أو الجزئية لجماعة قومية أو أثنية، أو عنصرية، أو دينية. إذن فجوهر جريمة إبادة الجنس البشري يتمثّل في إنكار حقّ البقاء لمجموعات بشرية مستهدفة بصفة كليّة أو جزئية. ويُلاحظ على هذه المادّة أنّها لا تشترط وجود علاقة بين جريمة إبادة الجنس البشري والنّزاعات المسلّحة، أيْ إمكانية ارتكاب هذه الجريمة في زمن السّلم والحرب معا[3].

=بحكم طابعه وخطورته ونطاقه انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتّحدة". وقد أضافت الفقرة 2 من المادّة 8 مكرّر " أنّه لأغراض الفقرة الأولى يعني "فعل العدوان" استعمال القوّة المسلّحة من جانب دولة ما ضدّ سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السّياسي، أو بأيّ طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتّحدة. وتنطبق صفة فعل العدوان على أيّ فعل من الأفعال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك وفقا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتّحدة رقم 3314(د29) المؤرّخة في 14 ديسمبر 1974. ثمّ عدّدت هذه الفقرة نفس صور العدوان التي تضمّنتها المادّة 3 من قرار الجمعية العامة من الفقرات (ا) إلى (ز). راجع: نص المادّة 8 مكرّر من النّظام الأساسي المحكمة الجنائية الدّولية.

[1]–**سكاكني باية**، العدالة الجنائية ودورها في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق،ص.44.

[2]–النّص الكامل للمادّة 06 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.291.

كما تلتها في المادّة **7** من النّظام الأساسي الجرائم ضدّ الإنسانية باعتبارها أيضا واحدة من أشدّ الجرائم الدّولية خطورة، لما تنطوي عليه من انتهاك صارخ لكلّ القوانين والأعراف الإنسانية. ثُمّ أورد بعد هذه الجرائم، جرائم الحرب التي لا طالما حرصت الجماعة الدّولية على تقديم مرتكبيها للمحاكمة، وتوقيع الجزاء المناسب عليهم.

يُستخلص بالرّجوع إلى المادّة **7** من نظام روما عنصر هام يتمثّل في إقصاء كل قيد زمني يحدّ من النّطاق العملي لهذه المادّة، إذ بمجرّد تحقيق العناصر المؤسّسة للجريمة يمكن ترتيب المسؤولية الجنائية، بغضّ النّظر عمّا إذا كُنّا في وقت حرب أو في وقت سلم[1]. وهذا ما يؤدي بالضّرورة إلى الاعتقاد أنّ غياب مصطلح "نزاع" من النّص يوسّع من مجال تطبيق القاعدة الّتي تُحرّم وتُجرّم هذا العمل، سواء تعلّق الأمر بنزاع دولي أو داخلي. فخُلُو المادّة من كلّ إشارة إلى العامل الزّمني أو السّياق الّذي يرتبط بارتكاب الجريمة، ساعد على تحرير مجال تطبيق المسؤولية من كل قيد زمني[2].

يُعَدّ نظام روما الأساسي بمثابة المعاهدة الدّولية الأولى الّتي تنصّ صراحة على المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الخطيرة للمادّة **3** المشتركة، وعن الإثني عشر انتهاكًا خطيرًا آخر للقوانين والأعراف المعمول بها في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وذلك في الفقرة الثّانية من المادّة **8**[3].

تتضمّن المادّة **8** الطّوائف التي تندرج تحتها جرائم الحرب التي لم يُنشئها النّظام الأساسي، وإنّما قرّرتها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولان الإضافيان لسنة 1977. وقسّمت هذه المادّة صور تلك الجرائم إلى طائفة تُرتكب في ظلّ النّزاعات الدّولية

---

[1] −**PAZATZIS Photini,** La répression pénale des crimes internationaux, justice pénale internationale, Op.cit.,.P.47.

[2] − **بلخيري حسينة**، المسؤولية الدّولية الجنائية لرئيس الدّولة على ضوء جدلية القانون الدّولي العام والقانون الدّولي الجنائي، مرجع سابق، ص.143.

[3] − نص المادّة 8 من نظام روما الأساسي.

المسلّحة، وأخرى تُرتكب في ظلّ النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وميّزت في كلّ طائفة منها بين تلك التي نصّت عليها اتفاقيات جنيف الأربع، وتلك التي تُعتبر انتهاكا للقوانين والأعراف الدّولية السّارية، وحدّدت التّعداد الوارد لكلّ منها على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر[1].

بذلك نجد أنّ المحكمة الجنائية الدّولية تختّص بنظر جرائم الحرب النّاتجة عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين، والقواعد المنظّمة لسير العمليات الحربية، سواء كانت مكتوبة أو عُرفية، وسواء كان النّزاع المسلّح ذو صفة دوليّة أم غير ذي صفة دوليّة. ومن ثَمّ يكون نص المادّة **8** من نظام روما الأساسي قد وضع تحديدا واسعا لجرائم الحرب، وذلك بإضافة الانتهاكات الجسيمة أو الجرائم التي تُرتكب خلال النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي[2].

فنظام روما وضع حدًا بموجب القانون للمزاعم القائلة بخضوع الجرائم المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الداخلية للاختصاص القضائي المحلي دون غيره[3]، ذلك أنّه كما تمّ الإشارة إليه سالفًا المادّة **3** المشتركة لاتفاقيات جنيف، علاوة على البروتوكول الإضافي الثّاني الّذي يطوّر ويكمّل المادّة **3** المشتركة، يخلوان–على خلاف الأحكام المتعلّقة بالمخالفات الجسيمة وغيرها من المخالفات لاتفاقيات جنيف– من أيّة إشارات صريحة إلى التّدابير الواجب اتّخاذها إزاء المخالفات المرتكبة لأحكامها[4]. فاستطاعت المادّة **8** إثارة غالبية الإمكانيات والاحتمالات، الّتي يمكن بواسطتها للمحكمة الجنائية متابعة ومقاضاة

1– **أشرف عبد العزيز مرسي الزيّات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، مرجع سابق، ص.128.

2–**المسدي عادل عبد الله**، المحكمة الجنائية الدّولية، الاختصاص وقواعد الإحالة، الطّبعة الثّانية، مرجع سابق، ص.150.

3– **بيجيش إيلينا**، "المساءلة عن الجرائم الدّولية: من التّخمين إلى الواقع"، مرجع سابق، ص.191.

4–**دوكيتش درازن**، "العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية «في مصلحة العدالة»؟ "، مرجع سابق، ص.124.

المتّهمين بارتكاب جرائم حرب، ما يُعدّ تطوّرًا ملحوظًا في مجال إعمال قواعد المسؤولية الجنائية الدّولية في هذا النّوع من النّزاعات[1].

لقد اتّفق الفقه الجنائي الدّولي على قصر المسؤولية الجنائية على الأشخاص الطّبيعيين، وهذا ما أكّدته المادّة **25** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية التي جاءت تتويجا لنظام المسؤولية الجنائية الفردية. إذ نصّت على أنّه يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطّبيعيين عملا بهذا النّظام الأساسي، وأنّ الشّخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولا عنها بصفته الفردية وعُرْضة للعقاب[2].

لقد حرص واضعي نظام روما من جهة أخرى على ضرورة متابعة ومحاكمة كلّ شخص متورّط بصورة أو بأخرى في ارتكاب الجرائم الدّولية المختلفة، وجاء في متنه أنّ المساءلة الجنائية للفرد أمام المحكمة الجنائية الدّولية تمتدّ لتشمل ليس الفاعل المباشر فقط، وإنّما أيضا الشّريك في ارتكاب الجريمة بأيّ صورة من الصوّر المنصوص عليها في النّظام الأساسي، سواء بصفته الفردية المباشرة أو بالاشتراك أو بالأمر، أو الإغراء على ارتكابها، أو بتقديم العون، أو التّحريض، أو المساعدة بأيّ شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب الجريمة، أو الشّروع في ارتكابها[3].

بذلك تكون المحكمة الجنائية الدّولية باعتبارها أوّل منظومة قضائية جنائية دوليّة دائمة، أرست دعائم المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدّوليّة، ما يجعل اعتماد نظام

---

[1]– **بلخيري حسينة**، المسؤولية الدّولية الجنائية لرئيس الدّولة على ضوء جدلية القانون الدّولي العام والقانون الدّولي الجنائي، مرجع سابق، ص.148.

[2]–نص الفقرتين 1 و 2 من المادّة 25 من نظام روما الأساسي.

[3]– راجع نصوص الفقرة الثّالثة(أ، ب، ج) من المادّة 25 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

ولمزيد من التّفاصيل **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.320–321.

روما الأساسي يُمَثِّل تقدمًا حاسمًا في مناهضة الإفلات من العقاب، وضمان احترام القانون الدّولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على نحو أفضل[1].

ممّا لا شكّ فيه أنّ تطوّر المسؤولية الجنائية الدّولية للأفراد أدى إلى إيجاد نظام دولي فعال حول معاقبة الأشخاص، الذين يقترفون انتهاكات صارخة تستهدف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في زمن السّلم وفي زمن الحرب على حدّ سواء. وإذا كان هناك من إنجاز حقيقي قد حصل في القرن الماضي على صعيد القضاء الدّولي الجنائي، فإنّ ذلك الإنجاز قد تجسّد في إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الذي تمخّض عن مؤتمر الأمم المتّحدة الدبلوماسي للمفوضين، الذي عقد تحت رعاية منظّمة الأمم المتّحدة في روما. وبدخول النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية حيّز النّفاذ في 2002، استبشر العالم خيرا بهذا الإنجاز الدّولي القضائي، وبالتّالي أضحى القانون الدّولي الجنائي مسلّحا بجهاز قضائي، يكفل محاسبة الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم الخطرة في حقّ الجنس البشري بالمخالفة لما تقضي به قواعد القانون الدّولي.

الفرع الثّاني

تكييف المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وآثارها في نظام روما

من الثّابت أنّ أكثر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني تحدث في الأماكن التي تنشب فيها الحروب والنّزاعات المسلّحة، من قِبل أفراد القوات المسلّحة لأيّ طرف من أطراف النّزاع، ودون أيّ دور يذكر–لمنع تلك الانتهاكات– من قِبَل الرّؤساء والقادّة

[1]– **البقيرات عبد القادر**، العدالة الجنائية الدّولية معاقبة مرتكبي الجرائم ضدّ الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت. ن، ص.216.

العسكريين، إمّا لأنّهم يشتركون في ارتكابها بأيّ شكل من الأشكال، وإمّا أنّهم لا يعلمون بها، ومن ثَمّ يعتقدون خطأً أنّهم غير مسؤولين جنائيا عنها[1].

لم يخرج النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في هذا الصّدد، بشأن المسؤولية الجنائية الفردية لرؤساء الدّول وموضوعات حصانات رؤساء الدّول والقادّة، عن المبادئ العامة التي ترسّخت منذ محاكمات نورمبرغ، التي تُؤكّد على المسؤولية الفردية لرؤساء الدّول وذوي المناصب العليا وفقا لمبادئ القانون الدّولي[2]. والنّظام الأساسي للمحكمة جاء تأكيدا على ما سبقه من الأنظمة القضائية الجنائية الدّولية، التي حاول المجتمع الدّولي التّصميم على تطويرها، حيث أكّدت المادّة **28** من النّظام الأساسي على مبدأ مسؤولية الرّؤساء والقادّة العسكريين عن الجرائم التي يرتكبونها، أو يرتكبها المرؤوسين الخاضعين لسيطرتهم وإمرتهم، وحاولت هذه المادّة أنْ تشمل جميع الحالات الممكنة من العلاقات بين القادّة والرّؤساء والمرؤوسين[3].

بطبيعة الحال فإنّ مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية للقائد أو الرّئيس عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية، تحكمها مجموعتان من القواعد الأساسية المتعلّقة بالمسؤولية الجنائية الدّولية الفردية. المجموعة الأولى وردت في نص المادّة **25** من

1- **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.301.

2- فمِنَ الثّابت أنّ اتفاقية لاهاي الرّابعة المتعلّقة باحترام القوانين وأعراف الحرب البرّية عام 1907، تُعدّ أوّل اتفاقية جماعية دوليّة يتّم التعرّض فيها، وإنْ لم يكن بشكل صريح، إلى مبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء عن جرائم مرؤوسيهم، كما لَمْ يختلف الحال كثيرا عندما أبرمت اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949، حيث ردّدت هذه الاتفاقيات ما جاء في اللّائحة الملحقة في اتفاقية لاهاي عام 1907 من أنّ نصوص هذه الاتفاقيات لا تُطبّق على أفراد المليشيات والوحدات المتطوعة إلا في حالة توافر مجموعة من الشّروط ، أبرزها أنْ يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه. وعلى خلاف الحال في كلّ من اتفاقية لاهاي الرابعة 1907 واتفاقيات جنيف الأربع 1949، جاء البروتوكول الإضافي الأوّل لاتفاقيات جنيف أكثر وضوحا وتفصيلا وصراحة في تضمينه لمبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء عن جرائم مرؤوسيهم في المادّة 86 والمادّة 87 منه.

3-**QUIRICO 0ttavio**, "La théorie de la négligence dans le statut de la cour pénale internationale", In R.G .D.I.P, N°2, 2009, P.356.

النّظام الأساسي، التي فصّلت قواعد المسؤولية الجنائية الفردية بصفة عامة، والمجموعة الثّانية من القواعد فقد تضمّنتها المادّة **28** من النّظام الأساسي للمحكمة.

تشمل هذه المسؤولية سلسلة القائمين بإصدار الأوامر والقرارات العسكرية، أو المتعلّقة بتنفيذ أفعال إجرامية تندرج تحت نصوص الاتفاقية التي يتّم تنفيذها بناءً على تخطيط وسياسة من الدّولة، أو ذوي السّلطة العليا فيها. وهي تشمل جميع من هم في التّسلسل القيادي، بدءً من أعلى مستويات مصدر القرارات السّياسية، مرورا بالضّباط والجنود أو حتى أفراد المليشيات أو المدنيين الذين ارتكبوا تلك الجرائم[1].

لقد جاء النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية شاملا لمبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء الآخرين عن جرائم مرؤوسيهم، سواء تعلّق الأمر بالتّطبيق المباشر لهذا المبدأ أو بتطبيقه غير المباشر. فالتّطبيق المباشر لمبدأ مسؤولية الرّؤساء والقادّة العسكريين عن جرائم مرؤوسيهم، يتمثّل في الحالة التي يكون القادّة والرّؤساء هم مَنْ أصدروا الأوامر لمرؤوسيهم بارتكاب أيّ من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، حيث تنص الفقرة **2** من المادّة **25** من النّظام الأساسي على أنّه:" **يُسْأل الشّخص جنائيا ويكون عُرْضة للعقاب عن أيّ جريمة تدخل في اختصاص المحكمة في حال قيام هذا الشّخص بما يلي: أ)ـ .....، ب) ـ الأمر أو الإغراء بارتكاب، أو الحثّ على ارتكاب جريمة وقعت بالفّعل أو شرع فيها**".

أمّا التّطبيق غير المباشر لمبدأ مسؤولية الرّؤساء والقادّة العسكريين عن جرائم مرؤوسيهم، فيتمثّل في حال قيام المرؤوس بارتكاب الجرائم دون أمر من الرّئيس ولكن بعلمه، ودون تدخّل لمنع هذه الجرائم أو قمعها[2].

كما تضمّنت المادّة **28** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، القواعد المتعلّقة بالمسؤولية الجنائية الفردية للقادّة والرّؤساء عن الأفعال التي تُرْتكب من مرؤوسيهم،

---

[1]–**أحمد بشارة موسى**، المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، مرجع سابق، ص.161– 162.

[2]– **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص.303.

إذ بيّنت هذه المادّة الحالات والشّروط التي يكون فيها القائد أو الرّئيس مسؤولا عن أفعال مرؤوسيه.

إذ جاءت المادّة **28** بتنظيمين مستقّلين لمبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء عن جرائم مرؤوسيهم، أحدهما يتعلّق بالقائد العسكري، والآخر يتعلّق بالرّئيس المدني. إذ تطرّقت الفقرة الأولى إلى حكم مسؤولية القائد العسكري، بل وجاءت بأحكام أوسع فيما يتعلّق بالأوامر العسكرية الصّادرة عن غير القائد العسكري حسب التدرّج الوظيفي. أمّا الفقرة الثّانية فقد قرّرت مسؤولية القائد المدني.

يتّضح من خلال استقراء نص الفقرة **1** من المادّة **28** أنّ هذا النّص يتعلّق بالقائد العسكري أو الشّخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري، وهذه العبارة الأخيرة تحتمل أكثر من تأويل[1]. فإذا كان مصطلح القائد "القائد العسكري" مفهوما ولا غموضا فيه، إذ يتعلّق بأيّ رئيس يقع ضمن تسلسل القيادة العسكرية، فإنّ مصطلح الشّخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري قد ينطبق على أيّ شخص عسكري خارج التّسلسل القيادي، وليس بالضّرورة برتبة رئيس، كذلك فإنّ هذه العبارة قد تشمل الأشخاص المدنيين الذين يمارسون سلطة وسيطرة قانونية على قوات الجيش أيّا كان حجم هذه القّوات.

لا يكفي أنْ يكون هناك رئيس أو قائد بهذه الصّفة، بل يجب أنْ يمارس هذا الرّئيس أو القائد سلطة وسيطرة فعلية على مرؤوسيه، وهذا من شأنه قصر المساءلة الجنائية على أولئك القادّة أو الرّؤساء الذين لديهم قدرة مادية في السّيطرة على جنودهم. وأنْ تكون الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة قد اِرْتُكِبت من القّوات المرؤوسة، نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري أو الشّخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة. وبذلك يكون النّظام

[1]– نص الفقرة 1 من المادّة 28 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية قد اشترط وجود علاقة سببية بين ارتكاب المرؤوس للجرائم، وإخفاق الرّئيس أو القائد في ممارسة سلطته وسيطرته عليهم[1].

لا يكون القائد العسكري أو الشّخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري مسؤولا جنائيا عن جرائم مرؤوسه، ما لم يكن هذا القائد العسكري أو الشّخص قد علم، أو يفترض أنّه قد علم، بسبب الظّروف السّائدة في ذلك الوقت، أنّ مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك ارتكاب الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

الحقيقة يعني اشتراط العلم أو المعرفة أنّ مبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء عن جرائم مرؤوسيهم، يقوم على أساس إخفاق هؤلاء القادّة والرّؤساء في أداء واجبهم في السّيطرة على سلوك مرؤوسيهم، وليس على أساس تحمّل أخطاء مرؤوسيهم فحسب[2]. ومن ثمّ قد يكون علم القائد العسكري أو الشّخص علما حقيقيا، أي عندما يثبت توافره عن طريق الأدّلة المباشرة، كما لو كان هذا القائد أو الشّخص موجودا أثناء ارتكاب مرؤوسيهم لهذه الجرائم، وقد يكون علما مفترضا إذا كان هذا العلم يُسْتنتج وجوده من توافر بعض الظّروف، كما لو كانت جرائم المرؤوسين واسعة الانتشار، أو استغرق ارتكابها فترة زمنية طويلة، أو كانت كثيرة ومتعدّدة.

أخيرا يجب أنْ يكون هذا القائد العسكري أو الشّخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري، قد أخفق في اتّخاذ جميع التّدابير اللّازمة والمعقولة –في حدود سلطته– لمنع جرائم مرؤوسيه، أو قمعها، أو لعرض المسألة على السّلطات المختّصة للقيام بالتّحقيق والمقاضاة[3].

---

[1]– **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية،المرجع السّابق، ص.304.

[2]–**QUIRICO 0ttavio**, "La théorie de la négligence dans le statut de la cour pénale internationale", Op.cit., P.356-357.

[3]– **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، مرجع سابق، ص. 304–305.

لقد قرّرت الفقرة **2** من المادّة **28** مسؤولية القائد المدني، وكما هي الحال بالنّسبة للقائد العسكري أو الشّخص القائم فعلا بأعمال القائد العسكري، فإنّ بعض شروط هذه المسؤولية هي ذاتها التي ينبغي توافرها للقول بمسؤولية الرّئيس المدني عن جرائم مرؤوسيه، طبقا لهذا النّص. فشروط وجود علاقة الرّئيس بالمرؤوس، وأنْ يكون الرّئيس يتمتّع بسلطة وسيطرة فعليتين على مرؤوسيه، وأنْ تكون الجرائم قد ارتكبت نتيجة لعدم ممارسة الرّئيس لسيطرته بشكل سليم على مرؤوسيه، بحيث لم يقم باتّخاذ التّدابير اللّازمة والمعقولة ضمن حدود سلطته لمنع جرائم مرؤوسيه أو قمعها، أو إحالة المسألة للجهات المختّصة للقيام بالتّحقيق والمقاضاة، هي شروط أيضا يجب توافرها لقيام مسؤولية الرّئيس المدني[1].

بيد أنّ ما يستحق التّوقف عنده، وما يُعدّ فارقا جوهريا في الشّروط التي يجب توافرها عند مساءلة الرّئيس المدني، والتي تختلف عن تلك المتعلّقة بالقائد العسكري، يتمثّل في مسألتين: الأولى تتعلّق بعلم الرّئيس المدني بالجرائم التي ارتكبها، أو على وشك أنْ يرتكبها مرؤوسوه. فإذا كان العلم الحقيقي أو المفترض هو ما يجب توافره للقّول بمسؤولية القائد العسكري، فإنّ العلم الحقيقي أو التّجاهل المُتَعمّد لبعض المعلومات، التي تُبيِّن بوضوح أنّ مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أنْ يرتكبوا بعض الجرائم، وهو ما يجب توافره لقيام مسؤولية الرّئيس المدني.

بذلك يكون النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية قد تبنى معيار أكثر تشدّدا، يجعل من قيام مسؤولية الرّئيس المدني عن جرائم مرؤوسيه أكثر صعوبة في الإثبات عن تلك المتعلّقة بمسؤولية القائد العسكري، إذ يجب الإثبات أنّ الرّئيس المدني قد تجاهل عن

[1]– نص الفقرة 2 من المادّة 28 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية

وعي أي بشكل متعمّد المعلومات التي تبيّن بوضوح أنّ مرؤوسيه يرتكبون، أو على وشك ارتكاب بعض الأعمال الإجرامية[1].

مِنْ ثَمّ فقد جاءت المادّة **28** من النّظام الأساسي بتنظيم شامل، وعلى نحو غير مسبوق على مستوى قواعد القانون الدّولي لمبدأ مسؤولية القادّة والرّؤساء عن جرائم مرؤوسيهم. إذ يبدو أنّ القادّة، والرّؤساء، والضّباط، وقادّة الجيوش في النّزاعات المسلّحة والحروب، سواء على المستوى الدّولي أو الداخلي، يتحمّلون المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، إذا أعطوا الأوامر بارتكابها أو لمْ يتّخذوا الإجراءات اللّازمة لمنعها[2].

هذا ويترتّب على استقرار مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية في القانون الدّولي آثارًا مباشرة على الحصانة القضائية الجنائية لرئيس الدّولة، إذ أنّه حتى في افتراض ارتكابه لجرائم دوليّة خطيرة باسم الدّولة ولحسابها أثناء أداء وظائفه وبمناسبتها، فإنّه لا يُمكن التّمسك بصفته الرّسمية والحصانة القضائية الجنائية اللّصيقة بها، على أساس أنّ هذه الجرائم الدّولية صدرت عنه في إطار وظائفه الرّسمية من أجل إعفائه من المسؤولية الجنائية والعقاب، فقاعدة المسؤولية الجنائية الدّولية تخاطب كل الأفراد مهما كان مركزهم القانوني[3].

كانت الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأفراد الذين ارتكبوا جرائم جسيمة عائقا أمام تحقيق العدالة الجنائية الدّولية، ومن هنا اتّجه المجتمع الدّولي نحو تدويل المسؤولية

---

[1]– **كفاح مشعان العنزي**، المسؤولية الجنائية الدّولية لرؤساء الدّول والحكومات عن ارتكاب الجرائم الدّولية في إطار نظام روما الأساسي بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون الدّولي،كليّة الدّراسات، جامعة القاهرة، 2014، ص.218– 222.

[2]– **أحمد بشارة موسى**، المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، مرجع سابق، ص.163.

[3]– **خلفان كريم**، "الأسس القانونية لتراجع نظام الحصانة القضائية الجنائية لكبار المسؤولين في القانون الدّولي المعاصر"، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد04، 2008، ص.217.

الشّخصية لهؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم دوليا، وتحدي الحصانات التي يتمتّعون بها[1].

مثّلت المحاكم الجنائية الدّولية تجسيدا فعليا للاستثناء من مبدأ الحصانة على المستويين النّظري والتّطبيقي، فعلاوة على احتوائها نصوص صريحة باستبعاد مبدأ الحصانة كالمادّة **2/7** من النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا، والمادّة **2/6** من النّظام الأساسي لمحكمة رواندا، والمادّة **2/6** من نظام محكمة سيراليون، فقد طُبِّقَت هذه المحاكم هذه النّصوص بإصدارها لوائح اتهام في مواجهة رؤساء دول وقادّة سياسيين، نتيجة ارتكابهم لانتهاكات جسيمة أثناء النّزاعات المسلّحة[2].

لقد جاءت –في هذا الإطار– الموافقة على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في مؤتمر روما، لتبلور الجهود الدّولية المضنية لإقرار نظام دولي يحظى بالقبول لدى أعضاء الجماعة الدّولية، بهدف التّغلب على عقبات ملاحقة ومعاقبة المتّهمين بارتكاب جرائم تمسّ الكيان البشري وتهدّد سلامته، ومن أكبر هذه العقبات الحصانات الدّولية الممنوحة لبعض الأفراد. وقد أثار إنشاء هذه المحكمة تفاؤلا كبيرا إزاء إمكانية معاقبة مرتكبي هذا النّوع من الجرائم في المستقبل[3]، وأصبح من الثّابت أنّ المنصب القيادي أو الرّئاسي الذي يشغله أحد المتّهمين بارتكاب جرائم دوليّة، لا يمكن أنْ يكون حائلا دون مساءلة هذا

1– **أمجد أنور**، "الحصانة أحد التّحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدّولية"، مجّلة مركز بحوث الشّرطة، العدد27، يناير 2005، ص.461.

2– لقد طُبِّقَت المادّة **2/6** من نظام رواندا من خلال الحكم الصّادر بتاريخ 4 سبتمبر 1998، إذ أُدين رئيس الوزراء "**جانكامبندا**" بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية ضدّ المواطنين الرّواندييين من قبائل التّوتسي. كما يُعدّ قرار الاتّهام الذي وجّهته محكمة يوغسلافيا ضدّ "**ميلوسوفيتش**" الأوّل من نوعه في تاريخ المحاكم الجنائية الدّولية، إذ أنّه تمّ بمقتضاه اتهام رئيس دولة إبان صراع مسلّح دائر بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني. كما طُبِّقَت المادّة **2/6** من نظام محكمة سيراليون في قضيّة الرّئيس اللّيبيري الأسبق "**شارل تايلور**" حيث أصدرت المحكمة لائحة اتهام في حقّه سنة 2003، وبعدها حكما يقضي بعقوبته في 2013 بعقوبة السّجن لمدّة 50 عاما. هذا دون التّغاضي عن العديد من لوائح الاتهام والأحكام الصّادرة من المحكمة في مواجهة الرّؤساء والقادّة كما ستبيّن في الباب الثّاني من هذه الأطروحة.

3– **أمجد أنور**، "الحصانة أحد التّحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص. 462.

الشّخص عمّا ارتكبه من جرائم تدخل في اختصاص المحاكم الجنائية الدّولية[1].

جاءت اتفاقية روما بمثابة تدوين لقاعدة عُرفية اكتسبت صفة مبدأ من المبادئ العامة للقانون الجنائي، فقد وردت المادّة **27** المعنونة بـ "عدم الاعتداد بالصّفة الرّسمية للمتّهم" ضِمْن الباب الثّالث من الجزء المخصّص للمبادئ العامة للقانون الجنائي، وحرّر نصا بأسلوب أعّم وأشمل، روعي من خلاله التّأكيد على بطلان أيّة محاولة للتّذرع بالصّفة الرّسمية للمتّهم والحصانة القضائية اللّصيقة بها [2].

حيث تضمّنت الفقرة **1** من المادّة **27** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية حكما يقضي بعدم الاعتداد بالصّفة الرّسمية للأشخاص المتّهمين بارتكاب أيّ من الجرائم الدّاخلة في اختصاص المحكمة، إذ قرّرت تطبيق الأحكام الواردة في النّظام الأساسي على جميع الأشخاص المتّهمين، دون أيّ تمييز يرجع إلى الصّفة الرّسمية أو الوضع الوظيفي لهؤلاء الأشخاص. وكذلك لا يكون للصّفة الرّسمية للشّخص، سواء كان يشغل منصب رئيس دولة أو رئيس حكومة، أو عضوا في حكومة أو في برلمان، أو ممثّلا منتخبا أو موظفا حكوميا، أيّ تأثير على المسؤولية الجنائية لهؤلاء الأشخاص حال اتهامهم بارتكاب أيّ من الأفعال المعاقب عليها في إطار هذا النّظام الأساسي، سواء فيما يتعلّق بالإعفاء من المسؤولية، أو فيما يتعلّق بتخفيف العقوبة[3].

كما قرّرت الفقرة **2** من المادّة **27** أنّ الحصانات والامتيازات أو غيرها من القواعد الإجرائية الخاصّة، التي يمكن أنْ ترتبط بالصّفة الرّسمية لأحد الأشخاص المتّهمين بارتكاب إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة، لا يمكن أنْ تحول دون قيام المحكمة بمباشرة اختصاصها في مواجهة هذا الشّخص. ويسري هذا الحكم سواء كانت هذه الامتيازات وتلك الحصانات، وغيرها من القواعد الإجرائية الخاصّة من تلك المقرّرة في إطار القوانين الوطنية،

---

[1]– **عادل عبد الله المسدي**، المحكمة الجنائية الدّولية، الاختصاص وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص.256.

[2]– **أحمد بشارة موسى**، المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، مرجع سابق، ص.179–180.

[3]– نص الفقرة 1 من المادّة 27 من نظام روما الأساسي.

أو من تلك التي يُرَتِبها القانون الدّولي لبعض الأشخاص بالنّظر لصفتهم الرّسمية أو الوظيفية. وبذلك فإنّه لا يُمكن التّذرع أو التّمسك بالحصانة التي يتمتّع بها الشّخص المتّهم بارتكاب جرائم دوليّة، أو التّذرع بصفته الرّسمية كما لو كان رئيس دولة أو أحد قادتها أو مسؤوليها الحكوميين، حيث أنّ مثل هذه الذّرائع لا يمكن أنْ تُشكّل دفاعا أو ظرفا مخفّفا للعقوبة حال ارتكاب مثل هذه الجرائم[1].

ما يمكن قوله هو أنّ المادّة **27** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ترفع الحصانة عن أيّ مجرم، وتخضعه للمحاكمة حتى ولو كان يزال يمارس الوظيفة التي يتمتّع بموجبها بالحصانة، فهي لا تُفرّق بين فترة شغل المنصب أو غيره. كما أنّ العلّة أو الحكمة من نصّ المادّة **27** من نظام روما في شأن عدم الاعتداد بالصّفة الرّسمية في نفي المسؤولية القادّة والرّؤساء، هو أنّ المشرّع الدّولي حرص على إزالة أيّ أثر للحصانات، بعد أنْ أصبحت عائقا في المحاكمة أمام القضاء الوطني[2].

وصفوة القول أنّ المادّة **27** من نظام روما الأساسي بتقريرها عدم الاعتداد بالصّفة الرّسمية لمرتكب الجريمة الدّولية الداخلة في اختصاص المحكمة، فإنّ الدّول الأطراف في النّظام الأساسي قد تنازلت بمحض إرادتها عن الحصانة المقرّرة وفقا للقانون الدّولي للمتمتّعين بالحصانات الدّبلوماسية والقنصلية، أو تلك التي تُقِرُّها الأنظمة الوطنية. ليس هذا فحسب، فقد ألزم الدّول الأطراف في النّظام الأساسي بعدم الاعتداد بهذه الصّفة وعدم منحها هذه الحصانات [3].

1– **عادل عبد الله المسدي**، المحكمة الجنائية الدّولية، الاختصاص وقواعد العدالة، مرجع سابق، ص ص257–259.

2– **الطّاهر مختار علي سعد**، القانون الدّولي الجنائي، الجزاءات الدّولية، مرجع سابق، ص. 195.

3– يُرَتّب البّعض على ذلك نتيجة مهمّة تتعلّق بعدم طرح الحصانة عن رؤساء الدّول التي ليست أطرافا في النّظام الأساسي، باعتبار تلك الدّول لم تتنازل عن الحصانة المقرّرة لرؤسائها، ومن ثمّ يتمتّع هؤلاء الرّؤساء بالحصانة القضائية التي تحميهم من الخضوع للمحكمة الدّولية، لذلك يُشير البّعض إلى أنّ هذا الحكم يقتصر على الدّول الأطراف في النّظام الأساسي، لأنّ قبول هذه الدّول الانضمام للنّظام الأساسي يعني تنازلا من هذه الدّول عن الحصانة المقرّرة لموظفيها الرّسميين، بما فيهم رئيس الدّولة أو وزير الخارجية، ويترتّب على ذلك نتيجة مهمّة وضرورية تتمثّل في أنّ هذا النّص لا يتّم

خطا النّظام الأساسي خطوات متقدّمة في سبيل تقنين وتفعيل مسؤولية رؤساء الدّول، الذين يرتكبون الجرائم الدّولية الواردة في الاختصاص الموضوعي للمحكمة، وذلك بعدم اعتداده بأيّ صفة لمرتكبي الجريمة، حتى ولو كان مرتكب الجريمة رئيس دولة أو رئيس حكومة. وبهذا الشّكل استقر القانون الدّولي الجنائي على عدم إعفاء رئيس الدّولة أو أيّ مسؤول سام يقترف جريمة دوليّة تتعلّق بالمسؤولية الجنائية، دون أيّ تفرقة مابين الرّئيس السّابق والرّئيس الممارس لوظيفته، مانحا بذلك قيمة قانونية لهذه القاعدة الدّولية باعتبارها استثناءً من مبدأ الحصانة، إذ لم يَعُدْ مِنَ المقبول مخالفتها أو إنكار قانونيتها، لدرجة أصبح معها من المستحيل تصوُّر وضع اتفاقية دوليّة في مجال القانون الدّولي الجنائي لا تتضمّن إشارة لهذه القاعدة.

المطلب الثّاني

قواعد فرض المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ نظام روما

اعتمدت المحكمة الجنائية الدّولية على مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية لفرض المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية منها والدّاخلية، إذ وضع النّظام الأساسي لهذه المحكمة جملة من الضّوابط تحكمها في ممارسة اختصاصها أو في مباشرة إجراءات التّحقيق والمقاضاة وصدور الحكم(**الفرع**

=إعماله في حقّ الدّول غير الأطراف، وبالتّالي يستطيع أنْ يتمسّك به الموظّفون الرّسميون لهذه الدّولة أمام المحكمة، لأنّها لمْ تتنازل عن الحصانة التي قرّرتها لهم الأعراف الدّولية. ويشايع البّعض هذا الاتجاه، حيث لا تلتزم الدّول غير الأطراف، تطبيقا لمبدأ نسبية المعاهدات الدّولية، باحترام ما تقرّره المادّة 27 من طرح الحصانة الشّخصية لمرتكبي الجرائم الدّولية، غير أنّ هذا الرّأي يُشير إلى التزام الدّولة بطرح هذه الحصانة تطبيقا للمادّة 6 من اتفاقية الإبادة الجماعية، باعتبارها لا تقرّر ولاية عالمية لتطبيق المسؤولية عن هذه الجريمة. **أشرف عبد العزيز مرسي الزّيات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، مرجع سابق، ص.124.

الأوّل)، كما قرّر النّظام الأساسي أيضا نظاما محكما للعقوبة التي تُعَدّ النّتيجة الحتمية عند ثبوت المسؤولية الجنائية للأفراد عن انتهاكهم لقواعد القانون الدّولي الإنساني **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

القواعد المتعلّقة بالاختصاص والمتابعة على انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

وضع النّظام الأساسي جملة من الضّوابط تحكم المحكمة الجنائية في ممارسة اختصاصها، حيث حدّد في المادّة **13** منه الآليات والقواعد التي يتّم بمقتضاها إحالة الدّعوى أو "حالة" إلى المحكمة. فحسب الفقرة **(أ)** من المادّة **13** وكذلك نص المادّة **14** يجوز لكلّ دولة من الدّول الأطراف في النّظام الأساسي للمحكمة أنْ تُحيل إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائية قضيّة متعلّقة بجريمة أو أكثر من الجرائم الدّاخلة في اختصاصها[1]، وأنْ تطلب الدّولة من المدّعي العام القيام بإجراءات التّحقيق في هذه الحالة، بهدف التّوصل إلى ما إذا كان يتعيّن توجيه الاتّهام إلى شخص معيّن أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم. ويكون على الدّولة المعنية في هذه الحالة أنْ توضّح للمدّعي العام قدر استطاعتها، الظّروف والملابسات ذات الصّلة بارتكاب الجريمة أو الجرائم موضوع الإحالة، مع ضرورة تقديم ما في حوزتها من مستندات ووثائق تَرى أنّها تؤيّد ما جاء في طلبها هذا[2].

---

[1]– كانت المادّة 12 من النّظام الأساسي قد حدّدت الدّول الأطراف التي يمكنها أنْ تُحيل حالة ما إلى المحكمة، بأنّها الدّولة التي يكون وقع في إقليمها السّلوك الإجرامي محلّ البّحث، أو دولة تسجيل السّفينة أو الطّائرة في حالة ما إذا كانت الجريمة قد اِرْتُكبت على أيّ منهما، أو الدّولة التي يحمل جنسيتها الشّخص المتّهم بارتكاب هذه الجريمة أو هذا السّلوك الإجرامي وتجدر الإشارة إلى أنّه يُمكن لدولة غير طرف في النّظام الأساسي أنْ تقبل اختصاص المحكمة بخصوص إحدى الجرائم التي وقعت على إقليمها، أو إذا كانت الجريمة قيد البّحث قد اِرْتُكَبت على متن أيّ منهما، أو كانت الدّولة غير الطّرف هي دولة جنسية الشّخص المتّهم بارتكاب هذه الجريمة، ولكن يُشْترط في هذه الحالة أنْ تكون هذه الدّولة قد أعلنت قَبولها ممارسة المحكمة لاختصاصها بخصوص الجريمة محلّ البّحث، وذلك بموجب إعلان تودعه هذه الدّولة لدى مسجل المحكمة، وأنْ تتعاون هذه الدّولة مع المحكمة دون تأخير أو استثناء.

[2]– نصّ الفقرة (أ) من المادّة 13 ونصوص الفقرتين 1 و2 من المادّة 14 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

كما أنّه بالرّجوع إلى الفقرة **(ب)** من المادّة **13** من النّظام الأساسي، فإنّه لمجلس الأمن سلطة إحالة "حالة" ما إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية، وذلك إذا تبيّن للمجلس أنّ هناك جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاصها قد اِرْتُكِبت[1]. فالمادّة **13 (ب)** تختصّ بإحالة مجلس الأمن لقضيّة أحد أطرافها، أو جميعهم دول أطراف في النّظام الأساسي لهذه المحكمة أو قَبِلت اختصاصها، إضافة إلى ذلك فإنّ مجلس الأمن يختصّ بإحالة أيّ قضيّة بشأن مرتكب الجريمة على إقليمها، أو دولة جنسية المتّهم، أو الدّولة التي يوجد المتّهم تحت قبضتها طرفا في النّظام الأساسي أمْ لا، حتى لا يُفلت مجرمو الحروب من العقاب، وذلك عن طريق امتناع دولهم عن التّصديق على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

أعطت إلى جانب ذلك المادّة **13** في فقرتها **(ج)** من النّظام الأساسي للمدّعي العام، سلطة القيام بمباشرة التّحقيق بخصوص إحدى الجرائم الدّاخلة في اختصاص المحكمة[2]. وحسب نص المادّة **15** من النّظام الأساسي للمحكمة فهو يقوم بمباشرة التّحقيقات في هذه الحالة من تلقاء نفسه، بناءً على ما يتلقاه من معلومات بخصوص أيّ من هذه الجرائم. وإذا خلص المدّعي العام إلى أنّ هناك من الأسباب ما يدعوه إلى البدء في التّحقيق، وجب عليه الرّجوع إلى الدّائرة التّمهيدية طالبا الإذن بالتّحقيق، ولهذه الدّائرة أنْ تمنحه الإذن أو ترفضه، وللمدّعي العام في الحالة الأخيرة تجديد الطّلب بناءً على وقائع جديدة[3].

تتحقّق المحكمة أوّلا وبعد إحالة قضيّة ما إليها، من اختصاصها للنّظر في الدّعوى المعروضة أمامها أو عدم الاختصاص. وقد حدّدت المادّة **17** من النّظام الأساسي حالات عدم قبول الدّعوى أمام المحكمة الجنائية الدّولية، وتتمثّل الأولى في حالة ما إذا كانت دولة

---

[1]– نصّ الفقرة (ب) من المادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نصّ الفقرة (ج) من المادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– نصّ الفقرات من 1 إلى 6 من المادّة 15 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

من الدّول التي لها ولاية على الدّعوى، إلّا أنّها لا تكون راغبة في الاضطلاع بالتّحقيق والمقاضاة، أو غير قادرة على ذلك[1].

أمّا الحالة الثّانية تتمثّل في حالة ما إذا كانت الدّولة التي لها ولاية على الدّعوى قد أجرت التّحقيق فيها وقرّرت عدم مقاضاة الشّخص المعني، ما لمْ يكن القرار ناتجا عن رغبة الدّولة أو عدم قدرتها حقًا على المقاضاة. بينما الحالة الثّالثة تتعلّق بالشّخص المعني الذي قد سبق أنْ حوكم على السّلوك موضوع الشّكوى، فلا يجوز للمحكمة إجراء محاكمة طبقا للفقرة **3** من المادّة **20**. وتعدّ هذه الحالة تطبيقا لقاعدة عدم جواز محاكمة الشّخص الواحد عن جُرْم واحد مرتين، وقد أقرّت هذه القاعدة المادّة **20** من النّظام الأساسي للمحكمة. والحالة الرّابعة هي إذا لمْ تكن الدّعوى على درجة كافية من الخطورة تُبرّر اتّخاذ المحكمة إجراء المتابعة[2].

أشارت الفقرة **2** من المادّة **19** من النّظام الأساسي فيما يخصّ الأشخاص أو الجهات التي يحقّ لها الطّعن بعدم قبول الدّعوى أو عدم اختصاص المحكمة، إلى أنّه يجوز الطّعن في مقبولية الدّعوى استنادا إلى الأسباب المشار إليها في المادّة **17**، أو أنْ يدفع بعدم اختصاص المحكمة كلّ من المتّهم أو الشّخص الذي يكون قد صدر بحقّه أمر إلقاء القّبض

---

[1]– من الأمور التي تشير إلى عدم رغبة أو قدرة الدّولة على السّير في الدّعوى:

– إذا اتّخذت قرار وطني يقضي بحماية الشّخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الوطنية.

– إذا حدث تأخير لا مبرّر له في الإجراءات بما يتعارض في هذه الظّروف مع نيّة تقديم الشّخص المعني للعدالة.

– إذا لم تباشر الدّولة أصلا الإجراءات، أو باشرتها ولكن بشكل غير مستقّل أو نزيه، أو بوشرت على نحو لا يتّفق في هذه الظّروف مع نيّة تقديم الشّخص المعني للعدالة. ومن ناحية أخرى يتّم تحديد عدم قدرة الدّولة على مباشرة التّحقيق أو المحاكمة، إذا كانت الدّولة غير قادرة، بسب انهيار كلي أو جوهري لنظامها القضائي الوطني أو بسبب عدم توافره، على إحضار المتّهم أو الحصول على الأدّلة والشّهادات الضّرورية، أو غير قادرة لسبب آخر على الاضطلاع بإجراءاتها. أنظر: نصوص الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج) من الفقرة 2 وكذا نص الفقرة 3 من المادّة 17 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نصوص الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج) من الفقرة 1 من المادّة 17 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

أو أمر بالحضور، وكذا الدّولة التي لها اختصاص النّظر في الدّعوى لكونها تحقّق أو تباشر المحاكمة، أو لكونها حقّقت أو باشرت المقاضاة في الدّعوى، وأيضا الدّولة التي يطلب قبولها بالاختصاص عملا بالمادّة **12** من هذا النّظام[1].

تفصل الدّائرة التّمهيدية قَبْل اعتماد التّهم في الطّعون المتعلّقة بعدم القَبول أو الاختصاص[2]، ولا يجوز الطّعن بعدم القَبول أو الاختصاص إلّا مرّة واحدة[3]. وبعد اعتماد تلك التّهم تُحال الطّعون إلى الدّائرة الابتدائية، ويجوز استئناف القرارات المتعلّقة بالاختصاص والمقبولية لدى دائرة الاستئناف[4]. فإذا قدّمت دولة طعنا بعدم القَبول أو بعدم الاختصاص أمام الدّائرة التّمهيدية فإنّه يجب على المدّعي العام أن يُرجئ التّحقيق حتّى تتّخذ المحكمة قرارها في تلك الطّعون. ومع ذلك يحقّ للمدّعي العام أنْ يلتمس إلى المحكمة إِذْن القيام بمواصلة التّحقيقات اللّازمة، وأيضا أخذ أقوال الشّهود أو إتمام عملية جمع أو فحص الأدّلة. بالإضافة إلى التّعاون مع الدّول ذات الصّلة للحيلولة دون فرار الأشخاص الذي يكون المدّعي العام قد طلب بالفعل إصدار أمر بالقّبض عليهم[5].

إذا قرّرت المحكمة عدم قبول الدّعوى عملا بالمادّة **17**، جاز للمدّعي العام تقديم طلب لإعادة النّظر في القرار عندما يكون على اقتناع تام بأنّ وقائع جديدة نشأت، ومن شأنها أنْ تلغي الأساس الذي سبق أنْ اعتبرت الدّعوى بناءً عليه غير مقبولة[6].

هذا وقد خصّص النّظام الأساسي الباب الخامس منه بمواده التّسع للتّحقيق والمقاضاة، وكذلك وثيقة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في فصلها الثّالث القسم الثّاني، حيث نصّ كلاّ منهما على الخطوات والإجراءات الواجب إتباعها لفتح التّحقيق، سواء كانت

---

[1]– نصوص الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج) من الفقرة 2 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نصّالفقرة 6 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– نصّ الفقرة 4 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]– نصّ الفقرة 6 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[5]– نصوص الفقرتين 7 و8 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[6]–نص الفقرة 10 من المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

هذه الإجراءات أمام المدّعي العام أو أمام الدّائرة التّمهيدية، أو المتّطلبات والتّدابير الواجب إتباعها قبل المحاكمة[1].

يشرع المدّعي العام بالنّسبة لإجراءات التّحقيق الأولي بموجب المادّة **53** من النّظام الأساسي في التّحقيق بعد تقييم المعلومات الواردة إليه[2]، فإذا انتهى المدّعي العام من تحقيقاته الأوليّة واستنتج منها وجود أساس معقول للشّروع في التّحقيق، يقدّم إلى الدّائرة التّمهيدية طلبا للإذن له بإجراءات تحقيق ابتدائي، و يلحق بهذا الطّلب ما جمعه من مواد وأدّلة تؤيّد طلبه. وإذا تبيّن للدّائرة التّمهيدية– بعد دراسة طلب المدّعي العام والمواد المؤيّدة– وجود أساس معقول للشّروع في إجراء التّحقيق الابتدائي، وأنّ الدّعوى تدخل على ما يبدو في اختصاص المحكمة، كان عليها أنْ تأذن بالبدء في إجراء التّحقيق، وذلك دون المساس بما تُقرّره المحكمة فيما بعد بشأن الاختصاص وقبول الدّعوى. بينما إذا تبيّن للدّائرة التّمهيدية عدم جدّية الطّلب المدّعي العام رفضت الإذن بإجراء التّحقيق الابتدائي، ولكن هذا الرّفض لا يحول دون تقديم المدّعي العام بطلب جديد يستند إلى وقائع جديدة تتعلّق بالحالة ذاتها[3].

أمّا القرار الثّاني الذي يمكن أنْ يتّخذه المدّعي العام، هو أنْ يقوم بتبليغ الدّائرة التّمهيدية أنّه لا يوجد أيّ أساس معقول لمباشرة أيّ إجراء[4]، أو أنّه لا يوجد أساس كاف للمقاضاة. وللدّائرة التّمهيدية مراجعة قرار المدّعي العام بعدم مباشرة أيّ إجراء من إجراءات التّحقيق أو المحاكمة، والطّلب من المدّعي العام بإعادة النّظر في ذلك القرار، ولا يكون قرار المدّعي العام نافذا إلا بعد اعتماده من الدّائرة التّمهيدية[5].

---

[1]– راجع: نصوص القواعد من 46 إلى 50 المتعلّقة بالشّروع في إجراء التّحقيقات من وثيقة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[2]– نصوص الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج) من الفقرة 1 من المادّة 53 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– نص المادّة 15 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]–نص الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادّة 53 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[5]–نص الفقرتين 2 و3 من المادّة 53 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

تناولت المادّة **54** فيما يتعلّق بإجراءات التّحقيق الابتدائي، وحدّدت واجبات وسلطات المدّعي العام، حيث يقوم هذا الأخير بالتوسّع في التّحقيق بفحص جميع الأدلة والوقائع المتّصلة بتقدير ما إذا كانت هناك مسؤولية جنائية بموجب النّظام الأساسي، وعليه وهو يفعل ذلك أنْ يحقّق في ظروف التّجريم والتّبرئة على حدّ سواء، وعليه أنْ يتّخذ التّدابير المناسبة لضمان فعالية التّحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. ويجوز للمدّعي العام إجراء تحقيقات في إقليم الدّولة وفقا لأحكام التّعاون الدّولي والمساعدة القضائية، والذي بمقتضاه تلتزم الدّول الأطراف بالتّعاون مع المحكمة فيما تجريه من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها، أو على النّحو الذي تأذن به الدّائرة التّمهيدية [1].

كما يجوز للدّائرة التّمهيدية بالمحكمة الجنائية الدّولية، إذا اقتنعت بعد فحص الطّلب والأدّلة والمعلومات الأخرى، بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنّ الشّخص قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وأنّ القّبض على الشّخص يبدو ضروريا، إصدار أوامر القّبض بناءً على طلب المدّعي العام، وذلك لضمان حضوره أمام المحكمة أو لضمان عدم قيامه بعرقلة التّحقيق أو إجراءات المحاكمة أو تعريضهما للخطر، أو لمنع الشّخص من الاستمرار في ارتكاب تلك الجريمة أو جريمة ذات صلّة بها تدخل في اختصاص المحكمة، وتنشأ عن الظّروف ذاتها[2]. يظلّ أمر القّبض ساريا إلى أنْ تأمر المحكمة بغير ذلك، ويجوز للمحكمة أنْ تطلب القّبض على الشّخص احتياطيا، وتقديمه استنادا إلى التّعاون الدّولي والمساعدة القضائية. ويجوز للمدّعي العام أنْ يطلب من الدّائرة التّمهيدية تعديل أمر القّبض، كما يجوز له أيضا أنْ يطلب بدلا من استصدار أمر القبض، أنْ تصدر أمرا بحضور الشّخص ينطوي على شروط أو بدون شروط تقييد الحرية إذا نصّ القانون الوطني

[1]– النّص الكامل للمادّة 54 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]–نص الفقرة 1 من المادّة 58 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

على ذلك، ويتضمّن أمر الحضور على نفس المعلومات الواردة في قرار القّبض، إضافة إلى التّاريخ المحدّد الذي يكون على الشّخص أنْ يمثّل فيه[1].

لقد تناولت المادّة **59** من النّظام الأساسي إجراءات إلقاء القّبض في الدّول المتحفظة، حيث أنّه على الدّولة التي تتلقى أمر القّبض أو الحضور اتّخاذ الخطوات اللّازمة على الفّور للقّبض على الشّخص المعني، ويقدّم الشّخص فور إلقاء القّبض عليه إلى السّلطة القضائية المختصّة وفقا لقانونها. وللشّخص المقبوض عليه حقّ تقديم طلب الحصول على الإفراج المؤقّت في انتظار تقديمه للمحاكمة، ويجب على الدّولة المتحفظة قبل بتّها في مسألة الإفراج المؤقّت أنْ تخطر الدّائرة التّمهيدية لتقوم هذه الأخيرة بتقديم توصياتها. فإذا منح الشّخص إفراجا مؤقّتا، يجوز للدّائرة التّمهيدية أنْ تطلب موافاتها بتقارير دورية عن هذه الحالة، لكنّ لمجرّد صدور الأمر بتقديم الشّخص من جانب الدّولة المتحفظة، يجب نقله إلى المحكمة في أقرب وقت ممكن[2].

يكون على الدّائرة التّمهيدية، بعد تقديم المتّهم أمام المحكمة الجنائية أو مثوله طواعية أمامها أو بناءً على أمر حضور، التأكّد من أنّ المتّهم قد بُلِغ بالجرائم المدّعى ارتكابه لها وبحقوقه بموجب النّظام الأساسي، بما في ذلك حقّه في التماس إفراج مؤقّت انتظارا للمحاكمة. وللإشارة فإنّه للشّخص الخاضع لأمر القّبض أنْ يلتمس الإفراج عنه مؤقّتا انتظارا للمحاكمة، ويستمرّ احتجازه إذا اقتنعت الدّائرة التّمهيدية بأنّ شروط الاحتجاز مستوفاة، وإذا لمْ تقتنع بذلك تفرج عنه بشروط أو بدون شروط[3].

تقوم بالتّالي الدّائرة التّمهيدية باحتجاز الشّخص في مقرّ المحكمة قبل المحاكمة، ثُمّ بعد الانتهاء من التّحقيق تعقد الدّائرة التّمهيدية جلسة خلال فترة معقولة من تقديم الشّخص إلى المحكمة أو حضوره طواعية أمامها، لاعتماد التّهم التي يرى المدّعي العام أنّ المتّهم قد

[1]– نصوص الفقرات من 4 إلى 7 من المادّة 54 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نص المادّة 59 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]–نص الفقرتين 1 و2 من المادّة 60 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

ارتكبها[1]. وعلى أساس الجلسة تقرّر الدّائرة التّمهيدية إذا ما كانت توجد أدّلة كافية لإثبات وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأنّ الشّخص قد ارتكب الجرائم المنسوبة إليه، كما يجوز لها على هذا الأساس أنْ تعتمد التّهم التي قرّرت بشأنها وجود أدّلة كافية، وإحالة الشّخص إلى الدّائرة الابتدائية لمحاكمته، وأنْ ترفض اعتماد التّهم، أو تؤجّل الجلسة[2]. ومتى اعتمدت التّهم تشكّل هيئة الرّئاسة دائرة ابتدائية تكون مسؤولة عن سير الإجراءات اللّاحقة[3].

تبدأ المحاكمة بتلاوة عريضة الاتّهام التي اعتمدتها الدّائرة التّمهيدية على المتّهم، ويسأل المتّهم عمّا إذا كان يقرّ بأنّه مذنب في التّهمة الموجّهة إليه أم لا. ويجب على المحكمة أنْ تتأكّد من أنّ المتّهم يفهم طبيعة التّهم الموجّهة إليه[4]، ثمّ يلقي المدّعي العام بيانا افتتاحيا ويقدّم شهود الاتّهام وأدّلة الإثبات، وبعد ذلك يلقي الدّفاع عن المتّهم بيانا افتتاحيا ويقدّم شهود النّفي وأدّلة نفي المتّهم نيابة عن المتّهم. ويجوز لهيئة المحكمة أنْ تأمر بإحضار شهود ليقوموا بإدلاء شهاداتهم وتقديم المستندات وغيرها من الأدّلة، ولها أنْ تأمر المدّعي العام بتقديم أدّلة جديدة ويقع على هذا الأخير عبء إثبات أنّ المتّهم مذنب[5].

يحقّ للمحكمة كذلك أنْ تطلب تقديم الأدّلة المادية التي تفيد في القضيّة، وتقرير في مسألة قبول الأدّلة والبيانات والمذكّرات وغير ذلك ممّا له صلّة بالقضيّة، والحفاظ على النّظام أثناء المحاكمة وكفالة وجود سجّل كامل للمحاكمة[6]. وبعد اختتام إجراءات تقديم الأدّلة وإجراءات الدّفاع يقدّم المدّعي العام بيانا ختاميا، ويلي ذلك بيانا ختاميا للدّفاع عن

[1]–نص الفقرة 1 من المادّة 61 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]–نص الفقرة 7 من المادّة 61 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]–نص الفقرة 11 من للمادّة 61 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]–نص الفقرة 8 من المادّة 64 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[5]–نص الفقرة 6 من المادّة 64 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[6]–نص الفقرتين 9 و10 من المادّة 64 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

المتّهم وتسأل المحكمة المتّهم عمّا إذا كانت لديه أقوال أخرى وختامية، ثمّ تخلو المحكمة إلى نفسها في غرفة المداولة لوضع الحكم الذي ستصدره[1].

إذا انتهت المحكمة إلى تقرير صحّة الاتّهام المسند إلى المتّهم، فإنّها تنظر في توقيع العقوبة المناسبة عليه، وعليها أنْ تضع في الحسبان الأدّلة والدّفوع المقدّمة أثناء المحاكمة، وتكون ذات صلّة بالحكم وخطورة الجريمة والظّروف الخاصّة بالشّخص المدان. وباستثناء اعتراف المتّهم بالذّنب، وقبل إتمام المحاكمة، يجوز للدّائرة الابتدائية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب المدّعي العام أو المتّهم، عقد جلسة أخرى للنّظر في أيّة أدّلة أو دفوع إضافية ذات صلّة بالحكم[2].

يصدر الحكم في جلسة علنية، حيث تصدر الدّائرة الابتدائية قراراتها علنا فيما يتعلّق بمقبولية الدّعوى واختصاص المحكمة والمسؤولية الجنائية للمتّهم، وبمدّة العقوبة وبجبر الإضرار وذلك إنْ أمكن، بحضور المتّهم والمدّعي العام والممثّلين القانونيين للمجنى عليهم المشتركين في التّدابير، وممثّلي الدّول الذين اشتركوا في التّدابير[3].

الفرع الثّاني

تضمين نظام العقوبات تعزيزا للمسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

يدور المفهوم الحالي للجزاء الدّولي لدى الفقه الدّولي حول فكرة مفادها أنّ الجزاء الدّولي ذو فكرة عقابية، حيث يُعرِّفه الأستاذ "**محمد طلعت الغنيمي** بأنّه" إجراء إكراه يُتَّخَذ حيال من يرتكب فعلا غير مشروع". ويذهب "**جورج سل**" بقوله: "هو كلّ إجراء يُتَّخَذ لتحقيق احترام القانون ومنع انتهاكه". وقد أيّدت هذا المفهوم لجنة القانون الدّولي في تقريرها حول

[1]– القاعدتان141 و142 المتعلّقة بإقفال باب تقديم الأدلة والإدلاء بالبيانات الختامية من وثيقة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[2]–نص الفقرتين1 و2 من المادّة 76 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– القاعدة 144 المتعلّقة باتخاذ القرارات في الدائرة الابتدائية من وثيقة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

مشروع النّظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دوليّة في دورتها الخامسة والأربعين، وهذا في المادّتين **52** و **53** من هذا المشروع[1].

يُعدّ الجزاء كقاعدة عامة الرّكيزة الأساسية التي يقوم عليها القانون من ناحية إضفاء الشّعور بالإلزامية اتجاه قواعده، فهو يجعل القاعدة القانونية محلا للاحترام والإتّباع من قِبَل الأشخاص المخاطبين بها، وهو عنصر لازم لوجود القاعدة القانونية بسبب ما يحقّقه من ردع عام، إضافةً إلى إقرار العدالة الاجتماعية[2]. وفي مجال القانون الدّولي، تُعتبر العقوبة أيضا الصّورة النّموذجية للجزاء الدّولي، فهي النّتيجة الحتمية عند ثبوت المسؤولية الجنائية الدّولية للأفراد عن انتهاكهم لقواعد القانون الدّولي الجنائي والقانون الدّولي الإنساني[3].

لمْ ينص القانون الدّولي العُرْفي والاتفاقيات الدّولية الخاصّة بالقانون الدّولي الإنساني على عقوبات محدّدة على الأفراد مرتكبي الجرائم الدّولية، حيث اكتفت بإسباغ الصّفة الإجرامية على فعل معيّن دون تحديد عقوبته. غير أنّ القضاء الدّولي الجنائي سواء المؤقّت أو الدّائم لعب دورا بارزا في تحديد العقوبة الجزائية الدّولية على الأفراد منتهكي قواعد الدّولي الإنساني والقانون الدّولي الجنائي، حيث أنّ الإدانة الحقيقية وتوقيع العقوبة بشكل فعلي، لمْ يأت إلّا مع محاكمات الحرب العالمية الثّانية. وتمّ تأكيد العقاب الدّولي الجزائي ثانية في المحاكم الجنائية المؤقتة، ثُمَّ جاءت المحكمة الجنائية الدّولية التي كان لها أبعد الأثر في مجال تحديد العقوبات، وبشكل لا يَدَع أيّ حيّز للنّقد أو التّشكيك في قاعدة شرعية العقوبات[4].

1- **السّيد أبو عطيّة**، الجزاءات الدّولية بين النّظرية والتّطبيق،مؤسّسة الثّقافة الجامعية، مصر،2001، ص ص.92-95.

2- **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، الجزائر، أكتوبر 2008، ص. 225.

3 -**ARNOND Florian**, "La situation au Darfour **CYR Michel**, **Wembou Djeina** et **Fall Douda**, Le droit international humanitaire, Op.cit., P.129.

4- **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، مجّلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلّد أ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، ديسمبر 2016، ص.448.

يُلاحَظ أنّ النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية قد انتهج سياسة عقابية أكثر وضوحا مقارنة مع المحاكم الجنائية الدّولية السّابقة، حيث بَيَّن بدقّة أنواع العقوبات التي تطبّقها المحكمة، وبَيَّن سلطة هذه الأخيرة في تخفيضها، وحدّد القواعد الخاصّة بالإعفاء من العقاب وأيضا تقادم العقوبة. الأمر الذي يمكن اعتباره تَحوُّل جذري في القانون الدّولي الجنائي، بسبب أنّ معظم الاتفاقيات الدّولية في هذا المجال كانت تُقرِّر فقط الصّفة الإجرامية للفعل، دون تحديد العقوبة على نحو حازم وحاسم[1].

تَسْفر المحاكمات عن إصدار أحكام وتقرير عقوبات حدّدها النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، الذي يأخذ بمبدأ مشروعية العقوبة أي مبدأ "لا عقوبة إلّا بنص"، والذي وُرِد من خلال المادّة **23** بقوله: "**لا يُعاقب أيّ شخص أدانته المحكمة إلّا وفقا لهذا النّظام الأساسي**". لقد تمّ النصّ على العقوبات في نظام روما الأساسي ضمن الباب التّاسع الّذي جاء بعنوان "العقوبات"، فقسّمها إلى عقوبات سالبة للحرّية تتمثّل في السّجن، وعقوبات مالية للمحكوم عليه[2].

تتمثّل العقوبات السّالبة للحرّية في الأشغال الشّاقة، السّجن والحبس. والحقيقة أنّ هناك من يُميّز بين العقوبات السّالبة للحرية، الّتي لا يقتضي تنفيذها وضع المحكوم عليه في السّجن أيْ اعتقاله، وإنّما مجرّد تقييد حرّيته في الحركة والتّنقل، ومن صُور هذه العقوبات الوضع تحت مراقبة الشّرطة أو إلزام المحكوم عليه بالإقامة في مكان معيّن، أو حظر ارتياد مكان معيّن[3].

لا يوجد في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية أيّ ذكر للعقوبات السّالبة للحرّية الأخرى سواء الحبس أو الأشغال الشّاقة، فقد اكتفى فقط بعقوبة السّجن. ويتّضح من نصّ الفقرة **1** من المادّة **77** من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، أنّ السّجن من

---

[1]– **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، ص.447.

[2]– المادّة 23 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص. 226.

العقوبات المقرّرة في نظام روما، وأنّ هذه العقوبة يجب ألّا تتجاوز مدّة ثلاثين عاما كحدّ أقصى. ومع ذلك فقد أجاز النّص بالحكم بالسّجن المؤبّد بشرط أنْ تكون العقوبة لها ما يُبرّرها سواءً من حيث الخطورة الشّديدة للجريمة المرتكبة، أو من حيث الظّروف الخاصّة والشّخصية التي أحاطت بالشّخص المُدان بارتكاب الجريمة الدّولية[1].

تُشير الفقرة **2** من المادّة **78** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية إلى خصم أيّ فترة إنْ وجدت، يكون المحكوم عليه بالسّجن قد قضاها سابقا في الاحتجاز، كما للمحكمة أنْ تخصم أيّ وقت آخر قُضِي في الاحتجاز، فيما يتّصل بسلوك يكمن وراء الجريمة ذاتها[2].

كما أشارت الفقرة **3** من المادّة **78** للحالة التي يكون فيها الشّخص مُدانا بأكثر من جريمة واحدة، حينها تصدر المحكمة حكما على كلّ جريمة بمفردها، وحكما آخر مشتركا يحدّد مدّة السّجن الإجمالية، ويجب أنْ لا تقّل هذه الأخيرة عن مدّة أقصى كلّ حكم من الأحكام الصّادرة ضدّ نفس الشّخص، ولا تتجاوز فترة ثلاثين عاما أو عقوبة السّجن المؤبّد[3].

هذا ولمْ يتضمّن نظام روما عقوبة الإعدام ضمن العقوبات الواردة فيه، ويبدو أنّ هذا الاتّجاه الّذي سلكه واضعي نظام روما جاء يتطابق مع الاتّجاه العام في المجتمع الدّولي، الّذي يطالب بإلغاء عقوبة الإعدام من القوانين الدّاخلية [4].

1– **CATALETA Maria Stefania**, Profils juridiques de la peine dans la pratique pénale internationale entre sanction sic et simplifier et réinsertion sociale, **Revue Électronique de l'AIDP**, 1 décembre 2014, p13.

2– نص الفقرة 2من المادّة 78 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية. ولمزيد من التّفاصيل أنظر:
CATALETA Maria Stefania, Profils juridiques de la peine dans la pratique pénale internationale entre sanction sic et simplifier et réinseirtion sociale, Op.cit., p.19-20.

3– راجع نص الفقرة 3من المادّة 78 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

4– للإشارة فإنّه حتى النّظامين الأساسيين لمحكمتي يوغسلافيا ورواندا لم يتضمنا النّص على عقوبة الإعدام، على خلاف محكمة نورمبرغ الّتي أصدرت أحكاما بإعدام 12 مجرما دوليا طبقا لنص المادّة 27 من لائحة محكمة نورمبرغ، وكذا قانون مجلس الرّقابة على ألمانيا رقم 10 الّذي ذكر عقوبة الإعدام كأوّل العقوبات الّتي يتمّ تطبيقها ثم عدد باقي العقوبات.

تُعدّ عقوبة الإعدام من أقدم العقوبات وجودا من النّاحية التّاريخية، فقد لجأ إليها الإنسان في بداية الوجود البشري، ثُمّ اعتمدتها الدّول كوسيلة فعّالة لمحاربة أنواع محدّدة من الجرائم، لذلك فإنّ سبب توقيعها على الفرد يختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر، وذلك وفقا لفلسفة العقاب التي يتبّعها كلّ نظام قانوني. ولكن نظرا لأهمية وقدسية الحقّ الذي تسلبه هذه العقوبة وهو الحق في الحياة، فقد اعْتُبِرت من أشّد العقوبات جسامة وخطورة[1].

بيد أنّه يبدو بالرّجوع إلى المادّة **17** من نظام روما المتعلّق بالاختصاص التّكميلي للمحكمة، الّذي بموجبه لا تمارس المحكمة اختصاصها إلاّ إذا كانت الدّولة غير راغبة أو غير قادرة، أنّ هذه الدّول هي المختصة أوّلا بمتابعة المسؤولين عن الجرائم الأكثر جسامة. كما أنّ نص المادّة **80** من نظام روما الأساسي للمحكمة لا يمنع الدّول من تطبيق عقوبة الإعدام، في حالة تصدي قضائها لجرائم دوليّة واردة ضمن النّظام الأساسي، ومباشرة اختصاصه لها وتسليط عقوبة الإعدام الّتي يحدّدها قانونها الوطني[2]. إذ تنصّ المادّة **80** على أنّه: " **ليس في هذا الباب من النّظام الأساسي ما يمنع الدّول من توقيع العقوبات المنصوص عليها في قوانينها الوطنية أو يحول دون تطبيق قوانين الدّول التي لا تنصّ على العقوبات المحدّدة في هذا الباب**"[3].

بذلك تكون الدّول التي تنصّ على عقوبة الإعدام، قد تضمّنت اعتراف النّظام الأساسي بحقّها في النّص على هذه العقوبة والإبقاء عليها، إذا مارست الاختصاص القضائي الوطني وكانت قد أدرجت عقوبة الإعدام في قوانينها الداخلية[4].

---

[1]–**بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.451–452.

[2]–**BERNAZ Nadia**, Le droit international et la peine de mort, La Documentation Française, Paris, 2008, p.268.

[3]– نص المادّة 80 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]– **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص. 452.

يبقى أنّ خُلُوْ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية من نصٍ يُدْرج عقوبة الإعدام ضمن الجزاءات الجنائية، الّتي يكون لتلك المحكمة توقيعها على المدانين بارتكاب جرائم دوليّة، أَمْرًا يُمثّل انتقادا لهذا النّظام الأساسي، ومن شأن ذلك المساس باستقرار المجتمع الدّولي وأمنه، فضلا على تمكين المتّهمين بارتكاب جرائم دوليّة من الفرار والإفلات من العدالة الدّولية الجنائية. فكان على واضعي السّياسة الدّولية الجنائية، للحدّ من الجرائم الدّولية وعدم إفلات المجرم الدّولي من العقاب، إدراج عقوبة الإعدام ضمن الجزاءات الّتي يكون للمحكمة الجنائية الدّولية توقيعها على من يتّم إدانته بارتكاب جريمة دوليّة[1].

يُلاحظ أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، بعد أنْ قرّر عقوبة السّجن الّتي يكون للمحكمة إنزالها على الشّخص المدان كعقوبة أصلية وفقا للفقرة **1(أ، ب)** من المادّة **77**، قد أجاز للمحكمة بموجب الفقرة **2** من ذات المادّة أنْ تأمر بالإضافة إلى عقوبة السّجن بفرض غرامة، وذلك بموجب المعايير المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أو تحكم كذلك بمصادرة العائدات والممتلكات، والأصول المتحصلّة من اقتراف الجريمة الدّولية [2]،التي تُشكّل ما يسمى بالعقوبات المالية، وهي العقوبات الّتي تعيب الذمّة المالية للمحكوم عليه.

تعني الغرامة إلزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من المال إلى الخزانة العامة للدّولة، بالتّالي إيلام المحكوم عليه بطريق الاقتطاع من مَالِه، فوسيلة الإيلام في الغرامة المالية كعقوبة هي الاقتطاع من المال. تُعدّ الغرامة من أقدم العقوبات وترجع في أصلها إلى نظام الديّة الّذي كان مطبّقا في الشّرائع القديمة، وهي نظام يختلط فيه العقاب بالتّعويض، ثُمَ تطوّرت بعد ذلك إلى أنْ أصبحت في الشّرائع الحديثة عقوبة خالصة خالية من معنى التّعويض. أمّا المصادرة، فهي الاستيلاء على الأموال أو الأشياء ذات الصلّة بالجريمة،

---

[1]– **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.225–226.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.227.

سواءً وقعت هذه الأخيرة بالفّعل، أمْ كان يُخْشَى وقوعها. وتتمّ المصادرة قهرا بطريق الإكراه بواسطة حكم قضائي[1].

تُحوّل في الأخير كلا من الغرامات والمصادرات المحصّل عليها إلى الصندوق الإستئماني المشار إليه في المادّة **79** من النّظام الأساسي، والذي يتّم إنشاؤه أساسا لصالح المجنى عليهم وكذا أُسَرِهِم[2].

تجدر الإشارة إلى أنّه عند وجود تعارض بين العقوبات الّتي تنص عليها القوانين الوطنية للدّول، والعقوبات الواردة بالنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، فقد جاءت المادّة **80** من النّظام الأساسي موضّحة أنّه ليس هناك تعارض بين تطبيق السّلطات الوطنية للعقوبات المنصوص عليها في قوانينها الوطنية، متى انعقد لها الاختصاص بنظر الدّعوى، وبين العقوبات الواردة في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، وذلك في حالة انعقاد الاختصاص لها بنظر الدّعوى، بغضّ النّظر عمّا إذا كانت تلك العقوبات تتّفق وتتماشى مع تلك الواردة في النّظام الأساسي من عدمه [3].

تضمّن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية إلى جانب أنواع العقوبات الدّولية الجنائية، مجموعة من الأحكام تخصّ هذه العقوبات، فمنها ما يتعلّق بتقدير العقوبة وتخفيضها، ومنها ما يتعلّق بأسباب سقوطها.

بالنّسبة لتقدير العقوبة وتخفيضها، فإنّ القضاء الدّولي الجنائي يتمتّع بسلطة تقديرية لأجل تقدير العقوبة، عند تطبيق العقوبات الواردة في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية على مقترفي الجرائم الواردة فيه. وحسب نص الفقرة **1** من المادّة **78** من النّظام

---

[1]– **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص. 452-453.

[2]– نص المادّة 79 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]–**شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المرجع السّابق، ص.227.

الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، فإنّه يجب أثناء تقدير العقوبة مراعاة عوامل مثل خطورة الجريمة والظّروف الخاصّة للشّخص المدان[1].

فتُراعي المحكمة الجنائية الدّولية، عند قيامها بتحديد مقدار العقوبة المتعيّن تطبيقها على الفرد المدان، عدّة أمور مثل الضّرر الحاصل، ولا سيما الأذى الذي أصاب المجنى عليه وأسرته، وكذلك طبيعة السّلوك غير المشروع المُرْتكَب والوسائل التي استخدمت لارتكاب الجريمة، ومدى مشاركة الشّخص المدان، ومدى القّصد والظّروف المتعلّقة بالطّريقة والزّمان والمكان، وسِنَّ الشّخص المُدان، وحظّه من التّعليم وحالته الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك تأخذ المحكمة في الاعتبار عند تقديرها للعقوبة ظروف التّخفيف والتّشديد وكيفية تخفيض العقوبة من جهة، وكيفية انقضاء هذه العقوبات الجزائية من جهة أخرى[2].

فصّلت القاعدة **145** الفقرة **2** من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصّة بالمحكمة الجنائية الدّولية في ظروف التّخفيف وظروف التّشديد التي تأخذ بها المحكمة. من بين ظروف التّخفيف الظّروف التي لا تُشكّل أساسا كافيا لاستبعاد المسؤولية الجنائية، كقصور القدرة العقلية أو الإكراه، وكذا سلوك المحكوم عليه بعد ارتكاب الجرم، بما في ذلك أيّ جهود بذلها لتعويض المجنى عليه، أو أيّ تعاون أبداه مع المحكمة.

أمّا ظروف التّشديد فتتمثل في أيّ إدانات جنائية سابقة بجرائم من اختصاص المحكمة أو تماثلها، إساءة استعمال السّلطة أو الصّفة الرّسمية، ارتكاب الجريمة إذا كان المجنى عليه مجرّدا على وجه الخصوص من أيّ وسيلة للدّفاع عن النّفس، ارتكاب الجريمة بقسوة زائدة أو تعدّد المجنى عليهم، ارتكاب الجريمة بدافع ينطوي على التّمييز وفقا لأيّ من

---

[1]– إذ تنصّ الفقرة الأولى من المادّة 78 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية على: "تراعي المحكمة عند تقدير العقوبة عوامل مثل خطورة الجريمة والظّروف الخاصة للشّخص المدان وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات".

[2]– **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص. 453.

الأسس المشار إليها في الفقرة 3 من المادّة 21، وأَيُّ ظروف لمْ تُذْكَر ولكنّها تُعدّ بحكم طبيعتها مماثلة لتلك المذكورة أعلاه[1].

فيما يخصّ الحكم بعقوبة السّجن المؤبّد، فإنّه يجوز للمحكمة إصدارها حيثما تكون مبرّرة بالخطورة البالغة للجُرم وبالظّروف الخاصّة للشخص المدان، بوجود ظرف أو أكثر من ظروف التّشديد.

جاء في المادّة **110** من النّظام الأساسي للمحكمة في الفقرتين **1** و**2** عن تخفيض العقوبة، أنّه لا يجوز لدولة التّنفيذ أنْ تفرج عن الشّخص قبل انقضاء مدّة العقوبة الّتي قضت بها المحكمة الجنائية الدّولية، حيث يكون للمحكمة وحدها حق البتّ في أيّ تخفيض للعقوبة، وتبتّ في الأمر بعد الاستماع إلى الشّخص[2].

يُلاحظ أنّه إذا قضى الشّخص المحكوم عليه ثُلثي مدّة العقوبة أو خمسا وعشرين سنة في حالة السّجن المؤبّد، فإنّه يكون للمحكمة الجنائية الدّولية أنْ تُعيد النّظر في حكم العقوبة لتقرّر ما إذا كان ينبغي تخفيفه، ويتعيّن ألاّ تُعيد النّظر في الحكم قبل انقضاء هذه المدّة[3]. ولكي تتمكّن المحكمة من إعادة النّظر في مسألة تخفيض العقوبة، فإنّه يتعيّن عليها مراعاة توفّر مجموعة العوامل المتمثّلة في الاستعداد المبكّر والمستمرّ من جانب الشّخص للتّعاون مع المحكمة فيما تقوم به من أعمال التّحقيق والمقاضاة، وكذا قيام الشّخص بالمساعدة على إنفاذ الأحكام والأوامر الصّادرة عن المحكمة في قضايا أخرى، وبالأخصّ المساعدة في تحديد مكان الأصول الخاضعة لأوامر بالغرامة أو المصادرة أو التّعويض، الّتي يمكن استخدامها لصالح المجني عليه[4].

---

[1]– نص الفقرة 2 من القاعدة 145 منالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصّة بالمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نص الفقرة 1 و 2 من المادّة 110 منالنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– نص الفقرة 3 من المادّة 110 منالنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]–نصّ الفقرة 4 من المادّة 110 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

في شأن أسباب سقوط العقوبة فإنّ الأسباب متعدّدة منها العفو عن العقوبة، والمقصود هنا العفو الخاص لا العام أو الشّامل. يُعرَّف العفو الخاص على أنّه إنهاء الالتزام بتنفيذ العقوبة إزاء شخص صدر ضدّه حكم، إنهاءً كلّيا أو جزئيا، أو استبدال التزام آخر به، موضوعه عقوبة أخرى.

يتبيّن بالإطّلاع على نصوص النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية أنّها لا تتضمّن أيّ إشارة صريحة للعفو عن العقوبة، ذلك أنّ الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية التي تترتّب عن ارتكاب الجرائم الدّولية، والفظاعة الّتي تتمّ بها، والنّتائج الكارثية التي تتركها والّتي وقعت في كلّ من البوسنة والهرسك ورواندا سابقا، والّتي مازالت ماثلة أمام أعين الرّأي العام الدّولي، هي ما دفع إلى تضمين نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية نصا صريحا، يقرّر عدم جواز سريان العفو على العقوبات المحكوم بها على الأشخاص المُدانين بارتكاب جرائم دوليّة[1].

بالإضافة إلى سبب العفو عن العقوبة هناك سبب انقضاء العقوبة، الّذي يُعدّ التنفيذ هو الطّريق الطّبيعي لتحقيقه. بيد أنّ العقوبة قد تنقضي بغير هذا الطّريق الطّبيعي، لطروء سبب لاحق على صدور الحكم البّات، كان من شأنه إمّا انقضاء التزام المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة مع بقاء الحكم الصّادر ضدّه قائما من النّاحية القانونية، كوفاة المحكوم عليه أو تقادم العقوبة أو العفو عنها، وإمّا محو الحكم ذاته وزوال آثاره الجنائية، وهو ما يتحقّق في حالتي ردّ الاعتبار والعفو الشّامل[2].

تلك هي مجمل الأسباب العامة لانقضاء العقوبة، وهناك أسباب خاصّة تنقضي بها العقوبة الصّادرة في حكم بات في جرائم محدّدة في القانون حصرا. فوفقا للفقرة **3** من المادّة **145** من قواعد الإثبات والقواعد الإجرامية، يجوز إصدار حكم بالسّجن المؤبّد حينما تكون

---

[1]– **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.229–230.

[2]–**المرجع نفسه**، ص.231.

هذه العقوبة مبرّرة بالخطورة البالغة للجُرم والظّروف الخاصّة بالشّخص المدان، بوجود ظرف أو أكثر من ظروف التّشديد[1].

يبقى سبب آخر وهو تقادم العقوبة، حيث حدّد القانون مُدَد لتنفيذ الأحكام الصّادرة بالعقوبات، وإنْ انقضت هذه المُدَدْ دون تنفيذها، سقطت العقوبات وانقضى حقّ الدّولة في تنفيذها[2].وبخصوص النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، فقد نصّ صراحة في المادّة **29** منه على عدم تقادم الجريمة الدّولية، أيًا كانت أحكام هذا التّقادم، وهو ما يستفاد من العبارة الأخيرة، ومن ثمّ فإنّه ليس بمقدور أيّ من الدّول الأطراف وضع قيد زمني لحماية الشّخص من العقاب[3].بيد أنّه لم يتضمّن نصا صريحا على عدم تقادم العقوبة الصّادرة في الجرائم الدّولية، كما هو الشّأن بالنّسبة لنص المادّة 29 منه الّذي يقرّر صراحة عدم تقادم الجرائم الدّولية. ويبدو أنّه حتى ولو لم يتضمّن نظام روما الأساسي أيّ نص يتحدّث عن عدم تقادم العقوبة الدّولية، فالمنطق يقتضي القول بأنّ النّظام يذهب نحو إقرار عدم تقادمها، لأنّه لو أقّر تقادمها لنظّم المسألة إجرائيا من حيث مدّة هذا التّقادم، إعمالا لمبدأ الشّرعية[4].

يُعدّ اعتماد المادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، الخطوة الأولى والإيجابية نحو هدم التفرقة التي استقرّت منذ القدم بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية لأغراض تجزئة جملة أحكام القانون الدّولي الإنساني، إذ أكّدت هذه المادّة إمكانية تطبيق جملة المبادئ

1–نص الفقرة 3 من المادّة 145 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

2– تكمن الحكمة من التّقادم في أنّ المتّهم قد لقي جزاءه بتواريه عن الأنظار مدّة طويلة، وأنّ الجريمة وعقوبتها قد مُحِيت من ذاكرة النّاس، وبالتّالي فلا مصلحة للمجتمع في التّنفيذ. والعقوبة في القانون الدّولي الجنائي لا تسقط بالتّقادم، الأمر الّذي أكّدته المادّة **7** من لائحة نورمبرغ، والمادّة **4** من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية لعام 1968، وكذا نص المادّة **5** من مشروع مدونة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها.

3– راجع نصوص المواد:

– المادّة 07 من لائحة نورمبرغ.

– المادّة 04 من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية لعام 1968.

– المادّة 05 من مشروع مدونة الجرائم المخلة لسلم الإنسانية وأمنها.

– المادّة 29 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

4– **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.232–233.

الإنسانية المطبّقة في النّزاعات المسلّحة الدّولية إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إذ أنّ هذه المبادئ لا تخصّ نزاعا مسلّحا بعينه، بقدر ما تخصّ الإنسانية جمعاء التي تعاني من ويلات التّقتيل والهجر والتّعذيب، بغضّ النّظر عن أطراف النّزاع ومداه الزمني والجغرافي.

تلتها خطوة أكثر إيجابية حين اعتماد البروتوكول الثّاني، الذي كرّس الحماية لضحايا النّزاعات المسلّحة غير الدّولية التي لا تقلّ أهميّة عن تلك المكرّسة في اتفاقيات جنيف الأربع، الأمر الذي يؤكّد بما لا يدع مجال للشّك بأنّ أفراد النّزاعات المسلّحة الدّولية بجملة أحكام القانون الدّولي الإنساني، وإلقاء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في صميم السّلطان الدّاخلي للدّول، أمرٌ لمْ تقتضيه خصوصية ذاتية في هذه النّزاعات بقدر ما اقتضته إرادة الدّول ذاتها.

يمكن القول أنّ ما يؤكّد وبلا شكّ اضمحلال أسس التّمييز بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية هو امتداد الطّبيعة الجنائية الدّولية للأعمال المحظورة المرتكبة في النّزاعات الأخيرة بحيث لم تعد حكرا على النّزاعات المسلّحة الدّولية، إذ أنّ شيوع الأعمال الوحشية التي صاحبت معظم النّزاعات الداخلية أدّت إلى انتشار الوعي بضرورة حظر هذه الأعمال التي تُعدّ انتهاكا لقواعد القانون الدّولي الإنساني، وإمكانية إثارة المسؤولية الجنائية الدّولية للأفراد الذين ارتكبوها على مستوى القضاء الجنائي الدّولي.

لقد شملت الاتهامات الموجّهة إلى عدد من مجرمي الحرب في النّزاع الدّائر في البوسنة والهرسك انتهاكات أحكام المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكولين الإضافيين، كما أنّ المادّة الرّابعة من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة نصّت صراحة على اختصاص المحكمة بالنّظر في انتهاكات القانون الدّولي المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكول الثّاني، وقد أكّدت المحكمة أنّ انتهاكات هذه الأحكام تمثّل جرائم دولية في مفهوم القانون الدّولي العُرْفي، وقد أكّد على ذلك مرّة أخرى النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، وبذلك لم تَعُدْ المخالفات الجسيمة قاصرة على النّزاعات المسلّحة الدّولية، وإنّما شملت مؤخّرا النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

وعليه تتصور هذه الدراسة أنْ تكون القاعدة العامة للمسؤولية الجنائية الدّولية الفردية في القانون الدّولي، وخاصّة عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، هي أنْ تترتّب المسؤولية الجنائية الدّولية على أيّ فرد يقوم بانتهاك القانون الدّولي الإنساني، ويكون عرضة للمحاكمة والعقاب بواسطة المحكمة الدّولية أو المحكمة الداخلية المختّصة وذلك بموجب أحكام القانون الدّولي مباشرة، وذلك بغضّ النّظر عمّا إذا كان الفعل المرتكب غير معاقب عليه في القانون الوطني.

فقد فرضت التطوّرات على الصّعيد الدّولي امتداد المسؤولية الجنائية وآثارها على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، بمعنى أنّ انتهاك أحكام القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، أصبح يشكّل –وبصورة لا لبس فيه– جرائم يُعاقب عليها، وأثبتت التطوّرات –من جانب أخر– أنّ غموض أو سكوت النّصوص الاتفاقية بخصوص المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، لا تنفي صفة الجرائم عنها.

الباب الثّاني

الإطار التّطبيقي للمسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

لا تُقيم اتفاقيات القانون الدّولي الإنساني المسؤولية الجنائية إلاّ على الانتهاكات المرتكبة في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية، ولا تشتمل على قيام آلية قضائية دوليّة للمعاقبة على جرائم الحرب، إلاّ أنّها لا تستبعد قيام مثلَ هذه الآلية، وهو ما تكرّس فعلاً بإنشاء المحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة والمحاكم الجنائية المدوّلة.

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطوُّرات عميقة ومتسارعة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، في مجال تطبيق مبدأ المساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني. إذ أمام تزايد الانتهاكات المتكرّرة له، تحرك المجتمع الدّولي رغبة منه في ردع المجرمين الدّوليين، الّذين عادة ما يختبئون تحت غطاء الدّولة للتّهرب من مسؤولياتهم الجنائية، بإنشاء المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة (Tribunaux Ad hoc) والمحاكم الجنائية المدوّلة (Tribunaux de Type Hybride)،الّتي تُعدُّ وبحقٍّ سابقة تاريخية ذات أهمية قصوى في مجال تدعيم فكرة الجريمة الدّولية في ظلّ القانون الدّولي الجنائي، حيث أدّت محاكماتها إلى تجسيد مبدأ إعمال المسؤولية الجنائية الدّولية بالنّسبة للأفراد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وإمكان توقيع الجزاء الجنائي على كل من يثبت ارتكابه إحدى الجرائم الدّولية **(الفصل الأوّل)**.

إذا كانت السّوابق القضائية الجنائية قد أكّدت على أنّ المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة والمدوّلة قد شُكِّلت تحت عنوان "انتهاكات القانون الدّولي الإنساني"، فلقد أثبتت تلك المحاولات مدى الحاجة إلى نظام دائم للعدالة الجنائية الدّولية، نظرا لمّا تعرّضت له المحاكم الجنائية السّابقة من صعوبة وعراقيل وتعقيدات وانتقادات، وهو ما حدا بالمجتمع الدّولي إلى تكثيف الجهود من أجل التوّصل إلى إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة، الّذي يُشكِّل بحقٍّ أهم الخطوات الّتي قطعها المجتمع الدّولي نحو إضفاء الفعّالية على أحكام القانون الدّولي الإنساني، وتقدُّما حاسما في مناهضة الإفلات من العقاب، وضمان احترام

القانون الدّولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على نحو أفضل، فهو يمثّل الحدث العالمي الأكبر وغير المسبوق على طريق تعزيز الضّمانات اللاّزمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية وطنيا ودوليا، وللتصّدي للانتهاكات الجسيمة التي تتعرّض لها هذه الحقوق وتلك الحريات، خاصة في أوقات النّزاعات المسلّحة الدّولية منها والدّاخلية على حدّ سواء. بيد أنّ هذه الآلية سرعان ما ألقي الكثير من ظلال الشّك حول مدى فعاليتها وقدرتها فعلا على فرض الاحترام الواجب لقواعد القانون الدّولي الإنساني، وتنفيذها إذ أثبت الواقع العملي وجود العديد من العقبات أو التّحديات التي تحول دون تحقيقها للعدالة المرجوّة **(الفصل الثّاني)**.

الفصل الأوّل

تطبيقات القضاء الجنائي الدّولي المؤقّت للمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

سعى المجتمع الدّولي إلى المعاقبة على ارتكاب الأفعال الجسيمة المخالفة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة التي تمّ وصفها بالخطورة الإجرامية، والبحث عن إنشاء جهاز قضائي دولي مهمّته معاقبة الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات من أجل الحدّ من هذه الأفعال، فتمّ تشكيل المحكمتين الجنائيتين الدّوليتين لكلّ من يوغسلافيا سابقا ورواندا، اللّتين عملتا منذ إنشائهما على تجسيد وإعمال قواعد المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، من خلال إصدار عدّة أحكام في مواجهة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية التّي شهدتها كلّ من يوغسلافيا ورواندا (**المبحث الأوّل**).

لقد مهّد إنشاء المحكمتين الخاصتين ليوغسلافيا سابقا ورواندا في بداية التّسعينات إلى إنشاء نظم قانونية قضائية مستحدثة، تمزج ما بين النّظامين القضائيين الوطني والدّولي، تُعْرَفُ بالمحاكم الجنائية الخاصة لسيراليون، والغُرَف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية، الّتي أُنْشِئت لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في الحروب الأهلية التي عرفتها هاتين الدّولتين (**المبحث الثّاني**).

المبحث الأوّل

تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمتي يوغسلافيا ورواندا

شهد القرن العشرين العديد من الأحداث التّي ساهمت في تطوير معالم القانون الجنائي الدّولي والقانون الدّولي الإنساني، وذلك على الرّغم من حداثة فكرة إنشاء قضاء دولي جنائي وعدم ظهور عمليات له إلاّ في أعقاب الحربين العالميتين، من خلال إنشاء المجتمع الدّولي لهيئات قضائية لمساءلة الأفراد عن أفعالهم التّي تسبّبت في ارتكاب جرائم بلغت حدّا من الفظاعة والقسوة، وأدّت إلى قتل وتشريد الملايين من البشر، وذلك بإقرار المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وتطبيقها الفعلي.

واجه المجتمع الدّولي في مطلع التّسعينات، أيْ عقب انتهاء الحرب الباردة، حالتين استثنائيتين عجّلتا في تدخّل مجلس الأمن للحدّ من الإفلات من العقاب أمام بشاعة الجرائم المرتكبة. ففي سنة 1991 ارتكب الصّرب في يوغسلافيا أشدّ الجرائم بشاعة في حقّ المسلمين، فشهدت المنطقة أكبر أزمة منذ الحرب العالمية الأولى. هذه السّلسلة من الانتهاكات دفعت المجتمع الدّولي إلى المطالبة بضرورة معاقبة مرتكبي تلك الجرائم أمام محاكم جنائية دوليّة، وهو ما تمّ بالفّعل بالنّسبة لنزاع يوغسلافيا عام 1993 **(المطلب الأوّل)**.

في الوقت الذّي ارتكبت فيه مثل هذه الأفعال البشعة في حقّ المدنيين المسلمين في هذا الجزء من أوروبا، بدأ فتيل الحرب الأهلية يشتعل في رواندا مخلّفا وراءه عشرات الآلاف من القتلى، جراء عمليات الإبادة التّي تعرّضت لها قبيلة "التّوتسي" من طرف قبيلة "الهوتو"، ممّا أدّى إلى إنشاء محكمة رواندا التّي عزمت بفضل عدالتها على تجسيد احترام حقوق الإنسان أثناء النّزاعات المسلّحة، بتسليط العقاب دون تردّد على المتّهمين الذين ارتكبوا

انتهاكات جسيمة للقانون الدّولي الإنساني إبان النّزاع المسلّح غير الدّولي في إقليم رواندا **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمة يوغسلافيا

اتّسمت الانتهاكات التي ارتكبت خلال العقد السّابق بالجسامة والوحشية في بقاع كثيرة من العالم، ممّا دعا مجلس الأمن إلى التّدخل للحدّ من آثار النّزاع في يوغسلافيا السّابقة بين كل من الصّرب والبوسنة والهرسك، ووقف الانتهاكات المتعلّقة بمخالفة القانون الإنساني الدّولي في يوغسلافيا السّابقة، وذلك نتيجة الأعمال البشعة التي ارتكبتها القوات الصّربية في إقليم "كوسوفو"، وكذلك المذابح التّي تمّت في كلّ من البوسنة والهرسك **(الفرع الأوّل)**.

مرّ المجتمع الدّولي في ظلّ محكمة يوغسلافيا بعدّة تجارب في الواقع العملي في مجال تثبيت المسؤولية الجنائية الفردية، وفرض العقوبة الجزائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. فقد باشرت المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا مهامها بمحاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، سواء تلك الخاصّة بالنّزاعات المسلّحة الدّولية أو غير الدّولية **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

الانتهاكات الواقعة ضدّ قواعد القانون الدّولي الإنساني اثر النّزاع المسلّح في يوغسلافيا سابقا

ظلّت يوغسلافيا خلال الحرب الباردة تعمل في إطار دول عدم الانحياز بعيدا عن سياسة الاستقطاب التّي ظلت سائدة في أوربا آنذاك، واستطاع "تيتو" أنْ يحافظ على استمرار الاتحاد اليوغسلافي ويلعب دورا مهما في العلاقات الدّولية. ولكن مع انتهاء الحرب الباردة

وظهور موجة من حركات الانفصال عن الدّولة الأم خاصة في أوربا الشّرقية، ساعد ذلك بعض جمهوريات الاتّحاد اليوغسلافي إلى التّطلع على الاستقلال، وكانت البوسنة والهرسك لها ذات التّطلعات، ولذا أعلنت الحكومة البوسنية في 29 فيفري 1992 عن استفتاء عام لمعرفة رأي السّكان، وقد جاءت نسبة الاستفتاء بموافقة 70 % من السّكان على الاستقلال عن صربيا. وقد حظيت الجمهورية النّاشئة بالاعتراف باستقلالها من كل دول أوربا والولايات المتّحدة وأصبحت عضوا في الأمم المتّحدة، لكن الأقليّة الصّربية لم تحترم رأي الأغلبية، ولم تقبل بالحكومة الشّرعية التي جاءت عن طريق انتخابات حرّة، من ثمّ بدأت المليشيات الصّربية في تنظيم صفوفها والقيام بأعمال عنف وتحدي للحكومة الشّرعية، وبدأت بمهاجمة المناطق الصّربية عن كونها عصيان أو تمرّد مسلّح ضدّ الحكومة الشّرعية من قِبَل بعض مواطنيها[1].

يعتبر النّزاع في البوسنة والهرسك أحد النّتائج التّي ترتبّت على تفكّك الاتّحاد الفيدرالي اليوغسلافي السّابق، وسعي جمهورياته إلى الاستقلال. هذه النّزعة الاستقلالية التّي لم تصادف قبول دولتي الصّرب والجبل الأسود، اللّتين كانتا ترغبان في الإبقاء على شكل من أشكال الاتّحاد بين جمهوريات الاتّحاد السابق، لذا اندلعت نيران الحرب بين أبناء القوميات المختلفة التي كان يتألّف منها شعب الاتّحاد اليوغسلافي السّابق[2]، وخاصّة بين الصّرب والكروات المسلمين. ولئن كان القتال الذي صاحب استقلال جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا قد

1–**الشّيخة حسام علي عبد الخالق**، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب(مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك)، دار الجامعة الجديدة للنّشر، د.م. ن، 2004، ص.263–264.

2– كانت يوغسلافيا تتكوّن من ستّ جمهوريات، صربيا وهي أكبر الجمهوريات وعاصمتها بلجراد، كرواتيا عاصمتها زغرب، وسلوفييينا وعاصمتها لوبيانا، البوسنة والهرسك وعاصمتها سراييفو، جمهورية مقدونيا وعاصمتها تيوجراد، وإقليمان هما فوديفونيا وكوسوفا. وفي داخل كل جمهورية توجد طوائف ذات ثقافات مختلفة، وقوميات متباينة وعرقيات بينهما ثارات قديمة، تصل في بعض الجمهوريات إلى عشرين جماعة عرقية وإلى أربعة عشر لغة ولهجة، كما يوجد تفاوتا في التّاريخ والدّين وحتّى الطّباع البشرية ذاتها. عاشت يوغسلافيا كدولة موحّدة لمدّة أربعة وسبعين عاما، لم يتّم خلالها أي تجانس يذكر بين شعوب هذه الجمهوريات، وقد اتّضح ذلك بعد سقوط الحزب الشّيوعي الحاكم وظهور العصبيات القديمة والقوميات التّي أصبحت تنادي بالاستقلال والانفصال عن الحكومة المركزية في بلجراد، ونتج عن ذلك استقلال كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا. وقد رفض الصّرب الانفصال ومعهم مجلس الرّئاسة اليوغسلافي الذي يسيطرون عليه، وبدأ الصّرب يجهّزون جيوشهم لتأديب الدّول التي انفصلت، ثمّ اندلعت الحرب بين كرواتيا والصّرب عام 1991 بعد أن أعلنت كرواتيا استقلالها.

تميّز بالشّدة والعنف، فإنّ القتال الذي واكب الإعلان عن استقلال جمهورية البوسنة والهرسك قد اتّخذ أبعادا أشدّ خطورة، حيث تلازم مع اقتراف الكّثير من الفظائع البشعة[1].

اشتعل الصّراع المسلّح في أعقاب إعلان صرب البوسنة استقلالهم عن البوسنة في أفريل1991،وأيّدتهم في ذلك جمهورية صربيا والجبل الأسود حيث أمدّتهم بالأسلحة والجنود وكان دعما مباشرا، ممّا أدّى إلى استيلاء صرب البوسنة على مايزيد عن 70٪ من مساحة دولة البوسنة والهرسك، وعملوا على إجراء عمليات التّطهير العرقي بصورة كبيرة ضدّ المسلمين. وفي الجانب الآخر سيطر الكروات على 20٪ من مساحة البوسنة والهرسك، وأصبحت الأغلبية المسلمة في وضع لا تُحْسَد عليه، حيث تمّ محاصرتها في شريط ضيّق من الأرض وتعرّضوا لحرب إبادة، ممّا دفع البعض للقّول بأنّ ما حدث في البوسنة والهرسك بعد 1991 في الحقيقة جرائم ضدّ الإنسانية، وهي جرائم يندى لها الجبين[2].

لم تقف حكومة صربيا –كما أسلفنا– على الحياد من العصيان المسلّح للأقّلية الصّربية في جمهورية البوسنة والهرسك، ولم تكتف بالتأييد السّياسي أو الإعلامي، وإنّما خطت خطوة واسعة، إذ قامت بالتّدخل عسكريا عن طريق قواتها المسلّحة (الجيش الاتحادي

1– **محفوظ سيد عبد الحميد محمد**، دور محكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السّابقة في تطوير أحكام القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.100.

2– لقد نجح الرّئيس الصّربي سلوبودان ميلوسوفيتش في إثارة عداء الجماعات اليوغسلافية العرقية والقومية التي رفضت الخضوع لهيمنة الشّعب الصّربي وحزب ميلوزوفيتش. وبالنّتيجة أدى هذا العدوان إلى ارتكاب الصّرب أعمالا وحشية خاصة في حق مسلمي البوسنة والهرسك، فأبادوا القرى وقتلوا المدنيين العزل الأبرياء ومارسوا أفظع ألوان التّعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحجز التعسفي، وأخذ الرهائن، وتدمير المستشفيات وسيارات الإسعاف، والاغتصاب الجماعي للنّساء، وتشييد المعسكر لإذلال النّفسي والتّصفية الجسدية، والدّفن في مقابر جماعية، ومختلف عمليات التّطهير العرقي. فقد تمّ تهجير الآلاف من المسلمين، إذ بلغ عدد المهاجرين مليون ومائتان وسبعون ألف لاجئ، كما أنّ هناك حوالي أربع مائة ألف معتقل في المعسكرات الصّربية، وحدثت جرائم اغتصاب ضدّ النّساء، كما سجّلت حالات استخدم فيها الصّرب المواد الكيميائية في قتل المسلمين، وقاموا بفرض حصار على المسلمين لتجويعهم ليموتوا جوعا، أو بانتشار الأوبئة لعدم وجود الماء، ومن ناحية ثانية تعرّضت بعض المدن البوسنية لهجوم كرواتي نتج عنه مذابح عديدة كمدينة موستار التّي تعرّضت لمذبحة راح ضحيتها مائة وأربعة من المسلمين، كما قد قام الكروات بتجهيز مائة وستين ألف مسلم وقد تعرّضوا للجوع والتّعذيب.

سابقا)، وحاصرت بقواتها مدينة "سراييفو" عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك وهدّدت باقتحامها، ممّا دفع حكومة البوسنة لإعلان التّعبئة العامة لقوات الدّفاع الشّعبي لمواجهة هذا الجيش المحاصر لـ"سراييفو".

تثور في هذه المرحلة من النّزاع الصّعوبة في تكييفه قانونيا في ضوء أحكام القانون الدّولي، هل هو نزاع دولي مسلّح، حيث تقف القوّات المسلّحة التّابعة لجمهورية البوسنة في مواجهة الجيش الصّربي مباشرة، إذ يمكن تكييف النّزاع المسلّح في هذه الحالة على أنّه نزاع دولي مسلّح بين شخصين من أشخاص القانون الدّولي يتمتّعان باعتراف دولي كامل. لكن بالنّظر إلى العلاقة القائمة بين الأقلية الصّربية وحكومة البوسنة، خاصّة بعد أنْ استطاعت أنْ تسيطر على مساحة جغرافية من إقليم دولة البوسنة وتعلن سيطرتها وسيادتها الكاملة عليه، فالواقع أنّ التّكييف القانوني للنّزاع من هذه الزّاوية يؤدّي إلى تكييف النّزاع بأنّه نزاع مسلّح غير دولي، أيْ أنّه يدور في إطار دولة واحدة بين الحكومة الشّرعية وبين فصيل من مواطنيها، الّذين خرجوا عليها وحملوا السّلاح في مواجهتها[1].

يتبيّن –إلى جانب ذلك– بالرّجوع إلى النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية بشأن الصّراع في يوغسلافيا، وبتحليل نص المادّة **5** منه أنّ المحكمة نظرت إلى النّزاع باعتبار أنّه نزاع دولي من ناحية، وداخلي من ناحية أخرى، أيْ أنّه نزاع مختلط. والحقيقة أنّ هذه المادّة أدّت إلى الخّلط بين النّزاعات المسلحّة الدّولية وغير ذات الطّابع الدّولي بدلا من أنْ تضع خطوطا فاصلة بينهما حتىّ يسهل التّمييز بينهما، وبدعّم ما ذهب إليه القاضي "**جورج أبي صعب**" بأنّ المحكمة وفقا للقانون الدّولي، كان عليها أنْ تطبّق أحكامها فقط على النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي.

[1]–**الشّيخة حسام علي عبد الخالق**، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب(مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك)، مرجع سابق، ص.265–267.

وإنْ كانت المحكمة الجنائية الدّولية بشأن يوغسلافيا تردّدت بين القّول أنّ النّزاع في البوسنة والهرسك هو نزاع دولي أو غير ذي طابع دولي، عندما قالت بأنّ الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبت منذ سنة 1991 ينطبق عليها أحكام القانون الدّولي الإنساني باعتبارها جرائم ارتكبت بمناسبة نزاع دولي. لذا انتهت المحكمة إلى تكييف الصّراع على أنّه نزاع مختلط يجمع بين صفتي النّزاع المسلّح الدّولي وغير ذي الطّابع الدّولي[1].

لقد أجمع الرّأي العالمي على أنّ النّزاع في البوسنة والهرسك نموذج لحروب التّطهير العرقي، وكان هذا النّزاع أعنف الأحداث التّي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثّانية. لذا ونتيجة لما حدث في يوغسلافيا السّابقة من جرائم دولية، وإزاء تفاقم الموقف في جمهوريات السّابقة بصفة عامة، وفي البوسنة والهرسك بصفة خاصّة، وأمام الانتهاكات الإنسانية والاعتداءات السّافرة التي ارتكبها الصّرب ضدّ المسلمين في البوسنة والهرسك، تحرّكت المشاعر الإنسانية في المنطقة الأوروبية والعالم لمحاولة وضع حدّ لهذه المأساة الإنسانية. وتحرّك مجلس الأمن فأصدر العديد من القرارات للعمل على مساعدة الضّحايا في البوسنة والهرسك، وذلك استنادا إلى أحكام الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة كان من أبرزها القرارين رقم 808 (22 فيفري 1993) ورقم 827 (25 ماي 1993) بشأن إنشاء المحكمة الدّولية ليوغسلافيا السّابقة واعتماد نظامها الأساسي[2].

---

[1]– **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، مرجع سابق، ص.45. وللمزيد من التّفاصيل حول تكييف النّزاع في يوغسلافيا: **خلف الله صبرينة**، "مساهمة المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا في تفسير وتطوير القانون الدّولي الإنساني وانتهاكه"، مرجع سابق، ص.245–247.

[2]– حيث أصدر مجلس الأمن الدّولي بخصوص هذا النّزاع 55 قرار في الفترة الممتدّة من 25 سبتمبر 1991 إلى 15 مارس 1994، منها القرار 713 المؤرّخ في 1991/09/25 في إطار الفصل السّابع، والذي بموجبه طالب مجلس الأمن جميع الدّول أن تنفّذه على الفور، لأغراض إقرار السّلم والأمن في يوغسلافيا حظرا عاما وكاملا على تسليم أيّة أسلحة أو معدّات عسكرية ليوغسلافيا. ويتمثّل الدّافع الرّئيسي لإصدار هذا القرار في رغبة مجلس الأمن في حصر النّزاع الدّائر في يوغسلافيا ومنع امتداده إلى بلدان المنطقة وخاصة إلى مناطق الحدود مع البلدان المجاورة. القرار رقم 757 المؤرّخ في 30 ماي 1992 الذي قرّر فيه فرض حصار اقتصادي وتجاري وجوي ورياضي على جمهورية يوغسلافيا الاتّحادية، وقد أعاد التّأكيد على هذا الحظر بموجب قراره رقم 820 المؤرّخ في 17 أفريل 1993 وكذلك القرار رقم 771(1992) المؤرّخ

إذ طلب مجلس الأمن بموجب القرار رقم 780 (6 أكتوبر 1992) إلى السّكرتير العام، وبصفة عاجلة، أنْ ينشئ لجنة خبراء محايدة تكون مهمّتها دراسة وتقييم وتحليل المعلومات المقدّمة على النّحو المطلوب في القرار 771(1992)، والقرار الحالي، وللجنة الخبراء تنفيذا للقرار 771، جمع معلومات أخرى عن طريق تحقيقاتها هي، أو عن طريق الجهود التي يبذلها أشخاص آخرون أو كيانات أخرى، بغية تزويد السّكرتير العام بتقرير نهائي بما تخلّص إليه من استنتاجات بشأن ما يوجد من أدّلة على حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى المتعلّقة بمخالفة القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السّابقة[1].

قدّم السّكرتير العام، في رسالته المؤرّخة في 9 فيفري 1993 إلى رئيس مجلس الأمن الدّولي، التّقرير المؤقّت الأوّل للجنة الخبراء، الذي خلص إلى أنّ ثمّة مخالفات جسيمة وانتهاكات أخرى للقانون الدّولي قد حدثت في إقليم يوغسلافيا السّابقة، منها: القتل العمد، التّطهير العرقي، وأعمال القتل الجماعية، والتّعذيب، والاغتصاب، والنّهب، وتدمير الممتلكات المدنية، وتخريب الممتلكات الثّقافية والدّينية، والاعتقالات التّعسفية. وقد أدّى الأمر بلجنة الخبراء إلى مناقشة فكرة إنشاء محكمة دولية خاصة، وهي ترى أنّ الأمر متروك لمجلس الأمن أو أيّ هيئة مختّصة أخرى تابعة للأمم المتّحدة لإنشاء محكمة من هذا القبيل،

=في 13 أوت 1992 أين أعرب مجلس الأمن عن جزعه الشّديد إزاء التّقارير المتواترة عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني التي تقع على نطاق واسع داخل أراضي يوغسلافيا السّابقة، وخصوصا في البوسنة والهرسك، بما في ذلك التّقارير المتعلّقة بالطّرد والتّرحيل قسرا وبصورة جماعية للسّكان المدني، واحتجاز المدنيين وإساءة معاملتهم في مراكز الاعتقال، والهجمات المتعمدّة على غير المحاربين، وعلى المستشفيات وسيارات الإسعاف، والحيلولة دون وصول الأغذية والإمدادات الطبّية إلى السّكان المدنيين، والتّخريب والتّدمير العشوائي للممتلكات. وأدان المجلس بقوة أيّ انتهاكات للقانون الدّولي الإنساني. إلى غير ذلك من القرارات، هذا وبالإضافة إلى العديد من البيانات الرّئاسية التي ألقاها رئيس المجلس خلال هذه الفترة. **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، المرجع السّابق، ص.101- 103-104.

[1]- قرارا مجلس الأمن الدّولي: القرار رقم 780 المؤرّخ في 6 أكتوبر 1992، وكذا القرار رقم 771 المؤرّخ 13 أوت 1992، المتعلّقين بالحالة في جمهورية يوغسلافيا السّابقة.

فيما يتّصل بالأحداث التي وقعت في أراضي يوغسلافيا سابقا. وقد جاء بتقرير السّكرتير العام أنّ مجلس الأمن أخذ بعين الاعتبار ما جاء بالتّقرير المؤقّت للجنة الخبراء قبيل إصداره القرار 808 (1993)، والذي ذكر فيه أنّه مصمّم على وضع نهاية لهذه الجرائم واتّخاذ تدابير فعّالة لتقديم الأشخاص المسؤولين عنها إلى العدالة[1].

بالفّعل أصدر مجلس الأمن بتاريخ 25 ماي 1993 قراره رقم 827 الذي تضمّن إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة، التي كانت وظيفتها إقامة العدل ومحاكمة الأشخاص المتّهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدّولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة منذ عام 1991، والرّدع عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات للقانون الدّولي الإنساني. والغاية من هذا المسعى هو وضع حدّ لمبدأ عدم العقاب الذي يسمح للخرقاء بالقيام بهذه الانتهاكات للوصول إلى أهداف سياسية[2].

أصدر مجلس الأمن في الأخير القرار رقم 808 المؤرّخ في 22 فيفري 1993 طبقا للاختصاص المخوّل له إعمالا للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، الذي قرّر بموجبه إنشاء محكمة جنائية بهدف محاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني والمرتكبة في يوغسلافيا منذ سنة 1991. واستنادا إلى الفقرة 2 من هذا القرار كلّف مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتّحدة بإعداد مسودّة مشروع محكمة دولية جنائية خاصّة بيوغسلافيا السّابقة، وأعرب الأمين العام في تقريره المقدّم إلى مجلس الأمن بأنّ المحكمة الدّولية يجب أنْ تؤسّس من قِبَل مجلس الأمن على أساس استخدام سلطات الفصل السّابع. واستنادا إلى المادّة **29** من ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السّلم والأمن الدّوليين، وبناءً على ذلك صدر من مجلس الأمن في جلسته رقم 3217 بتاريخ 25 ماي 1993 القرار رقم

---

[1]– **محفوظ سيد عبد الحميد محمد**، دور محكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السّابقة في تطوير أحكام القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.107–108.

[2]– **بن حفاف سماعيل**، "المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، ممارسة العدالة الدّولية من خلال التّصدي لجرائم القانون الدّولي الإنساني"، مرجع سابق، ص.495–496.

827، الذي تمّ بموجبه إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الخاصّة ليوغسلافيا السّابقة[1].

لقد أكّدت المادّة **1** من النّظام الأساسي أنّ الهدف هو إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، التي اِرْتُكِبت في إقليم يوغسلافيا منذ 1991 بما يتلاءم مع النّظام الأساسي الحالي، كما نصّ النّظام على المسؤولية الجنائية الفردية بما في ذلك رئيس الدّولة، بالنّسبة لبعض الانتهاكات المحدّدة والتي ارتكبت خلال الحرب البلقانية، وتدخّل تلك الجرائم في الاختصاص المؤقّت للمحكمة. كما تطرّق النّظام الأساسي للقواعد الحاكمة لاختصاص المحكمة[2]، وتقرّر أنْ يكون مقرّ المحكمة في لاهاي بهولندا. هذا وتعدّ المحكمة مؤقّتة كونها أنشئت لغرض محدّد، فهي هيئة قضائية دوليّة مكلّفة بمهمّة خاصّة وهي محاكمة الأشخاص ومعاقبتهم على الجرائم الدّولية المرتكبة في يوغسلافيا السابقة، وتعدّ محكمة مكمّلة للقضاء الوطني اليوغسلافي، استنادا إلى مبدأ التّكميلية الذي يحكم اختصاص القضاء الجنائي الدّولي [3].

---

[1]– قرارا مجلس الأمن الدّولي: القرار رقم 808 المؤرّخ في 22 فيفري 1993، والقرار رقم 827 المؤرّخ في 25 ماي 1993، المتعلّقين بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة.

[2]– **مرسي الزّيات اشرف عبد العزيز**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون، كليّة الحقوق، الدراسات العليا، قسم القانون الدّولي العام، جامعة القاهرة، 2011. ص.103.

[3]–نشير إلى أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا تمّ تعديله بموجب القرار 1966(2010) المؤرّخ في 22 فيفري 2010 من طرف مجلس الأمن الدّولي في إطار الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، الذي يتضمّن النّظام الأساسي للآلية الدّولية لتصريف الأعمال المتبقيّة للمحكمتين الجنائيتين الدّوليتين ليوغسلافيا سابقا ومحكمة رواندا. راجع: قرار مجلس الأمن رقم 1966 المؤرّخ في 22 فيفري 2010.

الفرع الثّاني

القضايا العملية للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا

بعد تشكيل المحكمة الدّولية الجنائية بموجب نظامها الأساسي الذي استمدّت منه شرعيتها وقانونيتها، قام المدّعي العام " **ريتشارد جولدستون**" بممارسة مهامه بالاستناد إلى ما توصّلت إليه لجنة الخبراء لتقصّي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، التي ارتكبت في يوغسلافيا منذ 1991. ورغم الصّعوبات التي واجهته، فقد استطاع في غضون أشهر قليلة أنْ يصدر قرارا باتهام اثنين وعشرين شخصا من المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدّولي الإنساني، وبانتهاء شهر ماي 1995، وجّه الاتّهام إلى خمسة وسبعين شخصا من المسؤولين عن تلك الجرائم [1].

تعتبر محاكمة "**تاديتش**" أوّل محاكمة تقوم بها المحكمة الدّولية، حيث وجّه النّائب العام في13 فيفري 1995، لائحة اتّهام إلى **(Disco Tadic)** على أساس المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات اتفاقيات جنيف الأربع، الجرائم ضدّ الإنسانية وكذلك انتهاكات قوانين وأعراف الحرب. وقد فُتِحت قضيّته في 7 ماي 1996[2].

صدر الحكم بإدانته لارتكابه انتهاكات لقوانين وأعراف الحرب بمفهوم المادة **3** من

---

[1]– رغم الجهود التي قام بها المدّعي العام إلاّ أنها ذهبت سدى لأنّ حكومتا الصّرب والجبل الأسود رفضتا التّعاون مع هذه المحكمة لتسليم هؤلاء المتّهمين، والملفت للانتباه انّه أمام الجرائم البشعة التي تمّ ارتكابها في يوغسلافيا السّابقة، والتي شكّلت بحقّ انتهاكا للقانون الدّولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949، وهزّت الرّأي العام الدّولي خاصّة لما تعرّض له مسلمو البوسنة والهرسك، فإنّ مجلس الأمن لم يحرّك ساكنا نحو تطبيق قرارات المحكمة الدّولية الجنائية ليوغسلافيا السّابقة عام 1993، والقّبض على المتّهمين وتسليمهم للمحاكمة. وفي سنة 1995 قامت قوات حلف النّاتو بالقّبض على خمسة من مجرمي هذه الحرب من القائمة التي ضمّت خمسة وسبعين متّهما، وبذلك انتقلت المحكمة من مجرّد توجيه الاتّهام إلى مرحلة المحاكمات الفعليّة الملموسة، ممّا يفصح عن تطوّر حقيقي في مجال القضاء الدّولي الجنائي، وفي مجال القانون الدّولي الإنساني. **بومعزة منى**، دور القضاء الدّولي الجنائي في تطبيق القانون الدّولي الإنساني، مذكرّة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّولي الإنساني، كليّة الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009/2008، ص.45–46.

[2]- Le procureur C/Dusko Tadic, N ° (IT-94-1), In http://www.icty.org/x/cases/tadic_cis/fr/cis_tadic_fr.pdf

النّظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا، وكذلك بجرائم ضدّ الإنسانية بمفهوم المادّة **5** من هذا النّظام. إلاّ أنّه استأنف الحكم أمام دائرة استئناف المحكمة يوم 25نوفمبر 1999، وعارض "تاديتش" بشدّة التّهم الموجّهة ضدّه. وبعد اجتهاد كبير لغرفة استئناف المحكمة توصّلت هذه الأخيرة إلى إصدار حكم بالإدانة ضدّ "**تاديتش**" يوم 26 جانفي2000، يقضي بعقوبة السّجن لمدّة 20سنة[1].

أكّد هذا الحكم على وجود جوهر مشترك لقواعد القانون الدّولي الإنساني الّتي تطبّق على النّزاعات المسلّحة بغضّ النّظر عن نوعها، ومهدّ الطريق أيضا لعدد من الأحكام القضائية، الّتي تمّ من خلالها تطوير المضمون الجوهري للقواعد المطبّقة على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فشكلّ بذلك تطورًا لقواعد القانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي الجنائي[2].

تعدّ قضية الرّئيس الأسبق **(Slobodan Milosevic)** من أبرز القضايا الّتي نظرتها المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، إذ أصدرت المحكمة لائحة اتّهام ضدّه يوم 24 ماي 1999،واعتقل من قِبَل السّلطات المحلية في يوغوسلافيا، تمّ تسليمه للمحكمة الدّولية في لاهاي لمحاكمته يوم 29 جوان 2001[3].

قامت المحكمة الجنائية ليوغسلافيا سابقا، أوّلاً بإدانته بوصفه رئيس دولة بتهمة انتهاك قوانين وأعراف الحرب، واقتراف الجرائم ضدّ الإنسانية في حق الشّعب الألباني في كوسوفا خلال 1998 و1999. وقد أُدِين منذ ذلك الحين أيضاً بصورة مستقلّة لخرق اتفاقيات جنيف وانتهاك قوانين وأعراف الحرب، واقتراف جرائم ضدّ الإنسانية ضدّ الشّعب الكرواتي وغيره من الجاليات غير الصّربية في جمهورية كرواتيا. بالإضافة إلى تلك الاتهامات

---

[1]- L'arrêté concernant les jugements relatifs à la sentence TADIC, In : www.Un.org/icty/TADIC/appeal/jugement/index_2htm

[2]– **بيجيتش إلينا**، "المساءلة عن الجرائم الدّولية: من التّخمين إلى الواقع"، مرجع سابق، ص.186.

[3]– **عيتاني زياد**، المحكمة الجنائية الدّولية وتطوّر القانون الدّولي الجنائي، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص.123.

الأخيرة، أُدين لارتكاب جرائم إبادة جماعية والتورّط فيها أثناء الحرب في البوسنة والهرسك[1].

شرعت المحكمة في محاكمته ابتداءً من 12 فيفري 2002، وكان يُنْتَظَر أنْ يُعاقب بأشّد عقوبة إذا ثبتت كلّ التّهم الموجّهة إليه. إلاّ أنّه توفي الرّئيس اليوغوسلافي الأسبق "**سلوبودان ميلوسيفيستش**" في 11 مارس 2006 دون صدور عقوبة بحقّه عن عمر يناهز 64 سنة، وتمّ وقف إجراءات المتابعة ضدّه يوم 14 مارس2006 [2].

نذكر بالخصوص من أهمّ الأحكام الصّادرة أيضا عن محكمة يوغسلافيا الدّولية، الحكم الصّادر في حقّ الجنرال (**Tihomir Bilaskic**) يوم 29 جويلية 2004 الذي يقضي بعقوبته 9 سنوات سجنا[3]. وكذلك الحكم الصّادر في حقّ(**Drazen Erdimovic**) في تاريخ 5 مارس 1998، الّذي تضمّن إدانة هذا الأخير ومعاقبته بـ 5 سنوات سجنا[4].

كما وجّهت المحكمة التّهم للعديد من المسؤولين السّياسيين الكبار والقادّة العسكريين والموظّفين السّامين في صربيا وجمهورية يوغسلافيا، من بينهم (**MilanSimik**) على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، وذلك في يوم 17 أكتوبر2002حيث يقضي بعقوبة 5 سنوات سجنا[5]. وكذلك الحكم الصّادر ضدّ كل من (**Simo Zaric**)، (**Miroslav Tadic**) في 17 أكتوبر 2003، الّذي يتضمّن إدانة(**Miroslav Tadic**) لارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية ومعاقبته بـ 8 سنوات سجنا[6]، وكذا إدانة(**Simo Zaric**)بإنزال عقوبة 6

1- Pour plus d'informations sur le procès de Slobodan Milosevic voir : **BLANQUERT Femke**, "Le procès de Slobodan Milosevic", In **A.F.R.I**, Vol VI, 2005, p.169 −171.

2- Le procureur C/Slobodan Milosevic, N° (IT-02-54), In http://www.icty.org/x/cases/slobodan-milosevic-cis/fr_milosevic_slobodon_fr.pdf

3-Le procureur C/Tihomir Blaskic, N° (IT-95-14), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/blaskic/acjug/fr/bla-aj040729f.pdf

4 - Le procureur C/ Drazen Erdimovic, N° (IT-96-22), Arrêt, Inhttp://www.icty.org/x/cases/erdemovic/tjug/fr/erd-tsj980305f.pdf

5- Le procureur C/ Milan Simik, N° (IT-95-9/2), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/milan_simic/tjug/fr/sim-sj021017f.pdf

6- Le procureur C/ Simo Zaric, N° (IT-95-2), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/simic/acjug/fr/061128_Simic Blagoje_summary_fr.pdfases/simic/acjug/fr/sim-acjud061128f.pdf

سنوات سجنا عليه[1]، بينما أصدرت ضدّ **(Blagoje Semic)** يوم 28 نوفمبر 2006 حكما يتضمّن عقابه بـ15 سنة سجنا[2].

أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا إلى جانب ذلك في أكتوبر 2002 حُكمًا ضدّ **(Palijna Plavsic)** الّتي كانت ناشطة سابقا في رئاسة الجمهورية الصّربية لارتكابها جريمة الاضطهاد، حيث قضت عليها بعقوبة السّجن لمدّة11عاما[3]. وأدانت الدّائرة الابتدائية للمحكمة في 29 نوفمبر 2003، القائد العسكري **(Mitar Vasilivic)** بتهمة ارتكابه جرائم قتل والاضطهاد ضدّ السّكان المسلمين في البوسنة والهرسك، وحكمت عليه بعقوبة20 سنةسجنا[4].وفي 21 مارس 2003 أدانت الدّائرة الأولى القائد العسكري (**Vinko Martinovic)**، بتهمة سوء معاملة المدنيين البوسنيين وارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية ضدّهم، حيث قضت عليه بعقوبة 18 سنة سجنا[5]، وفي 3 ماي2006 أكدّت دائرة الاستئناف حكم الدّائرة الأولى الذي يقضي بعقوبة 18 سنة سجنا[6].

كما نذكر أيضا العديد من الأحكام الصّادرة عن المحكمة منها حكم **(Momir Nikolic)** يوم 8 مارس2006 القاضي بعقوبة 20 سنة سجنا[7]، الحكم الصّادر في حقّ **(Milomir Stakic)** في 22 مارس2006 والمتضمّن عقوبة 40 سنة سجنا[8]، الحكم

---

[1]-Le procureur C/ Miroslav Tadic, N° (IT-95-9), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/simic/acjug/fr/061128_Simic_Blagoje_summary_fr.pdf

[2]- Le procureur C/BLAGOJE Simic, N° (IT-95-9), résumé de l'arrêt 28 novembre 2006, In http://www.icty.org/x/cases/simic/acjug/fr/061128_simic_blagoje_summary_fr.pdf

[3]- Le procureur c/Plavsic Palijna, N° (IT-00-39), jugement portant sa condamnation 27 février 2003, In http://www.icty.org/x/cases/plasvic/tjug/fr/pla-sj030227f.pdf.

[4]-Le procureur C/Mitar VASILIVIC, N° (IT-98-32), résumé de l'arrêt 25 février 2004, In http://www.icty.org/x/cases/vasilijevic/acjug/fr/040225-vasilifevic-summary-fr.pdf

[5]-Le procureur C/Mladen NALETILIC et Vinko MARTINOVIC, N° (IT-98-34-1), Chambre de première instance,Jugement rendu le 31 mars 2003, p.297. In http://www.icty.org/x/cases/naletilic_martinovic/tjug/fr/tj030331f.pdf

[6]- Le procureur C/Mladen NALETILIC et Vinko MARTINOVIC, N° (IT-98-34-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 3 mai 2005, p.251-253 , In http://www.icty.org/x/cases/naletilic_martinovic / acjug/fr/060503.pdf

[7]-Le procureur C/ Momir Nikolic, N° (IT-02-60/1),résumé de l'arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/nikolic/acjug/fr/060308_Nikolic_Momir_summary_fr.pdf

[8]- Le procureur C/Milomir Stakic, N° (IT-97-24), résumé de l'arrêt de 22 mars 2006, In http://www.icty.org/x/cases/stakic/acjug/fr/060322_stakic_summary_fr.pdf

ضدّ(**Dragan Nikolic**)الصّادر في 8 أكتوبر 2008 الذي يقضي بعقوبة35 سنة سجنا[1]، الحكم الذي أصدرته المحكمة في8 أكتوبر 2008 ضدّ **(Milan Martic)** وعقوبته بـ35سنة سجنا[2]، وكذلك الحكم الصّادر ضدّ**(Dragomir Milosevic)** يوم 2009/11/12، والمتضمّن عقوبته بـ29 سنة سجنا[3].

كذلك الحكم الصّادر في حقّ(**Boskovski ljube**) و(**Johan Tarculovski**) وذلك بتاريخ 19 ماي 2010، حيث أدين(**Johan Tarculovski**) بـ 12 سنة سجنا، بينما تمّ تبرئة(**Boskovski ljube**) من كل التّهم وتمّ إطلاق سراحه[4]. الحكم الصّادر ضدّ **(Haradinaj)** وأتباعه، إذ تمّ تبرئة كلّ من **(Haradinaj Ramuch)**و**(Idriz Balay)**، **(Lahi Brahina)** بتاريخ 29 نوفمبر 2012[5]، كما تمّ تبرئة كل من **(Ante Gotovina)**و**(MladenMarkac)** في16 أفريل 2012[6] و **(Ivan Cermak)** في 15 أفريل 2011[7].

كما يوجد الحكم الصّادر ضد**(Milan Lukic)** الذي يتضمّن عقوبته بالسّجن المؤبّد، وكذلك **(Sredoje Lukic)** الذي يقضي بعقوبة 27 سنة سجنا وذلك في 4 ديسمبر 2012[8]. أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا أيضا حكما ضدّ **(Momcilo**

---

1 - Le procureur/Dragan Nikolic, N° (IT-94-02), décision, In http://www.icty.org/x/cases/dragan_nikolic/acjug/fr/050204_Nikoli_Dragan_summary_fr.pdf

2- Le procureur C/Milan Martic, N° (IT-95-11), résumé de l'arrêt 8 octobre 2008, In http://www.icty.org/x/cases/martic/acjug/fr/081008_martic_summary_fr.pdf

3- Le procureur C /dragomir milosevic, N° (IT-98-29/1), arrêt 12 novembre 2009, In http://www.ity.org/x/cases/dragomhr-milosevic/acjug/fr/091112-summery-fr.pdf

4- Le procureur C/Ljube Boskovski Johan Tarculovski, N° (IT-04-82-A), résumé de l'arrêt 19 mai 2010, Inhttp://www.icty.org/x/cases/boskovski/acjug/fr/100519-acjug-fr.pdf

5- Le procureur C/Ramuch Harading , Idriz Balaj et Lahi Brahinaj, N° (IT-04-84), jugement rendu le 29 novembre2012, p.286, Inhttp://www.icty.org/x/cases/haradinaj/tjug/fr/121129.pdf

6- Le procureur C/Gotovina Ante et Mladen Markac, N° (IT), résumé de l'arrêt 16 novembre 2012, Inhttp://www.icty.org/x/cases/gotovina/acjug/fr/121116-summary_fr.pdf

7- Le procureur C/Gotovina Ante et Mladen Markac, N° (IT), résumé du jugement 15 avril 2011, Inhttp://www.icty.org/x/cases/gotovina/tjug/fr/110415-gotovina_summary__fr.pdf

8- Le procureur C/Milan Lukic, Lukic Sredoje, N° (IT-98-32-1), arrêt rendu le 4 décembre 2012, Inhttp://www.icty.org/x/cases/milan-lukic-sredoje-lukic/acjug/fr/121204.pdf

(Perisic) يقضي بتبرئته من أيّ اتّهام وذلك بتاريخ 28 فيفري 2013[1]، وفي قضيّة (Sainovic) وأتباعه قضت المحكمة بتاريخ 23 جانفي 2014 بمعاقبة (Nikola Sainovic) بـ 18 سنة سجنا و22 سنة سجنا في حقّ (Nebojsa Pavkovic)، و14 سنة ضدّ (Vladimir Lazarevic)، و(Sreten Lukic) بـ20 سنة سجنا[2].

كما أصدرت محكمة يوغسلافيا في قضية (Popovic) وأتباعه حكما بتاريخ 30 جانفي 2015 يقضي بالسّجن المؤبّد في حقّ (VujadinPopovic)، وبعقوبة 35 سنة سجنا في حقّ (Drago Nikolic)، و18 سنة سجنا ضدّ (Radivoje Miletic)، وعقوبة 13 سنة سجنا في حقّ(Vinko Pandurevic)[3]. بينما كانت المحكمة قد أصدرت في حقّ البعض الآخر من أتباع (Popovic) حكما يتضمّن عقوبة (Ljubomir Borovcanin) بـ 17 سنة سجنا وذلك بتاريخ 10 جوان 2010، و(Milan Gvero) 5 سنوات سجنا[4] والذي بسبب وفاته أصبح الحكم نهائيا بحقه يوم 07 مارس 2013[5].

حكمت المحكمة بتاريخ 8 أفريل 2015 بالسّجن المؤبّد على(Zdravko Tolimir)[6].

وفي 24 مارس 2016 أنزلت في حقّ (Radovan Karadzic) عقوبة 40 سنة سجنا[7].

وبتاريخ 30 جوان 2016 حكمت بالسّجن لمدّة 22 سنة في حقّ (Stanisic)

1- Le procureur C/Momcilo Perisic, N° (IT-04-81-A), arrêt rendu le 28 février 2013, In http://www.icty.org/x/cases/perisic/acjug/fr/130228.pdf

2- Le procureur C/Nikola Sainovic, Nebojsa Pavkovic, Vladimir Lazarivic, Sreten Lukic et Dagoljub Ojdanic, N° (IT-05-87-), résumé de l'arrêt 23 janvier 2014, In http://www.icty.org/x/cases/milutonovic/acjug/fr/140123-summary-fr.pdf

3- Le procureur C/Popovic Vujadin, Ljubisa Beara, Drago Nikolic, Radijove Miletic, Vinko Pandurevic, Ljumbir Borovcanin et Milan Gvero, N° (IT-04-82-A), résumé de l'arrêt 30 janvier 2015, Inhttp://www.icty.org/x/cases/popovic/acjug/fr/150130.pdf

4-Le procureur C/Popovic Vujadin, Ljubisa Beara, Drago Nikolic, Radijove Miletic, Vinko Pandurevic, Ljumbir Borovcanin et Milan Gvero, N° (IT-04-82-A), jugement prononcé le 10 juin 2010, In http://www.icty.org/x/cases/popovic/tjug/fr/100610fr_summary.fr

5- Le procureur C/Popovic Vujadin, Ljubisa Beara, Drago Nikolic, Radijove Miletic, Vinko Pandurevic, Ljumbir Borovcanin et Milan Gvero, N° (IT-04-82-A), jugement prononcé le 07 mars 2013, In http://www.icty.org/x/cases/popovic/tjug/fr/070313fr_summary.fr

6- Le procureur C/Zdravko Tolimir, N° (IT-05-88-2), résumé de l'arrêt 08 avril 2015, In http://www.icty.org/x/cases/tolimir/acjug/fr/150408_summary.pdf

7- Le procureur C/Radovan Karadic, N° (IT-04-82-A), résumé de l'arrêt 24 mars 2016, In http://www.icty.org/x/cases/boskovski/acjug/fr/100519 boskovski summary_fr.pdf

Mico)و**(Zupljanin Stojan)**[1]. كما صدرت المحكمة قبل أسبوع فقط عن إعلان المحكمة عن نهاية عملها، حكما بالسّجن مدّى الحياة على القائد العسكري لصرب البوسنة **(Ratko Mladic)**، وذلك بتاريخ 22 نوفمبر 2017 بعد إدانته بارتكاب جرائم الإبادة وجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب[2].

ننوّه إلى أنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا غلقت أبوابها رسميا بتاريخ 31 ديسمبر 2017، بعد نحو ربع قرن من العمل الذي خصّصته للاستماع ومحاكمة مرتكبي أسوء الفظائع في أوربا منذ الحرب العالمية الثّانية. فقد قدّمت المحكمة 161 متّهما إلى العدالة الدّولية، كما حكمت على 90 شخصا في جرائم منها الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية.

جاء اختتام عمل المحكمة بعد أنْ أنهت المحكمة أعمالها بإصدار أحكام في جلسة استئناف على ستّة قادّة سياسيين وعسكريين سابقين لكروات البوسنة، متّهمين بارتكاب فظائع ضدّ مسلمين خلال حرب البوسنة، وذلك بتاريخ 29 نوفمبر 2017، ويتعلّق الأمر بقضية **(Pirlic)** ومن معه، تتضمّن كلّ من المتّهمين: **(Jadranko Pirlic)**، **(Bruno Stojic)**، **(Slobodan Praljak)**، **(Miloj Petkovic)**،و**(Valentin Coric)**، **(Berrislav Pusic)**.

إذ حكمت دائرة الاستئناف للمحكمة بسجن كلّ من:**(Jadranko Pirlic)**بـ 25 عاما، و**(Bruno Stojic)**و **(Slobodan Praljak)**و**(Miloj Petkovic)** بـ 20 سنة، في حين حكمت على**(Valentin Coric)**بـ 16 سنة سجنا، وعلى**(Berrislav Pusic)**بـ 10 سنوات سجنا[3].

1- Le procureur C/Stanicic et Zupljanin, N° (IT-08-91-), résumé de l'arrêt 30 juillet 2016, In http://www.icty.org/x/cases/zupljanin-stanicic/acjug/fr/160630_summary.pdf
2- Le procureur C/Stanicic et Zupljanin, N° (IT-08-91-), résumé de l'arrêt 30 juillet 2016, In http://www.icty.org/x/cases/zupljanin-stanicic/acjug/fr/160630_summary.pdf
3- Le procureur C/Stanicic et Zupljanin, N° (IT-08-91-), résumé de l'arrêt 30 juillet 2016, In http://www.icty.org/x/cases/zupljanin-stanicic/acjug/fr/160630_summary.pdf

من ثمّ شكّلت قضيّة **(Praljak)**خاتمة أعمال المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا للنّظر في جرائم الحرب في يوغسلافيا، وأثناء الجلسة شهدت المحكمة حادثة فريدة من نوعها حين أقدم القائد العسكري لكروات البوسنة **(Slobodan Praljak)**على تجرع السّم، بُعَيْد إصدار حكم عليه بالسّجن 20 عاما لدوره في أعمال قتل وترويع السّكان المسلمين[1].

بيد أنّه بعد انتهاء مهام المحكمة وغلق أبوابها، قرّر مجلس الأمن، نتيجة عزمه على مكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني من العقاب، وضرورة مثول الأشخاص الذين أصدرت في حقّهم محكمة يوغسلافيا قرار اتّهام أمام العدالة، إنشاء آلية دولية مخصصة تضطلع بعدد من الوظائف المنوطة بالمحكمة، بما في ذلك محاكمة الهاربين من العدالة، الذين هم من أبرز القادّة الذي يشتبه في تحملّهم المسؤولية العظمى عن الجرائم عقب إغلاق المحكمة. وتتمثّل هذه الآلية في الآلية الدّولية لتصريف الأعمال المتبقيّة للمحكمتين الجنائيتين الدّوليتين ليوغسلافيا سابقا ومحكمة رواندا، التي تمّ إنشائها بموجب القرار رقم 1966 المؤرّخ في 22 ديسمبر 2010، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة[2].

---

[1]– بدأت محاكمة "**براليك**" في أفريل 2006 بعد سماع مئات الشّهادات عن تورّطه الشّخصي في مقتل مئات المسلمين في البوسنة، وتمّ الحكم عليه بالسّجن 20 عاما في عام 2013 بعد الكشف عن العديد من الأدّلة التي أثبتت تورّط "براليك" في تلك المجازر. قام "براليك" باستئناف الحكم مبيّنا أنّه قضى أكثر من ثلثي المدّة من تسليم نفسه في عام 2004، إلاّ أنّ المحكمة رفضت استئنافه الحكم في نوفمبر 2017، وعلى اثر ذلك، صرخ "براليك" في المحكمة رافضا الحكم قبل أنْ يرفع قارورة صغيرة من السّم ويشربها كاملة أمام الكاميرات التي تصوّر المحاكمة. وتوقّفت الجلسة على الفور، وتمّ نقله إلى المستشفى وقد توفيّ بعد وصوله بفترة وجيزة، هذه الحادثة التي ألقت ظلال الشكّ حول عمل المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا التي كان من المفروض أن تصدر آخر أحكامها ذلك اليوم.

Slobodan Praljak se suicide en pleine audience du tribunal pénal pour l'ex-Yougoslavie, courrier international, paris, publié le 29/11/2017, dernièrement consulté le 23/12/2018, In https://www.courrierinternational,com

[2]– للإشارة فإنّه أصدر مجلس الأمن في إطار الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة القرار رقم 1966(2010) المتعلّق بتعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا بالنّظام الأساسي للآلية الدّولية لتصريف الأعمال المتبقيّة للمحكمتين الجنائيتين ليوغسلافيا سابقا ومحكمة رواندا، وذلك لإتمام العمل الذي بدأته هذه المحاكم، وتتألّف الآلية من فرعين كل منهما مخصص لإحدى المحكمتين، فرع المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا الذي يوجد مقرّه في أروشا بتنزانيا=

أثبتت القرارات الّتي أصدرتها المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا أنّ المحكمة حقّقت تقدّماً هاما وكبيراً، والدّليل على ذلك الاتّهام الّذي وجّهه النائب العام السيّدة "لويس أربور"(Louise Arbour) ضدّ "**سلوبودان ميلوسيفيتش**" بتهمة ارتكاب الجرائم الدّولية، باعتباره أوّل رئيس دولة يُحاكم أمام محكمة جنائية دوليّة، وهو مازال يُمارس وظائفه كرئيس لجمهورية يوغسلافيا سابقا[1].بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية الصّادرة عن المحكمة في العديد من المسائل القانونية، المتعلّقة بالقانون الدّولي بصفة عامة وبالقانون الدّولي الإنساني بصفة خاصة، على سبيل المثال مسألة احترام حقوق الدّفاع والحق في المحاكمة العادلة، وكذا مسألة التّمييز بين النّزاع المسلّح الدّولي وغير الدّولي بتمديد مفهوم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتأكيد ضرورة محاكمة المسؤولين عن ارتكابها وتمديد نظام العقوبات إليها[2].

صفوة القول أنّه أصبح للقانون الدّولي الإنساني، في ضوء تطوّر القضاء الجنائي الدّولي بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة، أنيابا يمكن أنْ تقطع أيدي منتهكي قواعده، إذ أنّ إنشاء تلك المحكمة غيّر من وجه القانون الدّولي الإنساني حيث أسسّ لبداية حلّ النّزاعات المسلّحة الدّاخلية بالطّرق السّلمية والمساءلة الجنائية في حال فشل

=بدأ عمله في 1 جويلية 2012، أمّا فرع المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة فمقرّه في لاهاي. وقد شرع في عمله في 1 جويلية 2013. ومن المقرّر أن تعمل الآلية لفترة أوليّة مدّتها أربع سنوات اعتبارا من 1 جويلية 2012، وأن تواصل ما كان للمحكمتين من ولاية وحقوق والتزامات ومهام أساسية. وقد أشار المجلس إلى التزام الدّول بالتّعاون مع الآلية في مسائل منها الاستجابة لطلبات المساعدة لتحديد مكان المتّهمين والقّبض عليهم واحتجازهم وتسليمهم وإحالتهم واتّخاذ كل التّدابير اللاّزمة بموجب القوانين الدّاخلية لكل منها على تنفيذ أحكام القرار والنّظام الأساسي للآلية. راجع في ذلك: مرجع ممارسات مجلس الأمن، أجهزة مجلس الأمن الفرعية، اللّجان والمحاكم والهيئات الأخرى، الجزء التّاسع، ملحق 2012/2011، ص.849. على الموقع الإلكتروني: http://www.un,org/ar/sc/repertoire/subsidiary_organs

[1]- **KOUDÉ Roger−Koustogue**, "La pertinence opératoire de la justice pénale international : vers un universalisme juridique toujours inachevé", In R.T.D.H, N° 64, Buylant, 2005, p.961.

[2] -**GUELLALI Amna**, "La convergence entre droits de l'homme et le droit humanitaire dans la jurisprudence du Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie", Op.cit., p.291 −292.

تلك المساعي. فتأسيس المحكمة قادر على قمع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي عن طريق محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات وإنصافها لضحايا هذه الأخيرة، كما أنّ الأحكام الصّادرة عن تلك المحكمة عن طريق دوائرها المختلفة بشأن تطبيق القانون الدّولي الإنساني، وتبنيّ تلك الدّوائر الأسلوب الغائي في تفسير بعض أحكام القانون الدّولي الإنساني، يمكن أنْ يشكّل قضاءً مستقّرا يكون له الأثر الواضح على القانون الدّولي الإنساني وتطويره.

المطلب الثّاني

الانتهاكات الواقعة في النّزاع المسلّح الدّاخلي في رواندا والمسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن ارتكابها

شهدت رواندا صراعا مريرا نتيجة تحطّم طائرتي الرّئيسين الرّواندي والبورندي في أفريل 1994، ارتكبت خلاله جرائم وحشية وممارسات بشعة بلغت حدا من الفظاعة والقسوة بين قبيلتي "الهوتو" و"التّوتسي"، مشكّلة بذلك انتهاكات خارقة وصارمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني. وإزاء الآثار الإنسانية الخطيرة التي ترتّبت على الصّراع الدّاخلي المسلّح في رواندا والانعكاسات الدّاخلية والإقليمية لهذا الصّراع، تدخّل مجلس الأمن الدّولي بإصدار قراره رقم 955 لإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية لغرض محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات **(الفرع الأوّل)**.

لقد جاءت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا لتساهم أكثر في تعزيز مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن الانتهاكات الجسيمة التي تقع بالمخالفة للقانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، نظرا للطّابع غير الدّولي للنّزاع الذي وقع في إقليمها. حيث اتّخذت قرارات وأصدرت أحكاما مهمّة لتوضّح الأبعاد التّطبيقية لأهّم قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

الانتهاكات الواقعة ضدّ قواعد القانون الدّولي الإنساني إثر النّزاع المسلّح غير الدّولي في رواندا

تتميّز التّركيبة السّكانية لدولة رواندا بالتّنوع العرقي، حيث أنّها تتكوّن من قبائل "الهوتو" **(Hutu)** التي تشكّل 84% من مجموع السّكان، وقبائل "التّوتسي" **(Tutsi)** وتشكّل 15% من مجموع السّكان، وقبائل "تاوا" **(Taw)** التي تشكّل 1% من مجموع السّكان. لذا عمل الاستعمار البلجيكي على إزكاء نار الفتنة والصّراع بين هذه الجماعات العرقية خلال فترة الاستعمار، حتى يسهل له إدارة البلاد تحت الحكم الاستعماري[1].

لم تتوقّف عمليات تدخّل بلجيكا في هذه الصّراعات حتى بعد أنْ حصلت رواندا على استقلالها، بل عملت على استمرار الصّراع من خلال دعم هذا الطّرف أو ذلك، ممّا أشعل الصّراع وساعد على استمراره بين كل من "الهوتو" و"التوتسي"، وأدّى إلى معارك مسلحّة بين الجانبين. انتهى فيها الأمر إلى نزوح الآلاف من "التّوتسي" إلى الدّول المجاورة بعد أنْ سيطر "الهوتو" على السّلطة، ولجأ هؤلاء اللاّجئين إلى كل من "بوروندي" و"زائير" و"أوغندا" التي ساعدت جماعات "التوتسي" على لمّ شملهم فيها، وإنشاء معسكرات للتّدريب على العمليات القتالية ضدّ الحكومة الرّوندية، خاصّة بعد أنْ استطاع "التوتسي" إنشاء الجبهة الوطنية الرّوندية، التي تمركزت في قواعد على الحدود الشّمالية لرواندا، وبدأت عملياتها العسكرية المكثّفة ضدّ الحكومة الرّوندية خاصّة بعد 1990[2].

بعد انتهاء الحرب الباردة وقلّة الدّعم الخارجي للحكومة الرّوندية، وفي ظلّ الدّعم الأوغندي وبعض القوى الأجنبية للجبهة الوطنية الرّوندية، اشتدّ ساعِدُها وأنزلت ضربات مؤلمة للحكومة، ممّا أدّى إلى تدخّل بعض الوساطات الإفريقية من طرف رؤساء دول كلّ

---

[1]– **مسعد عبد الرّحمن زيدان قاسم**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، مرجع سابق، ص.153.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.153.

من "أوغندا" و"تنزانيا"، وقيامها تحت غطاء منظّمة الوحدة الإفريقية بهدف الوصول إلى حلّ بوقف القتال، حيث أثمرت هذه الوساطة بالتّوقيع على معاهدة سلام في مدينة "أروشا" عاصمة تنزانيا في6 أوت 1993.

لقد رحب المجتمع الدّولي بهذا الاتّفاق، لكن سرعان ما نقض هذا الأخير واستمرّ القتال في رواندا بأكثر حدّة، خصوصا اثر تحطّم الطّائرة التّي تقلّ الرّئيس الرّواندي "**جوفينال هابيا ريمانا**"(Habya rimana)، والرّئيس البوروندي بالقرب من عاصمة "كيغالي"، بعد عودتهما من اجتماع عقداه بـ "أروشا" في دولة "تنزانيا" في 6 أفريل 1994. وفي أعقاب هذا الحادث اعتقد "الهوتو" أنّ "التوتسي" وراء إسقاط الطّائرة، ممّا أسفر على وقوع مجازر رهيبة ضدّ الشّعب الرّواندي لم تعرفها الإنسانية من قَبْل، وهزّت الرّأي العام الدّولي بِرِمَّتِه، حيث راح ضحيّتها أكثر من مليون شخص كان معظمهم من قبيلة "التّوتسي"[1].

شهدت رواندا مجازر بشعة نتيجة التعدّدية القبلية في المجتمع الواحد ودعم سيطرة فئة على فئة أخرى، فقامت قبائل "الهوتو" بمذابح ضدّ "التوتسي" راح ضحيتها حوالي 2000 إلى 3000 شخص من رجال ونساء وأطفال. واثر استفحال الحرب الأهلية التي راح ضحيّتها عشرات الآلاف من المواطنين والمسؤولين الحكوميين كرئيس الوزراء وعدد من الوزراء، ولم ينجوا من هذه الأحداث حتّى قوات حفظ السّلام وأفراد بعثة الأمم المتّحدة التي كانت تتولى مساعدة المدنيين، تحرّك المجتمع الدّولي سواء من خلال عقد اتفاقيات لوقف الأعمال العدائية، أو من خلال اجتماع مجلس الأمن لدراسة القضيّة[2].

تدخّل مجلس الأمن الدّولي، أمام هذا الخرّق السّافر للقانون الدّولي الإنساني وبالضّغط من الرّأي العام العالمي، لهذه الاعتبارات ولأخرى، في الأزمة الرّوندية مستندا إلى الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، وعمل على محاولة التّصدي لهذا الصّراع ، فأصدر

---

[1]– **عادل مستاري**، "المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة برواندا"، مجلّة المفكّر، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة بسكرة، العدد 03، 2016، ص.250.

[2]– **ولد يوسف مولود**، عن فعليّة القضاء الجنائي الدّولي في محاربة الإفلات من العقاب، مرجع سابق، ص.436.

العديد من القرارات. من بينها القرار 918/ 1994 الذي استنكر فيه بشدّة أعمال العنف التي تحدث في رواندا، وطالب بضرورة العمل على توفير الحماية للنّازحين واللاّجئين وإقامة ملاذات آمنة لهم، والعمل على زيادة أفراد البعثة التّابعة للأمم المتّحدة في رواندا، وحظر توريد الأسلحة إلى أيّ من أطراف الصّراع، كما طلب من السّكرتير العام للأمم المتّحدة تقديم تقرير لتحديد الإجراءات اللاّزمة لبحث السّبل الممكنة لوقف الانتهاكات الإنسانية، ومخالفة القانون الدّولي الإنساني في رواندا[1].

قام الأمين العام للأمم المتّحدة بناءً على هذا القرار، بدراسة الموقف الدّاخلي في رواندا وكذا انعكاسات هذه الأوضاع على الدّول المجاورة، وانتهى إلى وضع تقرير قدّمه إلى مجلس الأمن، أكّد فيه على أهميّة إعمال أحكام الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة لتأمين الحماية الإنسانية للمدنيين الرّوانديين، خاصّة اللاّجئين منهم وتأمين المساعدات الإنسانية لهم .

على الرّغم من صدور العديد من القرارات من مجلس الأمن، إلاّ أنّها كان يغلب عليها الطّابع النّظري، فقد أصدر المجلس في الفترة مابين 12 مارس 1993 إلى 27 فيفري 1995 ستة عشر قرارا ، ولكنّها على الرّغم من ذلك لم تستطع وقف الصّراع أو حتى الحدّ منه. لذا اعترف الأمين العام للأمم المتّحدة بعجز الأمم المتّحدة عن لعب دور مهّم في رواندا بصفة خاصّة، وفي منطقة البحيرات العظمى بصفة عامة، لذا اكتفت الأمم المتّحدة بإصدار العديد من القرارات دون إمكانية تنفيذها[2].

على الرّغم من هذا العجز الذي أصاب الأمم المتّحدة عند التّعامل مع الصّراع الدّاخلي الرّواندي، إلاّ أنّ مجلس الأمن تمكّن من إصدار القرار رقم 935 المؤرّخ في جويلية 1994 بغرض تشكيل لجنة من الخبراء للتّحقيق في الجرائم المرتكبة في رواندا، وجمع الأدّلة

[1]– قرار مجلس الأمن رقم 918 المؤرّخ في 17 ماي 1994 المتعلّق بالحالة في رواندا.

[2]– **مسعد عبد الرّحمن زيدان قاسم**، تدخل الأمم المتّحدة في النزّاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، مرجع سابق، ص.156.

المتعلّقة بهذه الانتهاكات وإبلاغ السّكرتير العام للأمم المتّحدة بنتائجه[1]. وقد جاء تقرير الأمين العام حول الوضع في رواندا، وعُرِض على مجلس الأمن الدّولي الانتهاكات الصّارخة والجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، وجرائم الإبادة والتّقتيل المرتكبة على إقليم رواندا والأراضي المجاورة. واستنادا على هذا التّقرير وكذا تقارير لجنة الخبراء الدّولية، أصدر المجلس القرار رقم 955 المؤرخ في 8 نوفمبر 1994 [2]بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم إبادة الجنس البشري، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، التي ارتكبت في رواندا أثناء الحرب الأهليّة في الفترة من 1 جانفي حتّى 31 ديسمبر 1994، ومات فيها قرابة المليون من الرّوانديين[3].

أرفق مع القرار النّظام الأساسي لهذه المحكمة المتكوّن من 32 مادة، حيث أنّ مجلس الأمن يرى أنّ الهدف من إنشاء هذه المحكمة هو إحلال السّلام والأمن الدّوليين، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني على إقليم رواندا والأراضي المجاورة. وهذا ما أُشير إليه في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة بقولها:" تمارس المحكمة الجنائية الدّولية التي أنشأها مجلس الأمن بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات

1- قرار مجلس الأمن رقم 935 المؤرّخ في جويلية 1994، المتعلّق بالحالة برواندا.

2- يشير البعض إلى أنّه أثناء التّصويت على القرار 955 بشأن إنشاء المحكمة، صوتّت رواندا ضدّ ذلك القرار، وكان الدّافع وراء اعتراض الحكومة الرّوندية مجموعة من الاعتبارات، ومنها أنّ الجرائم التي ارتكبت خلال عام 1994 لم تكن وليدة اللّحظة التي ارتكبت فيها، وأنّ جذور تلك الانتهاكات تمتدّ إلى ما قبل عام 1994، حيث تمّ التّخطيط لها من قبل، كما اعترضت على سجن الأشخاص الذين تدينهم المحكمة في بلدان أجنبية، والتي يكون لها سلطة القرار على هؤلاء السّجناء، وعلى الرّغم من ذلك أعلنت أنّها ستتعاون مع المحكمة تعاونا كاملا.

3- تجدر الإشارة إلى أنّ إنشاء المحكمة من قبل مجلس الأمن تمّ بناء على طلب من الحكومة في رواندا، حيث اقترحت أن يقوم المجلس بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية ومختلف الانتهاكات الأخرى للقانون الدّولي الإنساني، ومع ذلك فقد أصدر المجلس قراره السّابق بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، لأنّ المجازر البشعة وعمليات الإبادة التي ارتكبت من قبل منتهكي الحقوق الإنسانية تهدّد السّلم والأمن في ذلك الإقليم والدّول المجاورة.**أشرف عبد العزيز مرسي الزّيات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، مرجع سابق، ص.108.

الجسيمة للقانون الدّولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الرّوانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدّول المجاورة"[1].

وسّع مجلس الأمن بالنّسبة للنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا من نطاق القانون الواجب التّطبيق، والتّأكيد على وجود قاعدة في شأن المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة الّتي يتمّ ارتكابها في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، أكثر ممّا قضى به في محكمة يوغسلافيا السّابقة[2].إذ ورد في ديباجة لائحة مجلس الأمن 955 (1994) المؤرّخة في 8 نوفمبر 1994، والخاصّة بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، أنّ إنشاء محكمة دوليّة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، سوف يسهم في ضمان توقّف هذه الانتهاكات وجبر الضّرر النّاجم عنها على نحو فعّال.

فهي ألحّت بضرورة وجوب توقيع العقاب على كلّ شخص ارتكب جريمة من جرائم القانون الدّولي، مؤكّدة أنّ إنشاء المحكمة ضرورة ملحّة، تُمكِّن من إيقاف مثل هذه الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، وتسمح باتّخاذ تدابير فعّالة لمعاقبة الأشخاص المسؤولين عنها[3].

كما ورد في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، أنّ هذه الأخيرة أُنْشِئت بهدف متابعة ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الجنس البشري، وغير ذلك من انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس، وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي

---

[1]– **عادل مستاري**، المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة برواندا، المرجع السّابق، ص.252–253.

[2]– **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، مرجع سابق، ص.112.

[3]– ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 955 (1994) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994 والمتعلّق بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة لرواندا.

الدّول المجاورة[1].

جاء في متن النّظام أيضا، وتأكيدا لما ورد في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة، أنّ المحكمة مختصّة بمتابعة وملاحقة جميع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، المرتكبة فوق إقليم رواندا[2]. فهي تختصّ في محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، المتمثّلة كما حدّدها نظامها الأساسي في جرائم إبادة الجنس البشري، الجرائم ضدّ الإنسانية، وكلّ من أَمَر، أو ارْتَكب انتهاكات جسيمة لمضمون المادّة **3** المشتركة لاتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب، والبروتوكول الثّاني الملحق لاتفاقيات جنيف الصّادر في 08 جوان1977، نظرا لأنّ طابع النّزاع في رواندا كان حربا أهلية[3].

من ثمّ يُظْهِر إنشاء محكمة رواندا لمعاقبة منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في رواندا، الشقّ الإيجابي من اتّفاق المجموعة الدّولية على محاربة الجريمة الّتي تخضع لأحكام القانون الدّولي، ولو تعلّق الأمر بصراع داخليّ الّذي عادة ما يذهب ضحيّته العديد من الأبرياء، ويمنع تدّخل الدّول الأخرى بحجّة السّيادة[4].

تتميّز المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا بطابع خاص، لأنّها تَكُونُ الهيئة الدّولية الأولى المختصّة للنّظر في انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في نزاع داخليّ. فهي مَثَلٌ لا يُستهان به في تطوير هذا القانون وحماية قواعده، وتوضيح قواعد القانون المطبّقة وتحديد المعايير العُرفية المتعلّقة بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتقدير أفعال المجرمين، بناءً على الأحكام الّتي لها علاقة باتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الثّاني[5].

---

[1]–ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية الخاصة لرواندا.

[2]– **كوسة فوضيل**، المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، مرجع سابق، ص.101.

[3]- Les articles, 5 et 6 du statut de T.P.I.R, In **DAVIDERIC, TULKENS Françoise** et **VANDERMEERSCH Damien,** «Code de droit international humanitaire», Op.cit., p.473-474.

[4]– **التجاني زليخة**، "المحاكم الجنائية الدّولية، النّشأة والآفاق"، مرجع سابق، ص.381 .

[5]– **كوسة فوضيل**، المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، المرجع السّابق، ص.127.

نظرا للوضع المزري الذي كان يسود رواندا، فقد عُيّنت "أروشا" بـ "تنزانيا" مقرّا رسميا للمحكمة، أمّا مكان تنفيذ العقوبات فيكون في دولة أخرى، تعيّنها المحكمة الدّولية من قائمة الدّول التي أبدت لمجلس الأمن الدّولي استعدادها لاستقبال المحكوم عليهم، وفق المادّة **28** من النّظام الأساسي للمحكمة[1].

الفرع الثّاني

القضايا العملية للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا

شرعت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا في محاكمة الأشخاص المتّهمين بجرائم إبادة الأجناس والجرائم ضدّ الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة بقواعد القانون الدّولي الإنساني ابتداءً من شهر سبتمبر 1997 . إذ تمّ احتجاز 24 شخص قبل نهاية 1997 ممّن تولّوا مناصب قيادية في رواندا، وبدأ العمل في دائرتي محاكم الدّرجة الأولى في سبتمبر 1997، وتمّ إقرار 14 لائحة اتّهام موجّهة إلى 21 شخص من مجموع الأشخاص الذين لازالوا محتجزين[2]، وسَجّلت عدّة محاكمات.

عقدت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا محاكمتها الأولى في 9 جانفي 1997، التي تناولت إحدى أهّم القضايا في تاريخ القانون الدّولي، ألاّ وهي قضية **(Jean -Paul Akaysu)**. ففي أثناء أعمال الإبادة في رواندا في سنة 1994، كان **(Akaysu)** رئيسا لمدينة تابا(Taba) برواندا، وهي مدينة شهدت اغتصاب الآلاف من أهل "التّوتسي"، وتعذيبهم، وقتلهم على نحو منهجي. تمّ توقيفه بـ "زامبيا" يوم 10 أكتوبر 1995 وتمّ نقله إلى

---

[1] – **ولد يوسف مولود**، عن فعليّة القضاء الجنائي الدّولي في محاربة الإفلات من العقاب، مرجع سابق، ص.72.

[2] – كان إنشاء المحكمة في دولة أخرى غير مسبوق، وتطلّب عقد اتفاق بين الأمم المتّحدة وتنزانيا تستضيف الأخيرة بموجبه المحكمة، وهو الأمر الذي استغرق وقتا للوصول فيه إلى قرار، لأنّ أغلب المدّعى عليهم والشّهود كان يتعيّن عليهم الحضور من رواندا، وقد كان ذلك بمثابة مغامرة مفعمة بالمشاكل المنطقية والصّعوبات العملية، وحثّ مجلس الأمن الدّولي بقراره رقم 1995/978 بأن تقوم الدّول بقبض واحتجاز الأشخاص الذين يتواجدون على إقليمها والمتهّمين بارتكاب جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة الدّولية.

مقرّ المحكمة يوم 26 ماي 1996، مثّل أمامها يوم 30 من الشّهر نفسه، وبدأت محاكمته يوم 09 جانفي 1997 أمام الغرفة الأولى بالمحكمة الابتدائية من طرف نفس الغرفة[1].

واجه في بداية محاكمته اثني عشر تهمة من تهم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات المادّة الثّالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1994، اتّخذت شكل القتل والتعذيب والمعاملة القاسية. أضاف المدّعي العام في جوان 1997 ثلاثة تهم تتعلّق بالجرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات المادّة الثّالثة المشتركة والبروتوكول الإضافي الثّاني، اتّخذت أشكال الاغتصاب والأعمال اللاإنسانية وهتك العرض. وفي 2 سبتمبر 1998 أدانته المحكمة فأصدرت أوّل أحكامها في 2 سبتمبر1998 ضدّه، وثبت من الحكم أنّ هناك انتهاكات خطيرة للمادّة **3** المشتركة، حيث حمّلته مسؤولية الأعمال غير الإنسانية المتمثّلة في العنف الجنسي والتّعذيب والتّقتيل، وهو ما يتنافى مع قواعد القانون الدّولي الإنساني، بالأخصّ المادّة **3** المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1949.

كما أدانته الدّائرة الأولى للمحكمة بتهمة التّحريض المباشر على ارتكاب عدّة أفعال إجرامية، كالقتل، والتّعذيب، أعمال عنف جنسية، وأفعال أخرى غير إنسانية، ممّا يمكن وصفه جرائم إبادة، وجرائم ضدّ الإنسانية، وقضت عليه بعقوبة السّجن المؤبّد[2].

تمّ الاستماع إلى طلب الاستئناف يومي1و2نوفمبر2000، إلاّ أنّ محكمة الاستئناف أكّدت حكم المحكمة الابتدائية يوم1 جوان2001، الذي أُدين بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية، وحكم عليه بالسّجن المؤبّد[3].

---

[1] – **تريكي فريد**، حماية ضحايا النّزاعات الدّولية المسلّحة في القانون الدّولي الإنساني والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في العلوم، تخصّص القانون، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري، 2014، ص.306.

[2] - Le procureur C/ Jean –Paul AKAYSU, N° (ICTR-96-4-T), Chambre de première instance I, jugement rendu le 02 septembre 1998, p.294. In : http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-4-/trial-judgements/fr/980902-1.pdf

[3] -Le procureur C/ Jean -Paul AKAYSU, N° (ICTR-96-4-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 01 juin 2001, p.201. In : http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-4/appeals-chamber-judgements/fr/010601-0.pdf

إضافة إلى ما نشأ عن محاكمة **(Akaysu)** من فقه قضائي مهّم، فقد أرست المحكمة سابقتين مهمّتين في محاكمة **(Jean Kambanda)**، الوزير الأوّل للحكومة المؤقّتة في رواندا في الفترة الممتدّة مابين4 أفريل إلى 17 جويلية 1997. قُدِّم **(Kambanda)** إلى المحكمة في أكتوبر 1997، وأقرّ بأنّه مذنب فيما يتعلّق بستّ تهم ذات صلّة بالإبادة الجماعية، والتآمر على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والتّحريض المباشر والعلني على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والتّواطؤ في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية من قتل، واعتداءات جسيمة بدنية ونفسية ضدّ هؤلاء، وإبعاد السّكان المدنيين وغيرها. علما بأنّ إقراره بأنّه مذنب ثمّ إدانته، يمثّلان المرّة الأولى في تاريخ القانون الدّولي التي يُدان فيها رئيس حكومة بارتكاب أعمال إبادة جماعية، والمرّة الأولى التي يعترف فيها متّهم بذنب ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أمام محكمة جنائية دولية. ومِثْل**(Akaysu)** فإنّ **(Kambanda)** هو الآخر يقضي حاليا عقوبة السّجن المؤبّد بعد صدور الحكم ضدّه بتاريخ 4 سبتمبر 1998[(1)]، وتأييد العقوبة من دائرة الاستئناف بتاريخ 19 أكتوبر 2000[(2)].

تواصلت المحاكمات سنة 1999، حيث حُكِم على المتّهم **(George Rutaganda)** النّائب الثّاني لرئيس "ميليشيا" بـ25 سنة سجناً بتاريخ 26 ماي 2003 [(3)].كما أصدرت المحكمة

[1]-Le procureur C/Jean-KAMBANDA, N° (ICTR-97-23-S), Jugement portant sa condamnation, chambre de première instance I, 4 septembre 1998, p. 294 .In http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-23/trial-judgements/fr/980904.pdf

[2]-Le procureur C/Jean-KAMBANDA, N° (ICTR-97-23-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 19 octobre 2000, p. In http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-23/apeals-chamber-judgements/fr/001019.pdf

[3]-Le procureur C/George -Anderson NDERUBUMWE RUTAGANDA, N° (ICTR-96-03), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 26 mai 2003, p. 274. In http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-3/apeals-chamber-judgements/fr/030526.pdf

في 14 فيفري 2000 حكماً ضدّ (**Omar serushago**) وقضت بعقوبة 15 سنة سجناً[1]، وهو في الحقيقة يؤكّد العقوبة نفسها المقرّرة في الحكم الصّادرة ضدّه في 5 فيفري 1999[2].

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة حكما ضدّ (**Clément Kayishema**)الذي اعتقل في زامبيا يوم 2 ماي 1999، ونقل في نفس اليوم إلى مقرّ المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا. بدأت محاكمته أمام الغرفة الثّانية من المحكمة الابتدائية يوم 9 أفريل 1997، تمّت إدانته بالسّجن المؤبّد يوم 21 ماي 1999 [3]، وتمّ رفع الاستئناف في 30 جانفي 2000، إلاّ أنّ محكمة الاستئناف أيّدت الحكم الصّادر عن المحكمة الابتدائية في 1 جوان 2001[4].

كما أنّه تمّ توقيف(**Alfred Musema**)في سويسرا يوم 11 فيفري 1995، ونُقِل إلى مقرّ المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا يوم 20 ماي1997. مُثِّل أمام الغرفة الأولى بالمحكمة الابتدائية يوم 25 جانفي 2000، وتمّت إدانته بالسّجن المؤبّد يوم 27 جانفي 2000[5]، وقد

[1]-Le procureur C/Omar SERUSHAGO, N° (ICTR-98-39-S), Chambre de première instance I, Jugement rendu le 5 février 1999, p.15− 16, In http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-98-39-S/trial-judgements/fr/990521.pdf

[2]- Le procureur C/Omar SERUSHAGO, N° (ICTR-98-39-A), Chambre d'appel, Jugement (appel de la sentence) rendu le 14 février 2000, p.2. In http://www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-98-39-A/apeals-chamber-judgements/fr/000214.pdf

Et pour plus d'informations ; **BOURGUORGUE-LARSENLaurence**, "De la difficulté de réprimer le génocide Rwandais, L'expérience du Tribunal pénal international pour le Rwanda", In **TAVERNIERPaul** et **BOURGORGUE-LARSEN Laurence** «Un siècle de droit internationale humanitaire, Centenaires des conventions de la Haye, Cinquantenaires des conventions de Genève », Bruylant, Bruxelles, 2001. p.172 −173.

[3]- Le procureur C/ Clément KAYISHEMA et Obed RUZINDANA, N° (ICTR-95-1-T), Chambre de première instance II, Jugement rendu le 21 mai 1999, p .168, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-95-1/trial-judgments/fr/990521.pdf

[4]-Le procureur C/Clément KAYISHEMA et Obed RUZINDANA, N° (ICTR-95-1-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 1 juin 2001, p.141. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-95-1/appeals-chamber-judgments/fr/010601.pdf

[5]-Le procureur C/ Alfred MUSEMA, N° (ICTR-96-13-T), Chambre de première instance I, Jugement et sentence, 27mai 2000, p .294, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-13/trial-judgments/fr /000127.pdf

تمّ تأييد هذا الحكم بتاريخ 16 نوفمبر 2001، وكانت في الحقيقية أسرع محاكمة عرفتها المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا[1].

أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية لرواندابالإضافة إلى الأحكام السّابقة، في21 فيفري 2003، حكماً أدانت فيه الطّبيب(**Gérard Ntakirutimana**) لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضدّ الإنسانية، وقضت عليه بعقوبة السّجن لمدّة 25 سنة[2]. كما انتهت إلى أنّ والده(**Elizaphan Ntakirutimana**) وهو راعي لكنيسة، أُدِين بتهمة تقديم المساعدة والتّحريض على اقتراف هذه الجرائم، وحُكِمت عليه بالسّجن لمدّة 10 سنوات[3].

أدانت الدائرة الابتدائية للمحكمة في 15 ماي 2003 وزير الإعلام في حكومة رواندا المؤقّتة عام(**Eliezer Niyitevika**) لارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية، وحكمت عليه بالسّجن لمدى الحياة[4]. كما أدانت في نفس اليوم(**Laurent Simanza**) بتهمة التّواطؤ لارتكاب هذه الجرائم، وحكمت عليه بالسّجن لمدّة 35 سنة[5]، الحكم الذي أيّدته دائرة الاستئناف للمحكمة بتاريخ 20 ماي 2005[6].

---

[1]-Le procureur C/ Alfred MUSEMA, N° (ICTR-96-13-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 16 novembre 2001, p .170– 171, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-13/ appeals-chamber- judgments /fr/011116f.pdf

[2]– Le procureur C/ Elizaphen NTAKIRUTIMANA et Gérard NTAKIRUTIMANA, N° (ICTR-96-10-T ; ICTR-96-17-T), Chambre de première instance, 21 février 2003, Jugement portant condamnation, p.290. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-17/trial-judgments/fr /030221.pdf

[3]– Le procureur C/ Elizaphen NTAKIRUTIMANA et Gérard NTAKIRUTIMANA, N° (ICTR-96-10-A ; ICTR-96-17-A), Chambre d'appel, Arrêt 13 décembre 2004, p.290. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-17/appeals-chamber-judgments/fr/041213.pdf

[4]– Le procureur C/ Eliezer NITIVIKA,N° (ICTR-96-14), Chambre de première instance, Jugement portant sa condamnation, 16 mai 2003, p.118 ,119. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-14-T/trial- judgments/fr/030516.pdf

[5]- Le procureur C/ Laurent SIMANZA, N° (ICTR-97-20-T), Chambre de première instance III, Jugement portant sa condamnation, 15 mai 2003, p.198. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-20/trial-judgments/fr /030515.pdf

[6]-Le procureur C/ Laurent SIMANZA, N° (ICTR-97-20-A), Chambre d'appel, Arrêt, 20 mai 2005, p.162-164, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-20-A/appeals-chamber-judgements/fr/050520.pdf

تلت هذه الأحكام أحكام أخرى تمثّل الاجتهاد القضائي للمحكمة، منها الحكم الصّادر ضدّ كلّ من: **(Obed Ruzindana)** في 1 جوان 2001 الذي يقضي بعقوبة السّجن المؤبّد[1]، حُكْم **(Aloys Simba)** يوم 27 نوفمبر 2007 بعقوبة 25 سنة سجنا[2]، الحكم الصّادر ضدّ **(Surugendo Joseph)** في تاريخ 12 جوان 2006 المتضمّن عقوبة 6 سنوات سجنا[3]، حكم**(Ngeze Hassan)** في 28 نوفمبر 2007 الذي تضمّن عقوبة 35 سنة سجنا[4]، حكم **(SerombaAthanase)** الذي أصدرته المحكمة في 12 مارس2008 والّذي قضى بعقوبة السّجن المؤبّد[5]، حكم **(BagaragazaMichel)** الصّادر في5 أكتوبر 2009 المتضمّن عقوبة 8 سنوات سجنا[6].

تواصلت المحاكمات فأصدرت المحكمة العديد من الأحكام من بينها الحكم ضدّ **(Simon Bikindi)**، وذلك بتاريخ 18 مارس 2010 الذي يقضي بعقوبته بـ 15 سنة سجنا[7]، وكذلك الحكم ضدّ **(Kalimanzira Callixte)** بتاريخ 20 أكتوبر 2010، والذي يتضمّن عقوبة 25 سنة سجنا[8]. هذا وقد أُدين**(Gatete Jean Batiste)** بالسجن لمدّة 40 سنة في 9 أكتوبر

---

[1]– Le procureur C/Clément KAYISHEMA et Obed RUZINDANA, N° (ICTR-95-1-A ; 2 : ICTR-96-1), Chambre d'appel, Arrêt, 1 juin 2001,p.141, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-95-1/appeals-chamber-judgments/fr/010601.pdf

6- Le procureur C/ Aloys SIMBA,N° (ICTR-01-76-A), Chambre d'appel, Arrêt, 27 novembre 2007, p. 101- 102, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-01-76/appeals-chamber-judgments/fr/071127.pdf

[3]–Le procureur C/ Joseph SERUGENDO, N° (ICTR-2005-84-I), Chambre de première instance I, Jugement portant sa condamnation, 12 juin 2006, p.26.In, www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-05-84/trial-judgments/fr /120606.pdf

[4]–Le procureur C/ Ferdinand NAHIMANA, Jean- Bosco BARAYAGWIZA et NGEZE Hassan, N° (ICTR-99-52-A), Chambre d'appel, Arrêt, 28 novembre 2007, p.380, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-99-52/appeals-chamber -judgments/fr /080312.pdf

[5]–Le procureur C/ Seromba ATHANAS,N° (ICTR-2001-66-A), Chambre d'appel, Arrêt, 12mars 2008, p.72.Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-01-66/appeals-chamber-judgements/fr/100318.pdf

[6]– **عيتاني زياد**، المحكمة الجنائية الدولية وتطوّر القانون الدّولي الجنائي، مرجع سابق، ص. 134.

[7]–Le procureur C/ Simon BIKINIDI,N° (ICTR-01-72-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 18 mars 2010, p.90. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-01-72/appeals-chamber-judgements/fr/100318.pdf

[8]–Le procureur C/ Calixte KALIMANZIRA,N° (ICTR-05-88-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 20 octobre 2010, p .83- 84. In http://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-05-88/appeals-chamber-judgements/en/101020_0.pdf

2012[1]، فضلا عن إدانة **(Hategekimana Iildelphonse)** بالسّجن المؤبّد، وذلك بمقتضى الحكم الصّادر يوم 8 ماي 2012[2].

كما أنّه تمّ إصدار حكم في مواجهة **(Mugenzi Justin)**و **(Mugiraneza Prosper)** يتضمّن تبرئتهما وإطلاق سراحهما وذلك بتاريخ 4 فيفري 2013، وذلك بعد استئناف حكم الدرجة الأولى القاضي عليهما بعقوبة سجن 30 سنة[3]. وبتاريخ 18 ديسمبر 2014 أصدرت محكمة رواندا حكما ضدّ**(Ngibaratware Augustin)** وقضت عليه بعقوبته 30 سنة سجنا[4].

هذا وقد أصدرت المحكمة قبل الإعلان عن نهاية عملها عدّة أحكام، منها الحكم ضدّ كل من **(Edouard Karemera)**و **(Mathieu Ngirumpatse)**، يقضي بالسّجن المؤبّد وذلك بتاريخ 2 فيفري 2012[5]، وقد تمّ تأييد هذا الحكم بتاريخ 29 سبتمبر 2014[6]. أمّا بالنّسبة لـ**(Joseph Nzirorera)** ، توفي في 1 جويلية 2010 وانتهت إجراءات المتابعة ضدّه بتاريخ 12 أوت 2010[7]. في حين قضت بعقوبة السّجن المؤبّد في مواجهة

---

[1]-Le procureur C/Jean- Batiste GATETE,N° (ICTR-00-61-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 09 octobre 2012, p.112- 113. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-61/appeals-chamber-judgements/fr/121009.pdf

[2]-Le procureur C/ Ildephonse HATEGEKIMANA,N° (ICTR-00-55B), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 8 mai 2012, p.111. In http://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/120508.pdf

[3]-Le procureur C/ Justin MUGENZI et Prosper MUGIRANEZA,N° (ICTR-99-50-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 4 février 2013, p.63. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-56/appeals-chamber-judgements/fr/130204.pdf

[4]-Le procureur C/ Augustin NGIRABATWAREN,N° (ICTR-99-54-A), Chambre d'appel, Résumé de l'arrêt rendu le 18 décembre 2014, p.5. In http://www.unmict.org/sites/default/files/casedocuments/mict-12-29/appeals-chamber-judgements/fr/141218_0.pdf

[5]-Le procureur C/ Edouard KAREMERA et Mathieu NGIRUMPATSE,N° (ICTR-98-44-T), Chambre de première instance III, Jugement portant condamnation, 2 février 2012, p. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-24/trial-judgments/fr /120202.pdf

[6]-Le procureur C/ Edouard KAREMERA et Mathieu NGIRUMPATSE,N° (ICTR-98-44-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 29 mai 2014, p. In http://www.jrad.irmct.org/HPRMServiceAPI/Record/232653/file/document

[7]-Décès de joseph NZIRORERA, 30 juillet 2010, MFC, la libre .be. Inhttp://www.lalibre.be

(Callixte Nzabonimana) في 31 ماي 2012[1]، العقوبة التي تمّ تأكيدها بموجب الحكم الصّادر عن دائرة الاستئناف بتاريخ29 سبتمبر 2014[2]، بينما تمّ تخفيف العقوبة وتقليصها من السّجن المؤبّد[3] إلى 35 سنة سجنا بالنّسبة لـ**(Ildelphonse Nizeyimana)** [4].

تجدر الإشارة إلى أنّه بتاريخ 31 ديسمبر 2015 تمّ الإعلان عن نهاية عمل المحكمة الجزائية الدّولية لرواندا، التي كان من المفروض وحسب إستراتيجية الأمم المتّحدة، أي حسب قراري مجلس الأمن: القرار رقم 1503 المؤرّخ في 28 أوت 2003 والقرار 1534 المؤرّخ في 26 مارس 2004 أنْ تنتهي تحقيقات هذه المحكمة وأنْ تنتهي ولايتها عام 2010. ولكن تأخّر ذلك إلى 31 ديسمبر 2015، علما بأنّ المحكمة لم تنته من مهامها بشكل نهائي، فلا يزال هناك 9 متّهمين يلوزون بالفرار و6 قضايا لا تزال قيد النّظر[5].

لقد وجّهت المحكمة منذ بداية عملها إلى تاريخ الإعلان عن انتهاء مهامها اتّهامات إلى 93 شخصا، وأدانت 62 منهم، وكان من بين المتّهمين كبار السّياسيين والضّباط الذين تسبّبوا على الأقلّ، حسب منظمة الأمم المتّحدة، بإبادة 800000 شخص خلال ثلاثة أشهر عام 1994. وقد أصدرت المحكمة آخر أحكامها في 14 ديسمبر2015 في قضيّة (**Pauline**) والذين معها، وبعدها أعلن مجلس الأمن انتهاء مهامها بتاريخ3ديسمبر2015[6].

---

[1]–Le procureur C/ Callixte NZABONIMANA,N° (ICTR-98-44-D-T), Chambre de première instance III, Jugement portant sa condamnation, le 31 mai 2012, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-98-44-D/trial-judgments/fr /120531.pdf

[2]–Le procureur C/ Callixte NZABONIMANA,N° (ICTR-98-44-D-A), Chambre d'appel, Arrêt, le 29 septembre 2014, p.169-170.In http// :www.jrad.irmct.org/HPRMServiceAPI/Record/232655/file/document.

[3]–Le procureur C/ Ildephonse NIZEYIMANA,N° (ICTR-00-55-C-T), Chambre de première instance III, Jugement portant sa condamnation, 19 juin 2012.In http://unictr.irmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/ trial-judgments/fr/120619.pdf

[4]–Le procureur C/ Ildephonse NIZEYIMANA,N° (ICTR-00-55-C-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 29 septembre 2014, p.203-205.In http://unictr.irmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/140929.pdf

[5]– **الميداني محمد أمين**، "انتهاء ولاية محكمة جنائية دوليّة مؤقّتة: محكمة رواندا نموذجا"، دراسة نشرت في مجلّة تسامح، منشورات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 52، مارس 2016. على الموقع الالكتروني: http : www.acihl.org/articles/html ?article_id=(flang=en-GB

[6]– **الميداني محمد أمين**، "انتهاء ولاية محكمة جنائية دوليّة مؤقّتة: محكمة رواندا نموذجا"، مرجع سابق.

ننوّه إلى أنّ المحكمة قد أصدرت في هذه القضيّة بتاريخ 14 ديسمبر 2015، حكما على مستوى دائرة الاستئناف يقضي بعقوبة السّجن لمدّة 47 سنة في مواجهة كل من **(Nyimarasuhuko Pauline)**، **(Arsene Shalom Ntahobali)**، و **(Elie Ndayambaje)**. في حين قضت على**(Sylvian Nsabimana)**بعقوبة 18 سنة سجنا، وعلى **(Alphonse Ntiziryayo)** بعقوبة 25سنة سجنا، و على**(Kanyabashi Joseph)** بـ20 سنة سجنا[1]. هذا بعد أنْ أصدرت بتاريخ 24 جوان 2011، حكما يتضمّن عقوبة السّجن المؤبّد لكلّ من **(Pauline)**و**(Ntahobali)**و**(Elie Ndayambaje)**، بينما تضمّن عقوبة 25 سنة سجنا في مواجهة**(Sylvian Nsabimana)**و30 سنة في حقّ**(Ntiziryayo)** و 35 سنة في حقّ**(Joseph Kanyabashi)** [2].

إنّ انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا لا يعني نهاية ملاحقة المتّهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وإدانتهم، فيمكن اللّجوء إلى آليتين لتحقيق ذلك هما آلية المحاكم الجنائية الدّولية لتصريف الأعمال المتبقّية للمحاكم المؤقّتة ليوغسلافيا سابقا ومحكمة رواندا، وكذا آلية القضاء الوطني في مختلف البلدان الذي يمكن أنْ يلعب دوره في ملاحقة المتّهمين، والعمل على إدانتهم على الجرائم التي ارتكبوها[3].

في الحقيقة –وكما أسلفنا– فالمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا لم تنته من مهامها بشكل نهائي، فهناك العديد من القضايا في طور المتابعة تتعلّق بالمتّهمين الفارّين من عدالتها، والتي تمّ إحالتها إلى المحاكم الوطنية الرّوندية لتتمّ محاكمتهم أمام الجهات القضائية

1- Le procureur C/ Pauline NYIRAMASUHUKO, Arsène Shalom NTAHOBALI, Sylvian NSABIMANA, Alphonse NTEZIRYAYO, Joseph KANYABASHI et Elie NDAYAMBAJE,N° (ICTR-98-42A), Chambre d'appel, Arrêt, tome II, 14 décembre 2015, p. 1523-1530.
In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/299355/files/document

2-Le procureur C/ Pauline NYIRAMASUHUKO, Arsène Shalon NTAHOBALI, Sylvian NSABIMANA, Alphonse NTEZIRYAYO, Joseph KANYABASHI et Elie NDAYAMBAJE,N° (ICTR-98-42-T), Chambre de première instance II, jugement portant condamnation, 24 juin 2011, p.1770- 1771. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/120508.pdf

3- **الميداني محمد أمين**، "انتهاء ولاية محكمة جنائية دوليّة مؤقّتة: محكمة رواندا نموذجا"، مرجع سابق.

الوطنية. تتعلّق بخمسة متّهمين هم:**(Kayishema Fulgence)** الفار من العدالة منذ 2004، والذي أحيلت قضيتّه إلى جهات القضاء الرّواندي بتاريخ 22 فيفري 2012، المتّهم بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، واشتراكه في ارتكابها، وكذا الجرائم ضدّ الإنسانية[1].المتّهم **(Munyarugarama Pheneas)** الهارب من العدالة منذ 4 مارس 2002، المسؤول عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، الاشتراك في الإبادة، والتّحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية، والذي تمّ تحويل قضيّته إلى الجهات القضائية الوطنية الرّوندية بتاريخ 28 جوان 2012[2].

بالنّسبة للشّخص الثّالث فهو **(Aloys Ndimbati)** الذي اتّهم بالإبادة والتآمر على ارتكاب الإبادة، والتّحريض المباشر والعلني على ارتكاب جرائم الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية، فار منذ نوفمبر 1995، وتمّ إحالته إلى القضاء الرّواندي بتاريخ 25 جوان 2012[3]. يتمثّل المتّهم الفار الرّابع في**(Ryandikayo)** وذلك منذ 28 نوفمبر 1995، أحيلت قضيّته إلى القضاء الوطني الرّواندي بتاريخ 20 جوان 2012[4]. أمّا الشّخص الخامس و الأخير فهو**(Sikubwabo Charles)** هارب من العدالة منذ 28 نوفمبر 1995 أيضا، بينما أحيلت قضيّته إلى القضاء الوطني الرّواندي يوم 26 مارس 2012[5].

كذا تسمح آلية المحاكم الجنائية الدّولية للأمم المتّحدة لتصريف الأعمال المتبقّية للمحكمتين الجنائيتين الدّوليتين ليوغسلافيا ورواندا، من خلال الفرع الخاصّ بالمحكمة

1- Le procureur C/ Fulgence KAYISHEMA, N° (ICTR-01-67-R11bis), Décision relative à la demande de référence de la république du Rwanda émise par le procureur, 22 février 2012, p.1 -46. In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/231251/files/document

2- Le procureur C/ Pheneas MUNYARUGARAMA, N° (ICTR-02-79-R11bis), Décision relative à la requête du procureur demandant le renvoi de l'affaire à la république du Rwanda, 28 juin 2012, p.17 -18. In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/194533/files/document

3- Le procureur C/ Aloys NDIMBATI, N° (ICTR-95-1F-R11bis), Décision relative à la demande du procureur de référer l'affaire de M. Aloys NDIMBATI au Rwanda, 25 juin 2012,N° (ICTR-95-1F-R11bis), p.1 -20. In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/231625/files/document

4- Le procureur C/RYANDIKAYO, N° (ICTR-95-1E-1), Mandataire d'arrêt et d'ordre de transfert, 20 juin 2012,p.1 -5 . In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/231614/files/document

5- Le procureur C/ Charles SIKUBWABO, N° (ICTR-95-1D-R11bis), Décision relative à la demande de recours du procureur en république du Rwanda, 25 juin 2012, p.1 -47. In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/231382/files/document

الجنائية الدّولية الموجود مقرّه بـ"تنزانيا"،بمتابعة ملفات المتّهمين الثّلاث الذين هم في حالة فرار من عدالة محكمة رواندا، والتي تمّ إحالتها إليها لغرض إصدار أحكام بشأنهم. يتعلّق الأمر بكلّ من:**(Mpiranya Protais)** القائد السّابق للقوات لحماية الحكومة المسلّحة الرّواندية فار من العدالة منذ 28 جانفي 2002، صدر أمر بالقبض ضدّه بتاريخ 29 أفريل 2013[1].**(Félicien Kabuga)** رئيس اللّجنة المؤقّتة لجبهة الدّفاع الوطني، متّهم بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية فار منذ 26 نوفمبر 1997، صدر أمر بالقّبض ضدّه يوم 29 أفريل 2013[2]. و**(Augustin Bizimana)** وزير الدّفاع سابقا، متّهم بجرائم الإبادة والاشتراك في ارتكابها، وكذا الجرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات المادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثّاني، هارب منذ 29 أوت 1998، صدر في حقّه أمر بالقّبض بتاريخ 29 أفريل2013 يتضمّن أمرا بضرورة تسليمه إلى المحكمة موجّه إلى كل الدّول[3].

هكذا حرصت محكمة رواندا على متابعة ومقاضاة الأشخاص الّذين تسبّبوا في أعمال إبادة الأجناس والجرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات المادّة الثّالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثّاني لعام 1977، بإصدارها عدّة أحكام في حقّ المسؤولين عن تلك الجرائم، وكذا توقيعها لعدّة اتفاقيات مع عدد من البلدان الإفريقية، بهدف أنْ يمضي المدانين بالجرائم التي تدخل في اختصاصات هذه المحكمة عقوبتهم في سجونها، من بينها: "جمهورية مالي"، "بينين"، "سوازينلند". وقد اعْتُبِرت هذه المحاكمات خطوة مهمة خَطَتْها رواندا نحو الأمام في تجسيد العدالة

[1]-Le procureur C/ Protais MPIRANYA,N° (MICT-12-02), Mandat d'arrêt portant ordre de transfèrement adressé à tous les Etats le 29 avril 2013, pp. 1-4.In http://www.irmict.org/sites/defaul/files/case-documents/mict-12-02/miscellaneous-documents/fr/130429.pdf

[2]-Le procureur C/ Félicien KABUGA ,N° (MICT-13-38), Mandat d'arrêt portant ordre de transfèrement adressé à tous les Etats, le 29 avril 2013, pp. 1-4.Inhttp://www.irmict.org/sites/defaul/files/case-documents/mict-13-38/miscellaneous-documents/fr/130429.pdf

[3]-Le procureur C/ Augustin BIZIMANA,N° (MICT-13-39), Mandat d'arrêt portant ordre de transfèrement adressé à tous les Etats, le 29 avril 2013, pp. 1-4.Inhttp://www.irmict.org/sites/defaul/files/case-documents/mict-13-39/miscellaneous-documents/fr/130429.pdf

ووضع حدّ للإفلات من العقاب، حيث أكّدت إمكانية متابعة المسؤولين السّياسيين والعسكريين، ومعاقبتهم على انتهاكات القانون الدّولي الإنساني حتى في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

يستشّف الواقع من تجربة المحكمتين الدّوليتين المؤقتتين ليوغسلافيا سابقا ورواندا أنّه كان لكلّ منهما دورا بارزا، وإسهاما هاما في تطوير فكرة المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، ممّا يضفي فعالية على قواعد هذا الأخير من خلال توقيع العقاب الرّادع على كل من تسول نفسه انتهاك أحكامه. كما أنّهما قامتا بتطبيق المبادئ القانونية التي ظلّت مهجورة منذ نورمبرج، ووضعتا مبادئ قانونية جديدة لمعالجة الكمّ الهّائل للحالات غير المسبوقة التي واجهتها، هذا ما أدّى إلى تمكينها من اكتساب خبرة في تطبيق القانون الجنائي الدّولي. كما لم تكتفيا بمعاقبة الفاعلين المباشرين للجرائم انتهاكا لأحكام القانون الدّولي الإنساني، بل كانت سياستهما معلنة بوضوح، هي مقاضاة الذين أمروا بارتكاب تلك الجرائم الفظيعة أو لم يقدموا على معاقبة مرتكبيها، فلم يقتصر الاتّهام على بعض المجرمين، بل امتدّ اختصاصهما لأيّ طرف من النّزاع.

فضلا عن ذلك فالمحكمتين نجحتا من حيث كونهما نظامين قضائيين دوليين في وضع مجموعة من الإجراءات وقواعد الأدّلة والإثبات، ومارستا المحاكمات بصورة فعليّة، بالتّالي فقصورهما لا يتعلّق بالجهاز القضائي للمحكمة، بقدر ما يتعلّق بتقاعس المجتمع الدّولي ممثّلا في حكومته التّنفيذية، ما جعلها مشلولة جزئيا وعاجزة عن تنفيذ العدالة المرجوّة.

المبحث الثّاني

تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحاكم الجنائية المدوّلة

عانت معظم الدّول الإفريقية من ظاهرة الحروب الأهلية والصّراعات المسلحّة، والتي اتّسمت في معظمها بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني، من هنا

برزت فكرة إنشاء المحاكم الجنائية الدّولية سواء كانت دائمة أو مؤقتة، كآلية تسعى لتحقيق العدالة من خلال إجراء محاكمات عادلة لمرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وتعويض الضّحايا، حتّى يمكن القضاء على عوامل الانقسام داخل المجتمع، وتهيئة المجتمعات التي عانت من الصّراعات المسلّحة والحروب الأهلية لفترات طويلة، إلى المضي قدما في عملية المصالحة، ومن أبرز تلك المحاكم التي ظهرت في الآونة الأخيرة كانت المحاكم المختلطة.

تُعْتبر المحاكم الجنائية المدوّلة من الوسائل النّاجعة لإنفاذ القانون الدّولي الإنساني، ولمحاكمة الجُناة عن الجرائم الّتي تُقْترف أثناء النّزاعات المسلّحة. ومن أمثلة هذه المحاكم المحكمة الخاصّة لسيراليون، الّتي ساهمت في تعزيز المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات الداخلية، باتّخاذها عدّة متابعات ضدّ الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الأكثر خطورة ضدّ القانون الدّولي الإنساني، ومعاقبتهم على مشاركتهم في الانقلاب ضدّ دولهم **(المطلب الأوّل)**. وكذلك الدّوائر أو الغُرف الاستثنائية للمحاكم الكّمبودية الّتي نشبت لغرض تحقيق العدالة الجنائية، من خلال فرض الجزاء على قادّة "الخمير الحمر" الّذين ارتكبوا جرائم فظيعة إبان الحرب الأهلية الكمبودية الّتي دارت بين عامي 1975 و1979 **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحكمة الخاصة لسيراليون

تعدّ المحكمة الخاصّة لسيراليون المثل الذي يُحتذى به في تشكيل المحاكم الخاصّة، باعتبارها المحكمة الخاصّة الأولى التي تمّ تشكيلها وفقا لمبدأ الخلط والمزج بين القانونين

الدّولي والوطني، والنّموذج الأوّل للمحاكم الخاصّة الدّولية المختلطة التي ظهرت في الآونة الأخيرة.

جاءت المحكمة الخاصّة لسيراليون لتؤكّد قناعة المجتمع الدّولي بالجزاء الجنائي الواجب اتّخاذه على الانتهاكات الجسيمة، والفظائع البشّعة التي ارتكبت في الإقليم السّيراليوني، نتاجا لويلات الصّراع المسلّح والحرب الأهلية التي عرفها هذا الأخير لما يزيد عن عشر سنوات **(الفرع الأوّل)**. إذ تولّت المحكمة منذ دخولها حيز النّفاذ سلطة مقاضاة الأشخاص الذين يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاع المسلّح الدّاخلي في سيراليون، حيث تمكّنت من إلقاء القبض على العديد من المتّهمين وإصدار أحكام بحقّهم، تحقيقا للعدالة الدّولية واستبعادا لظاهرة الإفلات من العقاب **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

خلفيات النّزاع المسلّح الدّاخلي في سيراليون وأهّم خروقات القانون الدّولي الإنساني فيه

شهدت سيراليون منذ 23 مارس 1991 حربا أهلية شرسة مع حركة التّمرد الثّوري والجبهة المتّحدة برئاسة "**فوداي سانكوح**"، واستمرّ القتال لأكثر من عشر سنوات[1]، وذلك على مدار ثلاث حكومات متعاقبة، مما أدّى إلى اندلاع أعمال العنف في جميع أنحاء الدّولة وصولا إلى الدّول المجاورة، ومنها ليبيريا التي كان لها دورا بارزا في الصّراع الداخلي لسيراليون. اشتعل الصّراع من خلال الدّعم العسكري الخارجي لبعض الأطراف المتنازعة، واشتراك المرتزقة الأجانب والمليشيات الخاصّة في عمليات الصّراع على السّلطة السّياسية، وقد دعّمت "ليبيريا" و"بوركينا فاسو" و"ليبيا" الجبهة المتّحدة الثّورية، بالأسلحة والمعدّات اللاّزمة من أجل السّيطرة على الموارد الطّبيعية للبلاد، ومنها على وجه الخصوص مناجم

[1] –**MARINAEAU Anne-Charlotte,** Les juridictions pénales internationalisées, Un nouveau modèle de justice hybride ?, CERDIN Paris I, Editions A. Pedone, Paris, 2007.P.13.

الماس والبوكسيت والتيتانيوم. كانت الضّحية الرّئيسية في حرب سيراليون هم المدنيين الذين عانوا من النّهب، والسّرقة، والتّشويه، والقتل من عصابات التّمرد والمرتزقة، وكانت عملية التّسوية صعبة بسبب الدّعم الخارجي لقوى المعارضة" الجبهة الثّورية المتّحدة"، حيث كانت مواقفها السّياسية غير واضحة في عملية نزع السّلاح وتسريح الجيش، إذ كانت هناك انتهاكات مستمرّة لوقف الصّراع بين الطّرفين، هذا بجانب الدّور الذي لعبه الرّؤساء السابقين لسيراليون في تهريب الماس من أجل المصالح الشّخصية، والتي كانت على حساب الدّولة والشّعب، وخصوصا رئيس ليبيريا السّابق "**تشارلز تايلور**"[1].

هكذا فقد استمرّ صراعا ضخما ذا خلفيات معقّدة دخلت فيه أطراف عديدة، فحدثت عدّة اتفاقات سلام تحت رعاية الأمم المتّحدة وتعهّدات لم تحترم من قبل كافة أطراف النّزاع، وتبادل الانتصارات والهزائم بين الأطراف المختلفة والانقلابات المتتالية، انتهكت خلال هذا الصّراع أكثر من مبادئ القانون الدّولي الإنساني، لعلّ أبرزها القتل، الخطف، التّرحيل الإجباري، والاعتداءات الجنسية[2]. ورغم الاتّفاق على المصالحة تحت رعاية الأمم المتّحدة إلاّ أنّه وفي عام 1996 تجدّدت الأعمال العدائية والانتهاكات بصورة أكبر من ذي قبل، وكان ذلك مقصودا به تفويض عملية السّلام[3].

لقد تمّ التّوقيع بتاريخ 7 جويلية 1999 على اتفاق سلام بين الحكومة سيراليون والجبهة المتّحدة الثّورية فيما عرف بـ" اتفاق لومي للسّلام"، بوساطة من منظمة الأمم المتّحدة ومنظّمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ونصّ بموجبه على قيام الجبهة المتّحدة الثّورية/المجلس الثّوري، بإلقاء السّلاح مقابل التّمثيل في الحكومة الجديدة

1–**أمجد أحمد محمد هيكل**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، مرجع سابق، ص.461.

2–**المرجع نفسه**، ص.461.

3– لعلّه يكفي لوصف بشاعة انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في سيراليون التّصريح الذي أدلى به المدير التّنفيذي لقسم إفريقيا بمنظّمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" إذ قرّر أنه: ((لقد اشتهرت الحرب في سيراليون ببتر الأيدي والأرجل، أمّا الاغتصاب فقد لا يكون ظاهرا بنفس الطّريقة، لكنّه لا يقلّ فداحة بأيّ شكل من الأشكال عن ظاهرة البتر)).

وإنشاء لجنة للتّحقيق والمصالحة، وعن عفو شامل بموجب القانون على الجرائم التي ارتكبها جميع الأطراف على أرض سيراليون. ومع ذلك أعلن رسميا انتهاء الحرب في جانفي 2002، وتمّ بموجب اتفاق لومي نزع السّلاح والتّسريح لمقاتلي الجبهة الثّورية، بمساعدة من قوات المظليين البريطانية التي أرسلت للعمل على تنفيذ الاتّفاق من قبل الجبهة المتّحدة الثّورية[1].

ارتكبت تلك القوات جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم قتل، وأعمال عنف جنسية، و نهب، وقد اختطف العديد من المدنيين، وتمّ إجبارهم على العمل بمناجم الماس أو كعمال محليين، كما تمّ بشكل منهجي استخدام التّشويه، ونحت أسهم الجبهة الثّورية بالأحرف الأولى من قِبَل جماعات المتمّردين على صدور وجباه الضحايا، وكذلك بتر الأطراف. وكان هذا جزءً من حملة تهدف إلى إشاعة الخوف وإجبار الحكومة على تسليم السّلطة، كما كانت هذه الهجمات شكلا من أشكال العقاب الجماعي ضدّ السّكان، لتقاعسهم عن توفير الدّعم الكافي لتحالف الجبهة الثّورية المتّحدة/المجلس الثّوري[2].

---

[1]– إذ نصّ الاتّفاق في المادّة 1 من الجزء الأوّل الخاصّ بوقف الأعمال القتالية على ما يلي: "ينتهي بموجب هذا الاتفاق النّزاع المسلّح بين حكومة سيراليون والجبهة المتّحدة الثّورية لسيراليون، ويسري هذا الانتهاء فورا، وعليه يضمن الطّرفان التقيّد على الفّور بوقف تام ودائم للأعمال القتالية". بينما تضمنّت المادّة 2 رصد وقف إطلاق النّار، حيث قضت بما يلي:" تنشأ على الفّور على صعيد المقاطعات والأقاليم لجنة وقف إطلاق النّار برئاسة بعثة مراقبي الأمم المتّحدة في سيراليون، وبمشاركة ممثّلين عن حومة سيراليون، والجبهة المتّحدة الثّورية لسيراليون، وقوّات الدّفاع المدني، وفريق المراقبين العسكريين التّابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وذلك لرصد وقف إطلاق النّار والتّحقق منه والإبلاغ عن جميع الانتهاكات التي تحدث له". هذا، وقد تضمّن الجزء الثّاني شؤون الحكم حيث نصّ على حكومة سيراليون والجبهة الثّورية لسراليون، تسليما منهما بحقّ شعب سيراليون في العيش في سلام، ورغبة منهما في إيجاد آلية انتقالية لاشتراك الجبهة في الحكم في إطار الدّستور روحا ونصا، توافقان على الصّيغ التّالية لتشكيل حكومة تستمرّ حتى الانتخابات المقبلة، وفقا لما يقضي به الدّستور، ولإدارة الموارد العامة الشّحيحة لصالح تنمية شعب سيراليون، ولتقاسم المسؤولية عن إحلال السّلام...". راجع: اتفاق السّلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثّورية لسيراليون، رسالة مؤرّخة في 12 جويلية 1999، وموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثّل توغو، نصّ الاتّفاق المبرم في لومي، مرفق مجلس الأمن، وثيقة الأمم المتّحدة S/1999/777 على الموقع:SL-9907076LomePeaceAgreement(ar) .pdf

[2]–**أيمن مصطفى عبد القادر أبو سالم**، جرائم الحرب في إفريقيا في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي، دراسة خاصة لحالتي رواندا والسّودان، مرجع سابق، ص.92–93.

تجدر الإشارة إلى أنّ نشوب النّزاع المسلّح في سيراليون يرجع للعديد من العوامل الدّاخلية والخارجية. فقد شهدت سيراليون قبل نشوب الحرب الأهلية فيها تاريخا طويلا من التّراجع السّياسي والاقتصادي، الذي جاء نتاجا للعديد من السّياسات والممارسات التي شهدتها البلاد سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو في أعقاب الاستقلال، بالإضافة إلى التفاعلات الدّولية والإقليمية المحيطة، ومن ثمّ فقد كانت الأسباب التي قادت سيراليون إلى الحرب الأهلية عديدة ومتغيّرة من مرحلة إلى أخرى[1].

لقد شهدت سيراليون على المستوى الدّاخلي اضطرابات متنوّعة ومشكلات عديدة، في مقدّمتها الانقسامات الحزبية والخلافات الدّينية والمنازعات القبلية، بجانب المؤامرات الاستعمارية التي كان يحيكها الانجليز لاستمرار احتفاظهم بالسّيطرة على جميع شؤون البلاد. واكب كلّ ذلك، تدهور الأحوال الاقتصادية بسبب نشاط عصابات تهريب ثروة سيراليون من الماس، وانخفاض المحاصيل الزّراعية التي تدرّها سيراليون إلى الأسواق العالمية، ووجود الصّراع الخطير بين الحكومات التي لا تحقّق لهم أهدافهم ليسهل لهم استنزاف موارد البلاد وثرواتها.

كان عجز الحكومات عن حلّ هذه المشكلات من العوامل الرّئيسية التي دفعت بعض العسكريين إلى القيام بانقلابات عسكرية، والتي كانت من أهّم المظاهر المميّزة للحياة السّياسية في سيراليون في فترة ما بعد الاستقلال، حيث تعرّضت لسبعة انقلابات عسكرية ومحاولتين فاشلتين، وحدوث عنف عنصري بين أكبر قبيلتين هما "مندى" و"تمنى" في سنة 1968، واندلاع مظاهرات بسبب ارتفاع الأسعار عام 1980[2].

---

[1]– **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، قسم السّياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ،2013، ص.26.

[2]–**الحرب الأهلية السّيراليونية**، المجلّة الإفريقية للعلوم السّياسية، أكاديمية دولية، 27 ديسمبر 2012، على الموقع الإلكترونية:www .maspoltiques.com

ترجع جذور الصّراع في سيراليون بالأساس، إلى سياسات وممارسات الفترة الاستعمارية في سيراليون، حيث تسبّبت تلك السّياسات والممارسات في تردّي الأوضاع السّياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ثمّ جاءت سياسات وممارسات "**سياكا ستيفنز**" الذي تولى الحكم في عام 1968، يليها سياسات وممارسات "**جوزيف مومو**ه" الذي تولى الحكم في عام 1985، والتي حوّلت سيراليون من دولة مستقّرة نسبيا إلى دولة يتوطّن فيها الفساد وتنتشر فيها الفوضى، خاصّة في ظلّ ما عانته في أعقاب استقلالها من تكرار الاضطرابات والانقلابات العسكرية التي زعزعت من استقرارها، وعطّلت مسيرة الدّيمقراطية فيها[1].

كما أدّى التّدخل المستمرّ للقوات المسلّحة في الحياة السّياسية في سيراليون، والسّعي الدّائم من قِبَل الحكومات المتعاقبة إلى تسييس الأجهزة الأمنية، إلى تفويض تلك الأجهزة وتآكل الأمن الوطني، وعجز الحكومات المتعاقبة مدنية كانت أو عسكرية، عن فرض حمايتها على كامل الإقليم والسّكان في البلاد. فضلا عن فشل تلك الحكومات بعد الاستقلال في تحقيق التّنمية الاقتصادية، نتيجة لاتّجاه النّخبة الحاكمة للاستيلاء على موارد الدّولة واستغلالها لخدمة مصالحهم الشّخصية[2].

جاءت الانتهاكات التي ارتكبت بحقّ الشّعب السّيراليوني، والنّاتجة عن تسييس المؤسّسة القضائية في سيراليون وانعدام قدرتها على تحقيق العدالة للسّيراليونيين، وبالتالي انعدام ثقة الشّعب السّيراليوني في كافة مؤسسات الدّول، باعتبارها من أهّم الأسباب التي أدّت إلى نشوب الصّراع المسلّح والحرب الأهلية في سيراليون[3].

---

[1]-**NEMETH Stephen-Michael,** la guerre civile en Sierra Leone de 1991 à 2002, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en sciences politiques, université du Québec à Montréal, octobre 2012, p. 5−6.

[2]-**Ibid.,** p.10− 11−12.

[3]− **سمر محمد حسين أبو السّعود،** دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص.26.

لم تكن الانقسامات الاثنية في سيراليون حادة بالدّرجة الأولى، التي يمكن خلالها وصف الصّراع في سيراليون بأنّه صراع اثني، فقد انصهرت كافة الاثنيات المشكّلة للمجتمع السّيراليوني في بوتقة التّقسيم الطّبقي، لينقسم المجتمع السّيراليوني بجميع اثنياته إلى طبقتين، طبقة تضمّ في صفوفها النّخبة الحاكمة، وهي النّخبة المسيطرة على السّلطة والثّروة والرّفاهية في المجتمع، وطبقة عامة الشّعب التي تضمّ في صفوفها الغالبية العظمى من السّيراليونيين[1].

وُجِد في إطار النّتائج المتعلّقة بالأسباب الرّئيسة لاستمرار النّزاع المسلّح في سيراليون لأكثر من 10 سنوات، أنّ البعد الاقتصادي لهذا الصّراع كان بمثابة العقبة الرّئيسية أمام عملية بناء السّلم. فقد استفادت كافة الأطراف المشاركة في النّزاع بشكل دائم من جراء استمرار الحرب الأهلية السّيراليونية، من خلال الاستيلاء على الثّروات المعدنية وخاصة الماس[2].فقد لعب الماس دورا كبيرا في إشعال وإدامة الصّراع في سيراليون على نطاق واسع، وحاز على اهتمام كبير من العلماء وفي وسائل الإعلام. يعدّ الماس من الموارد صغيرة الحجم وغالية القيمة، إذ يسهل تهريبه بسهولة، كما يُعْتبر من الموارد الأساسية في عمليات التّمويل اللاّزم للجيش، بجانب المليشيات العسكرية الأخرى التي تستحوذ على جزء كبير من موارد الماس. تتمثّل فائدة الماس في أنّها موارد للجماعات المسلّحة لإدامة

[1]– تعدّ أثنيتي "التمنى" و"المندى" أكبر الجماعات الاثنية المشكّلة للمجتمع السّيراليوني، حيث تمثّل كل منها نسبة 30 % من إجمالي عدد السّكان، وتتمركّز الأولى في جنوب وشرق البلاد، بينما تتمركز الثّانية في الشّمال، وتأتي بعدهما أثنية "الكريبول" التي تمثّل نسبة 10% من إجمالي السّكان في سيراليون حيث ترجع أصولها إلى العبيد المحرّرين الذين تمّ نقلهم وتوطينهم في "فريتاون"، أمّا باقي السّكان فيتوزّعون بين ما يقرب من 15 جماعة أثنية مختلفة.

[2]– **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص. 268.

الصّراع، وقد شاركت كلّا من قوات الدّفاع المدني والجيش النيجيري في عمليات تهريب الماس خلال الحرب الأهلية في سيراليون[1].

كان الماس السّيراليوني العامل الرّئيسي الذي تطابقت بموجبه المصالح الشّخصية لكافة أطراف النّزاع داخليا وخارجيا، سواء من قِبَل المتّمردين أو من قِبَل السّاسة والمسؤولين الحكوميين. وهو ما نتج عنه وجود حرب خفّية موازية للحرب الأهلية في سيراليون، تهدف إلى السّيطرة على المناطق الغنية بمناجم الماس، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والثّروات، والتي لا يمكن الوصول إليها سوى باستمرار الحرب وإطالة أمدها[2].

كما اتّضح أنّه بقدر ما كانت الأوضاع الدّاخلية في سيراليون واحدة من الأسباب الرّئيسية لنشوب الصّراع المسلّح واندلاع الحرب الأهلية فيها، فقد كانت أيضا من الأسباب الجوهرية لاستمرار الصّراع وإطالة أمده بعد نشوب الحرب الأهلية. فقد تعدّدت وتشابكت الأطراف المشاركة في الصّراع نتيجة لفشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الصّراع، وبعد أن كان الصّراع المسلّح في البلاد قاصرا على الصّراع بين المتمرّدين والحكومة السّيراليونية، أصبح الصّراع في سيراليون يدور بين كافة الفصائل والجماعات المشكّلة للمجتمع السّيراليوني، وهو ما نتج عنه في النّهاية تعذّر وفشل كافة المحاولات السّياسية لإجلاء الأمن والسّلم في سيراليون[3].

---

[1]– لقد افترض الخبراء أنّ اقتصاد الماس في سيراليون ذهب للأسوء، إذ بلغت صادراته 70 مليون دولار في عام 1999–2000، وهذه النّسبة تعدّ نصف قيمة المعدّل السّنوي لتصدير الماس، والفكرة هي أنّ سيراليون دولة لديها ثروة كبيرة من الماس الخّام الغير معلن عنه، وهذا يمثّل ثروة كبيرة للسّياسيين الذين يتحكّمون في الاقتصاد السّياسي للحرب، وقدّر أنّ الجبّهة الثّورية المتّحدة تسيطر على حوالي من 20 إلى 50 مليون دولار من قيمة الماس، إذ تستخدم هذه الأموال في التمويل لإدامة الصّراع. للكثير من التّفاصيل أنظر في ذلك:

MONDY Yannick et **DESCHENES Dany**, « le conflit en Sierra Leone : les diamants du sang », le maintien de la paix, bulletin n°2, avril 2001, Institut Québécois des Etudes Internationales, Université LAVAL, p2-3.

[2]- Pour savoir plus sur l'enjeu du diamant dans la guerre Sierra Léonaise Voir : **NEMETH Stephen-Michael,** la guerre civile en Sierra−Leone de 1991 à 2002, op.cit., p. 23−29.

[3]– **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، المرجع السّابق، ص.267– 268.

فضلا عما سبق، كان للبعدين الإقليمي والدّولي أثرا كبيرا في تأجيج النّزاع واستمراره وإطالة أمده، فقد كان يعكس بشكل أو بآخر التّنافس الإقليمي في المنطقة. فقد أسهمت عدد من الدّول الإفريقية بشكل كبير في نشوب النّزاع المسلّح وتأجيجه في سيراليون، التي كان من أبرزها "ليبيا"، "ليبيريا"، "بوركينافاسو"، "غينيا"، و"نيجيريا"[1]. كان تدخّل الفاعلين الإقليميين لا يخدم سوى المصالح الخاصّة بهم، سواء الفاعلين الذين قدّموا الدّعم لحركات التّمرد، أو الذين قدّموا الدّعم للحكومة السّيراليونية، كما اتّضح أنّ العلاقات بين الفاعلين الإقليميين وأطراف النّزاع في سيراليون كانت مرنة ومتغيّرة من آن لآخر حسب ما تقتضيه مصالحهم. كما اتّضح أيضا أنّ الإهمال والتّجاهل التّام من قِبَل المجتمع الدّولي للأزمات التي واجهتها سيراليون، وعدم التفاته للصّراع السّيراليوني في وقت مبكّر منذ أنْ أعلنت استقلالها عام 1964 وحتّى اندلاع الحرب الأهلية فيها عام 1991، كان له دورا جوهريا في نشوب الصّراع المسلّح في سيراليون، ونتج عنه تعقّد الصّراع وتشابكه وإطالة أمده، بشكل تعذّر معه في النّهاية إيجاد حل مرضي لجميع الأطراف والفصائل المشاركة في النّزاع، وفشل كافة محاولات التّسوية السّياسية للصّراع[2].

أدّى تفاقم النّزاع الذي بدأ منذ سنة 1991 بالحكومة السّيراليونية، إلى طلب حكومة سيراليون تدخّل مجلس الأمن الدّولي لمساعدتها على إنشاء محكمة دولية خاصة، لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني والأعمال الوحشية خلال الحرب الأهلية. استجاب مجلس الأمن لهذا الطّلب بتفويض الأمين العام على إبرام اتّفاق مع حكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصّة مستقّلة، كما طالبته بتقديم تقرير عن مطلب الحكومة. وقد كان السّبب وراء طلب المساعدة هو أنّ البلد سيراليون، بعد عقد من النّزاع المسلّح الدّائم، لم يكن قادرا من

[1]-**NEMETH Stephen-Michael,** la guerre civile en Sierra−Leone de 1991 à 2002, op.cit., p.41−43.

[2]– **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، المرجع السّابق، ص268.

النّاحية المالية على إقامة نظام جديد يمثّل هذه المحاكمات وتنميته طبقا للمعايير الدّولية[1]. ونظرا للانتهاكات والجرائم الوحشية التي شهدتها سيراليون، غدت الحاجة إلى المساعدة الدّولية مطلبا مهمّا لضمان مصداقية أيّة محاكمات قضائية، وصار المجتمع الدّولي راغبا في إنشاء محكمة دولية.

فأصدر مجلس الأمن قراره رقم 1315 المؤرّخ في 14 أوت 2000[2]؟، كلّف الأمين العام للأمم المتّحدة بالتّفاوض من أجل إبرام اتّفاق مع الحكومة السّيراليونية لغرض إنشاء محكمة خاصة، وكلّفه بأنْ يقدّم التّوصيات المتوصّل إليها من التّفاوض. وفي أكتوبر 2000 قدّم الأمين العام تقريره المتضمّن مشروع اتّفاق مع الحكومة السّيراليونية، وأيضا نظام المحكمة المقترح. ونتيجة للتّفاوض وبعد مبادلات عديدة للرّسائل بين مجلس الأمن والأمين العام، تمّ الموافقة على هذا الاتّفاق المتضمّن إنشاء محكمة خاصة في 16 مارس 2002. وبعد إتمام التّدابير الدّستورية في دولة سيراليون وإتمام تصديق البرلمان على الاتّفاقية، تمّ تأسيس المحكمة رسميا في 2002[3].

تميّزت المحكمة الجنائية الخاصّة بسيراليون بخلاف المحاكم المدوّلة الأخرى، بأنّها هيئة مستقّلة تعمل كمؤسسة مستقّلة عن النّظام القضائي السّيراليوني. وجاءت المحكمة الخاصّة لسيراليون لتختصّ بسلطة مقاضاة الأشخاص الذين يتحمّلون المسؤولية الثّقيلة للانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، وقانون دولة سيراليون المرتكبة على الأراضي السّيراليونية منذ 30 نوفمبر 1996 وحتّى تاريخ يتمّ تحديده عن طريق اتفاق بين الأطراف،

1- **عامر حادي عبد الله الجبوري**، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتّحدة في إرساء مناهجها، دار المركز العربي للنّشر والتّوزيع، المنهل، 2018، ص.235 -236.

2- قرار مجلس الأمن رقم 1315 المؤرخ في 14 أوت 2000، المتعلّق بالحالة في سيراليون.

3- **ولد يوسف مولود**، عن فعليّة القضاء الجنائي الدّولي في محاربة الإفلات من العقاب، مرجع سابق، ص.92-93.

بمن فيهم أولئك القادّة الذين هدّدوا توطيد عملية السّلام وتنفيذها في سيراليون بارتكابهم هذه الجرائم[1].

حدّد النّظام الأساسي للمحكمة تخصّصها الموضوعي وهو النّظر في انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وقانون سيراليون، لذا يجب التّفرقة بينهم لعدم حدوث تداخل في التّخصّص بين محكمة سيراليون الجنائية الخاصّة وبين القانون الوطني. فتنظر المحكمة في الجرائم ضدّ الإنسانية شرط أنْ تكون قد ارتكبت وسط هجوم واسع النّطاق ضدّ السّكان المدنيين، وتتجسّد في: القتل، الإبادة، الاسترقاق، التّرحيل والتّهجير القسري، السّجن والتعذيب، الاغتصاب والاضطهاد، وسائر الأفعال غير الإنسانية[2]. إلى جانبها جرائم الحرب، إذ نصّ النّظام الأساسي على أنّ للمحكمة سلطة محاكمة الأشخاص الّذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب الانتهاكات الواردة في المادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثّاني[3]. وقد تناولت المادّة **4** من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسراليون الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الدّولي الإنساني والّتي تختصّ المحكمة بمحاكمتها، أضف إلى ذلك الجرائم المرتكبة المنصوص عليها في قانون سيراليون والواردة في نصّ المادّة **5** من النّظام الأساسي للمحكمة[4].

لم يأخذ الأمين العام بصدد تحديد الاختصاص الزّمني بتاريخ 23 مارس 1991 كتاريخ بداية الحرب الأهلية، بدعوى أنّ هذا التّاريخ بعيد جدا، وليس للعمل المكثّف للمحكمة، ممّا يصبّ في مصلحة المتّهمين ويعطّل العدالة. فقد تمّ الاتّفاق على تاريخ 30 نوفمبر 1996، وهو تاريخ التّوقيع في "أبيدجان" على الاتّفاق الأوّل حول السّلام بين الحكومة السّيراليونية وثوار جبهة التّحرير، كتاريخ يؤخذ فيه بعين الاعتبار الجرائم الأكثر

---

[1]– نصّ الفقرة 1 من المادّة 1 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

[2]– نصّ المادّة 2 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

[3]– نصّ المادّة 3 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

[4]– نصّي المادّتين 4 و5 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

خطورة، المرتكبة من قِبل جميع الأطراف والمجموعات المسلّحة في كامل أرض دولة سيراليون[1].

تطبّق المحكمة الخاصّة لسيراليون القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المستخدمة في المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، السّارية وقت إنشاء المحكمة الخاصّة، على سير الدّعاوى القانونية أمام المحكمة الخاصّة، مع إجراء ما يلزم من تعديلات. وطبقا للنّظام الأساسي لهذه المحكمة يجوز لقضاة المحكمة الخاصّة بكامل هيئاتها تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أو اعتماد قواعد إضافية إذا لم تنصّ عليها القواعد المطبّقة على حالة محدّدة[2].

بالنّسبة للعقوبات، فإنّه توقّع دائرة المحكمة عقوبة السّجن لسنوات محدّدة على الشّخص المدان، عدا المجرم الحدث، وترجع المحكمة في تحديد مدّة السّجن، وحسب الاقتضاء، إلى ما هو متبّع عموما فيما يتعلّق بأحكام السّجن الّتي تصدرها المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا والمحاكم الوطنية لسيراليون. وينبغي لدائرة المحكمة عند توقيع العقوبات أنْ تأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل جسامة الجرم والظّروف الشّخصية للمحكوم عليه، وأنْ تأمر بالإضافة إلى توقيع عقوبة السّجن، بمصادرة الممتلكات والعوائد وأيّ موجودات أخرى تمّ الاستيلاء عليها بسلوك إجرامي، وردّها إلى مالكيها الشّرعيين أو إلى دولة سيراليون[3].

الفرع الثّاني

الاجتهاد القضائي للمحكمة الخاصّة لسيراليون

أحرزت محكمة سيراليون تقدّما ملموسا في التّصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الّتي ارتكبت أثناء النّزاع السّيراليوني، حيث أصدرت المحكمة لوائح اتّهام ضدّ13 شخصا، بمن فيهم زعماء العمليات العسكرية في النّزاع

1- **أيمن مصطفى عبد القادر أبو سالم**، جرائم الحرب في إفريقيا في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي، مرجع سابق، ص.94.

2- نصّ المادّة 14 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

3- نصّ المادّة 19 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة بسيراليون.

السّيراليوني: الجبهة الثّورية المتّحدة(RUF)، المجلس الثّوري للقوّات المسلّحة (AFRC) وكذلك قوات أفراد الدّفاع المدني (CDF)، وأيضا الرّئيس السّابق لليبريا "تشارل تايلور" (Charles Taylor)[1].

أعلنت عن أوّل سبع لوائح اتّهام في مارس 2003، وشَمَلت التُّهم:جرائم القتل العمد، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاسترقاق الجنسي، تجنيد الأطفال، الاختطاف، واستخدام السخرة. وكان من بين الّذين وُجِّهت إليهم الاتّهامات، زعيم"المجلس الثّوري للجّبهة الثّورية المتّحدة"**(Foday Sankoh)**، وقائد المجلس **(Pokareh Sam)** و**(Jhonny-Paul Koroma)**، بالإضافة إلى**(Sam Hinga Nurman)** وزير الشّؤون الدّاخلية والمنسّق الوطني السّابق لقوات الدّفاع المدني. أُلْقِي القبض عليهم جميعا واحتجزوا باستثناء **(Sam Pokareh)** و **(Jhonny-Paul Koroma)** [2].

أصدرت الدّائرة الابتدائية بحلول عام 2004 قرارا يضمّ القضايا التّسع المنظورة أمام المحكمة في بعضها البّعض، وتقليص عددها من تسعة قضايا إلى أربعة قضايا فقط، على أنْ تبدأ إجراءات المحاكمة في جوان 2004[3].

يُذْكَر أنّ محكمة سيراليون المدوّلة شرعت في عقد جلساتها ابتداءً من مارس 2004، بحيث عُرِض عليها قادة الميلشيات الّتي شاركت في الانتهاكات. ففي 3 جوان 2004 بدأت محاكمة زعماء الميلشيات[4]، حيث كان مجموع القضايا المنظورة أمام المحكمة الخاصّة حتى ذلك الوقت ثلاث قضايا، هي القضيّة الخاصّة بمحاكمة ثلاثة من القادّة السّابقين لقوات

---

1 –**DE LA BROSSE Renaud**, "Les trois générations de la justice pénale internationale, Tribunaux pénaux internationaux, cour pénale Internationale et tribunaux mixtes", In **A.F.R.I**,Vol VI, La Documentation Française, Bruylant, Bruxelles, 2005. p.164.

2 –**ASENSIO Hervé** et **MAISON Rafaëlle**, "L'Activité des juridictions pénales internationales", In **A.F.D.I**, CNRS Edition, Paris, 2005. p. 432.

3–**أمجد أحمد محمد هيكل**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، مرجع سابق، ص.468.

4 –**ASENSIO Hervé** et **MAISON Rafaëlle**, "L'Activité des juridictions pénales internationales, Tribunaux pénaux internationaux cour pénale et tribunaux mixtes",Op.cit., p. 432.

الدّفاع المدني، والقضيّة الخاصّة بمحاكمة خمسة من القادّة السّابقين للجبهة الثّورية المتّحدة، بالإضافة إلى قضيّة محاكمة أربعة من أعضاء المجلس الثّوري للقوات المسلّحة، ثمّ بدأت المحكمة في النّظر في القضيّة الخاصّة بمحاكمة الرّئيس اللّيبيري الأسبق **(Charles Taylor)** [1].

تولّت الدّائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الخاصّة النّظر في قضيّة "قوات الدّفاع المدني" **(CDF)**، إذ اتّهم المدّعي العام كلّ من **(Sam Hinga Nurman)**و **(Moinina Fofana)**، و**(Allieu Kondewa)**بتهمة تجنيد وتسخير الأطفال دون الخامسة عشر من العمر، واستخدامهم في الأعمال العدائية بشكل فعلي، باعتبارها واحدة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، وذلك وفقا لما نصّت عليه الفقرة الفّرعية **3** من المادّة **4** للنّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون[2].

صدر بتاريخ 9 أكتوبر 2007 حكم من الدّائرة الابتدائية يقضي بعقوبة 06 سنوات سجنا في مواجهة **(Fofana)** و08 سنوات سجنا ضدّ **(Kondewa)** [3]. إلاّ أنّه بتاريخ 28 ماي 2008 ألغت دائرة الاستئناف العقوبة السّابقة مع التّهم الموجّهة لهما، حيث أدانت **(Fofana)** بالسّجن لمدّة 15 سنة و**(Kondewa)** بـ 20 سنة، وذلك بتهمة الإبادة، استخدام العنف لتهديد حياة الأشخاص وصحّتهم وسلامتهم البدنية والعقلية، خاصّة القّتل، وارتكاب عدد من الأفعال غير الإنسانية المتمثّلة في العنف الجنسي بحقّ المدنيين، السّلب والنّهب.

---

[1]– **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص.196.

[2]– نصّ الفّقرة 3 من المادّة 4 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

[3]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Moinina FOFANA and Allieu KONDEWA, Trial Chamber 1, case N ° SCSL- 04-14-T,CDF, judgment on the sentencing of MOININA Fofana and Allieu Kondewa, 09 October 2007, p.33– 34.In http://www.rscsl.org/Documents/transcripts/CDF/CDF-091007.pdf

ويتمّ احتساب فترة العقوبة بدءً من تاريخ احتجازهما قيد المحاكمة، وذلك بتاريخ 28 ماي 2008 [1].

هكذا قضى **(Fofana)** عقوبته كاملة بعد استفادته للإفراج المشروط المبكّر، حيث أعلنت محكمة سيراليون الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة الإفراج عنه بتاريخ 28 ماي 2018[2]. بينما رجع **(Kondewa)** إلى سيراليون بتاريخ 8 جويلية 2018، بعد منحه الإفراج المبكّر المشروط لقضاء ما تبقى من مدّة عقوبته[3].

أمّا بالنّسبة لـ **(Hinga Nurman)** توفيّ في 22 فيفري 2007 نتيجة لسوء حالته الصّحية، أي قبل صدور حكم ضدّه بما يقرب من خمسة أشهر. وهو ما ترتّب عليه سقوط الدّعوى الجنائية نتيجة لوفاته، حيث صدر في ماي2007 حكم الدّائرة الابتدائية الأولى بسقوط الدّعوى ضدّه بسببوفاته[4].

كما صدرت المحكمة بحقّ المتّهمين الخمس في قضيّة "الجبهة الثّورية**(RUF)** ثلاث لوائح اتّهام، حيث تضمنّت اللّائحة الأولى التّهم الموجّهة لمؤسّس الجّبهة الثّورية المتّحدة

1- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Moinina FOFANA and Allieu KONDEWA, case N ° SCSL- 04-14-A, Appeals Chamber ,Judgment , CDF, 28 May 2008, p. 1-98,In http://www.rscsl.org/Documents/transcripts/CDF/CDF-052808.pdf.

2– للإشارة، فقد استفاد فوفانا من الإفراج المبكّر المشروط بعد قضاء ثلثي مدّة عقوبته في رواندا، وذلك بتاريخ 11 أوت 2014، وبعد استيفاء السيّد فوفانا لشروط الإفراج المبكّر، أُفرِج عنه بعد ذلك في أوائل 2015 ليقضي ما تبقى من عقوبته في مجتمعه المحلّي تحت إشراف الرّقابة. وفي أكتوبر 2015 تلقّت المحكمة معلومات عن انتهاك فوفانا لبنود الإفراج، وفي مارس 2016 أصدر رئيس المحكمة أمرا بحقّ فوفانا بالاحتجاز والنّقل إلى عهدة المحكمة الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون. لمزيد من التّفاصيل راجع: قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، A/71/386، الدّورة 71، البند 134 من جدول الأعمال المؤقّت، الميزانية البرنامجية للسّنتين 2017/2016، تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة محكمة سيراليون الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة، تقرير الأمين العام، 15 سبتمبر 2016، ص.6–7.

3- The Residual Special Court For Sierra Leone, Kondewa granted conditional early release moves forward on completion strategy, press release, 9 July 2018,Inhttp://www.rscsl.org/Documents/Press/2018 /pressrelease-070818.pdf.

4- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Samuel Hinga NORMAN , Moinina FOFANA and Allieu KONDEWA, Case N ° SCSL- 04-14-T, Trial Chamber I, Decision On Registrar's Submission Of Evidence Of Death Of Accused Samuel Hinga Norman & Consequential Issues, 21 May 2007,pp.2-10.In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/CDF/776/SCSL -04-14-T-776.pdf.

والمسؤول الأوّل عنها(**Foday Saybana Sankoh**)، بينما تضمنّت اللّائحة الثّانية التّهم الموجّهة ضدّ(**Sam Pokareh**)، المسؤول الأوّل عن كافة المعارك والهجمات التي شنّتها الجّبهة على الأراضي السّيراليونية، منذ بدء الصّراع المسلّح والحرب الأهلية في سيراليون عام 1991 وحتّى عام 1999. في حين اشتملت لائحة الاتّهام الثّالثة على التّهم الموجّهة ضدّ كلّ من (**Issa Hassan Sesay**)و (**Morris Kallon**) و(**Augustine Gbao**) ، حيث وجّهت للمتّهمين الخمس لوائح اتّهام تتضمّن 17 سبعة عشر تهمة بارتكاب جرائم الإبادة وجرائم ضدّ الإنسانية، وعدد من الانتهاكات للقانون الدّولي الإنساني.

اعتقل (**Foday Sankoh**)في عام 2000 من قبل الحكومة السّيراليونية، وظلّ رهن الاعتقال حتى عام 2003، حيث وجّهت له المحكمة الخاصّة لسيراليون 17 تهمة باعتباره أحد قادة الفصائل المسلّحة المشاركة في الحرب الأهلية السّيراليونية، الّذين يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب تلك الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[1]. لقي حتفه في 29 جويلية 2003 أثناء اعتقاله رهن المحاكمة نتيجة لسوء حالته الصّحية، حيث أعلنت المحكمة في 8 ديسمبر 2003 أنّ وفاة (**Foday Sankoh**) كانت لأسباب طبيعية، وهو ما ترتّب عنه سقوط الدّعوى الجنائية المقدّمة من قِبل المحكمة بحقّه نتيجة لوفاته[2].

أصدرت المحكمة الخاصّة لسيراليون أمرا بتوقيف واحتجاز(**Sam Pokareh**)، لاتّهامه بارتكاب عدد من الانتهاكات الخطيرة بحقّ السّيراليونيين أثناء الصّراع المسلّح والحرب الأهلية في سيراليون، حيث تضمّنت مذكّرة الادّعاء المقدّمة ضدّه لائحة اتّهام تشمل على 17 تهمة. وعلى الرّغم من ذلك لم تتمكّن السّلطات السّيراليونية من إلقاء القّبض عليه،

[1]–**سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص.237–239.

[2]- The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Foday Saybana SANKOH , case N ° SCSL- 2003-02-PT, Withdrawal of indictment, 08 December 2003, p. 1-3,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/Sankoh /SCSL-03-02-PT-054.pdf

فقد كان هاربا إلى الأراضي اللّيبيرية منذ ديسمبر 1999[1]. وفي ماي 2003 أعلنت السّلطات اللّيبيرية عن مصرع **(Sam Pokareh)**على الحدود اللّيبيرية مع ساحل العاج اثر اشتباكه مع القوّات اللّيبيرية، أثناء محاولته عبور الحدود إلى ليبيريا قادما من ساحل العاج، وتمّ نقل جثمانه إلى سيراليون في جوان 2003 للتأكّد من مصرعه[2]. وفي 8 ديسمبر 2003 أعلنت الدّائرة الابتدائية الأولى للمحكمة عن التأكّد من وفاته في ليبيريا، وسقوط الدّعوى الجنائية ضدّه نتيجة لوفاته[3].

صدرت المحكمة أمرا بتوقيف **(Issa Hassan Sesay)** في مارس 2003، بشأن الاتّهامات الّتي وجّهت إليه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الأخرى لقواعد القانون الدّولي الإنساني. وقد أصدرت الدّائرة الابتدائية الأولى بحقّه 16 حكما بالسّجن تتراوح ما بين 33 إلى 52 سنة، على أنْ يتمّ قضاء مدّة الأحكام بالتّزامن مع بعضها، وأنْ يتمّ احتساب فترة العقوبة ابتداءً من تاريخ احتجازه قيد المحاكمة، ومن ثمّ فإنّ إجمالي المدّة الّتي حُكِم عليها هي 52 عاما سجنا.

أصدرت الدّائرة الابتدائية الأولى بالنّسبة لـ **(Morris Kallon)** 16 حكما بالسّجن بحقّه، تتراوح مابين 15 إلى 40 عاما، على أنْ يتمّ قضاء مدّة الأحكام بالتّزامن مع بعضها مع احتساب مدّة الحجز، ومن ثمّ فإنّ إجمالي المدّة الّتي حُكِم بها هي 40 عاما. بينما أصدرت المحكمة بحقّ**(Augustine Gbao)** 14 حكما، وعاقبته بالسّجن لمدّة 25 سنة[4]،

---

[1]- **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، المرجع السّابق، ص.239- 240.

[2] -**ASENSIO Hervé** et **MAISON Rafaëlle**, "L'Activité des juridictions pénales internationales", In **A.F.D.I**, CNRS Edition, Paris, 2005. p. 432.

[3]- The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Sam BOCKARIE , the trail chamber, case N ° SCSL- 2003-04-PT, Withdrawal of indictment, 08 December 2003, p. 1-3,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/Bockarie /SCSL-03-04-I -022.pdf

[4]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Issa Hassan SESAY, Morris KALLON and Augustine GBAO, case N ° SCSL- 04-15-A, The Trial Chamber I, RUF, sentencing Judgment, 8 April 2009, pp.1-124. In http://www.rscsl.org/Documents/Decision/RUF/Appeal/1321/SCSL04-15-1-1321.pdf

وقد أكدّت غرفة الاستئناف التّهم الموجّهة إليهم من الغرفة الأولى وذلك بتاريخ 26 أكتوبر 2009[1].

اتّهم المدّعي العام للمحكمة الخاصّة لسيراليون في قضيّة "المجلس الثّوري للقوات المسلّحة"،كل من(**Alex TambaBRIMA**) و(**Ibrahim Bazzy KAMARA**)، و(**Santigie BorborKANU**) بانتهاك المواد رقم **2،3،4**، من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون. حيث ذكر المدّعي العام أنّ الأعضاء المشاركين المشكّلين لـ"المجلس الثّوري" و"القوات المسلحة" كانوا في الأساس من جنود وضباط الجيش السّيراليوني، ومن ثمّ فقد كان لزاما عليهم احترام قواعد القانون التي تحكم السّلوك الإنساني في الصّراعات المسلّحة، والّتي نصّت عليها اتّفاقيات جنيف المؤرّخة في أوت 1949 والبروتوكول الإضافي الثّاني، التي وقّعت عليها سيراليون[2].

حكمت الدّائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الخاصّة لسيراليون على المتّهم **(Ibrahim Bazzy KAMARA)**، بالسّجن لمدّة 45 سنة عن إجمالي التّهم المنسوبة إليه والتي ثبت إدانته بها، حيث أدانت الدّائرة الابتدائية الثّانية بتاريخ 19 جويلية 2007 المتّهم بارتكاب نفس الجرائم الّتي أدين (**BRIMA**) بارتكابها، وفقا للفقرتين الفرعيتين الأولى والثّالثة من المادّة **6** من النّظام الأساسي للمحكمة، مضاف إليها تهمة المشاركة في عمليات الاغتصاب بشكل مباشر، فضلا عن إدانته بتهمة الفشل في منع مرؤوسيه من ارتكاب جريمة الاغتصاب.

[1]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Issa Hassan SESAY, Morris KALLON and Augustine GBAO, case N ° SCSL- 04-15-A, The Appeals Chamber, RUF, Judgment, 26 October 2009, pp.1−451. In http://www.rscsl.org/Documents/Decision/RUF/Appeal/1321/SCSL04-15-1 - 1321.pdf

[2]– راجع نصوص المواد 2، 3، 4 من النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون.

بينما أدين(**TambaBRIMA**) و(**Santigie BorborKANU**)بـ 50 سنة سجنا[1]، وقد أكّدت غرفة الاستئناف إدانتهم والعقوبات الصّادرة بحقّهم في 22 فيفري 2008[2]. للإشارة فإنّه بتاريخ 9 جوان2016، أبلغت حكومة رواندا المحكمة الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة رسميا بوفاة السّيد (**BRIMA**)برواندا بعد مرض عضال، وهو كان يقضي عقوبته[3].

إلى جانب هؤلاء هناك(**Johnny Paul Koroma**)، أصدرت المحكمة لائحة اتهام ضدّه بتاريخ 7 مارس 2003، ولا يزال المتّهم فارا منذ سنة 2003. لم يتّم تأكيد المعلومات حول مقتله، بالتّالي ملفه يظلّ مفتوحا رسميا، وفي حالة ظهوره حتى بعد غلق المحكمة الخاصة لسيراليون، سيتابع قضائيا من طرف محكمة سيراليون الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقية(le (Tribunal Spécial résiduel pour la Sierra Léone ، التي لها صلاحية مقاضاة هذا الهارب المتبقي من العدالة إذا كان حيا، وإذا لم تحال قضيّته إلى محكمة وطنية مختصّة[4].

كان من بين أهّم القضايا الّتي نظرت فيها المحكمة الخاصّة لسيراليون قضية رئيس ليبريا سابقا(**Charles Taylor**)، إذ وجّهَت المحكمة اتّهاما رسميا إليه يوم 7 مارس 2003، وأصدرت أمرا باعتقاله لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات

---

[1]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Alex Tamba BRIMA, Ibrahim Bazzy KAMARA & Santigie Borbor KANU, case N ° SCSL- 04-16-T, The Trial Chamber II, AFRC, Sentencing Judgment, 19 July 2007, p.36. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/AFRC/624/SCSL-04-16-T-624.pdf

[2]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Alex Tamba BRIMA, Ibrahim Bazzy KAMARA & Santigie Borbor KANU, case N ° SCSL- 04-16-A, The Appeals Chamber,AFRC, Judgment 22 February 2008, p.105. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/AFRC/Appeal/675/SCSL-04-16-A -675.pdf

[3]– لمزيد من التّفاصيل راجع: قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، A/71/386، الدّورة 71، البند 134 من جدول الأعمال المؤقّت، الميزانية البرنامجية للسّنتين 2017/2016، تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة محكمة سيراليون الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة، تقرير الأمين العام، 15 سبتمبر 2016، مرجع سابق، ص.6–7.

[4]- The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Johnny Paul KOROMA also known as JPK , case N ° SCSL- 2003-03-1, Decision approving the indictment and order for non-disclosure, 07 mars 2003, p. 1-2,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/koroma/SCSL-03-03-1-003.pdf

الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني، بما في ذلك: القتل الجماعي، الاغتصاب، وتجنيد الأطفال خلال الحرب الأهلية التي عرفتها سيراليون. كان الاتّهام الموجّه للرّئيس **(Taylor)**مبنيا على دعمه لمجموعتين مسلّحتين هما: "مجلس القوّات المسلّحة الثورية" و"الجبهة المتّحدة للثّوار"، اللّتين ارتكبتا عددا من الفظائع خلال الحرب الأهلية[1].

ذكر المدّعي العام أنّ **(Taylor)** يعدّ المسؤول الأوّل عن الجرائم الّتي تمّ ارتكابها في سيراليون من قِبَل "قوات الجبهة الوطنية القومية اللّيبيرية"، المشاركة مع "الجبهة الثّورية المتّحدة" خلال الفترة من 30 نوفمبر 1996 إلى أوت 1997، بالإضافة إلى كونه المسؤول الأوّل عن القوات اللّيبيرية المشاركة في الصّراع المسلّح في سيراليون بالتّحالف مع "الجّبهة الثّورية المتّحدة" و"المجلس الثّوري للقوّات المسلّحة"، خلال أوت 1997 إلى 17 جانفي 2002، وذلك بصفّته رئيسا لـ"ليبيريا"[2]. وكانت تلك أوّل مرّة يُتَّخَذ فيها مثل هذا الإجراء ضدّ رئيس دولة إفريقي أثناء توّليه منصبه.

أُرْغِم **(Charles Taylor)**على ترك منصبه في أوت 2003، نتيجة الضّغوط المتزايدة من المجتمع الدّولي وتصاعد الصّراع في "ليبيريا"، وغادر إلى نيجيريا الّتي منحته حقّ اللّجوء وكفلت له ضمانات عدم تقديمه للمحاكمة في "نيجيريا"، أو تسليمه إلى المحكمة المدوّلة لسيراليون[3]. طعن **(Taylor)** لائحة الاتّهام الموجّهة له في نفس السّنة، استنادا إلى الحصانة السّيادية بصفّته رئيس دولة أجنبي[4]، إلاّ أنّ المحكمة رفضت هذا الدّفع بموجب قرارها الصّادر بتاريخ 1 جوان 2003، الّذي جاء فيه بأنّ المركز الرّسمي الّذي يتمتّع به

1- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR also known as Charles Ghankay MACARTHUR DAPKPANATAYLOR, Case N ° SCSL- 03-01-T, The Trial Chamber, decision approving the indictment and order for non-disclosure, 7 March 2003, p.1-2. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/003/SCSL-03-01-I -003.pdf

2- **سمر محمد حسين أبو السّعود**، دور المحكمة الخاصّة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص.257.

3- **خليفة عبد الباقي**، "تأجيل محاكمة مجرمي الحروب يهدّد بمزيد من الجرائم بحقّ الإنسانية"، على الموقع: www.almujtamaa-mg.com/detail.asp?inNewsItemID=198856

4-**ASENSIO Hervé** et **MAISON Rafaëlle**, "L'Activité des juridictions pénales internationales", Tribunaux pénaux internationaux, cour pénale et tribunaux mixtes", Op.Cit, p. 427.

(Charles Taylor)أثناء مباشرة الدّعوى القضائية ضدّه، لا يمنع المحكمة من مواصلة إجراءات المتابعة والنّظر في التُهم الموجّهة ضدّه، فالرّئيس السّابق كان وسيظلّ محلّ المتابعة الجنائية أمام المحكمة الجنائية المدوّلة لسيراليون[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ البرلمان الأوروبي قام بِحَثِّ حكومة "نيجيريا"، في جلسته المنعقدة في 24 فيفري 2005، على احترام قواعد القانون الدّولي، وأوصاها بإحالة **(Taylor)** أمام محكمة سيراليون المدوّلة، كما طلب من الأمم المتّحدة العمل لأجل الحصول على الإحالة بسرعة. هذا بالإضافة إلى تكليف بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا بمسؤولية البّحث والقّبض عليه، وإحالته أمام المحكمة من أجل معاقبته على الجرائم البشعة ضدّ القانون الدّولي الإنساني، وهذا بمقتضى القرار **1683** الّذي أصدره مجلس الأمن الدّولي في 11 نوفمبر 2005، استنادًا إلى الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة[2].

اعتُقل**(Charles Taylor)**في مارس 2006، ونُقِلت محاكمته من "Freetown" بسيراليون إلى "لاهاي" بهولندا لأسباب أمنية، وبدأت محاكمته أمام المحكمة المدوّلة لسيراليون منذ جوان 2007[3]، بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، الجرائم ضدّ الإنسانية، القتل، الاسترقاق، تجنيد الأطفال، الاغتصاب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدّولي الإنساني. إلاّ أنّه بسبب رفض**(Taylor)**المثول أمام المحكمة، على أساس فقدان هذه الأخيرة لضمانات النّزاهة والمحاكمة العادلة، تمّ تأجيل المحاكمة إلى شهر جانفي 2008[4]،ففتحت

---

1 −Le procès de l’ex-président libérien Charles Taylor, In http://www.aidh.org/justice/Sléone-jugement01.htm

2 −**WILLIAMSSON Jamie-A**, "Un aperçu des juridictions pénales internationales en Afrique", Op.cit., p. 14.

3− حيث كان مقرّ المحكمة الخاصة لسيراليون هو "فريتاون" (Freetown)، ولوحظ أن محاكمته في لاهاي كان لها آثارا سلبية فيما يتعلّق بمتابعة السّيراليونيين للقضيّة عن قرب، ممّا أثار في نفوسهم شعور بعدم الثّقة في إجراءات المحاكمة، واحتمال أن يكون ذلك بمثابة حيلة للتّلاعب بإجراءات المحاكمة، وذلك على الرّغم من أنّ المحاكمة تمّت أمام دوائر المحكمة الخاصّة لسيراليون.

4 −Le procès de l’ex-président libérien Charles Taylor, In http://www.aidh.org/justice/Sléone-jugement01.htm

قضيّته منذ جانفي 2008، لقيادته المسؤولين عن تنفيذ العمليات الوحشية في النّزاع السّيراليوني[1].

أصدرت الدّائرة الابتدائية الثّانية على الرّئيس اللّيبيري الأسبق **(Charles Taylor)** حكما بالسّجن لمدّة 50 عاما في 30 ماي 2012، حيث أدانته الدّائرة بارتكاب كافة التّهم المنسوبة إليه من قبل الادّعاء العام، أي التّهم الإحدى عشر بموجب الفقرتين الفرعيتين الأولى والثّانية من المادّة **6** من النّظام الأساسي. حيث توصّلت إلى أنّ المتّهم يتحمّل المسؤولية الجنائية الفردية عن كافة الجرائم الموجّهة إليه، سواء بالتّخطيط، أو التّحريض، أو التّشجيع، أو المساعدة على ارتكابها، أو من خلال الفشل في منع مرؤوسيه من ارتكابها[2].

لقد تقدّم كلّ من الادّعاء العام الخاصّ بالمحكمة والدّفاع أمام دائرة الاستئناف الخاصّة بالمحكمة الخاصّة لسيراليون، بعدد من الطّعون على حكم الدّائرة الابتدائية بحقّ **(Taylor)** في جويلية 2012. إلاّ أنّه في 26 سبتمبر 2013 قرّر قضاة دائرة الاستئناف في المحكمة الخاصّة لسيراليون تأييد الحكم الصّادر بحقّه، والّذي يقضي بسجنه لمدّة 50 عاما، بعد إدانته بالمساعدة في ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية والتّحريض عليها، الّتي ارتكبها الثّوار خلال الحرب الأهلية[3].

مثّل هذا الحكم نهاية مناسبة لمسيرة **(Taylor)** كأمير حرب، كما اختتم هذا الحكم عمل المحكمة الخاصّة لسيراليون حيث تمّ غلق أبواب المحكمة في 31 ديسمبر 2013 بعد 11 سنة من الوجود، وهو يقضي عقوبته في أحد السّجون البريطانية، وقد طلب نقله إلى

---

[1] −Prise de bec entre Charles Taylor et le procureur de la-Hay, In http://www.jeuneafrique.com/Articles/DEPEFP20091110T164318Z/justice-liberia-tssl-sierra-leoeprise-de-bec-charles-taylor-et-le procureur-de-la-Haye.htm

[2]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR, case N ° SCSL- 03-01-T, The Trial Chamber II, Judgment Sentencing 30 May 2012, p.40. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/1285/SCSL-03-01-T -1285.pdf

[3]- The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR, case N ° SCSL- 03-01-A, The Appeals Chamber, Judgment 26 September 2013, p.1−305. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/Appeal/1389/SCSL-03-01-A -1389.pdf

رواندا للتقرّب من عائلته وذلك بتاريخ 19 جوان 2019[1]. فيمثّل هذا الحكم سابقة قانونية لا يمكن تجنّبها في أيّ مداولات مستقبلية حول الدّور الذي تقوم به الدّول والقادّة، في الجرائم الّتي ترتكبها قوات في بلدان أخرى تحصل على دعم تلك الدّول وهؤلاء القادّة[2].

هكذا أصبحت المحكمة الخاصّة لسيراليون أوّل محكمة جنائية دوليّة تتلقى المساعدة من الأمم المتّحدة تنجح في إتمام ولايتها وتغلق أعمالها، حيث حُوِّلت المهام المتبقيّة عن تلك الهيئة إلى المحكمة الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة التي أُنْشِئت بموجب اتفاق بين الأمم المتّحدة وحكومة سيراليون في 11 أوت 2010 بموافقة مجلس الأمن، والتي بدأت الاضطلاع بمهامها في سنة 2014[3].

قدّمت المحكمة رغم الانتقادات الموجّهة إليها وما شابهها من قصور، إسهاما كبيرا في العدالة الجنائية الدّولية، ويشكّل الحفاظ على ارثها عنصرا هاما لعمل محكمة تصريف الأعمال المتبقّية، بما في ذلك مكانتها بوصفها أوّل محكمة جنائية دوليّة في التّاريخ تبتّ في قضايا الجرائم المتعلّقة بتجنيد الأطفال، والهجمات على حفظة السّلام، وكذا الزواج القسري، هذا بالإضافة إلى أنّها حاكمت العديد من المسؤولين ولم تعف أو تخفّف أحكامها بسبب المنصب الرّسمي. لكن يبقى أنّه وإنْ كان إنشاء المحكمة الخاصّة لسيراليون تطوّرا هاما في تعزيز سيادة القانون، والتّأكيد على مبدأ المسؤولية الجنائية الفرد الجنائية عن انتهاكات

---

1 –**GBERIE Lansana**, " Fin de parcours pour le Tribunal Spécial pour la Sierra-Léone", Afrique Renouveau, Avril 2014 , In www.un.org.

2– **ديفيد تولبيرت**، "الحكم الصّادر بحقّ تشارلز تايلور يؤثّر على مسار العدالة الانتقالية"، عدالة حقيقة كرامة، المركز الدّولي للعدالة الانتقالية، 4 أكتوبر 2013، على الموقع الالكتروني: www.Icty.org.

3– تشمل هذه المهام الهامة والمستمرّة الإشراف على إنفاذ الأحكام القضائية الصّادرة، إعادة النّظر في حالات الإدانة والبراءة، إجراء المحاكمات المتعلّقة بازدراء المحكمة أو إحالتها إلى محاكم وطنية، حماية الشّهود والضّحايا ودعمهم، تعهد وإدارة محفوظات المحكمة الخاصّة، فضلا عن محفوظات المحكمة الخاصّة لتصريف الأعمال المتبقيّة نفسها. وللمحكمة الخاصّة أيضا صلاحية مقاضاة الهارب المتبقي من العدالة "جوني بول كوروما" إذا كان حيا، وإذا لم تحل قضيّته إلى محكمة وطنية خاصّة. لمزيد من التّفاصيل راجع: قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة، A/71/386، الدّورة 71، البند 134 من جدول الأعمال المؤقّت، الميزانية البرنامجية للسّنتين 2017/2016، مرجع سابق، ص.4.

القانون الدّولي في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، إلاّ أنّه برزت إشكالية الإفلات من العقاب بقوّة من خلال الاختصاص الشّخصي للمحكمة. فبالنّظر إلى الصّيغة الواردة في النّظام الأساسي للمحكمة الخاصّة لسيراليون، يتّضح أنّ المحكمة منوطة بمحاكمة أولئك الّذين يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية، ومن ثمّ فقد ترتّب على تطبيق النّص القانوني السّالف الذّكر محاكمة ثلاثة عشر شخص فقط أمام المحكمة، بالتّالي يتّضح أنّ فجوة الإفلات من العقاب في سيراليون كانت واسعة إلى حدّ كبير، خاصّة وأنّ المتّهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة بحقّ السّيراليونيين تعدّت أعدادهم ما يقرب من أربعين ألف شخص.

المطلب الثّاني

تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمة كمبوديا

تُعرَّف المحاكم المختلطة على أنّها النّموذج الجديد للعدالة الدّولية، وتعدّ المحكمة المختلطة في كمبوديا الخاصة بجرائم "**الخمير الحمر**" إبان الحرب الأهلية الكمبودية، بين الأعوام 1975 و1979، من الأمثلة الشّهيرة حديثا لهذه المحاكم.

تُمثِّل محكمة كمبوديا المدوّلة امتدادًا في مجال التّشريع الجنائي الدّولي للمحاكم الدّولية المؤقّتة ليوغسلافيا سابقًا أو رواندا، غير أنّها تتميّز عنها بطبيعتها القانونية الخاصّة. وقد ساهمت ولا تزال تساهم هذه المحكمة، المعروفة رسميًا بـ "الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية"، في فرض القانون الدّولي الإنساني ومعاقبة المنتهكين على تلك الجرائم المرتكبة إبان الحرب الأهلية الّتي عرفتها كمبوديا بين عامي 1975 و1979.

عرفت كمبوديا بين الأعوام 1975 و1979 حربا أهلية، أين قام "**الخمير الحمر**" بارتكاب جرائم بشعة في حقّ الكمبوديين، تسببت في القضاء منهجيا على ربع من سكان كمبوديا الدّيمقراطية، خارقين بذلك القانون الكمبودّي والقانون الدّولي الإنساني **(الفرع الأوّل)**.

من ثمّ أصبح تأسيس الدّوائر الاستثنائية لمحاكمة كبار قادة "الخمير الحمر" المسؤولين عن الإبادة الجماعية في كمبوديا ممكنا، إذ دخلت الحكومة الكمبودية في مفاوضات مع الأمم المتّحدة بهدف إنشاء محكمة خاصّة بمحاكمة القيادات العليا، والمسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني وقانون كمبوديا خلال فترة حكم "الخمير الحمر"، أي مابين 1975 و1979. وقد حقّقت الدّوائر الاستثنائية منذ دخولها حيز النّفاذ إنجازات كبيرة، ما يشكّل ضمانا لمبدأ المساءلة الجنائية الدّولية عن انتهاكات الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وتصديّا لظاهرة الإفلات من العقاب(**الفرع الثّاني**).

الفرع الأوّل

الحرب الأهلية الكمبودية وأثرها على قواعد القانون الدّولي الإنساني

عانت كمبوديا كثيرا من الحروب والفتن الدّاخلية[1]. ففي خضم الحرب الباردة وأثناء أتون الحرب الفيتنامية ضدّ الغزو الأمريكي، وجدت كمبوديا نفسها مسرحا للصّراع الدّولي بين القوى العظمى، واتّخذ حاكمها في ذلك الحين" **نورودوم سيهانوك**" موقفا اعتبرته الولايات المتّحدة انحيازا لخصومها في الكتلة الشّيوعية، وكان أنْ دفعت الجنرال" **لون نول**" إلى الانقلاب على النّظام الملكي وإعلان جمهورية موالية للغرب. وهو الأمر الذي دفع الصّين والكتلة الشّيوعية عموما إلى دعم القوى المتمّردة في البلاد وعلى رأسها "**الخمير الحمر**"، واندلاع الحرب الأهلية في كمبوديا[2].

---

[1]– تقع كمبوديا قي جنوب شرق آسيا، تحدّها "تايلاندا" من الغرب والشّمال الغربي "لاوس" إلى الشّمال، وفيتنام من الشّرق والجنوب الشّرقي، ومن الجنوب خليج "تايلاندا". يبلغ عدد سكانها أكثر من 14 مليون نسمة من عرقية "الخمير". ترجع بدايات تاريخ كمبوديا إلى مملكتي "فونان" و"شتلا" الهندوسيتين في القرون الأولى من التّاريخ الميلادي، ووقعت كمبوديا تحت حكم "الخمير الحمر" في القرن 6، وتوسّعت إمبراطورياتهم وضمّت الكثير من أراضي "لاوس" و"تايلاندا" و"فيتنام"، وشيّدت معابد انكوروات الحجرية، التي تعتبر واحدة من أعظم المنجزات المعمارية في جنوب شرق آسيا.

[2]– يطلق لفظ "**الخمير**" على العرقية الأكبر في البلاد، مع وجود عرقيات أخرى أقّل حجما (مثل "التشام" وهم مسلمون)، أمّا مصطلح "**الخمير الحمر**" فهو يعبّر عن تحالف لقوى ماركسية، تنتهج العنف الثّوري طريقا لتنفيذ تصوّراتها الإيديولوجية المغلقة، وهي رؤى تستند في مجملها إلى أفكار "ماو تسي تونغ". فمنظّمة "الخمير الحمر" عبارة عن حلف لمجموعة أحزاب

الحرب الأهلية الكمبودية هي صراع مسلّح نشأ بين قوات الحزب الشّيوعي لكمبوتشيا المعروفة باسم "**الخمير الحمر**"، وحلفائهم من جمهورية فيتنام الدّيمقراطية(فيتنام الشّمالية)، والجّبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، ضدّ قوات حكومة كمبوديا في الفترة من 1970 حتى سقوط "بنوم بنه" في يدّ قوات "الخمير الحمر" في 1975، بعد هروب حكومة الجنرال "لون نول" من البلاد. وقد انتهت الحرب بانتصار قوات "الخمير الحمر" بقيادة "**بول بوت**"، واستيلائهم على الحكم في البلاد لحين سقوط حكومتهم في عام 1979[1].

استولى "الخمير الحمر" على العاصمة "بنوم بنه" سنة 1975، فقام النّظام الجديد بقيادة "بول بوت" بتغيير اسم البلاد إلى "جمهورية كمبوتشيا الّديمقراطية "، لتبدأ بعدها المذابح المرّوعة في أحد أكثر المشاهد إجراما ووحشية التي عرفتها الإنسانية، مذابح أفضت إلى إفناء ما يفوق ربع الشّعب الكمبودي، حينها دفنوا في ما سيُعْرف لاحقا بـ"حقول القتل".

صدرت بمجرد الاستيلاء على العاصمة الكمبودية أوامر صارمة بإخلاء المدينة وطرد سكانها إلي المناطق الرّيفية، في محاولة لتحويل ذلك البلاد إلى نموذج للدّولة الشّيوعية الزراعية، كما تمّ إعدام الطبقة الحاكمة السّابقة، وقام زعيمها "بول بوت" بفرض حكم ديكتاتوري قمعي آخذا على عاتقه الكفاح ضدّ الإمبريالية، والتخلّص من طبقة المثقّفين في بلاده، وفرض ثقافة العمل اليدوي الّتي استغلّها لتسخير آلاف المواطنين للعمل بالسّخرة في معسكرات قضت فيها عليهم المجاعة وسوء التّغذية. غير أنّ النّظام الّذي كان يحمل

=شيوعية في كمبوديا، وتمثّل الحزب السّياسي الحاكم فيها. تطوّرت لاحقا لتشكّل "الحزب الشّيوعي لكمبوتشا"، أو اختصارا ولاحقا "حزب كمبوتشيا الدّيمقراطية"، عُرّفت أيضا باسم "منظمة حزب الخمير الشّيوعي" أو "الجيش الوطني لكمبوتشيا الدّيمقراطية".

[1]- **خالد محمد الجنابي**، الحرب الأهلية الكمبودية، أقلام حرّة، صحيفة المثقّف، العدد84/15،الاثنين 22 نوفمبر 2010،على الموقع الإلكتروني:www.almothaqaf.com

شعارات الاشتراكية لم يهتم كثيرا بالتّكلفة الإنسانية، بقدر ما اهتم بإحياء الشّعارات واستخدامها في معارك نفوذ مع الدّول المجاورة[1].

كان منطلق "الخمير الحمر" الإيديولوجي هو تطهير البلاد من كل ما يمتّ بصلّة للغرب والعودة إلى النّقاء الوطني، وهو أمر يعني عند هؤلاء منع كل وسائل الثّقافة، حيث تمّ إغلاق أيّ وسيلة إعلامية، وحظر الاستماع إلى الإذاعات الأجنبية تحت طائلة الإعدام. فقد ارتكب شيوعي "الخمير الحمر" المجازر ضدّ الفنانين، والكُتّاب، والمعلّمين، وغيرهم، ولم تكن الأقّلية المسلمة بمعزل عن جرائم النّظام الشّيوعي، حيث تعرّض المسلمون لعملية استئصال منهجية، وهو ما يؤكّده محضر اتّهام ضدّ أربعة قياديين سابقين في النّظام الماركسي، مازالوا أحياء وتحاكمهم المحكمة الدّولية في "بنوم بنه"، أنّ المسلمين كانوا يُسْتَهدَفون ويُقْتَلون منهجيا، إلاّ أنّ الأكثر بشاعة كان الاختفاء القسري، حيث قتل الكّثيرون من المسلمين الذين راحوا ضحايا هذه الجريمة[2].

وصلت تلك الحقبة المظلمة من تاريخ كمبوديا إلى نهايتها سنة 1979 بعد التدخّل الفيتنامي (في إطار الصّراع السّوفياتي الصّيني)، فأسقط نظام "الخمير" وأطيح بـ "بول بوت" على أيدي حلفائه السابقين. ولتكشف التّحقيقات اللاّحقة بعد عقود، عن مقتل ما يتراوح بين مليون وسبع مائة ألف وثلاثة ملايين كمبودي، لم تبق سوى ذكراهم المؤلمة، وبقايا جماجمهم التي يحتفظ بها إلى اليوم في متحف يشهد على تلك الحقبة السّوداء.

تجدر الإشارة إلى أنّه بحلول ديسمبر 1978، وبعد عدّة سنوات من الصّراع على الحدود وتدفّق اللاّجئين الفارين من كمبوديا، انهارت العلاقات بين كمبوديا وفيتنام، وبسبب خشية "بول بوت" من هجوم القّوات الفيتنامية على بلاده، أمر بهجوم وقائي وغزو "فيتنام".

---

[1] – "كيف نقيّم تطوّر نظام العدالة الدّولية، ذكرى الخمير الحمرفي كمبوديا"،على الموقع الالكتروني:
www.news-bank.net/

[2] –**Mélanie Vianney -LIAUD**, "La reconnaissance timide de la responsabilité pénale des khmers rouges, **R. Q. D .I,** hors série, décembre 2015, p. 3.

فقامت القوّات الكمبودية بعبور الحدود ونهب القوى المجاورة، وعلى الرّغم من المساعدات الصّينية تمّ صدّ القوّات الكمبودية بواسطة القوّات الفيتنامية، الّتي لاحقا غزت كمبوديا واستولت على مدينة "بنوم بنه" في 1979، وأقامت حكومة عميلة لها في البلاد.

تراجعت قوات "الخمير الحمر" في الوقت نفسه إلى غرب البلاد، وواصلت السّيطرة على المناطق القريبة من الحدود التّايلندية، وتلقّت الدّعم العسكري بشكل غير رسمي على يدّ عناصر من الجيش التّايلندي، وكان يموّلها تهريب الماس والأخشاب. وبالرّغم من الغزو احتفظت حكومة "الخمير الحمر" المخلوعة بمقعد كمبوديا في الأمم المتّحدة، التي كان يمثّلها فيها أحد قيادات "الخمير الحمر"، وأبقي على مقعد تحت اسم "كمبوتشيا الدّيمقراطية الائتلافية" حتى عام 1993[1].

كانت المناطق الشّرقية والوسطى من كمبوديا بحلول عام 1980، تحت سيطرة فيتنام وحلفائها من كمبوديا، في حين أنّ الجزء الغربي من البلاد كانت تشكّل السّاحة الرّئيسية للمعارك طوال الثّمانينات، وزرعت الملايين من الألغام الأرضية في مناطق الرّيف. ورغم أنّ "بول بوت" تخلى عن قيادة "الخمير الحمر" إلى "خيو سمفان" في عام 1985، ظلّ هو القوّة الدّافعة لـ"الخمير الحمر".

بعد عقد من الصّراع غير حاسم، قامت جميع الفصائل السّياسية الكّمبودية بتوقيع معاهد سلام في عام 1991، يدعو إلى نزع السّلاح وإجراء انتخابات عامة في البلاد في عام 1992. بيد أنّ "الخمير الحمر" استأنفوا القتال ورفضوا نتائج الانتخابات، وكان هناك هروب نصف الجنود. وفي1997 أدّى القتال إلى محاكمة "بول بوت" والسّجن على يدّ جماعة "الخمير الحمر". توفيّ "بول بوت" في 1998، واستسلم "خيو سمفان" في نفس

[1]– **خالد محمد الجنابي**، الحرب الأهلية الكمبودية، مرجع سابق.

السّنة، واعتذر بقيّة زعماء "الخمير الحمر" عن فترة السّبعينات والإبادة الجماعية، وانتهى وجود "الخمير الحمر"[1].

لقد فضّلت اتفاقات باريس 1991 –في البداية– المصالحة الوطنية وإدماج "الخمير الحمر" في الحياة السّياسية بدلا من تقديمهم إلى العدالة، وبعد فشل هذه العملية طلبت الحكومة الكمبودية من السّاعية للشّرعية الدّولية، المساعدة من الأمم المتّحدة لمحاكمة قادّة "الخمير الحمر"[2].

على اثر الجرائم التي ارتكبها "الخمير الحمر" في كمبوديا، التمست السّلطات الكّمبودية في 21 جويلية 1997 من الأمم المتّحدة، مساعدتها على محاكمة مرتكبي الجرائم الجرائم الجسيمة خلال فترة حكم حكومة كمبوديا الدّيمقراطية، على غرار ما بذلته في رواندا ويوغسلافيا السّابقة. وفي 23 جويلية 1998، أرسل الأمين العام الطّلب إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، مرفقا بتعليق لافت يقول فيه أنّ الوقائع البّاعثة على الطّلب تبقى غير واضحة. وبالفّعل ردّت الجمعية العامة وحدها على الطّلب[3]، فأصدرت التّوصية رقم 52/135 المؤرّخة في 2 ديسمبر1997، تتضمّن الأخذ بعين الاعتبار الطّلب الذي تقدّمت به الحكومة الكّمبودية، طالبة من الأمين العام دراسة هذا الطّلب، وإرسال مجموعة خبراء من أجل جمع ومناقشة الأدّلة الموجودة وتقديم اقتراحهم بذلك. وتحقيقا لذلك عيّن الأمين العام مجموعة تتكوّن من ثلاثة خبراء بهدف تقييم الجرائم التي ارتكبها "الخمير

[1]– **خالد محمد الجنابي**، الحرب الأهلية الكمبودية، مرجع سابق.

[2] –**MARINAEAU Anne-Charlotte,** Les juridictions pénales internationalisées, Un nouveau modèle de justice hybride ?, Op.cit., P.14.

[3]– **أحمد محمود حمادي**، التّعاون الدّولي مع المحاكم الجنائية الدّولية في ضوء القانون الدّولي العام، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة بيروت العربية، 2016، ص.51.

الحمر" في السّنوات 1975 إلى 1979، واستكشاف الخيارات القانونية لتقديمهم للعدالة أمام هيئة وطنية أو دوليّة[1].

خلص الفريق بعد تقييم دقيق للجهاز القضائي الكمبودي، إلى أنّ الفساد المتفشّي والتّأثير السّياسي سيجعل من المستحيل على المدّعيين العامين والمحقّقين والقضاة الكّمبوديين، أنْ يكونوا بمنأى عن الضّغط السّياسي والقرارات المتعلّقة بالأطراف التّي سيحقق بشأنها. وأنّ توجيه التّهمة لها وإدانتها أو تبرئتها، ستقوم على اعتبارات سياسية وليس على الأدّلة. ورَفَضَ الفريق تشكيل محكمة مشتركة، واعترض بصفة خاصّة على تعيين مدّعي عام، أو نائب له كمبودي[2].

اعتبرت اللّجنة الجرائم التي ارتكبها قادة "الخمير الحمر" خلال الفترة من 1975 إلى 1979 شملت جرائم ضدّ الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والعمل القسري والتّعذيب، وجرائم ضدّ الأشخاص المحميين دوليا، فضلا عن جرائم بموجب القانون الكمبودي. وصرّحت اللّجنة أنّه توجد أدّلة كافية لتأسيس المسؤولية الجنائية بالنّسبة للمسؤولين الرّئيسيين لكمبوديا الدّيمقراطية، وإمكانية تحويلهم للعدالة. كما اقترحت اللّجنة إنشاء محكمة دولية مؤقّتة من طرف مجلس الأمن الدّولي وفق الفصلين السّادس والسّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، أو من طرف الجمعية العامة[3]. بيد أنّ الحكومة الكمبودية ذات السّيادة رفضت كل النّتائج التي خلصت إليها المجموعة الدّولية، وعارضت تأسيس محكمة دولية بالكّامل على غرار المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا ورواندا، معتبرة إيّاها تهديدا

[1] –**BOYLE David**, Les Nations unies et le Cambodge , 1979-2003, autodétermination démocratie, justice pénale internationale, thèse pour le doctorat en droit international, Université Panthéon Assas Paris II, 9 mars 2004, p.644–645.

[2] – تقرير الممثّل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، المساعدة التّقنية وبناء القدرات، مجلس حقوق الإنسان، الدّورة 18، البند 10 من جدول الأعمال، 2 أوت 2011.

[3] –**BOYLE David**, Les Nations unies et le Cambodge , 1979-2003, autodétermination démocratie, justice pénale internationale, Op.Cit. p. 645.

للمصالحة الوطنية الهشّة في البلاد وانتهاكا لسيادة كمبوديا، وصمّمت على أنْ تكون المحكمة وفق القانون الكمبودي[1].

استمرّت المفاوضات بين الحكومة الكمبودية والأمم المتّحدة لمدّة ناهزت ستّة أعوام، ولمْ يَلْقَ إنشاء المحكمة تأييد الحكومة الكمبودية الّتي تريد السّيطرة على عدالتها الجنائية لأسباب تتعلّق بالأمن الوطني، لكنّها وافقت في هذا الصّدد على قانون لإنشاء دوائر استثنائية في جوان 2001. علاوة على ذلك واجهت الدّوائر الاستثنائية أيضا معارضة من الصّين وإحجام الدّول عن تمويل محكمة دولية أخرى، إضافة إلى غياب أيّ أساس قانوني في وجود نهج جديد ضدّ السّلام والأمن نظرا لأقدمية الجرائم.

تمّ بعد المفاوضات الطّويلة بين كمبوديا والأمين العام للأمم المتّحدة توقيع اتّفاق ثنائي في 6جوان 2003، يخصّ التّعاون الدّولي من أجل مقاضاة، بموجب القانون الكّمبودي، مرتكبي الجرائم خلال فترة كمبوتشيا الدّيمقراطية[2]. وأصرّت الحكومة على ضرورة أنْ يتضمّن الاتّفاق مع الأمم المتّحدة نصوصا تحكمه عملية المساعدة من قِبَل الأمم المتّحدة، كما قامت كمبوديا بتغيير بنية المحكمة وتشكيلها، بعد أنْ كانت المنظّمة الأممية وكمبوديا قد توصّلتا إلى مشروع اتّفاق في 18 مارس 2003. فرّغم أنّ مجموعة الخبراء كانت قد أشارت إلى أنّ نظام "الخمير الحمر" ارتكب جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب وسخرة، وجرائم ضدّ الأشخاص المشمولين بالحماية الدّولية وانتهاكات القانون الكمبودي، إلا أنّ الحكومة الكمبودية أصرّت على أنْ يغلب على المحكمة المختلطة لكمبوديا التّشكيل القضائي

[1] – **أحمد محمود حمادي**، التّعاون الدّولي مع المحاكم الجنائية الدّولية في ضوء القانون الدّولي العام، مرجع سابق، ص. 52.

[2] –**LEMASSON Aurélien-Thibault**, La Victime de la justice pénale internationale, pour une action civile internationale, Op.cit., P.47.

الوطني لا الدّولي ، رغم الادّعاء بأنّ النّظم الوطنية القضائية الكمبودية تفتقر إلى القدرة والخبرة للمقاضاة على ارتكاب هذه الجرائم[1].

تعتبر الاتفاقية الّتي تمّ التّوصل إليها بعد 24 عاما من تخلي "الخمير الحمر" عن السّلطة، وستّة سنوات من مطالبة الحكومة الكمبودية بمحاكمة المتّهمين بارتكاب المجاز، انجازا كبيرا لـ"بنوم بن"، بل وللمجتمع الدّولي، وقد تمّ المصادقة عليها في أكتوبر 2004 وبدأت عملها في 2006. تمخّض عن الاتّفاق تأسيس هيئة قضائية استثنائية تعرف بـ "**الغرف**" أو **الدّوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية**"، وهي جزء من النّظام القضائي الكمبودي، لكنّه يُنْظَر إليها على أنّها محكمة مختلطة وقويّة، نظرًا لمشاركة المجتمع الدّولي الفعّالة في تنظيمها[2].

تختّص الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية بالرّجوع إلى المادّة **1** من القانون الكمبودي لـ 27 أكتوبر 2004، والّتي تُعيد حرفيًا مضمون لائحة 13 ماي 2004للجمعية العامة للأمم المتّحدة، بمحاكمة كبار الزّعماء وغيرهم ممّن يتحمّلون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الكمبودي، القانون الدّولي الإنساني والعُرْفي، وكذا الاتفاقيات الدّولية المُعترّف بها والخاصة بكمبوديا، وذلك بين الفترة من 17أفريل 1975إلى 6 جانفي 1979[3].

---

[1]–Pour plus d'informations sur les négociations entre le Cambodge et les nations unies quant a l'établissement d'un tribunal interne a caractère international susceptible de connaitre des crimes reproches aux khmers rouges, Voir : **BOYLE David**, Les Nations unies et le Cambodge , 1979-2003, autodétermination démocratie, justice pénale internationale, Op.Cit., p. 644-656.

[2]– **باوكينخت تايس**، "بداية محاكمة قادة الخمير الحمر"، إذاعة هولندا العالمية، 17 فيفري 2009، على الموقع:
http://static.rnwi.nl/migratie/www.rnw.nl/humamsterdam/international/17020903.redirected

[3] –L'Article 1 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004, dispose : ((L'Objet de la présente loi est de traduire en justice les hauts dirigeants du Kampuchéa Démocratique et les principaux responsables des crimes et graves violations du droit pénal cambodgien, des règles et coutumes du droit international humanitaire, ainsi que des conventions internationales reconnues par le Cambodge, commis durant la période du 17 Avril 1975 au janvier 1979))

أنظر أيضًا:تقرير منظّمة العفو الدّولية،"**الدّوائر الاستثنائية في كمبوديا**"، 11 نوفمبر 2009، على الموقع:
http://www.amnesty.org/ar/international-justice/issues/other.courts/extraordinary.chambres-courts.combodia

لقد تضمّن قانون 27 أكتوبر 2004 تلك الجرائم –على وجه التّحديد– في المواد من **2** إلى **8** المتعلّقة بالاختصاص الموضوعي للغرف الاستثنائية، وتتمثّل في جرائم الإبادة الجماعية التي وردت في المادّة **4** بالمفهوم الوارد في اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري لعام 1948، الجرائم ضدّ الإنسانية، وكذلك جرائم الحرب في المادّتين **5** و**6**، الّتي اعتبرتها انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف 1949 **(1)**.

كما تضمّن هذا القانون في المادّة **7** منه جرائم وجنح هدم الممتلكات الثّقافية، بالتّأسيس على اتفاقية لاهاي 1954الخاصّة بحماية الممتلكات الثّقافية في النّزاعات المسلّحة. وأخيرًا الجرائم الموجّهة ضدّ الأشخاص الّتي تستفيد من الحماية الدّولية، وذلك في المادّة **8**منه، بالتّأسيس على اتّفاقية فيّنا 1961المتعلّقة بالعلاقات الدّبلوماسية**(2)**.

تختصّ الغرف بالإضافة إلى ذلك بنظر الجرائم الواردة في القانون الجنائي الكّمبودي لسنة 1956، الّذي كان ساري المفعول في الفترة الّتي ساد فيها نظام حكم "الخمير الحمر"، منها القّتل، التّعذيب، الاضطهاد الدّيني، وهذا ما أشارت إليه المادّة **3** من قانون 24أكتوبر 2004**(3)**.

كما تمّت الإشارة إليه سالفًا، فإنّ الأشخاص الّذين تتّم متابعتهم أمام الغرف الاستثنائية هم زعماء قادّة "الخمير الحمر" لكمبوديا الدّيمقراطية، وكبار المسؤولين عن الجرائم المعدّدة في المواد من **2**إلى **8**، المرتكبة في الفّترة من 1975إلى 1979**(**المواد **1**و**2)**

[1] –Les Articles de 2 à 6 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004.

[2] –Les Articles 7 et 8 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004.

[3] –**POISSONIER Ghislain**, "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", une nouvelle forme de justice internationale, Op.cit, p.95-96.

[1]. فهاتين الطّائفتين من الأشخاص فقط يمكن متابعتهم وتحويلهم للمحاكمة: القادّة الّذين مارسوا وظائف رسمية في الحكومة، وكبار المسؤولين عن الجرائم والجنح الّذين ارتكبوا واحدة أو أكثر من الجرائم والجنح، الّتي تمّ تعدادها في المواد من **3**إلى **8**من قانون 27أكتوبر 2004. وبهذا المفهوم فالكّثير من القادّة العسكريين يمكن متابعتهم أمام الغرف الاستثنائية[2].

تتألّف الغرف الاستثنائية من خمس قضاة مختصّين على مستوى الدّائرة التّمهيدية والابتدائية، من بينهم 3 كمبوديين و2 دوليين، أمّا على المستوى دائرة المحكمة العليا تتكوّن من 7 قضاة، 4 كمبوديين، و3 دوليين. أمّا القانون المطبّق هو قانون العقوبات الكمبودي والقواعد العُرفية للقانون الدّولي الإنساني، والاتّفاقيات الّتي انضمّت إليها كمبوديا وأصبحت جزءًا من قانونها[3].

تتراوح العقوبات في حالة إدانة المتّهمين بين السّجن مدى الحياة كأقصى عقوبة، والحدّ الأدنى هو5 سنوات، ولا يتضمّن القانون الكمبودي عقوبة الإعدام[4].

من ثَمّ فالغرف الاستثنائية غرف خاصة كمبودية تنتمي إلى نظام قضائي جنائي للكمبودج، ولكنّها مدوّلة بسبب المشاركة الدّولية وتتدّخل قواعد قضائية دولية، سواء تلك النّصوص المتعلّقة بالقانون الوضعي المطبّق، أو تلك المتعلّقة بالإجراءات الواجب إتباعها. وهي بذلك تشبه أيضا محاكم "تيمور الشّرقية" و"كوسوفو "، أو الغرفة المدوّلة لجرائم الحرب

---

[1] −L'Article 1 et 2 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004 .

[2] −**POISSONIER Ghislain**, "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", une nouvelle forme de justice internationale, Op.cit, p. 96-97.

[3] −L'article 9 de la loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique,27 /10/2004. Voir aussi : **DE LA BROSSE Renaud**, "Les trois générations de la justice pénale internationale", Op.cit. p. 165.

[4] –**باوكينخت تايس**، "بداية محاكمة قادّة الخمير الحمر"، مرجع سابق.

في البوسنة، الّتي لم تصدر بموجب لائحة من مجلس الأمن، والّتي تقضي بمشاركة دوليّة على مستوى نظام قضائي وطني، مع اختلافها عنها في الاختصاص المحدود ومشاركة أقّلية فقط لقضاة دوليين[1].

الفرع الثانيً

تجربة محاكمة الغرف الاستثنائية لقادّة الخمير الحمر عن الجرائم المرتكبة في الحرب الأهلية لكمبوديا

أنشأت الأمم المتّحدة وحكومة كمبوديا الدّوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، لكي تتولى إجراءات التّحقيق والمحاكمة فيما يتعلّق بكبار زعماء "الخمير الحمر"، وغيرهم مِمّن يتحمّلون أكبر المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب، والجرائم الأخرى بموجب القانون المحلّي، الّتي اِرْتُكِبَتْ خلال الفترة من 17أفريل 1975إلى 6 جانفي 1979[2].

عقدت المحكمة المختلطة، المشكّلة خصّيصًا لمحاكمة زعماء "الخمير الحمر" بتهم ارتكاب مذابح على نطاق واسع في كمبوديا، أولى جلساتها في نوفمبر 2007،تتعلّق بـ **(Kaing Guek Eav)**الملقّب بـ "**دوش**"، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، والقتل العمدي، والتّعذيب[3]. كان دوش المسؤول عن أكبر معتقلات نظام "الخمير الحمر" المعروفة بسجن "تول سلينج" في العاصمة "**بنوم بنه**"**(Pnom Pen)**، والمعروف اختصارًا بإسم (S-21)، وكان قد تسبّب في قتل 1,7 مليون كمبودي على الأقّل إعدامًا وتجويعًا،

---

[1] –**POISSONIER Ghislain,** "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", une nouvelle forme de justice internationale, Op.cit, p. 93.

[2] – تقرير منظمة العفو الدّولية، "**الدّوائر الاستثنائية في كمبوديا**"، مرجع سابق.

[3] – **بدء محاكمة مدير أشهر سجون الخمير الحمر لكمبوديا**، الجزيرة، 30 مارس 2009، على الموقع:
www.aljazeera.net/News/archive/archive ?Archiveld=117097

وعملاً في معسكرات الغرب خلال الحرب الأهلية في كمبوديا ما بين عامي 1975و1979[1].

اعتقلت السّلطات الكمبودية **(Kaing Guek Eav)** في سنة 1999بعدما اكتشف صحافي بريطاني وجوده في الأدغال، ونُقل إلى المحكمة المكلّفة بمحاكمة المسؤولين السّابقين في "الخمير الحمر" في عام 2007،وكان أوّل من يُحاكَم من بين الخمس المسؤولين الكّبار في "الخمير الحمر" الّذين تمّ اعتقالهم، وتوجيه اتهامات لهم[2].

بدأت محاكمة **(Kaing Guek Eav)** المعروف باسم "**Duch** "في فيفري 2008[3]، وفي 8 أوت 2008 أصدر قاضيا التّحقيق أمرا بإغلاق التّحقيق، اتّهم فيه "**Duch** " بارتكاب الجرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949. وعقب استئناف مقدّم من المدّعيين العامين، أجرت المحكمة التّمهيدية تعديلا جزئيا لأمر إغلاق التّحقيق، حيث أضافت إلى لائحة الاتّهام جريمتي التّعذيب والقتل العمد المحليتين وفقا لتعريفهما في القانون الجنائي الكمبودي لعام 1956. وأحالت الدّائرة التّمهيدية المتّهم للمحاكمة على أساس أمر إغلاق التّحقيق المعدّل، وعقدت الجلسة الأولى أمام المحكمة الابتدائية في 17 و18 فيفري 2009، وبدأت جلسات المحاكمة الموضوعية في 30 مارس، واختتمت في نوفمبر[4].

أدانت دائرة المحكمة الابتدائية بتاريخ 26 جويلية 2010 "**Duch** "بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وحكمت عليه بالسّجن لمدّة 35

1- **انتهاء الجلسة التّمهيدية لأحد أبرز قادة الخمير الحمر**، فرانس 24، 18 فيفري 2009، على الموقع: www.Franc24.com/ar/20090218-trial-Cambodia-chief-torture-wednesday-Khmer-Rouge

2- **بدء محاكمة أحد زعماء الخمير الحمر**، مرجع سابق.

3- **بدء محاكمة مدير أشهر سجون الخمير الحمر لكمبوديا**، مرجع سابق.

4- تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، **محاكمات الخمير الحمر**، الدّورة 67، البند 70 (ب) من جدول الأعمال المؤقّت A/67/380، 19 سبتمبر 2012، ص.2-3.

سنة. استأنف الحكم أمام دائرة المحكمة العليا كلّ من المدّعيين العامين والمتّهم والأطراف المدنية[1].

أصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها في 3 فيفري 2012 على **(Kaing Guek Eav)** بالسّجن مدى الحياة، بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف، وجرائم القتل والتّعذيب، عن طريق الدّوائر الاستثنائية للمحاكم الكمبودية[2]. وقد أكّدت الإدانة بارتكاب جرائم اضطهاد ترقى إلى مصاف الجرائم ضدّ الإنسانية، وأضافت إدانات أخرى بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية تتمثّل في: الإبادة، الاسترقاق، السّجن، التّعذيب، وأعمال لا إنسانية أخرى[3]. وفي الحقيقية يضاعف هذا الحكم من عقوبة السّجن لمدّة 35 عاما التي فُرِضت في المقام الأوّل، كما ينفي الإصلاح الذي مُنِح للمتّهم بسبب اعتقاله غير القانوني من قِبَل المحكمة العسكرية في كمبوديا بين عامي 1999 و 2007[4].

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العقاب جاء في وقت متأخّر، بعد 30 عاما من وفاة لا يقلّ عن مليوني ضحيّة ما بين عام 1975 وعام 1979 في السّجن، الواقع آنذاك تحت مسؤولية"**Duch** "، ولكنّه يبدو مثاليا وخطوة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب ضدّ مرتكبي الجرائم الدّولية الخطيرة[5]. حيث أتاحت القضيّة رقم 01 أوّل فرصة للكمبوديين لكي يشهدوا تحقيق العدالة حيال الجرائم المرتكبة أثناء نظام كمبوتشيا الدّيمقراطية، وكان إتمام القضيّة لحظة فارقة بالنّسبة للدّوائر الاستثنائية، وبرهن على قدرتها على ملاحقة الجرائم

[1]- Co-procureurs C/KAING Guek Eav alias DUCH, N ° 001/18-07-2007/Eccc/Tc,Doc n°188, jugement de la chambre de première instance, 26/07/2010,p.300.In http://www.Eccc.gov.kh/fr/document/court/corrig-1-expurg-jugement-0

[2]- Co-procureurs C/KAING Guek Eav alias DUCH, N ° 001/18-07-2007/Eccc/TC / SC,03/02/2012,résumé de l'arrêt de la chambre de la cour suprême, p.16.In http://www.Eccc.gov.kh/fr/document/court/resume-de-larret-dossier-ndeg-00118-07-2007eccc-tcsc-kaing-gueak-eav

[3]– تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، **محاكمات الخمير الحمر**، مرجع سابق، ص.3.

[4]– **ايف بومور، ترجمة مصطفى بن براح**، تهجين المحاكم الجنائية في مكافحة الإفلات من العقاب، الحكم بالسّجن مدى الحياة على الخمير الحمر دوتش، مرجع سابق.

[5]– **المرجع نفسه**.

المعقّدة طبقا للمعايير الدّولية، وقد مهّد ذلك الطّريق أمام القضيّة رقم 02 المتعلّقة بأكبر أربعة قادة لكمبوتشيا الدّيمقراطية، وهم **(Nuon Chea)**، **(Ieng Sary)**، **(Khieu Samphan)**، و**(Ieng Thirith)** [1].

في جانفي 2010 وعقب تحقيق استمرّ سنتين ونصفا، بلّغ قاضيا التّحقيق الأطراف أنّ التّحقيقات في القضيّة رقم 02 قد اختتمت، داعيين إياها إلى تقديم أيّ طلبات نهائية لمزيد من التّحقيق، ما أدّى إلى تقديم طلبات استئناف للمحكمة التّمهيدية. وفي جويلية أتمّت المحكمة التّمهيدية البتّ في طلبات الاستئناف هذه، وأحال قاضيا التّحقيق القضيّة رقم 02 إلى المدّعيين العامين لتقديم تقريرهما الختامي. وفي أوت أودع المدّعيين العامين تقريرهما الختامي لدى قاضي التّحقيق، الذي طلبا فيه إسناد الجرائم إلى المتّهمين وإحالتهم للمحاكمة[2].

أصدر قاضيا التّحقيق في 15 سبتمبر 2010 أمرا بإغلاق التّحقيق، وجّها فيه الاتّهام إلى كل من: **(Nuon Chea)** الرّئيس السّابق للجمعية الوطنية لكمبوتشيا الدّيمقراطية ونائب أمين الحزب الشّيوعي لكمبوتشيا، و**(Khieu Samphan)** رئيس الدّولة السّابق لكمبوتشيا الدّيمقراطية، و**(Ieng Sary)** نائب رئيس الوزراء السّابق لكمبوتشيا الدّيمقراطية، و **(Ieng Thirith)**وزيرة العمل الاجتماعي الأسبق لكمبوتشيا الدّيمقراطية، بوصفهم من أفراد عمل إجرامي مشترك لارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والإبادة الجماعية المرتكبة ضدّ جماعتي "التشام" و"الفيتناميين" الاثنيتين داخل كمبوديا، علاوة على جرائم بموجب القانون الجنائي الكمبودي لعام 1956. وعقب إصدار

[1] – تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، مرجع سابق، ص.4.

[2] – تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، مرجع سابق ، ص.4.

أمر بإغلاق التّحقيق قدّم الأطراف عدّة طلبات استئناف، وفي 13 جانفي 2011 أصدرت المحكمة التّمهيدية قراراتها المتعلّقة بطلبات الاستئناف، وأحالت القضيّة إلى المحاكمة[1].

بدأت المحاكمة بجلسة استماع أوليّة انعقدت في الفترة من 27 إلى 30 جوان 2011. وفي سبتمبر 2011، قرّرت تقسيم المحاكمة إلى سلسلة من القضايا المنفصلة، تتناول كل منها قسما منفصلا من أقسام لائحة الاتّهام، وستجرى محاكمة كل قضيّة يليها إصدار حكم.

قرّرت الدّائرة الابتدائية في 17 نوفمبر 2011، عقب التّقييم الجماعي لخمسة خبراء طبيين عيّنتهم المحكمة، أنّ **(Ieng Thirith)** تعاني من حالة معرفية انتكاسية مستفحلة تجعلها غير قادرة على المثّول أمام المحكمة. وقرّرت الدّائرة فصل الاتّهامات الموجّهة ضدّها عن لائحة الاتّهام، وأوقفت الإجراءات ضدّها، وأمرت بالإفراج غير المشروط عنها، وقدّم المدّعيان العامان على الفور طلبا بإيقاف أمر الإفراج، واستئنافا ضدّ الأمر. في 13 ديسمبر 2011، قرّرت دائرة المحكمة العليا عدم الأخذ بقرار المحكمة الابتدائية، وأمرتها بأنْ تطلب بالتّشاور مع الخبراء علاجا إضافيا لـ **(Ieng Thirith)** لجعلها قادرة على المثّول أمام المحكمة، وأمرت أيضا الدّائرة الابتدائية بإعادة تقديمها خلال ستّة أشهر من بدء ذلك العلاج الإضافي[2].

بدأت المحاكمة الموضوعية لـ**(Nuon Chea)** و**(Ieng Sary)**و **(Khieu Samphan)**في 21 نوفمبر 2011، بالبيانين الاستهلاليين للمدّعيين العامين اللّذين شملا لائحة الاتّهام كاملة. ولكن طبقا لقرار الدّائرة في 22 سبتمبر 2011 بتقسيم المحاكمة إلى سلسلة من القضايا المنفصلة، تجرى في كل منها محاكمة ويصدر حكم، فإنّ المحاكمة

[1]– **المرجع نفسه** ، ص.4.

[2]– تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، مرجع سابق ، ص.5.

الأولى سوف تركّز على النّقل القسري للسّكان من "بنوم بن"، ثمّ بعد ذلك من مناطق أخرى وما يتّصل به من جرائم ضدّ الإنسانية[1].

أصدرت الدّائرة الابتدائية للدّوائر أو الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية بتاريخ 7 أوت 2014، حكما بالسّجن مدى الحياة في مواجهة اثنين من كبار قادّة نظام "الخمير الحمر" والباقيين على قيد الحياة، وهما**(Nuon Chea)** و**(Khieu Samphan)** ، بعد أنْ أدانتهما بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وعن دوريهما في ثورة حقول القّتل مابين 17 أفريل 1975 وديسمبر 1977، وتواطئهم في عمليات إجلاء قسرية، وجرائم قتل، وإعدامات دبّرها النّظام في إطار ثورته المتطرّفة[2].

يعدّ هذا الحكم الثّاني الذي تصدره المحكمة منذ أنْ بدأت عملها قبل تسع سنوات. ويبقى **(Nuon Chea)**و**(Khieu Samphan)**قيد المحاكمة، حيث يواجهان اتّهامات بالإبادة الجماعية في المرحلة الثّانية من المحاكمة المنعقدة، أي إلى أنْ يصبح هذا الحكم نهائيا لإمكانية استئنافه من المدّعيين[3]. بدأت المرافعات الختامية لهما في 13 جوان 2017 في محكمة الإبادة الجماعية لكمبوديا، وتتعلّق المحاكمة الأخيرة بالجرائم المرتكبة ضدّ الأقلية العرقية "تشام" الفيتناميين وعمليات تطهير داخلي لكوادر "الخمير الحمر"، والعمل القسري في مواقع العمل، والتّعذيب، والاحتجاز في المراكز الأمنية، وممارسة الزواج القسري في عموم البلاد. وبالنّسبة لـ**(Khieu Samphan)** انتهت مرافعته بطلب محاميه تبرئته وإنكار جميع

---

[1]– سوف تنظر المحكمة أيضا في بنية كمبوتشيا، وتاريخ الحزب الشّيوعي لكمبوتشيا، والبنية التّنظيمية لنظام كمبوتشيا الدّيمقراطية ذات الصلّة بالاتّهامات، وهو ما سيوفّر أساسا للمحاكمات اللاّحقة. وفي القرار الذي اتّخذته الدّائرة، ذكرت بأنّها قد توسّع نطاق المحاكمة الأولى، وهو ما قرّرت لاحقا فعله عقب اجتماع لإدارة المحاكمات في 17 أوت 2012.

[2]- Co-procureurs C/ NUON Chea et KHIEU Samphan, N ° 002/19-09-2007/Eccc/Tc,Doc n°188, jugement de la chambre de première instance, 07/08/2014,p.775, In http://www.Eccc.gov.kh Voir aussi : Nuon Chea et Kieu Samphan sont condamnés à la réclusion criminelle à perpétuité pour crime contre l'humanité in :
www.eccc.gov/kh/fr/articles/noun-chea-et-khieu-samphan-sont-condamnés%c3%a9s-c3%ao-perp%c3%a9tuitùc3%a9-pour-crime

[3]– **الخمير الحمر، الإبادة الجماعية، وجه آخر للصّراعات الدّولية**، شبكة النّبأ المعلوماتية، 06 أكتوبر 2014 على الموقع الالكتروني:http://annabaa/org/arabic/rights/53.

التّهم الموجّهة إليه، وذلك بتاريخ 28 جويلية 2017[1]. هذا وقد صرّحت غرفة الدّرجة الأولى للغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية، وأعلمت الأطراف أنّ يوم 16 نوفمبر 2018 ستنطق بحكمها في القضيّة رقم 02 في إطار الملف رقم 002 المتعلّقة بكل من **Nuon Chea)** و**(Khieu Samphan)**، وستعطي ملخّص للأسباب وأيضا منطوق الحكم[2].

كان من المفروض أنْ يحاكم في هذه القضيّة أربعة متّهمين، لكن وزير الخارجية السّابق**(Ieng Sary)** توقّفت المتابعة ضدّه يوم 14 مارس 2013 بعد وفاته[3]، أمّا زوجته الوزيرة السّابقة للشّؤون الاجتماعية**(Ieng Thirith)**، وتبعا لمعاينة جديدة من طرف خبراء في الطبّ في أوت 2012، صرّحت المحكمة أنّها تبقى غير قادرة أو مؤهّلة للمثّول أمام المحكمة، بالتّالي أطلق سراحها يوم 16 سبتمبر 2012، ووضعت تحت نظام الرّقابة القضائية إلى غاية وفاتها بتاريخ 22 أوت 2015[4].

توجد إلى جانب القضايا المذكورة القضيّتان رقم 03 و04 المتعلّقة بخمسة أشخاص مشتبه فيهم، والجرائم التي يجري التّحقيق بشأنها في القضيتين هي جرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات للقانون الجنائي الكمبودي لعام 1956. يشمل التّحقيق في القضيّة رقم 3 أيضا انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وقد ظلّت أسماء المشتبه فيهم سرّية لفترة، وأعلن المسؤولون في أعلى مستويات حكومة كمبوديا علنا عن معارضتهم لكلتا القضيتين، واتّسمت

[1]- Conclusions finales de Khieu Samphan /002/02, 28/07/2017, E457/6/4, auprès de la chambre de 1ere instance des chambres extraordinaires aux sien des tribunaux cambodgiens, dossier n° 002/19-09-2007-eccc/TC.pp.1−567.in www.eccc.gov/kh/fr/

[2]- 0rdonnance fixant la date du prononcé du jugement dans le2 eme procès dans le cadre du dossier n°002, Nuon Chea et Kieu Samphan, chambre de première instance, 26 septembre 2018, in www.eccc.gov/kh/E462_FR.pdf

[3]-Co-procureurs C/ NUON Chea, IENG Sary et KHIEU Samphan, Dossier N ° 002/19-09-2007/Eccc/Tc,Doc n°E270/1, chambre de première instance, extinction des poursuites engagées contre l'accusé IENG Sary, 14/03/2013,p.3, In http://www.Eccc.gov.kh.

[4]- Communiqué de presse, décès de l'accusé IENG Thirith, chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens, royaume de Cambodge, Phnom Penh, le 22 aout 2015, in www.eccc.gov/kh/00132785-01132785-ACCUSED PERSON ING, thirith died-FT .pdf

الإجراءات أمام الدّوائر الاستثنائية بالانقسامات بين المدّعيين العامين الدّولي والوطني، وبين القضاة الدّوليين والوطنيين[1].

فتح المدّعيان العامان تحقيقات أوليّة في القضيتين في 10 جويلية 2006، وصاغ المدّعي العام الدّولي مذكّرة تمهيدية، طلب فيها من قاضي التّحقيق إجراء تحقيق في الادّعاءات. ولما كان المدّعي العام الوطني غير موافق على سير التّحقيق، فقد سجّل المدّعي العام الدّولي اختلافا في 20 نوفمبر2007، وفي أوت 2009 أعلنت الدّائرة الابتدائية حيثياتها بشأن الاختلاف، ولكنّها انقسمت بين مكونيها الوطني والدّولي، حيث اعتبر القضاة الوطنيون أنّ الإجراءات يجب أنْ تتوقّف، بينما اعتبر القضاة الدّوليون أنّها يجب أنْ تستمرّ[2].

أصدر قاضيا التّحقيق في 29 أفريل 2011 إشعارا عاما، ذكرا فيه أنّ التّحقيق في القضيّة رقم 03 قد اختتمت، واستمرّت الخلافات منذ ذلك الحين إلى غاية سنة 2012، أين نبّه القضاة الدّوليون في الدّائرة التّمهيدية إلى أنّ الدّائرة مطالبة بالنّظر المتروّي في هذه المسألة، لذلك في 20 جوان 2012 عيّن المجلس الأعلى للقضاء "**مارك هارمون**" ليكون قاضي التّحقيق الدّولي، وبدأ بمباشرة مهامه في سبتمبر 2012[3].

تتعلّق القضيّة رقم 03 بكل من **(Meas Muth)**و**(Sou Met)**. توقّفت المتابعة الجنائية والمدنية في حقّ**(Sou Met)** في 2014 وذلك بسبب الوفاة، بينما أحيل المتّهم الثّاني **(Meas Muth)** لمثوله أمام قاضي التّحقيق الدّولي في مارس 2015، وفي ديسمبر

[1]– تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، مرجع سابق، ص.6.

[2] –Pour plus de détails, Voir : **Mélanie Vianney -LIAUD**, "La reconnaissance timide de la responsabilité pénale des khmers rouges", Op .cit, p. 31-35.

[3]– تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، المرجع السّابق، ص.6.

2015 وجّهت إلى **(Meas Muth)** عدّة اتّهامات، تتعلّق بالجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 17 أفريل 1975 إلى 6 جانفي 1979[1].

تتعلّق القضيّة رقم 04 بكلّ من **(Ao An)** و**(Yim Tith)**، وقد قرّر قاضي التّحقيق الدّولي التّحقيق مع **(Ao An)**في 27 مارس 2015 لارتكابه جرائم القتل والجرائم ضدّ الإنسانية، المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات الكمبودي. في 14 مارس 2016 قام قاضيا التّحقيق بالتّحقيق مع**(Ao An)** فيما يخصّ الجرائم المنسوبة إليه، بما فيها جرائم إبادة الحقول والجرائم ضدّ الإنسانية[2]، أمّا المتّهم **(Yim Tith)**انتهى التّحقيق في حقّه نهائيا بتاريخ 5 سبتمبر 2017.

يوجد إلى جانب هؤلاء متّهم آخر هو **(Im Chaem)**، عضوة سابقة بنظام "الخمير الحمر"، بدأ التّحقيق في قضيّتها بتاريخ 3 مارس 2015. أسقطت محكمة جرائم الحرب في كمبوديا الاتهامات الموجهة ضدّها يوم 22 فيفري 2017، قائلة أنّها لم تكن مسؤولة بارزة لكي يتمّ محاكمتها. لقد جاء في بيان الغرف الاستثنائية في محاكم كمبوديا أنّه على الرّغم من أنّ **(Im Chaem)** كانت مسؤولة سابقة في منطقة "برياه نيت برياه"، أثناء حكم الخمير، خلصت قضاة التّحقيق إلى أنّها لم تكن مسؤولة بارزة، أو أحد المسؤولين الأكثر أهمية في نظام "الخمير الحمر"، فتمّ غلق الملف بألاّ وجه للمتابعة[3].

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من قادة "الخمير الحمر" الّذين توقّفت حتى المتابعة الوطنية في مواجهتهم بسبب وفاتهم، ومنهم:**(Pol Pot)** الوزير الأوّل بين عامي 1976 و1979 والأمين العام للحركة المتوفّي في سنة 1998، **(Son Sen)** الذي قتل تحت أمر **(Pol**

---

[1] −**Mélanie Vianney -LIAUD**, "La reconnaissance timide de la responsabilité pénale des khmers rouges, op .cit, p.97− 98.

[2] −déclaration du Co-juge d'instruction international concernant le dossier n°004, le 14 mars 2016, In : http://www.eccc.gov/kh/fr/charged-person/ao-an

[3]− تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، محاكمات الخمير الحمر، مرجع سابق، ص.6.

Pot) في 1997، (**YunYat**) وزير الإعلام لكمبوديا الدّيمقراطية زوجة (**Son Sen**)المقتولة في سنة 1997 تحت أمر(**Pol Pot**)،وكذلك(**Kay Pok**) المسؤول عن منطقة الشّمال المتوفى في سنة 2002، و(**Thieun Thioun**) وزير الصّحة المتوفى في جوان 2006،و(**Ta Mok**)الذي توفّي في جويلية 2006[1].

تقدّم الدّوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا مثالا للمجتمع الدّولي على التزام البلد بضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة في الماضي، وبحماية حقوق الإنسان والنّهوض باستقلال القضاء وسيادة القانون، مع أمل أنْ يكون للمحاكمات في الدّوائر الاستثنائية تأثيرا إيجابيا في تعزيز استقلالية السّلطة القضائية، وتكون عاملا حافزا للحكومة من أجل التّصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، وتعجيل إصلاحاتها القانونية والقضائية.

لا شكّ أنّ إنشاء هذه المحكمة، ومزاولتها لمهامها في محاكمة الأشخاص المتورّطين في ارتكاب أيّ من الجرائم الدّاخلة في اختصاصها، يشكّل بلا شكّ مرحلة هامة من مراحل تطوّر النّظام القضائي الجنائي الدّولي، حيث أنّ إنشاء هذه المحكمة وقيامها بالدّور المرسوم لها في نظامها الأساسي، سيكون بلا شكّ ضمانة هامة وأساسية للتّطبيق العادل والسّليم لفكرة العدالة الجنائية الدّولية.

يبقى أنّه وإنْ كانت الدّوائر الاستثنائية أحرزت في محاكم كمبوديا تقدّما كبيرا، وبرهنت على قدرتها على الاطّلاع بإجراءات قضائية معقّدة للغاية وفقا للمعايير الدّولية، بيد أنّها واجهت أيضا، ولا تزال تواجه تحدّيات مالية وسياسية كبيرة في سعيها لأداء ولايتها، تعرقل عملها. أضف إلى ذلك العراقيل الدّاخلية، بما فيها سياسة الحكومة التي ترفض المزيد من المتابعات حفاظا على الأمن والسّلم الداخليين، اعتقادا منها أنّ الاستمرار في محاكمة رجال شيوخ والكّثير منهم سيؤدي إلى إشعال نيران الحرب من جديد، وهذا ما أعرب عنه في

[1] –**POISSONIER Ghislain**, "Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens, une nouvelle forme de justice internationale", Op.cit, p. 97.

الحقيقة الوزير الأوّل "هان سان"[1].

حتى وإنْ كانت هناك محاولات في تحقيق العدالة الجنائية في مواجهة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، وعلى وجه الخصّوص جماعة "الخمير الحمر" في إطار الغرف الاستثنائية للمحاكم الكمبودية، إلّا وأنّها تبقى محاولات محتشمة جدا، نظرا لأنّ المحكمة لا تتابع كلّ المسؤولين عن تلك الانتهاكات، ناهيك عن البطء والتّقاعس في سير عملها، بالمقابل أيضا هناك السّن الذي يبلغه كلّ من المتّهمين، فهم في مقتبل العمر، قد لا تتسنى الفرصة للمحكمة من أجل معاقبتهم، فإلى حين صدور الحكم، المتّهم قد توافيه المنيّة، ممّا يؤدي إلى إفلاتهم من العقاب.

جاء إقرار إنشاء هذه المحكمة متأخرا، الأمر الذي تسبّب في إفلات العديد من المتهّمين من العقاب بهجرتهم أو موتهم، كما أنّ معظم الضّحايا المباشرين قد ماتوا، ما يجعل من إنشاء هذه المحكمة عمل رمزي أكثر منه إجراء قضائي حقيقي. بالإضافة إلى أنّ الأحكام الصّادرة من المحكمة قليلة بالمقارنة مع عدد من المجرمين وجسامة الجرائم المرتكبة في ظلّ الحرب الأهلية الكمبودية، وتقييد المحاكمات بفترة زمنية من 1975–1979 يحول أيضا دون تحقيق العدالة الدّولية، لأنّ العديد من الجرائم والعديد من المسؤولين يفلتون من المسؤولية والعقاب.

1– **PAGET Christophe**, "Cambodge : refus du premier ministre de juger d'autres khmers rouges, le 29 août 2014, In :http// amps.rfi.fr

الفصل الثّاني

تطبيقات القضاء الجنائي الدّولي الدّائم في تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

ليضمن أيّ قانون فاعليته وإلزاميته لا بدّ أن يستهدف كلّ من يخالف أحكامه بالجزاء والعقاب، ووفقا لهذا المبدأ فقد بات الفرد الّذي يرتكب عملا مخالفا لأحكام القانون الدّولي بصفة عامة، والقانون الدّولي الإنساني على وجه الخصوص، مسؤولا مسؤولية شخصية أمام القضاء الدّولي. بيد أنّ هذا المبدأ ظلّ مبدأ معطّلا، بسبب افتقاد المجتمع الدّولي إلى آلية جزاء دوليّة دائمة تضمن محاكمة المتّهمين بارتكاب جرائم دوليّة، وذلك إلى غاية إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية الّتي تعدّ إنجازا تاريخيا للإنسانية، باعتبارها أوّل محكمة دوليّة دائمة ذات اختصاص لملاحقة الأفراد المرتكبين انتهاكات إجرامية للقانون الدّولي الإنساني، وكذلك أوّل هيئة دائمة دوليّة جزمت في مسألة إثارة المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّوليّة، وضرورة توقيع الجزاء على مرتكبيها.

ففي الوقت الّذي ازدادت فيه الانتهاكات لقواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، الّتي اتّسعت لتطال حدود العالم بأسره، كالنّزاع الّذي دار في جمهورية الكونغو وفي أوغندا وكذلك النّزاع الدّائر في دارفور، تصاعدت أهمية دور المحكمة الجنائية الدّولية في مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة لأحكام هذا القانون، وتوقيع الجزاء عليهم، سعيا منها لإنهاء حضارة الحصانة والإفلات من العقاب في النّزاعات

المسلّحة غير الدّولية، الّتي تشكّل عائقا أمام تحقيق العدالة الجنائية الدّولية، وكذا مفهومي السّلم والأمن الدّوليين(**المبحث الأوّل**).

خطى النّضال الدّولي في سبيل العدالة الجنائية الدّولية خطوة كبيرة باعتماد نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدّولية، ولكنّ رغم ذلك لا تزال العدالة الجنائية الدّولية، حتى بعد إنشاء هذا الجهاز، عرضة لهزات قانونية وسياسية تؤثّر على أدائها بشكل يجعلها قاصرة عن استيعاب ما يناط بها من تحدّيات، ويعود ذلك أساسا إلى القّصور الذي اعترى نظامها الأساسي، حيث لم تستطع بقواعده وأحكامه أنْ يضمن إلزامية الدّول الأطراف، ولا أنْ يقيّد من أعمال الدّول غير الأطراف، كما أنّه لم يستطع أنْ يكفل الاستقلالية التّامة للمحكمة الجنائية الدّولية كهيئة قضائية دوليّة يتوجّب أنْ تؤدي دورها على أكمل وجه. وحتى تكون المحكمة مرآة حقيقية للعدالة الجنائية الدّولية، فلا بدّ من تدارك الثّغرات والنّقائص القانونية التي شابت نظامها الأساسي كي تتسارع الدّول إلى التّصديق عليه، وتتعاون في سبيل تقديم المجرمين الدّوليين الذين فرّوا من حكم هذه العدالة الدّولية(**المبحث الثّاني**).

المبحث الأوّل

الإطار التّطبيقي لمسؤولية منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية في المحكمة الجنائية الدّولية

يُشكِّل إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية مرحلة فاصلة من مراحل تطوُّر القانون الدّولي الإنساني.فهي تُعدّ بمثابة آلية قانونية تفتح آفاقا جديدة في سبيل قمع أخطر الجرائم الدّولية، والانتهاكات الخطيرة لأحكام وقواعد القانون الدّولي الإنساني في جميع أنواع النّزاعات المسلّحة. فقد سعت المحكمة، منذ دخولها حيّز النّفاذ، إلى ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني المرتكبة في سياق النّزاعات المسلّحة غير الدّولية التي شهدتها كلّ من الجمهورية الكونغو الدّيمقراطية وكذا أوغندا، وهذا بناءً على طلب من هذه الدّول، فوجهت عدّة اتهامات وأصدرت عدّة أحكام في مواجهة الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات إبان تلك النّزاعات المسلّحة **(المطلب الأوّل)**.كما سعت المحكمة أيضا إلى معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية التي شهدتها كلّ من دارفور وليبيا، بناءً على إحالة من مجلس الأمن الدّولي، بإصدار مجموعة من الأحكام تصبّ في تحميلهم المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال تحقيقا للعدالة الدّولية وقضاءً على ظاهرة اللّاعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ما يعدّ تطورا للقانون الدّولي الإنساني في مجال تنفيذه **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

اختصاص المحكمة في نظر الانتهاكات المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بناءً على طلب من الدّولة المعنية

يشكّل النّزاع المسلّح التّربة الخصبة لاستنبات الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.فقد أدى الصّراع المسلّح الدّاخلي في أوغندا بين الحكومة الأوغندية وجيش الرّب للمقاومة إلى خروق جسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، استدعت تدخّل المحكمة الجنائية الدّولية بناءً على طلب من أوغندا، فسارعت المحكمة إلى إصدار أحكام في مواجهة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات الجسيمة **(الفرع الأوّل)**.

شنّت الحكومات والجماعات المسلّحة، في النّزاع المسلّح الدّاخلي الّذي اندلع في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، هجمات على المدنيين بشكل اعتيادي، واقترفت جرائم حرب وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.وإزاء استمرار تلك العمليات القتالية، وما يصحبها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني، أحالت جمهورية الكونغو الوضع إلى المحكمة الجنائية الدّولية بخصوص الجرائم الّتي ارتكبت خلال النّزاع منذ 2002، وقد شرع المدّعي العام في التّحقيق بخصوص تلك الجرائم، واستصدرت المحكمة لوائح اتّهام وأوامر بالقبض على المسؤولين على تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، بهدف محاكمتهم**(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

التّكييف القانوني للجرائم المرتكبة في النّزاع الدّاخلي لشمال أوغندا ونظر المحكمة الجنائية في القضيّة

عاشت أوغندا صراعات حول السّلطة والحكم بين شتى الفئات السّياسية والعسكرية والمليشيات، حيث تعاني معظم الأقاليم الأوغندية من وقوعها أسيرة تركة ثقيلة من النّزاع

والعنف، سواء وقع ذلك في الفترات التي سبقت الاستقلال أو تلك الّتي تلته. فمنذ عام 1966 وحتى استيلاء "**يوري موسيفيني**" على السّلطة عام 1986، نشب على الأقل أربعة عشر تمرّدا مسلّحا، وأصبح العنف المسلّح يمثّل مركز السّياسة الأوغندية. وقد تحوّل فشل الحكومات المتتالية في معالجة أو إدارة القضايا القومية لأوغندا، إلى شبح يطارد الحكومات المتتالية وصولا إلى الحكومة الحالية. ويمثّل الإقليم الشّمالي أكثر مناطق النّزاعات استدامة، حيث عانى من خمس تمرّدات مختلفة منذ حوالي ربع قرن حتى الآن، تسبّبت في مقتل مئات الآلاف من البشر، كما أدّت إلى نزوح 1،8 مليون إنسان، وتدمير الأراضي الزّراعية في شمال أوغندا[1].

تعود أطور النّزاع لمّا أُعيد انتخاب الرّئيس "موسيفيني" لولاية جديدة مدّتها خمس سنوات، بأغلبية 68% من إجمالي الأصوات، حيث تشكّكت أحزاب المعارضة في النّتائج بسبب عمليات التّزوير والمخالفات الانتخابية التي شابت تلك الانتخابات، وقد فاز حزب حركة المقاومة الوطنية الحاكم بأغلبية مقاعد البرلمان، فوقعت عدّة مصادمات عنيفة[2].

ترجع جذور حركة التمرّد في أوغندا إلى بداية ثمانينات القرن العشرين، إلى امرأة تدعى "**أليس لاكوينا**"، التي كانت تعتقد أنّ الرّوح المقدّسة خاطبتها وأمرتها بالإطاحة بالحكومة الأوغندية، لِما تمارسه من ظلم وجور ضدّ الشّعب الأشولي. حقّقت "لاكوينا" وأتباعها ممّن عُرِفوا بإتّباع حركة الرّوح المقدّسة ، زخما شعبيا كبيرا فاقم من حجم الاستياء والسّخط العام ضدّ حكومة "موسيفيني". ثمّ نفيت "لاكونيا" خارج البلاد تاركة الحركة دون قيادة واضحة، ممّا ترك الباب مفتوحا أمام ابن أخيها "جوزيف كوني"، من أجل أنْ يُبسّط

---

[1]– **حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم سياسة واقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص.98.

[2]– **بن الطيّب مهدي**، اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء القانون والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع القانون الجنائي، كليّة الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 / 2014، ص.182.

سيطرته على الحركة، و يحوّلها من حركة تمرّد إلى حركة مسلّحة أكثر يأسا، تحمل اسم "جيش الرّب للمقاومة " [1].

لقد تمّ استغلال حالة التّهميش القومي الذي يعاني منه الشّمال الأوغندي على يدّ الحكومة المركزية، فضلا عن مشاعر الاستياء لنداء الانتهاكات الإنسانية، التي يعتقد أنّ حركة المقاومة القومية قد رعتها، والتي شملت عملية ارتكاب أعمال عنف وحشي، وهجمات لسرقة الثّروة الحيوانية، والتي تمثّل الثّروة الرّئيسية للسّكان. وقد ترتّب على هذه الأعمال زيادة الشّحن لحركة التمرّد في شمال أوغندا، الذي يعدّ جيش الرّب حلقة من مسلسلاته[2].

يعدّ جيش الرّب للمقاومة واحدا من أسوء جيوش المتمرّدين سمعة في العالم بقيادة "**Josef Koney**"، ورجله الثّاني في القيادة المعارضة "Vincent Otti" في مواجهة الحكومة الأوغندية و الرّئيس "**Yuri Musivini**". اتّسم النّزاع بضراوته الوحشية و بالمناورة السّياسية، والدّعاية من قبل الطّرفين.

لقد خاض جيش الرّب للمقاومة حربا تتسّم بهجمات عنيفة وأعمال خطف، وقد نجح " **Koney**" في تطبيق أساليب التّخويف والعنف لبسط نفوذه داخل جيش الرّب، والإبقاء على الصّراع للاستفادة منه. لذلك فإنّ الصّراع في أوغندا يتبلور في صراع فرضه جيش الرّب تجاه الحكومة المركزية، ويعتمد على ممارسة جيش الرّب للأنشطة التّدميرية بشكل متواصل. وفي المقابل، فقد شنّت حكومة أوغندا حربا شرسة فيما يعرف باسم عملية الشّمال، الّتي أدّت ظاهريا إلى إضعاف قدرة جيش الرّب لكنّها تركت آثار سلبية كبيرة على الإقليم. ومنذ عام 1988 يقع الشّمال الأوغندي تحت مطارق ما يسمى بـ "جيش الرّب"، الذي يحارب نظام

---

[1]– **بن الطيّب مهدي**، اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء القانون والممارسة، المرجع السّابق، ص.182.

[2]– حيث توجد في أوغندا ثلاث حركات متمرّدة هي: جيش الرّب للمقاومة، جبهة تحرير غرب النيل في الشّمال الغربي، والقوى الدّيمقراطية الموحّدة في الجنوب الغربي. وهي كلّها في مواجهة مع الحكومة برئاسة "يوردي موسيفيني" الذي ينتمي إلى أقليّة التّوتسي، لكن أبرز هذه الحركات وأشدّها تمرّدا هي جيش الرّب للمقاومة الذي تشكّل من عدّة جماعات مختلفة ومنشقة، وأفراد من الجيش الأوغندي بعد استخدام القوّة سنة 1986 من الرّئيس "موسيفيني".

الرّئيس "يوري موسيفيني" منذ وصوله إلى السّلطة عام 1986 بهدف الإطاحة به، فضلا عن إقامة نظام تيوقراطي يتأسّس على تعليمات الكتاب المقدّس والوصايا العشر[1].

على الرّغم من استمرار الصّراع بين جيش الرّب والحكومة الأوغندية قرابة 25 عاما، فقد أتيحت فرص كثيرة لإنهاء الصّراع المسلّح فيما يعرف بعملية "سلام جوبا" عام 2006، وما سبق ذلك من محاولات للتّفاوض عُرِفت باسم مفاوضات "بيغومبي"، بيد أنّه جميعها انتهت بالفشل ودون بارقة أمل في وضع حدّ للأزمة[2].

وقّعت الحكومة وجيش الرّب للمقاومة في فيفري2007 ملحقا لاتفاقية المصالحة والمحاسبة، تنصّ بنود الاتّفاق والملحق على أنْ تجرى محاكمة قادّة "جيش الرّب للمقاومة"، المتّهمين بارتكاب جرائم ضدّ إنسانية وجرائم الحرب، أمام دائرة خاصة في المحكمة العليا. لكن لم يرقى الإطار المقترح إلى مستوى الخطّة العملية الّتي تكفل كشف الحقيقة وتطبيق العدالة، وتحقيق الإنصاف لجميع ضحايا النّزاع المسلّح. فاستمرّت حالة العوز والمعاناة البدنية والنّفسية لآلاف الرّجال، والنّساء، والأطفال ممّن وقعوا ضحايا للانتهاكات إبان السّنوات العشرين من النّزاع المسلّح في شمال أوغندا، جراء تقاعس الحكومة عن وضع برنامج شامل للتّعويضات وتطبيقه[3].

أدّى استمرار الصّراع لفترة طويلة إلى أزمات إنسانية عميقة، وانتهاكات كبرى لحقوق الإنسان، وتدخّلات إقليمية ودولية واسعة النّطاق، وتهديد حقيقي للاستقرار الإقليمي[4]. حيث

1- **حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، مرجع سابق، ص.98.

2- **المرجع نفسه**، ص.101.

3- تقرير منظمة العفو الدّولية بشأن أوغندا، "**حقوق الإنسان في جمهورية أوغندا**"،تقرير 2009، على الموقع: http://www.amnesty.org/ar/region/Uganda/report - 2009.

4- في الحقيقة هناك من يربط بين النّزاع الدّائر في أوغندا وكذا الوضع في السّودان. فحكومة السّودان تدعّم جيش الرّب للمقاومة، وفي المقابل تدعّم أوغندا "جورج قرنق" باعتباره صديقا لـ"موسيفيني"، وقد أدّى هذا الوضع في أوغندا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1995، وتوصّلا إلى اتّفاق سلام بوساطة أمريكية قصد وقف دعم قوات المعارضةّ=

تنسب إلى جيش الرّب باقتراف جرائم تشمل شنّ غارات على القرى الآمنة، وتقتيل المواطنين العزل، وتجنيد الأطفال قسرا، واستغلالهم في الأعمال الحربية، واختطاف واغتصاب الفتيات والنّساء. ويقدّر عدد الأطفال الّذين تمّ اختطافهم من قِبل جيش الرّب ما بين 25 إلى 30 ألف وفق لبعض التّقديرات، كما ظلّ خطر العنف ضدّ المرأة مرتفعا للغاية على أيدي أفراد وجنود متمردّي جيش الرّب للمقاومة، حيث تعرّضت فتيات كثيرات للاختطاف لاتّخاذهن زوجات أو إماء للمقاتلين. كما كانت الفتيات والسّيدات في مخيّمات النّازحين عرضة لمخاطر العنف في محيط للأسرة. كما أفاد مركز أنباء الأمم المتّحدة في 11 جوان 2006، بأنّ جيش الرّب للمقاومة يقوم بالمزيد من الهجمات القاتلة، ويواصل اختطاف الأطفال لاستخدامهم كجنود في صفوفه، وأنّه تمّ تشويه عدد كبير من المدنيين خلال هجمات جيش الرّب على القرى.

جاء ردّ فعل حكومة أوغندا منذ عام 1996 على هجمات جيش الرّب على القرى بإجبار سكان هذه القرى للنّزوح منها، وإعادة توطينهم فيما عُرِف لاحقا باسم القرى المحصّنة. وإنْ كانت الحكومة في حقيقة الأمر قد أرادت إتباع سياسة الأرض المحروقة ضدّ قوات جيش الرّب في نفس الوقت، فإنّ هذه المخيّمات التي تجمّع فيها النّازحين الّذين بلغ عدهم أكثر من 1،8 مليون نسمة، قد عاشوا داخل هذه المخيّمات في أوضاع معيشية لا إنسانية من فقر ونقص في الغذاء، يقترب من حالة الجماعة وتفشّي للأمراض[1].

يُعْتبر شمال أوغندا واحدا من أسوء مناطق الكوارث الإنسانية في العالم، وذلك نتيجة للصّراع بين الحكومة الأوغندية وجيش الرّب للمقاومة الذي اندلع منذ عام 1986، والذي ارتكب خلاله جيش الرّب جرائم دولية خطيرة في شمال أوغندا أثارت قلق المجتمع الدّولي،

=في كل منهما، بعد أن استنزفت الحرب الأهلية قدرات البلدين، وقد تمّ تبادل البعثات الدّبلوماسية. وبالفّعل توصّل الجانبان إلى اتفاق يقضي بسماح السّودان للجيش الأوغندي بمطاردة مقاتلي جيش الرّب للمقاومة داخل الأراضي السّودانية.

[1]–**حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، مرجع سابق، ص.107–108.

وهي انتهاكات جسيمة للقوانين والأعراف الدّولية السّارية في حل المنازعات المسلّحة غير الدّولية، تشمل الجرائم ضدّ الإنسانية مثل: الاغتصاب، الاستعباد الجنسي، الاسترقاق، وإحداث إصابات بدنية خطيرة، وجرائم حرب مثل: النّهب والاغتصاب، وتدمير الممتلكات وتوجيه هجمات ضدّ السّكان المدنيين وتجنيد الأطفال. وقد أشارت التّقديرات في أوغندا إلى نحو 20000 طفل اختطفوا وقتل آلاف الأشخاص ونزوح ما يقرب من 2 مليون من ديارهم، وجميع الانتهاكات المرتكبة تدخل في نطاق الجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب، وفقا للقانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي لحقوق الإنسان[1].

قام الرّئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" في ديسمبر 2003 بإحالة الوضع المتعلّق بشمال أوغندا للمدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية، وفي 29 جانفي 2004 أعلنت الحكومة عن أوّل إحالة للمحكمة الجنائية، وبعد أنْ تبيّن للمدّعي العام وجود أسباب معقولة وجدّية لمباشرة التّحقيق في هذا الوضع، قام المدّعي العام بالبّدء في التّحقيق وفقا لسلطته المنصوص عليها في المادّة 14 من نفس النّظام[2]. وبهذه الإحالة بدأت المحكمة الجنائية الدّولية في ممارسة مهامها كجهاز قضائي فعّال، وكانت أوغندا قد وقعت على النّظام الأساسي للمحكمة في 17 مارس 1999، وصادقت عليه في 14 جوان 2002[3].

أبلغ المدّعي العام بتاريخ 17 جوان 2004 رئيس المحكمة بهذه القضيّة التي تمّت إحالتها من قِبَل أوغندا، كما أكّد المدّعي العام على أنّ أوغندا قد أودعت إعلانا بقبولها اختصاص المحكمة لدى قلم كتاب المحكمة، وذلك وفقا للمادّة 12 من النّظام الأساسي

---

[1]–**حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، المرجع السّابق، ص.98.

[2]– **فلاح مزيد المطيري**، المسؤولية الدّولية الجنائية للأفراد في ضوء تطور القانون الدّولي الجنائي، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشّرق الأوسط، 2011، ص.131.

[3]–**حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، المرجع السّابق، ص.98.

للمحكمة، وعلى أنّه في مرحلة تقييم المعلومات المتاحة قصد البدء في التّحقيق وفقا لما هو وارد في المادّة 53 من النّظام الأساسي.

قرّر المدّعي العام للمحكمة الدّولية بتاريخ 29 جويلية 2004، مباشرة التّحقيق في القضيّة المحالة له من قِبَل جمهورية أوغندا، وذلك على خلفية النّزاع الدّائر في شمال أوغندا، والجرائم المرتكبة من قِبَل الجماعة المتمرّدة المسماة بجيش الرّب للمقاومة، بعد أنْ تأكّد من خلال بحث وفحص البيانات والمعلومات المتحصّل عنها وتقييمها، بأنّ الجرائم المرتكبة في شمال أوغندا جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة، وإلى أنّه هناك أساسا قانونيا يسمح بمباشرة التّحقيق، وذلك بعد إبلاغ جمعية الدّول الأطراف والدّول المعنية، واتّخاذ كافة القرارات الأوليّة المتعلّقة بالمقبولية وفقا للمادّة 18 من النّظام الأساسي[1].

أصدرت المحكمة الجنائية في 14 أكتوبر 2005 أوامر اعتقال بحقّ خمس من قادة جيش الرّب للمقاومة، بناءً على أسباب معقولة لدى المحكمة تؤكّد بأنّ كبار قادة "جيش الرّب" قد ارتكبوا جرائم دولية حدّدتها المحكمة في لائحة الاتّهام المعلنة، وهي تورّطهم في ارتكاب جرائم الحرب، الجرائم ضدّ الإنسانية في أوغندا منذ 2002. فقد أصدرت الدّائرة التّمهيدية أمرا بالقّبض على **(Josef Koney)** يوم 8 جويلية 2005، الّذي تمّ تعديله في 27 سبتمبر 2005، وذلك لاعتباره مسؤولا عن ارتكاب العديد من الجرائم الّتي تدخل في اختصاص المحكمة، وكذلك عن الأمر والتّشجيع على ارتكابها منذ 1 جويلية 2002، سواءً بصفة فردية أو بالاشتراك.

تشمل التّهم الموجّهة إليه 33 تهمة عن جرائم الحرب، المعاقب عليها بموجب المادّة **2/8/جـ** و**2/8/هـ** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، والخاصة بالنّزاعات المسلّحة غير الدّولية. وكذلك عن الجرائم ضدّ الإنسانية، المعاقب عليها بموجب المادّة **1/7**

[1]- **بن الطيّب مهدي**، اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء القانون والممارسة، المرجع السّابق، ص.184-185.

بما فيها: القتل، الاغتصاب، الاستعباد الجنسي، الهجوم ضدّ السّكان المدنيين، النّهب، الأعمال اللاإنسانية. وتُثَار مسؤوليته عن تلك الجرائم بمفهوم المادّة **3/25/ب** من نظام روما[1]. ونشير إلى أنّ المتّهم**(Josef Koney)** مازال فارا من العدالة، ولم يتّم توقيفه إلى غاية يومنا هذا.

توبع**(Vincent Otti)**على أساس مسؤولية الجنائية الفردية حسب المادّة 25 فقرة 3 (ب) من النّظام الأساسي عن 32 تهمة، بما في ذلك 11 تهمة بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية: القتل، الاستعباد الجنسي، الأفعال اللاانسانية، إلحاق إصابات بدنية خطيرة والمعاناة، و21 تهمة بارتكاب جرائم حرب: الحمل القسري، الاغتصاب، تعمّد توجيه هجمات ضدّ السّكان المدنيين، التّجنيد القسري والمعاملة القاسية للمدنيين، القتل[2].

تسعى المحكمة أيضا خلف أحد قادة حركة التمرّد الأوغندية وهو**(Raska Lukwiya)**. حيث أصدرت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية في 8 جويلية 2005، أمرا بالقّبض من أجل بحثه وتوقيفه واحتجازه، ونقله إلى المحكمة الجنائية الدّولية، وذلك لارتكابه جرائم الحرب وجرائم ضدّ الإنسانية. فهو يُعدّ مسؤولا جنائيا بمفهوم المادّة **3/25/ب** من نظام روما عن: القتل، المعاملة المهينة، الهجوم ضدّ السكان المدنيين والنّهب[3].

بيد أنّه تمّ وقف إجراءات المتابعة الجنائية ضدّه في 2007، بسبب وفاته في 12 أوت 2006، حيث أصدرت الدائرة التّمهيدية قرارها بشأن وقف إجراءات المتابعة المفروضة ضدّ

[1] -Le procureur c/Josef Koney, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt délivré le 8 juillet2005 tel que modifie le 27 septembre 2005, In http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/05-53-tFR

[2] -Cour Pénale Internationale, situation en Ouganda, Affaire le procureur c/Vincent otti, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt délivré le 8 juillet2005 tel que modifie le 27 septembre 2005, pp .1.26 In http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/05-54-tFR

[3]–Le procureur c/ Raska Lukwiya, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt daté de 8 juillet 2005, Inhttp://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/05-55-tFR

"**راسكا**" في 11 جويلية 2007، لاعتبار موت الشّخص المتابع جنائيا، سببا منطقيا لوقف الإجراءات الّتي تستهدفه[1].

كما أصدرت الدّائرة التّمهيدية للمحكمة الجنائية الدّولية بموجب المادّة **58** من نظام روما، أمرا بالقبض ضدّ **(Okot Odhaimbo)**، من أجل بحثه وتوقيفه واحتجازه، ونقله إلى المحكمة الجنائية الدّولية، باعتباره مسؤولا جنائيا عن الأمر بارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية، بما فيها جرائم الحرب بمفهوم المادّة **2/8/جـ** و**2/8/هـ**، وكذلك الجرائم ضدّ الإنسانية بمفهوم المادّة **1/7** من نظام روما، إذ وجّهت إليه 9 تهم بما فيها: القتل، الاستعباد الجنسي، تجنيد الأطفال في صفوف المقاتلين، الهجوم على السّكان المدنيين، والنّهب[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ المحكمة أوقفت إجراءات المتابعة ضدّه بسبب تأكيد الوفاة الشّرعية في سبتمبر 2015[3].

أصدرت الدّائرة التّمهيدية للمحكمة الجنائية أيضا أمرا بالقبض ضدّ **(Dominic Ongwen)**، وذلك لاعتقاد المحكمة بأنّه يعدّ مسؤولا جنائيا بمفهوم المادة **3/25/ب**، عن 6 تهم بجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، والمتمثّلة في: القتل، المعاملة المُهِينة، الهجوم ضدّ السّكان المدنيين، الأعمال اللاإنسانية، والنّهب[4]. وقد أمرت المحكمة بفتح قضيّته بتاريخ 6 ديسمبر 2016 أمام المحكمة[5].

فيما أعلنت حكومة أوغندا عن تأييدها للإدانات التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدّولية ضدّ زعماء ثوار جيش الرّب للمقاومة، إلاّ أنّها لم تتعاون مع المحكمة من أجل تفعيل

[1] -Le procureur c/ Joseg koney, Vincent otti, okot Odhiambo, Raska Lukwiya, Dominic Ongwen, n° (ICC-02/04-01/05), décision de mètre fin à la procédure engagé contre Raska Lukwiya, In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc 300511.pdf

[2] -Le procureur c/ Okot Odhiambo, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt de Okot Odhiambo daté de 8 juillet 2005 , In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc97200.PDF

[3] -Le procureur c/ Okot Odhiambo, n° (ICC-02/04-01/05-431), Décision mettant fin à la procédure engagée contre okot odhiambo, chambre de première instance II, 10 septembre 2015, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2015_17206.PDF

[4] -Le procureur c/ Dominic Ongwen,Mandat d'arrêt, In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc97200.PDF

[5] -Le procureur c/ Dominic Ongwen,Ordonnance fixant la date du procès , 6 décembre 2016, In http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/15-449

أوامر القّبض والمحاكمة، وذلك لعدم إفشال مفاوضات السّلام الدّائر بين الحكومة الأوغندية وثوار جيش الرّب للمقاومة، الّذين يواصلون منذ 20 عاما من التّمرد الّذي أدّى إلى مقتل عشرات الألوف من البشر، وتهجير ما يقرب من 2 مليون من السّكان، حيث يؤكّد زعماء جيش التّمرد على أنّهم لن يوقّعوا على الاتّفاقية النّهائية للسّلام التي تجري في جوبا بجنوب السّودان، إلا بعد إلغاء الإدانة الّتي صدرت ضدّ 5 من زعماء الجيش[1].

كما تمّ الإشارة إليه فقد توفيّ(**Raska Lukwiya**)و(**Okot Odhaimbo**)، ولا يزال الأربعة الآخرون مطلقي السّراح. وتسعى "منظمة العفو الدّولية" من أجل إلقاء القّبض عليهم دون مزيد من التّأخير، وتُطالب بالتّحقيق في جميع الجرائم الّتي وقعت في أوغندا، بما في ذلك الجرائم الّتي ارتكبها "جيش الرّب للمقاومة"، وتلك الّتي ارتكبتها "القوات الحكومية"، وأنْ يُحاكَم المسؤولين عن تلك الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدّولية والمحاكم الجنائية الوطنية في أوغندا، وفي بلدان أخرى تمارس الولاية القضائية العالمية، كما تطالب "منظمة العفو الدّولية" بكشف الحقيقة عن الجرائم، وتقديم تعويضات كاملة وفعّالة للضّحايا[2].

جدّدت المحكمة الجنائية الدّولية بلاهاي مطالبتها للسّلطات الأوغندية بإلقاء القّبض على زعيم جيش الرّب "جوزيف كوني" وأعوانه، رغم العرض الرّئاسي بالعفو عن مقابل الجلوس على طاولة المفاوضات، وتأتي هذه المطالبة قبل أيام من محادثات السّلام المتوقّع إجراؤها في جنوب السّودان، بين الحكومة الأوغندية وزعماء متمرّدي جيش الرّب للمقاومة، المطلوب اعتقالهم بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية.

الواقع أنّه إذا كان الهدف الرّئيسي من القانون الدّولي الجنائي هو مكافحة الإفلات من العقاب، فإنّ محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة يكون لها أولوية على العفو الشّامل، حيث أثبتت التّطورات الحديثة في مجال حفظ السّلام بأنّ قرارات العفو لم تعد صالحة لإنهاء

---

[1]–**حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، مرجع سابق، ص.98.

[2]– تقرير منظمة العفو الدّولية، "**التّحقيقات والقضايا**"، 11 نوفمبر 2007، مرجع سابق.

الحروب الأهلية، والدّليل على ذلك فشل المبادرة الّتي طرحتها المحكمة الشّعبية في جنوب السّودان عام 2008 للوساطة بين جيش الرّب والحكومة الأوغندية، والّتي استمرّت زهاء العشرين شهرا في جوبا، ولم تفلح في إقناع "جوزيف كوني" في التّوقيع على اتّفاق للسّلام مع الحكومة الأوغندية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ النّزاع في أوغندا شكّل سابقة في نظام العدالة الدّولية، عندما أصدرت المحكمة في عام 2005 أوّل مذكّراتها باعتقال**(Josef Koney)** و **(Vincent Otti)**وثلاثة آخرين من قادّة جيش الرّب للمقاومة، ممّا رفع حدّة ووتيرة النّقاش المتّصل بدور العدالة الجنائية الدّولية في مساعي بناء السّلام، بناءً على وجهة نظر قادّة جيش الرّب بأنّ تدخّل المحكمة أصبح يمثّل عقبة أساسية في طريق التّوصل لحلّ سلمي من جهة، ومن جهة ثانية فإنّهم يعتبرون أنّ المحكمة متحيّزة، ودوافعها سياسية عندما حصرت ملاحقتها بجيش الرّب دون الطّرف الآخر[1].

الفرع الثّاني

تداعيات انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاع المسلّح في جمهورية الكونغو ومتابعة المحكمة الجنائية لمرتكبي تلك الانتهاكات

اتّسم التّاريخ الحديث لجمهورية الكونغو الدّيمقراطية بالصّراعات التي اشتعلت جراء الأحداث التي وقعت في الجزء الشّرقي من البلاد. حيث ظهر تمرّد في الجزء الشّرقي من البلاد بدعوى الإطاحة بالرّئيس السّابق "**موبوتو سيسي سيكو**"، فبدأ التمرّد في مدينة "غوما" في منتصف التّسعينات من القرن العشرين، ثمّ أعقبه تمرّد آخر ظهر كذلك في شرق البلاد أواخر التّسعينات، وكذلك في الدّولتين المجاورتين أوغندا ورواندا، إذ نزح مليون شخص إلى شرق جمهورية الكونغو الدّيمقراطية أثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 وبعدها، وانتقل الصّراع

[1]– **حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، مرجع سابق، ص.106.

أثناء ذلك من رواندا إلى جمهورية الكونغو، وامتدّ أثره على السّكان المحليين. لقد أسهم ذلك في ظهور انتفاضة مسلّحة في المناطق الشّرقية من البلاد ضدّ حكومة "**كابيلا**"، وقد وجد المتمرّدون دعما من حكومتي رواندا وأوغندا، إذ حاربت قوات الدّولتين إلى جانب صفوف المتمرّدين، وتلّقى في الوقت نفسه "كابيلا" دعما مماثلا من أنجولا، تشاد، زمبابوي وناميبيا، وأدى الصّراع في النّهاية إلى الإطاحة بالحكومة الكونغولية. وتتصدّر الحرب الأهلية التي عرفتها جمهورية الكونغو في 1998 قائمة أخطر النّزاعات المحليّة منذ الحرب العالمية الثّانية[1].

أدّى تصاعد النّزاع المسلّح إلى تعميق أزمة حقوق الإنسان وأزمة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، وتميّز العنف بانتشار جرائم حرب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلّحة والقوات الحكومية[2].إذ شهدت منطقة "إيتوري الجنوبية"، الواقعة شمال شرق جمهورية الكونغو منذ 1999، أعمال عنف بين أبناء الإثنيات المختلفة، أسفرت عن سقوط 50.000 قتيل[3].

---

[1]– تُعزى جذور الصّراعات في البحيرات العظمى إلى تاريخ هذه المنطقة، وإلى طبيعة التّرتيبات والتّوازنات الإقليمية فيها، بالإضافة إلى مصالح القوى الدّولية الفاعلة،ويأتي في المقام الأوّل إشكالية التفاعلات الاثنية العدائية بين كل من "التوتسي" و"الهوتو" في رواندا وبوروندي، وتأثيرات ذلك على دول الجوار المحيطة، لاسيما دول الكونغو الدّيمقراطية وليس بخاف أنّ تصرّفات وسياسات النّظام الحاكم في الكونغو منذ عام 1972، قد أسهمت بدور بارز في تشكيل التّوترات الّتي تشهدها المنطقة منذ منتصف التّسعينات. ويرتبط النّزاع في المقام الثّاني، بمسألة هويّة الكونغوليين من أصل رواندي (بانيا رواندا)، سواء كانوا من التّوتسي أو الهوتو أو التو. عدا ذلك، فإنّ المحفّز الأساسي الآخر لقيام الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو غِناها بالمعادن، ما أغرى مجموعات منافسة ظهرت بشكل كبير على طول الخطوط العرقية لجني وتكديس حصّتها من الثّروة، وإجمالا أكثر من ثلاثين مجموعة ثائرة قاتلت بعضها البعض، بينما كانت الحكومة الاتّحادية تراهن على كسب حرب الولاءات. ولمزيد من التّفاصيل والتّوضيحات حول خلفيات النّزاع في جمهورية الكونغو أنظر:
ATCHE BESSOU Raymond, les conflits armes internes en Afrique et le droit international, Op .cit., P.50-51-52 .

[2]– تقرير منظمة العفو الدّولية بشأن جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية**"، تقرير سنوي لعام 2007، على الموقع:
http://archive.Amnesty.org/report2007/ara/régions/Africa/Democratic-Republic-of-congo/defoult.htm

[3]– **النّزاعات في إفريقيا: 18 دولة تعاني من حروب أهلية واضطرابات داخلية وانقلابات**، مرجع سابق.

استمرّت الحرب5 سنوات تقريبا، وتوصّل زعماء الحكومة والمتمرّدون في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية إلى توقيع اتّفاق لإنهاء الحرب الأهلية بالبلاد، وذلك خلال اجتماعهم في عاصمة جنوب إفريقيا "بريتوريا"[1]. بيد أنّه استمرت حالة عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، وعانت عدّة مناطق من تفشي انعدام الأمن والتّوتر العرقي، واستمرّ الصّراع على فترات متفرقّة في معظم الأقاليم الشّرقية. كما ظلّت حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء، وغيره من أشكال القّتل دون وجه حق، وحالات الاعتقال التّعسفي والاحتجاز دون سند من القانون، وأعمال التّعذيب أو سوء المعاملة، وتدنّي الظّروف في السّجون[2].

كانت القوّات المسلّحة لجمهورية الكونغو الدّيمقراطية مسؤولة عن أغلب انتهاكات حقوق الإنسان، والقانون الدّولي الإنساني التي ورد وقوعها خلال 2006، بما في ذلك حوادث قتل دون وجه حقّ، واغتصاب، وحالات تعذيب، واختفاء قسري، واحتجاز ونهب دون سند قانوني. وتقاعست وحدات القوات المسلّحة لجمهورية الكونغو الدّيمقراطية عن حماية المدنيين من التعرّض للهجوم على أيدي الجماعات المسلّحة، وساهم تدني ظروف معيشة الجنود في تدنّي الانضباط في صفوف القوات المسلّحة لجمهورية الكونغو الدّيمقراطية، كما كانت الجماعات المسلّحة المعارضة لعملية السّلام والاندماج في القوات المسلّحة لجمهورية الكونغو الدّيمقراطية، مسؤولة عن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أقاليم شمال وجنوب "كيفو"، و"كاتانغا"، و"اورنيتال" (إيتوري)[3].

شنّت في جانفي 2008قوات جماعة "لوران نكوندا" (Laurant Nkunda) المسلّحة المعارضة للحكومة، والّتي تتألّف من أفراد أغلبهم مقاتلون يتحدّثون لغة "كينيا

1- **اتفاق سلام لإنهاء الحرب الأهلية في الكونغو الدّيمقراطية**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 103، بتاريخ 18 ديسمبر 2002، على الموقع:http://www.alwasat.news.com/103/news/read/125375/1.html

2- **حمدي عبد الرّحمن حسن**، الحرب الأهلية في الكونغو(زائير سابقا): الكونغو الديمقراطية أزمة في قلب إفريقيا، منتدى كليّة الآداب،11 مارس2003، على الموقع:http://forums.2dad.org/showthread.php?t=28918

3- تقرير منظمة العفو الدّولية حول جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية**"، مرجع سابق.

رواندا"،هجمات على القوات الحكومية والمراكز المدنية في إقليم شمال "كيفو"، وزُعِم أنّهم ارتكبوا العديد من حوادث القتل دون وجه حقّ، واغتصبوا عشرات الآلاف من النساء[1]. وقد تمّ تعاقد خاص في بداية 2009 بين رواندا وجمهورية الكونغو، يقضي بمساندة رواندا لجمهورية الكونغو في القضاء على متمرّدي "نكوندا"(**Nkunda**)، وفي22 جانفي تمّ وقف "نكوندا" في رواندا، على أمل إنهاء الحرب الأهلية في "كيفو"[2].

تُعتبر قضية جمهورية الكونغو الدّيمقراطية من بين الأربع قضايا الّتي تختصّ المحكمة الجنائية الدّولية بالنّظر والتّحقيق فيها، منذ دخولها حيّز التّنفيذ في 1 جويلية 2002. وهي تختصّ بالنّظر فيها بناءً على نصّ الفقرة الأولى من المادّة **13** من نظام روما الأساسي[3].

ظلّت جمهورية الكونغو الدّيمقراطية حاضرة في الإعلام الدّولي منذ استقلالها إلى اليوم بأحداثها السّياسة الملتهبة، وأوضاعها الأمنية المتوتّرة[4]. إذ يُشار إلى أنّ الاضطرابات السّياسية والحرب الأهلية الّتي عرفتها هذه الجمهورية، شكّلت تهديدا للسّلام والاستقرار في منطقة وسط إفريقيا على مدار السّنوات الماضية[5]، أفضت إلى ارتكاب القوات المسلّحة الحكومية والجماعات المعارضة المسلّحة جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم

1– تقرير منظمة العفو الدّولية حول جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية**"، مرجع سابق.

2 - **ROMAN AMAT Beatrice**, "Une zone de conflit au cœur de l'Afrique", In http://www.herodate.Net/histoir/synthese.Php?ID=411&ID-dossier=344

3– تنصّ المادّة **13** على أنّه:«للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلّق بجريمة مشار إليها في المادّة 5 وفقا لأحكام هذا النّظام الأساسي في الأحوال التّالية:

أ– إذا حالت دولة طرف إلى المدّعي العام وفقا للمادّة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ب– إذا أحال مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة حالة إلى المدّعي العام يبدو فيها أنّ جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

جـ– إذا كان المدّعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلّق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادّة 15».أنظر:النّص الكامل للمادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

4– **سيدي ولد عبد المالك**، "الكونغو الدّيمقراطية ونذر الحرب الأهلية من جديد"، وكالة أنباء الأخبار المستقّلة، 3 نوفمبر 2008، على الموقع: http://www.alkhabar.Info/3789-0-F00-FC-FB-F-F-CC.htm

5– **اتّفاق سلام لإنهاء الحرب الأهلية في الكونغو الدّيمقراطية**، مرجع سابق.

الحرب[1]، ممّا أدى إلى سقوط عدد كبير من الضّحايا يفوق عدد الضّحايا الّذين سقطوا في أيّ نزاع آخر منذ اندلاع الحرب العالمية الثّانية، وكذلك نزوح حوالي 1,5 مليون شخص في مختلف أنحاء البلاد.وهو ما يدّل على تدهور الحالة الإنسانية على نحو ينذر بالخطر بصورة عالية، وبشكل مزمن[2].

قامت جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، إزاء استمرار الأعمال القتالية من جانب الجماعات والميليشيات المسلّحة في الجزء الشّرقي من جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، بصفةّ خاصة مقاطعتي شمال "كيفو" و"جنوب كيفو" وفي محافظة "إيتوري"، وإزاء ما يصحبها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني، وتطبيقا للمادّة **14** من النّظام الأساسي للمحكمة، بإحالة الحالة الّتي تحدث في معظم أنحاء الجمهورية يوم 19 أفريل 2004 إلى المحكمة الجنائية الدّولية، وذلك عن طريق رسالة بعث بها رئيس جمهورية الكونغو إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية، تتضمّن أنّ هناك جرائم تدخل في اختصاص المحكمة قد وقعت في مختلف أنحاء الجمهورية، وطلبت منه التّحقيق في الحالة، للبتّ فيما إذا كان يتعيّن توجيه الاتّهام إلى شخص أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم. وقد عبّرت حكومة جمهورية الكونغو في هذه الرّسالة عن استعدادها الكامل للتّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية من أجل تنفيذ مهامها[3].

شرع المدّعي العام، بعدما أنْ أحالت حكومة جمهورية الكونغو الدّيمقراطية الوضع إلى المحكمة الجنائية الدّولية، في 23 جوان 2004، في أوّل تحقيق تجريه المحكمة الجنائية الدّولية بخصوص الجرائم التي ارتكبت خلال النّزاع في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية منذ 1

---

[1]– **ولد عبد المالك سيدي**، "الكونغو الدّيمقراطية ونذر الحرب الأهلية من جديد"، مرجع سابق.

[2]–**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، الحماية هي كلّ ما يحتاجه السّكان**، تقرير اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر لعام 2009 على الموقع: http//:www.icrc.org/web/ara/siteaara0.nsf/html/congo-kinshasa-interveiw-090709

[3] - Renvoi devant le procureur de la situation en république démocratique du Congo, communiqué de presse_ du bureau du procureur de la cour pénale internationale, In http://www.icc-cpi.int/menus/icc/presse and media/presse releases/2005/

جويلية 2002، وهو تاريخ بدء سريان الولاية القضائية للمحكمة[1]. وقد أكّد أنّه سيجلب إلى العدالة أولئك الذين يتحمّلون المسؤولية الكبرى عن الجرائم الخطيرة، وأنّ فتح التّحقيق الأوّل للمحكمة الجنائية الدّولية يعدّ الخطوة الأهّم في تقدّم العدالة الدّولية الجنائية في مواجهة الحصانة وحماية الضّحايا، وقد أكّد أنّ هذا القرار اتّخذ بالتّعاون مع جمهورية الكونغو. وفي أكتوبر 2004 وقّعت المحكمة الجنائية الدّولية وحكومة جمهورية الكونغو اتفاق للتّعاون، يسمح للمحكمة الجنائية ببدء تحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبت في البلاد[2].

كانت أوّل قضيّة للمحكمة ضدّ**(Thomas Lubangadyilo)**، الذي اعتبر مؤسّس وزعيم "اتّحاد الوطنيين الكونغوليين"، كان هذا الأخير محتجزا في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية. تقدّم المدّعي العام بعد ثمانية عشر شهر من التّحقيق، أي في 12 جانفي 2006، إلى الدّائرة التّمهيدية بطلب إصدار مذكّرة توقيف بحقّ السّيد**(Lubangadyilo)**. وفي 10 فيفري 2006 أصدرت الدّائرة التّمهيدية مذكّرة توقيف ضدّه، وتقدّمت بطلب إلى الحكومة الكونغولية بتقديم المتّهم إلى المحكمة حيث كان محتجزا لديها[3].

اعتبرت الدّائرة التّمهيدية**(Thomas Lubangadyilo)** مسؤولا بصفّته مشارك، ارتكب جرائم الحرب المتمثّلة في تجنيد الأطفال الّذين يقلّ عمرهم عن خمسة عشر سنة إلزاميا وطوعيا، وإشراكهم فعلا في الأعمال الحربية في إطار النّزاع المسلّح غير ذي الطّابع الدّولي، منذ 2 جوان 2003 إلى 13 أوت 2003، وهي جريمة معاقب عليها بمقتضى المادّة **7/ه/2/8** من النّظام الأساسي لروما[4].

1- **مناع هيثم**، "العدالة الدّولية في الميزان"، اللّجنة العربية لحقوق الإنسان، 16 سبتمبر 2008، على الموقع: http://www.ach/nu/art468.htm

2- **بن الطّيب مهدي**، اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء القانون والممارسة، مرجع سابق، ص.177.

3 -Le procureur C/Thomas Lubangadyilo, N° (ICC.01/04-1/2006), Mandat d'arrêt à l'encontre de Thomas Lubangadyilo, daté de 10 février 2006, Inhttp://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/236258.pdf

4- إذ جاء في مضمون أمر الاعتقال أنّه: "وبما أنّ هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنّ "**توماس لوبانغا دييلو**" يتحمّل المسؤولية الجنائية بمقتضى المادّة **3/25**/أ من نظام روما الأساسي عن:

تمّ نقل المتّهم**(Lubangadyilo)** إلى المحكمة الجنائية الدّولية في لاهاي في 17 مارس 2006، وفي 20 مارس 2006 عُرِض وللمرّة الأولى على الدّائرة التّمهيدية في المحكمة الجنائية الدّولية في إطار جلسة إجراءات بحضور دفاعه، وفي شهر نوفمبر2006، ولمدّة ثلاثة أسابيع، تمّ عقد جلسات استماع لتأكيد التّهم الموجّهة إليه. أكّدت المحكمة الجنائية الدّولية التُّهم الموجّهة ضدّه في 29 جانفي 2007، وحوّلت القضيّة إلى المحاكمة، وقد رأت أنّ الأدّلة كانت كافية لإثبات وجود أسباب جوهرية، تدعو للاعتقاد بأنّ **(Lubangadyilo)** مسؤول جنائيا بوصفه شريكا في الجرائم الواردة بالتّهم الموجّهة إليه[1].

قامت الدّائرة التّمهيدية الأولى، خلال الفترة الممتدّة من سبتمبر 2007 إلى جانفي 2008، بعقد جلسات استماع في قضيّة **(Lubangadyilo)** بهدف التّمهيد لإعداد المحاكمة، وفي 13 مارس قرّرت الدّائرة الابتدائية الأولى بدء محاكمته يوم 23 جوان 2008، لكنّ بعد ذلك توقّفت المحاكمة في 13 جوان 2008 وتمّ تأجيل النّظر في الدّعوى[2].

- جرائم الحرب المتمثّلة في تجنيد الأطفال دون الخامس عشر سنة إلزاميا، والمعاقب عليها بموجب المادّة **8/ب/26** أو المادّة **8/جـ/7**.

ـ جرائم الحرب المكوّنة من تجنيد الأطفال أقّل من 15 سنة طوعيا في القوات المسلّحة، والمعاقب عليها المادّة **8/2/ب/26** أو المادّة **8/جـ/7**.

–جرائم الحرب المتمثّلة في استخدام الأطفال دون 15 سنة من العمر للمشاركة فعليا في الأعمال الحربية، والمعاقب عليها بموجب المادّة **8/ب/26** أو المادة **8/جـ/7**.

وبما أنّ هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنّ القبض على توماس "لوبانغا دييلو"، يُعتبر ضروريا لضمان حضوره أمام المحكمة وعدم عرقلة سير التّحقيق والإجراءات، طبقا لما تنصّ عليه المادّة **1/58**/أ من نظام روما.

لهذه الأسباب تصدر: أمر بالقبض على "توماس لوبانغا دييلو". أنظر:

Mandat d'arrêt à l'encontre de Thomas Lubangadyilo, op.cit, p.4 -5.

[1] - L'affaire contre Thomas Lubangadyilo pour le recrutement d'enfants dans les conflits armés pour le procès, 29 Janvier 2007, In http://translate.Googleusercontent.com/translate c?hl= fr & longpair=en/fr&4=http://www.essex.ac.uk/armedcom/story.id/000435.html&rurl=translate.Google.com&usg=ALK=rhgtV6.Wr2x5 WVCYU32R1L-PEXMTGIW

[2]-Fiche d'information sur l'affaire de Thomas Lubanga Dyilo, N° (ICC.01/04-1/2006), p. 2-3, In http://www.icc-cpi.int/CaseInformationSheets/LubangaFra.pdf

أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى في 2 جويلية 2008، أمرا بالإفراج غير المشروط عن السّيد**(Lubangadyilo)**، على أساس أنّ محاكمة عادلة للمتّهم أمر مستحيل، وتقدّم الادّعاء باستئناف يطالب فيه بإعطاء الاستئناف مفعول توقيعي، وكان له ذلك حتّى تتمكّن دائرة الاستئناف من إيجاد حلّ للمسألة. وفي 21 أكتوبر 2008، أحالت الدّائرة الاستئنافية المسألة من جديد إلى الدّائرة الابتدائية، لإعادة النّظر في قرار الإفراج عنه، وأكدّت أنّ الأمر راجع إلى الدّائرة الابتدائية لاستئناف المحاكمة عندما ترى أنّه من الممكن إجراء محاكمة عادلة.

لكن في الأخير لم يمنح السّيد **(Lubangadyilo)** إفراجا مؤقّتا، وكادت أنْ تفشل هذه المحاكمة وبالتّالي تقوض مصداقية المحكمة الجنائية الدّولية. وفي 18 نوفمبر 2008 أصدرت الدّائرة الابتدائية الأولى للمحكمة قرارها برفع وقف الإجراءات في القضيّة، بسبب تراجع الأسباب التي كانت وراء فرض الوقف وإجراء المحاكمة بتاريخ 26 جانفي، حيث تمّ افتتاح جلسات المحاكمة. وقد قام المدّعي العام بعرض أدّلته من 6 جانفي حتى 14 جويلية 2009[1].

تعتبر هذه المحاكمة الأولى في تاريخ القانون الدّولي الّتي تشهد مشاركة فعّالة للضّحايا خلال سير المحاكمة. حيث في 14 مارس 2012 صدر الحكم، وأُدين **(Lubangadyilo)** زعيم اتّحاد الوطنيين الكونغوليين، والقائد العام للقوات المسلّحة لجناحه العسكري، جراء ارتكابه جرائم حرب تمثّلت في تجنيد أطفال تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عاما، واستخدامهم للمشاركة الفعليّة في الأعمال الحربية في جمهورية الكونغو الدّيمقراطية بين سبتمبر 2002 وأوت 2003، وحكم عليه بالسّجن 14 عاما، على أنْ يتمّ إنقاص منها المدّة التي قضاها قيد الحجز لدى المحكمة الجنائية الدّولية، والمقدّرة بـ 6 سنوات[2].

[1] - Fiche d'information sur l'affaire de Thomas Lubanga Dyilo, N° (ICC.01/04-1/2006), Op.cit., p. 3.
[2] -Le procureur C/Thomas Lubanga Dyilo, N° (ICC.01/04-01/06-2842-tFRA), chambre de première instance, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, 14 mars 2012, p.648-649, In https://www.icc.cpi.int/CourtRecords/CR2012_08207.PDF

ويقضي "لوبانغا" ما تبقى من عقوبته في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وبالنّسبة لإجراءات إعادة النّظر في عقوبته، فمن المقرّر أنْ تصدر دائرة الاستئناف حكمها بشأن تحديد مبلغ التّعويض كعقوبة تكميلية في مواجهته، وذلك بتاريخ 18 جويلية 2019[1].

أمّا القضية الثّانية، فهي تتعلّق بكلّ من(**Germain Katanga**)و"**ماتيو نجودجولو**" **(Mathieu Ngudjolo)**. فقد وجّهت المحكمة الجنائية لائحة اتّهام ضدّ**(Katanga)** المعروف باسم "**سيمبا**"**(Semba)**، قائد قوات المقاومة الوطنية في "إيتوري" يوم 25 جوان 2007. صدر أمر الاعتقال ضدّه من طرف الدّائرة التّمهيدية الأولى في 2 جويلية 2007، وقد قام بتسليم نفسه إلى المحكمة ونُقِل إلى مركز الاعتقال في لاهاي، في 18 أكتوبر2007، إذ كان أوّل ظهور له أمام الدّائرة التّمهيدية في 22 أكتوبر 2007 وقد أصدرت المحكمة قرار تأكيد الاتّهامات الموجّهة ضدّه في 26 سبتمبر 2008. بدأت قضيته يوم 24 نوفمبر 2009[2]، وتمّ صدور الحكم نهائيا في مواجهته بتاريخ 7 مارس 2014، يقضي بعقوبته بـ 12 سنة سجنا بتهمة واحدة من الجرائم ضدّ الإنسانية، و4 تهم بارتكاب جرائم حرب[3].

وجّهت المحكمة بالنّسبة لـ**(Mathieu Ngudjolo)** المسؤول السّابق لجبهة الوطنيين، لائحة اتّهام في 25 جوان 2007، وأصدرت أمر الاعتقال ضدّه في 6 جويلية 2007[4]. أوقف **(Mathieu Ngudjolo)** في 6 فيفري 2008، ونقل إلى مركز الاعتقال في 7 فيفري 2008، وقد أكّدت المحكمة التُهم الموجّهة إليه بتاريخ 26 سبتمبر 2008. فتحت قضيّته

[1] -Le procureur Lubanga : la chambre d'appel de la CPI rendra son arrêt concernant la décision fixant le montant des réparations le 18 juillet 2019, avis aux medias, 28 juin 2019, In https://www.icc.cpi.int

[2] -Le procureur c/ Germain Katanga, n° (ICC-01/04- 01/07), la chambre préliminaire I, Mandât d'arrêt a l'encontre de Germain Katanga, 2 juillet 2007, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2007_03878.PDF

[3]-Le procureur c/ Germain Katanga, n° (ICC-01/04-01/07), chambre de première instance II, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2014.PDF

[4]-Le procureur c/ Mathieu Ngudjolo Chui, n° (ICC-01/04-01/07), la chambre préliminaire I, Mandât d'arrêt a l'encontre de Mathieu Ngudjolo Chui, 6 juillet 2007, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_01134.PDF

وتم بدء المحاكمة يوم 24 نوفمبر 2009[1]. توصّلت المحكمة إلى تبرئته في ديسمبر 2012 حيث أمرت بإطلاق سراحه، وقد تمّ تأكيد هذا الحكم في 27 فيفري 2015 أمام دائرة الاستئناف، فتّم غلق الملف[2].

كشفت المحكمة الجنائية الدّولية إلى جانب ذلك، عن مذكّرة اعتقال صادرة في 22 أوت 2006 بحقّ(**Bosco Ntaganda**)، بسبب ارتكابه جرائم حرب تتمثّل في تجنيد الأطفال دون 15 سنة من العمر، واستخدامهم في الأعمال الحربية في الفترة بين جويلية 2002 وديسمبر 2003، بوصفه أحد كبار القادة في جماعة مسلّحة في "إيتوري". بالإضافة إلى تلك التُهم الموجّهة إليه من المحكمة الجنائية الدّولية، فإنّ(**Ntaganda**) يكون أيضا متورطا في ارتكاب أعمال عنف وغيرها من الجرائم الجسيمة في "كيفو" (Kivu) وذلك في نوفمبر 2008، بوصفه رئيسا لـ"هيئة أركان قوات المؤتمر الوطني للدّفاع عن الشّعب"، الموجودة تحت قيادة **(Laurant Nkunda)**[3]. وقد ظلّ **(Ntaganda)** طليقا ورئيسا لهذه الهيئة في شمال "كيفو"[4].

طلب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية إصدار أمر بالقّبض بحقّه بتاريخ 12 جانفي 2006، فأصدرت الدّائرة التّمهيدية الأولى للمحكمة أمر القّبض في 22 أوت 2006[5]. في نفس السّياق طلب المدّعي العام للمحكمة إصدار أمر بالقّبض الثّاني بتاريخ 14 ماي 2012، حيث واستجابة منها، أصدرت الدّائرة التّمهيدية الأمر بالقّبض الثّاني بحقّه

---

[1]-Le procureur c/ Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, n° (ICC-01/04-01/07), Décision relative à la confirmation des charges, 30 septembre 2008, In http://www.icc-cpi.int/drc/nguddjolo?In=fr≠10

[2]-Le procureur c/ Mathieu Ngudjolo Chui, n° (ICC-01/04-02/12), la chambre de première instance I, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, 12 décembre 2012, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_10249.PDF

[3]-La RDC doit arrêter et transférer Bosco Ntaganda à la cour pénale internationale. In http://ww.fidh.org/la RDC-doit-arrêter-et- transférer-Bosco Ntagonda- à - la -cpi.

[4]– تقرير منظمة العفو الدّولية بشأن جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية**"، تقرير عام 2009، مرجع سابق.

[5] -Le procureur c/ Bosco Ntaganda, n° (ICC-01/04-1/2006), Manda d'arrêt, 22 aout 2006, In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc 305328.pdf

في 13 جويلية 2012[1]. كان الاستسلام طوعي بعد ذلك، كمّا تمّ حبسه في المحكمة الدّولية في 22 مارس 2013، إذ تمّ افتتاح جلسة اعتماد التّهم يوم 10 فيفري 2014، وفتحت قضيّته في 2 سبتمبر 2015 بعد تأكيد التّهم الموجّهة ضدّه في 9 جوان 2014. وقد تمّ تأكيد التّهم بحقّه بتاريخ 8 جويلية 2019، بـ18 تهمة عن جرائم الحرب وجرائم ضدّ الإنسانية لغاية انتظار تحديد العقوبة المناسبة في حقّه[2].

نجد إلى جانب هؤلاء المتّهمين أيضا في قضيّة جمهورية الكونغو الدّيمقراطية **(Callixte Mbarushimana)**، إذ طلب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية إصدار أمر بالقبض بحقّه في 20 أوت 2010. وقد صدر أمر بالقّبض ضدّه عن الدّائرة التّمهيدية الأولى بتاريخ 28 سبتمبر 2010[3]، واعتقلته السّلطات الفرنسية يوم 11 أكتوبر 2010، إذ نُقِل إلى لاهاي في 25 جانفي 2011. تمّ مثوله في 28 جانفي 2011، حيث كانت جلسة اعتماد التّهم بتاريخ 21/16 سبتمبر 2011، اتّهم واعتبر مسؤولا جنائيا عن خمس جرائم تدخل ضمن الجرائم ضدّ الإنسانية، وثماني تهم تدخل ضمن جرائم الحرب. وفي يوم 16 ديسمبر 2011 قرّرت الدّائرة التّمهيدية بالأغلبية رفض التّهم الموجّهة إليه، وفي 21 ديسمبر 2011 قرّرت إطلاق سراحه عند الانتهاء من التّرتيبات اللّازمة[4].

طلب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية إصدار أمر القّبض بحقّ **(Sylvestre Mudacumura)** في 13 جوان 2012، وصدر الأمر بالقّبض عن الدّائرة التّمهيدية الثّانية

[1]-Situation en RDC : la CPI délivre un deuxième mandat d'arrêt contre Bosco Ntaganda, communiqué de presse, 13 juillet 2012, In http://www.icc-cpi.int

[2]- The prosecutor v. Bosco NTAGANDA, n° (ICC-01/04-02/06), Trial Chamber VI, Judgment, 8 July 2019, p.535-539 In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2019_035668

[3] -Le procureur c/ Callixt MBARUSHIMANA, n° (ICC-01/04-01/10), Manda d'arrêt, 28 septembre 2010, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2010_06676.PDF

[4] -Le procureur c/ Callixt MBARUSHIMANA, n° (ICC-01/04-01/10), chambre préliminaire I, Demande de la défense à la cessation immédiate de toute détention illégale et à la l'intervention de la chambre préliminaire conformément à l'article 57(3) sollicitant la coopération de l'Etat hôte pour la mise en liberté immédiate de monsieur Mbarushimana, 21 décembre 2011, In http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docN°=ICC=01/04_01:10-478

بحقّه في 13 جويلية 2012[1]. اتّهم على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية حسب نصّ المادّة 25 فقرة 3(ب) من النّظام الأساسي، عن ارتكاب 7 تهم بارتكاب جرائم حرب من 20 جانفي 2009 إلى نهاية سبتمبر 2010، في سياق الصّراع في "كيفو" في جمهورية الكونغو[2]. ولا يزال طلب الاعتقال والتّسليم معلّقا إلى الآن.

المطلب الثّاني

اختصاص المحكمة في نظر الانتهاكات المرتكبة في نزاعي دارفور وليبيا بناءً على إحالة حالة من مجلس الأمن الدّولي

أخذ مشروع إحداث محكمة جنائية دوليّة دائمة، الّذي تعثّر لمدة قاربت نصف القرن، طريقه إلى التّجسيد اعتبارا لما وقع من جرائم دوليّة في غاية الخطورة –خلال العقد الأخير من القرن الماضي– في العديد من الأقاليم في العالم.

لا شكّ في أنّ ارتكاب المجازر وانتهاك القيم، واستمرار التّجاوزات السّافرة لحقوق الإنسان وإذلال الأمم والشّعوب، كلّها عوامل جعلت مصالح جميع الشّعوب تتوافق، وتتطابق في النّظر إلى المحكمة الجنائية الدّولية كضرورة عملية لتطبيق قواعد القانون الدّولي الإنساني، وبالتّالي تجاوز حالات القصور الّتي أبانت عنها المعالجات الدّولية المختلفة.

أُتيح للمحكمة الجنائية منذ دخولها حيز النّفاذ، تطبيق مبدأ المسؤولية الحنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وذلك بتوجيه الاتّهامات وإصدار أوامر القّبض على كبار المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضدّ

[1] -Le procureur c/Sylvestre MUDACUMURA, n° (ICC-01/04-01/12), chambre préliminaire II, Décision relative à la requête déposée par le procureur en vertu de l'article 58, 13 juillet 2012, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_08148.PDF

[2] -Le procureur c/Sylvestre MUDACUMURA, n° (ICC-01/04-01/12), chambre préliminaire II, Demande d'arrestation et de remise de Sylvestre Mudacumura adressée à la république du Congo, 28 aout 2012, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_08148.PDF

الإنسانية الّتي وقعت في خضم النّزاعات الدّاخلية في كلّ من دارفور جنوب السّودان**(الفرع الأوّل)**، وكذا ليبيا **(الفرع الثّاني)**، وذلك بهدف محاكمتهم ومنع إفلاتهم من العقاب.

الفرع الأوّل

اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية في نظر انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في نزاع دارفور الدّاخلي

تُعَدُّ مشكلة دارفور من أبرز وأعقد وأكثر الأزمات تدويلا، تشترك فيها عدّة أسباب ومسببات زكّاها وغذّاها التدّخل الصّليبي، فخرجت الأزمة من أزمة عادية كانت تحدث مرارًا إلى أزمة دوليّة وكارثة إنسانية عالمية[1].

بدأت شرارة النّزاع في دارفور منذ 16 فيفري 2003، بين قوات حكومية سودانية- وبشكل رئيسي- قوات "الجنجويد"؛ وهي ميليشيات مسلّحة مدعّمة من قِبَل الحكومة السّودانية، والمجموعات المتمرّدة أهمها "حركة تحرير السّودان" و"حركة العدل والمساواة"[2].

---

[1]- من أهمّ الأسباب الّتي أدّت واستغلّت ما يحدث في دارفور الأسباب السّياسية الّتي منها ما هو داخلي يتعلّق بالوضع الدّاخلي في السّودان، كالصّراع القبلي والصّراع بين المزارعين والرّعاة، الحروب الأهلية في تشاد وإفريقيا الوسطى، سياسات الحكومة الخاطئة والمتمثّلة في إضعاف الإدارة الأهلية وتكريس النّزاعات القبلية والتّهميش وغياب التّنمية. ومنها ما هو خارجي يتمثّل في تفكيك السّودان وضرب وحدّته، ووضعه تحت الوصاية الأمريكية بغطاء من الأمم المتّحدة، إيجاد قواعد عسكرية وسياسية في منطقة إستراتيجية تنفتح على جهات إفريقيا الأربع، ثمّ توفير نقاط هجوم على الوسط الشّمالي السّوداني المسلم. كما تحمل أزمة دارفور في أبعادها بعدًا اقتصاديًا، حيث أنّ الصّراع على الموارد الطّبيعية بين المزارعين والرّعاة يتكرّر غالبًا كل عام، غذّته ظروف التّهميش وغياب التّنمية الّتي يعاني منها إقليم دارفور، وبعد العوامل الإقليمية الّتي وفّرت السّلاح للمتمرّدين، من ثمّ اتّسع أفق الأزمة في دارفور خاصة والسّودان عامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك= =الأسباب الثّقافية والاجتماعية الّتي تتمثّل في الهجوم على اللّغة العربية وعروبة الإسلام. لمزيد من التّفاصيل حول أسباب أزمة دارفور أنظر : **أبو الخير السيّد مصطفى أحمد**، أزمات السّودان الدّاخلية والقانون الدّولي المعاصر، الطّبعة الأولى، دار ايتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2006، ص.62-71. أنظر أيضا: **صالح محمد محمود بدر الدّين**، النّزاع المسلّح في إقليم دارفور بالسّودان ومشكلة التّشريد القسري الدّاخلي، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2009، ص. 27-33.

[2] -«Rappelons que la région du Darfour a depuis longtemps connu une situation de conflit Larvé. Ce conflit se caractérisait, à l'origine, par différends entre des tribus nomades et des groupes sédentaires qui se livraient à des accrochages en vue de l'exploitation des ressources de la terre. Donc ce genre d'affrontement était habituel et se réglait par des mécanismes traditionnels de conciliation. Cependant, à partir du printemps 2003, suite à des attaques des rebelles originaires du Darfour contre des forces gouvernementales la situation s'est sensiblement détériorée. En effet dans le bute de chasser les=

يُشير تقرير منظّمة (Human Right Watch) لعام 2007 بأنّه، منذ مطلع عام 2003، والقوات الحكومية السّودانية ومعها قوات "الجنجويد" ترتكب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب على نطاق واسع، في إطار عمليات القمع ضدّ حركات التمرّد في دارفور غربي السّودان، في المنطقة الواقعة على الحدود مع تشاد. وقد تعرّض أكثر من مليونين من سكان دارفور، المقدّر عددهم بـ 6 ملايين، إلى التّشريد القسري من ديارهم منذ فيفري 2003، نتيجة حملة "التّطهير العرقي" الّتي تُسانِدُها الحكومة، ويجري تنفيذها ضمن سياق النّزاع الدّاخلي المسلّح. ورغم وفرة الأدّلة على دور الحكومة السّودانية إلى جانب الميليشيات الإثنية الحليفة لها المعروفة بـ"الجنجويد" في ارتكاب الجرائم، فإنّها تُواصِل إنكار دورها في تلك الانتهاكات، وتعمل على التّهوين من حجم الأزمة[1].

أصدر مجلس الأمن، على اثر خلفية الأوضاع المزرية والمتصاعدة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني في إقليم دارفور، وردًا على الأحداث الّتي وقعت بالمنطقة، مجموعة من القرارات كلّها تصبّ في شأن دارفور للحدّ من تلك النّزاعات الدّائرة في الإقليم، منها القرار 1547 والقرار 1556 لعام 2004، اللّذان أدانا أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني في إقليم دارفور[2]. ونظرا لعدم وفاء السّودان بكامل التزاماته، بموجب القرار1556 بشأن تحديد هوّية الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات،

=rebelles de leur territoire, le gouvernement a déployé une grande force militaire ainsi que des milices armées par le pouvoir contre les civiles appartenant aux mêmes tribus des insurgés». **BENHAMOU Abdallah**, "La cour pénal internationale à l'épreuve des faits : la situation au Darfour", In R.A.S.J.E.P, N°4, 2008, P.208.

[1]– **الفضل منذر**، "مسؤولية الرّئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور"، مسؤولية الرئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور، مؤسسة الحوار المتمدّن، العدد 2349، 21 جويلية 2008، ص.2، على الموقع: http://www.elaph.com/elaphweb/addaelaph/2008/7/3/350154.htm

[2]–راجع: قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بتقرير الأمين العام عن السّودان:– القرار رقم 1547 المؤرخ في 11جوان 2004.
– القرار رقم 1556 المؤرخ في30 جويلية 2004 .
– 1564 المؤرّخ في 18 سبتمبر 2004.

بمن فيهم أفراد قوة الدّفاع الشّعبي وميليشيا "الجنجويد" وتقديمهم للمحاكمة، اتّخذ مجلس الأمن الدّولي القرار رقم 1564 (2004) المؤرّخ في 18 سبتمبر 2004، متصرّفا بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، مكلّفا الأمين العام للأمم المتّحدة إنشاء "لجنة دوليّة لتقصّي الحقائق"، للتّحقيق في تقارير عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في دارفور من قِبَل جميع الأطراف، وتحديد ما إذا كانت أعمال الإبادة الجماعية قد وقعت، والتّعرّف على مرتكبي الانتهاكات بهدف ضمان تقديم المسؤولين عنها للمساءلة، وكذا تحديد وسيلة ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمساءلة[1].

بدأت اللّجنة عملها في 25 أكتوبر 2004 وسعت إلى تحقيق تلك المهام الرئيسية، وركّزت بشكل خاص على الحوادث الّتي وقعت بين فيفري 2003 وجانفي 2005. كما أجرت اللّجنة تحقيقات مستقّلة للوقوف على المزيد من الوقائع، وجمعت قدرا كبيرا من المعلومات من حالات انتهاكات متعدّدة، ارتكبت في قرى ومدن ومواقع أخرى عبر ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور. وتستند نتائج تحقيقات اللّجنة إلى تقييم الوقائع التي تجمّعت لديها أو استوثقت منها أثناء التّحقيق. واستنادا إلى تحقيق دقيق للمعلومات التي جمعت خلال تحقيقات اللّجنة في الانتهاكات المرتكبة في السّودان، تبيّن للّجنة مسؤولية حكومة السّودان وميليشيا "الجنجويد" عن انتهاكات خطيرة للقانون الدّولي الإنساني وللقانون الدّولي الإنساني، تشكّل جرائم بموجب القانون الدّولي[2].

---

[1] –**ARNOND Florian**, "La situation au Darfour déférée à la C.P.I, Retour sue une résolution « historique » du conseil de sécurité", In **R.G .D.I.P**, N°1, 2008, PP.111.

[2]–تبيّن للجنة على وجه الخصوص أنّ قوات الحكومة والمليشيا شنّت هجمات عشوائية شملت قتل المدنيين والتّعذيب، والاختفاءات القسرية، وتدمير القرى، والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، والنّهب والتّشريد القسري في جميع أنحاء دارفور. وقد نفّذت هذه الأعمال على نطاق واسع وبصورة منهجية، وهي بالتّالي قد تشكّل جرائم ضدّ الإنسانية.

كما أدّت أعمال التّدمير والتّشريد واسعة النّطاق إلى فقدان عدد لا يحصى من النّساء والرجال والأطفال لأسباب المعيشة ووسائل البقاء. وبالإضافة إلى الهجمات واسعة النّطاق، جرى اعتقال واحتجاز الكثيرين وعزل الكثيرين في أماكن مجهولة لفترات طويلة وعذّبوا، وكانت الأغلبية السّاحقة من ضحايا هذه الانتهاكات من قبائل الفور والزّغاوة و"المساليت" و"الجبل و"الارنجا" وغيرها من القبائل المسماة بالقبائل الإفريقية.ولم يتبيّن للجنة وقوع هذه الانتهاكات وفق نمط منهجي أو منشر ولكنّها وجدت أدّلة موثوقا بها=

لذلك أورد تقرير اللّجنة، الّذي نُشِر في 25 يناير 2005 (الوثيقة رقم 2005/60)، ضمن توصياته ضرورة إحالة الوضع في منطقة دارفور إلى المحكمة الجنائية، على أساس وجود دلائل ملموسة تدفع للاعتقاد بوقوع جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب منذ عام 2003[1]، ولما كانت السّودان ليست من الدّول الأطراف في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنّ إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدّولية في ضوء ظروف وملابسات هذا الوضع، لم يكن ممكنا إلاّ من خلال قيام مجلس الأمن الدّولي بممارسة السّلطة الممنوحة له بموجب الفقرة (ب) من المادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية. وبالفّعل مارس المجلس هذه السّلطة، وتبنى في 31 مارس 2005 القرار 1593 الذي أحال بموجبه الوضع في إقليم دارفور إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية[2]. وفي 6 جوان 2005 قرّر المدّعي العام الجنائية السّيد "**لويس مورينو اوكامبو**" فتح تحقيق في الوضع السّائد دارفور بالسّودان، بالتّالي إحالة المتّهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية في دارفور إلى مدّعي عام المحكمة الجنائية الدّولية، بما يتيح فرصة

=على أنّ قوات التّمرد، هي مسؤولة أيضا عن وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدّولي لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني قد تشكّل جرائم الحرب، ومن بين هذه الانتهاكات بوجه خاص قتل المدنيين وأعمال النّهب.

بالنّسبة لأعمال الإبادة الجماعية، خلصت اللّجنة إلى أنّ حكومة السّودان لم تتبّع سياسة الإبادة الجماعية، إلاّ أنّها أشارت إلى إمكان القول بتوفر ركنين من أركان الإبادة الجماعية استنادا إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الحكومية والمليشيات الواقعة تحت سيطرتها، وعموما فإنّ سياسة التّهجم على أفراد بعض القبائل وقتلهم وتشريدهم قسريا لا تدلّ على وجود نيّة محدّدة للإبادة الكليّة أو الجزئية لجماعة تميّزها مقوّمات عرقية أو أثنية أو قومية أو دينية معينة.

تقرّ اللّجنة بأنّه ربما يكون هناك أفراد ومن ضمنهم مسؤولين حكوميين ارتكبوا أعمالا بنية الإبادة الجماعية، إلاّ أنّ البتّ في صحّة ذلك أو عدم صحّته في دارفور أمر لا يتسنى إلاّ لمحكمة مختّصة وعلى أساس كل حالة على حدى.

والاستنتاج القائل بأنّ السّلطات الحكومية لم تتبّع ولم تنفّذ سياسة الإبادة الجماعية في دارفور، مباشرة أو عن طريق المليشيات الخاضعة لسيطرتها ينبغي ألاّ يقسر بأيّ طريقة تقلّل من خطورة الجرائم الّتي ارتكبت في تلك المنطقة. فالجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب لا تقلّ خطورة وفظاعة عن جريمة الإبادة. **طارق الحسيني محمد منصور العراقي**، المحكمة الجنائية الدّولية كتطوّر لمفهومي المسؤولية والسّيادة مع التّطبيق على قضيّة دارفور، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق قسم القانون الدّولي العام، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص.758-759.

[1]- الأمم المتّحدة، تقرير لجنة التّحقيق الدّولية الخاصّة بدارفور المقدّم إلى الأمين العام للأمم المتّحدة، على الموقع الالكتروني:http://www .un.org/news/dh/sudan/com-inq-darfur.pdf

[2]- قرار مجلس الأمن رقم 1593 المؤرّخ في 31 مارس 2005 المتعلّق بالحالة في السّودان.

لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن وضع حدّ لظاهرة الإفلات من العقاب في السّودان[1].

تعدّ هذه المرّة الأولى الّتي يحيل فيها مجلس الأمن الدّولي حالة إلى المحكمة الجنائية الدّولية، إعمالا لنصّ المادة **13/ب** من النّظام الأساسي للمحكمة، التي تنصّ على أنّ للمحكمة أنْ تمارس اختصاصها فيما يتعلّق بجريمة مشار إليها في المادّة **5** من النّظام الأساسي للمحكمة، إذا أحال مجلس الأمن الدّولي متصرّفا بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة حالة إلى المدّعي العام، يبدو فيها أنّ جريمة أو أكثر قد ارتكبت، ويعتبر خطوة أولى أساسية باتّجاه تثبيت شرعية المحكمة[2].

أعلن المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية في 14 جوان 2005 بدء التّحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور، والّذي انتهى فيه إلى إعلان رسمي عن أوّل متّهمين بارتكاب جرائم في دارفور، وهما وزير الدّولة للشؤون الإنسانية **(Ahmed Mohamed Harun)** و**(Ali Mohamed Abderahman)** المشهور بـ **(Ali Kushayb)**، باعتباره أحد قادة ميليشيا الجنجويد حليفة القوات الحكومية. وبتاريخ 27 فيفري 2007، قدّم الادّعاء طلبا يلتمس فيه من الدّائرة التّمهيدية إصدار أمرين بالحضور، أو بدلا من ذلك أمرين بالقّبض على الشّخص المستهدفين[3].

1–Le procureur de la CPI ouvre une enquête au Darfour, in http://www.icc-cpi.int/menus/icc/pressandmedia/pressreleases/2007/posecutoropensivestgationindarfur?Ian=fr.FR

2–تنصّ المادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية على ما يلي:« للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلّق بجريمة مشار إليها في المادّة 5 وفقا لأحكام هذا النّظام الأساسي في الأحوال التّالية:

(أ) إذا أحالت دولة طرف إلى المدّعي العام وفقا للمادّة 14 حالة يبدو فيها أنّ جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

(ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرّفا بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، حالة إلى المدّعي العام يبدو فيها أنّ جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

(ج) إذا كان المدّعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلّق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادّة 15»

3– تجدر الإشارة إلى أنّه في اليوم التّالي أعلنت الحكومة السّودانية في 7 جوان 2006، فجأة عن إقامة المحكمة الجنائية المعنية بدارفور، وكان توقيت وسرعة إنشاء هذه المحكمة محاولة أخرى لإبطال اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية=

لقد أصدرت الدّائرة التّمهيدية للمحكمة الجنائية الدّولية في27 أفريل 2007 أوامر الاعتقال، أوّلهما بحقّ وزير الدّولة للشّؤون الإنسانية في دارفور **(Ahmed Mohamed Harun)**، حيث تتضمّن مذكّرة التّوقيف ضدّه مسؤوليته الجنائية بمقتضى المادّة **3/25/ب**،والمادّة **3/25/د** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، عن 20 تهمة بجرائم ضدّ الإنسانية و22 تهمة بجرائم الحرب[1]. أمّا أمر الاعتقال الثّاني كان في مواجهة زعيم الجنجويد **(Ali Mohamed Abderahman)**عن 50 تهمة على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية بموجب المادّة **25** فقرة **3 (أ)**، والمادّة **25** فقرة **3(د)** من نظام روما الأساسي[2].

كما أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية بتاريخ7ماي 2009أمرا بالحضور ضدّ **(Bahar Idriss Abu Garada)**[3]،وقد وجّهت إليه المحكمة لائحة اتّهام في أكتوبر 2009. وحسب الدّائرة التّمهيدية الأولى، فهو مسؤول جنائيا كمرتكب مباشر، أو شريك غير مباشر بمفهوم المادّة **3/25/أ** من نظام روما الأساسي، عن 3 تهم بجرائم الحرب بمفهوم المادّة **2/8/هـ** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية[4]. وقد أصدرت المحكمة

=بالنّظر في جرائم دارفور، وهذا ما أقّر به عدد من المسؤولين السّودانيين بأنفسهم. والظاهر أنّ وزير العدل السّوداني آنذاك محمد عثمان ياسين صرح للثقافة السودانية بان المحكمة تعتبر بديلا عن المحكمة الجنائية الدّولية.

[1]– Le procureur C.Ahmed Muhamed Harun (Ahmad Harun) et Ali Muhammad Ali Abd AL Rahman(Ali Kushayb), N° ICC-02 /05-01-07-2-corr-tFR, chambre préliminaire I, décision , Mandat d'arrêt à l'encontre d'Ahmed Harun ,27 avril 2007, pp.1-17.in http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR200702906.PDF

[2]–Le procureur C.Ahmed Muhamed Harun(Ahmad Harun) et Ali Muhammad Ali Abd AL Rahman (Ali Kushayb),N° ICC-02 /05-01 /07-3-corr-tFR, chambre préliminaire I, décision , Mandat d'arrêt à l'encontre d' Ali Kushayb,27 avril 2007,pp.1-19. In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2007=02911.PDF

[3]– Le procureur C.Bahr Idriss Abu Garda, N°02 /05-02 /09-2, Sommaire à apparaitre pour Bahr Idriss Abu Garda, citation à comparaitre adressée à Bahar Idriss Abu Garda, 7 mai 2009, pp.1-8. In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2007=02911.PDF

[4]– L'audience sur la confirmation des charges dans l'affaire d'Abou Garda se termine aujourd'hui, le 30 octobre 2009, Icc-cpi-20091030-PR470, communiqué de presse le 30 octobre 2009, cour pénale internationale, in http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres /EED3F738-1440-4134-8297-6E368D172A89/281147/pressrelaeseclosing-FR.pdf

الجنائية أمرا بالحضور بحقّه بدلا من الأمر بالقبض، اقتناعا منها بمثوله دون حاجة لاعتقاله[1].

رفضت الدّائرة التّمهيدية الأولى اعتماد التّهم بحقّ **(Abu Garada)** في 8 فيفري 2010[2]، إلاّ أنّ قرارها الصّادر في 23 أفريل 2010 لم يستبعد إمكانية تأكيد الاتّهامات الموجّهة إليه بموجب طلب جديد، إذا كان طلب تأكيد الاتّهامات الجدد مدعّما بأدّلة إضافية[3].

تتعلّق القضيّة الثّالثة المرفوعة في إطار هذه الحالة، بإثنين من القادّة المتمرّدين في دارفور هما: **(Abdallah Banda Abakaer Nouraine)** القائد الأعلى لحركة العدل والمساواة، و**(Saleh Mohammed Jerbo JAMUS)** رئيس هيئة الأركان السّابق لجيش تحرير السّودان. فقد أصدرت الدائرة التّمهيدية الأولى في 27 أوت 2009، استدعاءً مختوما للمثول في حقّهما، وقد اتّهما بثلاث تهم بارتكاب جرائم حرب فيما يتّصل بذلك الهجوم، وهي: استعمال العنف ضدّ الحياة، تعمّد توجيه هجمات ضدّ موظفين مستخدمين، ومنشآت ومواد ووحدات ومركبات مستخدمة في مهمة من مهام حفظ السّلام، والنّهب[4].

أعلنت الدّائرة التّمهيدية الأولى في 6 مارس 2013 أنّ المحاكمة ستبدأ في 5 ماي 2014، وقرّرت أنّ حضور المتّهمين في المحاكمة سوف يستمرّ على أساس أوامر بالحضور.

---

[1] – **محمد علي نجاة**، "وصول بحر إدريس أبو قردة إلى مباني المحكمة الجنائية الدّولية، الحالة في دارفور، بالسّودان، قضيّة المدّعي العام ضدّ بحر إدريس أبو قردة"، مجلّة احترام، 17 ماي 2009، على الموقع الالكتروني:
http://soudan-forall.org/forum/viewtopic.php?p=34444&sd=ff79c31c665377f577981b400b97990d

[2] –Le procureur c/Bahar Idris Abu Garada, N°02 /05-02 /09, la chambre préliminaire I a refusé de confirmer les charges de crimes de guerre à son encontre, fiche d'information sur l'affaire, mise à Jour 7 mars 2016, p.1-3 In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR20020457.PDF

[3] – Le procureur c/Bahar Idris Abu Garada, N°02 /05-02 /09, la chambre préliminaire I a refusé de confirmer les charges de crimes de guerre à son encontre, fiche d'information sur l'affaire, mise à Jour 7 mars 2016, p.1-3 In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR20020457.PDF

[4] – Le procureur c/Abdallah Banda Abakaer NOURAINE, N°ICC 02 /05-03 /09, la chambre préliminaire I, deuxième décision relative a la requête déposée par le procureur en vertu de l'article 58, 27 août 2009,p.1 .20. Inhttp://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2007=02911.PDF

وفي 25 أفريل 2013، أخطر الدّفاع الدّائرة بأنّه تلقى معلومات تفيد أنّ السّيد **(Saleh Mohammed Jerbo JAMUS)** لقي حتفه في شمال دارفور، ممّا يستوجب إنهاء الإجراءات في حقّه، وهو ما قامت به الدّائرة الابتدائية الرّابعة بتاريخ 4 أكتوبر 2013، اثر تلقيها أدّلة تفيد أنّه توفي[1]. أمّا فيما يخصّ السّيد**(Abdallah Banda Abakaer Nouraine)**، فإنّ الدائرة الابتدائية قرّرت أنّ محاكمته ستبدأ في 18 نوفمبر 2014، وأصدرت طلب تعاون موجّه إلى حكومة السّودان كي تتّخذ جميع الخطوات اللّازمة من أجل تسيير حضوره لمحاكمته. ويجب أنْ يُذكر أنّ **(Banda)** ليس قيد الاحتجاز، وإنّما حضوره كان بناءً على أمر بالحضور[2].

أصدرت الدائرة الابتدائية الرّابعة لدى المحكمة الجنائية الدّولية في 11 سبتمبر 2014، –بالأغلبية– أمرا بالقّبض على**(Abdallah Banda Abakaer Nouraine)**، الذي كانت قد اعتمدت بحقّه في 7 مارس 2011، 3 تهم تتعلّق بجرائم حرب يُدّعى بارتكابها في دارفور. وأرجأت الدائرة موعد المحاكمة الذي كان مقرّرا في 18 نوفمبر 2014، وطلبت من سجّل المحكمة إرسال طلبات القبض على المتّهم وتسليمه إلى المحاكمة لكل الدّول، بما في ذلك السّودان التي قد يكون السّيد بندا على أراضيها،وفي 3 مارس 2015 أيّدت الدائرة الابتدائية الرّابعة أمر القبض الذي صدر بحقّه عليه[3].

وجه الاتّهام في الحالة الخاصّة بدارفور أيضا إلى**(Abdel Raheem Hussein)** وزير الدّفاع ووزير الدّاخلية الأسبق، والممثّل الخاص السّابق للرّئيس السّوداني لدارفور. فبعد

---

[1] – Le procureur, c/Abdallah Banda Abakaer NOURAINE et Saleh Mohammed Jerbo JAMUS, N°02 /05-03 /09, la chambre de première instance IV, Decision publique mettant fin à la procedure engageé contre Saleh mohammed Jerbo JAMUS , 4 octobre 2013, p.1-13 In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR20020457.PDF

[2] – **الفضل منذر**،"مسؤولية الرّئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور"، مرجع سابق، ص.3.

[3] –في قضيّة المدّعي العام ضدّ عبد الله بندا أبكر نورين، حكم بشأن دعوى الاستئناف التي قدّمها السّيد عبد الله بندا أبكر نورين طعنا في إصدار الدّائرة الابتدائية الرابعة أمرا بإلغاء القّبض، 3 مارس 2015، على الموقع الالكتروني: http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2016_01507.PDF

إجراءات التّحقيق التي قام بها كل من مكتب المدّعي العام، وكذا الدّائرة التّمهيدية الأولى، أصدرت الدّائرة التّمهيدية بتاريخ 1 مارس 2012 الأمر بالقّبض عليه، على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية بموجب المادّة **25** فقرة **3** (أ) من نظام روما الأساسي، بما في ذلك 7 تهم بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، و6 تهم بارتكاب جرائم حرب.

كما قامت بنفس التّاريخ بتوجيه طلب إلى جميع الدّول الأطراف في نظام روما الأساسي، من أجل القّبض على السّيد(**Muhammed HusseinAbdel Raheem**) وتقديمه إلى المحكمة[1]. إلاّ أنّ الدّول التي زارها لم تتعاون مع المحكمة ولم يتمّ القّبض عليه، ومازال في حالة فرار، كما أنّه لم يتمثّل طوعا إلى المحكمة الأمر الّذي لا يخدم العدالة الدّولية.

لقد تطوّرت قواعد القانون الدّولي إلى درجة صارت توجّه الاتّهام حتى لرؤساء الدّول وهم على كرسي الحكم، انطلاقا من ذات المفاهيم الإنسانية، ولكي لا يتوهّم الحاكم بأنّه يتمتّع بحصانة وفقا لقوانينه الوطنية، أو بحجّة ممارسته لأعمال السّيادة. حيث قد أُتيح للمحكمة الجنائية الدّولية تطبيق مبدأ مسؤولية الرّئيس الجنائية، لمّا وجّهت الاتهام للرّئيس السّوداني(**Omar Ahmed HassanBachir**)، إذ في 14جويلية 2008، قدّم المدعي العام طلبا لإصدار أمر القّبض على الرّئيس السّوداني(**Omar AlBachir**) بموجب المادّة **58**، وذلك لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية[2].

أصدرت الدّائرة التّمهيدية أمرا بالقبض على "البشير" في 04 مارس 2009، وقد رأت المحكمة أنّ القضية المقدّمة من قِبَل الإدعاء تندرج ضمن اختصاص المحكمة، حتى وإنْ كان هناك نزاعا مسلّحا مطوّلا غير دولي، يقع ضمن طائفة النّزاعات المشار إليها في المادّة

---

[1] −Le procureur Abdel RaheemMuhammed Hussein, N°ICC-02/05-01/12-2, Chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre d'Abdel RaheemMuhammed Hussein, 1 Mars 2012, pp .1.11, in In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR20020457.PDF

[2] − **الفضل منذر**، "مسؤولية الرّئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور"، مرجع سابق، ص.3.

2/8/ج من النّظام الأساسي، إذ أنّه نشبت في دارفور من مارس 2003 إلى غاية 14 جويلية 2008 تلك النّزاعات بين حكومة السّودان وبين جماعات مسلّحة[1].

وجّهت المحكمة الاتهام لـ"البشير"، لمسؤوليته الجنائية عن أفعال منها: شنّ الهجوم على مطار "الفاشر" في أفريل 2003، إذ تمّ تعبئة ميليشيا "الجنجويد" بعد ذلك الهجوم ردا على أنشطة "حركة تحرير السّودان" و"حركة العدل والمساواة"، وغيرها من جماعات المعارضة في السّودان[2].اعتبرت المحكمة أنّ القبض على "البشير" ضروري بموجب المادّة **58/أ** من النّظام الأساسي من أجل ضمان مثوله أمام المحكمة، وعدم قيامه بعرقلة التّحقيق الجاري في الجرائم الّتي يدّعى بأنّه المسؤول عن ارتكابها، أو تعريض هذا التّحقيق للخطر وعدم استمراره في ارتكاب الجرائم المذكورة[3].

تجدر الإشارة إلى أنّ المحكمة لم تُوَجّه له تهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية لعدم وجود أدّلة كافية على ذلك، لذا بتاريخ 6 جويلية 2009 استأنف المدّعي العام القرار في شقّه المتعلّق برفض إدراج تهمة الإبادة الجماعية في أمر القبض، طالبا من دائرة الاستئناف البتّ فيما إذا كانت أغلبية الدّائرة التّمهيدية الأولى قد أخطأت في اقتضاء أنْ يكون وجود أسباب

1–في قضيّة المدّعي العام ضدّ عمر حسن أحمد البشير (عمر البشير)، أمر بالقّبض على عمر حسن البشير، 4 مارس 2009، على الموقع الالكتروني:http://www.icc-cpi.int/Iccdocs/doc27986.PDF

2–قاد بعد ذلك، من خلال القوات السّودانية المسلّحة وميليشيا "الجنجويد" المتحالف معها، وقوات الشّرطة السّودانية، وجهاز المخابرات والأمن الوطني، ولجنة المساعدات الإنسانية في مختلف أنحاء دارفور، لمكافحة تمرّد الجماعات المعارضة، واستمرّ ذلك حتى تمّ تقديم طلب الإدّعاء في 14 جويلية 2008. ويُعْتقد أنّ تلك القوات قد اِرْتكبت جرائم حرب وفقا للمادّة **2/8/هـ**، والمادّة **5/8/هـ** من النّظام الأساسي لروما، ورأت المحكمة أنّ رئيس الدّولة– الّذي هو في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلّحة في تلك الفترة– من خلال منصبه، قد أدّى دورا أساسيا في تنسيق وضع وتنفيذ تلك الحملة، بل إنّ دوره تجاوز تنسيق الخطّة المشتركة وتنفيذها، وذلك يُوَلّد الاعتقاد بأنّه يتحمّل المسؤولية بمقتضى المادّة **3/25/أ** من النّظام الأساسي، كمرتكب غير مباشر أو شريك غير مباشر لجرائم دوليّة عديدة منها: تعمّد توجيه هجمات ضدّ مدنيين، النّهب، النّقل القسري، التعذيب، الاغتصاب.

3– قضية المدّعي العام ضدّ عمر حسن أحمد البشير (عمر البشير)، مرجع سابق.

أنظر أيضا: **الأسدي عبد الجليل**، "المسؤولية الجنائية لرئيس الدّولة عن الجريمة الدّولية ومشكلة الحصانات في القانون الدّولي"، جريدة الحوار المتمدّن،العدد 2897، بتاريخ 2010/01/24. على الموقع:
http://www.Ahewar.Org/debat/show.art.asp?aid=200679

معقولة للاعتقاد بأنّ الشخص المطلوب قد ارتكب الجُرْم المنسوب إليه، هو الاستنتاج الوحيد المعقول الذي يمكن استخلاصه من الأدّلة التي قدّمها الإدعاء[1].

لذا أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدّولية في 03 فيفري 2010، قرارها بشأن الاستئناف المقدّم من جانب الإدعاء، الّذي يطلب النّظر مجدّدا في شأن تهمة الإبادة الجماعية، فقرّرت –بالإجماع– إلغاء قرار الدّائرة التّمهيدية الأولى الصّادر في 04 مارس 2009، في شقّه الّذي رفضت فيه الدّائرة التّمهيدية الأولى إصدار أمر بالقبض بتهمة الإبادة الجماعية، بالتّالي اتهامه أيضا بجريمة الإبادة وإصدار الأمر بالاعتقال على كلّ هذه الجرائم[2].

خلصت الدّائرة التّمهيدية الأولى في 12 جويلية 2010، بعد تطبيق معيار الإثبات الصّحيح –حسب ما حدّدته دائرة الاستئناف–، إلى أنّ البشير تصرّف بنيّة إجرامية، خاصّة لإهلاك جماعات "الفور" و"المساليت" و"الزغاوة" إهلاكا جزئيا. وأصدرت الدائرة التّمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدّولية أمرا ثانيا بالقبض على الرّئيس السّوداني**(AlBachir)**، حيث رأت أنّ هنالك أسبابا معقولة للاعتقاد بأنّه مسؤول جنائيا عن 3 جرائم إبادة جماعية بحقّ هذه الجماعات الاثنية. ولحد الآن لم يُلْقَ القبض بعد على المشتبه به[3].

على هذا الأساس، سَيُلاَحق الرئيس السّوداني قضائيا عن الاتهامات الموجّهة إليه من المدّعي العام للمحكمة الدّولية، عن جرائم إبادة الجنس البشري، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ

---

[1] –Le procureur c/Bahar Idris Abu Garada, In
http://www.icccpi.int/menus/icc/situation+and+cases/situation/situation+icc+0205/Related+cases/icc0205/Relatedcases/icc02050109/icc 0205109?lon=fr.Fr

[2] –Le procureur C. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, N° ICC-02/05-01/09-OA, 3 Février 2010, la chambre d'appel, situation au Darfur, Arrêt relatif à l'appel interjeté par le procureur contre la décision relative à la requête de l'accusation aux fins de délivrance d'un mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir, pp1.19,In
http://www.icccpi.int/menus/icci/situation+and+coses/situation/situation+iccc+0202/related+coses/icc0202/relatedcoses/icc02020101/icc0202109?=Ion=fr.Fr

[3]– Le procureur C. Omar Hassan Ahmad Al Bachir, N° ICC-02/05-01/09-OA, chambre préliminaire I, Décision, deuxième mandat d'arrêt à l'encontre d'Omar Hassan Ahmad Al Bachir, 12 Juillet 2010, pp 1.10, in http://www.icc-cpi.int/darfur/Albachir/Documents/AlbachirFr.pdf

الإنسانية في دارفور، لأنّه الرأس المدبّر لإبادة قبائل إفريقية في هذه المنطقة. وما على الرّئيس والمتّهمين معه إلاّ أنْ يُثْبِتُوا براءتهم أمام القضاء الدّولي، وفقا لمحاكمة دوليّة عادلة وشفافة في لاهاي[1].

لقد وصف الرّئيس السّوداني التّهم الموجّهة ضدّه أمام المحكمة الجنائية الدّولية بارتكاب أعمال إبادة في دارفور بأنّها كاذبة، مؤكّدا أنّ المحكمة الجنائية الدّولية ليس لها أيّ سلطة على بلاده، لأنّ السّودان لم ينضّم إليها، وأنّ المحكمة ليس لها اختصاص عالمي على النّحو الذي رسمه تطوّر القواعد العُرفية والمكتوبة للقانون الدّولي الإنساني، مشدّدا على أنّ قضيّة إقليم دارفور قضيّة سودانية ويجب أنْ تُحلّ سودانيا.

أعلنت الحكومة السّودانية من جهتها، رفضها طلب توقيف الرّئيس السّوداني بقوّة، وأنّها لا تعترف بالمحكمة الجنائية الدّولية، ولا تعترف بأيّ اتهامات أو قرارات تصدرها. وأنّه لا نيّة للرّئيس بالتّعاون بشأن أيّ قرار يصدر عن المحكمة الجنائية الدّولية، وأنّ الخرطوم ستعمل بكلّ ما في وسعها لعرقلة وإعاقة عمل المحكمة الجنائية الدّولية في قضيّة اتهام رئيس البلاد، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية وإبادة جماعية في دارفور. وأنّ المرحلة القادمة ستشهد معركة دبلوماسية ساخنة، وستجنّد الحكومة السّودانية كلّ أسلحتها الدبلوماسية لمواجهتها، وأكّد القادّة والمسؤولون أنّ بلادهم ترفض هذه الاتهامات قطعيا[2].

لذلك فلا يزال البشير طليقا، ولم تقم أيّة دولة ممّن زارها بإلقاء القّبض عليه وتقديمه إلى المحكمة الجنائية الدّولية من أجل محاكمته، رغم القرارات التي أصدرتها الدائرة التّمهيدية بإلزامية التّعاون الدّول مع المحكمة[3]. وتجدر الإشارة إلى أنّه في جويلية 2017 أقرّت

1– **الفضل منذر**،"مسؤولية الرّئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور"، مرجع سابق، ص.3.

2– **طارق الحسيني محمد منصور العراقي**، المحكمة الجنائية الدّولية كتطوّر لمفهومي المسؤولية والسّيادة مع التّطبيق على قضيّة دارفور، مرجع سابق، 811–812.

3–من بين هذه القرارات التي أصدرتها القرار الذي صدر بتاريخ 27 أوت 2010 عند زيارة الرّئيس "**عمر البشير**" إلى دولة كينيا والتشاد، وأيضا القرار الصّادر بتاريخ 12 ماي 2011 بمناسبة زيارته إلى جيبوتي القرار الصّادر بتاريخ 18 سبتمبر=

الدّائرة التّمهيدية الثّانية أنّه، على الرّغم من المقترحات المقدّمة من مختلف الدّول لوضع آلية للمتابعة فيما يتعلّق بقيام المحكمة بإحالة الدّول إلى مجلس الأمن، فإنّ الإحالات السّابقة لم تسفر عن اتخاذ مجلس الأمن أيّ تدابير فيما يتعلّق بعدم قيام الدّول الأطراف باعتقال السّيد "البشير" وتسليمه.

الفرع الثّاني

ملاحقة المحكمة الجنائية الدّولية للمسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في نزاع ليبيا

اندلعت الحرب الأهلية اللّيبية وتحوّلت إلى نزاع مسلّح اثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن اللّيبية ضدّ نظام العقيد "معمر القذافي"، انطلقت في 17 فيفري 2011 على اثر حملة اعتقالات طالت منتقدي الحكومة. قادّ هذه الثّورة الشّبان اللّيبيون الّذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكنّ مع تطوّر الأحداث وقيام الكتائب التّابعة لـ"**معمر القذافي**" باستخدام الأسلحة النّارية الثّقيلة والقّصف الجوي للمتظاهرين لقمع المتظاهرين العزل، تحوّلت إلى ثورة مسلّحة تسعى للإطاحة بـ"**معمر القذافي**" الّذي قرّر القتال حتّى اللّحظة الأخيرة[1].

طالبت مجموعة من الشّخصيات والفصائل، والقوى السّياسية والتّنظيمات، والهيئات الحقوقية اللّيبية، بتنحي الزّعيم اللّيبي "**معمر القّذافي**" في 15 فيفري 2011، مؤكّدين حقّ الشّعب اللّيبي في التّعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، دون أيّ مضايقات أو تهديدات من قِبَل النّظام. وفي 17 فيفري انطلقت مسيرة احتجاجية لمدينة "بنغازي"، تزامنا مع الذّكرى الخامسة لمظاهراتها عام 2006 الّتي ووجهت بقمع الشّرطة. وفي 18 فيفري توسّعت

= 2013 في حالة دخوله أراضي الولايات المتّحدة، القرار الصّادر لدولة تشاد بتاريخ 3 مارس 2014، ودولة الكويت بتاريخ 24 مارس 2014، واثيوبيا بتاريخ 29 أفريل 2014، وقطر بتاريخ 7 جويلية 2014.

[1]– **سعد محمد سعد زايد**، المسؤولية الدّولية عن حماية المدنيين في حالة الصّراعات الدّاخلية، دراسة عن الثّورة اللّيبية، رسالة لنيل درجة دكتوراه في الفلسفة في الدّراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014، ص.157–158.

الاحتجاجات المطالبة برحيل النّظام وانتقلت إلى غرب البلاد، وبعد القّمع العنيف والدّموي للمتظاهرين وقعت اشتباكات بين الجانبين، أدّت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد معمر "القذافي" وانضمامها إلى الثّوار. وبدأ هذا التّداعي بمدن الشّرق في ليبيا، إذ انضمّت "أجدابيا" و"درنة" و"بنغازي" و"البيضاء" و"طبرق"، ثمّ تحوّل الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس، مثل "بني الوليد" و"الزنتان" و"مصراتة" و"الزاوية" و"زوارة"[1].

أرادت الحكومة الحدّ من تفشي هذه الاحتجاجات، فاتّخذت تدابير قمعية بحقّ المتظاهرين والمتمرّدين الّذين احتّجوا على حكم "القذافي"، فقامت عبثا بمنع المراسلين من دخول الأراضي اللّيبية وعطّلت شبكات الهاتف والانترنت، كما راحت قوى الأمن توسّع دائرة استهداف المتمرّدين، فأطلقت النّار غلى موكب تشييع قتلى قضوا خلال الاحتجاجات، الأمر الّذي أدّى إلى مقتل ما لا يقلّ عن 15 مشيّع وجرح الكثيرين، وفي الحقيقية يصعب إحصاء عدد الضّحايا الّذين لقوا حتفهم خلال الثّورة، إلاّ أنّ تقديرا معتدلا يشير إلى مقتل الآلاف من الأشخاص. هذا وقد وثّقت مجموعات حقوق الإنسان ما يزيد عن 10 حالات اغتصاب وعنف جنسي ارتكبتها قوات "القذافي"، إلاّ أنّ العدد الحقيقي قد يفوق ذلك بأشواط[2].

بعد أنْ أتمّ المعارضون سيطرتهم على الشّرق اللّيبي، أعلنوا فيه قيام الجمهورية اللّيبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يوم 20 انتفضت مدينة طرابلس عاصمة ليبيا، وقد أفلح شباب العاصمة بإسقاط نظام "القذافي"[3]. وقد تصاعدت الاحتجاجات ضدّ النّظام السّياسي في ليبيا، وتحوّلت من سلمية في منتصف فيفري 2011 إلى مواجهات دموية بين

1- **سعد محمد سعد زايد**، المسؤولية الدّولية عن حماية المدنيين في حالة الصّراعات الدّاخلية، المرجع السّابق، ص.159. أنظر أيضا: **نور أوعلي**، "الأزمة اللّيبية وتداعياتها على الصّعيد الدّولي"، منتديات ستار تايمز، 30 ديسمبر 2013، على الموقع: http://www.startimes.com

2- "التكامل، ما هو؟ المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب"، مركز العدالة الانتقالية الدولية، على الموقع: http://www.ictj.org/sites/default/files/subsites/complementarity-icc-ar/

3- **مناع هيثم**، "العدالة الدّولية في الميزان"، اللّجنة العربية لحقوق الإنسان، 16 سبتمبر 2008، على الموقع: http://www.ach/nu/art468.htm

النّظام والثّوار على عدّة جبهات مابين الشّرق والغرب، كاشفة السّتار عن أسباب عدّة كانت دفعت اللّيبيين لاختيار الثّورة رغم الثّروة.

تتمثّل هذه الأسباب في الأسباب الدّاخلية والخارجية، تكمن الأسباب الدّاخلية في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وكذا التّاريخية والسّياسية[1]. فمن النّاحية الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ الحكم الشّخصي الّذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيّقة من المقرّبين والأتباع، أدّى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثّروة في بلادهم، فتوجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثّروة، فبدلا من التّوزيع العاقل لمليارات الدولارات من العوائد النّفطية على الشّعب، استأثرث بها فئة ضيّقة تلتّف حول "القذافي" وعائلته، حيث بدّدوا ثروات المجتمع اللّيبي في شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين من الحصار الّذي ضرب على ليبيا، حيث كان النّظام يفسّر ويبرّر إخفاقاته بذلك التّضييق، وتنامي شبكات التّهريب وغسيل الأموال الّتي تورّط فيها بعض كبار موظفي الدّولة[2].

أمّا فيما يخصّ الأسباب التّاريخية والسّياسية، فهناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسّيادة اقتصارا على حقبة حكم العقيد "القذافي". يمكن القول أنّه، وإنْ كانت الولايات الشّرقية وبخاصّة بنغازي، أكثر المدن اللّيبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي سنة 1969 في سنواتها الأولى ضدّ النّظام الملكي، فإنّ تحوّل تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضدّ نظام القذافي منذ "السّبعينات" من القرن العشرين. فبعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994، قام "القذافي" بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، لكنّه استعمل الخصومات الدّاخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على

---

[1]– **محمد عاشور مهدي**، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، على الموقع: http://www.sis.gov.eg

[2]– **نور أوعلي**، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي"، منتديات ستار تايمز، 30 ديسمبر 2013، ص.6.على الموقع:http://www.startimes.com

السّلطة، ونهج سياسة فرّق تسود. وقد حالت صورية المؤسّسات وسلط اللّجان الثّورية دون مشاركة شعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشّعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 إلى 80 % ممّن لهم حقّ المشاركة، كما أنشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسّلطة والثّروة يصعب التّغلب عليها في ظلّ مناخ الفساد، خاصّة مع عدم وجود مؤسّسات مجتمع مدني حقيقي مستقلّة عن النّظام.

لعبت الأسباب الخارجية أيضا دورا هاما في ظهور موجة من الاحتجاجات العارمة التي عرفتها ليبيا، من بينها السّياسة الخارجية اللّيبية. فتقلبات السّياسة الخارجية اللّيبية بين السّعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، ومغامرات النّظام في دعم ومساندة العديد من المنظمات، وحركات التمرّد في أركان المعمورة المختلفة، رسّخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين اللّيبيين بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسّياسات والتّعويضات، في حين يعاني الكثير منهم الفقر والحرمان النّسبي في مجالات التّعليم، والصّحة، والمرفق العام، والبنية التّحتية، على الرّغم من ثراء بلدهم.

إلى جانب ذلك تأثّر الثّورة اللّيبية بالثّورات التي اندلعت في الوطن العربي، وبخاصة الثّورة التّونسية وثورة 25 جانفي المصرية، اللّتين أطاحتا بالرّئيس التّونسي "زين العابدين بن علي"، والرّئيس المصري "حسني مبارك". حيث كانت الثّورة المصرية ملهمة لثورة فيفري اللّيبية التي انطلقت من بنغازي، فقد استلهمت مبادئ الثّورة العربية من حرّية وكرامة وعدالة اجتماعية، من أجل القضاء على الفساد والاستبداد المنتشر في هاته البلدان تجاوبا مع تحدّيات العصر[1].

كما ساهمت الاتصالات وشبكات التّواصل الاجتماعي لزيادة نسبة استخدامهم لها، فارتفع وعي المجتمعات السّياسي والمعرفي، وتنامت معرفتهم بواقعهم. وقد أدّى هذا الواقع الافتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرّية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التّغطية

[1] – **نور أوعلي**، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي"، مرجع سابق، ص.6.

الإجبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري، لتضفي زخما قوّيا قصد الاستمرار في الثّورة[1].

تبنى مجلس الأمن الدّولي تفاعلا مع الأزمة القرار رقم 1970، وذلك بتاريخ 26 فيفري 2011، يقضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدّولية، حيث منح القرار للمحكمة اختصاص جاري وقائم على الأحداث في ليبيا بدءً من 15 فيفري 2011 [2]. وتعدّ ليبيا أوّل قضية تحال على المحكمة الجنائية الدّولية بإجماع الأصوات في مجلس الأمن الدّولي، ومنح المدّعي العام للمحكمة تفويضا مفتوحا للتّحقيق في أيّ جرائم دولية ارتكبت بعد 15 فيفري 2011، وفي 3 مارس أعلن ادعاء المحكمة أنّه سيفتح التّحقيق في الوضع في ليبيا[3].

أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدّولية بعد إجراء التّحقيقات الأوليّة أوامر توقيف بحقّ القائد اللّيبي السّابق **(Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi)**[4]، ونجله**(SaifAl-Islam Kadhafi)**[5]، ورئيس المخابرات اللّيبي السّابق **(Abdullah Al**

1– **نور أوعلي**، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي"، مرجع سابق، ص.6.

2– قرار مجلس الأمن الدّولي 1970 المؤرّخ في 26 فيفري 2011، المتعلّق بالوضع في ليبيا.

3– إحالة الوضع في ليبيا مثير للاهتمام بشكل خاص، بما أنّ مجلس الأمن تحرك فيه بسرعة فائقة. إذ لم يتم إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية من قِبَل مجلس الأمن، إلا بعد شهور من المناقشات وسنوات من الخروقات الموسّعة، من ثمّ بدأ المجتمع الدّولي يهتم. بينما في حالة ليبيا، تمّت الإحالة في ظرف أسابيع، من أوّل تقارير عن هجمات غير قانونية من قِبَل قوات الدّولة على المتظاهرين المناهضين للحكومة.

4– Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, N°ICC-01/11-01/11-2, chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre de Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, 27 juin 2011 pp.1-7, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_09728.PDF

5– Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, Saif Al-Islam GADDAFI et Abdullah ALSENUSSI, N°ICC-01/11-01/11-1tFRA, chambre préliminaire I, Décision relative à la requête du procureur en vertu de l'article 58 concernant Muammar Mohammed Abu Minyar GADDAFI, Saif Al-Islam GADDAFI et Abdullah ALSENUSSI, 27 Juin 2011, pp. 1-43, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_20690.PDF
Mandat d'arrêt à l'encontre de Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, 27 juin 2011 pp.1-7, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_09728.PDF

Senussi[1]، وذلك بتاريخ 27 جوان 2011. كان الثّلاثة مطلوبين لصلّتهم بجرائم ضدّ الإنسانية، جراء أدوارهم في الاعتداءات والهجمات على المدنيين، بمن فيهم المتظاهرين السّلميين في "طرابلس"، و"بنغازي"، و"مصراتة"، وأماكن أخرى في ليبيا[2].

انتهت قضيّة **(Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi)**أمام المحكمة الجنائية الدّولية اثر مصرعه في 20 أكتوبر 2011، حيث ألغت المحكمة الجنائية مذكّرة التّوقيف التي أصدرتها بحقّه بعد أنْ قُتِل على أيدي قوات متمرّدة، وأصدرت قرارها بوقف إجراءات المتابعة ضدّه بتاريخ 22 نوفمبر 2011[3].

يأخذ الاختصاص القضائي الجاري الممنوح للمحكمة الجنائية الدّولية بشأن جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية المرتكبة في ليبيا منذ 15 فيفري، بعين الاعتبار –من بين عوامل أخرى– ما إذا كانت السّلطات اللّيبية مستعدّة وقادرة على الملاحقة القضائية للمسؤولين عن هذه الجرائم[4]. وفي هذا الصدّد، فإنّه في ماي 2012 أبلغت الحكومة اللّيبية الجديدة المحكمة الجنائية الدّولية بأنّها تنوي القيام بإجراءات بحقّ (**SaifAl-Islam**)،و(**Al Senussi)** فرفعت إلى مدّعي عام المحكمة الجنائية الدّولية أنّها تتعهدّ باستيفاء المعايير الدّولية المثلى، المتعلّقة بسير التّحقيقات والمحاكمات الفعليّة على حدّ سواء[5].

طعنت محكمة ليبيا على مقبولية قضية **(Al Senussi)** في 2 أفريل 2012، لممارسة حقّها في إرجاء تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدّولية، في انتظار صدور قرار من القضاة

---

[1]– Le procureur C. Saif Al-Islam Kadhafi, Mandat d'arrêt contre Abdullah Al Senussi, N°ICC-01/11-01/11-4, 27 juin 2011, chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre d' Abdullah Al Senussi, 27 juin 2011 pp.1-7, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_09730.PDF

[2]– تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، **ليبيا والمحكمة الجنائية الدّولية**، أسئلة وأجوبة، تحقيقات المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بليبيا، على الموقع الالكتروني: http://www.hrw.org/

[3]– Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, Saif Al-Islam Kadhafi et Abdullah Al Senussi, N°ICC-01/11-01/11-28tFRA, La chambre préliminaire I, Décision de mettre fin à la procédure engagée contre Mouammar Mohammed Abu Minyar Qadhafi, 22 novembre 2011, pp.1-6, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_20011.PDF

[4]– ليبيا والمحكمة الجنائية الدّولية، أسئلة وأجوبة، تحقيقات المحكمة الجنائية الدّولية الخاصة بليبيا، مرجع سابق، ص.26.

[5]– "التكامل، ما هو؟ المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب"،مرجع سابق، ص.10.

بشأن الطّعن. غير أنّ المحكمة الجنائية الدّولية سبق أنْ أصدرت حكما يشير إلى أنّ قضاة المحكمة، هم من لديهم سلطة تقرير إمكانية إرجاء الدّول لتسليم المشتبهين من عدمه، من ثمّ يبدو أنّه على ليبيا أنْ تطلب الإذن من القضاة. وفي 24 أفريل حاجج محامو (**Al Senussi)** بأنّ مسألة إرجاء تسليمه إلى المحكمة هو شأن يخصّ قضاة المحكمة الجنائية الدّولية[1].

لجأت السّلطات اللّيبية إلى الاستئناف على الرّغم من تأكيد المحكمة الجنائية الدّولية –في بادئ الأمر– أنّ ليبيا غير قادرة على القيام بإجراءات وطنية بحقّ**(Al Senussi)**، ونجحت في فسخ الحكم الابتدائي في ما خصّ هذه الدّعوى. ففي الواقع، زوّدت المحكمة الجنائية الدّولية بمعلومات واضحة ووافية تفيد برفع دعوى وطنية بحقّ**(Al Senussi)**[2]. من ثمّ نجحت ليبيا في مسعى منفصل لدى المحكمة الجنائية الدّولية لملاحقته وطنيا، وقرّر قضاة المحكمة أنّ القضيّة المنظورة بحقّه أمام المحكمة الجنائية الدّولية تخضع لإجراءات وطنية، وأنّ ليبيا قادرة ومستعدّة فعليا لمتابعة الإجراءات بحقّه[3]. حيث قضت في 11 أكتوبر 2013 بإمكانية محاكمة ليبيا لرئيس المخابرات **(Abdullah Al Senussi)**، وذكرت المحكمة في بيان لها أنّ الدّائرة التّمهيدية الأولى أصدرت قرارا خلصت فيه إلى أنّ السّلطات اللّيبية المختّصة تحقّق في قضيّة السّنوسي، وإلى أنّ ليبيا راغبة وقادرة حقا على الاضطلاع بالتّحقيق. وأضاف البيان أنّ الدّائرة خلصت إلى عدم مقبولية القضيّة المقامة عليه أمام المحكمة، وذلك وفقا لمبدأ التكامل الذي يرسيه نظام روما الأساسي، وقد توقّفت إجراءات المتابعة ضدّه بتاريخ 24 جويلية 2014[4].

1– ليبيا والمحكمة الجنائية الدّولية، أسئلة وأجوبة، تحقيقات المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بليبيا، مرجع سابق، ص.29.

2– "التكامل، ما هو؟ المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدّولية ومكافحة الإفلات من العقاب"،مرجع سابق، ص.11.

3– ليبيا، الحكم النهائي للمحكمة الجنائية الدّولية بشأن نجل القذافي، منظمة هيومن رايتس واتش، 21 ماي 2014،على الموقع:http://www.hwr.org/ar/news/2014/05/21/253816

4– Affaire Al Senussi : la chambre d'appel confirme que l'affaire est irrecevable devant la CPI, Communiqué de presse, 24 juillet 2014, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr1034

أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية في قضيّة (**SaifAl-Islam Kadhafi**) مذكّرة توقيف بحقّه في 27 جوان2011، بسبب ارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية خلال قمع الثّورة الشّعبية في ليبيا الّتي تحوّلت إلى حرب أهلية -كما أسلفنا-. وقد قبضت القوات المعارضة للقذافي عليه في 19 نوفمبر 2011 جنوبي ليبيا، وتحتجزه في بلدة الزنتان[1]. واثر إلقاء القبض عليه، أعلن بعض ممثّلي الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي اللّيبي أنّه سيحاكم في ليبيا[2].

طعنت ليبيا بتاريخ 1 ماي 2012 على مقبولية القضية الخاصّة بـ(**SaifAl-Islam**) أمام المحكمة الجنائية الدّولية، حيث أودعت مذكّرة قانونية لدى المحكمة تطلب ملاحقة نجل القذافي وطنيا، وقالت المحكمة أنّه بوسع ليبيا تأجيل تسليمه إلى لاهاي لحين توصلها إلى قرار، وكانت ليبيا في تلك المذكّرة قد وعدت بالتقيّد بالتزامها بالتّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية. وقد رفض قضاة الدائرة التّمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدّولية الطّلب اللّيبي بتاريخ 31 ماي 2013، وذكّروا سلطات ليبيا بالتزامها بتسليمه[3].

لقد قامت دائرة الاستئناف بتاريخ 21 ماي 2014 بتأييد الحكم بشأن رفض طلب ليبيا ملاحقة (**SaifAl-Islam Kadhafi**) وطنيا، ما يمنح ثقلا إضافيا لالتزام ليبيا القائم بتسليمه إلى لاهاي، وارتأت المحكمة أنّ ليبيا لم تقدّم أدّلة كافية تثبت أنّها تحقّق في ذات القضيّة المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدّولية، وهو الشّرط الذي تفرضه معاهدة المحكمة لمثل هذا الطّعن. كما ارتأت المحكمة أيضا أنّ ليبيا عاجزة فعلا عن إجراء تحقيق مع نجل القذافي.

---

[1]– ليبيا والمحكمة الجنائية الدّولية، أسئلة وأجوبة، تحقيقات المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بليبيا، مرجع سابق، ص.36.

[2]– المحكمة الجنائية الدّولية تنفي موافقتها على محاكمة سيف الإسلام القذافي في ليبيا، مرجع سابق.

[3]– Décision : l’affaire Kadhafi est recevable, La chambre préliminaire I de la CPI rejette L’exception de recevabilité soulevée par la Libye concernant l’ affaire de Saif Al -Islam Gaddafi, communiqué de presse, 31mai 2013, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr911

ويأتي رفض المحكمة للاستئناف اللّيبي كتشديد إضافي على التزام السّلطات اللّيبية بتسليمه فورا لمحاكمته في لاهاي، والقرار الأخير نهائي، ولا يتيح التقدّم بأيّ استئناف آخر[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ المحكمة الجنائية الدولية قد توجّهت في ديسمبر 2014 إلى مجلس الأمن الدّولي، للمطالبة بتسليمها نجل الزّعيم اللّيبي الراحل(**SaifAl-Islam**)المعتقل في ليبيا. وأعلن قضاة المحكمة في قرار تمّ نشره، أنّه من المناسب تأكيد عدم تنفيذ ليبيا طلبات التّعاون الصّادرة عن المحكمة، وإحالة القضيّة إلى مجلس الأمن الدّولي كي يبحث الإجراءات الممكنة للحصول على تعاون ليبيا. ورغم أنّ هذا الأخير لا يزال محتجزا لدى مليشيا ليبية في مدينة "الزنتان" شمال ليبيا، بدلا من احتجازه من قِبَل السّلطة المركزية في البلد الذي تعمّه الفوضى، فإنّ المحكمة أكّدت ضرورة تسليمه من طرف السّلطات اللّيبية[2].

ننوّه في هذا الشّأن إلى أنّ الأمم المتّحدة في تقريرها المؤرّخ في 21 فيفري 2017، أشارت إلى أنّ الحكومة اللّيبية غير قادرة على ضمان اعتقال وتسليم(**SaifAl-Islam**) الذي ما زال في "الزنتان"، ويعتبر خارج سيطرة السّلطات اللّيبية المعترف بها دوليا، وأنّ محاكمته الوطنية لا تفي بالمعايير الدّولية، وأنّه يجب أنْ يواجه اتهامات أمام المحكمة الجنائية الدّولية، داعيا السّلطات اللّيبية إلى ضمان تسليمه للمحكمة الجنائية الدّولية[3]. لذا وبتاريخ 5 أفريل 2019 أكّدت الدائرة التّمهيدية الأولى مقبولية الدّعوى أمام المحكمة الجنائية الدّولية، حيث رفضت بالأغلبية الطّعن المُقدَّم من هيئة الدّفاع عنه[4]. وتبقى قضية (**SaifAl-**

1– ليبيا، الحكم النّهائي للمحكمة الجنائية الدّولية بشأن نجل القذافي، مرجع سابق. ص.1.

2– Affaire Saif Al Islam Kadhafi : La chambre préliminaire I de la CPI publie une constatation de non respect par le gouvernement Libyen et saisit le conseil de sécurité de l'ONU, communiqué de presse, 10 décembre 2014, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr1074

3– الأمم المتّحدة: محاكمة سيف الإسلام القذافي غير نزيهة، محاكمة سيف الإسلام القذافي في الزّنتان، 21 فيفري 2017، على الموقع الالكتروني: http://www.arabic.art.com

4– Affaire Saif Al -Islam Gaddafi : La chambre préliminaire I confirme que l'affaire est recevable devant la CPI, communiqué de presse, 5 avril 2019, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=PR1446§In=fr

Islam)في مرحلة الفحص التمهيدي، في انتظار القبض عليه ونقله إلى المحكمة بغرض محاكمته[1].

كشفت المحكمة إلى جانب القضيّتين السّابقتين وبتاريخ 24 أفريل 2017، عن مذكّرة اعتقال منفصلة صدرت في 18 أفريل 2013 ضدّ رئيس جهاز الأمن الداخلي السّابق لدى معمر القذافي**(Al-TUHAMY MOHAMED KHALED)**، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب في ليبيا بين فيفري و أوت2011[2]. ولا يزال مكانه مجهولا، وقضيّته ما زالت في مرحلة الفحص التمهيدي، إلى غاية القبض عليه ونقله إلى مقّر المحكمة بغرض محاكمته.

كما أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية أيضا بتاريخ 15 أوت 2017 مذكّرة اعتقال بحقّ **(Mahmoud Mustapha Boussif Al-Werfeli)**، وهو قائد الصّاعقة الموالية للمشير خليفة "حفتر" في ليبيا. وتتّهم المحكمة **(Al-Werfeli)** بتنفيذ إعدامات ميدانية للمدنيين والمقاتلين المصابين بين عامي 2016 و2017. أصدرت المحكمة ضدّه مذكّرة توقيف بتهمة ارتكاب جرائم الحرب في إطار النّزاع المسلّح في ليبيا[3]، وقد أصدرت الدائرة التّمهيدية الأولى في المحكمة عليه أمرا ثانٍ بالقبض، تعديلا لأمر القبض الأوّل بإضافة تهمة جريمة الحرب المتمثّلة في القتل، وذلك بتاريخ 4 جويلية 2018[4]. ولا تزال القضيّة أيضا في مرحلة الفحص التمهيدي، في انتظار القبض على المتّهم أو تسليم نفسه طوعيا للمحكمة[1].

---

[1]– راجع للمزيد من التّفاصيل حول القضية الموقع الرّسمي للمحكمة الجنائية الدّولية :
http://www.icc-cpi.int

[2]– Le procureur C. Affaire le procureur C.Al-TUHAMY MOHAMED KHALED, N°ICC-01/11-01/13-1, la chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre d'Al-TUHAMY MOHAMED KHALED, 18 avril 2013, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2013-03122.PDF

[3]– في قضيّة المدّعي العام ضدّ محمود مصطفى بوسيف الورفلي، رقم (ICC-01/11-01/17)، الدائرة التّمهيدية الأولى، أمر بالقبض، 15 أوت 2017، ص ص.1–17، على الموقع الالكتروني:
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2017-05208.PDF

[4]– في قضيّة المدّعي العام ضدّ محمود مصطفى بوسيف الورفلي، رقم (ICC-01/11-01/17)، الدائرة التّمهيدية الأولى، أمر ثان بالقبض، 4 جويلية 2018، ص ص.1–19، على الموقع الالكتروني:

أصدرت المحكمة حتى الآن خمس مذكرات توقيف على ارتباط بملّف ليبيا، فيما يجرى التّحقيق في ثلاث قضايا فقط. وقد دعا المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدّولية بتاريخ 13 جوان 2017 إلى إلقاء القّبض على(**SaifAl-Islam**) و(**Al-TUHAMY KHALED**)، ونقلهما إلى المحكمة الجنائية الدّولية لغرض محاكمتهما [2].

نشير في الأخير أنّه رغم امتلاك المحكمة الجنائية الدّولية ولاية اتجاه الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، وجرائم الجرب، والجرائم الإبادة الجماعية، التي ارتكبت في ليبيا منذ 15 فيفري 2011، لا تزال قضايا المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدّولية مقتصرة على مسؤولي حكومة القذافي السّابقين. وقد أظهرت أبحاث "هيومن رايتس ووتش" في ليبيا منذ عام 2011 انتهاكات مستمرّة ومتوالية للقانون الدّولي، بما فيها الاعتقالات التّعسفية الجماعية الطّويلة الأجل، والتّعذيب، والتّشريد القسري، والقّتل غير المشروع. وبالنّظر إلى الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا والتّحديات التي تواجه السّلطات، تبقي ولاية المحكمة ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا[3].

يُعتبر النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في شأن المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية التطوّر الأخير الذي استقرّ عليه القضاء الدّولي الجنائي، واستقرّت عليه أحكام هذه المسؤولية الفردية وقواعد إعمالها. وتُعدّ أيضا –وبلا شك– التطوّر الأخير للقانون الدّولي الإنساني في مجال تنفيذه، بالمحاكمة عن القائم بانتهاك أحكامه، وتحميله المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال وقواعد تطبيق هذه المسؤولية. بيد أنّ الواقع العملي يبيّن بوضوح أنّ المحكمة تعاني من القصور من النّاحية العملية، الشّيء الذي يظهر جلّيا من خلال الاجتهادات القضائية للمحكمة.

---

http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018-03708.PDF

[1]– راجع في ذلك: الموقع الرّسمي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– القضايا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدّولية على الموقع الرّسمي لها.

[3]– "على ليبيا تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق.

منذ بدء ممارسة اختصاصها على انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وهي تتخبّط بمشاكل كثيرة وتواجه عقبات لا مثيل لها، جعلتها غير قادرة على تحقيق العدالة التي أُنْشِئت من أجل تحقيقيها، بترك الكّثير من المجرمين الدّوليين في حال فرار دون القّبض عليهم.

المبحث الثّاني

مدّى فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

لقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية حدثا تاريخيا هاما في تاريخ القضاء الجنائي الدّولي والقانون الدّولي الإنساني، تمّ من خلاله تعزيز الضّمانات اللاّزمة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدّولي الإنساني، من أجل التّصدي للانتهاكات الجسيمة لا سيما في إطار النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية. بيد أنّه رغم الآمال الكبيرة المعقودة التي كانت وما تزال تراود الكثير من المهتّمين بقضايا حقوق الإنسان، بعد إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، إلاّ أنّه سرعان ما ألقى الكثير من ظلال الشّك حول مدى الفعالية المتوقّعة لهذا النّظام الأساسي، كآلية قادرة فعلا على فرض الاحترام الواجب لقواعد القانون الدّولي الإنساني، إذ بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشائها أثبت الواقع العملي وجود العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها **(المطلب الأوّل)**. ممّا يُحتّم عليها تدارك الثّغرات والنّقائص التي تعتري نظامها الأساسي للحدّ من الإفلات من العقاب، وكذلك العمل على زيادة عالمية نطاقها من خلال حثّ الدّول على الانضمام إليها والتّعاون معها، لأنّ أمل البشرية أنْ تصبح هذه المحكمة درعا قويا تعمل على تحقيق العدالة، والتّصدى لمنتهكي

قواعد القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة الدّولية منها والدّاخلية **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل

تحدّيات المحكمة في مجابهة جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

يُمثّل إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية خطوة غير مسبوقة في التّاريخ الإنساني، من شأنها خلق سلطة قضائية دوليّة تختصّ بتأمين سيادة القانون الدّولي، وتطبيق أحكام القانون الدّولي الإنساني في كل أنواع النّزاعات المسلّحة، وذلك بملاحقة الجُناة وسدّ فجوة الإفلات من العقاب في النّزاعات المسلّحة. إلاّ أنّ هذه الآلية– وبالرّغم من إيجابياتها– فقد اعترتها الكّثير من السّلبيات أعاقت عملها وأثّرت في فعاليتها، سواء ما تعلّق منها بالطّبيعة التّوفيقية للمحكمة من خلال تحجيم سلطات المحكمة وتضييق نطاق اختصاصها، وصعوبة تنفيذ أوامر وأحكام المحكمة **(الفرع الأوّل)**، أو ما تعلّق منها بالمعوّقات الخارجية لعمل المحكمة، من خلال توضيح العلاقة بين اختصاص المحكمة ومبدأ السّيادة الدّاخلية، وافتقار النّظام القانوني الدّولي لآلية التّنفيذ الجبري، التي تتولي تنفيذ الأحكام القضائية الصّادرة منها في مواجهة منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة**(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

عوائق فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية المرتبطة بالنّظام الأساسي لها

تطرح الطّبيعة القانونية للمحكمة الجنائية الدّولية إشكالية مفادها عدم انصراف أحكامها إلى كلّ الدّول، رُغْمَ أنّ المادّة **4** من نظامها الأساسي قد نصّت صراحة على أنّ هذه المحكمة تتمتّع بالشّخصية القانونية الدّولية، ولها الأهلية القانونية لممارسة مهامها،

وتتمتّع تبعا لذلك بالعديد من الصّلاحيات التي تندرج في إطار اضطلاعها بهدفها الأساسي في المجتمع الدّولي، وهو قمع الجريمة الدّولية ومعاقبة مرتكبيها، على الرّغم من أنّ نصوص أخرى من نفس النّظام قد قلّلت من فاعلية المحكمة ومصداقيتها[1].

نتج عن الطّبيعة التّوفيقية للنّظام الأساسي للمحكمة وجود عدد من القيود والثّغرات التي من شأنها الحدّ من فعالية المحكمة، في مقدّمتها الدّور التّكميلي الممنوح للمحكمة الجنائية الدّائمة، الذي يجعل الدّول بامتيازاتها السّيادية، هي صاحبة الفصل الأوّل والاختصاص الأصيل في تبوّء القضاء والقيام بأعبائه[2].

نجد بالعودة إلى نصوص النّظام الأساسي المتمثّلة في ديباجة النّظام الأساسي وكذلك نصّ المادّة **17**، أنّ هناك اتجاها قوّيا وحاسما حاول فرض مسلّمة أكيدة، مضمونها أنّ المحكمة لا يمكن اللّجوء إليها –واقعيا– إلاّ في حالات استثنائية وبحسب الظّروف، كما أنّه في حالات كثيرة لا يُمكن اللّجوء إليها، وسيؤدّي ذلك إلى إفلات كثير المجرمين من العقاب، عندما لا تستطيع المحكمة إثبات أنّ دولة ما غير راغبة، أو غير قادرة في الاضطلاع بالتّحقيق أو المقاضاة، أو عندما تكون الجرائم المرتكبة متّصلة بجريمتي الإبادة أو العدوان مثلا، والتي عادة ما تُرْتكَب بواسطة أو بإيعاز من قِبَل السّلطات الرّسمية[3].

لم يعرّف النّظام الأساسي مبدأ التّكامل تعريفا محدّدا رغم كونه أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام المحكمة ككلّ، ولكنّه قد أشار إليه في الدّيباجة وفي المادّة الأولى منه، وهذا لإبراز أهميّة هذا المبدأ وتحديده تحديدا دقيقا [4]، بل ووضع معايير تستند إليها في ممارسة هذا المبدأ. وذهب الكثير إلى أنّ هذه المعايير فضفاضة ومرنة وغير مضبوطة،

1– **شعنبي فؤاد**، "المعوّقات والبدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم السّياسية والقانون، العدد 11، المجلّد 2، سبتمبر 2018، ص.125.

2– **عبد اللّطيف دحية**، "معوّقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مجلّة الحقيقة، العدد 37، أفريل 2016، ص.341.

3– نصّ المادّة 17 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

4– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق،ص. 348.

لأنّ المحكمة لها القدرة أنْ تطعن في سلامة الاختصاص القضائي الوطني للدّولة التي تُجري التّحقيق، أو كانت قد أجرته، وذلك بشتى الطّعون المفتعلة بدعوى أنّ هذا القضاء غير راغب أو غير قادر، وأنّه غير مستقلّ في أداء مهامه القضائية.

إنّ الواقع العملي وبالنّظر للظّروف الحالية وما يعيشه العالم، وتطبيق فكرة ازدواجية المعايير بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فإنّ هذه الفكرة سوف تطبّق على الدّول النّامية والّتي بدون شكّ، سوف تكون الضّحية الوحيدة من خلال تطبيق هذه المادّة، وهو ما سيؤدي إلى ظهور تنازع بين المحاكم الوطنية لهذه الدّول والمحكمة الجنائية الدّولية ويطغى على التّكامل المراد تحقيقه. وهو ما ينطبق مثلا على قضيّة "**سيف الإسلام القذافي**"، عندما طلبت المحكمة الجنائية الدّولية من ليبيا تسليمه لمحاكمته، وهذا بسبب انهيار النّظام القضائي اللّيبي وعدم قدرته على محاكمته، الشّيء الذي رفضته ليبيا بحجة أنّها تستطيع محاكمته محاكمة عادلة، وأنّ قضاءها قادر على تسيير مثل هذه المحاكمات.

نجد أيضا أنّه بالنّظر إلى بنود النّظام الأساسي للمحكمة عند هذه المسألة، وكما هو الحال عند مسائل أخرى مثل مسائل التّعاون وتقديم الأشخاص إلى المحكمة، ثمّ مسألة التّنفيذ..، وتحت وطأة مصالح السّيادات الوطنية، لم يكن هدفها –في الواقع– التّأكيد على أنّ المحاكم الوطنية هي صاحبة الأولوية المطلقة في مجال التّصدي للجرائم الدّولية فحسب، بل جعل دور المحكمة استثنائيا وفي أضيق الظّروف، لأنّه لا يمكن، بل من المستحيل أنْ تقبل الدّول، التي جعلت من المحكمة الجنائية مؤسّسة مكمّلة لإجراءات محاكمها الوطنية، لأنْ تُصبح تلك المحكمة هيئة عليا تحكم على نزاهة وفعالية هذه المحاكم، أو تتحوّل إلى غرفة استئناف لأجل ذلك[1].

لذا يمكن القوّل بأنّه بقدر ما يكون الاختصاص التّكميلي للمحكمة يتّفق مع مبدأ السّيادة والصّيغة التّوفيقية المنبثقة عنها، بقدر ما يكون عائقا تجاه قيام محكمة دوليّة عادلة

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوّقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدائمة"، المرجع السّابق، ص.341.

ومستقلّة ذات فعالية في مجال الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، إضافة إلى تغليب مصالح السّيادات الوطنية، خصوصا في ظلّ استمرار احتواء هذا النّظام على أكثر من نقاط ضعف كبيرة أخرى، ممّا سيؤدي في الأخير إلى التّهرب من العدالة الجنائية الدّولية[1].

حاول النّظام الأساسي تغليب الاعتبارات السّياسية عن الاعتبارات الإنسانية، وذلك من خلال اعترافه بالدّور المهمّ لمجلس الأمن في العلاقة بين الأمم المتّحدة والمحكمة الجنائية، في كلّ ما تعلّق بالسّلم والأمن الدّوليين، الأمر الذي تضمّنته المادّة **13** من هذا النّظام الأساسي للمحكمة[2]. فمن أكبر نقاط الضّعف التي جاءت في النّظام الأساسي، والتي من شأنها أنْ تحدّ من فعالية المحكمة الجنائية الدّولية، مَنْح النّظام الأساسي لمجلس الأمن الدّولي صلاحيات جدّ كبيرة، ليس فقط فيما يتعلّق بحقّ إحالة قضية إلى المحكمة بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة[3]، وإنّما كذلك بإعطائه الحقّ بالتّدخل لإرجاء التّحقيق، أو المقاضاة لمدّة اثني عشر شهرا قابلة للتّجديد الذي جاء في المادّة **16**[4]، والأمر هنا خطير، بقطع النّظر عن الإشكالات القانونية التي قد تثيرها تساؤلات عدّة. فلمّا نستحضر الطّبيعة السّياسية لمجلس الأمن وهيمنة الدّول العظمى عليه، يتأكّد أنّ

---

[1]– وهنا يمكن الاستشهاد بمثل ما يحدث في قضيّة ليبيا ومسألة مقبولية دعوى سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وأيضا ما يحدث في قضيّة السّودان (دارفور).

[2]– **بن بوعزيز آسيا**، "دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب"، مجلة الباحث للدّراسات الأكاديمية، العدد0، مارس 2014، ص.107.

[3]– وذلك بموجب نصّ المادّة 13 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[4]– حيث تنصّ المادّة 16 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية على ما يلي:" لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النّظام الأساسي لمدّة اثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمّنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطّلب بالشّروط ذاتها". ومن هذه الشّروط:

ـ أن تكون القضيّة موضوع الدّعوى معروضة على مجلس الأمن ليتّخذ في شأنها قراره،

ـ أن يقدّر المجلس أنّ هذه القضيّة ممّا يشكّل تهديدا للسّلم والأمن الدّوليين،

– أن يكون الطّلب الموجّه إلى المحكمة بعدم البدء أو إيقاف التّحقيق أو المقاضاة بمقتضى قرار من المجلس استنادا إلى أحكام الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، وذلك لمدّة اثنا عشر شهرا قابلة للتّجديد دون حدّ أقصى»

النّظام الأساسي لما أعطى لمجلس الأمن حقّ الإحالة بذريعة التّصرف لحفظ الأمن والسّلم الدّوليين، فإنّه قد أحدث في الواقع نظاما سياسيا عوض النّظام القضائي المتوخى[1].

الحقيقة أنّ السّلطات الممنوحة لمجلس الأمن، لا سيّما صلاحية منع المحكمة من البدء في التّحقيقات أو المتابعة، من شأنها فرض الرّقابة على مهامها وتضييق الخناق على وظائفها. ممّا يبرّر التّحدي الواضح لإرادة الدّول التي أنشأت هاته الهيئة القضائية، التي يؤمل فيها الحدّ من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني، ويجعل هذه الهيئة تابعة لمجلس الأمن بل للأعضاء الدّائمين في المجلس، رغم الاختلاف الواضح بين المحكمة التي وظيفتها إقامة العدالة في حين أنّ المجلس وظيفته إعادة السّلم والأمن الدّوليين، وهذا ما يبرّر مثلا معارضة روسيا والصّين لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة في حين أنّ مجلس الأمن قرّر بالإجماع إحالة الوضع في ليبيا[2]. وفي هذه الحالة يصبح مجلس الأمن الوسيلة القانونية الوحيدة التي يمكن استغلالها لتعطيل عمل المحكمة، وهذا يعني منح السّياسة أولوية على العدالة، الشّيء الذي يحدّ من فعالية المحكمة كآلية لضمان الحماية الجنائية الدّولية لحقوق الإنسان والقانون الدّولي الإنساني[3].

بالتّالي من البديهي القول أنّ مجلس الأمن، الّذي هو تجمّع سياسي بامتياز، يستحيل عليه عمليا إحالة مجرمين من جنسية إحدى الدّول العظمى، أو من جنسية دولة موالية لها

---

[1]– عدم توضيح المادّة 16 التّاريخ الذي تبدأ منه احتساب مدّة 12 شهرا، وعدم تحديد عدد المرّات التي يتّم فيها تجديد طلب التّعليق بشلّ عمل المحكمة، إذ تؤدي طلبات التّجديد المستمرّة إلى مزيد من الإعفاءات عن الجرائم المرتكبة، ممّا يعني إفلات المجرمين من العدالة الدّولية، الأمر الذي يجعل الجهاز القضائي تحت تبعية وضياع آثار الجريمة وفقدان الشّهود وإحجامهم عن الإدلاء بشهاداتهم ممّا يؤثّر على سير التّحقيقات، ما يشكّل عائقا في تعزيز مبدأ الإفلات من العقاب. **بن بوعزيز آسيا**، "دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب"، مرجع سابق، ص.107.

[2]- **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Editions Commission Justice et Paix francophone de Belgique, Fédération Wallonie- Bruxelles, Belgique, 2018, P.40.

[3]- **EKE René**, La cour pénale internationale aujourd'hui, In **NEGRUS Alexandre (dir) et autres**, La Cour Pénale Internationale, Quel bilan et quel avenir ?, rapport d'analyse et de recommandation, Ambassadeurs de la Jeunesse, Décembre 2018, P.35.

وتحظى بحمايتها، على المحكمة الجنائية الدّولية[1]. وهذا ما يعكسه واقع تطبيقات المحكمة منذ إنشائها، إذ أصبحت هذه الأخيرة محكمة إفريقية بالدّرجة الأولى، تستهدف قادّة إفريقيا بشكل حصري دون غيرهم رغم الجرائم العديدة المرتكبة في مناطق عديدة أخرى في أنحاء المعمورة، وهو ما يمثّل –ولو ظاهريا– عنصرية المحكمة في مواجهة إفريقيا والانحياز إلى جهة الدّول العظمى.

لم يخلو النّظام الأساسي أيضا فيما يتعلّق بالاختصاص الموضوعي للمحكمة، من الثّغرات التي قد تشكّل عقبة في فاعلية عمل المحكمة في تحقيق العدالة الجنائية الدّولية، فإنّه بالرّغم من أنّه قد نصّ على مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، فإنّ أهّم هذه المعوّقات يمكن إبرازها في اقتصار النّظام الأساسي على عدد معيّن ومحدود من الجرائم. فمن خلال استقراء نصّ المادّة **5** من النّظام الأساسي، وتحت مبرر تشجيع أكبر عدد ممكن من الدّول على قبول اختصاص المحكمة، وتجنّبا لإثقال كاهل المحكمة بقضايا يمكن أنْ تعالجها المحاكم الوطنية، فقد اختصّت المحكمة بعدد محدود من الجرائم الدّولية الخطيرة وتمّ استبعاد العديد منها، والتي تنطبق عليها معايير الإدماج باعتبارها جرائم بمقتضى قاعدة من قواعد القانون الدّولي العرفي، يقبلها المجتمع الدّولي ككّل ويسلّم بأنّها أساسية إلى درجة أنّ اقترافها يرّتب المسؤولية الجنائية الفردية، كجرائم الإرهاب، الاتّجار غير المشروع بالمخدّرات[2]، جرائم التّعذيب، وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، وكذلك تجريم استخدام الأسلحة النّووية والبيولوجية، وترك أمر المعاقبة عليها للقضاء الوطني.

---

[1]– **خماسي هند**، المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء اتفاقية روما، السّياسة والعلاقات الدّولية، الحوار المتمدّن، 2 جويلية 2015، ص. 24.

[2]- **LALY- CHEVALIER Caroline**, "Article 5- Crimes relevant de la compétence de la cour", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012, P.1.

على هذا الأساس، تمّ قصر تدخّل المحكمة في الحالات الأكثر استثنائية باعتبارها مكمّلة لإجراءات القضاء الوطني، ولم يتّم إعطاء المحكمة حقّ المعاقبة على هذه الجرائم حتى في الحالات الاستثنائية[1].

احتوى النّظام الأساسي أيضا أهّم الثّغرات والعوائق وهي تقييد اختصاص المحكمة بالنّسبة لجرائم الحرب، وتمكين الدّول من رفض اختصاص المحكمة فيما يتعلّق بهذه الجرائم. فالملاحظ أنّه بالرّغم من إدراج المادّة **8** من نظام روما الأساسي مجموعة من الجرائم التي تُرتكب أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، كالتّجنيد الإجباري أو الطّوعي للأطفال دون الخامسة عشر سنة، والهجمات ضدّ الأعيان الثّقافية التي لم تكن مجرّمة من قبل، إلاّ أنّ المؤسف هو عدم تجريم تعمّد تجويع السّكان كأسلوب من أساليب الحرب، بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقاء السّكان المدنيين، بالرّغم ممّا تقوم به الحكومات من تطويق للمناطق التي تسيطر عليها القوات المنشقّة، رغم احتوائها لعدد كبير من المدنيين الذين وقعوا ضحيّة الخوف والإكراه من قِبَل هذه الجماعات، فضلا عن توجيه الهجمات ضدّ الأشغال الهندسية والمنشآت التي تحوي مواد خطيرة، وكذا تسبيب أضرار واسعة النّطاق وطويلة الأمد تضرّ بالبيئة الطّبيعية.

إنّ أهّم المشكلات التي تواجه المجتمع الدّولي حاليا في تطوير مفهوم جرائم الحرب، نجد قضيّة تطبيق القواعد الدّولية المنظّمة للنّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وهي قضيّة شائكة دوليا، لذلك فهي تثير خلافات كثيرة بين الحكومات، أدّت إلى غموض عدد كبير من النّصوص المتعلّقة بمفاهيم جرائم الحرب وأركانها[2]. وما تجدر الإشارة إليه هو أنّه بالرّغم ممّا ذكرت المادّة **8** من صور جرائم الحرب، إلاّ أنّها استثنت مسألة تجريم استخدام أسلحة التّدمير الشّامل، ومن بينها عدم استعمال الأسلحة الذّرية والأسلحة البيولوجية والكيمائية.

---

[1]– **عبد اللّطيف دحية**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.344.

[2]– **ولد يوسف مولود**، "حق المجتمع الدّولي في العقاب عن الجرائم الدّولية على ضوء النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مجلة المشكاة، العدد 04، 2017، ص.275.

لكن المؤسف له حقّا ما ورد في المادّة **124**، التي تمّ من خلالها إعطاء الدّول الأطراف الحقّ في أنْ تُعلّق عدم قبولها اختصاص المحكمة لمدّة سبع سنوات من بدء سريان هذا النّظام، وذلك فيما يتعلّق بقائمة الجرائم الواردة في المادّة **8**، عندما يكون هناك ادّعاء بارتكاب هذه الجرائم فوق تراب هذه الدّول من قِبَل مواطنيها[1]. ويمثّل هذا الحكم حكما انتقاليا خطيرا من حيث آثاره وطول المدّة التي تضمنّتها المادّة، وهذا يمثّل بحقّ تناقضا واضحا مع قواعد القانون الدّولي، وتراجعا عمّا كانت قد قرّرته المادّة **12** من النّظام الأساسي، عندما قرّرت أنّ أيّ دولة طرف في هذا النّظام تكون بذلك قد قبلت اختصاص المحكمة، كما أنّه قد يعني علاوة على ذلك، تمكين مرتكبي هذه الجرائم من الإفلات من العقاب، والتّرخيص الضّمني بارتكابها دون أيّة متابعة. فهذه الثّغرة التي يعاني منها النّظام الأساسي تعدّ تناقضا واضحا مع قواعد القانون الدّولي الإنساني، وتمكّن مجرمي الجرائم الدّولية من الإفلات من العقاب[2].

يكمن الهدف من إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية في معاقبة مرتكبي الجرائم الدّولية التي وصفت بالخطيرة، والتي هزّت كيان المجتمع الدّولي، لكنّ ذلك لا نجد له أثرا في النّظام الأساسي الذي اقتصر على الجرائم المرتكبة بعد نفاذه، تطبيقا لمبدأ عدم تطبيق القانون بأثر رجعي، حيث جاء النّظام الأساسي للمحكمة متبنّيا صراحة مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي في الفقرة **1** من المادّة **11**[3]. وقد ذهب البعض إلى أنّ النصّ على هذا المبدأ جاء بصورة سلبية، وأضفى طابعا سلبيا على عمل المحكمة ويحدّ من اختصاصها، كما يؤدي إلى إفلات الجُناة من قبضة العدالة الجنائية الدّولية، ما يحدّ أيضا من فاعلية المحكمة في القضاء على ظاهرة اللّاعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

---

[1]- **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Op.cit., P.39.

[2]– **بن بوعزيز آسيا**، دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب، مرجع سابق، ص.105.

[3]- **CAZALA Julien**, "Article 11- compétence ratione temporis", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012, P.1.

كما أثارت مسألة الاختصاص الزّمني للمحكمة التّساؤلات حول الجرائم المستمرّة، كما في جريمة السّجن أو جريمة الإخفاء القسري للأشخاص. فهذا النّوع من الجرائم يتطلّب نشاطا من الجاني قد يستغرق زمنا طويلا لتنفيذ جريمته، كذلك الحال بالنّسبة إلى الجرائم المتراخية النّتيجة التي تظهر نتائجها بعد مرور فترة زمنية طويلة، أو تبقى هذه النّتائج تؤثّر على البيئة التي يعيش فيها الأفراد كما في حالة استخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية، إذ تستغرق هذه الأسلحة فترة طويلة حتى تظهر نتائجها، والنّظام الأساسي لم يتطرّق إلى أيّ من هذه الجرائم[1].

لكنّ ولاعتبارات سياسية، وحتى يقبل أكبر عدد من الدّول باختصاص المحكمة، تمّ قصر اختصاص المحكمة على الجرائم المرتكبة بعد نفاذها، أيْ أنّ اختصاصها اختصاص مستقبلي فقط، علما بأنّه من النّاحية المنطقية ومنطق العدالة نفسها ومبادئ القانون الدّولي، أنّ الجرائم ضدّ البشرية لا يمكن أنْ تتقادم، خاصّة تلك التي اِرْتُكبت في وقت قريب وبقي مرتكبوها بمنأى عن المساءلة والعقاب إلى حدّ الآن[2]. فهذا المبدأ يعدّ عقبة في تعزيز مبدأ الإفلات من العقاب، إذ يسمح لكلّ من ارتكب جريمة قبل دخول هذه الهيئة حيّز النّفاذ الإفلات من العقاب اعتمادا على هذه المادّة، والأمر سيان بالنّسبة للمادّة **1/24** من نفس المادّة التي تشير إلى أنّ قاعدة التّجريم تسري بأثر فوري لا بأثر رجعي [3].

يتوقف نجاح المحكمة الجنائية الدّولية كآلية قضائية، وتأدية مهامها في تحقيق العدالة على المستوى الدّولي في جانب كبير منه على تعاون الدّول الأطراف معها، خاصّة تعاونها في تنفيذ قرارات المحكمة وأحكامها. يعدّ مبدأ التّعاون الدّولي من القواعد الدّولية التي تأصلّت في العمل بحكم أنّها تعمل على حماية الدّول والأفراد، وكذا متابعة المجرمين أينما كانوا في

1- **ياسر محمد عبد الله**، معوّقات تحقيق العدالة الجنائية الدّولية أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مجلة كليّة القانون للعلوم القانونية والسّياسة، جامعة كركوك،ص. 260.

2- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.345.

3- المادّة 24 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

أقاليم الدّول المختلفة. ويتمثّل التّعاون الدّولي مع المحكمة الجنائية الدّولية في مساعدتها في جميع مراحل الدّعوى، بدءً من التّبليغ إلى غاية صدور حكم نهائي، وذلك من خلال التّعاون فيما يخصّ التّحقيقات التي تجريها في مجال الحصول على الأدّلة والشّهود، والعمل على سماعهم لدى المحكمة. وللمحكمة أنْ تطلب التّعاون من الدّول الأطراف من خلال القنوات الدّبلوماسية، أو عن طريق المنظّمة الدّولية للشّرطة أو أيّة منظّمة إقليمية، أو أيّة قناة أخرى تحدّدها كل دولة عند التّصديق أو الانضمام، أمّا بالنّسبة للدّول غير الأطراف، فللمحكمة أنْ تطلب تعاونا نهائيا بناءً على اتّفاق خاص مع هذه الدّولة، وفي حالة عدم امتثال هذه الدّولة للتّعاون للمحكمة أنْ تتّخذ القرار المناسب بهذا الشّأن[1].

يرتبط أداء المحكمة لعملها بصورة أساسية بمسألتين، هما إيجاد آلية مناسبة تُمكّن المحكمة من الشّروع في ممارسة اختصاصاتها كما هي محدّدة في النّظام الأساسي للمحكمة، وتدفع الدّول في الوقت نفسه إلى قبول المساهمة في إنجاح عمل هذه المؤسّسة الدّولية حديثة النّشأة، وكذا توفير آلية قادرة على تجسيد عمل المحكمة واقعيا، والسّهر على تنفيذ ما قد يصدر عنها من قرارات وأحكام[2].

لا تملك المحكمة بحكم طبيعتها التّوفيقية أيّة إمكانيات لتعقّب المتّهمين وإلقاء القّبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة، ووسيلتها المثلى نحو تحقيق ذلك يكمن في التّعاون الكامل من قِبَل الدّول[3]. فالآلية الوحيدة التي يوفرّها النّظام القانوني الدّولي بهذا الخصوص، هي آلية التّعاون الدّولي في مجال تعقّب واعتقال وتسليم مرتكبي الجرائم الدّولية، والاستجابة لطلبات المساعدة القضائية الدّولية بموجب المعاهدة النّموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة **117/45**. لكنّ في الوقت الذي يتّم التّشديد فيه على

---

[1]– **بن بوعزيز آسيا**، دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب، مرجع سابق، ص. 104–105.

[2]– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص. 362–363.

[3]- **CIAMPI Annalisa**, "Article 87- Demande de coopération: propositions générales", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012, P.1.

أنّه لا يمكن تصوّر أنْ تسير الإجراءات العملية بدون تعاون ملائم من جانب الدّول المعنية، لم يُرتّب النّظام الأساسي أيّ نتيجة على مخالفة الدّول للالتزام التّام بالتّعاون مع المحكمة، بل جاءت المواد المتّصلة بهذا الخصوص أشبه ما تكون بمناشدة الدّول بالتّعامل مع المحكمة. علاوة على ذلك فإنّ للدّول المعنية السّلطة التّقديرية المطلقة في التّقرير متى يجب عليها الامتثال لطلبات التّعاون المقدّمة من المحكمة، فلها أنْ تُؤجّل تنفيذ الطّلبات عندما يتعلّق الأمر بتحقيقٍ جارٍ أو مقاضاة جارية، وكذلك عندما يتعلّق الأمر بالطّعن في مقبولية الدّعوى، كما لها الحق في أنْ ترفض طلب التّعاون والمساعدة المرسلة إليها[1].

لم يرتّب النظام الأساسي أيّة إجراءات تدفع الدّول لتلبية طلبات المحكمة والتّعاون معها، ويظهر ذلك جليّا من خلال الممارسات العملية التي باشرتها المحكمة، إذ أنّه لم يُسْتجاب لأغلب طلبات القّبض أو المساعدة، سواء القضايا التي باشرتها المحكمة جراء إحالة من دولة طرف، أو التي أحالها مجلس الأمن[2]خاصّة، فمثلا رفضت السّودان أيّ صورة للتّعاون مع المحكمة من أجل تسليم "عمر البشير" إلى المحكمة، ومقاضاته على ارتكابه انتهاكات لقواعد القانون الدّولي الإنساني، اثر النّزاع الدّاخلي الذي شهدته منطقة دارفور.

فلن يكون بوسع المحكمة، في كلّ أحوال الامتناع وعدم الامتثال لطلبات التّعاون والمساعدة، ممارسة أيّة ضغوطات فعليّة إزاء الدّول الرّافضة للتّعاون، سوى ما تطرّقت إليه المادّة **87** في فقرتها الأخيرة من النّظام الأساسي، بأنْ تتّخذ قرارا تُحيله إلى جمعية الدّول الأطراف، أو مجلس الأمن الدّولي إذا كان هو الذي أحال المسألة إلى المحكمة. ومع ذلك فإنّ هذا الاستثناء لم يُشر إلى أيّة تدابير تدفع الدّول إلى الامتثال لطلبات التّعاون المقدّمة

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.348–349.

[2]– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.369.

من المحكمة[1]، وكان التّصدي لتقرير أيّ التزام قانوني بذلك أمرا يتعارض مع طبيعة المحكمة المقترحة. بالتّالي ستبقى الدّول تستأثر بالبتّ في مدى وجوب التزامها بالتّعاون مع المحكمة، وهذا يجعل من آلية التّعاون والمساعدة القضائية التي يتوقّف عليها بالضّرورة عمل المحكمة الجنائية الدّولية كآلية، ذات مردودية ضعيفة[2].

يعدّ المعيار الأساسي لقياس فعالية أيّ محكمة هو تنفيذ الأحكام الصّادرة عنها في كلّ محاكمة، ويصدق هذا القّول بصفة خاصّة في حالة المحكمة الجنائية الدّولية، التي ليس لها بحكم طبيعتها جهاز تنفيذ الأحكام الصّادرة عنها. فلم يتضمّن النّظام الأساسي للمحكمة أيّة إشارة إلى التزام الدّول الأطراف بالاعتراف بأحكام المحكمة وتنفيذها، وكلّ ما ورد حول هذا الموضوع هو التّحدث عن دور الدّول في تنفيذ أحكام السّجن، ذلك الدّور المرهون بموافقة ورفض الدّول ذاتها، والتي ستقوم المحكمة باختيارها من قائمة الدّول التي أبدت للمحكمة قبولها للأشخاص المحكوم عليهم، وفق الشّروط التي نصّت عليها الفقرة **2** من المادّة **103** من النّظام الأساسي[3].

لكن احتمال عدم تعيين أيّة دولة يبقى واردا، وذلك عندما تكون الدّولة غير راغبة في وضع سجونها تحت تصرّف المحكمة، أو في حالة ما تكون المحكمة قد قرّرت عدم التّنفيذ في أيّ من الدّول الرّاغبة بذلك. وفي هذه الحالة يجب اللّجوء إلى الحلّ التّكميلي، الذي

1- **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Op.cit., P.28.

2- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.349-350.

3- تتمثّل هذه الشّروط في: أ ـ مبدأ وجوب تقاسم الدّول الأطراف مسؤولية تنفيذ أحكام السّجن، وفقا لمبادئ التّوزيع العادل، على النّحو المنصوص عليه في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

ب ـ تطبيق المعايير السّارية على معاملة السّجناء، والمقرّرة بمعاهدة دوليّة مقبولة على نطاق واسع.

ج ـ آراء الشّخص المحكوم عليه.

د ـ جنسية الشّخص المحكوم عليه.

هـ ـ أيّة عوامل أخرى تتعلّق بظروف الجريمة، أو الشّخص المحكوم عليه، أو التّنفيذ الفعلي للحكم حيثما يكون مناسبا لدى تعيين دولة التّنفيذ. راجع نص المادّة 103 الفقرة 2 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

بموجبه يتّم تنفيذ العقوبة في سجن الدّولة المضيفة، وفقا للشّروط المنصوص عليها في اتفاقية المقّر المشار إليها في المادّة **3** من النّظام الأساسي[1].

عليه فإذا كانت التّرتيبات التي جاء بها النّظام الأساسي بخصوص تعاون الدّول مع المحكمة، قد جعل أصل قيام المحكمة بإجراء محاكمات جنائية دوليّة أمرا محدودا، فإنّ إمكانية تنفيذ ما قد يصدر عن المحكمة من أوامر وأحكام وعقوبات تبدو أكثر محدودية في أفضل الظّروف[2].

الفرع الثّاني

عوائق فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية المرتبطة بطبيعة النّظام القانوني الدّولي

تعدّ المحكمة الجنائية الدّولية خطوة متقدّمة في سبيل حماية النّظام القانوني الدّولي، عبر إثارة المسؤولية الجنائية الشّخصية ضدّ مرتكبي المخالفة الجسيمة لمبادئه وأحكامه، وإنْ كانت قد عكست تخلّف أساليب النّظام القانوني الدّولي في معالجة الفوضى والعنف المسلّح[3].

إنّ ما حدث أثناء مؤتمر روما من نقاشات وخلافات، كان سببها التّعارض بين الاعتبارات السّياسية وتطبيق قواعد القانون الجنائي الدّولي، وهذا ما انعكس سلبا سواء أثناء صياغة النّظام الأساسي للمحكمة، أو بعد ذلك عند بدء ممارسة المحكمة لاختصاصاتها التي باتت رهنا لإرادة الدّول، ممّا يقلّل بدرجة كبيرة من فعالية المحكمة. حيث يظهر بشكل جلي افتقارها، وحاجتها لجهاز لديه القدرة والصّلاحية لإلقاء القّبض على المتّهم بارتكاب جريمة دولية وإحالته للمحاكمة، بالإضافة إلى كفالة تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحكمة[4].

1- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.350.

2- **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.371.

3- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.351.

4- **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.371-372.

ممّا لا شكّ فيه أنّ فكرة السّيادة ومصالح الدّول الكبرى، ما زالت تتعارض مع وجود قضاء جنائي دولي دائم، بل تمثّل عائقا رئيسيا أمام نشاطها، وتحقيق فعاليتها كآلية قضائية دولية. ولمّا كان إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية يعني وجود سلطة قضائية دوليّة أعلى مكانة من السّيادة الوطنية، فقد خشيت العديد من الدّول أنْ تنتزع منها تلك المحكمة سيادتها الوطنية.

مازالت الدّول–واستنادا إلى مبدأ السّيادة– هي التي تستأثر في حدود تعاونها مع المحكمة، وبالتّالي ستظلّ تتّخذ من المبدأ ذريعة للتّهرب من التزاماتها بموجب القانون الدّولي. بالإضافة إلى أنّه لا يوجد دولة على الإطلاق –حاليا– يمكن أنْ تنظر للمحكمة الجنائية الدّولية باعتبارها امتدادا لمحاكمها الوطنية، بل يتوقّف عمل المحكمة على إرادتها وفقا لآلية التّعاون الدّولي والمساعدة القضائية الدّولية. وانطلاقا من الارتباط الوثيق بين الاختصاص الجنائي الوطني ومبدأ ممارسة الدّول لسيادتها المستقّلة، لم توافق على إنشاء المحكمة إلّا بعد أنْ قيّدتها بمجموعة من الشّروط[1].

ممّا يجمع عليه غالبية دول العالم ويؤكّد عليه الواقع الذي نعيشه اليوم في المجتمع الدّولي، أنّ الدول الكبرى تهيمن على مقاليد الأمور في العالم، وتتدخّل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قرارات المنظمات الدّولية وعلى رأس هذه الدّول الولايات المتّحدة الأمريكية، وتتدخّل كذلك في تسيير السّياسات الدّاخلية للدّول الأخرى خاصّة دول العالم الثّالث، والدّول التي لا تسير في ركابها، ولا شكّ أنّ هذا يمثّل انتكاسة لما وصل إليه المجتمع الدّولي من تقدّم في مجال القانون الدّولي.

بخصوص القضاء الدّولي الجنائي الحديث، ليست هذه الدّول مستعدّة لأنْ تؤيّد مثل هذا القضاء، إنْ طُبِّق بالفعل ستكون في قفص الاتّهام. كما أنّ رؤساء هذه الدّول غير مستعدّين إطلاقا لقبول هذه الفكرة، ما دام مثولهم أمام هذا القضاء أمرا واردا، وإدانتهم ليست

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.352–353.

بالبعيدة إزاء ما ينتهكون من أحكام القانون الدّولي بصفّة عامة، لا سيما وأنّ هذا القضاء ليس فيه حصانة لكبار موظفي هذه الدّول ما داموا مجرمين، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الأمر يعدّ أهّم عائق يواجه عمل المحكمة، ويحدّ من فعاليتها[1].

لم تكتف بعض الدّول وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية من معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، وإنّما أثّرت بشكل كبير في صياغة نظامها الأساسي، واستطاعت إدخال بعض الأحكام التي تساعد –فيما بعد– على ضمان الحصانة والإفلات لمواطنيها من عدالة هذه المحكمة، خاصّة ما تمّ إدراجه في المادّة **98**، ومن خلال السّلطات الممنوحة لمجلس الأمن المادّتين **13** و**16**[2]. وبهذا تسعى أمريكا إلى إيجاد محكمة جنائية خاضعة لمجلس الأمن الدّولي، ولإرادتها هي كعضو فاعل ومؤثّر فيه، وهذه المطالب تتعارض مع فكرة استقلالية وعدالة المحكمة، لأنّه محكمة كهذه يمكن أنْ تفرض قضائها على أفراد دول ضعيفة فقط، فيكون هذا بمثابة عفو عام ودائم تحصل عليه الدّول القويّة وأفرادها[3].

على الرّغم من أنّ المحكمة الجنائية الدّولية أضحت واقعا لا مفرّ منه من الإقرار بوجوده، إلاّ أنّها مازالت تتعرّض للانتقادات والإنكار من جانب عدد من الدّول، وعلى رأسها

1– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.353–354.

2– لقد باشرت الولايات المتّحدة الأمريكية حملة عالمية ضدّ المحكمة لتقويض قدراتها على ممارسة ولايتها إذ أنّها هدّدت مجلس الأمن بسحب بعثاتها التي تعمل في مجال حفظ السّلام، في حالة عدم إعطائهم حصانة كاملة، وذلك أثناء مناقشة تجديد مهمّة قوات حفظ السّلام في البوسنة عام 2002 نتج عنه إصدار القرار رقم 1422 بتاريخ 12 جويلية 2002 الذي لبى المطالب الأمريكية. وبعد سنة من إصدار مجلس الأمن لهذا القرار تمكنّت الولايات المتّحدة الأمريكية من تجديد القرار السّابق بسنة واحدة أخرى رغم المعارضة الشّديدة، حيث صدر القرار1487 في 12 جوان 2003 مستندا إلى الفقرة 2 من القرار السّابق، التي تجيز طلب تمديد الحصانة من المتابعة أمام المحكمة الجنائية الدّولية لمدّة 12 شهرا بالنّسبة للمسؤولين والموظفين من مواطني الدّول غير الأطراف في النّظام الأساسي للمحكمة، المشاركين في العمليات التي تنشئها الأمم المتّحدة أو تأذن بها، وهذا ما تبناه أيضا المجلس في قراره رقم 1923 الخاص بقضية دارفور. ومن جهة أخرى عقدت الو.م .أ عددا من الاتّفاقيات الثّنائية التي تهدف إلى عدم تسليم مواطنيها إلى المحكمة الجنائية الدّولية، مستندة في ذلك إلى المادّة 98 من النّظام الأساسي وخاصة الفقرة 2 منها.

3- **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Op.cit., P.40.

الولايات المتّحدة، والتي لم تكتف فقط بالانعزال عن المحكمة وعدم الالتزام بنظامها الأساسي، بل أصبحت تحاربها وتسعى للتّقليل من فعاليتها وتهميش دورها.

أضف إلى ذلك أنّه مازال العديد من الدّول، ولا سيما العربية، تَتَرَيّب من التّصديق على النّظام الأساسي للمحكمة أو الانضمام إليه، إذ أنّ مصالح الدّول تكمن في وجود قضاء دولي جنائي عادل يحمي حقوق الإنسان المنتهكة، ولن يتأتى ذلك إلّا ببذل الجهود لإزالة المعوّقات أمام هذه المؤسّسة لتكون أداة فعّالة لتحقيق العدالة. وقد غاب عن أذهان المسؤولين في هذه الدّول، والتي تخاف من تدخّل المحكمة في الشّؤون الدّاخلية، أنّ بإمكان مجلس الأمن، في حالة ما يقرّر بأنّه يوجد انتهاك لحقوق الإنسان في دولة ما، أنْ يُشكّل محكمة خاصّة أو إحالة تلك القضيّة إلى المحكمة نفسها، حتى ولو كانت الدّولة المعنية غير عضو فيها، ومثال "دارفور" عنا غير بعيد[1].

لا يمكن تطبيق انعقاد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدّولية، وتفعيل مبدأ التّكامل بين اختصاص هذه المحكمة والمحاكم الوطنية –عمليا– إلاّ بتعاون الدّول الأعضاء في المجتمع الدّولي، سواء كانت هذه الدّول أعضاءً في منظّمة الأمم المتّحدة أم غير أعضاء، مع المحكمة الجنائية الدّولية لممارسة اختصاص هذه المحكمة إلى أقصى مدى. فتعتبر آلية تعاون الدّول مع المحكمة الجنائية الدّولية عنصرا أساسيا في تحديد مكانة هذه الأخيرة في المجتمع الدّولي، إذ يدعو نظامها الأساسي الدّول للتّعاون معها، وتلبية كلّ أمر يصدر من إحدى دوائر المحكمة، مثل طلب البّحث عن الأشخاص وتحديد هويتهم[2].

يلزم النّظام الأساسي للمحكمة الدّول الأطراف بالتّعاون مع المحكمة وتقديم المساعدة، إذ تنصّ المادّة **68** منه على أنْ تتعاون الدّول الأطراف، وفقا لأحكام هذا النّظام الأساسي،

---

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.355–356.

[2]– **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم، تخصصّ القانون، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ماي 2012، ص.133.

تعاونا تاما مع المحكمة فيما تجريه في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم، والمقاضاة عليها. وعليه فواجب التّعاون مع المحكمة هو واجب عام، قد ينصرف أو ينطبق على جميع الهيئات القضائية الوطنية المختّصة، سواء كانت مدنية أو عسكرية[1].

كما تقضي المادّة **87** الفقرة **7** من النّظام على أنّه: " **في حالة عدم امتثال دولة طرف لطلب تعاون مقدّم من المحكمة بما يتنافى وأحكام هذا النّظام الأساسي ويحول دون ممارسة المحكمة وظائفها وسلطاتها بموجب هذا النّظام، يجوز للمحكمة أنْ تتّخذ قرارا بهذا المعنى وأن تحيل المسألة إلى جمعية الدّول الأطراف أو إلى مجلس الأمن إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة إلى المحكمة**"[2].

من ثمّ تمنح هذه المادّة المحكمة الجنائية الدّولية سلطة اتخاذ قرار بإحالة المسألة إلى جمعية الدّول الأطراف في النّظام الأساسي لهذه المحكمة، عندما تحجم دولة طرف في التّعاون مع هذه المحكمة في قضيّة تدخل ضمن اختصاصها، وإمّا إلى مجلس الأمن الدّولي إذا كان هذا المجلس قد أحال هذه المسألة إلى المحكمة من قَبْل[3].

لا توجد إذن في حالة عدم القيام بذلك أيّ عقوبة يمكن أنْ تطال تلك الدّولة، لأنّه ليس بمقدور المحكمة إلاّ إحالة الأمر إلى الجمعية الدّول الأطراف التي باستطاعتها فرض أيّ عقوبة ردعية، على أساس أنّ النّظام الأساسي لم ينصّ على أيّة عقوبة في هذا الخصوص. أمّا في حال ما إذا كان مجلس الأمن هو الذي أحال القضيّة إلى المحكمة، فإنّه يستطيع بما خوّله ميثاق الأمم المتّحدة، وخاصّة المادّة **42** منه أنْ يتّخذ عقوبة ردعية، لكنّ الأمر تحكمه ازدواجية في التّعامل، حيث تخضع قرارات مجلس الأمن إلى الانتقائية. فكل دولة دائمة أو دولة قريبة منها، أو منحازة لها، تستفيد من امتيازات عدم متابعة مسؤوليها في

---

[1]– نص المادّة 86 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[2]– نص المادّة 87 الفقرة 7 من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

[3]– **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، المرجع السّابق، ص.136.

حال ارتكاب جرائم دولية، بخلاف الدّول الأخرى التي لا تتمتّع بذلك، فيمكن أنْ تتّخذ ضدّها عقوبات، أو تشكّل لها محاكم خاصّة، أو يُحال مسؤوليها إلى المحكمة الجنائية الدّولية.

يدخل هذا التّعامل في إطار الاعتبارات السّياسية التي تعرقل عمل المحكمة، إضافة إلى ما أوردته المادّة **93** في فقرتيها الأولى والرّابعة من النّظام الأساسي للمحكمة، حيث تشير الفقرة الأولى إلى أنّه يمكن للدّولة أنْ ترفض طلب التّعاون مع المحكمة في حالة إذا كان قانونها الوطني يمنع ذلك، كما أنّها تستطيع الامتناع عن تقديم أيّة مساعدة، أو القيام بأيّ تعاون بحجّة أنّ المعلومات أو المستندات المطلوبة تمسّ بأمنها الوطني، بالتّالي فالدّولة باستخدامها لهذه الاستثناءات يمكن لها استغلال ذلك وتحقيق الإفلات من العقاب[1].

هذا في حالة دولة طرف، فما بال الحال بدولة غير طرف. تختلف الأحكام التي تحثّ على واجب التّعاون في نظام روما الأساسي بالنّسبة للدّول غير الأطراف، حيث لا يوجد شرط عام صريح في النّظام الأساسي يلزمها بالتّعاون، ومع ذلك فإنّ المادّة **87** الفقرة **5** تخوّل للمحكمة الجنائية الدّولية دعوة أيّة دولة لم تصادق على النّظام الأساسي، إلى تقديم المساعدة على أساس اتفاق مخصّص، وإذا تمّ مثل هذا الاتّفاق فإنّه لا بدّ للدّولة أنْ تتوافق مع طلبات المساعدة والتّعاون. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان مجلس الأمن للأمم المتّحدة قد أحال حالة تهدّد السّلم والأمن الدّوليين للمحكمة الجنائية الدّولية، فيجوز له استخدام سلطاته بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة، لضمان تعاون الدّول غير الأطراف وامتثالها لطلبات المحكمة الجنائية الدّولية[2].

من ثمّ يجوز للمحكمة في حالة امتناع دولة غير طرف في هذا النّظام الأساسي، عقدت ترتيبا خاصا أو اتّفاقا مع المحكمة على التّعاون بخصوص الطّلبات المقدّمة بمقتضى ترتيب أو اتفاق من هذا القبيل، أنْ تخطر بذلك جمعية الدّول الأطراف، أو مجلس الأمن إذا

---

[1]– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق،ص.376–377.

[2]– **مقراني ريمة**، " التّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 45، المجلّد ب–ص، جوان 2016، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.226.

كان هذا الأخير قد أحال المسألة إلى المحكمة. ومعنى ذلك مبدئيا أنّه لا إلزام بالتّعاون على عاتق الدّولة غير الطّرف إلاّ إذا وافقت على ذلك[1]. وهذا هو الحال بالنّسبة لكل من "ليبيا" و"دارفور" اللّتين ترفضان مبدئيا أيّ تعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية في سبيل تسليم الأشخاص المجرمين الذين أصدرت في حقّهم أوامر الاعتقال، بهدف محاكمتهم عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني التي ارتكبت في ظل النّزاعات المسلّحة الدّاخلية التي شهدها البلدين.

تتمثّل القواعد التي تخصّ الدّول غير الأطراف في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في أنّه: 1- يمكن للمحكمة الجنائية أنْ تمارس سلطاتها فوق أراضي كل دولة طرف، وكذلك وفقا لاتفاق يبرم لهذا الغرض فوق أراضي أيّة دولة أخرى، وهذا حسب المادّة **4** الفقرة **2** من النّظام الأساسي،

2- المحكمة لا اختصاص لها بالنّسبة للجرائم التي تُرْتَكَب بعد دخول نظامها الأساسي حيّز التّنفيذ. وإذا أصبحت دولة ما طرفا في النّظام الأساسي بعد دخوله حيّز التّنفيذ، فلا يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها إلا بالنّسبة للجرائم المرتكبة بعد دخول النّظام الأساسي حيّز التّنفيذ بالنّسبة لهذه الدّولة، ما لم تعلن هذه الأخيرة موافقتها على ممارسة المحكمة لاختصاصها على تلك الجريمة، وهذا ما أشارت إليه المادّة **11** من ذات النّظام.

هذا ما يجعل أحكام نظام روما الأساسي تميّز بين الدّول الأطراف والدّول غير الأطراف بشأن مسألة التّعاون. فأحكام المواد المتعلّقة بالدّول الأطراف في المحكمة الجنائية الدّولية جاءت تحت عنوان" تقديم طلبات التّعاون"، وهي مجبرة على التّعاون الكامل مع المحكمة في التّحقيقات في الجرائم والمحاكمات، لكن بالنّسبة للدّول غير الأطراف فالمحكمة

[1]- **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، مرجع سابق، ص.144.

تدعو إلى تقديم المساعدة على أساس دعوة، وهي ذات طبيعة طوعية وبإرادة الدّولة غير الطّرف وحدها[1].

اشتمل نصّ المادّة **5/87** من النّظام بشأن إمكانية لجوء هذه المحكمة إلى مجلس الأمن لإلزام دولة ما بالتّعاون معها وتقديم المساعدة القضائية لها، على الشّروط اللاّزم توافرها لانعقاد اختصاص مجلس الأمن الدّولي لإلزام الدّولة غير الطّرف بالتّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية، وتتمثّل في ضرورة أنْ تكون الدّولة غير المتعاونة طرف في النّظام الأساسي للمحكمة، وأنْ تكون القضيّة المطلوب التّعاون بشأنها قد أحيلت أصلا من مجلس الأمن إليها، ثمّ أنْ تكون الدّولة المعنية قد دخلت المحكمة في ترتيبات أو اتفاق خاص من أجل التّعاون في القضايا التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة[2].

إذن تبقى الدّولة غير طرف تستطيع الدّفع بعدم عضويتها في النّظام الأساسي، وأنّ أيّ اتفاقية لا تلزم إلاّ أطرافها وفقا لاتفاقية فيّنا الخاصّة بقانون المعاهدات. و بهذه الصّورة فإنّ المحكمة لا تستطيع القيام باختصاصاتها ممّا يشير إلى تفضيل الاعتبارات السّياسية على تطبيق العدالة[3]. وهذا ما يبيّنه الواقع العملي للمحكمة أيضا من خلال رفض دارفور مثلا تسليم "البشير" على أساس عدم عضويتها في النّظام الأساسي للمحكمة.

لقد كان الانتقاد الموجّه إلى قواعد القانون الدّولي يتمثّل في عدم وجود آلية لضمان تنفيذ تلك القواعد، فالاتّفاقيات الدّولية التي تصدّت لإضفاء الصّفة الإجرامية على أهّم الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الأفراد إزاء مبادئ وقيم القانون الدّولي، وإن كانت قد أرست عددا من المبادئ للتّعاون الدّولي في مجال التّصدي لمكافحة تلك الجرائم خاصّة مبدأ المحاكمة أو التّسليم في الجرائم الدّولية، فعندما تضع أيّة دولة طرف في أيّ من تلك

1- **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، مرجع سابق، ص.144-145.

2- **المرجع نفسه**، ص.146.

3- **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.376-377.

الاتّفاقيات يدّها على الشّخص المدان بارتكاب أحد الأفعال المجرّمة بموجب تلك الاتفاقيات، فإنّه يكون لها الحقّ في محاكمته، وتوقيع العقاب عليه إذا كان تشريعها يسمح بذلك، وإلاّ عليها أنْ تقوم بتسليمه، إلاّ أنّ بعض تلك الاتفاقيات لم تتصدى لإقرار آليات قانونية كفيلة بإلزام الدّول لتحقيق إحدى الإمكانيتين.

لقد وضّحت هذه الإشكالية في مختلف الأزمات التي شهدتها العلاقات الدّولية، حيث لم تبرهن المعالجات الأممّية لتلك الأزمات عند تخلّف وسائل النّظام القانوني الدّولي في التّصدي لمعالجة الفوضى، والعنف المسلّح في العلاقات الدّولية فحسب، وإنّما أنبأت عن جمود يعتري هذا النّظام، وعجزه عن زجر المخالفات الجسيمة لقواعده ومبادئه، وعن التكيّف مع مختلف الوضعيات النّاشئة بحكّ العلاقات الدّولية، وتبدّل موازين القوى، وحتى طبيعة النّزاعات ذاتها. وحتى في الحالات النّادرة، التي قرّرت فيها الأمم المتّحدة توجيه عقاب زجري لعدد محدّد من الدّول التي انتهكت القواعد الأساسية للقانون الدّولي، فإنّ ذلك لم يشمل في معظم الحالات إلاّ الدّول الضّعيفة التي لا تستطيع التّصدي لهذه العقوبات، في حين ظلّت بعض الدّول القويّة ترتكب انتهاكات فظيعة، دون أنْ يواجهها أحد بأيّ شكل من أشكال العقاب[1].

يعدّ افتقار النّظام القانوني الدّولي للآلية الكفيلة بتنفيذ ما قد يصدر عن تلك المحاكم من قرارات متعلّقة بالقّبض على المتّهمين، وتقديمهم إلى المحاكم المعنية وتنفيذ العقوبات المقضي بها ضدّهم، من أهّم نقائص ذلك النّظام، وبالتّالي من أهّم المعوقات التي ستجابه عمل المحكمة الجنائية. بل الأكثر من ذلك، أنّه يمكن تفسير فشل الأمم المتّحدة في إقامة محكمة جنائية دولية منذ الخمسينات، في إطار الفشل العام الذي يعرفه نظام العقوبات المنصوص عليه في الاتفاقيات الدّولية، سواء تعلّق الأمر في هذه العقوبات بقمع الدّول المخلّة بالتزاماتها السّياسية، أو زجر الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الأفراد إزاء قواعد

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.356–357.

القانون الدّولي الإنساني. وبناءً على ما سبق فإنّ المحكمة الجنائية، حتى ولو تمتّعت بالاستقلالية التي تمكنّها من إصدار الأحكام، فإنّها في حالات بعينها ستجد نفسها مجبرة على أنْ تضع أحكامها قيد الحفظ، إذ لا سبيل إلى تنفيذها.

يقوم النّظام القانوني الدّولي –عموما– عندما يتعلّق الأمر بمسألة التّنفيذ، على فلسفة دقيقة تندرج في إطار ما يسمى بفلسفة التّوازن الاستراتيجي وبآلية قانونية، هذه الطّبيعة الخاصّة للنّظام القانوني الدّولي جعلت من المحكمة الجنائية الدّولية تحتاج إلى أقصى قدر من القوّة التّنفيذية، ليس لها سوى الانتظار لاستجابة الدّول لطلبات التّعاون المقدّمة من قِبَل المحكمة، عندما تتوفرّ الإرادة السّياسية لأجل ذلك[1]. وهذا ما يحدث في قضيّة دارفور التي ترفض نهائيا الاستجابة لقرار المحكمة.

المطلب الثّاني

ضرورة تفعيل دور المحكمة الجنائية الدّولية في مكافحة انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

أثبت الواقع العملي بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، وجود العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق فعالية في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ممّا يحتّم عليها تدارك الثّغرات والنّقائص التي تعتري نظامها الأساسي للحدّ من إفلات الجناة من العقاب **(الفرع الأوّل)**. وكذلك العمل على زيادة عالمية نطاقها من خلال حثّ الدّول على الانضمام إليها والتّعاون معها، لأنّ أمل البشرية في أنْ تصبح هذه المحكمة درعا قويا تعمل على تحقيق العدالة، والتّصدى لمنتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني وحقوق الإنسان في كل أوقات

[1]– **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.356–358.

النّزاع المسلّح، ما يتطلّب منها نضالا مستمّرا للوصول للعدالة الجنائية الدّولية المنشودة **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل

مراجعة نصوص اتفاقية روما للحدّ من ظاهرة اللاّعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

من أصعب التّحديات التي تواجه عمل المهتّمين في مجال تطوير مؤسّسات النّظام القانوني الدّولي، ومنها المحكمة الجنائية الدّولية، هو البّحث عن كيفية فعالية تلك المؤسسات وفق ما هو متاح من القواعد السّارية في القانون الدّولي. لكنّ للوصول إلى هذا الهدف لا بدّ من إيجاد حلول قانونية للتّغلب على العوائق التي قد تجابه عمل المحكمة، وبالتّالي تفعيل دورها وتعزيز فعالية القانون الدّولي[1].

مرّ القانون الدّولي الجنائي بمراحل طويلة في سبيل تطوير وبلورة قواعده وترسيخها، إلاّ أنّ طبيعة هذا الفرع من القانون، وذلك في مواجهته لبعض المبادئ القانونية التي لم تعد تستجيب للواقع الدّولي على غرار مبدأ السّيادة، جعل قواعده لا تتمتّع بالالتزام الذي يضمن إنفاذها على المستوى الدّولي [2].

أثبت الواقع الدّولي أنّ الانسداد في العلاقات الدّولية كان سببه الارتكاز على مبدأ السّيادة، والذي كان عثرة في تحقيق السّلم والأمن الدّوليين من جهة، ومن جهة ثانية أنّ هذا المبدأ تراجعت مبرّرات وجوده في ظلّ الواقع الدّولي عن صورته التي ظهر بها في مطلع القرن العشرين، ولم يعد يجد مكانة بفعل بروز قواعد ومبادئ أخذت تحدّ من نطاقه وتنتقص من فعاليته، لا سيما القواعد الرّامية إلى حماية حقوق الإنسان وشرعية التّدخل من أجل حماية هذه الحقوق. وبدوره أنّ تزايد اهتمام المجتمع الدّولي بهذه الحقوق، أدى إلى الاعتراف

---

[1]– **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.376– 377.

[2]– **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، مرجع سابق، ص.333–334.

لها بصفة القاعدة الآمرة التي ينجم على مخالفتها الجزاء اللاّزم، وبالاستناد إلى المادّة **53** من اتفاقية فيّنا لقانون المعاهدات1969، فإنّ القاعدة الآمرة في القانون الدّولي العام هي تلك القاعدة المقبولة والمعترف بها من قِبَل المجتمع الدّولي كلّه، ولا يمكن أنْ تتحمّل أيّ إخلال، ولا تعدّل إلاّ بمقتضى قاعدة جديدة من قواعد هذا القانون تتمتّع بنفس الصفّة، وتعتبر باطلة كلّ معاهدة تتعارض أثناء إبرامها مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدّولي العام. كما أنّ حقوق الإنسان –في المقام الأوّل– لم تعد من المسائل التي تدخل في الاختصاص المانع للدّول، حيث أصبح الفرد محطّ اهتمام مباشر من قواعد الدّولي[1].

كان من المفترض في هيئة دوليّة مثل المحكمة الجنائية الدّولية أنْ تكون لها مكانة فوقية، وأنْ تمارس صلاحياتها على كلّ الدّول، لأنّ حقوق الفرد تسمو على مبدأ السّيادة. وعليه ينبغي تدارك هذه الثّغرة في نظام المحكمة، وإعادة تطويع مبدأ السّيادة وفق ما يقتضيه الإلزام المطلوب للمحكمة في مواجهة الدّول والأطراف، في التّعديل المقرّر بموجب المادّة **123**. ويأتي تقليص مبدأ السّيادة، خاصة في الأعمال التي تقوم بها كلّ دولة في إطار تقديم المساعدة والتّعاون مع المحكمة، وضرورة تقرير جزاءات تفرض على الدّولة التي لا تفي بالتزاماتها التي تعهدت بها، من خلال انضمامها لنظام المحكمة الدّولية، وخلق آليّة فعّالة داخل هذه الأخيرة تتكفّل بتنفيذ هذه الجزاءات إزاء الدّولة المعنية. ولضمان تقليص مبدأ السّيادة وجب إعادة النّظر في المادّة 4 في فقرتها **2**، حيث وجب تعميم اختصاص المحكمة وممارسة وظائفها في إقليم أيّ دولة سواء كانت طرفا أم لا، وأنْ لا تحتاج في ذلك إلى موافقة الدّولة غير الطّرف في النّظام الأساسي للمحكمة ذلك لممارسة وظائفها[2].

كما وجب وفي نفس الإطار، إعادة النّظر في المادّة **12** والمادّة **13** الفقرة **1** والمادّة **14**، وجعل للدّولة غير الطّرف أحقيّة في إحالة حالة إلى المدّعي العام للمحكمة في حالة

---

[1]– **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، المرجع السّابق، ص. 335.

[2]– **شعنبي فؤاد**، "المعوقات والبدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.132.

وقوع جريمة من الجرائم الدّاخلة في اختصاص المحكمة، لأنّ العدالة الجنائية الدّولية أسمى من مبدأ السّيادة الوطنية لضمان الاستقرار اللاّزم لعمل المحكمة، والمحافظة على مصداقية العدالة.

أصبح القيام بمراجعات جذرية لبعض نصوص اتفاقية روما أمرا ضروريا، كما أصبح ضروريا أيضا إبعاد مجلس الأمن من عمل المحكمة الجنائية، لأنّه أصبح من الواضح أنّ مجلس الأمن تحكمه المصالح لا العدالة. فعوائق المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة ناتجة أغلبها من السّلطات الممنوحة لمجلس الأمن، الذي أخلّ لسلطاته هذه عمل هذه المحكمة، لذا كان لزاما أنْ يكون له مجالا محدّدا بينه وبين هذه المحكمة، حتى تمارس نشاطها المنوط.

لقد أُنْشِئت المحكمة الجنائية الدّولية بهدف قمع الجرائم المرتكبة التي تهدّد كيان المجتمع واستقراره، وذلك بمعاقبة مرتكبيها وتكريس العدالة الجنائية الدّولية، وبهذه الصفّة تُعْتبر الجهاز القضائي المخوّل لصلاحية فرض الجزاءات الجنائية الدّولية. ولتحقيق هذه الغاية بفعالية وجدّية، وجب أنْ يكون للمحكمة اختصاصات شاملة ومانعة، حتى يتحققّ لها الإلزام القانوني الذي تقتضيه دواعي العدالة، وهو ما يعني ضرورة استئثار المحكمة بسلطة المتابعة والمحاكمة، والعقاب على الجرائم الدّولية الواردة بالمادّة **5** من نظامها. ولكن هذه الفكرة لم تُؤْخذ بعين الاعتبار عند وضع نظام المحكمة، الذي كرّس مبدأ التّكامل بين هذه الأخيرة والولاية القضائية الوطنية، ممّا يعيق عمل المحكمة ويحدّ من دورها وفعاليتها[1].

ليس لمشاركة المحاكم الوطنية للمحكمة الجنائية الدّولية في العقاب على الجرائم التي أوردها نظامها الأساسي، لا سيما جرائم الحرب، ما يبرّره سواءً من النّاحية القانونية أو الواقعية. فمن النّاحية القانونية، فإنّ اختصاص المحكمة ينصرف إلى الجرائم الدّولية التي تهدّد كيان المجتمع، لأنّ هذه الجرائم هي جرائم دولية بطبيعتها، أيْ أنّها تجد أساس تجريمها

[1] – **شعنبي فؤاد**، "المعوقات والبدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.132.

في قواعد القانون الدّولي الجنائي ونظام المحكمة، وليس القوانين الداخلية. ثُمَ حتى وإنْ احتوت هذه الأخيرة نصوصا تجرّم هذه الأفعال، فإنّ ذلك لا يغيّر من طبيعتها الدّولية، ممّا يجب أنْ يكون معها اختصاص المحكمة اختصاصا أصيلا ومانعا، وبالتّالي ليس هناك معنى لاشتراك القضاء الوطني.

يعدّ القضاء الجنائي الدّولي من النّاحية العملية هو المؤهّل عمليا لنظر تلك الجرائم، لأنّه الأقدر بما يمتلك من مؤهّلات قانونية وقضائية ومادية على متابعتها. فالقضاء الوطني عموما مخوّلا للنّظر في جرائم هي بطبيعتها داخلية، وتبعا لذلك يجب الفصل بين الجريمة الدّاخلية والجريمة الدّولية، ووضع كلّا منهما في إطاره الطّبيعي.

إنّ المسألة النّاجمة عن مبدأ التّكامل ليست بالبساطة المتوقّعة، لأنّ تخويل القضاء الوطني صلاحية نظر الجرائم الدّولية دون المحكمة الجنائية الدّولية، باعتبار أنّ له السّبق عليها يثير صعوبات عدّة، يتعلّق أهمّها بإجراءات المتابعة والقانون الواجب التّطبيق. فالقضاء الوطني بإمكاناته المحدودة لا يمكنه القيام بإجراءات الملاحقة على النّحو المطلوب، إذ يتعلّق الأمر بتضافر جهود الأمم المتّحدة والمنظمات الدّولية عن طريق المساعدات القضائية وتسليم المجرمين، ولا يملك القضاء الوطني في ذلك سلطة إجبار هذه الكيانات في تحقيق هذه الغاية.

كما أنّ القانون الذي يطبّقه القضاء الوطني عادة هو قانون داخلي من وضع المشرّع الوطني للدّولة المعنية، ممّا يخالف غاية العدالة الدّولية في هذا الخصوص، فالقضاء الجنائي الدّولي هو الأقدر على تجديد القانون الواجب التّطبيق والعقوبة المناسبة في ضوء القواعد والمبادئ التي يتضمّنها. وعليه فإنّ بلوغ إلزامية العدالة الجنائية الدّولية مرهون بإلغاء مبدأ التّكامل في الاختصاص الذي يشلّ عمل المحكمة ويُجَمّد صلاحياتها وسلطاتها، كما هو الحال بالنّسبة لقضيّة ليبيا ومتابعة سيف الإسلام القذافي، حيث أثار مبدأ التّكامل إشكالية

متابعته أمام السّلطات الوطنية لليبيا أم أمام المحكمة الجنائية الدّولية، ممّا ينبغي تدارك هذه المسألة[1].

إذا كان تدخّل مجلس الأمن في أعمال المحكمة وفق نصّ المادّة **13** الفقرة **ب**، لم يتّم تفعيله إلاّ في حالتين هما السّودان وليبيا، فإنّ كلتا الحالتين كانتا خصما على أهداف المحكمة ومجلس الأمن على السّواء. حيث تجاهلت كلّ من الدّولتين قرارات المجلس والمحكمة، ولم تستطع أيّ من المؤسّستين بكلّ ما لهما من سلطات أنْ تنفّذ قراراتها. وقد عبّر الدّكتور "**الله الأشعل**" عن ذلك بأنّ مسلك "البشير" مع المحكمة الجنائية الدّولية، سيظلّ عنوانا لفصل مهمّ من محاولات إقامة قضاء جنائي دولي لمكافحة الجرائم ضدّ الإنسانية[2].

عليه يصبح تدخّل مجلس الأمن في عمل المحكمة من الأمور التي تحتاج لمراجعة عاجلة وعميقة من قِبَل جمعية الدّول الأطراف، إنْ أرادت إنقاذ المحكمة من الانهيار. حيث أنّ هنالك من المبرّرات القويّة التي تسطيع بها جمعية الدّول الأطراف مراجعة نصّ المادّة **13** الفقرة **ب** من نظام روما الأساسي، ومن أبرز تلك المبرّرات انعدام الأساس الذي يستطيع به مجلس الأمن التّدخل تحت الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة فيما يتعلّق بوجود انتهاكات جسيمة للقانون الدّولي الإنساني، لأنّ غالبية العلماء والباحثين في القانون الدّولي يعتبرون أنّ مجلس الأمن ملزم بالحدّ الأدنى من الضّوابط القانونية المنصوص عليها في الفصل الأوّل من الميثاق، أيْ مقاصد الأمم المتّحدة ومبادئها وبالحدود التي يفرضها القانون الدّولي القطعي.

من أهّم الضّوابط القانونية التي نصّ عليها الميثاق، والتي يجب على مجلس الأمن التّقيد بها، هي أنّ التّدابير التي تتّخذها الأمم المتّحدة لحفظ السّلم والأمن الدّوليين، يجب أنْ

1- **KODJO WOWOUI Thomas**, "Elément de recommandations", In **NEGRUS Alexandre (dir) et autres**, La Cour Pénale Internationale, Quel bilan et quel avenir ?, rapport d'analyse et de recommandation, Ambassadeurs de la Jeunesse, Décembre 2018, P.75.

2- **ناجي أحمد الصّديق**، "إفريقيا والمحكمة الجنائية الدّولية: فرص الخروج من الأزمة.."، سودانايل، 12 نوفمبر2016، ص.2. على الموقع الالكتروني:http://www.sudanile.com/index.php=top

تكون المقصد الأساسي لوجود الهيئة الدّولية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدّولي. وأنّ التّسوية في الحقوق بين الشّعوب واحترام حقوق الإنسان للنّاس جميعا بلا تمييز، مساواة في السّيادة بين الدّول وعدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّولة، وهي ضوابط منصوص عليها في المواد **1**، و**2**، و**3** من الميثاق. كما نصّ هذا ذات الميثاق في المادّة **24** على أنّ مجلس الأمن يقوم بالتّبعات الموكّلة إليه، وفقا لمبادئ الأمم المتّحدة ومقاصدها.

أثارت المعايير المزدوجة التي يتعامل بها مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدّولية مع الأحداث حول العالم، فيما يتعلّق بحفظ الأمن والسّلم الدّوليين، حفيظة الدّول. ففي الوقت الذي تتّم فيه انتهاكات جسيمة للقانون الدّولي الإنساني في كلّ من "العراق"، و"سوريا"، وغيرها تحت سمع العالم وبصره، لم يُحرّك مجلس الأمن ولا المحكمة الجنائية الدّولية ساكنا، أمّا ما يحدث في إفريقيا فتتعامل معه كلتا المؤسّستين بسرعة وجدّية، كأنّما تلك المحكمة قد أُنْشِئت خصّيصا لإفريقيا دون غيرها، ويمثّل كل هذا انتهاكا لمقاصد ومبادئ الأمم المتّحدة.

لهذا لا خيار لجمعية الدّول الأطراف إلاّ إطلاق مشاورات مكثّفة مع كافة الدّول الأطراف، لإجراء تعديلات عميقة على نظام روما الأساسي تضمن –في الأساس– المساواة بين الدّول في السّيادة، وتعديل كافة مواد ذلك الميثاق التي تتعارض مع مقاصد الأمم المتّحدة ومبادئها، والتي تتعارض كذلك مع نصوص القانون الدّولي في كافة جوانبه[1].

يوجد سبب آخر لإبعاد مجلس الأمن الدّولي عن أعمال المحكمة الجنائية الدّولية، وهو طريقة التّصويت على إصدار القرارات من المجلس، فيجب العمل على تحجيم دور مجلس الأمن في علاقته مع المحكمة الجنائية الدّولية، حتى لا تطغى الاعتبارات السّياسية على عمل المحكمة بسبب تشكيلته المعروفة، والتي تعكس سيطرة وهيمنة الدّول الخمس دائمة العضوية، بما تتمتّع به من حق النّقض، فلا يمكن لمجلس الأمن أنْ يصدر قرارا يعارضه أحد الأعضاء الدّائمين. وعلى هذا فإنّ تدخّل مجلس الأمن في أعمال المحكمة لا

[1] – **ناجي أحمد الصّديق**، "إفريقيا والمحكمة الجنائية الدّولية: فرص الخروج من الأزمة.."، المرجع السّابق، ص.3.

يمكن أنْ تحكمه مبادئ العدالة، ولا مقاصد ومبادئ الأمم المتّحدة، وإنّما تتحكّم فيه المصالح فقط. فلا بدّ للمحكمة أنْ تعمل باستقلالية وحياد حتى تُحقّق الغاية التي أنشئت لأجله، لكي لا تبقى الدّول الضّعيفة في العالم عرضة لانتهاكات واعتداءات الدّول الكبرى، وبذلك يكون القضاء الدّولي الجنائي قد استجاب لتطلّعات المجتمع الدّولي.

يتوجّب أيضا إعادة النّظر في علاقة المحكمة بالأفراد، لأنّ نظامها الأساسي في المادّة **25** منه كرّس مبدأ المسؤولية الجنائية للأفراد عند ارتكابهم إحدى الجرائم الدّولية المنصوص عليها في المادّة **5** منه، في الوقت الذي كان يتعيّن عليه في مقابل ذلك أنْ يعترف له بإمكانية إثارة هذه المسؤولية في جانب مرتكب هذه الجريمة. إذ كيف تُحمّل الفرد التزامات وفي المقابل لا تعترف له بحقوق، كإمكانية تحريك الدّعوى أمامها، لذلك ينبغي إعادة النّظر في المادّة **13** لتشمل الفرد كطرف يملك صلاحية تحريك الدّعوى أمام المحكمة إلى جانب الأطراف[1].

كما أنّه لا بدّ من توسيع قائمة جرائم الحرب المنصوص عليها في الفقرة **20** من المادّة **2/8/ب**، لتشمل استعمال الأسلحة النّووية والأسلحة الكيماوية، وكلّ الأسلحة التي ينتج عن استخدامها أضرارا زائدة، أو ما تسبّبه من آلام لا مبرّر لها، أو أنّها عشوائية الأثر بطبيعتها، والنّص عليها في قائمة ليزيل كل غموض ويحقّق مبدأ الشّرعية بشكل واضح[2]. وفي هذا الصّدد نشير إلى أنّ مؤتمر كمبالا أو المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الذي اختتم في كمبالا بأوغندا جوان 2010، عدّل المادّة **8** من نظام روما الأساسي لجعل ولاية المحكمة تشمل جريمة الحرب المتمثّلة في استخدام أنواع معيّنة من الأسلحة السّامة، والطّلقات المتمدّدة، والغازات الخانقة أو السّامة، وجميع السّوائل والمواد، والنّبائط المشابهة عند ارتكاب هذه الجريمة في نزاعات مسلّحة غير ذات طابع دولي، لكن دون التوسّع في

---

[1] – **شعنبي فؤاد**، "المعوّقات والبّدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص.134.

[2] – **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص.388.

الاختصاص الموضوعي للمحكمة ليشمل جرائم أخرى مثل: جرائم الإرهاب، وجرائم تبييض الأموال، وجرائم الاتجار غير الشّرعي للمخدّرات، إذ أنّها لا تقّل خطورة عن الجرائم المنصوص عليها في النّظام الأساسي للمحكمة[1].

كما يجدر أيضا إلغاء نصّ المادّة **124** من نظام روما الأساسي حول تعليق اختصاص المحكمة بالنّظر في جرائم الحرب لمدّة سبع سنوات، لأنّها لا تشكّل حكما انتقاليا كما استند إليه البعض، بل يشكّل ذريعة للإفلات من العقاب أمام المحكمة الجنائية الدّولية. وهنا أيضا يمكن الإشارة إلى أنّ مؤتمر كمبالا قد أبقى على المادّة **124** في شكلها الحالي، ووافق على مراجعة أحكامها أثناء الدّورة 14 لجمعية الدّول الأطراف في عام 2015، حيث تسمح المادّة للدّول الأطراف الجديدة بأنْ تعلن عدم قبولها اختصاص المحكمة لمدّة سبع سنوات بشأن جرائم الحرب، التي ترتكب من جانب مواطنيها أو في إقليمها، ممّا سيؤدي بالدّول الأطراف إلى تشكيك في مدى فعالية هذه المحكمة[2].

يجب رغم النّص على مبدأ أنّ القانون الجنائي لا يسري على الماضي، ونظرا لخطورة الجرائم المنصوص عليها في النّظام الأساسي للمحكمة، النصّ على إخضاع الجرائم المستمرّة التي بدأت قبل سريان النظام الأساسي للمحكمة، وامتدت بإرادة الجاني إلى ما بعد دخول هذا النظام حيز التّنفيذ، كجرائم الاستيطان والاختفاء القسري وغيرها، لذا وجب تعديل المادّة **1/11** من النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية.

هذا ويجب إدراج عقوبة الإعدام ضمن العقوبات المنصوص عليها في النّظام الأساسي للمحكمة، كي تتناسب الجرائم المرتكبة مع العقوبات المقرّرة، إضافة إلى وجوب

---

[1]– مؤتمر كمبالا والمزيد من العدالة الانتقائية، المعرفة، 24 جوان 2010، الجزيرة نت ، على الموقع الالكتروني المطلّع عليه بتاريخ 25 نوفمبر 2018:https://www.aljazira.net.cdn.ampproject.org

[2]–**المرجع نفسه.**

تحديد حد أدنى للعقوبات وأنْ لا يُتْرَك الأمر هكذا دون تحديد، وذلك بتعديل المادّة 77/1[1].

كما ينبغي توضيح المعيار الذي نعرف من خلاله أنّ دولة لها ولاية النّظر في الدّعوى، غير راغبة بالسّير فيها أو أنّها سارت بالدّعوى والتّحقيق بشكل جدي وليس صوري، ممّا سيفتح الباب على مصرعيه لاستغلال هذه الثّغرة القانونية في المستقبل[2].

يلزم لضمان تنفيذ قرارات وأحكام المحكمة التّفكير في خلق آلية التّنفيذ الجبري لأحكام المحكمة، وإنشاء جهاز شرطة دوليّة غلى غرار البوليس الدّولي لتعقّب المجرمين على مستوى العالم، وتزويده بما يلزم لتنفيذ أحكام المحكمة. لأنّ هذه الأخيرة، حتى ولو تمتّعت بالاستقلالية التي ستمكّنها من إصدارها الأحكام، فإنّها سوف تجد نفسها أمام ثلاث خيارات، وهي أوّلا: انتظار استجابة الدّول لطلبات التّعاون المقدّمة من طرف المحكمة، وذلك إذا توافرت الإرادة السّياسية لتلك الدّول خاصّة غير الأطراف منها، ثانيا: وضع الأحكام التي أصدرتها قيد الحفظ، إذ لا سبيل لتنفيذها، وثالثا: أنْ تطلب المحكمة الجنائية الدّولية من مجلس الأمن الدّولي الضّغط على الدّولة المعنية بالاستجابة، وذلك إذا كانت هذه الدّول محلّ إحالة من المجلس ذاته[3].

تعدّ معالجة أوجه القصور ومظاهر الخلل الموجودة في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، أمرا ضروريا لتفادي الإشكالات النّاجمة عنها سواء على المستوى النّظري أو التّطبيقي. فلا بُدّ من إجراء تعديلات جوهرية على النّظام الأساسي من قِبل جمعية الدّول الأطراف حتى تستطيع إيقاف انسحاب الدّول من ذلك النّظام، وهو الشيء الوحيد الذي يمكن

1- **KODJO WOWOUI Thomas**, "Elément de recommandations", In **NEGRUS Alexandre (dir) et autres**, La Cour Pénale Internationale, Quel bilan et quel avenir ?, rapport d'analyse et de recommandation, Ambassadeurs de la Jeunesse, Décembre 2018, P.72.

2- **جدادوة عادل**، "مدى فعالية نظام روما في مكافحة الجرائم الدّولية الدّولية"، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلّد 13، العدد 01، 2016، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة عنابة، ص.466.

3- **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، ص. 303.

أنْ يضمن بقاء المحكمة الجنائية الدّولية في حيّز الوجود، بعد أنْ قضى المجتمع الدّولي ومنظّماته الحقوقية خمسة عقود كاملة لإخراجها إلى حيّز الوجود[1].

نشير إلى أنّ نتائج المؤتمر الاستعراضي الأوّل لنظام روما تؤكّد أنّ كلّ من العوائق مازالت قائمة، وأنّ الطّريق إلى تحقيق الأهداف النّبيلة الواردة في ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة مازال طويلا وشاقا. فالانتكاسة الأخيرة لمؤتمر المراجعة تفرض على الجميع إعادة الّتفكير في التّعامل مع المحكمة الجنائية الدّولية، وربما المبادرة إلى محكمة بديلة تقوم على أسس سليمة.

الفرع الثّاني

زيادة عالمية نطاق المحكمة بحثّ الدّول على الانضمام إليها وإلزامها بالتّعاون معها للحدّ من اللّاعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

تتطلّب فعالية القضاء –عموما– مبدأ الاستقلالية، الذي يعني عدم خضوع القاضي إلاّ للقانون وسلطة ضميره. ولقد نصّ على هذا المبدأ دساتير معظم دول العالم على غرار التّعديل الدّستوري في الجزائر سنة 2016 في المادّة **147** منه، أمّا على الصّعيد الدّولي، فإنّه وفي إطار القانون الجنائي يأخذ هذا المبدأ أهميّة تفوق تلك المكرّسة على المستوى الدّاخلي، وذلك لمرونة قواعد القانون الدّولي، وخضوعها في أغلب الأحيان للتّأثيرات السّياسية وموازين القوى، وازدواجية المعايير. فانطلاقا من نصّ الفقرة **4** من ديباجة النّظام الأساسي للمحكمة، تتجسّد علاقة المحكمة بالدّول الأطراف في نظامها، إذ أنّ هذه الدّول ملزمة بالتّعاون معها، إلاّ أن مبدأ التكامل المكرّس في النّظام قوّض هذا الإلزام من أساسه، وحدّد حالات معيّنة لاختصاص المحكمة، بالتّالي فإنّ استقلاليتها أصبحت شبه معلومة وإرادتها مشلولة[2].

---

[1]– **ناجي أحمد الصدّيق**، "إفريقيا والمحكمة الجنائية الدّولية: فرص الخروج من الأزمة..."، مرجع سابق، ص.3.

[2]– **شعنبي فؤاد**، "المعوّقات والبّدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص.133.

عليه فانّ إعادة النّظر في علاقة المحكمة بالدّول الأطراف لا بدّ أنْ تقوم على مجموعة من الدّعائم، أهمّها ضرورة تطويع مبدأ نسبية أثر المعاهدات وفقا لقواعد القانون الدّولي الجنائي، التي لا تحقّق جدوى هذا القانون إلّا بانطباقها في حقّ كافة أعضاء المجموعة الدّولية. بالتّالي ينبغي أنْ تتصرف أحكام النّظام الأساسي للمحكمة إلى الدّول الأطراف وغير الأطراف، لتعلّق الأمر بمصلحة دوليّة عُليا، لذلك وجب إدراج هذه النّقطة في النّظام الأساسي للمحكمة.

كما ينبغي أيضا على النّظام الأساسي للمحكمة أنْ يفرض عقوبات في حالة مخالفة أحكامها، وهذا يتجلّى بوضوح في مخالفة الدّول الأطراف للمادّة **98**، وذلك بعقد اتفاقيات حصانة مع الولايات المتّحدة الأمريكية للإفلات من العقاب، حيث أثبت القانون الدّولي عدم قانونيتها. وبناءً على ما سبق يمكن القول أنّ استقلالية المحكمة مرهون بإعادة النّظر في علاقاتها مع الدّول الأطراف وغير الأطراف، من خلال فرض نظامها الأساسي على جميع الدّول، وكذا ضرورة إيجاد حلقة وصل مع المنظّمات غير الحكومة والأفراد، لما يتيح لهذه الكيانات مساعدة المحكمة وتفعيل دورها[1].

تزيد العبر الأليمة التي عاشها العالم ومازال يعيشها، خاصّة في منطقتنا العربية، من أهمية التّصديق على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، ويمكن أنْ يكون ذا فائدة على دول العالم من خلال جعلها آلية ردع وتوفير ملاذ قانوني. فرغم أنّ عددا معتبرا من الدّول صادق على نظام المحكمة الجنائية الدّولية، إلّا أنّ جهود إضفاء العالمية على المحكمة يحتاج إلى مزيد من الدّعم والتّعزيز، حيث أنّه لم تصادق دول مؤثّرة كالولايات المتّحدة الأمريكية، وروسيا، والصّين، على نظام المحكمة. وفي بعض المناطق، تحديدا الشّرق الأوسط، وآسيا، لم يتّم انضمام دول كثيرة للنّظام المنشئ للمحكمة، ويُصعِّب هذا على المحكمة، إنْ لم يكن يجعله مستحيلا، من أنْ تمارس اختصاصها القضائي إزاء العديد من الانتهاكات الجسيمة

[1]–**شعنبي فؤاد**، "المعوّقات والبّدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص.133–134.

المرتكبة في العديد من المناطق مثل: سوريا، سريلانكا، وبورما وغيرها[1]. من ثمّ فهناك حاجة إلى المزيد من التّصديقات على النّظام الأساسي للمحكمة من أجل أنْ توسّع نطاق اختصاصها، فالدّول عندما تصبح طرفا في المحكمة الجنائية الدّولية، تُسَهِّل على المحكمة ممارسة اختصاصها على الجرائم التي يشملها النّظام الأساسي، والتي ترتكبها قوّة عسكرية أجنبية أو جماعات مسلّحة في إقليمها، حتّى وإنْ لم يكن المعتدي من مواطني دولة طرف[2].

لم تكتف بعض الدّول وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية من معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، وإنّما أثّرت بشكل كبير في صياغة نظامها الأساسي، وسعت إلى إعاقة الدّول للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدّولية بمختلف الوسائل الممكنة، ثمّ لجأت بعد ذلك إلى المطالبة لمنح الحصانة لجنودها في إطار عمل الأمم المتّحدة. والمبادرات التي اتّخذت في هذا الشّأن، كانت تتمثّل في استصدار قرارات من مجلس الأمن الدّولي تمنح حصانة لجنودها، أو بإبرام اتّفاقيات ثنائية مع بعض الدّول[3].

---

[1]– يظهر هذا التّناقض بوضوح من خلال مواقف الولايات المتّحدة الأمريكية التي تعدّ أكبر دولة معارضة لإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، ومع ذلك كانت من الدّول التي دعّمت بقوّة إصدار قرار إحالة فيما يخصّ الأحداث التي عرفها إقليم دارفور في السّودان. في المقابل تعيق أيّ تحرّك في مجلس الأمن من أجل السّعي إلى إحالة الجرائم التي ارتكبت من طرف إسرائيل في كل من لبنان وقطاع غزّة على المحكمة الجنائية الدّولية، رغم خطورتها الكبيرة وتوفّر الأدّلة على إثبات المسؤولية عنها، وكذا انعكاساتها الخطيرة على السّلم والأمن الدّوليين.

[2]- **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Op.cit., P.42-43.

[3]– لقد باشرت الولايات المتّحدة الأمريكية حملة عالمية ضدّ المحكمة لتقويض قدراتها على ممارسة ولايتها، واستطاعت إدخال بعض الأحكام، التي تساعد فيما بعد على ضمان الحصانة والإفلات لمواطنيها من عدالة هذه المحكمة، خاصّة ما تمّ إدراجه في المادّة **98**، ومن خلال السّلطات الممنوحة لمجلس الأمن المادّتين **13** و**16**. وفي هذا الإطار نذكر أنّها هدّدت مجلس الأمن بسحب بعثاتها التي تعمل في مجال حفظ السّلام في حالة عدم إعطائهم حصانة كاملة، وذلك أثناء مناقشة تجديد مهمّة قوات حفظ السّلام في البوسنة عام 2002، نتج عنه إصدار القرار رقم 1422 بتاريخ 12 جويلية 2012 الذي لبى المطالب الأمريكية.

وبعد سنة من إصدار مجلس الأمن لهذا القرار، تمكّنت الولايات المتّحدة الأمريكية من تجديد القرار السّابق بسنة واحدة أخرى رغم المعارضة الشّديدة، حيث صدر القرار رقم 1487 في 12 جوان 2003 مستندا إلى الفقرة 2 من القرار السّابق، الّتي تجيز طلب تمديد الحصانة من المتابعة أمام المحكمة الجنائية الدّولية لمدّة 12 شهرا بالنّسبة للمسؤولين والموظّفين=

كما تجدر الإشارة إلى أنّ مذكّرة التّوقيف الدّولية الصّادرة ضدّ الرّئيس السّوداني "**عمر حسن البشير**" زادت من خوف هذه الدّول، والتي كانت خطواتها تجاه الانضمام إلى هذه المحكمة محتشمة أصلا. والحقيقة أنّ بقاء الدّول العربية خارج إطار المحكمة الجنائية الدّولية ليس في صالحها، ذلك أنّ غياب أيّ دولة عن الانضمام إليها لن يحول دون سريان أحكامها عليها، كما هو الشّأن في قضية دارفور. فكلّ ما هنالك أنّ الدّول العربية مطالبة بإجراء بعض التّعديلات التّشريعية في قوانينها الجنائية على ضوء النّظام الأساسي للمحكمة الدّولية، خاصّة في ميدان تعريف الجرائم الدّولية والعقوبات اللّازمة لها.

لا تمثّل المحكمة الجنائية الدّولية سيادة أجنبية مستقّلة عن إرادات الدّول، بل أنّ الدّول الأعضاء هي الّتي أنشأتها بإرادتها بموجب اتفاق دولي، نصّ صراحة على أنّها ذات اختصاص تكميلي، وليس سياديا على القضاء الوطني. ويبدو أنّ خشية معظم حكّام المنطقة العربية تكمن في الحرص على الحصانة من الملاحقة القانونية، خاصّة المعاهدة التي تستثني من ملاحقة رؤساء الدّول وحكوماتها، والوزراء والنّواب، وضباط الأمن، والقائمين على التّعذيب، والمنتهكين لحقوق الإنسان [1]. فمن الواجب على الدّول العربية الانضمام إلى

=من مواطني الدّول غير الأطراف في النّظام الأساسي للمحكمة، المشاركين في العمليات التي تنشئها الأمم المتّحدة أو تأذن بها، وهذا ما تبناه أيضا مجلس الأمن في قراره رقم 1923 الخاص بقضيّة دارفور.

[1]– في هذا الإطار ركّز المؤتمر الإقليمي حول المحكمة الجنائية في الفترة من 14/13 أوت 2005، الذي نظّمه منتدى الشّقائق العربي لحقوق الإنسان برعاية وزارة حقوق الإنسان، وبالتّعاون مع التّحالف الدّولي مع المحكمة الجنائية الدّولية، والفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان في صنعاء، على الحاجة إلى المحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ الوضع الدّولي الرّاهن، ثمّ محاولة تنشيط الحملة الدّولية للتّصديق على نظام روما. فقد أوصى بضرورة التّصديق على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية، والعمل من أجل قيام السّلطات التّشريعية بموائمة التّشريعات الوطنية مع نظام روما، وتنظيم فعاليات لحثّ الحكومات على التّصديق، وإصداره نشرة للتّرويج للمحكمة وأنشطتها، وإقامة النّدوات وحلقات النّقاش، واستخدام كل الوسائل الإعلامية الممكنة للضّغط من أجل المصادقة، ونشر الوعي بأهمية ذلك، وأخيرا تدريب وتأهيل المحامين والعاملين في المؤسّسات القضائية، والتّنفيذية الوطنية، ذات الصّلة بالنّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية. **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، ص. 202–203.

المحكمة الجنائية كي لا تبقى بعيدة عن سرب العدالة الدّولية، والتّردد الحاصل من قِبَل الحكومات يعكسه طبيعة هذه الأنظمة، وسوء فهم مضمون المحكمة ونظامها الأساسي[1].

من ثمّ، لا يدّع هذا الأمر مجالا للشّك بأنّ تصديق الدّول العربية على نظام هذه المحكمة لن يكون في المستقبل القريب، إلاّ إذا ثبت العكس مثلما حدث مع تونس بإعلانها الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدّولية في **1** سبتمبر **2011**، من جهة أخرى فإحجام الدّول العربية ومن بينها الجزائر على الانضمام لمعاهدة المحكمة الجنائية الدّولية لن يعفي أيّ مسؤول فيها من المسؤولية الجنائية والملاحقة في حالة ثبوتها، سيما في حالة اندلاع حرب أهلية مع الأوضاع التي تعرفها الجزائر حاليا. إذن فالمبادرة بالتّصديق على معاهدة المحكمة قد يكون موقفا حضاريا، والتزاما أخلاقيا من طرف هذه الدّول، على أنْ تكون أطرافا فاعلة في المحكمة الجنائية الدّولية وليست معرقلة لها[2].

تشكّل المحكمة الجنائية الدّولية اليوم ركنا أساسيا من أركان نظام العدالة الجنائية الدّولية، وهي تسهم بشكل فعّال في تعزيز الشّفافية، وحكم القانون وحقوق الإنسان حول العالم. يعتمد نجاح المحكمة الدّولية في أداء دورها بشكل رئيسي، على دعم وتعاون الدّول والأمم المتّحدة، ومنظمات دوليّة أخرى، والمجتمع المدني بما فيه الضّحايا والشّهود، وتفاعلهم فيما بينهم ومع المحكمة. إذن فنجاح المحكمة كآلية قضائية لضمان تأدية مهامها في تحقيق العدالة على المستوى الدّولي، متوقّف في جانب كبير منه على تعاون الدّول الأطراف معها، خاصّة تعاونها في تنفيذ قرارات المحكمة وأحكامها[3].

يرتبط أداء المحكمة لعملها بصورة أساسية، بإيجاد آلية مناسبة تمكّن من الشّروع في ممارسة اختصاصها كما هي محدّدة في النّظام الأساسي للمحكمة، وتدفع الدّول في الوقت

---

[1]– **جدادوة عادل**، "مدّى فعالية نظام روما في مكافحة الجرائم الدّولية الدّولية"، مرجع سابق، ص.468.

[2]– **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، المرجع السّابق، ص.215.

[3]- **KODJO WOWOUI Thomas**, "Elément de recommandations"…, Op.cit., P.74.

نفسه إلى قبول المساهمة في إنجاح عمل هذه المؤسّسة الدّولية حديثة النّشأة، وكذا توفير آلية قادرة على تجسيد عمل المحكمة واقعيا، والسّهر على تنفيذ ما قد يصدر عنها من أوامر قبض، وقرارات وأحكام. فالجدير بالذّكر أنّ القضاء الجنائي الدّولي ليس هو الضّمان الوحيد لفرض العقوبات على مرتكبي الجرائم الدّولية، فلا بدّ من أنْ تصاحبه وسائل قسرية، ولن يتأتّى ذلك إلّا بتعاون الدّول[1].

لا تملك المحكمة الجنائية الدّولية سلطات تنفيذ مباشرة للقانون، فيما عدا سلطات التّحقيق المحدودة التي تمارسها في حالة استثنائية واحدة، وهي أنْ يتقوض نظام العدالة الجنائية في الدّولة. فهي لا تستطيع أنْ تنفّذ أمرا بالقّبض على أيّ شخص، أو تفتيش منزل، أو إجبار الشّهود على المثّول أمامها، بل ستعتمد على السّلطات الوطنية وموافقتها في تنفيذ ذلك[2].

يظهر إذن بوضوح عند بدء ممارسة المحكمة لاختصاصاتها، افتقار المجتمع الدّولي لجهاز دولي لديه القدرة والصّلاحيات لإلقاء القّبض على المتّهم بارتكاب جريمة دوليّة لتمكين مثوله أمام القضاء الدّولي الجنائي، بالإضافة إلى كفالة تنفيذ ما يحدّده هذا القضاء الأخير من أحكام[3].

يعدّ مبدأ التّعاون الدّولي من القواعد الدّولية التي تأصّلت في العمل الدّولي، بحكم أنّها تعمل على حماية الدّول والأفراد، وكذا متابعة المجرمين أينما كانوا في أقاليم الدّول المختلطة[4]. وتعتبر مسألة آلية تعاون الدّول مع المحكمة الجنائية الدّولية عنصرا أساسيا في تحديد مكانة هذه الأخيرة في المجتمع الدّولي، إذ يدعو نظامها الأساسي الدّول للتّعاون

1- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوّقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، مرجع سابق، ص.346-347.

2- **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، المرجع السّابق، ص.140.

3- **عبد اللّطيف دحيّة**، "معوّقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة"، المرجع السّابق، ص.351.

4-**PIERROT Damien Massi Lombat**, "Les sources et les fondements de l'obligation de coopérer avec la cour pénale internationale", In R.Q.D.I, Vol 27-1, P.114.

معها، وتلبية كلّ أمر يصدر من إحدى دوائر المحكمة، مثل طلب البّحث عن الأشخاص وتحديد هويّتهم. يتمثّل التّعاون الدّولي مع المحكمة الجنائية الدّولية في مساعدتها في جميع مراحل الدّعوى بدءً من التّبليغ إلى غاية صدور حكم نهائي، وذلك من خلال التّعاون فيما يخصّ التّحقيقات التي تجريها في مجال الحصول على الأدّلة والشّهود، والعمل على سماعهم لدى المحكمة[1].

تُعْتبر ملاحقة مرتكبي الجريمة الدّولية وتوقيع الجزاء عليهم من الاهتمامات الكبرى لشعوب المعمورة، لذلك نجد أنّ المحكمة الجنائية الدّولية تبذل كلّ ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف النّبيل، من خلال التّعاون مع الدّول الأطراف وغير الأطراف في ملاحقة مرتكبي الجريمة الدّولية، وتوقيع الجزاء عليهم وفق ما تنصّ عليه الشّرعية الجزائية الدّولية، من خلال الفصل في مسألة تنفيذ العقوبات، باللّجوء إلى أوجه التّعاون المختلفة لتحقيق الرّدع العام والرّدع الخاص الدّوليين[2].

فانعقاد اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية، وتفعيل مبدأ التّكامل بين اختصاص هذه المحكمة والمحاكم الوطنية، لا يمكن عمليا تطبيقه إلا بتعاون الدّول الأعضاء في المجتمع الدّولي، سواء كانت هذه الدّول أعضاءً في منظّمة الأمم المتّحدة أم غير أعضاء مع المحكمة، لممارسة اختصاصها إلى أقصى مدى. وإنْ كان هذا المدّى لا يتطابق مع الاختصاص العالمي –في جميع الأحوال–، لتحقيق الأهداف التي من أجلها وضع النّظام الأساسي لهذه المحكمة[3].

---

[1]– **بن بوعزيز آسيا**، "دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب"، مرجع سابق، ص. 105.

[2]– **مقراني جمال**، "التّعاون الدّولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدّولية"، العدد 01، المجلّد 15، مجلة البحوث والدّراسات، 1 جوان 2018، جامعة باجي مختار، عنابة، ص.251.

[3]– **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، مرجع سابق، ص.139.

يستوجب تكريس مبدأ التّضامن الدّولي في إطار ترسيخ فكرة الجماعات الدّولية، حتى لا يفسح المجال للتهرّب من تعاون الدّول في تعقّب واعتقال وتسليم مرتكبي الجرائم الدّولية، مع ضرورة حثّ الدّول على إصلاح أنظمتها القضائية الجنائية، وجعلها ملائمة لاحترام حقوق الإنسان وتوفير عدالة جنائية بمقاييس عالمية[1].

يجب على الدّول أنْ تزيد من دعمها السّياسي والدّبلوماسي المستمرّ للمحكمة، وأنْ تتبنى تصريحات علنية لدعم الولاية الكابحة للجرائم والوقاية منها. كما أنّه ينبغي على الدّول الامتناع عن استقبال، أو التّعامل مع أيّ فرد أصدرت المحكمة الجنائية الدّولية بحقّه أمر توقيف. ويتعيّن على الدّول التي لم ترتكب جرائم على أراضيها أنْ تظهر دعما متزايدا ومحايدا للمحكمة، وذلك عن طريق إحالة الأوضاع والحالات الخاضعة لاختصاصها، كما ورد في المادّة **14** من النّظام الأساسي للمحكمة. يجب أيضا إبداء هذا الدّعم من خلال الأولويات التي تتبناها المنظّمات الإقليمية مثل الاتّحاد الأوروبي والاتّحاد الإفريقي، ولا بدّ على هذا الأخير أنْ يعمل على الالتزام بقرارات المحكمة، وتعزيز أدائها التّكميلي في مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الدّولية[2].

تطلب المحكمة التّعاون من الدّول الأطراف من خلال القنوات الدّبلوماسية، أو عن طريق المنظّمة الدّولية للشّرطة، أو أيّة منظّمة إقليمية، أو أيّة قناة أخرى تحدّدها كل دولة عند التّصديق أو الانضمام. أمّا بالنّسبة للدّول غير الأطراف في النّظام الأساسي، فإنّه لتحقيق التّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية في حالة إذا ما تعلّق الأمر برفض دولة غير طرف، ولم تعقد ترتيب خاصا أو اتفاق معها، أو أيّ أساس آخر مناسب، وهو ما أعلنته المادّة **87** من النّظام، هو تكثيف المساعي من طرف المحكمة الجنائية الدّولية لعقد ترتيب، أو اتّفاق مع الدّولة المعنية بعدم التّعاون، أو على أيّ أساس مناسب آخر، ولا يُسْتَنجد

[1] – **مقراني جمال**، "التّعاون الدّولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدّولية"، المرجع السّابق، ص.266.

[2] – **جدادوة عادل**، "مدى فعالية نظام روما في مكافحة الجرائم الدّولية الدّولية"، مرجع سابق، ص.468.

بجمعية الدّول الأطراف أو مجلس الأمن إذا كان هو الذي أحال القضيّة إلى المحكمة الجنائية الدّولية، إلاّ بعد استنفاذ كل الطّرق المؤدّية إلى تحفيز الدّولة المعنية بالتّعاون، والتّنفيذ الطّوعي لما آل إليه قرار المحكمة الجنائية الدّولية[1].

تطلب المحكمة بالنّسبة للدّول غير الأطراف، التّعاون بناءً على اتفاق خاص مع هذه الدّولة. ففي إطار الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف، يجب على الدّول أنْ تحترم وتضمن احترام القانون الدّولي الإنساني، فالجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية، تندرج ضمن فئة الجرائم الدّولية الأشّد خطورة بما فيها جرائم الحرب، وهو ما جاء في المادّة **8** من نظام روما الأساسي.

ما يلاحظ أنّ ما يقرب جميع دول العالم صادقت أو انضمّت إلى اتفاقيات جنيف، التي أصبحت بلا منازع جزءً من القانون الدّولي العُرفي، فالمادّة **1** المشتركة لتلك الاتفاقيات والمادّة **1** الموافقة لها في البروتوكول الإضافي الثّاني، تضع التزاما باحترام وضمان احترام القانون الدّولي الإنساني. ونظرا لتأكيدها على الطّبيعة الخاصّة للنّظام القانوني الدّولي الإنساني، الذي ليست له التزامات مؤثّرة على أساس العلاقات المتبادلة، هذا الحكم له معنى خاص في إلزام الدّول غير الأطراف بالتّعاون[2]. ففي حين أنّ شروط المعاملة بالمثل في القانون الدّولي ملزمة لكل دولة طرف فقط، عندما تكون التزاماتها مراقبة من قِبَل الدّول الأطراف الأخرى، الطّبيعة المطلقة لمعايير القانون الدّولي الإنساني تعني أنّها واجبات تقوم وجها لوجه مع المجتمع الدّولي بأسره، ويحقّ لكل عضو في المجتمع الدّولي المطالبة بأنْ

---

[1]- **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، مرجع سابق، ص.150-151.

[2]-**PIERROT Damien Massi Lombat**, "Les sources et les fondements de l'obligation de coopérer avec la cour pénale internationale", Op.cit., P.126.

تحُتْرَم هذه القواعد، وفي حالة عدم امتثال هذه الدّولة للتّعاون للمحكمة أنْ تتّخذ القرار المناسب بهذا الشّأن[1].

فصحيح أنّ المعاهدات ملزمة –من حيث المبدأ– فقط للدّول الأطراف، ولا تخلق حقوقا أو التزامات على الدّول غير الأطراف، ومع ذلك إذا ما نُظِر إليها في ضوء المبادئ العامة للقانون الدّولي، مع الأخذ بعين الاعتبار سلطة مجلس الأمن الدّولي بموجب ميثاق الأمم المتّحدة، وإحالة حالة محتملة إلى المحكمة، ثمّ بالنّظر لأحكام المادّة **1** المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، فالتّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية لم يعد طوعي الطّبيعة[2]. وفي هذا الصّدد يذهب الفقيه والقاضي "**انطونيو كاسيس**" إلى أنّ الأحكام المتعلّقة بتعاون الدّولة مع المحكمة الجنائية، ينبغي أنْ توضّح وتعزّز بشكل كاف، بحيث لا تترك أيّ ثغرات متاحة لتلك الدّولة التي لا ترغب السّماح للمحكمة بممارسة ولايتها القضائية الجنائية على الأشخاص الخاضعين لسيطرتها[3].

من ثمّ فالتّعاون ضروري بين جميع دول العالم لأجل إصلاح ميثاق هيئة الأمم المتّحدة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن الدّولي بانتزاع سلطة الدّول الدّائمة العضوية في توجيه مجلس الأمن الدّولي، وسحب حقّها في استخدام حق النّقض وجعله في نطاق عادل بتوزيعه على جميع القارات. وكذا توسيع مجال التّعاون بين المحكمة الجنائية الدّولية والدّول المختلفة، ليشمل تعيين ممثّلين عن المحكمة الجنائية الدّولية مصدره الحكم، يتنّقلون إلى دولة التّنفيذ بشكل دوري للإشراف عن قرب عن تنفيذ العقوبة، وتخصيص مقرّ لهؤلاء الممثّلين[4].

---

[1]– **مقراني ريمة**، " التعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 45، المجلّد ب–ص، جوان 2016، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.228.

[2]-**PIERROT Damien Massi Lombat**, "Les sources et les fondements de l'obligation de coopérer avec la cour pénale internationale", Op.cit., P.118-119.

[3]– **مقراني ريمة**، التّعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية، المرجع السّابق، ص.228.

[4]–**مقراني جمال**، "التّعاون الدّولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدّولية"، مرجع سابق، ص.274.

تعدّ حلقات الإجراءات الدّولية التي تتزايد يوما بعد يوم، نهجا دوليا ورغبة عالمية مؤكّدة، تعمل على تدعيم وتعزيز أسس التّعاون الدّولي في مجال مكافحة جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. وإنّ النّظام القانوني للمسؤولية الدّولية الجنائية سوف يؤدّي في المستقبل، إلى إضفاء عنصر الفعالية والاحترام للقواعد الدّولية الجنائية الآمرة، التي تحظر ارتكاب مثل هذه الجرائم سواء بالنّسبة للدّولة، أو بالنّسبة للفرد[1]، وسواء في زمن النّزاعات المسلّحة الدّولية أو الدّاخلية.

يمكن القول من خلال ما سبق، أنّه يتعيّن على الدّول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان أنْ تضعها موضع التّنفيذ، وأنْ تتعّهد رسميا باحترامها، والعمل على فرض هذا الاحترام في جميع الأحوال. ومن جهة أخرى ينبغي إرساء مبادئ الدّيمقراطية، وسيادة حقوق الشّعوب في تقرير مصيرها كوسيلة كفيلة للحدّ من ارتكاب تلك الجرائم، وجعل الدّول تستجيب لمتطلّبات التّعاون الذي يتوقّف عمل المحكمة عليه، الأمر الذي سيؤدي في النّهاية إلى تقوية وتعزيز دور المحكمة، وهذا ما أكّد عليه المجتمعون في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما المنعقد في كمبالا بأوغندا بتاريخ 11 جوان 2010[2].

1- **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مرجع سابق، ص.382.

2- وللإشارة خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات تمثّلت في إدخال بعض التّعديلات على نظام روما الأساسي منها قرار بخصوص جريمة العدوان، لكنّه أخفق في توسيع صلاحيات المحكمة لتشمل هذه الجريمة وإرجائها إلى ما بعد 1 جانفي 2017، ليفسح المجال إلى مواصلة ارتكاب جريمة العدوان حتى تتحقّق الشّروط التي وضعها، وتعديل آخر يخصّ المادّة 08 من نظام روما الأساسي للمحكمة، حيث سحب الأفعال التي ترتكب في الفقرة2(ب): 17 و18 و19 لتصبح أيضا جرائم حرب عندما ترتكب في إطار نزاع مسلّح غير ذي طابع دولي، إضافة إلى أنّه أدرج بعض الأفعال لتصبح جرائم حرب، إلاّ أنّه أخفق في حذف المادّة 124 أو حتّى تعديلها، رغم عدم وجود أيّ مبرّر للإبقاء عليها.

وصل القضاء الجنائي الدّولي اليوم إلى مرحلة، وإنْ كانت لا تُشكّل أقصى الطّموح، إلا أنّها خطوة في الاتجاه الصّحيح. فلا شكّ أنّ اعتماد النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليس مجرّد حدث عابر، بل هو حدث تاريخي هام بفضله أمكن –لأوّل مرّة في التّاريخ– إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، متخصّصة بملاحقة ومعاقبة الأشخاص المتّهمين بارتكاب أشدّ الجرائم الدّولية خطورة، والتي تُرْتكب عادة بشكل منهجي وعلى نطاق واسع.

لقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدّولية –كما سبق ذكره– حدثا تاريخيا هاما في تاريخ القضاء الجنائي الدّولي، وقد جاء تشكيلها على خلفية الفجوة الكبيرة في القانون الدّولي الجنائي، والتي تمثّلت أساسا في غياب المساءلة الجنائية لمرتكبي أكثر الجرائم بشاعة، من ثمّ كان إقرارها حدث عالمي غير مسبوق، تمّ من خلاله تعزيز الضّمانات اللاّزمة لحقوق الإنسان، والتّصدي للانتهاكات الجسيمة لا سيما في إطار النّزاعات المسلّحة. إلاّ أنّ بلوغ تلك الغاية لم ولن تتحقّق إلا بكفالة استقلالية تامة للمحكمة الجنائية الدّولية كجهاز قضائي، بعيدا عن المؤثّرات الخارجية التي تعرقل سير العدالة الدّولية، والتي من بينها علاقة لهذه المحكمة بالمنظمة الدّولية المتمثّلة في الأمم المتّحدة، وكذا الدّول الأطراف في نظامها الأساسي. وستعزّز هذه الخطوة مستقبلا إذا تعامل المجتمع الدّولي مع أحكام القضاء الجنائي بمعيار واحد، بعيدا عن الازدواجية والانتقائية في التّطبيق، وبعيدا عن سيطرة الدّول الكبرى وتغليب المصالح السّياسية والاقتصادية، لأننا أحوج إلى العدالة الدّولية.

خاتمة

خاتمـة:

بلغ القانون الدّولي الإنساني درجة كبيرة من التطوّر بعد أكثر من القرن من نشوئه، والتّجارب التي مرّت بها الإنسانية من خلال معاناتها في الحروب والنّزاعات المسلّحة. ويتمثّل هذا التطوّر –على الخصوص– في عملية تقنين دقيق ومفصّل لقواعد قانونية ضمن اتفاقيات أصبحت تحظى بشبه إجماع دولي، آخرها اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان الإضافيان، اتفاقية حماية الممتلكات الثّقافية أثناء النّزاعات المسلّحة، وغيرها من الاتفاقيات ذات صلّة بالقانون الدّولي الإنساني. غير أنّ الهوّة مازالت واسعة بين هذه النّصوص وتطبيقها في الواقع العملي، حيث لا تحظى جُلّ الأحكام باحترام الكّثير من الدّول أثناء النّزاعات المسلّحة، ممّا يُثير إشكالية حول مدى إلزامية أحكام هذا القانون، رغم اعتبار هذه القواعد قواعد آمرة في اجتهادات محكمة العدل الدّولية.

لا شكّ أنّ وجود أيّ نظام قانوني إنّما يتوقّف على تطبيق القواعد التي يتضمّنها هذا النّظام تطبيقا فعليا، وفي القانون الدّولي الإنساني تُعدّ هذه المسألة ملائمة، بل وتتمتّع بأهميّة خاصّة، ذلك أنّ هذا القانون يُطبّق في الحروب أو النّزاعات المسلّحة، وهو إطار تكون فيه الأرواح البشرية عرضة للخطر بصفة مستمرّة. وإذا كان تنفيذ القانون الدّولي الإنساني يستلزم العمل على منح، أو مكافحة ارتكاب المخالفات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني، والعمل على قمعها وإنزال العقوبة بمرتكبيها في حالة حدوثها، فإنّ ذلك يفترض بداية أنْ تُحدّد المخالفات وكذلك العقاب عليها، إعمالا لمبدأ الشّرعية الذي يقتضي بأنّه" لا جريمة ولا عقوبة بدون نص"، وهو موضوع يستحقّ المناقشة في القانون الدّولي بصفة عامة، وفي القانون الدّولي الإنساني بصفة خاصّة، الذي يستمدّ معظم أحكامه من قواعد عُرْفية غير مكتوبة.

تلعب طبيعة المنازعات المعاصرة اليوم دورا مؤثّرا في عدم تنفيذ القانون الدّولي الإنساني بالصّورة المنشودة. فقد صارت النّزاعات المسلّحة غير الدّولية تحظى بالاعتراف بها من إجماع دولي كنزاعات تدخل في نطاق القانون الدّولي، بعد أن كانت محلّ شكّ، بل ورُفِضت من كثير من الدّول، ومن ثمّ تدخل في نطاق المسؤولية الفردية الجنائية الدّولية عن انتهاكات ذلك القانون.

ظهر التّبادل المتزايد بين القانون العُرْفي وذلك المُرْتَكَز على المعاهدات، ولعب القانون العُرْفي دورا بالغ الأهمية، حيث لم يعد القانون الإنساني المعاصر مقصورا على اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين. وقد أدى القانون العُرْفي إلى تسارع تطوير قانون النّزاعات المسلّحة، ولا سيما فيما يتعلّق بالجرائم المُرْتكَبة في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وإثارة المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن ارتكابها.

إنّ قاعدة المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية ليست قاعدة عُرْفية في القانون الدّولي فحسب، بل إنّها قد صارت أيضا قاعدة مكتوبة بتدوينها وتقنينها بالمواثيق والاتفاقيات الدّولية، وهي صارت أيضا قاعدة آمرة من قواعد القانون الدّولي العام. فلا يوجد في القانون الدّولي ما يمنع من تقرير المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عند مخالفة أحكامه، خاصّة في المخالفات الجسيمة المتمثّلة في جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدّولي الإنساني، كما أنّ هذا لا يتعارض مع مبدأ الشّرعية. فمن ناحية، فإنّ قواعد القانون الدّولي الآمرة تعلو على قواعد القانون الداخلي، من ناحية أخرى فقد أفرد مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية وأحكامه في العديد من المواثيق الملزمة للدّول الأطراف، خاصّة المحكمة الجنائية الدّولية، ممّا يتجاوز عقبة الشّرعية المدعى بها.

لقد فرضت التّطورات على الصّعيد الدّولي امتداد المسؤولية الجنائية الفردية وآثارها على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، بمعنى أنّ انتهاك أحكام القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، أصبح يُشكّل –وبصورة لا لبس فيها– جرائم حرب يُعاقب عليها، وتهديدا للسّلم والأمن الدّوليين الذي استلزم تدخُّل مجلس الأمن الدّولي لمعالجتها.

أثبتت التطوّرات من جانب آخر أنّ غموض أو سكوت النّصوص الاتفاقية بخصوص المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، لا تنفي صفة الجرائم الحربية عنها.

من ثَمَّ، لَمْ تترك التّفرقة بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية أثرا على وصف الانتهاكات الّتي تحدث خلالها بأنّها جرائم دوليّة، أيْ اعتبارها من الجرائم الّتي تخضع للقانون الدّولي. بالتّالي فإنّ النتائج المترتّبة على ارتكاب الجرائم الدّولية تنطبق أيضا على انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي.

أدّى القضاء الجنائي الدّولي دورا حاسما في ترسيخ المسؤولية الجنائية الفردية، عن الانتهاكات الّتي تقع ضدّ القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، ممّا يُعْتَبَر خطوة مهمة، ومُساهمة مُعْتَبَرة في مجال تفعيل وتنفيذ قواعد القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

سعى المجتمع الدّولي، نظرا لارتكاب الجرائم الدّوليّة خاصة أثناء الحروب أو النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلى المعاقبة على هذه الأفعال ووصفها بالخطورة الإجرامية، والبّحث عن إنشاء جهاز قضائي دولي، مهمّته معاقبة المنتهكين من أجل الحدّ من هذه التصرّفات. فشُكِّلت محاكم طارئة من أجل معاقبة أشخاص معيّنين مسبّقا بأحكام القانون الدّولي الجنائي من أجل ارتكابهم تلك الأفعال الإجرامية، تتمثّل في المحاكم الجنائية الدّولية الخاصّة المؤقّتة والمحاكم الجنائية الدّولية المختلطة.

تبيّن من خلال الدّراسة أنّ المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة المؤقّتة والمختلطة تختّص بالنّظر في انتهاكات القانون الدّولي الإنساني، سواء كان ذلك يتعلّق بالنّزاعات المسلّحة الدّولية أو غير الدّولية. وقد تبيّن أنّ اختصاص القضاء الدّولي بالنّظر في الانتهاكات التي تحدث في النّزاعات المسلّحة الداخلية يُعدّ تطوّرا كبيرا، حيث لم يعد ذلك من الاختصاص الداخلي للدّول، إذ أصدرت عددا معتبرا من الأحكام في مواجهة الأشخاص

المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، إبان النّزاعات المسلّحة التي شهدتها تلك الدّول.

إذا كان المجتمع الدّولي قد عرف تشكيل محاكم خاصّة ومحاكم مختلطة ذات مهمّة خاصة، فإنّه قد سعى إلى تكوين محكمة جنائية دوليّة دائمة، مهمّتها معاقبة كل من ثبت ارتكابه لجرم دولي محدّد، بموجب القواعد القانونية الدّولية، وبموجب النّظام الخاص بهذه المحكمة.

يُعدّ إقرار الاتفاقية الدّولية المنشئة للمحكمة الجنائية الدّولية في لاهاي عام 1998 علامة مميزّة، وتحوّلا هاما في تاريخ العلاقات الدّولية، بصفة عامة، وفي تطوّر القانون الدّولي الإنساني بصفة خاصة، ذلك لأنّه أصبح لهذا القانون جهة دوليّة محايدة تسهر على تنفيذ قواعد وأحكامه. فيُعتبر النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية في شأن المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية التطوّر الأخير الذي استقرّ عليه القضاء الدّولي الجنائي، واستقرّت عليه أحكام هذه المسؤولية الفردية وقواعد إعمالها. وتُعدّ أيضا –وبلا شك– التطوّر الأخير للقانون الدّولي الإنساني في مجال تنفيذه، بالمحاكمة عن القائم بانتهاك أحكامه وتحميله المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال وقواعد تطبيق هذه المسؤولية، وهو ما تبيّن جلّيا من خلال اجتهادات المحكمة.

من ثمّ فإقرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، يُعدّ الحدث الأكبر العالمي، وغير المسبوق على طريق تعزيز الضّمانات اللّازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية وطنيا ودوليا، والتّصدي للانتهاكات الجسيمة التي تتعرّض لها هذه الحقوق وتلك الحريات، خاصّة في أوقات النّزاعات المسلّحة الدّولية منها والدّاخلية على حدّ سواء.

رغم استقلالية كلّ من القانون الدّولي الإنساني والقانون الدّولي الجنائي عن الآخر على مستويات المصادر والأهداف ونطاق التّطبيق والاختصاص، إلا أنّ ذلك لم يقف حائلا دون التّأثير المتبادل والفعّال بينهما، ومساهمة كلّ منهما في تطوير الآخر، باعتبار أنّ

العدالة الجنائية التي يسعى المجتمع الدّولي إلى تحقيقها، ما هي إلّا مجموع الأهداف الإنسانية التي تُجّسد بخدمتها صيانة مصالح ضحايا انتهاكات القانون الدّولي الإنساني والجرائم الدّولية ككلّ. وتتيح بنجاعتها وتوفير مختلف آليات الإنفاذ لقواعد القانون الدّولي في بعده الإنساني والجنائي، مكافحة ظاهرة الإفلات من المساءلة الجنائية والعقاب الدّوليين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي.

ما ورد في الاتفاقيات الدّولية وأعمال لجنة القانون الدّولي وغير ذلك هو أمور تتعلّق بما يجب أنْ يكون، أو بالاتفاق على مبادئ ينبغي تطبيقها. أمّا المحاكمات التي جرت في القرن العشرين والسّنوات القليلة التي مرّت بها من القرن 21، سواء بالنّسبة لرؤساء الدّول أو المسؤولين، أو الأفراد مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني والجرائم الدّولية، فهو ممارسة حقيقية لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية، سواءً من حيث المحاكمات وإجراءاتها، أو ميثاق كلّ محكمة من هذه المحاكم ونظامها الأساسي، أو من حيث الأحكام التي صدرت عن تلك المحاكم وما تضمّنته من مبادئ قانونية.

صحيح أنّ تأسيس هيئات قضائية جنائية دوليّة تُجَرِّم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، يُعَدُّ بلا ريب من أهّم الإجابات القانونية الواضحة لتطبيق أحكام القانون الدّولي الإنساني إبان تلك النّزاعات، لكن هذا لا يعني أنّ المجرمين سيحاكمون بالفّعل، فهذا الأمر يظلّ على الدّول وأيضا الأمم المتّحدة ومنظمات دوليّة أخرى، وهو ما أثبتته التّطبيقات العملية للمحاكم الجنائية الدّولية، سواء المؤقّتة منها أو الدّائمة.

تعاني تلك الأجهزة من القصور من النّاحية العملية، بداية من المحاكم الجنائية الدّولية الخاصة ليوغسلافيا سابقا ورواندا، الّتي لم تقدر على إثبات تهم عديدة، والتي أعلنت عن إنهاء مهامها تاركة الكّثير من القضايا دون الفّصل فيها، مرورا بالمحاكم المختلطة أو المدوّلة الّتي أخذت منحى آخر بجمعها بين أسوء صفات النّظامين الدّولي والوطني، وصولا إلى المحكمة الجنائية الدّولية، التي تعتريها العديد من النّقائص والعوائق، والتي تتخبّط اليوم بمشاكل كثيرة وتواجه عقبات لا مثيل لها، جعلتها غير قادرة على تحقيق العدالة التي أُنْشِئت

من أجل تحقيقيها، بترك الكّثير من المجرمين الدّوليين في حال فرار دون القّبض عليهم. وخير شاهد على ذلك ما يُرْتَكَب من مجازر دوليّة بأتّم معنى الكلمة، وبشتى الطّرق، وما تُحَرِّمه المواثيق الدّولية الإنسانية على اختلاف درجاتها، خاصّة ما يقع في دارفور بالسّودان، في سيريلانكا، هايتي، برازفيل، وبوراندي، اليمن، وسوريا، وغيرها...، دون أنْ يُحرّك المجتمع الدّولي ساكنا لهذه الجرائم الّتي تقع على مرأى ومسمع الجميع.

الواقع أنّه على الرّغم من الآمال الكبار التي كانت ولا تزال تراود الكثير من المهتّمين بقضايا حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدّولي الإنساني، وغيرهم من الحريصين على استقرار السّلم والأمن الدّوليين، من خلال الاستناد إلى قواعد راسخة لإدارة العدالة الدّولية وتوطيد أركان قانون المسؤولية الدّولية، سواء بالنّسبة إلى الدّول أو بالنّسبة إلى الأفراد، وذلك بعد إقرار النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، إلّا أنّ المواقف المتباينة لبعض الدّول، خاصة الولايات المتّحدة الأمريكية، من هذا النّظام توقيعا وتصديقا أو انضماما، ناهيك عن المخاوف النّاجمة عمّا يمكن أنْ يترتّب على مقتضيات علاقة مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة بهذه المحكمة، سرعان ما ألقى بظلال من الشّك حول مدى الفاعلية المتوقّعة لهذا النّظام الجنائي الدّولي الجديد، وقدرته على فرض الاحترام الواجب لتنفيذ قواعد القانون الدّولي الإنساني.

لذلك فالنّجاح الذي وصل إليه المجتمع الدّولي بصياغة نظام روما، ليس نهاية المطاف في حماية الإنسانية من الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضدّها، ما لم يواكبه التّطبيق الفعّال للمبادئ والأحكام والقواعد الواردة في النّظام الأساسي بشكل عادل على كافة مرتكبي الجرائم الدّولية. ولا شكّ أنّ العديد من العوامل الواقعية أو القانونية تحدّ من فعالية ممارسة المحكمة في مجال إعمال المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، ومن أهم هذه الثّغرات استقلاليتها المشكوك فيها دوليا عن مجلس الأمن، والتي من الممكن أنْ تضرّ بعملها على المدى الطّويل، وتأثّرها الدائم بالاعتبارات السّياسية التي تثيرها الدّول الكبرى، بما يزيد من احتمالات وقوعها في فخّ

المعايير المزدوجة في علاقتها مع مجلس الأمن، بدلا من التّركيز على منح الحماية الجنائية الضّرورية والمنصفة لضحايا الجرائم الدّولية التي تختّص بنظرها، وكذلك تلك العوائق المتعلّقة سواء بإجراءات التّحقيق أو إجراءات المحاكمة، وبشكل أساسي مسألة القّبض على رؤساء الدّول وتسليمهم للمحكمة.

كما أنّ المحكمة إفريقية بالدّرجة الأولى، حيث وصلت العلاقة بين المحكمة الجنائية الدّولية والدّول الإفريقية إلى مفترق طرق، خاصّة بعد صدور مذكّرة اعتقال بحقّ الرّئيس السّوداني "عمر البشير". حيث وجّهت أفريقيا على جميع مستوياتها اتهاما للمحكمة الجنائية الدّولية، مفاده أنّ المحكمة تستهدف قادّة إفريقيا بشكل حصري دون غيرهم، وهو ما يمثّل ولو ظاهريا عنصرية المحكمة في مواجهة إفريقيا، رغم الجرائم العديدة المرتكبة في مناطق عديدة أخرى في أنحاء المعمورة، وهذا ما يعكسه واقع تطبيقات المحكمة منذ إنشائها.

إنّ المجتمع الدّولي، وإنْ كان قد قطع أشواطا كبيرة حاسمة ومتسارعة بفضل القضاء الجنائي الدّولي، من أجل تكريس المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، فإنّ الطريق ما زال طويلا للوصول إلى الزّجر التّام لهذا النّوع الخطير من الإجرام الدّولي، طالما أنّ ذلك لا يزال مرتبطا بالسّياسة الدّولية، وبمصالح الدّول الكبرى في العالم، وطالما أنّه لم توجد هناك نيّة حقيقية من قِبَل جميع الدّول لقمع وزجر مقترفيها. فالإدانة وحدها لا تكفي، إذ لا بدّ أنْ تقترن بالعقاب على المستويين الوطني والدّولي حمايةً لحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وتفعيلاً لتنفيذ القانون الدّولي الإنساني في كلّ النّزاعات المسلّحة.

لذلك تبقى خطوات أخرى لازمة لجعل تنفيذ القانون الدّولي الإنساني أكثر فعالية، وسعيا لتحقيق هذا الهدف، يستوجب:

-العمل على تطوير قواعد القانون الدّولي الإنساني وأحكامه بما يتّفق والمتغيّرات الدّولية المعاصرة، في ظلّ التطوّرات الحديثة في فنون وأساليب القتال، لا سيما مراجعة القواعد الخاصّة بتنظيم النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، ومعالجة الثّغرات التي اعترت اعتماد

المادّة الثّالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثّاني الملحق بها عام 1977 لتتماشى مع الأحداث الدّولية المعاصرة. وذلك بالنّص في متنها بصفة صريحة على تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني الّتي تقع إبان هذه النّزاعات، وتحريك المسؤولية الجنائية بشأن مرتكبي هذه الانتهاكات وتوقيع الجزاء عليهم، وكذلك تشجيع الجمعيات الأهلية والمنظّمات غير الحكومية للقيام بدورها الإنساني المحايد والمراقب أيضا لتنفيذ هذا القانون.

-ضرورة العمل على توعية الشّعوب بالقانون الدّولي الإنساني، من خلال تدريسه ونشر قواعده، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل العمل على احترامه أثناء السّلم والحرب، وتوفير أقصى حماية إنسانية ممكنة لضحايا النّزاعات المسلّحة بين طائفتي النّزاعات المسلّحة.

-يترتّب على عاتق الدّول كنتيجة للتّجريم الدولي لانتهاكات القانون الدّولي الإنساني ووفقا لسياستها الجنائية الوطنية، أنْ تقوم من جهة بمواءمة تشريعاتها الجنائية وقوانينها الوطنية بما ينسجم والتزاماتها الدّولية الثّابتة بمساءلة وعقاب مجرمي الحرب، وبسنّ تشريعات جنائية جديدة تجرّم ما يُسْتَجدّ من أفعال وسلوكات أقرّ القانون والقضاء الدّولي الجنائي بأنّها جرائم دوليّة. ومن جهة أخرى يتبنى مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، الذي يمكن من خلاله أنْ تصبح مختّصة دائما بالملاحقة القضائية لمنتهكي القانون الدّولي الإنساني ممّن يقيمون على إقليمها.

-مواصلة التّفكير في تطوير جوانب جوهرية لقانون واحد للنّزاعات المسلّحة أمر أساسي للحدّ من تفشي الانتهاكات الجسيمة التي طبعت جلّ النّزاعات المسلّحة المعاصرة، التي غلب عليها الطّابع الداخلي، والتي على الأقّل تنشأ في بدايتها نزاعات داخلية وسرعان ما تتحوّل إلى نزاعات مدوّلة، ما يثير ضبابية تحديد طبيعة النّزاعات الواقعة في كلّ من سوريا والعراق وليبيا وغيرها. لذا يجب تنظيم هذا النّوع من النّزاعات الدّولية وتكييفها وتأطيرها، حتى لا يفلت المجرمين مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني فيها من

العقاب. فدمج القواعد القانونية المطبّقة على كلّ من النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية في منظومة واحدة ضروري، لأنّ التّقسيم الشّكلي لقواعد القانون الدّولي الإنساني للنّزاعات المسلّحة بين دولي وغير دولي غير مرغوب فيه لقواعد القانون الدّولي الإنساني، خصوصا بعد التطوّر الذي حصل مؤخّرا في مجال العُرف الدّولي المطبّق على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، واقتراب هذه القواعد العُرْفية من تلك التي تُطبّق على النّزاعات الدّولية.

-ضرورة مسارعة الدّول إلى التّصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، وعدم الاكتفاء بالتّوقيع، حتى تتمكّن هذه الأخيرة من متابعة الأشخاص الّذين يتسبّبون في ارتكاب أبشع الجرائم ضدّ القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، خاصّة حينما يتعلّق الأمر برئيس دولة الّذي يمكن له الاحتماء والتستّر، ووضع العقبات أمام إمكانية تأمين إحضاره للمحكمة، كمنصبه الوظيفي وحصانته، والثّقل السّياسي الّذي قد تتمتّع به الدّولة. وبالتّالي مدّ مصداقية لهذا الجهاز الفعّال في تكريس العدالة الجنائية الدّولية.

-لا بُدَّ أن يتعامل المجتمع الدّولي مع أحكام القضاء الجنائي الدّولي بمعيار واحد، بعيدا عن الازدواجية والانتقائية في التّطبيق، وبعيدا عن سيطرة الدّول الكبرى وتغليب المصالح السّياسية والاقتصادية، وذلك بهدف تأمين ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الّتي تقع بالمخالفة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي.

-ضرورة التزام الدّول الأطراف وغير الأطراف بالتّعاون الجاد والفعّال مع المحكمة في سبيل اعتقال، ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، وامتناعها عن تعطيل اختصاص المحكمة من خلال عقد ملاحقات أو محاكمات صورية لإبقاء مرتكبي الجرائم بمنأى عن الملاحقة أو العقاب. فبدون التّعاون من هذه الدّول لا يمكن للمحكمة أنْ تنجح من تلقاء نفسها في ممارسة اختصاصها بشكل جدّي، فالمحكمة ليست لها آليات محدّدة وقوّية في

تنفيذ أوامرها وقراراتها، فليس لها سلطة تنفيذية كما ليس لها قوّات بوليسية أو قوّات مسلّحة، وجلّ ما يمكن لها أنْ تنجح فيه لن يتحقّق إلا بالتّعاون مع الدّول الأطراف.

-خلق آلية التّنفيذ الجبري لأحكام المحكمة الجنائية الدّولية. فهذه المحكمة حتى ولو تمتّعت بنوع من الاستقلال يجعلها قادرة على استصدار أحكام قضائية في مواجهة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، إلا أنّه يبقى أنّ المحكمة ستجد نفسها أمام عقبات انتظار استجابة الدّول لطلبات التّعاون مع المحكمة، سيما الدّول غير الأطراف في الاتفاقية، أو وضع الأحكام الصّادرة منها قيد الحفظ لاستحالة تنفيذها، أو الضّغط على الدّولة المعنية للاستجابة عن طريق مجلس الأمن في حال ما إذا كانت الدّولة محلّ إحالة من هذا الأخير.

-العمل على إجراء مراجعة ضرورية وعاجلة لكلّ من نظام وهيكلة المحكمة الجنائية الدّولية، من أجل تدارك الثّغرات القانونية التي تحدّ من قدرتها الكاملة على تطبيق مقتضيات العدالة الجنائية الدّولية، وعلى رأسها الحدّ من سلطة مجلس الأمن عليها بمقتضى المادّة 13(ب) من النّظام الأساسي للمحكمة، لما فيها من منح مجلس الأمن، المعتبر جهازا سياسيا بامتياز، دورا وتأثيرا كبيرين على عملها وسيرها العادي بإبعادها عن الإطار العام لما أُسِّسَت لأجله، وذلك لكون مجلس الأمن يتأثّر بالدّول القوّية التي تحكمها المصالح السّياسية أكثر منها قانونية. وخير مثال على ذلك إحالة ملف دارفور من قِبَل هذا الأخير على المحكمة، وتغاضيها على الحرب على قطاع غزّة وما يجري في أفغانستان والعراق، وأصبح من المعوّقات التي حالت دون مصادقة كثير من الدّول على النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، وخاصّة الدّول العربية.

-وجوب توقيف سريان نصّ المادّة 124 من النّظام، التي تمنح الدّول المنضّمة حديثا للمحكمة الجنائية الدّولية حقّا غير مشروع بتعليق اختصاصها لمدّة 7 سنوات كاملة، ومحلّ التوقيف هنا أنّ هذا الإغراء بالإضافة إلى كونه لم ينجح ولن ينجح في جذب المزيد من الدّول للانضمام إليها، ليس سوى تعطيل قانوني غير منطقي لتحقيق أهدافها.

وعليه، مهما كانت جدّية وصرامة التّحديد القانوني لأطر انعقاد المسؤولية الجنائية الدّولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الداخلية، ممّا ثبتت قواعده في تفاصيل هذه الأطروحة، فإنّ ذلك لا يعني على الإطلاق أنّ المجتمع الدّولي لن يعاني من تضاعف عدد ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة، لأنّ المطلوب في المقابل هو ضمير دولي حيّ يكرّسها ويجسّدها من خلال آليات ومؤسّسات قضائية عقابية ذات نطاق عالمي، وطبيعة دائمة، واختصاص ونفاذ واسعين في مجال مواجهة الدّول كافة، يكون هدفها الأساسي والوحيد هو ضمان سلم وأمن الإنسانية.

قائمة المراجع

أوّلا: باللّغة العربية

1-الكتب:

1. **أبو الخير السيّد مصطفى أحمد**، أزمات السّودان الدّاخلية والقانون الدّولي المعاصر، الطّبعة الأولى، دار ايتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2006.
2. **أحمد عبد الظاهر**، دور مجلس الأمن في النّظام الجنائي الدّولي، الطّبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.
3. **براء منذر كمال عبد اللّطيف**، النّظام القضائي للمحكمة الجنائية الدّولية، الطّبعة الأولى، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2007.
4. **البقيرات عبد القادر**،العدالة الجنائية الدّولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضدّ الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت. ن.
5. **بلخيري حسينة**، المسؤولية الدّولية الجنائية لرئيس الدّولة على ضوء جدلية القانون الدّولي العام والقانون الدّولي الجنائي، دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2006.
6. **تمرخان بكة سوسن**، الجرائم ضدّ الإنسانية في ضوء النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
7. **الجبوري عامر حادي عبد الله**، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتّحدة في إرساء مناهجها، دار المركز العربي للنّشر والتّوزيع، المنهل، 2018.
8. **جون-ماري هنكرتس ولويز دوزوالد-بك**، القانون الدّولي الإنساني العرفي، المجلّد الأوّل: القواعد، المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، القاهرة، 2007.
9. **جويلي سعيد سالم**، تنفيذ القانون الدّولي الإنساني، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2002-2003.

10. **حسن سعيد عبد اللّطيف**، المحكمة الجنائية الدّولية (إنشاء المحكمة، نظامها الأساسي، اختصاصها التّشريعي والقضائي)، وتطبيقات القضاء الجنائي الدّولي الحديث والمعاصر، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2004.
11. **حموده منتصر سعيد**،المحكمة الجنائية الدّولية، النّظرية العامة للجريمة الدّولية، أحكام القانون الدّولي الجنائي، دراسة تحليلية، دار النّشر والتّوزيع، 2006.
12. **الزّمالي عامر**، مدخل إلى القانون الدّولي الإنساني، الطّبعة الثّانية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر، تونس، 1997.
13. **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، دار الجامعة الجديدة للنّشر، الإسكندرية، 2003.
14. **زيدان قاسم مسعد عبد الرّحمن**، تدخّل الأمم المتّحدة في النّزاعات المسلّحة غير ذات الطّابع الدّولي، دار الجامعة الجديدة للنّشر، الإسكندرية، 2003.
15. **السّعدي عباس هاشم**، مسؤولية الفرد الجنائية على الجريمة الدّولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
16. **السيّد مرشد أحمد، الهرمزي أحمد غازي**، القضاء الجنائي الدّولي، دراسة تحليلية للمحكمة الجنائية الخاصّة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا، الدّار العلمية للنّشر والتّوزيع ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2002.
17. **الشّكري علي يوسف**، القانون الجنائي الدّولي في عالم متغيّر، دراسته في محكمة نورمبرغ، طوكيو، يوغسلافيا السّابقة، رواندا والمحكمة الجنائية الدّولية وفقا لأحكام نظام روما الأساسي، الطّبعة الأولى، دار ايتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2005.
18. **الشّلالدة محمد فهاد**، القانون الدّولي الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

19. **الشّيخة حسام علي عبد الخالق**، المسؤولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، دار الجامعة الجديدة للنّشر، د.م.ن، 2004.

20. صالح محمد محمود بدر الدّين، النّزاع المسلّح في إقليم دارفور بالسّودان ومشكلة التّشريد القسري الدّاخلي، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2009.

21. **الطّاهر مختار علي سعد**،القانون الدّولي الجنائي، الجزاءات الدّولية، الطّبعة الأولى، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، لبنان، 2006.

22. **عامر حادي عبد الله الجبوري**، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتّحدة في إرساء مناهجها، دار المركز العربي للنّشر والتّوزيع، المنهل، 2018.

23. **عبد الغني عبد المنعم محمد**، دراسة في النّظرية العامة للجريمة الدّولية، القانون الدّولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، مصر الجديدة، 2007.

24. **عبيد صالح حسنين إبراهيم**، الجريمة الدّولية، دراسة تحليلية، دار النّهضة العربية، القاهرة، 1994.

25. **عيتاني زياد**، المحكمة الجنائية الدّولية وتطور القانون الدّولي الجنائي، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.

26. **القهوجي علي عبد القادر**، القانون الدّولي الجنائي، أهم الجرائم الدّولية، المحاكم الدّولية الجنائية، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.

27. **كوسة فوضيل**، المحكمة الجنائية الدّولية لرواندا، دار هومه للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2007.

28. **المخزومي عمر محمود**، القانون الدّولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدّولية، الطّبعة الثّانية، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، د.م.ن، 2008.

29. **المسدي عادل عبد الله**، المحكمة الجنائية الدّولية، الاختصاص وقواعد الإحالة، الطّبعة الثّانية، دار النّهضة العربية، القاهرة، 2014.

30. **مطر عصام عبد الفتّاح**، القانون الدّولي الإنساني، مصادره، مبادئه وأهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

31. **معمر يشوي لندة**، المحكمة الجنائية الدّولية الدّائمة واختصاصها، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان، 2008.

32. ولد يوسف مولود، عن فعلية القضاء الجنائي الدّولي، الطبعة، دار الأمل للطباعة والنّشر، تيزي وزو، 2013.

2- الرّسائل والمذّكرات الجامعية:

أوّلا: الرّسائل:

1. **أحمد محمود حمادي**، التّعاون الدّولي مع المحاكم الجنائية الدّولية في ضوء القانون الدّولي العام، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.

2. **أشرف عبد العزيز مرسي الزّيات**، المسؤولية الدّولية لرؤساء الدّول، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون، كليّة الحقوق، الدراسات العليا، قسم القانون الدّولي العام، جامعة القاهرة، 2011.

3. **بشارة أحمد موسى**، المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد، رسالة لنيل شهادة الدّكتوراه في القانون العام، كليّة الحقوق، جامعة يوسف بن خدّة، الجزائر، 2007/2006.

4. **تريكي فريد**، حماية ضحايا النّزاعات الدّولية المسلّحة في القانون الدّولي الإنساني والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في العلوم، تخصّص القانون، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري، 2014.

5. **خلفان كريم**، دور مجلس الأمن في مجال القانون الدّولي الإنساني، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2007.

6. **دحماني عبد السّلام**، التّحديات الرّاهنة للمحكمة الجنائية الدّولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدّولي، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم، تخصّص القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، قسم الحقوق، 2012.

7. **سعد محمد زايد سعد**، المسؤولية الدّولية عن حماية المدنيين في حالة الصّراعات الداخلية، دراسة عن الثّورة الليبية، رسالة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدّراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014.

8. **طارق الحسيني محمد منصور العراقي**، المحكمة الجنائية كتطوّر لمفهومي المسؤولية والسّيادة مع التّطبيق على قضيّة دارفور، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، جامعة المنصورة، 2009.

9. **عثمان عبد الرّحمان إبراهيم الحفناوي**، دور الأمم المتّحدة المعاصر وفاعلية تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدّولي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، قسم القانون الدّولي العام، 2015.

10. **فرّاق علي**، الحماية القانونية الدّولية للأفراد خلال النّزاعات المسلّحة غير الدّولية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

11. **كفاح مشعان العنزي**، المسؤولية الجنائية الدّولية لرؤساء الدّول والحكومات عن ارتكاب الجرائم الدّولية في إطار نظام روما الأساسي بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون الدّولي، كليّة الدراسات العليا، القاهرة، 2014.

12. **محفوظ سيد عبد الحميد محمد**، دور محكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السّابقة في تطوّر أحكام القانون الدّولي الإنساني، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، جامعة المنصورة، 2009.

13. **محمد سمصار**، مسؤولية الرؤساء والقادة أمام القضاء الدّولي الجنائي، أطروحة لنيل درجة الدّكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدّولي، كليّة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
14. **مخلط بلقاسم**، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدّولية، رسالة لنيل شهادة الدّكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
15. **مدهش محمد أحمد المعمري**، المسؤولية الجنائية الدّولية عن الجرائم ضدّ الإنسانية، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في القانون الدّولي العام، كليّة الحقوق، جامعة القاهرة، قسم القانون الدّولي العام، 2013.
16. **هيكل أمجد محمد أحمد**، المسؤولية الجنائية الفردية الدّولية أمام القضاء الجنائي الدّولي، دراسة في إطار القانون الدّولي الإنساني، رسالة لنيل درجة الدّكتوراه في الحقوق، كليّة الحقوق، جامعة الزّقازيق، مصر، 2008.

ثانيا: المذكّرات:

1. **أيمن محمد مرعي يونس**، القضاء الدّولي الجنائي المعاصر ودوره في حماية حقوق الإنسان(دراسة حالة دارفور)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السّياسية، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسية، جامعة القاهرة، 2012.
2. **أيمن مصطفى عبد القادر أبو سالم**، جرائم الحرب في إفريقيا في ظّل القضاء الجنائي الدّولي، دراسة لحالتي رواندا والسّودان، مذكّرة لنيل درجة الماجستير في الدّراسات الإفريقية(سياسة)، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، قسم السّياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012.
3. **بن الطيّب مهدي**، اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء القانون والممارسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع القانون الجنائي، كليّة الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 / 2014.

4. **بومعزة منى**، دور القضاء الدّولي الجنائي في تطبيق القانون الدّولي الإنساني، مذكرّة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّولي الإنساني، كليّة الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009/2008.

5. **حسن عبد الحليم محمد محمود**، موقف المحكمة الجنائية الدّولية من انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، رسالة ماجستير في الدّراسات الإفريقية، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، قسم سياسة واقتصاد، جامعة القاهرة، 2014.

6. **سمر محمد حسين أبو السّعود**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق، معهد البحوث والدّراسات الإفريقية، قسم السّياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2013.

7. **السّيد أبو عطيّة**،الجزاءات الدّولية بين النّظرية والتّطبيق،مؤسّسة الثّقافة الجامعية، مصر،2001.

8. **فلاح مزيد المطيري**، المسؤولية الدّولية الجنائية للأفراد في ضوء تطور القانون الدّولي الجنائي، رسالة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كليّة الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

9. **ونوقي جمال**،"المسؤولية الجنائية الدّولية على جرائم الحرب، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّولي والعلاقات الدّولية، كليّة الحقوق، جامعة الجزائر، 2010.

3-المقالات:

1. **أمجد أنور**، "الحصانة أحد التّحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدّولية"، مجّلة مركز بحوث الشّرطة، العدد27، يناير 2005، ص ص. 459- 483.

2. **الأسدي عبد الجليل**، "المسؤولية الجنائية لرئيس الدّولة عن الجريمة الدّولية ومشكلة الحصانات في القانون الدّولي"، جريدة الحوار المتمدّن، العدد 2897، 24 جانفي 2010، ص ص. 1-29. على الموقع:

http://www.almjtamaa-mg.com/detail.asp?in neuswitemid=198856

3. **إيف بوامور**، ترجمة **مصطفى بن براح**، "تهجين المحاكم الجنائية في مكافحة الإفلات من العقاب، الحكم بالسّجن مدى الحياة على الخمير الحمر "دوتش""، 3 فيفري 2012، chaos international، المنشورات في الهجرة الدّولية، الممتلكات العامة العالمية، على الموقع الالكتروني: www.chaos-international.org/

4. **بن بوعزيز آسيا**، "دور العدالة الجنائية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب"، مجّلة الباحث للدّراسات الأكاديمية، العدد0، مارس 2014، ص ص. 96-111.

5. **بن حفاف سماعيل**، "المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا، ممارسة العدالة الدّولية من خلال التّصدي لجرائم القانون الدّولي الإنساني"،المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد04، 2008، ص ص. 495-538.

6. **بن حمودة ليلى**، الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدّولية، المجّلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد 04، 2008، ص ص. 323-372.

7. **يجيتش إيلينا**، "المساءلة على الجرائم الدّولية: من التّخمين إلى الواقع"، المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، العدد845، مختارات من أعداد 2002، ص ص. 184-201.

8. ـــــــــــــ، "نطاق الحماية الذي توفّره المادّة 3 المشتركة: واضح للعيان"، المجّلة الدّولية للصّليب الأحمر، المجلّد 93، العدد 881، مارس 2011. ص ص. 1-38.

9. **بوطبجة ريم**، "العقوبة الجزائية الدّولية المطبّقة على الأفراد في إطار المحكمة الجنائية الدّولية"، مجّلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلّد أ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، ديسمبر 2016، ص ص.447-458.

10. **بوعزيز آسيا**، دور العدالة الجنائية الدّولية في تفعيل مبدأ الإفلات من العقاب، مجّلة الباحث للدّراسات الأكاديمية، العدد صفر، جامعة الحاج الخضر، مارس 2014، ص ص.96. 111.

11. **البصيص صلاح جبير**، "محكمة العدل الدّولية وشرط مارتنز في القانون الدّولي الإنساني، شرط مارتنز ورأي محكمة العدل الدّولية بصدده"، محاماة نت، 29 جانفي 2018، ص ص.1-15. على الموقع الالكتروني:www .mohamah.net

12. **التّجاني زليخة**، "المحاكم الجنائية الدّولية، النّشأة والآفاق"، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسّياسية، العدد04، 2008، ص ص. 373-494.

13. **حسّون عادل**، "المحاكم المختلطة بين السّيادة الوطنية والقانونية"، صحيفة الأخبار السّودانية، 8 نوفمبر 2009، على الموقع:

http://www.alkhabar.
dd/sd/index.php?option=com§stask=new&gd=9657witemid=288

14. **حمدي عبد الرّحمن حسن**، "الحرب الأهلية في الكونغو (زائير سابقا): الكونغو الدّيمقراطية أزمة في قلب إفريقيا"، منتدى كلية الآداب، 11 مارس 2003، على الموقع: http://forums-2dab.org/showthread.php?t=28918

15. **الحميدي أحمد**، "القانون الدّولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدّولية"، القانون الدّولي الإنساني آفاق وتحدّيات، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطّبعة الأولى، بيروت، 2005، ص ص. 37-57.

16. **جدادوة عادل**، مدى فعالية نظام روما في مكافحة الجرائم الدّولية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، ص ص.449-471.

17. **خالد محمد الجنابي**، الحرب الأهلية الكمبودية، أقلام حرّة، صحيفة المثقّف، العدد84/15،الاثنين 22 نوفمبر 2010،على الموقع الالكتروني:www.almothaqaf.com

18. **خلف الله صبرينة**، "مساهمة المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا في تفسير وتطوير القانون الدّولي الإنساني وانتهاكه"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، المجلّد ب، جوان 2017، ص ص. 243-254.

19. **خلفان كريم**، "الأسس القانونية لتراجع نظام الحصانة القضائية الجنائية لكبار المسؤولين في القانون الدّولي المعاصر"، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد 04، 2008، ص ص. 213-228.

20. **خليفة عبد الباقي**، "تأجيل محاكمة مجرمي الحروب يهدّد بمزيد من الجرائم بحق الإنسانية"، على الموقع: http://www.alhewer.org/debat/show:art.asp?aid=200679

21. **خماسي هند**، المحكمة الجنائية الدّولية على ضوء اتفاقية روما، السّياسة والعلاقات الدّولية، الحوار المتمّدن، 2 جويلية 2015، ص ص.1-28، على الموقع الالكتروني:**www .m.ahewar.org**

22. **دوكيتش درازن**، "العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية "في مصلحة العدالة"؟ "، مختارات من المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، العدد 876، 2007، ص ص. 149-178.

23. **ديفيد تولبيرت**، "الحكم الصّادر بحقّ تشارلز تايلور يؤثّر على مسار العدالة الانتقالية"، عدالة حقيقة كرامة، المركز الدّولي للعدالة الانتقالية،4 أكتوبر2013، ص ص.1-3.على الموقع الالكتروني: www.Icty.org.

24. **عادل مستاري**، "المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة برواندا"، مجلّة المفكّر، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة بسكرة، العدد03، 2018، ص ص.250-264.

25. **عبد اللّطيف دحّية**، معوّقات فعالية المحكمة الجنائية الدّولية الدائمة، مجّلة الحقيقة، العدد 37، 2016، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص ص.339-361.

26. **عامر عبد الفتاح الجومرد، عبد الله علي عبو**، "المحاكم الجنائية المدوّلة"، مجّلة الرافدين للحقوق، المجلّد 8، السّنة الحادية عشرة، العدد 29، 2006، ص183-211.

27. **سمعان بطرس فرج الله**، "الجرائم ضدّ الإنسانية، إبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطوّر مفاهيمها، دراسات في القانون الدّولي الإنساني"، الطّبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص ص. 421-449.

28. **شبل بدر الدين**، "العقوبة الدّولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2008، ص ص. 223-236.

29. **شعنبي فؤاد**، "المعوّقات والبدائل الكفيلة بتكريس فعالية العدالة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم السّياسية والقانون،العدد 11، المجلّد 2، سبتمبر2018،ص ص. 123-137.

30. **شمسان عبد الوهاب**، "القانون الدّولي الإنساني والضّرورة القانونية لنشوء المحكمة الجنائية الدّولية"، القانون الدّولي الإنساني "آفاق وتحدّيات"، ترسيخ القانون الدّولي الإنسان وآليات الحماية، الجزء الثّالث، الطّبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص ص. 183-214.

31. **صدارة محمد**، "الاختصاص الموضوعي للمحاكم الجنائية الدّولية"، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسّياسية، العدد04، 2008، ص ص. 539-567.

32. **الفضل منذر**، مسؤولية الرئيس السّوداني عن الجرائم الدّولية في دارفور، مؤسسة الحوار المتمدّن، العدد 2349، 21 جويلية 2008، ص ص. 1-12، على الموقع: http://www.elaph.com/elaphweb/addaelaph/2008/7/3/350154.htm

33. **رضوان محمد بلقاسم**، "دور القضاء الجنائي الدّولي في تضييق فجوة الاختلاف بين النّزاعات المسلّحة الدّولية وغير الدّولية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلّد (ب)، ديسمبر 2016، ص ص.177-188.

34. **الميداني محمد أمين**، "انتهاء ولاية محكمة جنائية دوليّة مؤقّتة: محكمة رواندا نموذجا"، دراسة نشرت في مجلّة تسامح، منشورات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 52، مارس 2016. على الموقع الالكتروني: http : www.acihl.org/articles/html ?article_id=(flang=en-GB

35. **محمود رياض**، "محاكمة قادة الخمير الحمر في كمبوديا"، يوتوب، 17 فيفري 2009، على الموقع:

http://www.un.ye1.org/vib/showthread.php?t=46331

36. **محمد بوسلطان، نصر الدّين بوسماحة،** المحكمة الجنائية الدّولية خطوة غير مكتملة لبناء قضاء دولي جنائي، مجلة القانون المجتمع والسّلطة، العدد 05، 2016، جامعة وهران2، محمد بن أحمد، ص ص.9-26.

37. **محمود خليل جعفر**، "ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"،مجلّة العلوم القانونية، المجلّد 29، العدد 01، 2014، ص ص.1-25.

38. ــــــــــــــــ، "المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاك القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية"، مجلّة جامعة التّنمية البشرية، العدد 03،ص ص.30-47.

39. **مقران ريمة**، " التعاون مع المحكمة الجنائية الدّولية"، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 45، المجلّد ب-ص، جوان 2016، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص.223-230.

40. **مقراني جمال**، "التّعاون الدّولي في تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدّولية"، العدد 01، المجلّد 15، مجلة البحوث والدّراسات، 1 جوان 2018، ص ص.329-356.

41. **مناع هيثم**، العدالة الدّولية في الميزان، اللّجنة العربية لحقوق الإنسان، 16 سبتمبر 2008، ص ص.1-5. على الموقع: http://www.achr.nu/art468.htm

42. **ناتالي فاغنر**،"تطوّر نظام المخالفات الجسيمة والمسؤولية الجنائية الفردية لدى المحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا"،المجلّة الدّولية للصّليب الأحمر، العدد 850، 2003، ص ص.1-47.

43. **الوادية خليل سامح**، "الجزاءات المترتّبة على انتهاكات أحكام القانون الدّولي الإنساني"، على الموقع:

http://www.awsat.com/leader.asp?section=38.article.S

44. ـــــــــــــــ، "طبيعة المسؤولية الجنائية في النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، الحوار المتمدّن، العدد 2142، 2007، ص ص. 1-6، على الموقع: http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=119748

45. **ولد يوسف مولود**، "حق المجتمع الدّولي في العقاب عن الجرائم الدّولية على ضوء النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية"، مجلة المشكاة، العدد 04، 2017، ص ص.272-297.

46. **ياسر محمد عبد الله**، معوّقات تحقيق العدالة الجنائية الدّولية أمام المحكمة الجنائية الدّولية، مجلة كليّة القانون للعلوم القانونية والسّياسة، جامعة كركوك، جانفي 2017، ص ص.253-298.

47. **اتفاق سلام لإنهاء الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية**، صحيفة الوسط البحرية، العدد103، 18 ديسمبر 2002، على الموقع:
http ://www.alwasatnews.com/103/newd/read/125375/1.html

48. **الخمير الحمر، الإبادة الجماعية، وجهآخر للصّراعات الدّولية**، شبكة النّبأ المعلوماتية، 06 أكتوبر 2014، على الموقع الالكتروني:
http ://annabaa/org/arabic/rights/53.

49. **التكامل، ما هو؟ المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب**"،مركز العدالة الانتقالية الدّولية، على الموقع: http ://www.ictj.org/sites/default/files/subsites/complementarity-icc-ar/

50. **ليبيا، الحكم النّهائي للمحكمة الجنائية الدّولية بشأن نجل القذافي**، منظّمة هيومن رايتس واتش، 21 ماي 2014،على الموقع:
http ://www.hwr.org/ar/news/2014/05/21/253816

51. **الأمم المتّحدة: محاكمة سيف الإسلام القذافي غير نزيهة، محاكمة سيف الإسلام القذافي في الزّنتان**، 21 فيفري 2017، على الموقع الالكتروني:
http ://www.arabic.art.com

4- الاتفاقيات والمواثيق الدّولية:

1. ميثاق الأمم المتّحدة والنّظام الأساسي لمحكمة العدل الدّولية، الموقّع في 26 جوان 1945 والّذي دخل حيز النّفاذ في 24 أكتوبر 1945.

2. اتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها، الصّادرة عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة بموجب اللاّئحة رقم 260 ألف (د-3) بتاريخ 9 ديسمبر 1948.

3. اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلّحة في الميدان، المؤرّخة في 12 أوت 1949.

4. اتفاقية جنيف الثّانية بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلّحة في البحار، المؤرّخة في 12 أوت 1949.

5. اتفاقية جنيف الثّالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرّخة في 12 أوت 1949.

6. اتفاقية جنيف الرّابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المؤرّخة في 12 أوت 1949.

7. اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح دولي لعام 1954، والّتي دخلت حيّز النّفاذ في 7 أوت 1956.

8. اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، الصّادرة عن الجمعية العامة بموجب اللاّئحة رقم 2391 (د-23) بتاريخ 26 نوفمبر 1968، والتي دخلت حيّز النّفاذ في 11 نوفمبر 1970.

9. اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام(اتفاقية أوتاوا) لعام 1997.

10. مشروع مدونة الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996.

11. البروتوكول الإضافي الأوّل لاتفاقية جنيف الأربع المؤرّخة في 12 أوت 1949 المتعلّق بحماية ضحايا النّزاعات الدّولية المسلّحة المؤرّخ في 10 جوان 1977.

12. البروتوكول الإضافي الثّاني لاتفاقية جنيف الأربع المؤرّخة في 12 أوت 1949 المتعلّق بحماية ضحايا النّزاعات المسلّحة غير الدّولية المؤرّخ في 10 جوان 1977.

13. النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا سابقا 1993

14. النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا عام 1994.

15. البروتوكول الثّاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصّ بحماية الممتلكات الثّقافية في حالة نزاع مسلّح لعام 1999.

16. النّظام الأساسي للمحكمة الخاصة لسيراليون 2000.

17. نظام روما الأساسي الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدّولية، الموقّع بتاريخ 17 جويلية 1998 والذي دخل حيّز النّفاذ في 1 جويلية 2002.

18. اتفاقية القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدّولية، المعتمدة من قبل دوّل الأطراف في نظام روما الأساسي في الدّورة الأولى من 3 إلى 10 سبتمبر 2002.

5 – الاجتهاد القضائي الدّولي:

أ. آراء محكمة العدل الدّولية:

1. محكمة العدل الدّولية، الرّأي الاستشاري الصادر بتاريخ 1951/05/18 بشأن "**التحفّظ على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها**"، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1948–1991، على الموقع: http ://www.icj.cy.oig/homepage/ar/files/sum-1948-1991.pdf

2. محكمة العدل الدّولية، الرّأي الاستشاري المؤرّخ في 1996/07/8 في "**قضية مشروعية التّهديد بالأسلحة النّووية أو استخدامها**"،موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1992–1996،ص.113–125. على الموقع: http ://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum-1992-1997.pdf.

3. محكمة العدل الدّولية، الرّأي الاستشاري الصّادر بتاريخ 1996/07/11 في "**قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد**

يوغسلافيا)"، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصّادرة عن محكمة العدل الدّولية، 1992-1997، على الموقع:http ://www.icj-cy.org/homepage/ar/files/sum-1992-1997.pdf

ب. الاجتهاد القضائي المحكمة الجنائية الدّولية:

1. المدّعي العام ضدّ عمر حسن أحمد البشير (عمر البشير)، أمر بالقبض على عمر حسن أحمد البشير، 4 مارس 2009، على الموقع:

http ://www.icc-cpi.int/Iccdocs/doc27986. PDF

2. المدّعي العام ضدّ محمود مصطفى بوسيف الورفلي، رقم (ICC-01/11-01/17)، الدائرة التّمهيدية الأولى، أمر بالقبض، 15 أوت 2017، (ص ص.1-17)، على الموقع الالكتروني:http ://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2017-05208.PDF

4. المدّعي العام ضدّ محمود مصطفى بوسيف الورفلي، رقم (ICC-01/11-01/17)، الدائرة التّمهيدية الأولى، أمر ثان بالقبض، 4 جويلية 2018، (ص ص. 1-19)، على الموقع الالكتروني:http ://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR201-08.PDF37-08

6 - قرارات مجلس الأمن:

1. مجلس الأمن، القرار رقم 713 (1991) المؤرّخ في 25 سبتمبر 1991، المتعلّق بالحالة في جمهورية يوغسلافيا السابقة.

2. مجلس الأمن، القرار رقم 757 (1992) المؤرّخ في 30 ماي 1992، المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

3. مجلس الأمن، القرار رقم 764 (1992) المؤرّخ في 13 جويلية 1992، المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

4. مجلس الأمن، القرار رقم 771 (1992) المؤرّخ في 13 أوت 1992، المتعلّق بالحالة في جمهورية يوغسلافيا السّابقة.

5. مجلس الأمن، القرار رقم 780 (1992) المؤرّخ في 7 أكتوبر 1992، المتعلّق بالحالة في جمهورية يوغسلافيا السّابقة.

6. مجلس الأمن، القرار رقم 787 (1992) المؤرّخ في 16 نوفمبر 1992، المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

7. مجلس الأمن، القرار رقم 794 (1992) المؤرّخ في 3 ديسمبر 1992، المتعلّق بالحالة في الصّومال.

8. مجلس الأمن، القرار رقم 808 (1993) المؤرّخ في 22 فيفري 1993، المتعلّق بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة.

9. مجلس الأمن، القرار رقم 814 (1993) المؤرّخ في 26 مارس 1993، المتعلّق بالحالة في الصّومال.

10. مجلس الأمن، القرار رقم 820 (1993) المؤرّخ في 17 أفريل 1993، المتعلّق بالمحكمة الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة.

11. مجلس الأمن، القرار رقم 827 (1993) المؤرّخ في 25 ماي 1993، المتعلّق بالحالة في البوسنة والهرسك.

12. مجلس الأمن، القرار رقم 918(1994) المؤرّخ في17 ماي 1994، المتعلّق بالحالة برواندا.

13. مجلس الأمن، القرار رقم 935(1994) المؤرّخ في1 جويلية 1994، المتعلّق بالحالة برواندا.

14. مجلس الأمن، القرار رقم 955 (1994) المؤرّخ في 8 نوفمبر 1994، المتضمّن الحالة المتعلّقة برواندا.

15. مجلس الأمن، القرار رقم 1193 (1998) المؤرّخ في28 أوت 1998، المتعلّق بالحالة في أفغانستان.

16. مجلس الأمن، القرار رقم 1214 (1998) المؤرّخ في8 ديسمبر 1998، المتعلّق بالحالة في أفغانستان.

17. مجلس الأمن، القرار رقم 1315 (2000) المؤرّخ في 14 أوت 2000، المتعلّق بالحالة في سيراليون.

18. مجلس الأمن، القرار رقم 1503 (2003) المؤرّخ في 28 أوت 2003، المتعلّق بالمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا السّابقة والمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا.

19. مجلس الأمن، القرار رقم 1534 (2004) المؤرّخ في 26 مارس 2004، المتعلّق المتعلّق بالمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة منذ عام 1991، والمحكمة الجنائية الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدّول المجاورة بين1 جانفي و31 ديسمبر 1994.

20. مجلس الأمن، القرار رقم 1547 (2004) المؤرّخ في 11 جوان 2004، المتعلّق بتقرير الأمين العام عن السّودان.

21. مجلس الأمن، القرار رقم 1556 (2004) المؤرّخ في 30 جويلية 2004، المتعلّق بتقرير الأمين العام عن السّودان.

22. مجلس الأمن، القرار رقم 1564 (2004) المؤرّخ في 18 سبتمبر 2004، المتعلّق بتقرير الأمين العام عن السّودان.

23. مجلس الأمن، القرار رقم 1593 (2003) المؤرّخ في 31 مارس 2005، المتعلّق بالحالة في السّودان.

24. مجلس الأمن، القرار رقم 1638 (2005) المؤرّخ في 11 نوفمبر 2005، المتعلّق بالحالة في ليبيريا.

25. مجلس الأمن، القرار رقم 1966 (2010) المؤرّخ في 22 ديسمبر 2010، المتعلّق بالمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السّابقة منذ عام 1991، والمحكمة الجنائية الدّولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدّولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدّول المجاورة بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 1994.

26. مجلس الأمن، القرار رقم 1970 (2011) المؤرّخ في 26 فيفري 2011، المتعلق بالسلام والأمن في إفريقيا.

7- التّقارير الدّولية:

1. تقرير الممثّل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، المساعدة التّقنية وبناء القدرات، مجلس حقوق الإنسان، الدّورة 18، البند 10 من جدول الأعمال، 2 أوت 2011، على الموقع الالكتروني:

http// :www .ohchr.org

2. تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتّحدة، **محاكمات الخمير الحمر**، الدّورة 67، البند 70 (ب) من جدول الأعمال المؤقّت A/67/380، 19 سبتمبر 2012، على الموقع الالكتروني:

http // :Undocs .org/pdf ?symbol=ar/A /67/380

3. تقرير منظمة العفو الدّولية بشأن جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الدّيمقراطية**" تقرير سنوي لعام 2007، على الموقع:

http ://harchive.amnesty.org/resport2007/ara/region/africa/democratic-republic-of-cong/defoult.hlm

4. تقرير منظّمة العفو الدّولية لعام 2009، بشأن جمهورية الكونغو الدّيمقراطية، "**جمهورية الكونغو الديمقراطية**"، على الموقع:

http ://thereport.amnesty.org/ar/regions/africa/democratic-republic-congo

5. تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، **ليبيا والمحكمة الجنائية الدّولية**، أسئلة وأجوبة، تحقيقات المحكمة الجنائية الدّولية الخاصّة بليبيا، على الموقع الالكتروني: http ://www.hrw.org/

ثانيا: باللّغة الفرنسية

I. Ouvrages :

1. **BAZELAIRE THIERRY CRETIN Jean-Paul**, La justice pénale internationale : son évolution, son avenir du Nuremberg a LA Haye, Presses Universitaires de France, Paris, 2000.
2. **BERNAZ Nadia**, Le droit international et la peine de mort, La Documentation Française, Paris, 2008.
3. **BIAD Abdelwahab**, Droit international humanitaire, Ellipses Edition Marketing, S.A., Paris, 1999.
4. **BUIRETTE Patricia**, Le droit international humanitaire, Edition La Découverte, Paris, 1996.
5. **CYR Michel**, **Wembou Djeina** et **Fall Douda**, Le droit international humanitaire, théorie générale et réalité africaine, L'Harmattan, Paris, 2000.
6. **DAVID Eric, TULKENS Françoise et VANDERMEERSH Damien**, Code de droit international humanitaire, 2eme édition, Bruylant, Bruxelles, 2004.
7. **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012.
8. **HUET André** et **KOERING- JOULIN Renée,** Droit pénal international, 1ere édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1994.
9. **JABRE Kareen** et **BOUVIER Antoine,** "Droit international humanitaire", guide à l'usage des parlementaires, N°25, CICR, Union Interparlementaires 1889, Février 2017.
10. **KERVYN Elise**, Quel rôle pour la cour pénale internationale ? Violations des droits humains au Burundi et en RD Congo, Editions Commission Justice et Paix francophone de Belgique, Fédération Wallonie- Bruxelles, Belgique, 2018.
11. **LEMASSON Aurélien Thibault**, La Victime de la justice pénale internationale, pour une action civile internationale, Publications de la

Faculté de Droit et des Sciences Economiques de l'Université de Limoges, Editions Pulim, 2012.

12. **LESCURE Karine**, Le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie, CEDIN- Paris I, Etudes Internationales, Editions Montchrestien, 1994.
13. **MARINAEAU Anne-Charlotte,** Les juridictions pénales internationalisées, Un nouveau modèle de justice hybride ?, CERDIN Paris I, Editions A. PEDONE, Paris, 2007.
14. **PAZATZIS Photini,** La répression pénale des crimes internationaux, justice pénale internationale, Cours et travaux N°8, Editions A. PEDONE, Paris, 2007.
15. **TORRELLI Maurice**, Le droit international humanitaire, Presses Universitaires de France, Paris, 1989.

II. Thèses :

1. **ATCHE BESSOU Raymond**, les conflits armes internes en Afrique et le droit international, thèse pour le doctorat en droit, faculté de droit, université de Cergy-Pontoise, 21 novembre 2008.

2. **BOYLE David**, Les Nations unies et le Cambodge, 1979-2003, autodétermination démocratie, justice pénale internationale, thèse pour le doctorat en droit international, Université Panthéon Assas Paris II, 9 mars2004.

3. **MATEVOSYAN Anna, l**a protection des droits de L'homme dans le cadre des conflits armés non internationaux , thèse pour le doctorat en droit, spécialité droit public, faculté de droit, université de Montpellier I, 3 novembre 2006.

4. **RANJBARIAN Amir Hossein**, La criminalisation des violations graves du droit international humanitaire commises au cours de conflits armés non internationaux, thèse pour obtenir le doctorat en droit, spécialité droit public, université Paris 13, 19 septembre 2001.

II. Articles :

1. **ARNOND Florian**, "La situation au Darfour déférée à la C.P.I, Retour sue une résolution « historique » du conseil de sécurité", In R.G .D.I.P, N°1, 2008, PP.109 -134.

2. **ASCENSION Hervé**, "La responsabilité selon la cour, internationale de justice dans l'affaire du Génocide Bosniaque", In R.G .D.I.P, N°2, 2007, PP.285-304.

3. **BADINTER Robert**, "De Nuremberg à la cour pénale internationale", In R.E.E.C.P, N°392, 2000, PP.155-164.

4. **BENHAMOU Abdallah**, "La Cour Pénale Internationale à l'épreuve des faits : la situation du DARFOUR", In R.A.S.J.E.P, N°4, 2008, PP.207-220.

5. **BLANQUAERT FEMKE**, "Le procès de Slobodan Milosevic", In A.F.R.I, vol VI, 2005, La Documentation Française, Bruylant, Paris, 2005.PP.167-179.

6. **BOURGON Stephan**, "La répression pénale international : l'expérience des tribunaux ad hoc, le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie : avancées jurisprudentielles significatives", In **TAVERNIER Paul BOURGORGUE-LARSEN Laurence** « Un siècle du droit international humanitaire, Centenaires des conventions de la Haye de, Cinquantenaires des conventions de Genève », Bruylant, Bruxelles, 2001, PP.101-149.

7. **Boyle David**, "Génocide et Crimes contre l'humanité : convergences et divergences", In **FRANZA Emmanuela, MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des tribunaux ad hoc», Dalloz Guiffré, Edition S.P.A, Milano, 2003.PP.124-140.

8. **CARLIZZI Gaetano,** "L'Hypothèse spéciale de responsabilité du supérieur hiérarchique dans le statut du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie", In **FRANZA Emmanuela, MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des tribunaux ad hoc **»,** Guiffré Edition, Milano,2003, PP.146-168.

9. **CATALETA Maria Stefania**, "Profils juridiques de la peine dans la pratique pénale internationale entre sanction sic et simplifier et réinsertion sociale", **Revue Electronique de l'AIDP**, 1 décembre 2014 , PP.1.19 . In http// :www.penal.org/default/files

10. **CAZALA Julien**, "Article 11-compétence ratione temporis", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012.

11. **CIAMPI Annalisa**, "Article 87- Demande de coopération: propositions générales", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article par article, Editions A. Pedone, Paris, 2012.

12. **CONDORELLI LUIGUI,** "La cour pénale internationale : un pas de géant pourvu qu'il soit accomplit…",In R.G.D.I.P, N°1, 1999, PP.07-21.

13. **Côté Luc**, "Justice pénale internationale : vers un resserrement des règles du jeu", In R.I.C.R, N°861, 2006, PP.1-10.

14. **DAVID Eric**, La répression pénale internationale, L'avenir de la cour pénale internationale, In **TAVERNIER Paul BOURGORGUE-LARSEN Laurence** «Un siècle du droit international humanitaire », PP.185-200.

15. **DAZALAY SARA**, "L'Afrique contre La Cour Pénale Internationale ? Eléments de sociogenèse sur les possibles de la justice internationales", In R.P.A, N°2(146), 2017, P.165-182.

16. **DECAUX Emmanuel**, "Protection internationale des droits de l'homme, la crise du Darfour chronique d'un génocide annoncé", In A.F.D.I, 2004, CNRS, Editions, Paris, 2005, PP.731-754.

17. **DE LA BROSSE Renaud**,"Les Trois générations de la justice pénale internationale, Tribunaux pénaux internationaux, Cour pénale internationale et Tribunaux mixtes", In A.F.R.I, Vol VI, 2005, PP.154-166.

18. **DOMINICE Christian**,"Quelques observations sur l'immunité de juridiction pénale de l'ancien chef d'Etat", In R.G.D.I.P, N°2, 1999, PP.297-308.

19. **DU PASKIER Karen, "**Les violations des conventions de Genève"**,** In **MORILLON Laurent**, **KUHN André**, **BICHOVSKY Aude**, **MAIRE Virgine**, **VIREDAZ Baptiste** « Droit Pénal humanitaire », Ouvrage collectif, Série II, Vol VI, Bruylant, Bruxelles, PP.75-94

20. **DUPUY Pierre-Marie**, "Crimes et immunités**,** ou dans quelle mesure la nature des premiers empêche l'exercice des secondes", In R.G.D.I, N°2, 1999, Editions A.Pedone, Paris, PP.289-296.

21. **DUY TAN JOEL Nguyen,**"Le droit des conflits armés non internationaux, In **BEDJAOUI Mohamed** « Droit international, Bilan et perspectives », Tome2, Editions A, Pedone, paris, 1991.PP.849-864.

22. **ERASMUS Gerhard et FOURIE Nadine**, "Le tribunal pénal international pour le Rwanda : tous les tenants et aboutissants ont-ils bien été pesés ? que révèle la comparaison avec la commission sud-africaine pour la vérité et la réconciliation internationale", In R.I.C.R, N°828, 1997, PP.751-761.

23. **EKE René**, La cour pénale internationale aujourd'hui, In **NEGRUS Alexandre (dir) et autres**, La Cour Pénale Internationale, Quel bilan et quel avenir ?, rapport d'analyse et de recommandation, Ambassadeurs de la Jeunesse, Décembre 2018.PP.27-40.

24. **FANNY Martin**,"Les compétences juridictionnelles ratione personae ratione temporis et ratione materriae du tribunal pénal international pour le Rwanda", In **FRANZA Emmanuela, MANACORDA Stefano** « La justice

pénale internationale dans les décisions des tribunaux pénaux ad hoc », Dalloz, Guiffré Édition, SPA, Milano, 2003, PP.192-212.

25. **FERNANDEZ SANCHEZ Pablo Antonio**,"La violation grave des droits de l'homme comme une menace contre la paix", In R.D.I.S.D.P, vol 77, N°1, 1999, PP.23-52.

26. **GAETA Paola**, "Génocide d'Etat et responsabilité pénale individuelle", In R.D.I.P, N°2, 2007, PP.273-284.

27. **GBERIE Lansana**, **"** Fin de parcours pour le Tribunal Spécial pour la Sierra-Léone**"**, Afrique Renouveau, Avril 2014, PP.1-5. In www.un.org

28. **GODELAINE Leslie**, **"**La cour pénale internationale", In MORILLON Laurent, KUHN André, BICHOVSKY Aude, MAIRE Virgine, VIREDAZ Baptiste « Droit pénal humanitaire »,Ouvrage collectif, Série II, Vol VI, Bruylant, Bruxelles, PP.57-74.

29. **GRADITZKY Thomas**, "La Responsabilité pénale individuelle pour violation de droit international humanitaire applicable en situation de conflit", In **R.I.C.R,** N°829, 1998, PP .1-21.

30. **GUELLALI Amna,** "La convergence entre droits de l'homme et le droit humanitaire", In R.D.I.S.D.P, N°3, 2005, PP.283-315.

31. **HEINTZ HAFIDA LAHIOUEL Jean-Jacques Hafida**,**"**Tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie :des problèmes…une réussite", In R.F.E.C.P, N°92. 2000, PP.133-154.

32. **KERBRAT Yann**, **"**Juridiction internationale et juridiction nationale internationalisée : les Tribunaux Hybrides pour le Cambodge et la Sierra Leone", In **TAVERNIER Paul** « Actualité de la jurisprudence Internationale à l'heure de la mise en place de la cour pénale internationale »Bruylant, Bruxelles, 2004, PP.263-273.

33. KHERAD Rahim, "La compétence de la cour pénale internationale In Recueil Dalloz, N° 39, 2000 .pp 587 – 594.

34. **KODJO WOWOUI Thomas**, Elément de recommandations, In **NEGRUS Alexandre (dir) et autres**, La Cour Pénale Internationale, Quel bilan et quel avenir ?, rapport d'analyse et de recommandation, Ambassadeurs de la Jeunesse, Décembre 2018, PP.68-77.

35. **KOUDÉ Kouetogue-Roger,** "La pertinence opératoire de la justice pénale internationale, vers un universalisme juridique toujours inachevé", In R.T.D.H, N°64, 2005, PP.955-978.

36. **LALY- CHEVALIER Caroline**, "Article 5- Crimes relevant de la compétence de la cour", In **FERNANDEZ Julien** et **PACREAU Xavier**, Le

statut de Rome de la cour pénale internationale, commentaire article pararticle, Editions A. Pedone, Paris, 2012.

37. **LAUCCI Cyril**, "Projet de tribunal spécial pour la Sierra Leone, vers une troisième génération de juridictions pénales internationales", In R.A.F.N.U, Vol II, N°9, 2000, PP.195-217.

38. **M.PALBOMBINO Fulvio**,"Les crimes de guerre dans l'évolution du droit international des conflits armés et la jurisprudence du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie", In **FRANZA Emmanuela, MANACORDA Stefano** « La justice pénale internationale dans les décisions des tribunaux ad hoc**»,** Dalloz, Guiffré Editor, S.P.A, Milano, 2003, PP.82-93.

39. **MONDY Yannick** et **DESCHENES Dany**, « le conflit en Sierra Leone : les diamants du sang », le maintien de la paix, bulletin n°52, I.Q.E.I, Université LAVAL, avril 2001, PP.1 -4.

40. **NASEL Mélanie**, "Les crimes contre l'humanité, In MORILLON Laurent, KUHN André, BICHOVSKY Aude, MAIRE Virgine, VIREDAZ Baptiste « Droit pénal humanitaire", ouvrage collectif, Bruylant, Bruxelles, 2004, PP.129-145.

41. **PAGET Christophe**, "Cambodge : refus du premier ministre de juger d'autres khmers rouges, le 29 août 2014, PP.1-4. In :http// amps.rfi.fr.cdn.amproject/org/v/s/amp.rfi.fr/fr/mfi/20140829-cambodge-refus

42. **PETRY Roswitha**, "Les Tribunaux internationaux", In MORILLON Laurent, KUHN André, BICHOVSKY Aude, MAIRE Virgine, VIREDAZ Baptiste « Droit pénal humanitaire », ouvrage série II, vol 4, collectif, bruylant, Bruxelles, PP39-55.

43. **PIERROT Damien Massi Lombat**, Les sources et fondements de l'obligation de coopérer avec la cour pénale internationale, In R.Q.D.I, Volume 27, N°1, 2014, PP.113-141.

44. **POISSONIER Ghislain,**"Les chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens", In J.D.I, N°1,2007.PP.85-102.

45. **POLITI Mauro**,**"**Le statut de Rome de la cour pénale internationale, le point de vue d'un négociateur", In R.G.D.I.P, N°4, 1999, PP.817-850.

46. **PREZAS Ioannis**, "La justice internationale entre la cour pénale internationale et le conseil de sécurité", In R.B.D.I, N°1, Vol XXXIX 2006, Bruylant, Bruxelles, 2006, PP.57-98.

47. **QUEGUINER Jean-François**, "Dix ans après la création du tribunal pénal international pour l'Ex-Yougoslavie : évolution de l'apport de sa

jurisprudence au droit international humanitaire", In R.I.C.R , vol 85, N°850, 2003, PP.271-311.

48. **QUIRICO 0ttavio**, "La théorie de la négligence dans le statut de la cour pénale internationale",In R.G .D.I.P, N°2, 2009, PP.333-362.

49. **RENAUT Céline**, "La place des crimes de guerre dans la jurisprudence des tribunaux pénaux internationaux", In **TAVERNIER Paul** « Actualité de la jurisprudence pénale internationale à l'heure de la mise en place de la cour pénale internationale », Bruylant, Bruxelles, 2004, PP.21-35.

50. **ROBERGE Marie-Claude**, "La nouvelle cour pénale internationale : évaluation préliminaire", In R.I.C.R, N°832, 1998, PP.725-739.

51. **ROMAN AMAT Beatrice**, "Une zone de conflit au cœur de l'Afrique", In http://www.herodate.net/histoir/synthese.ph?ID=411fcID-Dossier.

52. **ROY-W GUTMAN**, "Les violations du droit international humanitaire sous le feu des projecteurs : le rôle des medias", In R.I.C.R, N°832, 1998,PP.667-675.

53. **SCALIA Damien**, « Constat sur le respect de "Nulla Poena sine lège" par les Tribunaux pénaux internationaux, In R.I.D.C, N°1, 2006, PP.187-209.

54. **SOREL Jean-Marc**, "Les multiples lectures d'un arrêt : entre sentiment d'impunité et sentiment de cohérence, une décision à relativiser"**,** In R.D.I.P, N°2, 2007, PP.259-272.

55. **SOW Ahmed IYANE**, "La responsabilité pénale internationale du supérieur hiérarchique dans la jurisprudence du tribunal pénal international pour la Rwanda", In R.D.I.S.D.P, vol 83, N°3, 2005, PP.209-225.

56. **URBINA JULIO Jorge**, "La protection des personnes civiles au pouvoir de l'ennemi et l'établissement d'une juridiction pénale internationale", In R.I.C.R, N°840, 2000, PP.1-19.

57. **WECKEL Philippe**, "L'Arrêt sur le Génocide : le souffle de l'avis de 1951 n'a pas transporté la cour"**,** In R.D.I.P, N°2, 2007, PP.305-329.

58. **WILLIAMSON Jamie-Alain**, "Responsabilité du commandement et pratique pénale", In R .I.C.R, N°870, 2008, PP1-13.

59. **ZOLLER Elisabeth**, "La définition des crimes contre l'humanité", In J.D.I, N°3, 1993, PP.549-568.

60. La RDC doit arrêter et transférer Bosco Ntaganda à la cour pénale internationale. In http://ww.fidh.org/la RDC-doit-arreter-et- transférer-Bosco Ntagonda- à - la -cpi.

61. L'affaire contre Thomas Lubangadyilo pour le recrutement d'enfants dans les conflits armés pour le procès, 29 Janvier 2007, In

http://translate.Googleusercontent.com/translate c?hl= fr & longpair=en/fr&4=http://www.essex.ac.uk/armedcom/story.id/000435.html&rurl =translate.Google.com&usg=ALK=rhgtV6.Wr2x5 WVCYU32R1L-PEXMTGIW

III. TEXTE JURIDIQUE :

La Loi relative à la création de chambres extraordinaires au sein des tribunaux du Cambodge pour la poursuite des crimes commis durant la période du KAMPUCHEA Démocratique, N° NS/RKM/0801/12KRAM, promulguée par NORODOM SIHANOUK Roi du Cambodge, le 27 octobre 2004(NS/RKM/1004/006).

III. Jurisprudence Internationale :

1. Jurisprudence Du Tribunal Pénal International Pour L'Ex - Yougoslavie :

1. Le procureur C/Dusko Tadic, N ° (IT-94-1), In http://www.icty.org/x/cases/tadic-cis/fr/cis-tadic -fr.pdf
2. Le procureur/Dragan Nikolic, N° (IT-94-02), Décision, In http://www.icty.org/x/cases/dragan_nikolic/acjug/fr/050204-Nikoli-Dragan-summary-fr.pdf
3. Le procureur C/BLAGOJE Simic, N° (IT-95-9), Résumé de l'arrêt 28 novembre 2006, In http://www.icty.org/x/cases/simic/acjug/fr/061128-simic-blagoje-summary-fr.pdf
4. Le procureur C/ Milan Simik, N° (IT-95-9/2), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/milan_simic/tjug/fr/sim-sj021017f.pdf
5. Le procureur C/ Miroslav Tadic, N°(IT-95-9), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/simic/acjug/fr/061128-Simic-Blagoje-summary-fr.pdf
6. Le procureur C/Milan Martic, N° (IT-95-11), Résumé de l'arrêt 8 octobre 2008, In http://www.icty.org/x/cases/martic/acjug/fr/081008-martic-summary-fr.pdf
7. Le procureur C/Tihomir Blaskic, N° (IT-95-14), Arrêt, In http://www.icty.org/x/cases/blaskic/acjug/fr/bla-aj040729f.pdf
8. Le procureur C/ Drazen Erdimovic, N°(IT-96-22), Arrêt, Inhttp://www.icty.org/x/cases/erdemovic/tjug/fr/erd-tsj980305f.pdf
9. Le procureur C/Milomir Stakic, N° (IT-97-24), Résumé de l'arrêt de 22 mars 2006, In http://www.icty.org/x/cases/stakic/acjug/fr/060322-stakic-summary-fr.pdf

10. Le procureur C /Dragomir Milosevic, N° (IT-98-29/1), Arrêt de 12 novembre 2009, In http://www.ity.org/x/cases/dragomhr-milosevic/acjug/fr/091112-summery-fr.pdf
11. Le procureur Radislav Kristic, N° (IT-98-33), Arrêt de 19 avril 2004, In http://www.icty.org/x/cases/krstic/acjug/fr/krs-aj040419f.pdf
12. Le procureur C/Naletic et Martinovic Vinko, N° (IT-98-34), Résumé de l'arrêt 3 mai 2006, In http://www.icty.org/x/casesnaletic-vinko/acjug/fr/060503-naletic-vinko-sumary-fr.pdf
13. Le procureur c/Plavsic Palijna, N° (IT-00-39), Jugement portant sa condamnation 27 février 2003, In http://www.icty.org/x/cases/plasvic/tjug/fr/pla-sj030227f.pdf
14. Le procureur C/Slobodan Milosevic, N° (IT-02-54), In http://www.icty.org/x/cases/slobodan-milosevic-cis/fr-milosevic-slobodon-fr.pdf
15. Le procureur c, Nikolic Momir, N° (IT-02-56), Arrêt relatif à la sentence 8 mars 2006, In http://www.icty.org/x/cases/nikolic/acjug/fr/060308.pdf
16. Le procureur C/Ljube Boskovski Johan Tarculovski, N° (IT-04-82-A), Résumé de l'arrêt 19 mai 2010, In http://www.icty.org/x/cases/boskovski/acjug/fr/100519-acjug-fr.pdf
17. Le procureur C/Ramuch Harading , Idriz Balaj et Lahi Brahinaj, N° (IT-04-84), Jugement rendu le 29 novembre 2012, p.286, Inhttp://www.icty.org/x/cases/haradinaj/tjug/fr/121129.pdf
18. Le procureur C/Gotovina Ante et Mladen Markac, N° (IT), Résumé de l'arrêt 16 novembre 2012, Inhttp://www.icty.org/x/cases/gotovina/acjug/fr/121116-summary_fr.pdf
19. Le procureur C/Gotovina Ante et Mladen Markac, N° (IT), Résumé du jugement 15 avril 2011, Inhttp://www.icty.org/x/cases/gotovina/tjug/fr/110415-gotovina_summary__fr.pdf
20. Le procureur C/Milan Lukic, Lukic Sredoje, N° (IT-98-32-1), Arrêt rendu le 4 décembre 2012, Inhttp://www.icty.org/x/cases/milan-lukic-sredoje-lukic/acjug/fr/121204.pdf
21. Le procureur C/Nikola Sainovic, Nebojsa Pavkovic, Vladimir Lazarivic, Sreten Lukic et Dagoljub Ojdanic, N° (IT-05-87-), Résumé de l'arrêt 23 janvier 2014, http://www.icty.org/x/cases/milutonovic/acjug/fr/140123-summary-fr.pdf
22. Le procureur C/Popovic Vujadin, Ljubisa Beara, Drago Nikolic, Radijove Miletic, Vinko Pandurevic, Ljumbir Borovcanin et Milan Gvero, N° (IT-04-82-A), Jugement prononcé le 10 juin 2010, In http://www.icty.org/x/cases/popovic/tjug/fr/100610fr_summary.fr

23. Le procureur C/Popovic Vujadin, Ljubisa Beara, Drago Nikolic, Radijove Miletic, Vinko Pandurevic, Ljumbir Borovcanin et Milan Gvero, N° (IT-04-82-A), Jugement prononcé le 07 mars 2013, In http://www.icty.org/x/cases/popovic/tjug/fr/070313fr_summary.fr
24. Le procureur C/Stanicic et Zupljanin, N° (IT-08-91-), Résumé de l'arrêt 30 juillet 2016, In
http://www.icty.org/x/cases/zupljanin- stanicic/acjug/fr/160630_summary.pdf

2. Jurisprudence Du Tribunal Pénal International Pour le Rwanda :

1. Le procureur C/Clément kayishema et Obed Ruzindana, N° (ICTR-95-1-), In http://www.ictr.org/french/cases/kayruz/arrêt/index.htm
2. Le procureur C/George Anderson NDERUBUMWE RUTAGANDA, N° (ICTR-96-03), Résumé de l'arrêt de 22 mars 2006, In http://www.ictr.org/french/cases/Rutaganda/judgment/arret/index.htm
3. Le procureur C/ Jean -Paul Akaysu, N° (TPIR-96-4-T), Résumé du jugement rendu le 02 septembre 1998, (TPIR-96-4-T), In http://www.un.or/french/law/rwanda/accus.htm
4. Le procureur C/ Eliezer Nitivika,N° (ICTR-96-14), Jugement portant sa condamnation, In http://69.94.11.53/FRENCH/index.htm
5. Le procureur C/ Aloys Simba,N° (ICTR-96-14), Décision relative à la requête d'Aloys simba relative au dépôt de son mémoire d'appel, In http://www.ictr.org/FRENCH/cases/simba/decision/041006 .htm
6. Affaire le procureur C/ Ngeze Hassan, N° (ICTR-97-2), jugement et sentence, In http://69.94.11.53/FRENCH/index.htm
7. Affaire le procureur C/ Jean Kambanda, N° (ICTR-97-23), Arrêt relative à la requête de l'appelant Jean- Kambanda en admission de nouveaux moyens de preuves, In http://www.ictr.org/french/cases/kambanda/decision/dex31050003f.htm
8. Le procureur C/ Gérard Ntakirutimana, N° (ICTR-99-10 ; ICTR-96-17), Décision, In http://69.94.11.53/FRENCH/index.htm
9. Le procureur C/ Seromba Athanase, N° (ICTR-2001-66I), Inhttp://69.94.11.53/FRENCH/index.htm
10. Le procureur C/ Omar Seruchago, N° (TPIR-2005-84), Sentence, In http://69.94.11.53/FRENCH/index.htm
11. Le procureur C/ Simon BIKINIDI,N° (ICTR-01-72-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 18 mars 2010, p.90. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-01-72/appeals-chamber-judgements/fr/100318.pdf

12. Le procureur C/ Calixte KALIMANZIRA,N° (ICTR-05-88-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 20 octobre 2010, p .83- 84. In http://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-05-88/appeals-chamber-judgements/en/101020_0.pdf
13. Le procureur C/Jean- Batiste GATETE,N° (ICTR-00-61-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 09 octobre 2012, p.112- 113. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-61/appeals-chamber-judgements/fr/121009.pdf
14. Le procureur C/ Ildephonse HATEGEKIMANA,N° (ICTR-00-55B), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 8 mai 2012, p.111. In http://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/120508.pdf
15. Le procureur C/ Edouard KAREMERA et Mathieu NGIRUMPATSE,N° (ICTR-98-44-T), Chambre de première instance III, Jugement portant condamnation, 2 février 2012, p. In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-97-24/trial-judgments/fr /120202.pdf
16. Le procureur C/ Edouard KAREMERA et Mathieu NGIRUMPATSE,N° (ICTR-98-44-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 29 mai 2014, p. In http://www.jrad.irmct.org/HPRMServiceAPI/Record/232653/file/document
17. Le procureur C/ Callixte NZABONIMANA,N° (ICTR-98-44-D-T), Chambre de première instance III, Jugement portant sa condamnation, le 31 mai 2012, In www.unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-98-44-D/trial-judgments/fr /120531.pdf
18. Le procureur C/ Callixte NZABONIMANA,N° (ICTR-98-44-D-A), Chambre d'appel, Arrêt, le 29 septembre 2014, p.169-170.In http// :www.jrad.irmct.org/HPRMServiceAPI/Record/232655/file/document.
19. Le procureur C/ Ildephonse NIZEYIMANA,N° (ICTR-00-55-C-T), Chambre de première instance III, Jugement portant sa condamnation, 19 juin 2012.In http://unictr.irmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/ trial-judgments/fr/120619.pdf
20. Le procureur C/ Ildephonse NIZEYIMANA,N° (ICTR-00-55-C-A), Chambre d'appel, Arrêt rendu le 29 septembre 2014, p.203-205.In http://unictr.irmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/140929.pdf
21. Le procureur C/ Pauline NYIRAMASUHUKO, Arsène Shalom NTAHOBALI, Sylvian NSABIMANA, Alphonse NTEZIRYAYO, Joseph KANYABASHI et Elie NDAYAMBAJE,N° (ICTR-98-42A), Chambre d'appel, Arrêt, tome II, 14 décembre 2015, P. 1523-1530.

In www.jrad.irmct.orgHPRMServiceAPI/Record/299355/files/document

22. Le procureur C/ Pauline NYIRAMASUHUKO, Arsène Shalon NTAHOBALI, Sylvian NSABIMANA, Alphonse NTEZIRYAYO, Joseph KANYABASHI et Elie NDAYAMBAJE,N° (ICTR-98-42-T), Chambre de première instance II, jugement portant condamnation, 24 juin 2011, p.1770- 1771. Inhttp://unictr.unmict.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-00-55b/appeals-chamber-judgements/fr/120508.pdf
23. Le procureur C/ Protais MPIRANYA,N° (MICT-12-02), Mandat d'arrêt portant ordre de transfèrement adressé à tous les Etats le 29 avril 2013, pp. 1-4.In http://www.irmict.org/sites/defaul/files/case-documents/mict-12-02/miscellaneous-documents/fr/130429.pdf
24. Le procureur C/ Félicien KABUGA ,N° (MICT-13-38), Mandat d'arrêt portant ordre de transfèrement adressé à tous les Etats, le 29 avril 2013, pp. 1-4.Inhttp://www.irmict.org/sites/defaul/files/case-documents/mict-13-38/miscellaneous-documents/fr/130429.pdf

3- Jurisprudence Du Tribunal Pénal Spécial Pour le Sierra Leone :

1. Le procureur C/Charles Taylor, arrêt-du 1 juin 2003, In http://www.aidh.org/justic/sleone-jugement01.htm
2. Le procès-de l'ex-président libériens Charles Taylor, In http://www.aidh.org/justice/sleone-jugement01.htm
3. Le procès de l'ex-président libérien Charles TAYLOR, a repris en janvier 2008, In http://www.aidh.org/justice/sleone-jugement01.htm

4- Jurisprudence des Chambres Extraordinaires au sein des Tribunaux Cambodgiens :

1. Co-procureurs C/KAING Guek Eav alias DUCH, N ° 001/18-07-2007/Eccc/Tc, Doc n°188, jugement de la chambre de première instance, 26/07/2010,p.300.In http://www.Eccc.gov.kh/fr/document/court/corrig-1-expurg-jugement-0

2. Co-procureurs C/KAING Guek Eav alias DUCH, N° 001/18-07-2007/Eccc/TC /SC03/02/2012,Résumé de l'arrêt de la chambre de la cour suprême, p.16.In http://www.Eccc.gov.kh/fr/document/court/resume-de-larret-dossier-ndeg-00118-07-2007eccc-tcsc-kaing-gueak-eav

3. Co-procureurs C/ NUON Chea et KHIEU Samphan, N ° 002/19-09-2007/Eccc/Tc,Doc n°188, Jugement de la chambre de première instance, 07/08/2014,p.775, In http://www.Eccc.gov.kh

4. Co-procureurs C/ NUON Chea, IENG Sary et KHIEU Samphan, Dossier N ° 002/19-09-2007/Eccc/Tc,Doc n°E270/1, chambre de première instance, extinction des poursuites engagées contre l'accusé IENG Sary, 14/03/2013,p.3, In http://www.Eccc.gov.kh

5. conclusions finales de Khieu Samphan /002/02, 28/07/2017, E457/6/4, auprès de la chambre de 1ere instance des chambres extraordinaires au sein des tribunaux cambodgiens, dossier n° 002/19-09-2007-eccc/TC.pp.1-567.in

www.eccc.gov/kh/fr/

6. ordonnance fixant la date du prononcé du jugement dans le 2 eme procès dans le cadre du dossier n°002, Nuon Chea et Kieu Samphan, chambre de première instance, 26 septembre 2018, in

www.eccc.gov/kh/E462_FR.pdf

7. Déclaration du Co-juge d'instruction international concernant le dossier n°004, le 14 mars 2016, In : http://www.eccc.gov/kh/fr/charged-person/ao-an

4- Jurisprudence De la Cour Pénale Internationale :

A. AFFAIRE OUGANDA :

1. Le président Ougandais renvoie la situation concernant l'armée de résistance de seigneur (ARS) à la cour pénale internationale, communiqué de presse ICC-20040129-44, In

http://www.icc-cpi.int/menus/icc/press%20ans%20media/press%20

2. Le procureur de la cour pénale internationale ouvre une enquête sur le nord de l'Ouganda, In

http://www.icc.cpi.int/menus/icc/press%20ans20media/press%20re

3. Le procureur c/ Okot Odhiambo, n° (ICC-02/04-01/05-431), Décision mettant fin à la procédure engagée contre okot odhiambo, chambre de première instance II, 10 septembre 2015, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2015_17206.PDF

4. Le procureur c/ Dominic Ongwen,Mandat d'arrêt, In

http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc97200.PDF

5. Le procureur c/ Dominic Ongwen,Ordonnance fixant la date du procès , 6 décembre 2016, In http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/15-449

6. Le procureur c/ Raska Lukwiya, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt daté de 8 juillet 2005, In

http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/05-55-tFR

7. Le procureur c/ Joseg koney, Vincent otti, okot Odhiambo, Raska Lukwiya, Dominic Ongwen, n° (ICC-02/04-01/05), décision de mètre fin à la procédure engagé contre Raska Lukwiya, In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc 300511.pdf

8. Le procureur c/ Okot Odhiambo, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt de Okot Odhiambo daté de 8 juillet 2005 , In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc97200.PDF

8. Le procureur c/Vincent otti, n° (ICC-02/04-01/05), Chambre préliminaire II, Mandat d'arrêt délivré le 8 juillet2005 tel que modifie le 27 septembre 2005, pp .1.26, In

http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docNo=ICC-02/04-01/05-54-tFR

B. AFFAIRE DE LA REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO :

1. Le procureur de la cour pénale internationale ouvre une enquête sur le nord de l'Ouganda, In

http://www.icc.cpi.int/menus/icc/press%20ans20media/press%20re

2. Renvoi devant le procureur de la situation en république démocratique du Congo, communiqué de presse du bureau du procureur de la cour pénale internationale, In

http://www.icc-cpi.int/menus/icc/pressansmedia/pressreleases/2005/

3. Le procureur c/Thomas Lubanga Dyilo, N° (ICC.01/04-1/2006), Mandat d'arrêt daté de 10 février 2006, le N° (ICC.01/04-1/2006), In

http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/236258.pdf

4. Affaire Le procureur C/Bosco Ntaganda, N° (ICC-01/04-1/2006), Mandat d'arrêt à l'encontre de, N° (ICC-01/04-1/2006), In

http://www.icc-cpi.int.iccdocs/doc/doc305328.pdf

5. Le procureur C/Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, N° (ICC-01-04-01/07), Mandat d'arrêt à l'encontre de Mathieu Ngudjolo Chui, In http : //www.icc.cpi.int/iccdocs/doc/doc453052.pdf

6. Le procureur C/Thomas Lubanga Dyilo, N° (ICC.01/04-01/06-2842-tFRA), chambre de première instance, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, 14 mars 2012, p.648-649, In https://www.icc.cpi.int/CourtRecords/CR2012_08207.PDF

7. Le procureur Lubanga : la chambre d'appel de la CPI rendra son arrêt concernant la décision fixant le montant des réparations le 18 juillet 2019, avis aux medias, 28 juin 2019, In https://www.icc.cpi.int

8. Le procureur c/ Germain Katanga, N° (ICC-01/04- 01/07), la chambre préliminaire I, Mandât d'arrêt a l'encontre de Germain Katanga, 2 juillet 2007, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2007_03878.PDF

9. Le procureur c/ Germain Katanga, N° (ICC-01/04-01/07), chambre de première instance II, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2014.PDF

10. Le procureur c/ Mathieu Ngudjolo Chui, N° (ICC-01/04-01/07), la chambre préliminaire I, Mandât d'arrêt a l'encontre de Mathieu Ngudjolo Chui, 6 juillet 2007, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_01134.PDF

11. Le procureur c/ Germain Katanga et Mathieu Ngudjolo Chui, N° (ICC-01/04-01/07), Décision relative à la confirmation des charges, 30 septembre 2008, In http://www.icc-cpi.int/drc/nguddjolo?In=fr≠10

12. Le procureur c/ Mathieu Ngudjolo Chui, N° (ICC-01/04-02/12), la chambre de première instance I, Jugement rendu en application de l'article 74 du statut, 12 décembre 2012, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_10249.PDF

13. Le procureur c/ Bosco Ntaganda, N° (ICC-01/04-1/2006), Manda d'arrêt, 22 aout 2006, In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc 305328.pdf

14. Situation en RDC : la CPI délivre un deuxième mandat d'arrêt contre Bosco Ntaganda, communiqué de presse, 13 juillet 2012, In
http://www.icc-cpi.int

15. Le procureur c/ Callixt MBARUSHIMANA, n° (ICC-01/04-01/10), Manda d'arrêt, 28 septembre 2010, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2010_06676.PDF

16. Le procureur c/ Callixt MBARUSHIMANA, N° (ICC-01/04-01/10), chambre préliminaire I, Demande de la défense à la cessation immédiate de toute détention illégale et à la l'intervention de la chambre préliminaire conformément à l'article 57(3) sollicitant la coopération de l'Etat hôte pour la mise en liberté immédiate de monsieur Mbarushimana, 21 décembre 2011, In
http://www.icc-cpi.int/Pages/record.aspx?docN°=ICC=01/04_01:10-478

17. Le procureur c/Sylvestre MUDACUMURA, N° (ICC-01/04-01/12), chambre préliminaire II, Décision relative à la requête déposée par le procureur en vertu de l'article 58, 13 juillet 2012, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_08148.PDF

18. Le procureur c/Sylvestre MUDACUMURA, N° (ICC-01/04-01/12), chambre préliminaire II, Demande d'arrestation et de remise de Sylvestre Mudacumura adressée à la république du Congo, 28 aout 2012, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_08148.PDF

C. AFFAIRE DARFOUR :

1. Le procureur de la CPI ouvre une enquête au Darfour, in http://www.icc-cpi.int/menus/icc/pressandmedia/pressreleases/2007/posecutoropensivestgationi ndarfur?Ian=fr.FR

2. Le procureur C/Ahmed Muhamed Harun (Ahmad Harun) In http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc279815.pdf
3. Le procureur C/Ali Mohamed Abderahmane (Ali Kuchaib), In htt://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc279861.pdf
4. Affaire Al Bachir, la chambre rendra le 03 février 2010 son arrêt sur l'appel du procureur contre la décision délivrant le mandat d'arrêt, In http://www.icc-cpi.int/menus/icc/pressandmedia/pressreleases/ma62 elated+cases/Icc0205/Relatedcases/icc02050109/icc 0205109?lon=f
5. Le procureur C.Ahmed Muhamed Harun (Ahmad Harun) et Ali Muhammad Ali Abd AL Rahman(Ali Kushayb), N° ICC-02 /05-01-07-2-corr-tFR, chambre préliminaire I, décision , Mandat d'arrêt à l'encontre d'Ahmed Harun ,27 avril 2007, pp.1-17.in http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR200702906.PDF
6. Le procureur C.Ahmed Muhamed Harun(Ahmad Harun) et Ali Muhammad Ali Abd AL Rahman (Ali Kushayb),N° ICC-02 /05-01 /07-3-corr-tFR, chambre préliminaire I, décision , Mandat d'arrêt à l'encontre d' Ali Kushayb,27 avril 2007,pp.1-19. In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2007=02911.PDF
7. Le procureur C.Bahr Idriss Abu Garda, N° 02 /05-02 /09-2, Sommaire à apparaitre pour Bahr Idriss Abu Garda, citation à comparaitre adressée à Bahar Idriss Abu Garda, 7 mai 2009, pp.1-8. In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR2007=02911.PDF
8. L'audience sur la confirmation des charges dans l'affaire d'Abou Garda se termine aujourd'hui, le 30 octobre 2009, Icc-cpi-20091030-PR470, communiqué de presse le 30 octobre 2009, cour pénale internationale, in http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres /EED3F738-1440-4134-8297-6E368D172A89/281147/pressrelaeseclosing-FR.pdf
9. Le procureur c/Bahar Idris Abu Garada, N° 02 /05-02 /09, la chambre préliminaire I a refusé de confirmer les charges de crimes de guerre à son encontre, fiche d'information sur l'affaire, mise à Jour 7 mars 2016, p.1-3 In http://www.icc-cpi.int/courtRecords/CR20020457.PDF
10. Le procureur c/Bahar Idris Abu Garada, In http://www.icccpi.int/menus/Icc/situation+and+cases/situation/situation+icc+0205/related+cases/icc0205

D. AFFAIRE LYBIE :

1. Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, N° ICC-01/11-01/11-2, chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre de Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, 27 juin 2011 pp.1-7, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_09728.PDF

2. Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, Saif Al-Islam GADDAFI et Abdullah ALSENUSSI, N°ICC-01/11-01/11-1tFRA, chambre préliminaire I, Décision relative à la requête du procureur en vertu de l'article 58 concernant Muammar Mohammed Abu Minyar GADDAFI, Saif Al-Islam GADDAFI et Abdullah ALSENUSSI, 27 Juin 2011, pp. 1-43, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_20690.PDF

3. Le procureur C. Saif Al-Islam Kadhafi, Mandat d'arrêt contre Abdullah Al Senussi, N°ICC-01/11-01/11-4, 27 juin 2011, chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre d' Abdullah Al Senussi, 27 juin 2011 pp.1-7, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_09730.PDF

4. Le procureur C. Mouammar Mohammed Abu Minyar Kadhafi, Saif Al-Islam Kadhafi et Abdullah Al Senussi, N°ICC-01/11-01/11-28tFRA, La chambre préliminaire I, Décision de mettre fin à la procédure engagée contre Mouammar Mohammed Abu Minyar Qadhafi, 22 novembre 2011, pp.1-6, In http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_20011.PDF

5. Le procureur C. Affaire le procureur C. Al-TUHAMY MOHAMED KHALED, N°ICC-01/11-01/13-1, la chambre préliminaire I, Mandat d'arrêt à l'encontre d'Al-TUHAMY MOHAMED KHALED, 18 avril 2013, In
http://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2013-03122.PDF

6. Décision : l'affaire Kadhafi est recevable, La chambre préliminaire I de la CPI rejette L'exception de recevabilité soulevée par la Libye concernant l' affaire de Saif Al -Islam Gaddafi, communiqué de presse, 31mai 2013, In
http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr911

7. Affaire Al Senussi : la chambre d'appel confirme que l'affaire est irrecevable devant la CPI, Communiqué de presse, 24 juillet 2014, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr1034

8. Affaire Saif Al Islam Kadhafi : La chambre préliminaire I de la CPI publie une constatation de non respect par le gouvernement Libyen et saisit le conseil de sécurité de l'ONU, communiqué de presse, 10 décembre 2014, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=pr1074

9. Affaire Saif Al -Islam Gaddafi : La chambre préliminaire I confirme que l'affaire est recevable devant la CPI, communiqué de presse, 5 avril 2019, In http://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?name=PR144X6§In=fr

ثالثا: باللّغة الإنجليزية:

I. INTERNATIONALE JURISPRUDENCE :

The Special Court for Sierra-Leone CASE :

1. The Residual Special Court For Sierra Leone, Kondewa granted conditional early release moves forward on completion strategy, press release, 9 July 2018,Inhttp://www.rscsl.org/Documents/Press/2018 /pressrelease-070818.pdf.
2. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Samuel Hinga NORMAN , Moinina FOFANA and Allieu KONDEWA, Case N ° SCSL- 04-14-T, Trial Chamber I, Decision On Registrar's Submission Of Evidence Of Death Of Accused Samuel Hinga Norman & Consequential Issues, 21 May 2007,pp.2-10.In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/CDF/776/SCSL - 04-14-T-776.pdf.
3. The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Foday Saybana SANKOH , case N ° SCSL- 2003-02-PT, Withdrawal of indictment, 08 December 2003, p. 1-3,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/Sankoh /SCSL-03-02-PT-054.pdf
4. The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Sam BOCKARIE , the trail chamber, case N ° SCSL- 2003-04-PT, Withdrawal of indictment, 08 December 2003, p. 1-3,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/Bockarie /SCSL-03-04-I - 022.pdf
5. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Issa Hassan SESAY, Morris KALLON and Augustine GBAO, case N ° SCSL- 04-15-A, The Trial Chamber I, RUF, sentencing Judgment, 8 April 2009, pp.1-124. In http://www.rscsl.org/Documents/Decision/RUF/Appeal/1321/SCSL04-15-1 - 1321.pdf
6. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Issa Hassan SESAY, Morris KALLON and Augustine GBAO, case N ° SCSL- 04-15-A, The Appeals Chamber, RUF, Judgment, 26 October 2009, pp.1-451. In http://www.rscsl.org/Documents/Decision/RUF/Appeal/1321/SCSL04-15-1 - 1321.pdf
7. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Alex Tamba BRIMA, Ibrahim Bazzy KAMARA & Santigie Borbor KANU, case N ° SCSL-04-16-T, The Trial Chamber II, AFRC, Sentencing Judgment, 19 July 2007, p.36. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/AFRC/624/SCSL-04-16-T-624.pdf
8. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor Against Alex Tamba BRIMA, Ibrahim Bazzy KAMARA & Santigie Borbor KANU, case N ° SCSL-

04-16-A, The Appeals Chamber, AFRC, Judgment 22 February 2008, p.105. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/AFRC/Appeal/675/SCSL-04-16-A -675.pdf

9. The Special Court For Sierra-Leone, The Prosecutor Against Johnny Paul KOROMA also known as JPK , case N ° SCSL- 2003-03-1, Decision approving the indictment and order for non-disclosure, 07 mars 2003, p. 1-2,In http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/other/koroma/SCSL-03-03-1-003.pdf
10. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR also known as Charles Ghankay MACARTHUR DAPKPANATAYLOR, Case N ° SCSL- 03-01-T, The Trial Chamber, decision approving the indictment and order for non-disclosure, 7 March 2003, p.1-2. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/003/SCSL-03-01-I -003.pdf
11. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR, case N ° SCSL- 03-01-T, The Trial Chamber II, Judgment Sentencing 30 May 2012, p.40. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/1285/SCSL-03-01-T -1285.pdf
12. The Special Court For Sierra Leone, The Prosecutor V. Charles Ghankay TAYLOR, case N ° SCSL- 03-01-A, The Appeals Chamber, Judgment 26 September 2013, p.1-305. In http://www.rscsl.org/Documents/Desicions/Taylor/Appeal/1389/SCSL-03-01-A -1389.pdf

فهرس المحتويات

قائمة لأهم المختصرات.....4

مقدمة 6

الباب الأوّل

مسار الاعتراف بالمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

الفصل الأوّل

ظهور معالم المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

المبحث الأوّل: الطّبيعة القانونية لانتهاكات قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.....23

المطلب الأوّل:امتداد مفهوم جرائم الحرب إلى النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 24

الفرع الأوّل: التّمييز بين الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني 25

الفرع الثّاني: إضفاء الطبيعة الجنائية لجرائم الحرب المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وتكريس مبدأ الرّدع الجنائي عنها 35

المطلب الثّاني: تطبيق الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.....44

الفرع الأوّل: تطبيق الجرائم ضدّ الإنسانية في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 45

الفرع الثّاني: جريمة الإبادة الجماعية جريمة ضدّ القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.....55

المبحث الثّاني: البّحث في وجود مفهوم المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.....66

المطلب الأوّل: في قواعد القانون الدّولي الإنساني المطبّقة على النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 67
الفرع الأوّل: في قواعد القانون الدّولي الإنساني الاتّفاقي 67
الفرع الثّاني: في القواعد العرفية للقانون الدّولي الإنساني 76
المطلب الثّاني: الجهود الأممية في التّأسيس لمسؤولية الفرد الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 84
الفرع الأوّل: ممارسات مجلس الأمن الدّولي في تجريم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وترتيب المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكابها 85
الفرع الثّاني: أعمال لجنة القانون الدّولي ودورها في ترسيخ مبدأ المسؤولية الجنائية الدولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 94

الفصل الثّاني

اقرار مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي

المبحث الأوّل: تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي المؤقت 106

المطلب الأوّل: المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمتي يوغسلافيا ورواندا 106
الفرع الأوّل: تطوّر مفهوم انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية والمسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكابها لدى المحكمة الجنائية الدّولية

ليوغسلافيا سابقا 107
الفرع الثّاني: تصريح النّظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا بتطبيق مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية..... 117
المطلب الثّاني: تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحاكم الجنائية المدوّلة 126
الفرع الأوّل: المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحكمة الخاصّة لسيراليون 127
الفرع الثّاني: محكمة كمبوديا وتقرير المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 135
المبحث الثّاني: تقرير أحكام المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ القضاء الجنائي الدّولي الدائم 144
المطلب الأوّل: تكريس نظام روما الأساسي لمبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني إبان النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 145
الفرع الأوّل: الأسس القانونية لفرض المسؤولية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في المحكمة الجنائية الدّولية 145
الفرع الثّاني: تكييف المسؤولية الجنائية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية وآثارها في نظام روما 154
المطلب الثّاني: قواعد فرض المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ نظام روما ... 164
الفرع الأوّل: القواعد المتعلّقة بالاختصاص والمتابعة على انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 165

الفرع الثّاني: تضمين نظام العقوبات تعزيزا للمسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 173

الباب الثّاني

الإطار التّطبيقي للمسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

الفصل الأوّل

تطبيقات القضاء الجنائي الدّولي المؤقّت للمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية

المبحث الأوّل: تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمتي يوغسلافيا ورواندا..... 190

المطلب الأوّل: تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمة يوغسلافيا..... 191

الفرع الأوّل: الانتهاكات الواقعة ضدّ قواعد القانون الدّولي الإنساني اثر النّزاع المسلّح في يوغسلافيا سابقا 191

الفرع الثّاني: القضايا العملية للمحكمة الجنائية الدّولية ليوغسلافيا 199

المطلب الثّاني: الانتهاكات الواقعة في النّزاع المسلّح الدّاخلي في رواندا والمسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن ارتكابها 208

الفرع الأوّل: الانتهاكات الواقعة ضدّ قواعد القانون الدّولي الإنساني اثر النّزاع المسلّح غير الدّولي في رواندا..... 209

الفرع الثّاني: القضايا العملية للمحكمة الجنائية الدّولية لرواندا 215

المبحث الثّاني: تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحاكم الجنائية المدوّلة 226

المطلب الأوّل: تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ المحكمة الخاصة لسيراليون 227
الفرع الأوّل: خلفيات النّزاع المسلّح الدّاخلي في سيراليون وأهّم خروقات القانون الدّولي الإنساني فيه 228
الفرع الثّاني: الاجتهاد القضائي للمحكمة الخاصّة لسيراليون 238
المطلب الثّاني: تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية في ظلّ محكمة كمبوديا 250
الفرع الأوّل: الحرب الأهلية الكمبودية وأثرها على قواعد القانون الدّولي الإنساني 251
الفرع الثانيً: تجربة محاكمة الغرف الاستثنائية لقادّة الخمير الحمر عن الجرائم المرتكبة في الحرب الأهلية لكمبوديا 261

الفصل الثّاني

تطبيقات القضاء الجنائي الدّولي الدّائم في تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية.

المبحث الأوّل: الإطار التّطبيقي لمسؤولية منتهكي قواعد القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة الدّاخلية في المحكمة الجنائية الدّولية 274
المطلب الأوّل: اختصاص المحكمة في نظر الانتهاكات المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بناءً على طلب من الدّولة المعنية 275
الفرع الأوّل: التّكييف القانوني للجرائم المرتكبة في النّزاع الدّاخلي لشمال أوغندا ونظر المحكمة الجنائية في القضيّة 275
الفرع الثّاني: تداعيات انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاع المسلّح في جمهورية الكونغو ومتابعة المحكمة الجنائية لمرتكبي تلك الانتهاكات 285
المطلب الثّاني: اختصاص المحكمة في نظر الانتهاكات المرتكبة في نزاعي دارفور

وليبيا بناءً على إحالة حالة من مجلس الأمن الدّولي 296
الفرع الأوّل: اختصاص المحكمة الجنائية الدّولية في نظر انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في نزاع دارفور الدّاخلي 297
الفرع الثّاني: ملاحقة المحكمة الجنائية الدّولية للمسؤولين عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في نزاع ليبيا 309
المبحث الثّاني: مدّى فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني أثناء النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 320
المطلب الأوّل: تحدّيات المحكمة في مجابهة جرائم القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 321
الفرع الأوّل: عوائق فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية المرتبطة بالنّظام الأساسي لها 321
الفرع الثّاني: عوائق فعالية المحكمة في محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية المرتبطة بطبيعة النّظام القانوني الدّولي 333
المطلب الثّاني: ضرورة تفعيل دور المحكمة الجنائية الدّولية في مكافحة انتهاكات القانون الدّولي الإنساني في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 342
الفرع الأوّل: مراجعة نصوص اتفاقية روما للحدّ من ظاهرة اللاّعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 343
الفرع الثّاني: زيادة عالمية نطاق المحكمة بحثّ الدّول على الانضمام إليها وإلزامها بالتّعاون معها للحدّ من اللاّعقاب في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية 352
خاتمـة 364
قائمة المراجع 376

فهرس المحتويات..... 415

ملّخص:

تعدّ غالبية النّزاعات المسلّحة اليوم نزاعات ذات طابع غير دولي، أين ارتكبت تصرّفات وانتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني، مشكّلة بذلك جرائم الحرب، جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. ونظرا لأنّ قواعد القانون الدّولي الإنساني الّتي تنظّم النّزاعات المسلّحة غير الدّولية لم تتضمّن المسؤولية الجنائية الدّولية للفرد عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدّولي الإنساني في إطار هذه النّزاعات، أقرّ المجتمع الدّولي بضرورة تكريس مثل هذه القاعدة ومعاقبة المسؤولين عن مثل تلك الانتهاكات أمام هيئات قضائية جنائية دوليّة مختلفة.

يعدّ تأسيس مختلف الهيئات القضائية الجنائية الدّولية سواء المؤقّتة منها أو الدّائمة، بلا ريب، خطوة مهمّة في مجال تكريس مبدأ المسؤولية الجنائية الدّولية الفردية عن انتهاكات القانون الدّولي الإنساني المرتكبة في النّزاعات المسلّحة غير الدّولية. وقد ساهمت هذه الأخيرة ولا تزال تساهم في رّدع كل انتهاكات القانون، والتصدّي لظاهرة اللاّعقاب عنها، حتى ولو تمّ ارتكابها في إطار النّزاعات المسلّحة الدّاخلية، وهو ما يظهر جليّا من خلال التّطبيق العملي والاجتهاد القضائي لها.

Résumé :

La plupart des conflits armés sont aujourd'hui de type non international où sont commis plusieurs actes et violations graves des règles du droit international humanitaire, des actes constituant des crimes de guerre, des crimes contre l'humanité et des crimes de génocide.

Étant donné que les règles du droit international humanitaire régissant les situations des conflits armés non internationaux, ne comportent pas le principe de responsabilité pénale internationale des auteurs de certaines violations en pareils cas, la communauté internationale a jugé nécessaire de reconnaître une telle règle dans le cadre de ces conflits, et de sanctionner les présumés responsables de tels actes devant les différentes juridictions pénales internationales.

L'installation de différentes juridictions pénales internationales constitue sans aucun doute une étape très importante dans le processus de consécration du principe de responsabilité pénale internationale individuelle pour violations graves des règles humanitaires lors des conflits armés non internationaux. Ainsi, ces instances ont contribué et contribuent encore à la lutte contre l'impunité y compris pour des violations et crimes commis dans les conflits armés internes, ce qui apparaît clairement dans la pratique et la jurisprudence de ces instances.